المسألة ٩٣:

الإضافة (١)

تقسيمها:

تنقسم قسمین ؛ محضة ، (وتسمى : معنویة ، أوحقیقیة) وغیر محضة ،

(١) فيما يل إيضاح لمدلولها النحوى الدقيق ، ولبعض المصطلحات الهامة التَّى تتصل بها :

اً – فى جملة مثل : ﴿ الوالد مُنصف ﴾ ، أو : ﴿ أَنْهَمَ فَ الوالد ﴾ يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف . أى : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل: «الصفح حسن» أو: « يحسنُ الصفح » يكون المراد أيضاً هو: الحكم على الصفح بالحسن ، أي: إسناد الحسن إليه ، أو: نسبته له . وكذلك لو قلنا: « الحقود غير حستريح » أو: ها لحقود لا يستريح » ، فإن المراد هو: الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أي: إسناد عدم الراحة إليه ، أو: نسبة عدم الراحة له ، ونفيها عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الحملة لا بد أن يكون هو: « الحكم » ، أي: « الإسناد » ، أي: « النسبة » . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو: (المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتاً أو نفياً) . ويمبر عنه النحاة بأنه: (الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضى أن يقع على أحدهما معني الآخر ، أو ينفكي عنه) .

ويجرى على ألسنهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « النسبة الكلية » ؟ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوى الذى لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بصفة « الأساسية » أو ب « الكلية » ؟ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؟ أى : عند حذف الوصف والتحديد .

ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية المستقلة هو: « النسبة الأساسية »
 أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل: « أقبل ضيف » أن تتعدد الاحتالات الدهنية في أمر هذا الضيف: ما اسمه ؟ ما بلده ؟ ما صلته بنا ؟ ما غرضه ؟ ما شأنه ؟ . . . و . . . و . . . كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها . ومن شم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدى إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول: أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمة الضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف - في الغالب - حـ

= على هذه النسبة الحزئية أو: الفرعية، المعنى الأساسى للجملة ، ولا يختل محذفها ؛ فن الممكن – غالباً – الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التي جلبتها .

وكذلك لوقلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أوفرحت بالضيف يوماً . . . أوغير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التي منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر « المُكمَملات » التي تزاد على طرق الحملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئياً جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : « النسبة التي جاءت لإفادة التقييد » ، أى : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً محتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكلة (أى : القيد) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محدداً محصوراً في مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل .

ج – من أمثلة التكلات كلمة : « الغرفة » في نحو : « أضاء مصباح الغرفة ي فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح الغرفة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادى . . . ؟ فلما جاء القيد – وهو كلمة : « الغرفة » – أزال تلك الاحمالات ، وقصر الفهم على واحد مها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدوداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب بمتعمت بأدب العرب . . . و . . . فقد تبع الزيادة اللفظية الحزئية زيادة معنوية جزئية .

وعما يلاحظ أن التكلة (أى: القيد) مجرورة في أمثلة هذا القسم: «ج» لا تفارق الحر مطلقاً. أما في غيرها فقد تكون التكلة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة . . . على حسب حلجة الحملة . وتسمى التكلة الحزئية التي تلازم الحر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذي قبلها ﴿ والذي جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ويطلق عليهما مماً : « المتضايفان » ، و « الإضافة » هي : الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايفين ، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) : ويقول النحاة في تدريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نع ، قد يكون المضاف إليه جملة – كما سيجىء البيان فى ص ٢٨ و له إشارة فى ص ٧٨ و ٨٣ – و ٨٨ – ولكن الجملة فى هذه الحالة بمنزلة المفرد ، أى : الاسم الواحد ؛ فعلها الجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون فى جميع حالاته الحمار على حسب الحاجة ، ولا يصح أن يكون فعلا ، أو حرفاً ، أو جملة . (انظر ص ٧٠) .

ما تقدم نعلم ؛ أن التكلة تسمى : «القيد» ، أو : النسبة «التقييدية» وليست مقصورة على الإضافة، بل تشمل جميع المُكتملات . وأن التكلة في الإضافة تسمى: «المضاف إليه» ولا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون «المضاف إليه» جملة بمنزلة ــ

(وتسمى : لفظيَّة ، أو : مجازية (١) _ ولها ملحقات (٢) _ .)

فالأولى: ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويتًا؛ وليست على نية الانفصال (٣)؛ لأصالتها، ولأن المضاف _ في الغالب _ خال من ضمير مستريفصل بينهما.

والأكثر أن يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتى :

ا _ اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها (٤) ، كالمصادر (٥) ، وأسماء

الاسم الواحد أي : المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دامماً ، أما المضاف فلا يلازم حالة إلى إلى يعرب على حسب حالة الحملة التي يكون فيها .

والأغلب فى المضاف أن يكون ممرباً . وقد يكون اسماً مبنياً ؛ مثل : «حيث » ، و « إذا » الشرطية ، و «كم » الحبرية ، (كما سنعرف فى هذا الباب) . ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين. من المركب المزجى العددى فى نحو : هذه خسة عشر محمد ٍ ؛ --

طبقاً لما هو مذكور في باب العدد – ج ۽ م ١٦٤ ص ٤٠٠ .

« الاحظة » : يتردد في النحو اسم : « الشبيه بالمضاف » وهو يختلف اختلافاً واسماً عن « المضاف » . وقفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون في ج ١ م ٥٦ باب : « لا » النافية للجنس ، عند الكلام على حكم اسمها ، ص ١٩٩ .

ويريدون «بالمعنوية »: أنها تحقق الغرض المعنوى الذى يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص – كما سيأتى فى ص ٢٣ – ، ولأنها تتضمن معى حرف من حروف الحرسنعرف بعد فى ص ١٦ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدى الفرض الممنوى السابق حقيقة ، لا مجازاً – والمجاز الممنوع هنا هوالآتى فى ص ٣٣ وليس هو المعروف فى البلاغة – ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقية) . . .

وستجيء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في (ص ٢٣ و ٣٣) .

- (٢) ستجيء الملحقات في ص ٤٠ د -
- (٣) يتضح المراد من « فية الانفصال » ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجيء في ص ٣٤ .
 - (٤) أى : غير المؤولة بالمشتق .
- (0) وسيجى، فى باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتاً ، أن هناك مصادر مسموعة أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق ؛ فإضافتها غير عضة . (انظر ص ٤٦٤) .

المصادر (۱) ، وكثير من الظروف ، والجوامد الأخرى ، نحو : لا يتم حُسنُ الكلامِ إلا بحسنِ العملِ — لو استعان الناس كعونِ النمل ما وُجِد بينهم شي ، ولا محروم — عند الشدائد تُعْرَف الإخوان — لسان العاقلِ وراء قلبِه ، وقلب الأحمق وراء لسانية —

ومن الأمثلة للجوامد المضافة، الباقية على جمودها، الكلمات: أرض بعض - جسم - فؤاد - في قول الشاعر:

أيها الراكب المُيسَمِّمُ (٢) أرضِي وقر (٣) من بعضي السلام لبعضي الناكيه بأرض وف وادى ومالكيه بأرض

ب - المشتقات الشبيهة بالجوامد ؛ (وهى المشتقات التى لا تعمل مطلقاً () ، ولا تدل على زمن معين) كصيغ أسماء الزمان ، والمكان ، والآلة ؛ مثل الكلمات : مسكن ، مزرعة ، محراث ، منجل ، مذراة ، مغرب . . . فى نحو : (الفلاح كالنحلة الدوب النافعة ؛ يغادر مسكنه قبل الشروق ، قاصداً مزرعته ؛ يعمل فيها ويكد ؟ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه ، أو منحنياً على فأسه ، أو حاصداً بمنجله ، أو مدخل على ملاتراته ، أو متعهداً زروعه . و . . . ويظل على هذا الحال حتى المغرب ؛ فيرجع من حيث أتى ، دون أن يعرب على مكعب ، أو متقهى يسهر فيه ، ثم يقضى الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الحديد) .

ويدخل فى هذا النوع: المشتقات التى صارت أعلامًا ؛ وفقدت خواص الاشتقاق ، بسبب استعمالها الجديد فى التسمية (٥) ؛ مثل الأعلام : محمود – حامد – حسن

 ⁽٣) المراد : اقرأ ، سهملت الهمزة ؛ - بأن صارت ألفاً ؛ أى : اقرا. - ثم بنى فعل الأمر على
 حذف هذه الألف ، كالشأن فى كل فعل أمر معتل الآخر ، فإنه يبنى على حذف حرف العلة .

^(؛) سيجيء لها إشارة أخرى في ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (امم الفاعل و . . . و . . .) .

⁽ه) كما سيجيء في هامش ص ١٨٢ .

ح المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقيَّق فيه معناها (۱) ؛ نحو: قائد الطيارة مأمون القيادة ؛ فإن كلمة: «قائد» اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة: «مأمون» التي هي اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الحالية من الدلالة الزمنية: بر «المشتقات المطلقة الزمن (۲)») .

د _ المشتقات الدالة على زمن ماض (٣) فقط؛ نحو : عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس أمناً واطمئناناً .

ه - أفعل التفضيل - على الرأى المشهور⁽¹⁾ - وهو من المشتقات التي لها بعض ⁽⁰⁾ عمل - مثل: أعجبت بشوق ؛ أشهر الشعراء في عصره ، وقولهم : أكمل له المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا .

و _ إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدّ الة على المضى أو على الدوام ، مثل : أزال ساطع الصباح الهيج حالك الليل الهيم ، وكقوله تعالى عن نفسه : (مالك يوم الدين) .

⁽۱) كما سيجيء في « ب » من ص . ٤٠ .

⁽٢) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الحاصة ، من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٣٠.

⁽٣) لا يكنى دلالتها على الزمن الماضى وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه . (وستجيء في ص ٢٣٨) .

^() واجع الصبان والتصريح – وغيرهما – في هذا الموضع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب : « أفعل التفضيل » ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكده .

^(6) كعمله الجرق المضاف إليه ، والنصب في تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؟ فنى مثل : « مر رت برجل أفضل القوم » بما سمع فيه أفعل التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل فكرة - يعرب أفعل التفضيل بدلا من المفضل ، لا صفة له ، بناء على الرأى الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعتاً المنكرة. فعم إن البدل المشتق قليل ؟ - كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحضة - ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما في ص ٣٨) ويعرب نعتاً بناء على الرأى الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أضيف: «أفعل » المراد به التفضيل، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، - كا سيجيء تفصيل هذا في ص ٢٠٤ من بابه - .

والثانية: ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفًا (١) ، عاملا، دالاً على الحال، أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : به المشبه للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية») ، وينحصر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالين على الحال ، أو الاستقبال . وفي الصفة المشبهة – في الرأى الراجع بين آراء أخرى قوية (١) – ولا تكون إلا للدوام غالبًا ؛ نحو : (استجب لطالب الحق اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوة غداً) – (إذا شاهدت غلاماً مشرد النظرات ، موزع الفكر، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف، أو جان يستحق الزراية) – (عظيم القوم من يهوى عظيات الأمور) .

ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجيء الكلام عنها في موضعه المناسب (٣) عند تناول ما سبق بالإيضاح.

ولا بد فى جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسمًا (٤) وكذا المضاف إليه . وقد يقع المضاف إليه . أحيانًا ... جملة ؛ فيكون فى حكم المفرد ... كما سنعرف ... وه :

الأحكام المترتبة على الإضافة (١):

يترتب على الإضافة بنوعيها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جاثر . وأشهر الأحكام الواجبة أحد عشر (٧) :

⁽١) ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كبعض الصور المتعددة الآتية في : « د » ص • ؛ وما بعدها ، ومنها الصورة التي تستعمل في مدح شخص ، أو : ذمه ، أو : الدعاء عليه وهي (في ص ٢٠) : « لا أبا لفلان » – على اعتبار زيادة اللام بين المتضايفين – وتفصيل الكلام عليها في ج ١ م ٨ في الأسماء الستة .

⁽۲) انظر ص ۳۷ و ۲۹ و ۳۰۷.

⁽٣) في « د » من ص ٠٠ . مما يسمى بالأنواع الشبية بالإضافة غير المحضة .

⁽ ٤) كما أشرنا في هامش ص ٢ ويجيء في ص ٧ .

⁽۵) نی ص ۲۸ و ۸۶.

⁽٦) للأحكام التفصيلية الآتية منخص مناسب في ص ٧٠ .

⁽٧) هذه الأحكام حتمية (أى : واجبة للراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الحائزة فأشهرها أربعة ، ستذكر بعدها مباث , : ، ي ص ١٣.

الأول : أن يكون « المضاف إليه » مجروراً دائمًا (١) ، لا فرق بين أن يكون مجروراً في اللفظ ؛ (نحو قول الشاعر :

على قد رأهل العزم تأتى العسزائم وتأتى على قدر الكرام المكارم ونحو: من وثيق بأعوان السوء ليى منهم شرَّ المصائب . . .) ، ومجرور المحل (٢) ؛ نحو : من التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابشًا ، وإخفاقه معققًا . ونحو : نعم العربي ؛ يسرع للنجدة حين يدعوه الداعي . . . و . . . فكلمة : «ما » مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر . والضمير «الهاء » سفى إخفاقه – مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر . والجملة المضارعية : «يدعو » مضاف إليه في محل جر . والجملة المضارعية . «يدعو » مضاف إليه في محل جر .

وإذًا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم » (٣) فإنه يستوجب أحكامًا أخرى غير الكسر ، ستجيء في باب خاص به (٤) .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسمًا _ كما سبق _ ويعرب على حسب حالة الحملة؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين _ حيث _ إذ _ إذا _ للدُنْ . . . و . . . (٥) وغيرها مما سيمر بعضه في هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه (٢) ـ تبعاً للرأى المشهور ـ . . .

 ⁽١) ومعناه يخالف معنى المضاف؛ لأن الإضافة - ولا سياً المحضة - تقتضى مغايرة المتضايفين فى مدلولهما ؛ (كما سيجىء ، فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلا ؛ كما فى هامش ص ٢ وفى ص ٦ .

 ⁽ ۲) يكون مجروراً في اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالضهائر ،
 والموصولات و . . . أو كان جملة ، فالمبنى والجملة كلاهما في محل جر .

 ⁽٣) الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفا تسمى : « الإضافة المقدرة » .

أما الإضافة للياء المذكورة فنوع من « الإضافة الظاهرة ». –كما سيجيء في « ب » من ص ١٧٣– . وهذا تقسيم آخر للإضافة . . . (؛) ص ١٦٩ .

⁽ ه) لما تقدم إشارة في آخر : « ج » من هامش ص ٢ .

⁽٦) قلنا فى الجزء الثانى (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، =

الثانى: وجوب حذف نون المثنى، ونونجمع المذكر السالم، وملحقاتهما _ إن وقع أحدها مضافاً مختوماً بتلك النون. فمثال حذفها من آخر المثنى المضاف قول الشاعر:

العينُ تَعَرفُمِن عَيَيْنَى مُحَدَّثِهِمَا إِنْ كَانَ مِن حَرِيهَا أَوْ مِن أَعادِيها والعينُ تَعَرفُمِن عَيِينًا والمُنْ أَعادِيها ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثنى (١) قول الشاعر :

بكت الحقيقة عير خاف أمرها واثناً (٢) على يسمهدان بما بكا ومثال حذفها من جمع المذكر: الجنود حارسو الوطن ، باذلو أرواحيهم

= وثانيها : جره بالإضافة ، وثالثها : جره بالتبعية لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتاً ، أو : معطوفاً ، أو : توكيداً ، أو بدلا ، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاة له .

وهناك سببان آخران المجر؛ أحدهما الحر على: « التوهم » ؛ ومن صواب الرأى إهماله، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ج ١ ص ٢٠٩ م ٩؛ حيث توضيحه ، وتفصيل الكلام عليه) .

والآخر الحرعلى: « المجاورة » ؟ والواجب التشدد في إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً . (كما أشرنا في الموضع السابق وفي ج ٢ م ٨٣ ص ٣٣٣ وص ٤٠١ م ٨٨) . أما الداعي لاتخاذه سبباً للجر فورود أدشلة قليلة جداً ، وبعضها مشكوك فيه – ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لحره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؟ منها : (هذا جحر صب خرب) ، مجركلمة : « خرب » ، مع أنها صفة « لحمر » ولا تصلح صفة « لضب » ؟ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها :

« يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلّمهم . . . » بحر كلمة : « كل » ، مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة : « الزوجات » لقال كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحر صب خرب الححر منه ، أو خرب جحر ، ، ثم حذف ، احذف ، و بتى ما بتى ، واشتد الحدل في نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين في المطولات (ومنها همم الحوامع ج ٢ ص ٥ ه) وقالوا في المثال الثاني إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من أثمة النحاة على أن الحر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً. وجاء في « المحتسب » لابن جي – + ٢ ص ٢٩٧ – ما نصه : (إن الحفض بالحوار – أي : بالمجاورة – في غاية الشدود) ، اه بل جاء في كتاب « مجمع البيان ، لعلوم القرآن » – + ٣ ص ٣٣٥ – ما نصه : (إن المحققين من للنحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم . . .) . اه ، أي : في كلام العرب ؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، ولا يستعمل إلا في المسموع (كما جاء في خزانة الأدب ، للبغدادي ، + ٢ ص ٣٢٤) .

⁽۱) من الملحق بالمثنى : « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثنى وملحقاته في ج ۱ ص ۷٦ م ۹ .

⁽٢) أي : عيناه ، أو : صاحباه .

فى حمايته , ومثال حذفها من الملحق (١) به قولهم : أحسبُ الناس للمرء أهلوه ؟ فلا يقنص سنيى حياته فى معاداتهم ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وقددته ، وتأجب سعيره ، وأحرقتنا ثلاثوه . وكان الأصل (٢) قبل الإضافة : عينين ــ اثنان ــ حارسون ــ باذلون ــ أهلون ــ سنين ــ ثلاثون .

فإن كانت النون الأحيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم، ولا للحقاتهما لم يجز حذفها من المضاف ؛ كالنون التي في آخر المفرد ، مثل : سلطان — حنان — ، وكالتي في آخر جمع التكسير ، مثل : بساتين — رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون — حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد حكان العرب القدد آمي مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرون القول في وصفها ، والتغني بمباهجها.

⁽١) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون – سينون – عالمَمون – أهلون . . . و . . . (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته في ج ١ ص ٨١ م ١١) .

 ⁽ ۲) يجب أن يحدّف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام الذى يقع فاصلا بينها وبين ياء المتكلم
 الواقعة مضافاً إليه ، في مثل إ: هذان أستاذاى ، وهؤلاء أستاذين .

ومثل قول الشاعر :

خليلي إن المال ليس بنافع إذا لم يَنَلُ منه أخ وصديق وتوفي: إن مكرسي أَمَل تفضل لا أنساه .

والأصل: أستاذان لى، أستاذون لى، خليليّش لى، مكر سين كى، ثم حذفت اللام مع النون . وقيل إنها حذفت للتخفيف . وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمة للخلاف . . . و . . . كا سيأتى فى باب : « المضاف للياء » . (رقم ١ من هامش ص ١٧٨) .

زيادة وتفصيل:

ا - هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثنى وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين بكون المضاف وصفاً عاملا بعده معموله . والغالب (۱) في هذا الوصف أن يكون صلة « أل » ؛ نحو : اشتهر المتقنان العمل - اشتهر المتقنون العمل . . . فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم استهر المتقنون العمل . . . فعولا به للوصف . وعند حذفها - مثل : اشتهر المتقنا العمل ، اشتهر المتقنو العمل ، مفعولا به للوصف . وعند حذفها - مثل : اشتهر المتقنا العمل ، اشتهر المتقنو العمل ، - يجوز في كلمة : «العمل » أمران ؛ المتقنا العمل ، اشتهر المتقنو العمل ، عنادها مضافاً إليه ، والهصف قماعا هو المضاف ،

أحدهما : الجـَرِ على اعتبارها مضافًا إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .

والثانى : النصب على اعتبارها مفعولا به للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف فى هذه الصورة ليس مضافاً ، وإنما حذفت من آخره « النون » — بالرغم من عدم إضافته — ؛ متابعة لبعض القبائل التى تجيز حذفها من آخر المثنى ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً — يغلب (۱) أن يكون صلة « أل » وبعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

^{. (}١و١) لأنها قد تحذف فى حالات أخرى (سبق بيانها فى ج١م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا النافية للجنس).

و إنما قلنا: الغالب في الوصف أن يكون صلة «أل » اعباداً على ما قاله الصبان هنا وفي الجزء الأولى (في باب: الإعراب؛ عند الكلام على حركة نون المنى والجمع) حيث صرح فيهما بأن الوصف صلة. ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لأل . أما غير الغالب فعدم وقوعه صلة لها ، وهذا يفهم من كلامه في باب الإعراب السالف في الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند "كلامه على مواضع المضل بين المتضايفين بشبه الجملة .

لكن من الحير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها – وإن كانت محاكاتها بائزة – لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لها في بعض الأحيان ؛ للسبب الذي نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها . في النصوص القديمة ، دون الموافقة على محاكاتها .

6 6 6

الثالث: وجوب حذف التنوين إن وجد فى آخر المضاف قبل إضافته ؟ كقولهم: بناءُ الظلم إلى خراب عاجل ، وكل تبنيان عدل فغيرُ منهدم . فقد حذف التنوين من الكلمات المعاربة: (بناء –كل – بنيان – غير . . .) ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع: وجوب حذف «أل» من صدر المضاف، بشرط أن تكون زائدة (١) في أوله للتعريف، أو لغيره، وأن تكون الإضافة محضة، نحو: بلادنا تاجُ الفخار للشرق، وهي درّة عقد ه. والأصل: البلاد ــ التاج ــ الدرة ــ العقد. فحذفت «أل» من أول كل مضاف.

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ (نحو : ألنف ، وألنباب) (٢) لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حدف «أل» أيضاً _ إلا في الحالات الأربع التالية (٣) .

ا - أن توجد في المتضايفين معاً (أي: في المضاف والمضاف إليه ، معاً) ؛ نحو: الوالدان هما الرحيما القلب - العلماء هم المؤسسو الحضارة .

ب – أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافًا ، إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاون المؤسسى نهضة البلاد ، وأعتقد أنهم الرائدو خير الوطن .

ح _ أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

⁽١) أى : بشرط أن تكون غير لازمة ، واللازمة – هنا – هى المعدودة من بنية اللفظ ، أى : من حروفه التى لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً ؛ مثل : ﴿ أَلَكُنّ ، أَلْفَى" – وأَلطاف – ، و إلهام ، وألوان ، وألحان ﴾ – أعلاما . . .

⁽٢) جمع : لنُّب ، بمعنى : عقل .

⁽٣) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » فى المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالا على الزمن الماضى فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال ، (والتي يجيء بيانها فى ص ٢٤٦ ؛ – كما سبق فى ص ه و ٦) – فلا يصح : جاء العابر النهر أمس . فلا بد لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » فى المشتق العامل (كاسم الفاعل و . . .) أن يكون عاملا زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذي يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابر النهر التمور . . .

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمتيه ِ ، والفضل أنتم الباذلو غايتيه ِ .

د _ أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثى أو جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : أنتما الصانعا معروف _ أنتم الصانعو معروف . ومنه قول الشاعر :

وما ليكلام الناس فيا يريبنى أصول ، ولا للثقائيليه أصول ، و وفى غير هذه الحالات الأربع الحاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف «أل » كما قلنا . فنى كلمات مثل : العزيز – الشاهد – السارق – الأفضل . . . و . . . وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيز توميه مطاع فيهم – شاهد زُور أكبر ضرراً من سارق مال – أفضل مواهب المرء عقله . . . و . . .

زيادة وتفصيل:

ا — الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول «أل» على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفي أوله «أل» أيضاً ؛ فلا بد من وجودها فيهما معناً ، تحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام . وحجتهم في هذه الإجازة السهاع عن العرب ، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضة ، — بالإضافة — لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافة ؛ حملا للنظير على نظيره ، وقياساً للشيء على ما هو من بابه . فعلة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصرى أكثر شهرة ، وأوسع شيوعًا ؛ فمن الحير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوى ، وتتوحد ، حيث يحسن الماثل والتوحد (١).

ب - فى مثل : « جاء المكثرمك » . - من كل وصف عامل مبدوء : « بأل » ومفعوله ضمير بعده (٢) - يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكَافْ)

⁽۱) وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأى البصرى ، والاقتصار عليه عند الكلام على المعرف «بأل ه إذا أريد إضافته . (البيان ، والصور المتعددة ، ج ۱ ص ٣٢٠ م ٣٣) .

⁽٢) ومنه قول الشاعر : الا أ . ا . الدا م ا ـ أ ك ال ش

ألا أيهذا الزاجرى احضُر الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدى ؟ ومثل البيت الأحير من أبيات و شوق ، التالية ، يخاطب أبا البنات ، الذي لم يرزق بنين :

إن البنات ذخائر من رحمة وكنوزُ حبِّ صادق، ووفاء السّاهرات لشدة وبلاء . . . ـ السّاهرات لشدة وبلاء . . . ـ والباكياتك في العراء النّائي والباكياتك في العراء النّائي (الكرة: الشيخوخة – العراء النائى: الجلاء والفضاء البعيدان . والمراد بهما : المقابر) .

مفعولا به فى محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » فى صدر المضاف ؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة (١) التى تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » فى المضاف .

ويتعين فى الضمير (الكاف) الجر المحلى " بالإضافة إن كان انوصف مجرداً من : « أَل » فى مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرم " إياك . أما إن كان مفعول الوصف ظاهراً بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جليلة " ؛ وتتبين بجرة ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) في وجوب النصب: الضمير «الهاء» في : «أوضّعته» من قولهم المأثور: «لا عهد لى بألام قفيًا منه ، ولا أوضّعته». بفتح العين حمّا وردت سماعيًا - ف «الهاء» هنا مثل «الكاف» في المثال السابق. الا أن «الكاف» مفعول به ، و «الهاء» مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به . وليست كلمة «أوضّع» وضافة ، و «الهاء» مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرها بالكسرة لا بالفتحة التي سيمعين بها . على أنه لامانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة (١) .

وفى مثل: «مررت برجل أبيض الوجه لا أحماره»، يجوز جر: «أحمر» بالفتحة؛ على اعتباره معطوفاً على كَلمة «أبيض»، و «الهاء» بعده فى محل نصب؛ على «التشبيه بالمفعول به» للصفة المشبهة: (وهى أحمر) ويجوز جر: «أحمر» بالكسرة: على اعتباره معطوفاً على أبيض أيضًا، مضافاً، و«الهاء» مضاف إليه، مبنية على الضم فى محل جر(٣).

. . .

⁽١) في ص ١٢ وما بعدها .

 ⁽۲) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجيء في ص ٤٢٢ ، باب : « أفعل التفضيل »
 خاصاً به إذا كان معطوفاً على « أفعل » آخر .

⁽٣) وقد نص على هذا صاحب المغن ونقله عنه ألصبان في هذا الموضع من الباب .

الحامس: وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلى (١) ، مناسب ، اشتمالا أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا في التخيل ، أو: في النية (٢) حكما يقولون ...

والغرض من هذا التخيل: الاستعانة بحرف الجرعلى توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ كالشأن في حرف الجر الأصلى (٣) ، وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة المعنوية بين المتضايفين ، (وهما: المضاف والمضاف إليه) ، وإبانة ما بينهما من ارتباط مدُحدُكم ، وملابسة (أى: مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تسبين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه (أ). بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً متخياً لا ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف أصلية ؛ هى: «من » — «فى » — «اللام» (٥).

⁽١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (ختى ملحوظ) . وقيل : إنها تشتمل على « اللام ۽ والأول هو الأرجع الذي يجب الاقتصار عليه .

⁽٢) هذا تعبير النحاة.

⁽٣) أوضعنا هذا في باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠ .

^(؛) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خبى ، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه . وحجته ؛ أنه لو كان هناك حرف خبى ملحوظ ما وقع فرق فى المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين فى الواقع ، لأن كلمة : «كتاب» الأولى معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير فى المعنى بين المعرفة والنكرة .

وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف – كاللام ، مثلا – مجرد ملاحظة معنى : « اللام » . وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من تخصيصه ، على الوجه الآتي في الحكم السادس – ص ٢٣ – ما دام حرف الجر محتفياً لا يظهر في الجملة بين المتضايفين . أما إذا ظهر بينهما فإن الأمريتغير ؛ فتخلو الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛ لأن كلا مهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف إليه ، الله من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً .

فجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين «كتاب محمدي» و «كتاب نحمد» من كل وجه إذ المراد من «كتاب محمد» ، معمى: «كتاب نحمد» ملاحظة معى «اللام» فقط دون التصريح بها ، ودون منع تعريف أو غيره بما يستفيده المضاف من المضاف إليه . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير .

⁽ ٥) وبسبب هذا الأثر المعنوي، مزيداً عليه الأثر الموضح في الحكم السادس التالي- ص ٣٣ – عميت « إضافة معنوية » - كما سبق في رقم ١ من هامش صفحة ٣ ، وكما سيجيء في صفحة ٢٤ .

وإنما انحصر الاختيار في هذه الثلاثة لأنها - دون غيرها - أقدر على تحقيق الغاية المعنوية؛ فالحرف: « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . ، والحرف : « في » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرف المظروف . . . والحرف : « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف ، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . فثال : « مين » قول أعرابية لا بنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزيناً :

حرام على من يروم انتصاراً ثياب الحرير، وحمَلْى الذهب أى : ثياب من الحرير، وحمَلْى الذهب أى : ثياب من الحرير، وحلى من الذهب ومثال « في » قول الشاعر:

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاح صبح ، واجتهاد مساء أى : بكفاح في صبح ، واجتهاد في مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر في وصف الصحف :

لسانُ البـــلادِ، ونتبُضُ العبــادِ وكهفُ الحقوقِ، وحرْبُ الجَنفُ (١) أي : للبلاد - للعباد - للحقوق - للجنف .

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن الحرف الجارّ – فى الأمثلة السالفة وأشباهها – لا وجود له فى الحقيقة الواقعة ، ولا فى التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، وعجرد النية . ولهذا لم يعمل الحر فى المضاف إليه ، - فى الرأى المشهور – ولم يحتاجا معاً إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز فى أكثر الإضافات المحضة (٢) . . .

لكن أيصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث بصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس، بغير ضابط ولا اشتراط شيء ، أم أن الأمر في الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟ .

و بعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة في كل إضافة

[.] الميل عن الحق – الظلم .

 ⁽٢) سيجيء في قسم « ١ » ص ٢١ بعض الصور التي لا يصح فيها التصريح بحرف الجر .

محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفًا واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟ .

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الحارة الصالحة ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصًا به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعانى فى إضافة واحدة مع اختلاف هذه الأحرف .

وفيا يلى بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة : (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛ فيقال : الإضافة على معنى « من » (١) — أو : الإضافة على معنى : « في » — أو الإضافة على معنى : « اللام ») .

ا — تكون الإضافة على معيى: « من » ، إن كان المضاف إليه جنسًا عامًا يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل أن يكون المضاف المضاف اليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبر و المضاف اليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبر و المضاف اليه ، مثل : ثياب حرير ، حلّى ذهب . . . فالحرير: مضاف إليه ، وهو جنس عام ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب، وغيرها . والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة ، منها الحلى وغيره ، فالمضاف في الحالتين — ونظائرهما — بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمى باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثياب حرير " — الحلى دهب" . . .

⁽١) هي « من البيانية » التي سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى في باب حروف الحر حـ ٣ ص ٣٣٨ م ٩٠.

⁽٢) إلا في المسألة التي في هامش الصفحة الآتية .

زيادة وتفصيل:

مَّن الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو : اشتريت أربعة كتب . ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندى من الكتب ثلاثمائة (١) .

ومنها : إضاَّفة المقادير إلَى الأشياء المقدَّرة ؛ نحو : بعت فدان قطن .

وإذا كانت الإضافة على معنى: «من » جاز في المضاف إليه أوجه إعرابية أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، وتزول بوجودهما الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً في مثل : هذه ساعة وضمة ، يصح إعراب : «فضة » مضافاً إليه مجروراً ، ويصح في والمضاف هو كلمة : «ساعة » - خبر مرفوع ، مجرد من التنوين . ويصح في كلمة : «فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعة ، تبعاً لكلمة «ساعة » المرفوعة ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال الإضافة . ويصح أيضاً إعراب كلمة : «فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها الإضافة . ويصح أيضاً إعراب كلمة : «ساعة » في هذه الصورة أيضاً ، بعد زوال الإضافة .

ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذى يؤديه البدل أو عطف البيان يغاير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذان . . .

⁽١) عرفنا أنهم اشترطوا في الإضافة التي على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً السضاف . . . ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق في إضافة العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاث مائة " . . . » غير أنهم قالوا إن إضافة العدد العدد هي على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهي المفرد المضاف إليه) المثات ؛ فكأنك تقول : الثلاث مئات . . . وجذا التأويل يتحقق الشرط السالف .

وقد يقال : لا داعى للتأويل والتقدير ما دامت المرب قد نطقت جذا . . .

ب — تكون الإضافة على معنى: « فى » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أومكان واقعًا فيه المضاف (١): نحو: يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتى ، ورحلة الصيف إلى السواحل البحريه. أى: رحلة فى الشتاء ، ورحلة فى الصيف. ونحو: قول شوقى فى وصف الظبى:

«عروس البيد ، الفاتن كالغيد . . . إذا شرع في السهاء رَوْقَيَهُ (١) ، خلته دُميّة محراب ، أو شجيرة عليها تراب » . يريد : عروس في البيد - دمية في محراب

ح _ تكون الإضافة على معنى «اللام» إن كان معناها هو الذي يحقق القصد، دون معنى: «من» أو «فى» ؛ كالإضافة التى يراد منها بيان الملك، أو الاختصاص، فى مثل: يضع العربى يده فى يد أخيه، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء. أيْ: يد له فى يد لاخيه. وقول شوقى يخاطب أبا الهول (٣):

أبا الهولي، أنت نديم الزّمان ينتجيئُ الأوان (٤) ، سمير العصر (٥)

أى: نديم للزمان — نجيئ للأوان — سمير للعصر ، فالإضافة في هذه الصور وأشباهها على معنى « من » أو: « في » .

والغالب فى اللام الملحوظة أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص (1) . فإن صلح فى مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذى يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف _ كما أشرنا (٧) _ معنى يؤديه ؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

⁽١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف ، وغلافاً يحتويه . ويكنى أن تكون الظرفية مجازية .

⁽٢) قرنيه . - تثنية : قَـرن -

 ⁽٣) تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها صورة، وأكلها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان
 وجسمه جسم أسد .

⁽ ٥) بمدَّى : الدهر . أو : جمع عَصْر .

⁽٦) انظر رقم (١) في الصفحة التالية – وقد سبق شرح هذا في الحزء الثاني ، باب : «حرف الحر» – ص ٣٦٤ م ٩٠ .

⁽٧) ني س ١٨.

زيادة وتفصيل:

(۱) قد تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح (۱) بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت ـ يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب ـ علم الهندسة . . . و . . . وفي هذه الحالة يكتني من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال _ عند على _ مع الوالد _ كل رجل . . . فتصير بعد التغيير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال _ مكان على _ مصاحب الوالد _ أفراد الرجل .

(٢) الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكماً بحيث يظهر ويتحقق جلياً معنى الحرف: « من » أو: « فى » أو: « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملابسة » (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، لكنها واضحة مفهومة ، ويعبر ون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملابسة » (٢) ومن أمثلتها : «قمر القاهرة ساحر ، وشمس حُلُوان (٣) وائعة» . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى « اللام » . فأين ما تفيده الإضافة التى على معنى « اللام » من الملك أو الاختصاص ؟ . . . إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة ، ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستثنارها بالقمر . غير أن

^(1) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

⁽٢) وهي جائزة في السعة والضرورة . (أي : ني النثر والشعر ، وملحقاته . . .) .

⁽٣) إحدى ضواحي القاهرة ، جنوباً .

هناك داعيًا بلاغيًّا اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها مالا يمنح سواها ، ويضى عليها جمالا قلل أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى وأشباهه (۱) . . .

. .

⁽¹⁾ كقوله تمالى : «كأنهم لم يَدَلَّبْهُوا إلا عَشيَّةً أو ضُحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : «ها » التي هي ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبَّبُوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية ؛ هي : أن الضحا أول النهار والعشية آخره ؛ فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص . ولكن البلاغة اقتضت لمفنال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملابسة بين المضاف والمضاف إليه. وكقولم : (نجم الأحمق) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمق ، هدأ واستراح ، وخفت حدة حمقه . وكذلك ما جاء في هالكامل » للمبرد (ج 1 ص ٢٤٣) ، من قول الشاعر :

أَهَابُوا بِه ؛ فازداد بُعْدًا ، وصدّه عن القُرب منهم ضوء برق ووابلُه فقد أضاف الشاعر كلمة : «وابل » إلى ضمير «البرق » ؛ فكأنه أضافها إلى البرق أنفسه ؛ قائلا «وابل البرق » مع أن «الوابل» ليس البرق . قال المبرد : قد يضاف ما كان كذاك على السعة كقول الشاعر :

حتى أنَخْت قَلُوصِي في دياركمو بخير من يحتدي نعلا وحافيها فأضاف والحافي و النعل و وهو يريد : حان سها

السادس: استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثانى ، ويبقى الثانى على حاله (١) لم يفقد شيئًا بسبب الاستفادة منه .

وإيضاح هذا : أنه — فى الإضافة المحضة — إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة — فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة ؛ كقولهم : كلام معرفة عنوان لعقله ، وعقله ثمرة لتجاربه . فالكلمات : (كلام — عقل — تجارب) — هى فى أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معين ، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذى يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشيوعها . ومثل كلمة : « يد » المضائة للمعرفة فى قول الشاعر :

الغينكي في يد اللئيم قبيح قدر قبح الكريم في الإملاق

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح – فى الأغلب – إضافته إلى المعرفة (٢)؛ لأنه لا يستفيد منها شيئًا ، ولهذا السبب لا يصح – أيضًا – إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة.

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها مع بقائها على حالها « تخصيصاً » يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا ير قبى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الحالصة الحالية من الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الحالية من كل تعيين وتحديد . ومن أمثلته قولم : (فلان رجل مرءوة ، وكعبة أمل ، وغاية فضل) . . . فالكلمات : (رجل - كعبة - غاية) . . . نكرات محضة قبل فضل) . . . فلما أضيفت إلى النكرة قلت أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛

⁽١) إذا توالت الإضافات– نحو: هذا بيت والد محمود، وقرأت أكثر قصائد ديوان شعر المتنبى . . ، ، – انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذى قبله ، فالذى قبله حتى يصل إلى المضاف الأول .

⁽راجع الصبان ج ١ آخرباب أداة التعريف . وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤) .

 ⁽٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيره ، وإزالة علميته ، لداع من الدواعى التى تقتضى إضافته .
 وفى ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله .

فكلمة: «رجل» تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرءوة ، رجل علم ، ورجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عداد لهم ، فإذا قلنا : «رجل مروءة » انحصر الأمر فى نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : وكعبة » و «غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعًا من «التخصيص » أفادها بعض التهجيد الذى خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ فى التعيين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف (١) أو التخصيص على الوجه المشروح — هي الأثر المعنوى الثانى الذي ينضم إلى الأثر المعنوى الناشئ من الحكم الحامس (٢) ، فيحدث من انضامهما معاً إدراك السبب الحقيق في تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل (٣).

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير في الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفًا ، ولا تخصيصًا – في أكثر الاستعمالات – ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة (٤) في الإبهام » ؛ ومنها : (غير – حَسَب – مِثْل –

⁽١) سَبِقَ شَرِحِ النَّكَرَةِ وَالْمُعَرِفَةُ فَى جِ ١ صَ ١٤٤ م ١٧ وَمِنْ ذَلِكُ الشَّرِحِ السَّابِقُ فَعَلَمُ أَنْ الْمُعَاوِفُ مُحْتَلَفَةً فِي دَرَجَةُ التَّعْرِيْفُ وَقَوْبُهَا ، مَتَمَاوِتَةً مِنْ هَذَهِ النَّاحِيَةَ ، وأَنْ المُضَافُ إلى معرفة هو في درجة المُضَافُ إليه ﴾ إلا المُضَافُ الضمير ؛ فإنه في درجة العَلَّمَ على الصحيح . . .

⁽٢) انظر ص ١٦.

⁽٣) في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي رقم ٥ من هامش ص ١٦ .

⁽ع) سبقت الإشارة للأفاظ المتوغلة في الإسام (أي: المتعمقة المتغلغلة في داخله) في رقم ٣ من هامش ص ١٩٠ من الحزه الأول (م ١٧) ثم الحزه الثانى في بافي: « الظرف والاستثناء ٩٧ و ٨٧ من ١٨٠ و ٣٢ م ١٨ و ٣٢ من المضاف إليه هو : الذي لا يتضبح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا باسر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : «غير » بين ضدين معرفتين (كما نص على هذا « المكبري » في أول كتابه : (إملاء ما من به الرحمن . . . - أول سورة الفاتحة - ج ١ ص ٥) في مثل : رأيت العلم غير الحمل ، وعرفت العالم غير الحاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المفضوب عليهم ») فوقوع كلمة «غير » بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين بالمنفوب عليهم من ذاك في مثل: أبصرت رجلا غيرك فكل رجل سواك هوغيرك؛ فلا تعيين ولا تخصيص ... وبهذه المناسبة نعرض لكلمة «غير » من ناحية دخول «أل » عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء وبهذه المناسبة نعرض لكلمة «غير » ، وفصه : (تكون وصفاً النكرة ، تقول : جاء في رجل غيرك . في المصباح المنير ، في مادة «غير » ، وفصه : (تكون وصفاً النكرة ، تقول : جاء في رجل ألم المها ؛ المعرفة عير المنفسوب عليهم » إنما وصف بها المعرفة لأنها أشهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة المناس المعرفة المناسبة المعرفة بإضافتها إلى المعرفة تعالى : «غير » المعرفة على المعرفة المناسبة المعرفة بإضافتها إلى المعرفة المناسبة المعرفة بإضافتها إلى المعرفة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المعرفة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المعرفة المناسبة ا

- فعومات معاملتها ، ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها الم شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف، بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام . . .) . ا ه .

وجاء فى الصبان حند الكلام على ما يسميه بعض النحاة: « الإضافة شبه المحضة » ، وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل، وشبه . . . - ما نصه وقد نقله عن غيره: « ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف « بأل » أيضاً ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة بأن « على السيد أنه صرح فى حواثبى الكشاف بأن « غير » بالإضافة مانع من تعريفها « بأل ». ونقل الشنواني عن السيد أنه صرح فى حواثبى الكشاف بأن « غير » لا تدخل طبها بمناسة أخرى فى ص ١٣١ .

وكذلك الشأن في كلمة : «مثل» إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن قولنا : «مثل محمد» يشمل أفراداً لا عداد لها ؛ منها واحد في طوله ، وآخر في عمله ، وثالث في علمه ، ورابع في حسنه ، و . . . و . . . وهكذا بما لا آخر له » . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعتا للنكرة فيقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها ؛ فن عفا وأصلح فأجره على الله ؟ إن الله لا يحب الظالمين . . .) أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقاربها ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتمرف ، نحو : راقى هذا الحلم ، وسأكتب مثله . وهذا معني قولم : إذا أريد بكلمة « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، وماثلة خاصة — حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : « غير » إذا وقعت بين . خاصة ، وماثلة خاصة — حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : « غير » إذا وقعت بين . متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غير الذي كنا نعمل » حيث وقعت كلمة . « غير المتوسطة بين المتضادين » المضافة للمعرفة صفة لنكرة — فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامدة ، ولا داعي لإعرابها وسفة (راجع العكبري ، في أول الفاتحة ، ثم الأشموني والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير الحضة) .

«ملاحظة »: تصدى لبحث هذه المسألة مؤمر المجمع اللنوى المنعقد بالقاهرة في دورته الحامسة والثلاثين (شهر فبراير سنة ١٩٦٩) وارتفى الرأى القائل : إن كلمة «غير » الواقعة بين متضادين وليست تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة : ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بأل فتستفيد التعريف . وفيها يلي النص الحرفي لقرار المجمع منقولا من مجلته (الحزه الحامس والعشرين الصادر في نوفبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لحنة الأصول بالمجلس التي تقول: « (تحتار اللجنة وفاقا لجماعة من العلماء - أن كلمة : «غير » إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثاني مهما إذا كان معرفة . وإذا كانت «أل » تقع في الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول «أل » على «غير » فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت هريئة من العلمة من العلمة التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت

واللَّفَظُ المتوغِل في الإبهام لا يصلح – في أكثر حالاته – لأن يكون نعتاً ، أو منعوتاً ، ومنه : «قبل» و «بعد» ، ما عدا بعض ألفاظ منها «غير» و «سوى» فيصلحان النعت – كما سيجيء في باب : النعت ، ص ٢٦٦

بق أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة ، فائدتها التهنفيف ، وما يتحل به بما عرفناه ، وما يجيء مفصلا في ص ٣٠ . وغيرهما يقول ؛ إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص، وإن كانت لا تفيد التعيين .

ناهيك (١) . . . فإنها نكرات (في أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو: غيرك _ حسبك _ مثلك . . .

ومنها: المعطوف على مجرور «رُبّ»، والمعطوف على التمييز المجرور بعد هكم "»، نحو: رُبّ ضيف وأخيه هنا - كم "رجل وكتُبُه رأيت - . وسبب ذلك أن المجرور بعد «رُبّ» و «كم "»، لا يكون إلانكرة ؛ فما عطف عليها فهو فكرة كذلك ؛ لأنه في حكم «المعطوف عليه » من ناحية أن عامل الجرفيه هوالعامل في المعطوف عليه » لا بد أن يكون نكرة ، أو في حكم النكرة ليصلح معمولا للعامل المشترك .

وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ولاداعي للتمسك بتنكيره بسبب العامل: « رُبّ » أو « كمّ عُ » لما تقرر (٢) من أن التابع قد يُغْتَـ هُـرَ فيه ما لا يغتفر في المتبوع . وسبق (١) أن الأخذ بهذا الرأى أولى .

ومنها: كلمة: «وحداً» و «جَهده» و «طاقة»، في مثل قولهم: إيحترق الحاسد وحده، ويتمنى جَهدا أنتزول نعمة المحسود، ويجتهد طاقته أن يُلحق به النقائص والعيوب). وهي في أكثر استعمالاتها أحوال مؤولة. والحال في أصله لا يكون إلا نكرة، وتأويل تلك الكلمات: «منفرداً» – «جاهداً» – «مطعقاً» (3).

وإلى هنا انتهى الكلام على « الإضافة المحضة » ، من ناحية ما يكتسبه المضاف

⁼ هذا ، ومن الألفاظ السهاعية المتوغلة في الإبهام : شبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثانى)
- ضَرَّ بك - تَرْبُك - نَحْ وَلِيه - نَدُّلُك ؟ وكلها بمنى : نظيرك في علم أو سن ، أو نحوها - خدْ نك ، بمنى : صاحبك - (شَرَّ عك حَوَّدَ للهِ - قَالُك) - والثلاثة ، بمنى حَسَّ بُلك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها بما لم يرد به السهاع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المبهمة وأحكامها سبقت في ج ٢ ص ٣٠٨ و ٧٨٠ و ٧٨٠ وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بالبهم ص ٢٠٣ و ٨٠ و ٨٠ د ٧٨٠ . وناه أو الم أو الم المنه في التطلع لغيره ؟ لكفائته . وقه المنه في التطلع لغيره ؟ لكفائته . وقه المنه في في التطلع لغيره ؟ لكفائته . وقه المنه في التطلع لغيره ؟ لكفائته . وقه المنه في التطلع لغيره ؟ لكفائته . وقه المنه الم

 ⁽¹⁾ معناها في مثل : فاهيك السفر . . . - ، السفر فاهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته . وقد
 سبق بيان معناها وإعرابها في ج ؟ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

 ⁽۲) انظر ج۱ ص ٤٤٤ م ٨٤ و ج۲ ص ۲۹۲ م ٨١ .

⁽٣) هناونی ج ۱ م ۹۰ ص ۴۰۵ .

^(؛) سبقت لها الإشارة في ج ٢ س ٢٩٧ م ٨٤ .

من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى «غير المحضة » للكلام عليها من هذه الناحية (١) :

(١) فيما سبق يقول ابن مالك محتصراً :

نُونًا تلي الْإِعْرَابِ ، أو تَنْوبِنَا مِما تُضِيفُ ، احْدِفْ ؛ كَطُورِسِينًا أَى : احدَف عا تضيف : « نونا » تل الإعراب (وهي نون المثني ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتها. وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثنى ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه . وهذه الحروف هي علامة إعرابهما) .

وكذلك احذف : «التنوين» الذي في آخر الاسم الذي تريد إضافته . ومشَّل لحذف التنوين من المضاف بكلمة : «طور» اسم جبل في صحراء «سينا» . و «الطور» اسم جبل في صحراء «سينا» أو : «سيناه» ع وهي من الحدود المصرية في الشال الشرق ، ثم قال :

والثَّانِيَ اَجْرُرْ ، وَانْوِ : «مِنْ » ، أَوْ : «فى » إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ . و َ : «اللَّامَ » خُلنًا : لِمَا سِلوَى ذَيْنِكُ . وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا

يريد : اجرر الثانى دائماً ، وهو المضاف إليه . وعند جره و إتمام الإضافة انو وتخيل وجود الحرف : ه من » أو « فى » إذا لم يتحقق المنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخد – بعد ذلك – اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أى : أن اللام لا تنوكى فى الموضع الذى يصلح له الحرف « من » أو « فى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه إلى عامل يتعلقان به . وإنما الذى يجره هو المضاف .

ثم قال : اخصص الأول (وهوالمضاف) أو : عرفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد : أن المضاف يتخصص أو يتمرف بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ؛ فيشخصص المضاف النكرة بالمضاف إليه الممرفة . أما المعرفة الباقية على تعريفها فلا تضاف لمعرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلا .

زيادة وتفصيل:

إذا كانت الإضافة «محضة» والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تُؤول بمصدر لفعلها ، مضاف إلى فاعله إن كانت المحملة فعلية ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت السمية . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد . والثانية : أزورك حين الوالد موافق " ، وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة (١). نعم إن الجمل نكرات في حكمها (٢) ولكن لا ينظر لهذا هنا . و وقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدح في هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

. (١) وستجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة – وشروط هذه الجملة – فى ص ٨٤ وفى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد سَبقت أيضاً فى آخر باب الموصول ج ١ ص ٧٩٥ م ٢٩ .

 ⁽٢) إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً (في ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة فني «و» من ص ٤٨٠ - ولهذا إشارة في ج ٢ هامش ص ٣١١ م
 ٨٤ ، وفي باب : «النكرة والمعرفة» ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عودة إلى الإضافة غير الخضة:

عرفنا (۱) آن الإضافة غير المحضة: هي التي يتغلب أن يكون المضاف فيها (وصفاً (۲) عاملاً) ، (وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام) . ومتى اجتمع الأمران – الوصفية العاملة، والزمنية المعينة – كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل، وكذلك في نوع الزمن – غالبناً – وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق في الصفة المشبهة (۱) الأصيلة أيضاً ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وتفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، ولمذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : (الماضي ، وإلحال ، والمستقبل والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال ؛ فلا بد أن تشتمل الدلالة على الثلاثة ؛ المضي والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأى كثير من النحاة (على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأى كثير من النحاة (٤) . . .

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة – فإنصافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى . فثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة اليوم بطئها بالنسبة للطائرة . واكب وغداً يشكو راكب الطائرة بطئها بالنسبة «للصاروخ» ؛ فكلمة : «راكب» فغداً يشكو راكب الطائرة بطئها بالنسبة «للصاروخ» ؛ فكلمة : «واكب فف الخملتين مضافة . وهي في الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفي الثانية اسم

⁽۱) فی ص ۲.

⁽٢) أي : اسما مشتقاً . . .

⁽٣) فى هذا الجزء – ص ٢٨١ – باب خاس بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها لازمة كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على غيره – كما سيجىء – لأنها تفيد الدوام فى أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال، ، مزيداً عليه زمن آخر .

^(؛) بيان الرأى الحق في هذه المسألة في ص ٣٧ .

فاعل الزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه جاحد النعمة الساعة تراه فاقد هما غدا . ويدخل في اسم الفاعل صيغ (١) المبالغة العاملة أيضاً ؛ كقولهم : في هذا الشهر يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صواً م الفم نهاراً عن الطعام ، حذر اللسان من اللغو ، حبيس النفس عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القدر اليوم قد يصير معروف المكانة غداً . . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

ـ عزيز النفس من يأبتي الدنايا ـ

فإن فيقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد الوصفية لكونه اسمًا جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر في نحو: بذل ُ الوّد والنصيحة لمن لا يستحقهما كبذر الحب في الصخر الأصم . أو يفقد العمل دون الوصفية بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ؛ (كأشماء الزمان . والمكان والآلة) . أو يكون في أصله من المشتقات العاملة ، ولكنه فقد شرطاً من شروط العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضي (٢) الحالص دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الحير أمس يسعد اليوم بما قد م وماضي أعماله عنوان صفحته التي كان بها مسر وراً أو محزوناً .

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثير لها فى المعنى _ فى أغلب الحالات _ لأنها ليست على نية حرف من حروف الجر الثلاثة التى يفيد كل منها الفائدة التى أوضحناها في السلف، (٢) ولأنها لا تكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا ، والتعريف والتخصيص

(٢) وكذلك إن لم يدلا على زمن مطلقاً . فمند عدم دلالتهما على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه
 تكون إضافتهما محضة ، كما تقدم في ص ه .

⁽١) لها بحث خاص يجيء , في ص ٧٥٧ .

⁽٣) في ص ١٦ ، والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستفناء عنها في كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، س في الأغلب — ومن غير أن تزاد عليه كلمة ، أو تنقص منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . ويتلخص هذا الاستغناء . بألا نطلق على الوصف اسم : «المضاف هولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؟ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير تسميته مضافاً ، ويجمل المضاف إليه المجرور معمولا للوصف ؟ إما فاعلا للامرقوعاً ، وإما مفعولا به ؟ على حسب حاجة الروصف ، ولا دائمة ، ولا يتأثر على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر حسب حاجة المرب المعنى المين بوجودها أو بالعاول عنها ؟ بل إن العلول عنها هوالأصل (كا في ص ٣٤) —

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلبهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوى الذي « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً _ دخول « رُبّ » عليه مع إضافته للمعرفة (١) . مثل : (ررُبّ مخرج الزكاة ، مسرور بإخراجها _ قد أبطل ثوابها بالمن والأذى) . فلو أن المضاف _ وهو : مُخرج _ اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه « رُبّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات (٢) .

وشىء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يقع نعتاً للنكرة إذا صحَّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة (٣) ؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتاً للنكرة : أتخير للصداقة زميلاً مخلص المودة ، مأمون العثرات . باذل الجهد في الإخاء (٤).

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصًا هو أن الأصل قبل

⁼ لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله، من الرفع أو النصب، والفعل لا يعمل الحر. فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل المحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب فى كلماته ، أو في ترتيبها ، أو فيهما معاً .

⁽١) ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفة حالا في الإضافة غير المحضة – مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة – كقول المتنبي بلسان عجوز وقيئ :

خُلقت أَلُوفًا ؛ لو رجعت إلى الصّبا لفارقت شيبي موجع القلب باكيا (٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ج٢ ص ٣٨١ م ٩٠ . وبعض الأمثلة المأثورة يجي، هنا في هامش ص ٣٥٠ .

⁽٣) ومثلها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة في الصحيح .

إلا مسالة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هي أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونعها نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . . .) نحو ؛ يا ساكت مستمع الحطيب الآن ، أو المستمع الحطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت تكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء . فاختلف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وقد قالوا ، إن هذا الاختلاف في المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذي كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا في غيرها من المعارف - (واجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثانى ، وكذا الخضرى والصبان ، باب : تابع المنادى ، ومتجى هذا إشارة في باب النعت هنا . - ص ١٥٠ - وفى ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هاهش ص ٢٤)

⁽٤) في باب النعت - أمثلة مأثورة , عند الكلام عني النعت بالمشتق - ب ص ١٦٥ -

الإضافة في مثل: (أتَحير زميلا مخلص المودة ، باذل الجهد ، . . .) هو : مخلصًا المودة _ باذلا الجهد بنصب كلمتى «المودة] و «الجهد] مفعولين الوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت ومتحقق قبل أن يصير مضافًا ويصير معموله مضافًا إليه مجروراً .

ا - وإنما فائدتها: «التخفيف اللفظى » بجذف نون المثنى ، وجمع المذكر السالم وملحقاتهما من آخر المضاف إذا كان وصفًا عاملا . وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون وائتنوين يتُحدث ثقلا على اللسان عند النطق أبالوصف مع معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، وخف النطق . يتضح هذا الثقل في مثل : (أنها خطيبان الحفل غداً ، وساحران الألباب فيه . ولا أشك أن سامعين الخطاب ، وعارفين الفضل - سيتُعجبون بكم أشد الإعجاب) وفي مثل : (تخيرت زميلا ، مخلصًا المودة ، باذلاً الجهد . . . » .

ويختنى الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فتقول : (أنها خطيباً الحفل غداً ، وساحراً الألباب فيه ، ولادأشك أن سامعيى الحطاب ، وعارفي الفضل _ سيعجبون بكم أشد الإعجاب) . كما نقول : (تخيرت زميلا مخلص المودة ، باذل الجهد . . .)

ب وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذى يلازم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن نقول : الصديق سمح الطبع ، عف اللسان ، مخلص المودة ، بإعراب كلمة : الطبع » المرفوعة فاعلا للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : «اللسان » فاعلا مرفوعاً للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : «المودة» وأشباهها . ففي هذا الإعراب الصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : «المودة » وأشباهها . ففي هذا الإعراب الحائز نوع من القبح جعله ضعيفا ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من الحائز نصب تلك ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها (١) . ومن الحائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعة ، وإعرابهها : «شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولا به ؛

⁽١) لأن أسلوب الصفة المشهة فى أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذي يعد بمثرلة الرابط بين الصفة المشهة وما تجرى عليه . (أى بين الصفة المشهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها).

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهى كفعلها لا تنصب المفعول به . فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوباً أعرب «تمييزاً»، أو : «شبيها بالمفعول به » وإن كان معرفة أعرب شبيها بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب — مع جوازه — يؤدى إلى ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات ــ ونظائرها ــ فإن الجر بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يُستكر ه (١) كقول الشاعر : وإذا جميل ألوجه لم بأت الجميل فما جماله ؟

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونونى المشيء وجمع المذكر السالم، من آخر المضاف، وعلى التحسين المرتب على إذالة القبح، وهما أمران لفظيان – سميت: «إضافة لفظية»؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعانى ؛ إذ أنها – فى الأغلب – لا تؤثر فى المعانى ؛ ما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفًا، ولا تخصيصًا، ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها – لهذا – : «الإضافة المجازية » (۲) ؛ لأنها لغير الغض الحقيتي من الإضافة ، وهو الغرض المعنوى الذى أوضحناه .

أما تسميتها: « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون في

⁽۱) هذا تعليل نحوى . وهو – على حسنه المصنوع – ليس مقنماً . والتعليل الحق هو الاستعمال العرب المأثور ، الذى يتغلب فيه الحر على الرفع والنصب فى تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة الأصيلة فلا علم لم بشىء بما نحن بصدده ، (من مفعول ، وشبه ، وعائد ، ورابط ، وصفة مشبهة ، . . ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق – لاستحسان الرفع والنصب – هو محاكاة العرب ، ليس غير .

 ⁽٢) كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد « بالحجازية » أنها معنى « الحجاز » المجاز » المج

الأغلب (١) وصفاً عاملاً – كما سبق – وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستراً عند الإضافة . وهذا الضمير المستر – برغم استناره – يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل الغالب في الإضافة الأصيلة ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشيء آخر ؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية ، بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى _ في الأكثر _ ؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولا مرفوعًا ، أو منصوبًا ، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛ ولهذا يصنمونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها في النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملحوظة ؛ لأن الذي يلحظ ويتعبر موجوداً تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ فني مثل : (الصديق خالص النصح) _ بالإضافة _ يكون التقدير الملحوظ في النفس هو : (الصديق خالص النصية) ، والمعنيان متحدان . ولكن الأسلوب الثاني الحالي من الإضافة هو الأصل الذي يتنوي ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهًا بالفعل في بعض نواحيه التي منها العمل . والفعل يرفع دائمًا ، وقد يرفع ويتنصب ، وهو في كل حالاته لا يعمل الجرّ ، فالأنسب فيا يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة _ لداع أقوى _ هي عالفة للأصل ، والداعي لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسينا الأصل الأول على نية الانفصال () .

مما تمدم يترضح – مرة أخرى – السبب في تسمية النوع الأول: « بالإضافة المحضة » ، أو: « المعنوية » ، أو: « الحقيقية » (٣) وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها: عدم زيادة « أل » في أول المضاف ، في حين يجوز – أحيانيًا –

⁽۱) انظر رقم ۱ من هامش ص ۲.

⁽ ٢) ينطبق على هذا التعليل ما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

⁽٣) سبق إيضاح آخر لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٤ . وص ٣٠ .

زيادتها في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا (١).

وإنْ يُشَايِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ » وَصْفاً ... فَعَنْ تَنْكِيره لا يُعْزَلُ كَرُبُ رَاجِيناً عَظِيمِ الْأَمْسِلِ مُروَّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيل الْحِيل يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشهاً : « يفعل » (أى : مشها الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقاً ؛ سواه أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد ما يقول : هي : « رب راجينا » فالمضاف – وهو كلمة « راج » – . اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول «رب» على هذا المضاف ؛ وهي لا تدخل إلا على النكرات . ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم :

(١) في ص ١٢. وفيها سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ؛ فيقول :

يا رُبّ غايطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحسرمانا وكذلك المضاف: «عظم»؛ فإنه صفة مشبة، أضيفت إلى المعرفة بعدها؛ فلم تكسب مها التعريف، بدليل أن كلمة: «عظم» هذه تعرب نعتاً لكلمة: «راج» النكرة، ولا يمكن أن تكون المرفة نعتاً للكرة – إلا في مسألة سبقت في رقم ٣ من هامش ص ٣٦ – ، وكذلك: «مروع» فإنها اسم مفدول مضاف للمعرفة بعده، ولم يكتسب منها التعريف؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة: «راج» النكرة ء كما سبق. ومثله كلمة: «قليل» فإنها صفة مشبة مضافة للمعرفة بعدها، ولم تكتسب منها التعريف؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة: «راج». ومثلها: «هدياً» في قوله تمالى: (هدياً بالغ الكعبة). ثم بين أن بدليل إعرابها نعتاً لكلمة: «راج». ومثلها: «هدياً» في قوله تمالى: (هدياً بالغ الكعبة). ثم بين أن الإضافة التي من هذا النوع تسمى: «محضة» و «معنوية» فالفظية: لا تغيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، مجلاف الأولى حيث يقول:

وذِى الْإضافَةُ اسْمُهَا : «لَفُظِيَّهُ » وتبلكَ «مَحْضَـةُ » ومَعْنَـويَّهُ ومَعْنَـويَّهُ وأُوضَح بعد هذا أن زيادة : «أل » جائزة في أول المضاف الذي إضافته لفظية – ، بشرط أن تزاد أيضاً في الثاني (أي : في المضاف إليه) أو في الذي أضيف إليه الثاني . . . يقول :

ووَصْلُ «أَلُ » بِذَا الْمضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالنَّانِ ؛ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ النَّسَانِي كَزَيْدِ الضَّسَارِبُ رَأْسِ الْجَانِي أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ النَّسَانِي

ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : (: راقني عناية الجمد الشعر بتصفيفه،) للمضاف المبدوه « بأل » (وهو : الجعد) ؛ فهي داخلة عليهما معاً .

⁼ ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بر أل » ؛ وهي الحالة التي يكون نيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً اتبع . بيل المثنى (أي : تحققت فيه الشروط الواجبة في المثنى) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وكُونُهَا في الْوَصْف كَافِ إِنْ وَقَعْ مُثَنَّى أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلَهُ اتَّبَعْ يريد : يكني وقوع «أل » في صدر المضاف الذي إضافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) . وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها «أل » على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الصفحات السابقة .

زيادة وتفصيان :

ا – فى هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتنى هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغنى عن الرجوع إلى تلك الأبراب .

اسم الفاعل: اسم مشتق ، يدل على أمرين معنا : (معنى مجرد ، وصاحب هدا المعنى) . ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله في ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعل ويقعد _ ذاهب و يذهب _ منصت وأنصت و متعلم ويتعلم وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلى عن دلا أنته الحاصة ، وانتقل إلى اختصاص الخر ؛ هو : اختصاص « الصفة المشبهة » . وهي : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معنا : (معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى) . فدلا لتها على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ، بسبب ذلك الدوام (١) ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها _ في الغالب _ لا تماثله في ترتيب على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها _ في الغالب _ لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام (٢) . ويبلئع . . . ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ويبلئع . . . ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، مأر يد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : باسم _ مشرق _ محارب ، في مثل : ماسم وللان باسم الثغر _ مشرق الوجه _ محارب الطغيان . .

وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه ، عالبيًا ... ، فإن زمنها بمقتضى هذه الدلالة لا بد أن يشمل ... كما سبق (٣) ... الماضى ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها «غير محضة» ، مع أننا اشترطنا في «غير المحضة» : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟ .

الحق: أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور ، وغير محضة في

⁽١) كياسية، في ص ٢٩.

^{· (}۲) كما سيجيء في هامتن ص ٢٣٨ وفي ص ٢٤٢ و ٣٠٨. (٣) في هذه الصفحة كذا في مرور ما الدورا

أخرى (١) ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة دائمًا . لكن قد توجد قرينة تُفرى جانب الزمن الماضى على غيره وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائمًا و فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تتغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمة : «مالك» في قوله تعالى : «الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحم ، مالك يوم الدين » . . . فكلمة : «مالك» وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك في جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة (٢) ؛ وهذه القرينة هى : أن كلمة : «مالك» ، معرفة ، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : «مالك» ، معرفة ، فن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب - مع جوازه - عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتًا ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجمود - كما تقدم $^{(7)}$ هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على المضى أو على الدوام محضة $^{(3)}$ ، عند جمهور النحاة .

اكتسبه أيضًا من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضي أن تكون إضافة الصفة

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت ُقرينة تؤيد أحدهما ــ فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إذالتها ، وإعمال الوصف في معموله عملا آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى :

هنا محضة .

⁽۱) انظر ص ۳ و ۳۰۷.

⁽ ٢) ال سبق في ؛ « د » من ص ه من أن إضافة المشتق الماضي الزمن محضة .

⁽٣) فى رقم ٥ من هامش ص ٥ و يجيء فى ص ٩٦٥ .

⁽ ٤) وقد سبقت الإشارة لهذا في « و » ص ه .

«فانقُ الإصباح ، وجاعلُ الليل سكناً (۱)» ؛ فجعلُ الليل سكناً أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع في الماضى ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك .غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضى ، و يجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أن المحضة تقتضى – غالباً – أن يكون المضاف اسما جامداً ، أو في حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدى إلى اعتبار كلة : «جاعل » في حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولا به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمة : «سكناً » المنصوبة ، مفعولا به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، كلمة : «سكناً » وكأن الأصل : جاعلُ الليل يجعله سكناً . وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذي يتدخل الوصف «جاعل » هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التي تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثاني مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشيء آخر؛ هو: أن زمن الوصف في الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضي والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمني ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سكتًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سكنًا يختني . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دَوَالبَيْك ؛ . . . فالاستمرار موجود حقيًا ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع (٢) أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، – هى : جعل الليل سكنيًا في جميع لحظات الزمان وأوقاته – فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال أله كان الوصف (المشتق) الذي يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ، ومحمولا عليه في ناحية أخرى ، هي

⁽١) شيئاً يستريح إليه المتعبّ بالنهار، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . (انظر ج « ص » ٠٤)

⁽ ٢) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٨٢ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ .

الدلالة الزمنية أيضًا . أى : أنه شبيه به فى الدلالة على التجدد والحدوث ، وفى الدلالة الزمنية المعيَّنة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة (١) .

ب _ إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعًا من أنواع الزمن الثلاثة _ كانت إضافته محضة ؛ نحو : «صاحبُ السلطان كراكب السفينة » (٢) . . . ؛ فلا قرينة فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أوحال ، أومستقبل ، أوما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) (٣) .

ح ـ أشرنا (٤) إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهي في يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكنًا » لأن الليل مفعول به ، في الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفًا ، وإلا فسد المعنى (٥).

د – من الإضافة غير المحضة ما يأتى من الأنواع الملحقة بها (١) ؛ وهى :
 (١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف ؛

- (٢) يريدون بذلك : أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفَّرَق . أى : من الخوف .
 - (٣) في «ج» من ص ه .
 - (٤) في «و» ص ٥ . وفي ص ٣٨ .
- (ه) إذ المراد عند أصحاب هذا الرأى : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى هو للسكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للآية في آخر ص ٣٨) .
- (٦) وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايفين ، مع أن الأصل في الإضافة بنوعيها ، ولا سيا الحضة . كما سبق في رقم ١ من هامش ص٧ أن يختلف فيها معنى المتضايفين، ومدلولهما . ويدور الجدل في الأنواع التي سنذكرها وهي التي أشرنا إليها إشارة عابرة في تلك الصفحة وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض في ص ٧٤ وما بعدها للجدل وموضوعه ، وتبدى الرأى فيه ، وفي كل ما تناوله .

⁽١) كل ما سبق تعليل خيالى – مقبول هنا – للأمر الواقع المستمد من الكلام العربي . والعلة الأولى هي الكلام العربي نفسه ، وأنه يسير على النظام الذي سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ، ولا غير المحضة .

(وهذا ما يعبر ون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته) . كقولهم : « صلاة ُ الأولى » تُذهب الحسول - كان الحلفاء السابقون يقصدون « مسجد الحامع » ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته - إنى أحرص على « ديانة القَيَسمة » ، لأسعد

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى _ المسجد الجامع أو : مسجد الوقت الجامع _ الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة (١) .

(٢) إضافة الاسم إلى اسم آخركان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف. فصار بعدها هو: المضاف إليه. (أى: إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى: «وإنه لحق اليقين» والأصل فى الآيتين: اليقين الحق اليقين» والأصل فى الآيتين: اليقين الحق ، فتقدمت الصفة على الموصوف. وصارت مضافاً ، وصار الموصوف مضافاً إليه مجر وراً. ومثله ما جاء فى خطبة قائد بين جنوده: «إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس ملكم صادق الجهاد، وعظيم البلاء، وملاتم قلبه فزعاً ، وضر بتموه كما تنضرب عوادى الوحوش ، وطردتموه كما تنظر د غرائب الإبل ، وتركم جنوده بين صريع وأسير . . . » أى: الجهاد الصادق - البلاء العظيم - الوحوش العوادى – الإبل الغرائب - . . .

(٣) إضافة المسمى إلى الاسم (٢)؛ نحو: شهر (٣) رَجَب معظم في

⁽١) فى الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأُتيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه .

⁽ انظر ما يتصل جذا في ص ٥٠) .

⁽٢) وعكسه (وهو إضافة الاسم إلى المهمى) مثل إضافة : «لان وعند» طبقاً لما سيجىء في ص

⁽٣) جاء في التصريح - ج ٢ باب النوكيد عند الشاهد : «يا ليت عدة حول كله رجب . ه ما نصه : (قال الدنوشرى : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فمنصرفان . قال فاصر الدين المقانى : وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه معدول عن الرجب وغن الصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه معدول عن السحر فيما أريد به « سحر » بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . وقد يقال إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة .) . ا ه ، وستجيء إشارة لهذا في باب الممنوع من الصرف ج ٤ صح ٢٠١٩ م ١٤٧٠ .

الجاهلية والإسلام – شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافة: « البيان أو: « الإضافة البيانية » التي يقصد منها إيضاح الأول و بيانه بالثاني (١) وهي كثيرة في استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل: يوم الحميس بيوم الجمعة بيوم الحساب بيا الهندسة بيوم في المشاه أمثلة أخرى وردت في المطولات، منها قولم: لقيته ذات مرة ، أو ذات ليلة بيام مرت به ذات يوم بيام داره ذات اليمين ، أو ؛ ذات الشمال بيام مشينا ذا صباح (١)...

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دوّنه ابن يعيش شارح المفصل (٣) خاصلًا بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة ، اكتفاء ببعض) :

«اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة فى البيان؛ لأن الجمع بينهما آكند (أقوى) من إفراد أحدهما بالذكر . وفى ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى ، إذاوكان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلّق على الحقيقة ؛ عيناً كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب ميمناً يشاركها فى النوع ،

⁽١) فرق بعض النحاة بين الإضافة التي « البيان » ، والإضافة البيانية ؛ بأن التي البيان يكون بين جزأيها عموم وخصوص من وجه . وهذا الحلاث شكل ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق (في جا ص ١٩ م م) معنى العموم والحصوص المطلق والوجهي .

⁽٣) ني ج٣ ص ١٢ .

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهي ذات ذلك اللقب ،أي : صاحبته (١). فمن ذلك قولهم : «لقيته ذات مرة » والمراد: الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو : مرة . ومثله : (ذات ليلة _ ومررت به ذات يوم _ وداره ذاتُ الشِّمال _ وسرنا ذا صباح] كل هذا معناه وتقديره : داره شمَّالا ، وسرنا صباحاً . . ، بالطريق التي ذَكُّوناها . إلا أن في قولنا : ذا صباح، وذات مرة – تفخيمًا للأمر . « ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يُسَوّدُ من يَسُودُ ألمراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو :صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح . . .

« ومثله قول الكميت :

إليكم ذُوِي آلِ النبيُّ تطلعتُ نوازعُ من قلبي ظيماءٌ وألْببُ (١) فالمراد : يا آل النبي ، أي : يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي ، ولو قال: « ١ آل النبي " لم يكن فيه ما في قوله : «يا ذوى آل النبي " من المدح والتعظيم. - ثدة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي _ جعلهم أصحاب ندا الاسم ؛ وهو آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً

الله قول الأعشى :

معظمنًا / محالة . . .

فكذَّ بوها بما قالت : فصَبَّحهم ذو آل حسَّانَ يُزْجيي الموت والشَّرَعا ١٣٠ أى : صبحهم الجيش الذي يقال له : آل حسان .

« ومثله قول الآخر :

⁽١) بمعنى أنها الذات المجتصة به ، المرادة منه .

⁽٢) الألب جمع : لنُّب" ، والقياس : أَلنُّب" بالإدغام الذي منع منه ضرورة الشعر) .

⁽٣) (يزجى = يسوق . الشُّرع ; كعينب ، جمع شيرٌع ؛ بكسر فسكون – وهو الثأر والو تـٰـر) .

إذا ماكنتُ مثل ذَوَبَيْ عَدي ودينار ، فقام على ناعي أناعي أي : مثل كل واحد من الرجلين المسميين «عديدًا» و «ديناراً» . . . «وحكي عن العرب : هذا ذو زيد، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كتر ذلك عندهم . وربما لطفف (۱) هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على زيادة . «ذى » ، و «ذات » . والصواب ما ذكرناه) ا ه .

وهذا كلام جليل في إيضاح تلك الأساليب الّي أضيف فيها المسمى إلى الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغي هام "، كالإيضاح مع التوكيد . . .

ومن أمثلتها الواردة أيضاً قولم: « اذهب بدى تسلم — اذهبا بدى تسلمان — اذهبوا بدى تسلمون . . . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك اذهبا بسلامتكما — اذهبوا بسلامتكم » (٢)

(٤) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ؛ كقول الشاعر:

⁽١) خَغَسَ ودَّقَّ.

⁽٢) وسيجيء الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، في المكان المناسب ، ص ٩٥ .

وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : «ذا» و «ذات» وما يتصل بهما لمناسبة في باب الظرف (ج٢ ص ٢١٠، ٢١٥، ٢٩٩ م ٧٩) ولمناسبة أخرى في ج١ (بابي الأسماء الستة ، والموصول) وفي باب الموصول الكلام على جمع «ذو» وإفرادها وعلى «ذو» الطائية التي يمعني «الذي» وفروعه ، وحكها .

⁽٣) سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبة أخرى هناك ؟ هى بيان السبب فى إضافة العلم أحياناً ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفة .

⁽ ٤) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه . وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١ .

^{(ُ}هُ) إيضاح هذا في باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢٠

ويرى بعض النحاة _ بحق _ أن مثل هذا يُعلَد من إضافة العام إلى الخاص ، لا المؤكل إلى المؤكل ، لتخصيص الظرف الثانى كما قلنا _ بالحملة التي أعربت مضافاً إليه، وهي الحملة المضارعية التي حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها . . .

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد في غير أسماء الزمان المبهمة ؟ كقول الشاعر :

فقلتُ انْجُو اعنها نَجَا الجلدِ، إنه سيرضيكما منها سَنَامٌ وغاربُهُ ° (٢)

⁽١) مع ملاحظه أن الظرف لا يسمى ظرفاً – اصطلاحاً – إلا إذا كان منصوباً (لفظاً أو محلا) على الظرفية ، فإنه لا يسمى على الظرفية ، فإنه لا يسمى في الطرفية ، فإنه لا يسمى في الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً .

⁽ ٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتي في صفحة ٥٦ وهو :

أَذَ جَبَ أَيامَ والسداه به إذ نَجَسلاه ؛ فنعُم ما نَجَلا وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضعان هناك . . .

 ⁽٣) قاله أعراب نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزولة . فقال لهما البيت ...
ومعنى : انجوا : اسلخا . . . يقال : بجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و « السنام » : الجزء المنحى
المرتفع فى ظهر البعير والناقة ، وهو مقر الدهن ، و « الغارب » أعلى الظهر بين السنام والعنق .

يريد: اسلُخا عن الناقة نَـجَا الجلد _ والنجا ، بالقصر _ هو : الجلد . (٦) إضافة الاسم المُلُغنَى (١) إلى الاسم المُعنتبَرَ (١) ؛ كقوله تعالى : «مَشَلَ الجنَّةِ التي وُعد المتقون .. فيها أنهار . . . » ، ومثل : مررت بكم فألقبت اسم السَّلام عليدكم . والأصل: الجنة التي وعد المتقون . . . _ ألقيت السلام عليك (١) . . .

(٧) إضافة الاسم المعتبر إلى الاسم المُلُغنَى كقول الشاعر:

أقام ببتغداد العسراف وشوقه الأهلد متشق الشام شوق مبترح (4)

(^) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : «لا ۖ أبا لفلان»؛ لُوجود الفاصل بين المتضايفين . وقد سبق (°) في مناسبة أخرى – الكلام على هذا الأسلوب من ناحية إعرابه ومعناه .

(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجى إلى عجزه ــ مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه ــ نحو: قامت الطائرة من « أفغان سيتان ، فوصلت إلى « بنُور سعيد ، في بضع ساعات .

(٣) ومن هذا قول لتَبيد بن ربيعة لبنتيه ، حين حضرته الوفاة ، ينصح لهما بعدم اللطم، إن هو مات ، وبترك الجزع . وحسبهما البكاء المجرد حولا كاملا . ثم هو يسلم عليهما ... ؛ يقول :

إلى الحول ، ثم اسمُ السلام عليكما ومن يَبك حولًا كاملًا فقد اعتذر

وكذلك : « فنن الغصون » في شعر نقله القرطبي في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه :

ما هاج شوقَك من هَديل حمامة تدعو على فَنَن الغصون حماما

(٤) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها: «بنداد» : ولا أخرى اسمها: «دمشق» ، غير هاتين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرهما فالإضافة محضة ، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصصه بعد أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متمددة —

(كما سبق في باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ . -)

(o) في ج ١ ص ٥٧ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب « لا » .

⁽١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعيى الأصلي بحذفه .

⁽٢) الأصلى الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعني .

وإنما كانت الإضافةهنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخركما يكمل الحرْ ف الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها ،كالخاء ، أوالشين ، أو الباء . . . في كلمة : « خشب » – مثلا — .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشي من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج (١) .

(۱۰) ومن الإضافة غير المحضة : « الكُنية » على الوجه الذي سبق تفصيله و إيضاحه في الجزء الأول ^(۲) . . .

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقة «بغير المحضة ». ونعود إلى ما أشرنا إليه (٣) من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيها يأتى :

أمحضة هي أم غير محضة؟ أهي نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ؛ و يجب أن يسمى بهذا الاسم ؟ .

ثم لهذا النوع – عندهم – اعتباران ؛ أحدهما الاتصال؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذي يلاحك وينُنوَى في الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

ثم قلنا فى رقم « ا » من ص ٤٢٩ ما نصه : (والكنية – مع تركيبها الإضافى – معدودة من قسم العلم الذى معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية ؛ فإذا وقع بعدها تابع – كالنعت مثلا فى قولنا : جاء أبو على الشجاع – فإن النعت (وهو هنا كلمة : «الشجاع») يمتبر فى المعنى نعتاً للاثنين معا ، أى : المضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى ، لكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده ... و ...) ا ه راجع النص كاملا .

⁽١) كما ريجيء في ج ۽ ياب الممشوع من الصرف . . – م ١٤٨ ص ٢١٧ .

⁽٢) فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على «العلم» ونقلنا بعضه فى «١» من ص ٢٩٩ فقلنا ما نصه فى الجزء الأول : «أما الكنية فهى علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (حم ، عمة) ، (خال ، خالة) . . . وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند، وغيرهما من كل مالا إضافة فيه على الوجه السابق . . . » .

⁽٣) في رُقِم ٣ من هامش ص ٤٠ .

وتَكَلَّفُ يخرجان الإضافة عن ظاهرها (١). فأيهما الصحيح ؟. و بعد كلما سبق أقياسية هي أم سماعية ؟ .

لكل رأى أدلته التي يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلا يبعده عن ظاهره، وبتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه . . .

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلى الذى له أسبابه التاريخية النحوية التى لا تعنينا اليوم؛ فحسبنا أن نترك قضول التأويل والتخريج، ونُـعـول على ظاهر الأسلوب الإضافي تعويلا لا يعارض المراد منه - فنجد تلك الإضافات المتعددة قد انحصرت في قسمين:

أولهما: يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد، مع اختلاف لفظهما. أي: أن اللفظين مختلفان، ولكن مدلولهما متحد، كإضافة المسمى إلى الاسم (في مثل: شهر رمضان – شجر البرتقال – علم الهندسة . . .)، ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً والذي المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه والهوم والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه والهوم عنزلة نفسه وفلا يمكن أن تكون الإضافة في هذا القسم بغضة والمعالمة والمحضة والمعنى عن المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إذا كان غير متوغل في الإبهام وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة المعروفة (۱)، و « الإفادة والتضمين » ويقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف غير معنى المضاف الله .

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصليًّا والآخر زائداً (يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو : مررت بكم فألقيت اسم السلام عليكم . . . فكلمة : « اسم » زائدة ؛ لا فائدة منها مستجدة ، وإذا كانت كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضة ؟ .

إن الإضافة المحضّة تؤثّر في الأسلوب تأثيراً معنوينًا ؛ لا غنى عنه – كما قلنا – فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفي الإضافة لا تكون الإضافة محضة .

⁽١) راجع الهمع والصبان .

⁽۲) بیانهانی : (اوبوج) ص ۱۸ و ۱۹ و ۲۰

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ، فكثرة النحاة تتقصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظى المضاف والمضاف إليه ، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثرة تكفى المقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية — كالإيضاح مع التوكيد — ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف منوعاً ومقداراً — عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة (١) . . .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديمًا . لكن من المستحسن – و بخاصة القسم الثاني – أن نأخذ به في أضيق الحدود ؟ حين تشتد إليه الحاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأى الكوفى ، فنى شرح شواهد العينى للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذى سبق هنا فى الإضافة الخامسة (ص ٤٥) وصدره (فقلت : انجُوا عنها نَجَا الجلد إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد في : « نجا الجلد] حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد ؛ لأن « النجا » — بالقصر — هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى . . . « حق اليقين » (١٠) . . .) اه وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك (٣) :

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ للمنَا بِهِ النَّحَدُ مَعْنَى، وَأُوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ مَا نَصَّه : « لاَ يَضَافُ اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمرادف مع مرادفه ؛

⁽١) ومع أن الساع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون «قياس التنظير » فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كفول قائلهم : «وألفي قولها كَذَبًا ومَيَّنًا » . . . والمن هو الكذب . والأصل في عطف النسق المغايرة . والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ؟ لهذا قال «ياسين ، في هذا الموضح من حاشيته على «التصريح » : (إنهم استدلوا بالساع والقياس ، ووافقهم في التسهيل) . ا ه .

ولماً تقدم إشارة في رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

⁽٢) أنظر رقم ٤ أمن هامش ص ١٥ :

⁽٣) ستجيء له إشارة أخرى في هامش ص ٦٥ .

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال ، قمحُ بئر ، ولا رجل فاضل ، ولا فاضل ، رجل رجل ، وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولم: « جاءني سعيد كُرُن ، وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ؛ أي : جاءني مسمى هذا الاسم (١١) . ومما أوهم

(١) للاسم مع المسمى حالات محتلفة ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غيرالمسمى ، و ...، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلا وافيا ابن السيد البطلبيوسي غيرالمسمى ، و ...، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلا وافيا ابن السيد البطلبيوسي الأفدلي في رسالة خاصة نقلتها : «مجلة المجمع اللغوى بدمشق » ، في الجزء الثاني من مجلدها السابع والأربعين ص ٣٣٣ وعنها نقلنا النص التالى : « (الباب الأول : في تبيين كيف يكون الاسم غير المسمى . . ، إن الاسم الذي يقال إنه غير المسمى هو المراد بقولم للرجل : «ما اسمك ؟ وعرفي الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقولم للرجل : «ما اسمك ؟ وعرفي المشار بها إلى ذاته . وكذلك قولم . «محوت اسم على "من الكتاب ، وأثبت اسمه في الديوان» فالاسم في هذا كله المشار بها إلى ذاته . وكذلك قولم . «محوت اسم على "من الكتاب ، وأثبت اسمه في الديوان» فالاسم في هذا كله على منى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصميصام ، وحسام . والاسم ها هنا و إن كان يفيد ما تفيده وهو : مسمى يك كذلك أن التسميه مصدر ، من قولك : سميت الشيء أسمية ، فأنا : مسمى أن الشمية في الفول : سميت الشيء أسمية ، فأنا : مسمى أن المناظ المدبر بها عن الأشياء ، كحمد ، وغل ، وجوهر ، وعرض . ويدلك على الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل ؛ فألا ترى أذلك تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلباً ؛ كما تقول عجبت من تسوية زيد الشوب" . ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلباً . وهذا أن التسمية مقدر : «عجبت من قوت زيد عياله » " بفتح القاف حيات القاف لم يجز ؛ لأن «القوت سميد القاف صمدر قاته ، يقوته ، قوته ، قوتا . و «القوت » حبضم القاف صالعلم نفسه ؛ فجرى الاسم في الامتناع من العمل ، لأنه ذوع من أذواع الاسم .

مجرى الاسم في الامتناع من العمل ، لأنه ذوع من أذواع الاسم .
ومما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى: (ولله الأسماء الجسنسي، فادعُوهُ بها) يريد : التسميات .
ومن ذلك قوله عليه السلام : « إن لله تسعة وتسمين اسماً من أحصاها دخل الجنة » . ولو كان الاسم هنا هو
المسمى بعينه لكان الله تسعة وتسمين شيئاً . وهذا كفر بإجماع ... و ...

ومن ذلك قول الشاعر :

وسميته يحيى ليحيا ، ولم يكن لرد فضاء الله فيه سبيل

ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن بموت من سمى : « يموت » . ويحيا من سمى « يحيي » . . . معذا النماء كند أن القاآن والمدرث كلام الدر ، بنذ أن الذكر أم يام كالاكوار

وهذا النوع كثير في القرآن والحديث وكلام العرب يغنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه) اه. ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقاً ، مثل كلمة : «حى ، أو «متحرك». فن المستحيل أن توجد الحياة بغير الحسد الذي تحل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه . إلى غير ذلك بما عرضه .

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : «حبة الحمقاء»، و « صلاة الأولى» ، و « مسجد البقلة الحمقاء ، و « مسجد الجامع » ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجاميع (١). ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جرّ د قطيفة (٢) » وسرحت عمامة (٣) ، وتأويله : أن يُقدر موصوف أيضًا ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ أى : شيء " جرد " من جنس القطيفة ، وشيء سرحق من جنس العمامة . » ا هكلام الأشموني .

مم قال ما نصه:

«أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقه ابن الطرّاوة، وغيره ، ونقله في « النهاية » عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد في الآيات القرآنية من نحو : « ولكرّارُ الآخرة ي - « حبّلُ اليقين ي - « حبّلُ الوريد ي - « جنات وحبّ الحصيد » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (٤)) اه الأشموني . ويقول الرضى في شرح الكافية (٥) - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثلة مما سبق - ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه » (٥) .

⁽١) انظر ما سبق متصلا بهذا في رقم ١ من ص ٤٠.

⁽٢) ممى : قطيفة مجردة .

⁽٣) معنى : عمامة مجردة .

^(؛) ومن الأمثلة القرآنية أيضاًقوله تعالى: « (فأرسلُنا عليهم سيَلَ العَرَمِ ...) » قال « المصباح المنير » في مادة: «عرم» ما نصه « (العرم قيل: جمع «عَرَمة» مثل: كلّيم وكلّمة، وهو: السد، وقيل: السيل الذي لا يطاق دفعه . وعلى هذا فقوله تعالى: « فأرسلُنا عليهم سيلَ العرّرمِ بإضافة الشيء إلى نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) ، اه وجاء في المصباح المنير أيضاً ما نصه في مادة: « ظهر »

ه (أفضل الصدقة ماكان عن ظَهر غنى . المراد : نفس الغي . ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؟ كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب » . والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب . ومثله : « نسيم الصبا » ،
 وهي نفس الصبا . قاله الأخفش ، وحكاه الجوهري عن الفراء أيضاً . والعرب تضيف الثيء إلى نفسه ،
 لاختلاف اللفظين ؟ طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب : حق اليقين ، ولدار الآخرة . . .) ؟ ها هدار هـ ٢٨٨ .

 ⁽٦) وزاد على هذا قوله : «ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات ٠
 کثیرة » ...

وقد أطلنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لنفصل في أمرها بحكم قاطع وهو إباحتها - فيتُحسم النزاع ، ويوقف الجدل الذي امتد حتى وصل إلينا عنيفاً ، واستخدمه اليوم - بغير حق - بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعة ، مثل : «استرحنا من عناء التعبي» ، - و « نعيمنا برغد الرخاء » .

* * *

السابع: عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر، أو بضمير بارز^(۱)، أو بغيرهما، لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل. غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة ^(۲) — فإباحتها في الشعر، وملحقاته، أَقُورَى —. ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة ^(۳).

أ _ فأمنًا مواضع الفصل في السَّعة فهنها:

(١) أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر (٤٠) ، كقول الشاعر :

حملت اليه من ثنائى حديقة سقاها الحيجا سقى الرياض السحائب

والأصل: سعى السحائب الرياض . وقول الآخر:

عَتَوْا إِذْ أَجِبنَاهُمُ إِلَى السِّلِمُ رَأَفَةً فَسُقَنْنَاهُمُ سُوقَ البُّغْنَاثَ الْإَجَادِ لِ (°) يريد: سوق الأجادل البغاث ، فو قَعَ الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب .

وإما ظرف للمصدر ؟ كقولهم : ترْك مُ يوماً نفسيك وهواها ، سعني لها في

⁽١) أما المستتر فقد يفصل في الإضافة غير المحضة -- كما عرفنا في ص ٣٤.

⁽٢) أى : في النثر المرسل ؛ حيث يجد الناثر من فسحة القول ، وحرية التعبير ، والتصرف حما لا يحده الشاعر - ونحوه - المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وخصائص شعرية ترهقه ، وتضيق بها حريته في التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر - وملحقاته - بعض أمور معينة لا تباح في النثر المرسل ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولا على حكم الضرورة . وسموا تلك الأمور المحددة: « الضرورات الشعرية، ونظائرها » . ولا شك أن ما يباح في النثر مباح في النظم بالأولوية. هذا، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايفين في السعة، وسيجيء في ص ٥٨ . (٣) أي : الضرورة الشعرية ، وما يلحق بها، مما أوضحناه في ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب:

و الا ينصرف . حيث البيان الكامل الضرورة ، وملحقاتها .

⁽٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة؛ فلا يجوز: سرنى قول ُ : – الدين ُ حق ٌ – الملحد ِ ، أى : قول الملحد ِ : الدين ُ حق ّ .

⁽ه) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمناهم ، وأجبناهم إلى السلم رأفة بهم . فلم نجد بداً أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث . (الأجادل . جمع أُجدُك ، ويسمى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطياد الطيور الضميفة . والبغاث : طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع صائده بشيء منه) .

رَدَاها . فقد فصل الظرف : (يوماً) بين المصدر وفاعله ، وهما : تَـرَكُ نفسك . . . (١)

(٢) أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثانى ، وإما الظرف ، وإما الجار والحجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فثال الفصل بالمفعول الثانى قول الشاعر :

ما زال يوقن من يتؤمنك بالغني وسواك مانع – فتضلم المحتاج أى : مانع المحتاج فضلم أن المحتاج فضلم المحتاج فضلم المحتاج فضلم المحتاج فضلم أن المحتاج فضلم المانع الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقى الثانى منصوبا ، ولكنه تقدم وفصل بين المتضايفين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداع إلى الهيجا وليس كفاءها كجالب _ يوْمنًا _ حتف بسلاحه والأصل : كجالب حتفه يومنًا . . ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو _ لى _ صاحبي . والأصل : تاركو صاحبي لى .

(٣) الفصل بالقسم ، أو : بإماً ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فثال القسم : شرم والله - البلاد بلاد لا عدل فيها ولا أمن ، ومثال « إما » قول الشاعر :

هُمُ اخُطَّتَا (٣) - إمَّا إسار (٤) ومِنَّة (٥) و إمَّادم، والقَتَالُ بالحُرِّ أَجَدْ رَّ أَقَى : هما خُطَّتَا إسار ... وقد حذفت نون المثنى المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة: « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا غلام أ إن شاء الله – أخيك » . والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله .

(٤) الفصل بـ « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو: « يا » ؛ كقول الشاعر :

⁽١) والأصل : تراك نفسيك شأنبها ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وقاعله محلوف ، أي : تركك نفسك .

 ⁽ Ÿ) المراد به هذا : نوعان - فقط - من الأسماه التي تشبه الفعل في معناه وعمله، هما : المصدو ،
 واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

⁽٣) أصل الكلام : خطتان ؛ تثنية خطة ، بمعنى : حالة وطريقة .

^(ُ ۽) أَي : أَسر أَ، وهو : وقوع الحَارِب مغلوبًا في يد عدوه المنتصر .

^{(ُ} ه) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

یاشاة — منا — قننص لمن حکلت له حررُ منت علی ولیتها لم تحررُ م الفاق سنادی قد تکرر (۵) الفصل بالتوکید اللفظی بشرط أن یکون المضاف منادی قد تکرر لفظه للتوکید اللفظی ، من غیر أن یضاف اللفظ الذی جاء للتوکید ، نحو : (یا صلاح — صلاح — المدین الأیونی ، ما أطیب سیرتک) ؛ علی اعتبار أن کلمة : «صلاح » ، الأولى منادی ، منصوب ، مضاف ، وکلمة : « الدین » مضاف إلیه ، وکلمة : « صلاح » النانیة هی التوکید اللفظی للأولی، وقد فیصلت بین المتضایفین (۱).

ب _ وأما مواضع الفصل المباح فى الضرورة فمنها :

(١) وقوع المضاف اسما _ مُشْبها الفعل في العمل ، وافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :

فَرَى أَسْهُمًا لِلْمُوْتِ تُصْمِي (٢) ولا تُنْمِي (٣)

ولا نرْعَكُ وِي (٤) إَعْنَنْ فَكَفْض - أَهُواؤُنَا العَنَوْمِ

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة : «أهواؤُنا » وهي فاعل المصدر المضاف . والأصل : عن نقض العزم أهواؤُنا . أي : عن أن تنقض أهواؤُنا العزم .

(٢) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبياً من المضاف ، (أى : أن يكون الفاصل معمولا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

⁽١) وكان من الجائز أن تنون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين . ولهذا المثال ، وأشباهه – طرق مختلفة فى ضبطه وإعرابه . وبيانها المفصل فى موضعها الأنسب من باب المنادى (ج ٤ ص ٤٠ و ١١ م ١٣٠) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائداً زيادة محضة بين المتضايفين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء . عند من يجيز زيادة الأسماء .

⁽٢) تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه .

⁽٣) أَنْمَى الصيادُ الصيد، رماه وأصابه، وذهب الصيد بميداً عنه ومات . فعني لا تنمى ، لا تخطئ الإصابة القاتلة .

⁽٤) لا نرعوى : لا نرجع عن الغي ، ولا نرتد عرب

أَنْجَبَ (١) أَيَّامَ - والداه بُهِ أَيَامَ الله والداه بُه أَيَامَ إِذْ (٣) ؛ فَنَيْعُمْ مَانَجَلَا وَالْأَصل : أَنجِب والداه به أيام إذ (٣) نجلاه . . . فقد فصل الفاعل (٤) وهو (والداه) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : « إذ نجلاه » ، والفاصل هنا ليس معمولا للمضاف .

(٣) الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذي في قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقِي امْتياحًا (٥) نَلدَى المسْواكَ ريقتَها كَنما تَضَمَّنَ مِنَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ (١)

يريد: أنها تسقيى المسواك ندكى ريقتها . فقد توسط المفعول به الأجنبى ، (وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل : « تسقى » وليس معمولا للمضاف .

(٤) الفصل بالظرف الأجنبي (٧)؛ كالذي في قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها:

كَمَا خُطُ (١٠) الكِتابُ بِكَفَّ بِي وَمُا يَهُودِي يُفْارِبُ (١٠) أو يَزيلُ (١٠)

⁽١) أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب .

⁽۲) ولداه ، ورزقا به .

^{(ُ} ٣) «أيام» ، مضاف ، و « إذ » مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكمة للمؤكمة . (وقد سبق الكلام عليها معَ الإِشارة لهذا البيت في النوع الحامس ص ٤٥) و « إذ » مضاف، والحملة بعدها مضاف إليه .

^(؛) الفاصل في البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذي استشهد به النحاة على الفصل بالفاعل ، جواز الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعه الجار والمجرور .

⁽ه) الامتياح: استخدام السواك لتنظيف الأسنان، ويعرب هنا: حالا مؤولة، أى: ممتاحة. وهذا الإعراب أحسن من غيره.

⁽ ٦) الحجارة المتراصة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها . ، يكون أنق وأصنى من غيره ، المفرد : رَصَفة .

⁽٧) أي : الذي ليس معمولا للمضاف .

⁽٨) كُتب.

⁽ ٩) أي : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

⁽١٠) يَـزيل (بفتح الياء) يباعد ويفرق .

والأصل : كما خُط الكتاب يوماً بكف يهودى ؛ فوقع الظرف الأجنبي فاصلا بين المضاف وهو: « يهودى » .

(٥) الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما في قول الشاعرة (١):

هما أخواف الحرب ـ من لا أَخمَالهُ أَذا خاف يوما نَسَوْهُ ، ودعاهما .

تريد : هما أُخمَوا من لا أُخمَالَه في الحرب . وقول الآخر (٢) :

كأن أصوات من إيغالهن (٣) ، بنا الواخير الميس (٤) أصوات الفراريج (٥)

يريد : كأن أصوات أواخر المسيس . . .

(٦) الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

وَلَتَيْن ْحَلَفْتُ عَلَى يدينُكَ لأحلفِنَ بيمينِ أصدق من يمينيك مُقْسِم

أى : بيمينِ مُقْسمِ ، أصدق من يمينك .

(٧) الفصل بالنداء ، كالذي في قول الشاعر:

وِفاقُ ٰ ٰ ۚ ۚ ۚ كَعَبُ ٰ ٰ ٰ ٰ ۖ بُجَيَّرٍ مَنْقَذٌ لَكَ مِنْ ۚ وَالْخُلُدُ فَى سَقَرَا ٰ ٰ ۚ ۚ ، وَالْخُلُدُ فَى سَقَرَا ٰ ٰ ۖ ، وَالْخُلُدُ فَى سَقَرَا ٰ ٰ ۖ ، وَالْخُلُدُ فَى سَقَرَا ٰ ٰ ٰ ۚ ،

أى : وِفاق بُجيرٍ ياكعب . . .

(١) هو لامرأة من بنى قيس . كما جاء فى الجزء الأول من كتاب : «الموشح » للمرزبانى ، عند الكلام على الشاعر : أبو حية النميرى .

(٢) هو : ذو الرُّمة . (٣) مبالغتهن في السير .

(٤) الميس : شجر تصنع منه الرحال . والمراد هنا : الرحال .

(ه) جمع فَـرَثُوج ، وهو فرخ الدجاج . والشاعر يشبه أصوات الرحال وقت سير الإبل المسرَّة بأصوات الفراريج –

(راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، ح ٣ ص ٤) .

(٦) موافقة . (٧) ياكمب .

(٩) هلاك.(٩) سقر: جهنم.

وأصل القصة : أن «كِمبا » و « بجيرا » أخوان، أبوها: « زُهير بن أبي سُلمْسَى » الشاعر الجاهل المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل اخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يحبب إليه الإسلام ، ويحذو سوه العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . هيمتاه : موافقة بجير - ياكعب - تنقذك من الهلاك ، ومن الحلود في سقر .

تلك أشهر مواضع: «الفصل» - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رآها كثرة النحاة.

لكن فريقاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السَّعة ، ويتقدَّصرونه على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصًا على وضوح المعانى ، وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب . فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستار منّا على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرى يقصرُ أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على: « الفصل » غريب على اللسان والآذان ، ولا سها اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأى الأفضل أم بذاك — وكلاهما جائز — فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، فى غير إبهام ولا غموض (١).

فَصْلَ مُضَافٍ ، شِـبُهِ فَعْلٍ مَـا نَصَـبُ مَضَافٍ ، شِـبُهِ فَعْلٍ مَـا نَصَـبُ مَـٰ ٢٤ : مَفْعُولًا ، آوْ : ظَرْفاً : أَجزْ . وَلَمَ يُعبُ : ٣٤ فَصُـلُ يَمِينٍ . وأَضْـطرَارًا وُجـدَا فَصُـلُ يَمِينٍ . وأَضْـطرَارًا وُجـدَا يَا عَنْ ، أَوْ : يِنَعْت ، أَو : يِدا - ٣٥ يَا عَنْ ، أَوْ : يِدا - ٣٥

التقدير: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل ، حالة كون المنصوب مفعولا بد، أو ظرفاً . (يريد: إذا كان ذلك المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً) فكلمة : « فصل » مفعول الفعل ! « أجز » ، و « فصل » مضاف ، وكلمة : « مضاف » ، التي بعدها هي المضاف إليه . « شبه » نعت لكلمة : مضاف . و « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » أسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل المصدر اللذي هو كلمة : « فصل » . و « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمعمول ضمير عمدون ، والتقدير : نصبه . و « مفعولا » ، حال من الضمير المحذوف ، و « أو » حرف عطف . و ظرفاً » معملوف على « مفعولا » .

⁽١) وفى الفصلومواضعه يقول ابن مالك فىآخر باب: «الإضافة» أبياته التالية. المختصرة الملتوية (وقدمناها من موضعها الذى فى ص ؟ لتساير الترتيب المعنوى الأنسب المسائل المترابطة التى يتمم بعضها بعضاً ، على أنا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقم الذى يدل على ترتيبه فى الباب ؟ كما رتبه الناظم) .

مُم يقول : واضطراراً وجد الفصل بأجنبي . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه الفعل ،-

زيادة وتفصيل:

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حدفه مع فاعله (١) بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربي يسأل عن أهله :

بأى _ تراهم ما الأرضين حللوا ؟ أبالد بران ، أم عسفو الكفيارا ويريد: بأى الأرضين ؟ فجملة: « تراهم » (٢) زائدة ، فاصلة بين المتضايفين ، ثم يسأل : أحلوا المكان الذي يسمى : الدبران _ بفتح الباء _ أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكفيار ؟ .

وأيضًا الفصل بالمفعول لأجله ؟ كقول الشاعر:

أَشَمَ كَأَنَهُ رَجُكُلُ عبروس معاود كراة وقت الهوادى وقت الهوادى والأصل : معاود الحرب وقت ظهور العرب وقت ظهور أعناق الحيل ، لحراته في الحرب (٣) .

وكذلك الفصل بلام الجرالزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه (٤) كقول الشاعر:

* يا بؤسَ للحرب ضَرَّارًا لأَقوام *

والمضاف إليه بشيء نصبه ذلك المضاف، لكن بثهرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولابه،
 أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتمثيل ، وبالتفصيل المناسب

(١) إِن كَان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان الماد في حيلة

(٢) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

(٣) أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز في بعض المراجع

ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايفين جائز باليمين . أما في حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالأجنبي (وهو الذي ليس معمولا المضاف) أو بالنعت ، أو بالندا . هذا والنعت والنداء يدخلان في الفصل بالأجنبي؛ ولكنه خصيما بالذكر مبالغة في إيضاحهما. ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة يدل على أن ما سرده قبلها يكون في السعة .

⁽ع) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الحرج م ، ه ص ٣٦٧ وهناك تكملة هذا الشطر ، وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الحر .

الثامن: استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير (١) ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التي يجب تصديرها في جملتها – كألفاظ الاستفهام . . و . . . - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذي ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ في مثل: كتاب مين معك ؟ والخبر في مثل: صباح أيّ يوم السفر ؟ والمفعول به في مثل: حوة أيهم تُجيب ؟ والجار والمجرور في مثل: مين بلاد أيّ الأنصار دعوة أبيهم ؟ - أقبلت من بلاد أيّ الأنصار ؟ . في أقبلت عن بلاد أيّ الأنصار ؟ . في الأمثلة السابقة تقدم وجوباً كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلميه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافاً إليه » فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع: وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه أن وُجدت . فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شيء من معمولاته (سواء أكانت هذه المعمولات مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة) الاحالة واحدة يجوز فيها تقديم المعمول ؛ هي : أن يكون المضاف كلمة : «غير» التي يقصد بها الذي (١) ؛ في نحو: (أنا مرشد الغرباء ...) لا يصح أن (أنا الغرباء مرشد أن ...) وفي نحو : «أنا مثل كاتب سطوراً » ، لا يصح أن يقال : (أنا حسطوراً - مثل كاتب) أما في نحو : (أنا غير منكر فضلا -) فيجوز : (أنا حضلا لا أنكر) . فيجوز : (أنا فضلا لا أنكر) . فيجوز : (أنا فضلا لا أنكر) .

⁽١) بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصّدارة .

⁽٢) علامتها : أن يصح إحلال حرف ننى وفعل مضارع محل كلمة : «غير» والمضاف إليها ، مع استقامة المعنى .

إنَّ امرأً خصَّني عَمَدًا مَود ته ُ على التنائي لعندي غيرُ مكفور

والأصل: لغير مكفور عندى ؛ فقد م : «عندى » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو: «مكفور» ، ليتحقق الشرط ؛ فكأنه قال : لعندى لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : «غير » النفى لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . كما فى مثل : «فاز المتسابقون غير راكب فرساً » فلا يصح : فاز المتسابقون فيرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النفى بكلمة : «غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفى والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب فى الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً في المضاف ، ولا فيا قبل المضاف ، إلا في صورة واحدة (١) ».

الحادى عشر: وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ: « كل » ، أو: « بعض » أو ما يدل على الكلية أو الحزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله (٥) ؛ كقولهم: قد تخفى خديعة أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله (٥) ؛

⁽١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أى: على هذا «المضاف إليه» وحده) فنوع من الفصل بين المتضايفين ، سبق حكمه في ص ٥٣ .

⁽ ٢) وقد تقدمت في باب : « المفعول المطلق » – ج ٢ م ؟

⁽٣) منقلب : مصدر ميمي ، بمعنى : انقلاب .

⁽ ٤) ناصبه هو الفعل المضارع : «ينقلبون » .

⁽ه) إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو بغيرها، لم يصح تسميته ظرفاً في حالته الجديدة . - كما فصلناه في باب الظرف ، ح ٢ -

اللثيم بعض الأحيان ِ ، ولكنها لا تخفي كلَّ الأحيان (١) ِ

* * *

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطرّدة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرفا إليها من قبل (٢) ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل تحت العنوان الآتي مباشرة (٣) .

⁽١) (وقد تقدم هذا الحكم مفصلا في باب الظرف ص ج ٢٠٨ م ٧٩) .

⁽٢) في رقم ٧ من هامش ص ٩ .

⁽٣) وهوعنوان : « زيادة وتفصيل » ص ٩٣ -- . وترتيب تلك الأحكام . : الثانى عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

زيادة وتفصيل:

الثانى عشر : جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

أولهما : أن يُكون المضاف جزءً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه ^(١) ، أوكـُلاً له .

وثانيهما: أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعيى. فتى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته وضعف درجته البلاغية بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها وقلة نسبية » (٢) لا يمنع القياس ، فثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرعت بعض السحائب حين ساقتها بعض الرياح. فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : «أسرع» و «ساق» ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة ؛ وبعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكرة في ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحائب » و « الرياح » فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفي الشرطين ؛ لأن الفاعل المضاف المفاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرعت السحائب حين ساقتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتَـــُــُونَ مُ بِالقُولِ الذِي قَدْ أَذَعَـٰتــــه مُ كَمَا شَـرَقَتْ صِدْرُ القِناة من الدم

⁽١) جزء الثيء هومايدخل في تركيبذلك الشيء، يحيث لايتم التركيب الكامل إلا به ؟ كالرأس، أو: الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أي : أن «الكل» لا يتحقق وجوده كاملا إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخل في تكوين الجماعة . أما الشبيه بالحزء فهوما تجمعه «بالكل» صلة قوية إعارضة - غير صلة الجزئية - من كل ما يدل على الاتصال المرضى، والارتباط السببي الطارئ (أي : على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخليّق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صلة بالكل من غير أن يدخل في تركيبه الأساسي .

⁽٢) شرحنا القلة بنوعيها في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ .

فقد أنث الفعل الماضي : « شَـرَق » لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين_ وهو : « صد ر » ــ تأنيثًا مكتسبًا من المضاف إليه الذي هو كل ٌ للمضاف .

ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر

وما حُبّ الديار شَغَفُن (۱) قَلَبى ولكن حبّ من سكن الديارا فكلمة: «حبّ » - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية: «شغفن » والرابط بين المبتدأ وخبره: ضمير النسوة: «النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميراً مؤنشًا لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة: «الديار » مضاف إليه مؤنثة ؛ فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة: «حبّ » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه في أن له اتصالا عرضيًا ، وارتباطًا سببيًا به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة، والشرط الثاني متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال: الديار شغفن قلبى .

ومثال المضاف الذي هو «كُلُّ » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً ناضراً:

جادت عليه كل عين ثرر الفعل : «جاد » للدلالة على تأنيث فاعله ؟ فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : «جاد » للدلالة على تأنيث فاعله ؟ وهو : «كل » ، مع ان هذا الفاعل مذكر في ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أي : من : كلمة «عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله . وقد تحقق الشرطان ، لأن المضاف كل عام يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المغنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرة (٣) ومثل هذا قوله تعالى : «يوم ترجد كل نفس ما عملت من خير محضراً »

⁽١) أُصبن شَغاف قلبي . (والشُّغاف بفتح الشين المشددة ، وفتح الغين) غشاء يلف القلب .

⁽٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهمرة ؛ فياضة الماء .

⁽٣) يتصل بهذا الحكم شيء آخر ؛ هو وقوع لفظ «كل» مضافاً ، يليه «المضاف إليه» ، ثم «نعت» بعدهما . فلأيهما يكون هذا النعت ؟

الحواب في « ج » من ص ١٦٧ .

فَهَدَ أَنَّتُ المضارع: (تجد) لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - تأنيشًا مكتسبًا من المضاف إليه ؛ لا تأنيشًا ذاتيا (١).

فإن فَهَدَ المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولم : « أعجبتى يوم العروبة » ، فلا يصح : أعجبتى يوم العروبة ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضًا ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتنى العروبة (٢) . ومثال ما فقد الشرط الثانى : سرّنى رُبّان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة الباخرة ، فلا يصح سرتنى رُبّان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة

وَرُبُسًا أَكْسَبِ ثَانِ أَوَّلاً تَأْنِيثًا أِنْ كَانَ لِحَذْف مُوهَلاً مُوهَلاً مُوهَلاً مُوهَلاً مُوهَلاً الما وحالته ماطًا له ع

(موهل – بفتح الهاء – بممنى ً: مؤهل ، أى: صالح . أوهلت الرجل العمل ؛ جعلته صالحاً له ، وأهلا لمزاولته) . يريد : أن الثانى – وهو المضاف إليه – قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول . صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ كا شرحنا . وقد أهمل الشرط الأول .

وكلمة : « ربما » قد تغيد التكثير فالقياس عليه صحيح . وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفادة للتأثيث السالغة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قلة لاتمنع القياس عليها ؛ إذ هي « قلة نسبية » ، لاه ذاتية (وقد شرحناهما في رقم ٣ من هامش ص ٧٥ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير » م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و..و. وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح .) - فليست قليلة في ذاتها لايصع القياس عليها ، ولكنها قلة بالنسبة المكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قلة نسبية تكفى القياس عليها ، نرى الأحسن العلول عن محاكاتها قدر الاستطاعة .

ويل هذا البيت في الترتيب بيت سبق شرحه في المكان الأنسب أن ص ٢٩. . . – وهو ، وَلَا يُضَافُ اللَّمُ لِمَــا بِهِ اتَّحَدُّ مُعْنَى ، وَأَوِّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدُّ

(٢) هذا نص كلام «الخضرى» والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يخلو من «شبه الحزه» ولكن هذه المشابهة ضيلة لا يلتفت إليها؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خاراً قاماً ، لا ارتباط فيه بين المتضايفين ولو كانت الإضافة غير محضة : فالمقصود : المشابهة القوية كا أشرئا قبلا .

⁽١) وفي هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول (١١). . .

الثالث عشر : آستفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين في الحكم الثاني عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة في النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذي هوجزء من المضاف إليه المذكر قولهم : مُضعة اللسان جالب للبلاء ؛ ودافع للنقسم ، ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه المذكر قول الشاعر :

رُّوْيَة الْفَرِكْسِ مَا يَشُولُ لَهُ الْآمْ لَمُ الْآمْ لَمُ مُعَينٌ عَلَى اجْسَنِمَابِ السَّوَانِي

وقول الآخر :

إنارَةُ العَـقَلُ مَـكُسُوفُ بِيطَوْع هِـوَى وعَـقَلُ عَاصِي الهِـوَى يزْدَ ادُ تَـنُويِوا ومثال المضاف الذي هو «كلّ » للمضاف إليه: عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير، فكلمة: «عاميَّة» مبتدأ مؤنث، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه، فجاء الحبر (وهو: منصرف) مذكراً لذلك (٢).

الرابع عشر : جواز استفادة المضاف المعثرب من المضاف إليه البناء ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسمًا معربيًا متوغلا في الإبهام (٣) غير زمان ؟ (ككلمة : غير – شبه – مثل . . .) والمضاف إليه مبنيًا ، كالضمير –

⁽١) بمناسبة الحكم «الثانى عشر» والحكم «الثالث عشر» الذي يليه مباشرة نشير إلى «الملاحظة» المدونة في رقم ٢ التالى متضمنة حكم كلمي : «أحد ، وإحدى » » المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيثهما في بعض استعمالاتها . . .

⁽٢) « ملاحظة » : أشرنا في الجزء الأول (م ٣٤ ص ٥٥) موضوع . « المطابقة بين المبتدأ والحبر» إلى تأنيث كلمى : « أحد ، وإحدى المضافتين ، وتذكيرهما . وقلمنا ما نصه بين الأحكام الهامة المعروضة هناكه : « من الحبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد وإحدى » المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظا مخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ والحدى السعادتين ؛ بتذكير : « أحد » مراعاة السبتدأ : « المال» وهومذكر ، وبالتأنيث مراعاة المضاف إليه المؤنث ، وهوكلمة : « السعادتين ؛ ومثل : الكتابة أحد السانين ؛ بالتأنيث أو بالتذكير ، طبقاً لما سلف هناك . اه

⁽٣) تقدم الكلام في هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسهاء المتوغلة في الإسهام، وسنعود لها بمناسبات أخرى تأتى في ص ٨٠ - و هه من ٨٧ - و ١٩١ - و ١٤١ وما بينها .

واسم الإشارة ، و . . . و . . . (۱) فيجوز في المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيب داعي المروءة ، ولو دعانى غير "ه ما أجبت . فكلمة «غير » فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح – لإضافته إلى المبنى وهو الضمير – في محل رفع ، فالأمران جائزان – (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبنى ، كما سبق في باب : «الظرف») . ونحو ؛ مشكك لا ينام على ضم يواد به . فكلمة : «مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح في محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر : وما لام نفسى مشكه لى لائم ولاسد فقرى مشل مما ملك يدي فكلمة : «مثل » في الشطرين فاعل ، وهي إما معربة مرفوعة بالضمة فكلمة : «مثل » في الشطرين فاعل ، وهي إما معربة مرفوعة بالضمة مباشرة ، وإما مبنية على الفتح في محل رفع . وسبب بنائها على الفتح إضافتها

ثانيها: أن يكون المضاف زماناً مبهماً (٢) معرباً في أصله ، والمضاف إليه مفرداً (٢) مبنياً ؛ مثل: « إذ » ؛ كقوله تعالى: « فلما جاء أمرنا نجيئنا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزى يومشذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة: «يود المجرم لويفتك ي مين عذاب يومشذ ببنيه . . . » . فكلمة: «يوم » في الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الحر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح في محل جر . وهي في الحالتين اسم زمان مبهم مضاف (٤) و بعدها المضاف إليه: «إذ » . وإنما كان «اليوم » هنا مبهما لأن المراد منه

المبنى ، وهو الضمير « ها » في الشطر الأول ، واسم الموصول « ما » في الشطر

الثاني .

⁽۱) ويشترط بعض النحاة ، لانتقال البناء من المضاف إليه المضاف أن يكون المضاف إليه مذكوراً الامخدوقاً . والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقاً للبيان الآتى في رتم ٢ منهامشر ص١٣٧٥) (٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفية . – كا أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٦ –

⁽٣) أى : غير ضمير و إشارة ، وغير جملة ، وهما الموضعان : السابق والآتى. ويشترط فى اسم الرمان ألا يكون مثنى ؛ وإلا وجب إعرابه – (كما نى رقم ؛ من هامش ص ٨٥) .

^(؛) وهوفي الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف : (خزى – عذاب) .

مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد معدود من الساعات .

ثالثها: أن يكون المضاف زماناً مبهماً معرباً في أصله ، والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ بناء أصلياً (١) ، أو عارضاً (٢) ؛ فثال الأصلى قول الشاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصّباً وقلتُ: ألسَمَّا أصحُ (٣) والشيبُ وازعُ ؟ ووثال العارض قول الشاعر:

لأَجْنَدُ بِنَ مَنْهُنَ قَلَمْ يَتَحَلَّما على حينَ يَسْتَصَبِينَ كُلُ حَلَيمٍ فَيجُوزُ فَي كُلُ عَلَيمٍ فَيجوزُ فَي كُلُمَة : (حين » في البيتين إما الإعراب والحر المباشر (بعلم) وإما البناء على الفتح في محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زمانيًا مبهميًا والمضاف إليه جملة اسمية ، أوجملة مضارعية ، مضارعها معرب – جاز في المضاف الأمران أيضيًا : ؛ (الإعراب أو البناء على الفتح) . ولكن الإعراب أفضل (٤) . فثال الجملة الاسمية قول الشاعر : البناء على المقتح) عمر ك الله (٥) – أننى كريم على حين الكرام قليل وقول الآخر :

تذكر ما تذكر ، من سُلَيمى على حين التواصل عير دان ومثال الحملة المضارعية التى مضارعها معرب قوله تعالى : «هذا يوم أ ينفع الصادقين صدقهم » فيجوز في كلمة «حين » الإعراب والبناء لوقوع المضاف إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز في كلمة : «يوم » الأمران : لوقوع المضاف

⁽١) هوبناء الماضي .

⁽٢) هوالبناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو ذون النسوة .

⁽٣) ممنى: ألم أتيقظ من الغفلة ؟

^() انظر ما يختص بهذا ألحكم في : « ه » من ص ٨٧ .

⁽ه) « یا » حوف تنبیه . أو حرف نداء ، والمنادی محذوف . و « عمرا؛ الله » تحتمن أموزاً كثیرة فی معناها وإعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة «عمر» مفعولا مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير أعسرُ عمراه بالله ؛ أى : أعمر قلبك بتذكيرالله ، «والله » منصوب على نزع الحافض .

إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب في الحالين أعلى – كما سبق ، وكما سيجيء في مكان آخر من هذا الباب ^(١).

الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمن اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : ٣ وأوْحَـيَـنْــَاّ إليهم فعُل الخيرات ، وإقام الصَّلاة ي، وإيتاء الزَّكاة . . . » . وقول الشاعر : إن الحليط (٢) أجد و (٣) البسين إذر حلوا وأخلف و عيد ١١ الأمر الذي وعدوا

والأصل : إقامة الصلاة - وعدة (٤) الأمر ؛ فحذفت تاء التأنيث ، من المضاف ؛ تخفيفًا في النطق ، ولم يترتب عليه لتَبْسُس ولا خفاء في المعني . أما إذا ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف في مثل : ثمرة - خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الدى يمنع القياس على هذا الحذف ، منعاً باتبًا ، ويحصره في دائرة السهاع وحدها .

⁽١) ص ٧٨ وفي رقم ٤ من ص ٨٩ .

⁽٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة في أموها .

⁽٣) جددوا.

⁽ ٤) مصدر : « وعد – يعد » وسيجيء في الجزء الرابع (م١٨٤ – باب . الإعلال بالحذف) وجوب حذف « الوار» التي هي فاء الفعل الثلاثي ، المفتوح العين في الماضي ، مكسورها فيالمضاوع فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد – وصف يصف . . . وكذلك بجب حذفها من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن وفع لمَّه (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء التي في آخره هي تاء العوض عن الواو المحذوفة ، فيقالَ: عِدة -- صِفة . . في : وعد -- وصف . . .

الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شـَتبِيته (١) في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به (٢) .

فإن أردنا تركيزه في خمسة عشر حكماً - منها أحد عشر حتمية ، وأربعة جائزة - وهي كما يلي مرتبة ترتيبها في الشرح السالف :

- (١) وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله .
- (٢) وجوب حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً . ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما .
 - (٣) وجوب حذف التنوين من آخر المضاف .
- (٤) وجوب حدّف « أل » الزائدة من صدر المضاف، إلا في بعض حالات معدودة.
- (٥) وجوب اشتال الإضافة المحضة على حرف جر أصلى متخيَّل .
 - (٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
 - (٧) وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايفين إلا في حالات معينة . . .
 - (٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمى
 - (٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا في حالة واحدة .
 - (۱۰) وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدراً من المضاف إليه المصدرية
 - (١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرطين.

. . .

- (۱۲) حواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين .
- (١٣) جواز استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين
 - (١٤) جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء.
- (١٥) جوازحذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس.

⁽١) ما تفرق منه.

⁽٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب « المغي » في الباب الرابع من الجزء الثاني .

المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .

الاسم نوعان: نوع يمتنع أن يكون مضافاً ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الشرط . وأسماء الموصول . وأسماء الاستفهام ، . . . ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أيّ » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافاً – كما سيجيء في حكمها (١) _ :

ونوع آخر لا تمتنع إضافته ؛ فيضاف جوازاً ، أو وجوباً . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد (٢) الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتي في قولهم : مين خير ضروب الشجاعة كلمة حق تقال في مجلس حاكم جاثر ، هواه متسلط ، وسيفيه طائش . . . و . . .

أما الذي يضاف وجوباً فأقسام أربعة ؛ ملخصها : (ما تجب إضافته لفرد (٢) مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً (٣) دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسمًا ظاهراً أم ضميراً) . (وما تجب إضافته للمفرد أيضاً ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة اللفظية) . (وما تجب إضافته للجملة – الاسمية أو : الفعلية – وبعضه قد يصح قطعه في اللفظ عن الإضافة) – . (وما تجب إضافته للفعلية وحدها مع جواز قطعه عن الإضافة) . . . – وفما يلي التفصيل :

فأولها: ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً – فقط – دون معنى (٣) (وذلك

⁽١) في ص ١٠٤ وما يعدها .

⁽٢ و٢) المفرد هنا ؛ ماليس جملة .

⁽٣ و٣) المضاف لفظاً ومعى هو : ماله «مضاف إليه» مذكور صراحة في الكلام ، متم المعنى المقصود من المضاف . أما المضاف معى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهومع حذفه ملاحظ في إتمام معى المضاف وإكاله له كما يلاحظ وهو موجود ، – وستأتى إشارة لهذا في رقم ؛ من هامش ص ١٠٤ – .

بحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذي يجيء عوضًا عنه ، ود الأَّ عليه ، مع إرادة ذلك المحلوف وتقديره ، لحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف في هذه المحالة مضافًا في المعنى دون اللفظ ، ويبتى له حكمه في التعريف أو التنكير كما كان) (١) . مثل الكلمات : (كل (٢) بعض –

وهذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل: إنه للأمكنية فقط ؛ محجة وقوعه في امم معرب منصرف لا بد من وجوده في آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين الظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهوليس تنويناً جديد الثوع ، وإنما هوتنوين الأمكنية الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتي هذا ؛ اختف بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكافه ظاهراً كما كان —

وقد سبق في ج ١ ص ٣٣ م ٣ . الكلام على أنواع التنوين المحتلفة ، وأشرنا إلى هذا النوع من فلتنوين وأبدينا الرأى فيه .

(٢) بشرط ألا تكون كلمة : ٥ كُمل ه ، التموكيد ؛ مثل : أجامل الأصدقاء كلهم ، ولا النامت . مثل : شجاع الرأى هوالرجل كل الرجل . فإن كانت المتموكيد أو النعت وجب إضافتها لفظاً ومعى – (كما سيجيء هذا ، وفي باجما ص ٤٦٦ و ٥٠٠٠) ولا يجوز قطعها عن الإضافة

هذا ، وكلمة : «كُنُل » في لفظها مفردة دائماً ومذكرة . وقد يطابقها مابددا في هذين الأدرين أولا يطابق ، على حسب البيان الذي في رقم ، من هامش ص ١٥١ و ٤٩٦ والذي يتمده ما في ص ٦٢ وما في ج » من ص ١٦٧ .

أما حكم « كُلُّ » و «بعض» من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إيه – فقد سبق له بيان مفيد ، في ج ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تنوين الموض، وفي التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : « ذهب سيبويه والحمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكل قائماً ، وببعض جالسا. والأصل في صاحب الحال التعريف. وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً ، وسدساً ، وثلثاً ، وربعاً ، ونحوها . . . ، . . . معارف ؛ لأنها في المني مضافات ، وهي إذ تعرب حالا – نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالا . ورد بأن العرب تحذف المضاف المهود يا وقرياه ، وأحوا له و بعض » على إدادته » . ا ه .

والمفهوم أن هذا الحلاف حين يكون المضاف إليه معرفة – كما صرح بعضهم – فإن كان نكرة وهذا جائز ؛ كما سيجيء في «ب ۽ ص ه ١١٥) – فلا خلاف ؛ في تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكوة لايفيد المضاف تعريفاً .

وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : «أل» التي للتعريف على «كل ، وبعض» المعرفتين في تلك الصورة ، ويصمح عند الفارسي، ومن معه . وفي رأيه تيسير ، وله أنصار من قدامي النحاة واللنويين . يقول الخضري - ح ٢ أول باب « البدل » : (جوزه بعضهم ، ؛ لعدم الاحظة إضافة»)

⁽١) وقد ارتضى بعض النجاة أن يسمى هذا النوع من التنوين فى آخر الأسماء المعربة: «تنوين للموض والأمكنية معاً » لأنه عوض عن المحذوف، ولأن الاسم الذي يحويه اسم معرب منصرف

⁻ راجم حاشية الخضرى ، أول باب الممنوع من الصرف - .

⁻ راجع ماله صلة جذا الحكم في البيان السابق بالجزء الأول في الموضع المشار إليه -

أى (١) . ومثل ؛ (غير _ مع _ الجهات الست) ، ونحوها . لكن لكلمة : « غير » وأشباهها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها (٢) .

نعول مع الإضافة : كل أمرئ بماكسب رَهين . ومثل :

قد كنتُ أشفقُ من دَ مُعْمِيعًلَى بصرى فاليوم كُلُّ عزيز بعدكم هانا بعضُ العتاب دواء ، وبعضُه بلاء ــ أَىُّ نبيل تُصاحبُهُ يُنْخُلُصُ لك ــ الأعمال قيسَمُ الرجال ؛ فأيتها تُسمَارسُه ينهيءْ عنك . . . و . . .

و يجوز فى الكلمات المضافة السابقة _ وأشباهها _ القطع عن الإضافة ؛ نحو: (قل مَل يَعملُ على شاكلته) _ (حَمَنَانَمَيْك !! بعضُ الشرَّ أهونُ من بعض) (أينًا تعملُ تلق الجزاء) و . . . والأصل: (كل إنسان) (مين بعضه) (أيَّ عمل تعمل . . .) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجيء بالتنوين عوضًا عنه .

ويشترط فى قطع كلمة : «كل » عن الإضافة ألا تكون توكيداً ، ولا نعتاً فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون كليم من الله الأمين كُلُ أن المراقعة المراق

(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة « أى » ، وكذا : « غير ، ومع ، والحهات الست » — كما قلنا — سيجىء إيضاحها ، و بسط الكلام عليها في الموضع المناسب من هذا الباب (٥)) .

وثانيها : ما يضاف وجوبًا للمفرد أيضًا - دون الحملة - ولكن لا يجوز

 ⁽١) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التي تكون نعتاً أو حالا فواجبة الإضافة لفظاً ومعى ، - كما يجيء ، في ص ١٠٤ - .

⁽٢) في ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدهما .

⁽٣) « كل » هذا ، نعت للأمين قبلها . وسيجىء تفصيل الكلام عليها في النعت (ص ٥٥١ وفي التوكيد (ص ٤٥١) وفي هذه الصفحة بيان كثير من ،واقعها الإعرابية ومطابقة الضميرالدائد عليها .

⁽ ٤) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

⁽ ٥) ص ١٠٤ و ١٣٠ ووا بعدهما ؟ وفيها سبق يقول ابن مالك :

وَيَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَيَعْضُ ذَا قَدْ يَأْت لَفْظًا مُفْرِدًا ، أي : بعض الأساء لا بد من إضافته حمًّا . وبع أن إضافته حمّية قد يكون منه مايقع لفظًا =

قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ فيجب أن يظل مضافًا في اللفظ ، وله أربع صور :

ا — أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد (۱) ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات : (أُولُو (۲) — أُولا ت (۳) . . . ، وفروع هلد ين ؛ وهي : ذوا ت - ذوا تا — ذوا ت الآباء أُولُو فضل — وهي : ذوا ت نعمة — ذو النصيحة أخ بارً — العروبة رابطة ذات قوة . . . و . . . و . . . و . . . و . . . و

ب _ أن يضاف إلى ضمير المخاطب _ فى الغالب _ دون غيره من الضهائر ، مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة فى لفظها ، دون معناها : وهى المصادر التي يراد منها التكرار الذى يزيد على اثنين (١) . مثل : لَبَّيْنُك (٧) ، وسَعَدْ يَنْك

حمفرداً ؛ لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا منى ؛ فهر في أصله واجب الإضافة لفظاً ومنى ، ولكنه قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون منى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته في المبنى . مثل كلمة به كل - بعض - أيّ . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

- (١) أى : ليس جملة . كما أشرنا في رقم ٧ من هامش ص ٧١ .
- (٢) بمني : أصحاب . . .
- (٤) بمدى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجيء في ص ١٥ وآخر سبق في ص ٢٦ وفي الحزه الأول في باب الأساء الدنة .
 - (ه) بمعنى صاحبة . . . ولهذا إيضاح سبق في ص ٤٢ ، وفي ج ١ في باب ير الموصول .
- (٣) جاء في الصبان ونقله عنه الخضري باختصار قليل ما نصه الحرفي عن المصدر «لبيك» :
- (أصله: أُلبُ لك إلبابين. أى: أقيم لطاعتك إلبابا كثيراً؛ لأن التثنية للتكرير نحوقوله تمالى: «ثم ارجع للبيكسر كرّتين »، أى: كرّات –فحذف الفعل البي» وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، وحذف الجار من المفعول «الكاف» وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاسماع الأمر والنهى. ويجوز أن يكون من «لَبّ بمعنى: «أُلبُ » فلا يكون محذوف. الزوائد. قاله الرضى. ومثله في حذف الزوائد الباق). إ ه كلام الصبان.

وإذا كان من الصحيح اعتباره – مباشرة – مصدراً الفعل : « لدّب ً » أى : لب ً لباء بمعى : « ألب إلباباً ، كمل يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغة ، فما الداعى للمدول عن هذا الرأى الصحيح الذى لا يستدعى حذفاً ولا بعداً ؟ لا داعى . . .

(٧) سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - في ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ في آخر باب ير « المفمول المطلق » . وحَنَانَيَنْكَ ، وَدَوَالينْك ، وهَذَاذَيْك . . . و . . . نحو : (لبَّيك أيها الداعى للخير ؛ بمعنى : أقيم على إجابتك إقامة بعد إقامة) - (سَعَد ينك أبها المستعين ؛ بمعنى : أسْعد اسعاداً (١) لك بعد إسعاد . والأكثر في استعمال ؛ : « سَعَد يَنْك » أن تكون بعد «لبَّيك ») - (حَنَانَيْك أيها الحزين بعنى : أتحنن تحنناً عليك بعد تحنن) ، ومثل :

حَنْمَانْمَيْكُ (٢) مسئولا، ولببيَّنْك داعياً وحسنبيَّ موهوباً، وحسنبنُكَ واهبا

غَاكل الأرض ثم تأكلُنا الأرْ ضُ ، دَوَاليَّلُك ، أَفْرِعا وأَصولا بِعَنَى تَدَاوِلا بِعَد تَدَاوِل ؛ أَى : تَوَالِيَّا بِعَد تَوَال ، _ (وَهَمَذَا ذَيْكُ أَيْهَا الصارخ ، بَعْنَى : أُسْرِعُ إِسراعيًا بِعَد إِسراع) . . . و . . . (")

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة في ظاهرها دون معناها _ إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذي يزيد على اثنين ، كما قلنا _ اعتبروها ملحقة بالمثنى في إعرابه ، مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مثنى حقيقيًّا من ناحية معناها . ويعربونها مفعولا مطلقيًّا (1) لفعل من لفظها ، إلا: «هـَذَاذَينك » فإنه من معناه وهو : أسرع به إذ لا فعل له من لفظه (0) . . .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة ــ وأشباهها ــ

⁽١) أي ، أساعد مساعدة . . .

⁽ ٢) هي في البيت كلمة : استعطاف المخاطب ، بمعنى: تحننُ حناناً بعد حنان . وكقولم : حنانيك ، بعض الشر أهون من بعض .

⁽٣) ومن الأمثلة : حَبِجَـازَيَــُك ، أي : محاجزة بعد محاجزة . وحَبِدَ ارَبَــُك ، أي : حذراً بعد حذر .

⁽٤) وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤولة ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها الضمير ، والأصل في الحال أن تكون نكرة بغير تأويل ، لا معرفة ، قدر الاستطاعة . وتفضيل إعرابها مغمولا مطلقاً إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإذا اقتضى المعنى بيان الهيئة – وهذا من خصائص الحال – وجب النزول على ما يقتضيه .

⁽ o) نقل بعضهم – والأخذ بهذا أحسن – أن لها فعلا من لفظها هو : هـَذَ ، يَـهـُذُ – هذاً ا – بمعى – : أسرع ، يسرع – إسراعاً . ومن معافيها : كف ً – يكف ً .

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد في « لبينك » ، فقد سمع فيها : « لبينيه لمرز يدعوني » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها الإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه : « مسور » في دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن يتجزيه خيراً على صنيعه ؛ فوعد بتلبية يتدكئ مسور إذا دعاه لأمر هام :

وقول الآخر:

لبَّىْ نَدَاك. لقد نادى فأَسْمَعنى يَفْديك سن رجُل صَحْبى وأَفديكا حسن رجُل صَحْبى وأَفديكا حسن رجُل لمتكلم أم لغيره، وللمفرد أم لغيره، وللمذكر أم لغيره، مع امتناع القطع أيضًا ؛ مثل كلمة وحد " (") وكلمة : «كل " المستعملة في التوكيد؛ كدعاء بعضهم : (رَبّاه.

⁽١) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبي ندائي .

⁽ ٢) فنلمية بعد تلبية ليدى مسور ، أبادر إليه إذا نادانى كما بادر إلى . فكلمة : « لَـبَّتَى ۗ » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

⁽٣) ما إعراب كلمة : «وحد » ؟ وما ذوع المضاف إليه بعدها ؟ جواب هذا في «الهمم» - ٢ ص ٥٠ باب: «الإضافة» – حيث يفهم منه أن: «وحد » منصوب لزوماً . . ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه، يقال: وحد الرجل بفتح الحاب يصد – بكسرها إذا انفرد، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الحافض . . . وقيل غير هذا . ولكن الأراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها في سببه ، وفي عامله . ثم جاء في «الهنم » بعد ذلك مباشرة ما نصه – مع زيادة بضع كلمات للإيضاء – : في سببه ، وفي عامله . ثم جاء في «الهنم » بعد ذلك مباشرة ما نصه – مع زيادة بضع كلمات للإيضاء – على وحد يشهما، وقلما ذلك وحد يشنا ، وقد يمر على وحد » وجلس على وحد » وقد يجر باضافة ، والمضاف هو كلمة : نسيج ، أو قريع – بوزن «كريم» فيهما – أو جديش ، بإضافة ، والمضاف هو كلمة : نسيج ، أو قريع – بوزن «كريم» فيهما – أو جديش ، نسيج وحد ، وقريع وحد ، إذا قصد قلة نظيره في الحبر – وأصله في الثوب، لأنه إذا كان رفيما منواله غيره . و «القريع» السيد .)

عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحد ه في معركة الحياة الطاحنة ؛ فلا تتركني وحدى يا خير ناصر ومجيب) . . . ومثل قوله تعالى : « قل إن الأمر كلّه لله » ، وقوله تعالى : « وعليّم آدم الأسماء كليّها . . . ، ، وقوله : « فسجد الملائكة كليّهم أجمعون . . . » (١) و . . .

د – أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضًا ؛ كالكلمات : كيلاً – كيلتًا – عند – لدّى – سيوى – قُصارًى الشيء – حُماد كى الشيء به (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو : قول الشاعر :

كلا أُخِى وخلِيلى واجِدِى عَضُدًا (٢) في النائبات ، وإِلمام (٣) الملمَّاتِ (١٠) وقول الآخر :

كِلَانَا غَنِيُّ عن أَخيه حيساتَهُ ونحنُ – إِذَا مَتْنَا – أَشَدُّ تَغَانِياً وَنحو : (كلتا الجنتَّتَيِّن آتَتْ أَكُلْبَهَا . . . - كلتا هما ناضرة يانعة . . .) - (عند الشدائد تُعَرَف الإخوان . وعنده مفاتحُ الغيبِ لا يعلمُها إلا هُو) – (عند الشدائد تُعَرف الإخوان . وعنده مفاتحُ الغيبِ لا يعلمُها إلا هُو) – (لدَى الأمينِ تُصان الودائعُ ، ولديه تُحفظ الأسرار) – (قُصارَى جهدِ المنافق ِ

⁼ حمار ، و «جحش» وهو ولده ، (يذم بهما المنفرد باتباع رأيه) ويتمال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسج وحدهما ، وأخواتها وهم نسج وحدها ، وأخواتها المعلامات الدالة على التثنية والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما . وهكذا .

وكلمة : «قَرَ يع » لم يذكرها في التسميل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبي ، وزاد الشاطبي : رُحِيَّـل وحدهِ) » أ ه كلام الهمع ، ونقله عنه الصبان محتصراً .

⁽١) يقول ابن مالك غيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المحاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاوَّهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وقَعْ كَوْحُدَ .. لَبِينٌ .. ودَوَالَى .. سَعْدَى .. وَشَذَّ إِيلَاءُ « يدَى ، لِ « لَبَّى » كُوحْدَ .. لَبِّى .. ودَوَالَى .. سَعْدَى .. وَشَذَّ إِيلَاءُ « يدَى ، لِ « لَبَّى »

أى : أن بعض الأسماء التي يتحمّ إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليه الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التي لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : «وحد – لبي ، ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً ، وهو : «يد » بعد كلمة : «لبي » .

⁽٢) سُميناً ، وسنداً ناصراً . (٣) نزول . (٤) الشدائد .

كسب مؤقت، وخسَارة دائمة. وقُصاراك أَلاَ تنخدع بظاهره) — (حُمَادَى المُنافق كسب سريع، وبلاء مقيم. وإن شئت فقل: حُمَادَاه ربح عاجل، وضياع آجل) — (لا أبتغى سوى مرضاة الله ؛ فكل شيء سواها تافه رخيص).

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعة ، لا يجوز فيها قطع المضاف عن الإضافة مطلقًا .

(هذا ، وسيجيء (١) إيضاح الكلام على إضافة : « كلا ، وكلتا » وما يتصل بموضوعهما . ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة) .

وثالثها : ما يضاف وجوباً إلى جملة (٢) اسمية ، أو فعلية ، ومنه « حيث ، و ﴿ إِذْ ﴾ (٣) . وُرْدِرًا ﴾

ا ـ فأما: «حيث» فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان (٤) ... يضاف المجملة (٥) الاسمية ، أو الفعلية ، ـ والفعلية أكثر ـ سواء أكانت مثبتة أم منفية ٤

(١) في ص ٨٨ رما بعدها .

(٢) سيجيء في و ب » من الزيادة (ص ٨٤) فائدة الإضافة الجملة دون المفرد ، وأن المضاف في هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة .

ويشترط في الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية ؛ فلا تصح أن تكون إنشائية ، ولا أن تكون رسطية مبدوه بإن السرطية ، أو ما يشبه «إن » في التعليق – طبقاً لما جاء في والحمع و والصبان » في بأب الجوازم، عند الكلام على ما يجزم فعلين – ، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مفرد هو مصدر منها (على الوجه المبين في ص ١٤) ذكما لا يعود ضمير من المصدو المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك لا يعود ضمير من المصدو المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك لا يعود منها إليه .

هُذَا إِلَى أَنَّ اشْيَالِهَا عَلَى ضَسِيرَ يَمُودُ عَلَى المُضَافَ قَدْ يُوهِم ﴿ فَي بَعْضَ الْحَالَاتِ ﴿ أَنَهَا نَمْتَ أَرْ شَيْءَ آخَرُ غَيْرِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ بَخْتَلَفَ عَنْ مَعْنِي المُضَافَ إِلَيْهِ بَخْتَلَفَ عَنْ مَعْنِي المُضَافَ إِلَيْهِ بَخْتَلَفَ عَنْ مَعْنِي المُضَافَ إِلَيْهِ بَخْتَلَفَ عَنْ مَعْنِي اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

(٣) في اللغة أسماء تشبه « إذ » في دلالها ، وبعض أحكامها ، سيجيء الكلام عليها في ه ه » من ص ٨٧ .

(٤) من الدادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر ؟ كظرف زمان ، أو غيره . وليس بين الظروف المكانية - على الأرجح - ما يضاف لحسلة إلا « حيث » (كما سيجيء في صفحة ٢٢٢) وإذا أضيفت إلى جملة اسمية وجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الخبر فيها جملة فعلية . والاشهر بناؤها على الضم) .

وقد سبق الكلام عليها من فاحية الظرفية في ج ٢ ص ٢٣١ باب الظرف.

⁽ ه) مع ملاحظة الشروط التي تقدمت في رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش ، وملاحظة شرط آخر نض عليه المبرد في كتابه : « المقتضب » — ج ٢ ص ٤ ه – هو ألا تكون مختومة بما الزائدة .

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فَكَلُوا مِنها — حيثُ شَتْتُم -- رغَـداً » : وقول الشاعر :

وقد يَهَلِكَ الإنسان من باب أمنه وينجو بإذن الله من حيت يحدَرُ (١) وقول بعض الأدباء: «هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتَّمِ "، وفينْضُ الود غامر"، وحيث الجمعُ مؤتلف "، وإخوان الصفاء كثير ».

وهى فى كل أحوالها مبنية على الضم؛ لما تَـقَـرَر من أن الاسم الذى يُـضاف للجملة وجو بنًا يبني وجو بنًا كذلك (٢) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظنًا .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبية على الضم؛ نحو: أنا مقيم حيث الهدوء، وحيث الاطمئنان. وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة نسبية، وليست قاة ذاتية، (٣) ولا داعى عنده لتأويل تلك الأمثلة (٤)، أو الحكم

تَغلَغلَ حيث لم يبلغ شرابٌ ولا حزن ، ولم يبلغ مرور (٢) لهذا الحكم بيان عاص بالظرف : « إذ » يجيء في ص ٨٣ .

(٣) أشرنا (في رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفي ص ٥٨٥ ج ؛ م ١٧٧ إلى : « القلة النسبية والقلة الذاتية » ، – (وكذا في مواطن متفرقة من أجزاء الكناب و من ص ٢٠٤ م ٢٠٠٠ ٢٠) . - وقلت عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخانفها في حكم . وكلا النوعين في ذاته كثير العدد ، يصبح محكاته والقياس عليه ، ولكن أحاهما أكثر عدداً من لآخر ؛ فالآخر قليل بالنسبة للأكثر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولم : « (إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحاً ، سائغ) » ا ه - راجع حاشية الصبان ، ج ٢ باب : « الحال ع عند الكلام على تقدم الحال على صاحب، المجرور . . .

أما «القلة الذاتية » فقلة عددية أيضاً : ولكها بارزة واضحة في ذاته ، لا تحتاج إلى موازنة بيها وبين غيرها ؛ لضآ لها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريماً بعدم صلاحيها للقياس عليها أو لمحاكاتها . — انظر ص ٣٢٥ — والحق أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد حتى اليوم . — وسيجيء في ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٧ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والأكثر ، والأكثر ، والقياس ، والقليل ، والناذر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس .

(٤) ومن الأمثلة المسموعة . قول الشاعر :

أما تُرى حيث سُهيلِ طالعاً نجم يضي كالشهاب لامعا وقول الآخر :

ويطعنهم تحت الحُبَا بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ لَيَّ العمائم ِ

⁽١) وبثل هذا نول الآخر يصف حبه ووفاءه :

عليها بالشفوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة — بناء على هذا المسموع — يجيز فتح همزة « أن " » بعدها ، فتكون « حيث » فى هذه الحالة مضافة ، داخلة على المفرد ؛ وهو : « المصدر المنسبك من « أن " » مع معموليها » . كما يجيز كسر همزة « إن " » ؛ فتكون داخلة على جملة ؛ هى : « المضاف إليه » .

وهذا رأى سديد، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

* * *

ب _ وأما : « إد ° ه (۱) فهى فى أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضى المبهم (۲) ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجملة بنوعيها (۳) وجوباً كقول المادح :

فرحْننا إذ قَدَ مِنَ قدوم سعد وإذ رؤياك (٤) في الأيام عيد فقد أضيفت في آخره لجملة فقد أضيفت في أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت في آخره لجملة اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى معا ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً في لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقي الزمن فلا يتغير المعنى (٥))؛

⁽١) سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى فى ج١ ص ٢٦ م ٣ – وفى ح ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » ، وفيه أحكام هامة لم تذكر هنا . ومن تمام الاستفادة الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضة هنا وهناك . . .

⁽٢) سبق الكلام عليه - في ح ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ - بما ملخصه : أنه نكرة لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثلة المعروضة هنا (وقت – زمن – حين . . .) ويدخل في المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه، مثل : عشية – صبح – غداة – .

وآیضاً سبقت الإشارة للمنهم فی هذا الجزء ص ۲۶ و ۲۰ وله إشارة فی ص ۹۱ ووهامش ص۲۰. (۳) مع ملاحظة ما تقدم من الشروط والإیضناحات فی رقم ۲ من هامش ص ۷۸ وملاحظة شرط آخر – نص علیه المبرد فی کتابه المقتضب ، ج ۲ ص ۶۰ – هو : آلایتصل بآخرها «ما» الزائدة ... فهی فی هذا مثل : «حیث» – کما تقدم فی رقم ۵ من هامش ص ۷۸.

^(؛) الرويا هذا ، بمعنى : الروية الحسية التي هي المشاهدة البصرية في اليقظة ، فليست الرويا مقصورة على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء، وقد نص بعض اللغويين على صحة استعمالها حسنًا ومناماً ، (أى : في الحالتين .)

⁽ ٥) وقد اجتمعت الحالات الثلاثالسالفة فى قوله تمالى عن رسوله الكريم : « (إلا ّ تَنَدَّمُسُرُوهُ فَقَد نَصَرُهُ اللهُ ؟ إذْ يُقُولُ لَمَا خَهُمُ فَقَد نَصَرُهُ اللهُ ؟ إذْ يُقُولُ لَمَا خَهِهُ اللهُ عَالَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

كالذى فى قوله تعانى: «وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ »، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعدكان سابقًا على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره. فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى (١). . . .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » — فى الأغلب — ظرف الزمن الماضى المبهم ؟ فيجبأن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن: كى لايقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضاً ؟ ولهذا قالوا : (إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافاً إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعاً وفى معناه ماضياً (٢) ؟ . . . كالآية ، وأن عاملها لا بد أن يكون دالا على الماضى ؟ إذ لا يعمل فما يدل على الماضى إلا مثله) .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب ـ وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن ـ أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق في المستقبل على وجه لا شك فيه (۱) . ومن المستقبح ـ وقيل : من الممنوع ـ أن يكون خبر المبتدأ في هذه الجملة الاسمية _

^{(1} و 1) الأغلب أن « إذ » ظرف الماضى المبهم، وقد تكون – على الأصح – هى ونظيراتها ، ظوفاً المزمن المستقبل بمعنى: « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى: « الذين كذّ بوا بالكتاب، وبما أرسلنا به رُسلنا، فسوف يعملون؛ إذ الأغلال فى أعناقهم والسلاسل ، يُستحبّون فى الحَميم ثم فى النار ... » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف المستقبل بمعنى : « إذا » التى الظرف المستقبل ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وبقرينة المضارع قبلها . أو يقال فى الآية ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع . – اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلا ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة . وغاية الرأيين واحدة . وعلى هذا المكون « إذ » الظرفية الزمن الماضى إما حقيقة الفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلا حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسمية مضمونة التحقق . أو نقول: إنها بمعنى : « إذا » في هاتين الحالت . (انظر « ج » ص ٥٥ و « ه » من ص ٧٥) .

⁽٢) ولو تأويلا ، بأن يكون مغناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتماً – طبقاً لما سبق فى رقم ١ – كآية الروم ، (وهى مذكورة بهامها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) وتتضمن أنهم غُلبوا، ولكنهم سيَعْلبون بعد ذلك فى بضع سنين. ثم قال: «ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله »، غُلبوا، ولكنهم سيَعْلبون . والمضارع هنا سيتحقق معناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شىء مستقبل لا بدأن يتحقق .

جملة ماضوية؛ كالتي في قولنا: حضرت إذا الجو اعتدل ــ كما سنعرف ــ (١). ويجوز قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو ؛

الجملة، ويجئ التنوين عوضًا عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى: « ويومئذ يفرحُ المؤمنون بنصر الله . . . » (٢) والأصل قبل الحذف : ويوم َ إذْ يَخلبون (٣) يفرح المؤمنون بنصر الله (٤) . . .

وقطع «إذ» عن الإضافة لفظًا إنما يقع - فى الغالب - حين تقع « مضافًا إليه » والمضاف اسم زمان؛ نحو: يومئذ . . . - حينثذ . . . - ساعتئذ . . . ومن النادر الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر:

نهيتك عن طلا بك أم عمرو بعافية وأنت إذ (٥) . . . صحيح والأشهر في « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنيين .

⁽١) في ١ جه ص ٨٥ . حيث بيان السبب .

⁽ ٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ، إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَانَتُ مَنَازِلَ أَلَّافَ عَهِ لَ تُعَن إِذِ ذَالِع مَتَحابُونَ. فَكُلَمة : «إِذِ هَ الأُولَى ظرف الفَعل : والمحدد به و «إخواناً هون الناس إذ نحن إذ ذاله متحابون. فكلمة : «إذ » الأولى ظرف الفعل : وعهد » ، و «إخواناً » : مفعوله . و «نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر هي المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : «إذ » الأولى أما كلمة : «إذ » الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهي مضاف ، و «ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : «كذلك » ، الثانية فظرف للخبر المحذوف مي المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاله واقع ، أو : كائن . . . ومثله : «والعيش منقلب إذ ذاله أفناناً » ، أي : إذ ذاله كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم يتم المعني الأساسي .

⁽٣) راجع الآية كاملة أول سورة الروم ونصها :

⁽ ٱلم . غُلِبَتِ الرُّومُ فى أَدْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَغْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، فَ بِضْع ِ سِنِينَ ، للهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَغْدُ ، وَيَوْمَثِذٍ يَفْرَح المُوْمِنُونَ بَعْدُ ، وَيَوْمَثِذٍ يَفْرَح المُوْمِنُونَ بَعْدُ ، وَيَوْمَثِذٍ يَفْرَح المُوْمِنُونَ بَنْصْرِ الله) .

⁽٤) انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

⁽ه) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت (إذ) واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك (١) ، لما تقدم (٢) من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان المضاف إليه (وهو: الجملة) مذكوراً، أم محذوفاً قد عوض عنه التنوين (٣) . ولاشأن لهذا التنوين بالإعراب أو البناء: فقد يوجد في آخر الأسماء المعربة وفي آخر المبنية ، لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا (٤) .

* * *

 ^{(1) --} والبيان في ص٧٨ ، وهو مع الشروط في رقم ٢ من هامش ص٧٨ وفي « ب » من ص ٨٤ -- ويقولون إن السبب في بنائها هو مشابهها الحرف في الافتقار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة (في ج١ ص ٥٥ م ٦) وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير .

 ⁽٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩.

 ⁽٣) وفيها يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

والمعنى : ألزم النحاة : «حيث» — و «إذ» الإضافة إلى الحمل ؛ محاكاة الكلام العربي الصحيح — بالشروط التي سبق إيضاحها في رقم ٢ و ؛ و ٥ من هامش ص ٧٨ .

ثم قال : وإن ينون «إذ» (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجىء التنوين عوضاً عن المحذوف) كان من المحتمل الحائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى – كما شرحنا – وقد أكل البيت الثانى بأحكام سنعرفها فيها يأتي مباشرة .

^(؛) سبق إيضاحه - ١ ص ٢٧ م ٣ .

زيادة وتفصيل:

ا _ إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية (١) ، وأن تكون مستوفية بقية الشروط التي سلفت (١) .

ب - قلنا (٣) إن الجملة الواقعة: « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه» المفرد ؛ (أي : الذي ليس جملة) وأنها في تأويله من غير وجود أداة سابكة ، وذكرنا شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكمي أو المؤول بغير حرف مصدري سابك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، فني مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، فني مثل : (وقفت حين أقبل الوالد - أسارع وقت يدعو الداعي للخير - أتكلم زمن الكلام مطلوب ، وأستمع زمن الاسماع محمود) . . . - يكون التقدير : وقفت حين إقبال الوالد - أسارع وقت دعاء الداعي - أتكلم زمن طلب الكلام ، وأستمع زمن حكد الاسماع) . وقد تقدم (١) أن الذي يضاف للجملة وجوباً - لا جوازاً - يبني وجوباًا أيضاً .

وإذا كان الشأن في الجملة الواقعة «مضافاً إليه» ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل (3) إن الحكم في هذا متوقف على حالة المصدر الناشي من التأويل (أى : على حالة المضاف إليه الحكمي، أو : المؤول) فإن أضيف هذا المصار إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضًا للمضاف ؛ فشأنه شأن كل مصدو مضاف إلى المعرفة أو النكرة . .

^(1) واجع المسم والصبان في باب « الجوازم » عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين

⁽ ۲ و ۲) في رقم ۲ من هامش ص ۷۸ وفي ص ۷۹ .

 ⁽٣) في ه ج a من ص ٢ – وفي ص ٢٨ –

[.] ٢٨ من ني ص ٢٨ .

بقى سؤال هام: لـم الالتجاء إلى « المضاف إليه » الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى « المضاف إليه » المفرد الذى تؤوّل به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت « مضافًا إليه » صارت فى حكم المفرد وتأويله – كما تقدم ؟ – .

ح - عند إضافة «إذ» لجملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، يجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الفعل ماضياً ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم - أو يقبح - : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة (١) ؛ وحجتهم : أن «إذ» للزمان الماضى في أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً (ولا بد أن يكون بمعنى الماضى ، ولو تأويلا - كما سلف (١) -) فقصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بنزهة الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها، والأزاهر بطيبها وأريجها . وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها الندية المترفقة . . .

د ۔ و إذ ، ظرف ملازم للبناء ، في محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلِّي على الظرفية إلا حين يقع «مضافًا إليه » والمضاف لفظ دال

⁽ ۱ و ۱) تی ص ۸۱ ..

على الزمان (۱) ، كحينئذ ، ويومئذ . . . فضى هذه الحالة لا يكون ظرفًا (۲) ، ولا يكون في على نصب ؛ وإنما يكون مبنيًّا في محل جر ، مضافًا إليه . فأمره مقصور إما على البناء في محل نصب على الظرفية ، وإما على البناء في محل جر بالإضافة ، ولا محل له – عند كثرة النحاة – إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولا به ، ولا بدلاً ، ولا غيرهما . وأما قوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل . . . ، وقوله تعالى : « واذكر أو إذ أنتم قليل . . . ، شرقيًّا ، فإن « إذ » ظرف لمفعول به ، محذوف ، وليست مفعولا به في الآية الأولى شرقيًّا ، فإن « إذ » ظرف لمفعول به ، محذوف ، وليست مفعولا به في الآية الأولى ولا بدلاً في الآية الثانية . فالتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل . . . واذكر قصة مريم إذ انتبذت . . . (أي : ابتعدت واعتزلت الناس . . .) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف ، لا على مجرد المفعولية الأخرى ؛ أو : البدلية . . . فالمراد : اذكروا النعمة التي نالتكم في زمن معين ، هو زمن قلتكم البدلية . . . فالمراد : اذكروا النعمة التي نالتكم في زمن معين ، هو زمن قلتكم أو : مجرد زمن الانتباذ ، لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد في تحقيق الغرض المعنوي أو : مجرد زمن الانتباذ ، لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد في تحقيق الغرض المعنوي المؤاد هنا ".

⁽١) أوضحنا – فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧ – أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان ، (وهذا ينصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية ، وهو – فى الغالب – : الجر بالحرف « من »)كما يشمل كل : اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية ، مثل : حين ، ولحظة ...

⁽ r) السبب الذي تقدم أن رقم ه من هامش ص ٣١ .

⁽٣) لا يوافق على هذا صاحب: «المني »، وآخرون. فضربوا مثلا لكلمة «إذ» الظرفية بقوله تعالى عن النبي عليه السلام: «إلا تَنتُ عروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا... » – وقد سبقت هذه الآية لمناسبة هامة أخرى في رقم ه من هامش ص ٨٠ – ول «إذ » الواقعة مفعولا به بقوله تعالى : «واذكروا إذكنم قليلا فسكمن كرم ... » ومثل هذا يقم كثيراً في أوائل القصص في القرآن ؛ فتكون – في رأيهم – همفعولا به بفعل محدوف تقديره : «اذكر »، أو نحوه ... كقوله تعالى : «وإذ قال ربك الملائكة ... » « وإذ تلنا الملائكة ... » و و إذ تلنا الملائكة ... » و و إذ قال ربك الملائكة ... » و واذكر في الكتابمرع . إذ اذ تُسبَدُت من أهلها مكاناً شرقياً » وحجم في عدم إعرابها ظرفاً في الآيات «وإذكر في الكتاب المنافق ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت المنافق ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد منى قبل توجيه الحطاب الممكلفين منا ؛ فيتعارضان ؛ وإنما المراد: تَسَدُّ كُرالوقت نفسه ، لا التذكر فيه . وخالفهم الكثرة بأن وقوع «إذ » الزمانية «مفعولا » أو «بدلا » أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف وإليه له - ليس مسموعاً عن العرب . وطال الحدل بين الفريقين .

والحق أن « إذ » قد تكون « مفعولا به » إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها . وقد يكون =

وقد تجيء: «إذ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى: «وان ينفعكم اليوم — إذ ظلمتُم — أنكم في العذاب مشتركون »، أي : لأجل ظلمكم ، وبسببه . ولا تصلح هنا للظرفية ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان في الدنيا . وتعتبر في هذا الحالة : إمَّا حرفًا زائداً للتعليل — وهو الأيسر — ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ (١) .

وقد تجيء لإفادة المفاجأة (٢) ، بعد: « بيننسما ٣) » ، أو : « بيننسا ٣) » ، نحو قول الشاعر :

اسْتُقدِر (أَ) الله خيرًا ، وارضَينً به فبينا العسر إذ دارت مياسير وبينا المرء في الأحياء مغتبط في الأعاصير وبينا المرء في الأحياء مغتبط في الأرمناه . .

والأحسن في هذا _ وأشباهه _ اعتبارها حرفًا معناه المفاجأة ، أو : حرفًا زائداً لتأكيد معنى الحملة كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان .

ه — سبق (٥) أن ي: « إذ » تكون في أغلب استعمالاتها — ظرفاً للزمان الماضي المبهم (٢) ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين . . . أو . . . وأنها في هذه

^{= «} بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعي خروجها عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعي للتأويل من غير حاجة .

⁽١) يتضح هذا في مثل قولنا : «عوقب اللص إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة — إلى أن السرقة هي سبب العقاب ، وعلته .

⁽٢) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجونه عليه بغته عند وتوع معنى المتقدم .

⁽٣ و ٣) إذا اتصلت «ما» الزائدة ، أو «الألف» الزائدة بآخر الظرف : «بين» وجب أن يكون له الصدارة في جملته مع إضافته لهذه الجملة: (راجع الأحكام المتعددة في البيان الحاص . سهذا في ج ٢ باب : «الظرف» م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم في وصف أحد العظماء : «بيها هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب » . وجاء في القاموس ما نصه : (وبينا وبيها من حروف الابتداء) ا ه أي من كلمات الصدارة .

 ⁽٤) اسأله أن يقدره لك.

⁽ه) في ص ٨٠.

⁽٦) وردت إشارة الزمان المبهم وبعض أحكامه ، فى رقم ؛ من هامش ص ٢٤ ُ رقى ص ٦٦ و ٦٧ و ٩١ و ١٣٠و ١٤٠.

الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيها ، ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً (١) ولو تأويلا ، أي : أنه قد تحقق فعلا ، أو بمنزلة المتحقق و يتساوى في هذا الجملة الاسمية والفعلية

وذذكر هنا أن فى اللغة كثيراً من الأسماء التى قد تشابه « إذ » فى دلالتها السابقة ؛ (وهى : الدلالة على الزمن الماضى المبهم بصُوره التى شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسهاء التى قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت رمن حصر – لحظة – برهة – حين . . . وكذلك : يوم ، وساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما ومما سبق ، مدة زمنية محضة ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : « إذ » يجوز (٢) أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق في هذه الجملة بنوعيها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلا أو سيقع حتماً (١) . . . و . . . و - كما شرحنا - وأن تكون الجملة مستوفية الشروط التي تجعلها صالحة للوقوع مضافاً إليه (٣) .

ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه « إذ » فى الدلالة المعنوية وفى الإضافة ، وآثارها ،مع مراعاة الفروقالأربعة الآتية :

(١) أن «إذ » لا تكون إلا في محل نصب على الظرفية ، أو في محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة ، وقد أبدينا ما فيه) (١). أما «شبيهاتها » فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً وفاعلا ومفعولا به ... و ... وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المحتلفة ، ليس ظرفا.

⁽ ١ و ١) طبقاً للبيان الذي سبق في ص ٠ ٨ ، والتفصيل الذي في هامش ص ٨١ .

⁽٢) فليس بالواجب .

⁽٣) وقد سبقت الشروط في رقيم ٢ من هامش ص ٧٨ .

⁽٤) في ص ٨٦ وفي رقم ٣ من هامشها .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معنًا ، أو معنى فقط — كما سبق (١) — . . . أما إضافة « شبيهاتها» فجائزة للجملة ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً . . .

(٣) أن إضافة «إذ» للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية إمنًا ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع فى الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضى محله ، كالآية السالفة ، وهى «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ») — وإما ماضوية تأويلا ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق فى المستقبل .

وأما إضافتها للجملة الاسمية فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع في الزمن الماضى وتحقق ؛ فإن كان سيقع في المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قاطعاً ؟ ليكون بمنزلة ما وقع في الماضي من ناحية التحقق واليقين ؟ و بهذا تكون « إذ » الأصيلة في الظرفية هي للماضي حقيقة أو تأويلا ، كما أشرنا (٢).

أما «شبيهاتها » فقد تكون للزمن الماضى وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوبنا . فإذا كانت « الشبيهات » للزمن الماضى وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ، أى : أن شأن الجملة (وهي : المضاف إليه) واحد مع « إذ » ومع الشبيهات بها الدالة على الزمن الماضى ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية ، ولو تأويلا وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلا ، أو تأويلا بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع « إذ ».

... (٤) بناء « إذ » واجب في جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجملة $^{(7)}$... أما شبيهاتها فيجوز فيها - عند إضافتها للجملة - البناء على الفتح $^{(1)}$ ، أو

⁽۱) فی ص ۸۰ و ۸۱ وهامشها .

⁽۲) نی رقمی ۱ و ۲ امن هامش ص ۸۱ .

⁽٣) طبقاً لما سلف في اس ٨٣.

^(؛) أنظر الحكم الرابلع عشر في ص ٦٦ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن تكون غير مثناة ، فإن كانت مثناة وجب إعرابها ، – طبقاً للمبين هناله -- .

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب. غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضى ، أو مبنى عرضًا ؛ كالمضارع المبنى لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عندما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرب ، أو جملة اسمية (١). . .

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً في الشبيهات على الحانة التي تكون فيها دالة على الزمن الماضي ، وإنما هو عام ينطبق عليها في حالتي دلالتها على الماضي أو غيره . إلا أنها في حالة الدلالة على الماضي الحقيق ، أوالتأويلي — وقد شرحناهما (٢) — تكون بمعنى : « إذ » وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الحاصة به . ومن الأمثلة :

ا — انقضى حين عجيب على الإنسانية ؛ حين ساد الجهل ، وشاع الطلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البلايا ، « وسيقبل حين آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حين تخضع الأمم والأفراد لدواعى المساواة ، وأحكام العدالة ، حين لا قوى مسيطر ، وهنل قول الشاعر :

أَلَم تعلمي _ ياعمرَك ِ ^(٣) الله _ أَنْنَى كريم على حين ِ الكرام ُ قليـــل ُ

وقول الآخر :

ولسنتُ أَبالى حَينَ أَقَدْمَلُ مسلماً على أَى حال كان في الله مَصْرَعِي ب ب مضي وقت وجاء آخر ؛ وقت أكرَم الناس فلاناً لملله ، ووقت أكرم الناس فلاناً لأعماله – سيتُقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقت أيصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقت لا أرض ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها

ح ــ أين نحن من الأمس ؛ زمن كان العلمُ أملا بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه في حاضرنا ، زمن يناله من يرغب فيه ، زمن الأسبابُ ميسرة ، والوسائلُ مبذولة . . . و . . . و . . . وهكذا

⁽١) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في ص ٦٨ . (٢) في ص ٨١ وهامشها .

⁽٣) سبق إعراب هذا الأسلوب في رقم ه من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبة هناك .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضى - ولو تأويلا - أو إبهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، فى الإضافة التى أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوباً . فعند فقدها الدلالة على المضى تضاف - جوازاً - إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : « إذا » - كما تقدم - ؛ نحو : أجيئك حين يجى الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها فى هذه الحالة من ناحية إعرابها و بنائها ما كان يجرى عليها من قبل مما شرحناه . ولا يصح - عند الأكثرين أن تضاف فى هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكمن بمعنى ، « إذا » الدالة على المستقبل الحالص ، والتي لا تضاف للاسمية (١) - .

وعند فقدها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لحملة ، مثل شهر حول – سنة – عام . . . و . . . وغيرها من المعدودات المحددة ، نحو : شهر رمضان مارك ، وحولنا الحالى طيب ،

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبعت قريبًا (٢) ، والتي يجوز أن يستفيّد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالشروط وانتفصيلات الحاصة بكل مسألة) ، وهي إضافة اسم الزمان المبهم ، المعرب في أصله . . . إلى جملة

⁽١) – كما سيجيء في ص ٩٣ – وهذا رأى جمهرة النحاة . لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المضاف إليه جَمَلة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَـوْمَ هُمْ عَلَى الذَّارِ يُـفْتَنُونَ) . وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَة بمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِب ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضى ، لتحقق وقوعه ؛ كما فى الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلة محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تغى أم لا تغى ، ولا داعى للتأويل . (وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١) .

⁽۲) نی ص ۹۶،

وهناك أحكام خاصة بالمبهم في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص٦٦ و ٧٧ و ٩٠ و ١٣٠ و ١٣٩ .

فعلية، وإضافته إلى مفرد مبى، مثل: حينئذ ويومئذ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل فى الإبهام والذى لا يدل على زمان _ إلى مفرد مبنى ، كإضافة: غير _ مثل _ شبه . . . و . . . ، إلى الضهائر أو غيرها من المبنيات (١) .

. . .

⁽١) يقول أبن ما اك في أسماء الزمان الشبهات بكلمة : « إذ » .

^{...} ومَا ﴿ كَاإِذْ ﴾ مَعْنَى ، كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا ؟ نَحُو ُ : حِينَ جَا ، نُبِذُ يربِد : ما كان مثل ﴿ إِذَ ﴾ في كونه اسم زمان ماض مبهم ، فإنه يضاف جوازًا – لا وجوباً – إلى مثل ما تضاف إليه ﴿ إِذَ ﴾ من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها في ص ٨٨ وما بعدها . وضرب مثلا لما يشبه ﴿ إِذَ ﴾ هو : حين جاء الخائن فبذ شأنه . . . أي : ما كان مثل ﴿ إِذَ ﴾ في المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزة ، لا ماحة

وَأَبْن ، أَوِ اعْرِب مَا كَإِذْ قَد أُجَرِيَا وَأَخْتَرْ بِنَا مَثْلُوَ فِعْلِ بَنْيَا وَقَبْلَ بَنْيَا وَقَبْل بَنْيَا وَقَبْل بُنْيَا وَقَبْل بُنْيَا وَقَبْل مُعْرَب أَوْ مُبْتَسَدَا أَعْرِب ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّسَدَا (يفند = يَنْعَلط) أَيّ: ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه « إذ » ولكن المختار بناه ما يتلوه فعل معرب ، ومن بنى في جميع الحالات فلن يُنسَلط .

ورابعها — ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : إذاً » (١٠) الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :

وإذا تباعُ كريمة أو تُشْترَى فسواك بائعها وأنت المشرى ووقوع الماضى فى جملة شرطيها أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن المستقبل ، شأنها فى هذا شأن جميع المستقبل ، شأنها فى هذا شأن جميع أدوات الشرط غير الامتناعى) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر . وقولم : إذا عَشَر الكريم أخذ بيده الكرام . . . و . . . (٢)

ومنه: « لَمَمَّا (٣) » الظرفية ؛ كقوله تعالى: « فلمَّا جاء أَمْرُ نَا نَجَّيْنُمَا صالحًا والذين آمَنُوا معه برحمة منَّا » ، وقول الشاعر :

عتبتُ على عمرُو ، فلما فقدتُهُ وجرّبت أقوامًا بكيث على عمرُو ومنه ألفاظ أخرى منثورة في المراجع اللغوية والأدبية (١٠).

(١) وهي سنية دائماً ...

وقد سبق الكلام على : « إذا » بتفصيل مناسب (فى ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف) يشمل سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة . وسيجىء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولفرض آخر ؟ هو : والشرطية » فى جـ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب : « الجوازم » — .

واكتنى ابن مالك ببيت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التي تضاف إلى الأفعال لزوماً ، ولم يزد شيئاً ؛ حيث يقول :

وَأَلْزَمُوا ﴿ إِذَا ﴾ إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ ٱلْأَفْعَالَ ؛ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى (هن إذا اعتلى : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أي : التكبر) .

(٢) ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أى : الجملة) ويجىء التنوين عوضاً عنه ؛ كقولم : ون يجحد الفضل فليس إذاً يُسُك من أهله. التقدير : فليس إذا (يجحدُ) يعدُ من أهله . فحذفت الجملة الواقعة مضافاً إليه ، وجاء التنوين عوضاً عنها .

(راجع ج ١ من التصريح والصبان في مبحث تنوين العروض) .

(٣) تسمى]: ه لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من مجعلون « لما » ، اسما . وقد سبق – فى ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب . « الظرف » – إيضاح الكلام عليها بتفصيل لاغنى عنه ، ولاسيا البيان الحاص بشرطها ، وجوابها، ونوعهما ، وتقدم هذا الحواب. وسيجىء لها إشارة مفيدة – بمناسبة الكلام على أذواع « أن " » ح ؛ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : إعراب الفعل .

وهي غير «لَمَّا» الحرفية الحازمة التي سيجيء الكلام عليها في ج ۽ م ١٥٣ ص ٢٠٥- وغير ه لماه الحرفية التي بمعني « إلا » المفيدة للاستثناء والتي سبق إيضاحها في بابه (ح٢م ٨١ ص ٢٥٤ . .)
(٤) سنذكر بعضها في « ب » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

ا _ أشرنا (١) إلى أسماء الزمان التي تشبه « إذ » في الدلالة على الزمان ، الماضي ، المبهم ، ومنها : حين _ وقت _ زمن _ لحظة _ ... ، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذ » ؛ من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الجمل على المضى والإبهام معنا ، بالتفصيل والإيضاح السالفين . فإن فقدت المضي المقصود لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذ ا» الدالة على الزمن المستقبل الحالص ، فعند إضافتها تضاف _ مثلها _ إلى الجمل الفعلية ، دون الاسمية (١) . فحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجد ها مهيأة

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانية لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى : « إذ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهى جائزة البناء والإعراب في حالتى دلالتها على المضى ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلها مبنى . والإعراب أحسن حين يكون فعلها معرباً ، وحين بكون المضاف إليه جملة اسمية — كما سبق تفصيله هناك — . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها لجملة (٢) . . .

ب ـ قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ مسموعة غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمانية في أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : إ علا مة » . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصح إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما في النتيجة ينتهيان إلى شي عواحد (٣) . . . قال قائلهم :

⁽١) في وه ١ من ص ٨٧ .

⁽ ٢و٢) يلاحظ التفصيل الذي في ص ٨٠ وهامش ص ٨١ .

⁽٣) هذا تعليلهم الصناعي . والتعليل الحق هو استعمال العرب.

ألا من مبلغ عنى تميما بآية ما يُحبون (١) الطعاما بآية يُقَد مون (١) الخيل شُعْشًا كأنَّ على سَنَابكها مُداما

وكلمة: «آية » المسموعة بهذا القصد لا تُضاف جوازاً إلا للجملة الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفاً ، سواء أكان مقروناً «بما » النافية (٢) ، أو المصدرية ، أم غير مقرون . إلا أن أن بعض النحاة يوجب تقدير «ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : «وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التي شرحناها . وهذا خلاف شكلي ؟ لا أثر له .

لكن كلمة: «آية» لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة، وإنما يبتى لها حكمها الذى كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : «آية» في البيت الثاني معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغهم كذا ، بعلامة إقدامهم الحيل شعثاً متغيرة من التعب . . . وهي معربة مضافة في البيت الأول إلى المصدر المؤول من «ما» المصدر بة ("والجملة المضارعية . والمراد ؛ إذا رأيت تميماً فبلغهم عنى الرسالة . فكأن قائلا قال : بأي علامة تمعرف تميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ السماعية كلمة : « ذى » فى قولهم : (اذهب بذى تسلم (1) واذهباً بذى تسلم (1) واذهباً بذى تسلمان ، واذهبوا بيذى تسلمون) ، والمسموع فى كلمة : « ذى » الجر « بالباء » فى هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التى تلازمك ،

⁽ ١ و ١) و رواية أخرى يبتدئ المضارع فيها بتاء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب .

⁽ ٢) مثل قولم : بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلاً .

 ⁽٣) يصبح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بعدها هي المضاف إليه . و يجرى تأويل المضاف إليه على الطريقة التي سبق شرحها في تأويل الجملة الواقعة ، فضافاً إليه ، ص ٨٤ .

⁽ ٤) هذا الأسلوب هوالذي وعدنا (في رقم ٢ من هامش ص ٤٤) أن يكون إيضاحه هنا .

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمة لك . ولما كانت الإضافة للجملة الفعلية هي في تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافيًا إلى فاعله ؛ — كما سبق (١٠) —) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أي : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك — اذهبا بأمر سلامتكما — اذهبوا بأمر سلامتكم . . .

ويرى بعض اللغويين أن « ذى » فى الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى » فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوباً بها ، أو أن معناها : الوقت .

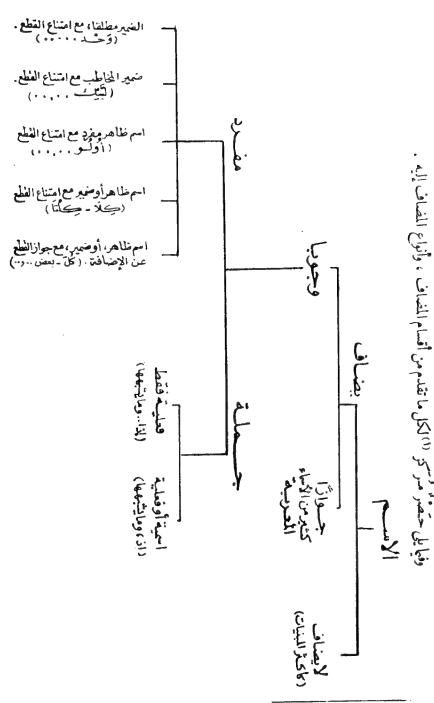
والمعانى الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة « المسمى إلى الاسم » سماعًا (٢) . فالمسمى هو : « ذى » ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته . . . اسمه : « السلامة » (٣) ، أو : بمعنى « الذى » أوالوقت . والمراد منهما : السلامة أيضًا (٤) .

^() في آخر هامش ص ٢ - والبيان في : ص ٢٨ وفي a ب a من ص ٨٤ ...

⁽٢) سبقت لها الإشارة بمناسبة أخرى في ص ٢٢.

 ⁽٣) راجع فيها صبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والهمع ج ٢ ص ٥١ (باپ الإضافة).

⁽٤) فالباء المصاحبة ، أو : يمنى « في . . »



⁽ ١) وفي ص ١٣٤ تلخيص آخرابعض النحاة .

المسألة ٥٥:

أسماء " أخرى واجبة الإضافة :

(كلاً ، وكيلتا (١) ــ أيّ ــ لمَدُن ، وعند ــ غَمَيْر. ، ونظائرها ــ..) . «كلاً » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على

اثنين مذَّكرين ؛ نحو : كلا طَـرَفَـى الأمور ِ ذميم ، ونحو :

إن المعسلم والطبيب كلاهما لايت صحان ؛ إذا هما لم يكرما و «كلتا»: اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كلتا الخصلتين رذيلة ؛ الضّعَة والكيبر. ونحو : الشروة والشهرة ، كلتاهما من أسباب الجاه .

ولأن "كلا وكلتا » مفردين لفظا ، مُشنيين معنى (٢) ، جاز فى خبرهما ، وفى كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما – مراعاة لفظهما ، وهو الأفصح ، ومراعاة معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : (كلا الرجلين عظيم ؛ من دعا للخير ، ومن استجابله) – (كلا القائد ين بطلان ؛ هذا يقود جيوشه فى غمرات الحروب وهذا يقود أعوانه فى ميادين الإصلاح) – (كلتا الزعيمتين وهبت نفسها لأعمال البر ، ولم تدخر وسُعًا) – (كلتا المدينتين وقفتا فى وجه العدو المتغير حتى ارتد خاسراً . . .) .

و «كلا» و «كلتا» من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظًا ومعنَّى معًّا ، ولا بد فى المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

⁽۱) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى (هى : بيان حكمهما الإعرابي . . .) في جا ص ۱۱۱ م ۹ – المثنى وملحقاته . وهما في لفظهما المفردمع إفادتهما معنى : التثنية » شبيهتان بلفظة : «كل »؛ في أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع .

⁽٢) تتضح هذه الدلالة في مثل: الرجلان كلاهما مسافران. فالممنى الرجلان الاثنان مسافران. وفي مثل: الرجلان كلاهما مسافر، يكون المهنى: الرجلان كل واحد منهما مسافر، أي: أنه يصح أن يحل محلها إما كلمة: (الاثنين)، وإما: (كل واحد منهما). وهذا على حسب الأساليب ؟ كما في المثالين السالفين. والنتيجة في الحالتين واحدة ؟ وهي دلالها على اثنن ومثلها: «كاتا».

الأول: أن يكون دالا على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسمًا ظاهراً ، أم ضميراً (١) بارزاً ، كقوله تعالى: «كلتما اللجنتَتَميْن آتَتُ أُكلَمها . . . » . وقوله تعالى: « وقضى رَبنُكَ ألا الله أيلا إيناه ، وبالوالديثن إحسانا ، المنافعة عندك الكيبرر أحمد همما أو كلا همما ، فعلا تمقل له لهما أف . . . » . . . وإنما كانت دلالته على التثنية شرطا لأن الغرض من «كلا » و «كلتا » هو تقوية التثنية في هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مثر وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثانى: أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هى التى تقوم بالدلالة على المثنى ؛ من غير سرد أفراده منعددة ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المجلة والرسالة ، ولا عاونت كلا الأخ والصديق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم يتحقق فها هذا الشرط ، فلم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كلا أخيى وخليليى و اجدى عضدا ﴿ أَنَى النائبات، وإلمام الملمات والثالث: أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة ؛ كالتي في مثل: حضر كلا رجلين، وانصرفت كلتا امرأتين؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يجيز وقوعها مضافاً إليه بعد كلا وكلا وكلتا» ؛ فيصح المثالان السابقان – وأشباههما – بعد التخصيص ؛ فيقال: حضر كلا رجلين عالمين، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين (٢).

⁽١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالا على اثنين سمى : « مثنى لفظاً ومعنى » أما إن كان ضميراً بارزاً دالا على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه : فإنه يسمى: « مثنى معنى» فقط . ومتى كانت دلالته على التثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة – سميت و دلالة مجازية » (كما سيأتى في الزيادة . وكما سبق البيان في ج ١٩٩ ص ١٠٨ وهامشها رقم ١ وفي ص ١١٨)

⁽ ٢). و إلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول:

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَـَـرَّف بِلَا تَفَرَّق أَضِيف «كِلْتَا» وَ «كِلَا» يريد: أضيفت «كلتا وكلاً للفهم اثنين (أى: لمَّا يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراده.

زيادة وتفصيل:

ا - اشترطنا هنا (۱) أن يكون « المضاف إليه » دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في التثنية ، الحقيقي فيها (لا المجازي) نحو قوله تعالى : « كيلتا الجنتين آتيت أكليها » ، وقوله : « إماً يبيلُغن عندك الكيبر أحد هما أو كلاهماً » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « الجنتين » ، وكلمة : « هما » - من الألفاظ الصريحة في التثنية ، التي تؤدى معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيق ، ولكنه مشترك اشتراكاً معنوياً بين المذي والجمع ، كالضمير : « نا » فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كلانا غَدِينٌ عن أخيه حياته ُ ونحن إذا ميتنا أشد تغانييا

وقول الآخر :

كُونُولكَمَمَنْ وَاسَى أَحَاهُ بِنَفْسهِ نَعَيشُ جَمَيعًا، أَوْ نَمَوْتُ كلانا وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسهُها التوسع والمجاز، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر:

إِنَّ للْخَيْرِ وللشَّرِّ مَدَّى (٢) وكلا ذلك وَجَهْ (٣) وَقَبَلَ (٤) فَكُلْمة : « ذَا » تدُّل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، والحنها تدن هنا بمعناها على المثنى ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « «كلا » ما ذكر من الخير والشر . . . وهذه الدلالة مجازية (٥) ؛ لأن دلالة « ذَا » على غير الواحد مجازية ؛ كالتثنية ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

⁽١) في ص ٩٩. (٢) غاية ينتهي عندها . (٣) ما يستقبلك من الشيُّ .

^(؛) طريق واضح. أو : جهة. والمعنى: إن كلاً من الخير والشرك نهاية، وكلاهما أمر واضح يستقبل الناس، وهو معروف لهم ؛ كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الحير والشر ذو نهاية ، وله وجهة ينصرف إليها .

⁽ ٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

ولقد سئمتُ من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لسيدُ ؟

ب - لا تضاف «كلا وكلتا » لشيء من الضائر إلا لواحد من ثلاثة ؛
هي : «نا » ، و «الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و «الهاء » المتصلة بالميم والألف . (أى: كلانا - كلاكما - كلاهما - كلتانا - كلتاكما - كلتاهما) . أحد - حكم «كلا » و «كلتا » من الناحية الإعرابية موضح في مكانه المناسب من الجزء الأول (١) عند الكلام على المثنى ، وملحقاته . ومضمونه : أن لهما حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم المقيصور :

(١) فيعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير دال على التثنية ؛ سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره . فنى أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنية وجب إعرابهما إعراب المثنى . فن أمثلة استعمالهما للتوكيد : (أعجبى النابغان كلاهما – أكرمت النابغين كليهما – أثنيت على النابغين كليهما) – كلاهما – أكرمت النابغين كليهما – أثنيت على النابغين كليهما) وفازت الطبيبتان كلتاهما – مدحت الطبيبتين كلتيهما – أصغيت إلى الطبيبتين كلتيهما) . ومن أمثلة استعمالهما في غير التوكيد مع إعرابهما كالمثنى : جاء كلاهما أو كلتيهما ، أو : كلتيهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كلتيهما .

ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقًا للاسم المؤكّد قبلهما (٢) (أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود المؤكّد قبلهما، وتطابق المؤكّد والمؤكّد في التثنية ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ، كقولهم في الدُّعاء ؛ « لازمتْك الحُسْنَسَيَان (١) كلتاهما، . . . وأمنْت البكيتين (٤) كلتيهما » . . . وقولهم في الدعاء للمسافر : صاحبَك الأحمد ان (٥)

^(1) ص ١١٢ م ٩ . وهناك تفصيلات هامة تقتضى الرجوع إليها .

⁽٢) كما سيجيء في باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالهما .

⁽٣) الصحة والثروة . (٤) المرض والفقر .

⁽ ٥) الأمن والسلامة .

كملاهما - وسلمت من الأرذلمين كليهما (١).

ومما تجبّ ملاحظته أن استعماله أن التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئًا آخر غير التوكيد ، كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلتاهما مثقفة ، فيتعين إعرابهما في هذين المثالين – وأشباههما – مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كي لا يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والحبر ، بقولنا : (الوالدان نافع – الأختان مثقفة) ؛ فيقع الحبر مفرداً مع أن مبتدأه مثني ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد في مثل : الوالدان كلاهما نافعان _ الأختان كلتاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيداً ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب «كلا وكلتا » في المثالين مبتدأ ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهماهو الحبر لهما. والحملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكّداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هي : وجوب إعرابهما توكيداً وجواز الأمرين .

(٢) فإن لم يضافاً للضمير مطلقاً (بان أضيفاً إلى اسم ظاهر) - لم يكونا للتوكيد، ولم يصح إعرابهما كالمذي ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما في جميع الحالات) ؛ نحو: كلا القطبين ثلجي مقفر — إن كيلا القطبين ثلجي مقفر — ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجي مقفر —كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهولة — إن كلتا المنطقتين عير مأهولة — يمعت عن كلتا المنطقتين » . . .

⁽١) الخوف والضرر .

كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه . وهناك آراء أخرى في اعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنثى في كل الحالات من غير تفرقة بين توكيد وغيره . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور في كل الحالات من غير تفرقة كذلك ... و ...

. . .

أى - أنواعها الملازمة للإضافة خمسة (١) ؛ كل نوع منها مبهـَم ؛ (لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسيـَّة والمعنوية . ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه) ؛ وهي : « أيّ » الاستفهامية ؛ مثل ٍ : أيُّ عمل ٍ تختاره ؟ - أي الرجال ِ المهذب ؟ - أيّ الناس تصفو مشاربه ؟ .

و «أيّ » الشرطية ؛ مثل : أيُّ نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب والآ عليه .

و «أَى » الموصولة ، مثل : يعجبني السباقون ، وسأصافح أيَّهم هو أسبق (بمعنى : الذي هو أسبق) .

و « أيّ » التي للنعت (٢) ؛ مثل إنّ الصادق عظيم "أيُّ عظيم .

و « أَى ّ » الني للحال ، مثل: قبلت كلام الناصح الأمين: أَى َ ناصح أمين . ومن الحمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة ؛ لفظاً ومعنى معاً ؛ هما : النعتية والحالية (١) ، أما الثلاثة الأخرى فملازمة للإضافة إماً لفظاً ومعنى معاً كأمثلتها السابقة ، وإماً : معنى (١) فقط ؛ مثل (الأعمال كثيرة ؛ فأي تختاره ؟) — كأمثلتها النفع ما يؤذى ؛ فأي يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالا عليه) — (من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأي يلتمسه المرء بضر و عيره ينقلب وبالا عليه بيان (يعجبني السباقون ، وسأصافح أياً هو أسبق) . . . و . . . وفيا يلي بيان أوفى :

ا _ « أَىَّ » الاستفهامية (°): وهي معربة ، واجبة الإضافة لفظًا ومعنى ،

⁽١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً ؛ هو : «أَى ّ » : التَّى تكون وصله لنداء ،ا فيه : «أَل » (وتفصيل الكلام عليها في باب .« النداء » ، أول الجزء الرابع) . وقد سبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى في باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦ .

⁽٢) تفصيل الكلام عليها في ص ١١١، ، ولها إشارة في باب النعت ص ٤٦٨.

⁽٣) كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من مامش ص ٧٣ وفى الحزر الأول ص ٢٦٠ م٢٦ .

⁽٤) تقدم (في رقم ٣ من هامش ص ٢٧) أن «المضاف لفظاً ومعى» هو: ما له مضاف إليه مذكور سراحة في الكلام ، متم للمعنى المقصود من المضاف . وأن «المضاف معى» فقط هو: ما له مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينة تدل عليه ، وهو مع حذفه ملاحظ في إتمام معنى المضاف وإكاله ، كما يلاحظ عند وجوده . وقد يجيء التنوين عوضا عن الحذوف .

⁽٥) «ملاحظة »: الأحكام الآتية مقصورة على «أَى الاستفهامية » غير المستعملة في : « الحكاية » أما المستعملة في « الحكاية » فقد تخالف هذه في بعض الأحكام ، طبقاً للمذكور في باب : « الحكاية » .

أو معنى فقط . وتضاف إلى ما يأتي ليزيل إبهامتها :

(١) النكرة مطلقاً (أى: لمتعدد أو غير متعدد)؛ فتشدل النكرة الدالة على الإفراد، والداللة على التثنية، أو على الجمع، بنوعيهما؛ نحو: أَىُّ رجل فاز بالسبق؟ أَى رجلين فازا بالسبق؟ أَى رجال فاز وا بالسبق؟ أَى فتاة فازت؟ . . . أَى فتيات؟ . . . ومن المفرد قول الشاعر:

أتجنزعُ مما يُحدثُ الدهرُ للفني ؟ وأَيُّ كريم لم تُصِيْهُ القوارعُ ؟ وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعة في قول الشاعر

وقعد اجتمعت إصافتها للنحره المفرده والنحره اعجموعه في قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الحالية :

آهاً لها من ليال!! هل تعود كما كانت؟ وأيُّ ليال عاد ماضيها لم أنسبها مذ نأت عنى ببهجتها وأيُّ أنْس من الأَيام ينسيها؟

فهى فى الأساليبُ السابقة – ونظائرها – اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه النكرة كله (۱) . وهى فى الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولهذا كانت بمعنى : «كُلُل » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع . فالمراد من «أى » هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملا ، ومدلولهما واحد (۲) . والمعنى فى الأمثلة السابقة : أى المضاف إليه النكرة كاملا ، ومدلولهما فاحد (۲) . والمعنى فى الأمثلة السابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . وهكذا (۱) .

(٢) المعشرفة (٢) بشرط أن تكون داليَّة على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن
 يكون حقيقيًّا ، أو : تقديريًّا ، أو : بالعطف بالواو .

ا ــ فالمتعدد الحقيقي ما يدل بلفظه الصريح المذكور في الجملة ، على تثنية ،

^{(1} و 1) المراد : إن كان « المضاف إليه » النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؟ لا بعضه ، ولا جزء منه . وإن كان « المضاف إليه » مثى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إيهام « أى » والذى يزيل إبهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساويا فى الممنى ؛ لكيلا تختلف الدلالة فوعاً ، أو مقداوا بين المفسرً والمفسر ، والمبين والمبين .

⁽ ۲و۲) يترتب على إضافتها للنكرة أو للمعرفة أحكام تختلف فى الحالتين . وسيجىء البيان فى ص ۱۰۸

أو: جمع ؛ نحو: أيُّ الفريقين أحق بالإعجاب ؟ . . . و . . . أيكم أحسن عملا ؟ أى الرجال المهذب ؟ .

ب - والمتعدد التقديرى: هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة (١) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً في ظاهره ؛ ولكنه متعدد في التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التي يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة في الكلام ؛ فكأن : « أيّ ليست مضافة إلى معرفة مُفردة ، وإنما هي مضافة — تقديراً — إلى معرفة متعددة . وإن شئت فقل : إنها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة مباشرة ، وإنما هي مضافة إلى كلمة محذوفة ، هي كلمة : «أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أيّ الشجرة أنفع ؟ أي الوجه أجمل ؟ أيّ التمثال أدق ؟ تريد : أيّ أجزاء الشجرة أنفع ؟ أي أجزاء الوجه أجمل ؟ أيّ أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أيّ » في الأمثلة السابقة — ونظائرها — مضافة أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أيّ » في الأمثلة السابقة ، وعند السؤال بكلمة : « أيّ » التي معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنبها مبهمة ، والذي يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح والذي يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضّع والموضّع في المعنى أو في مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه - في الاستفهام - هو جزؤه (٢) لاكله، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الحزء أيضًا . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : «بعض من كل ، (يريدون : بعض المضاف إليه . . .) و يجيبون عنها بالأجزاء أيضًا؛ فيجاب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها . . .) - أو : (العين ، أو : الأنف . . .) - أو : (الرأس ، أو : الظهر . . .) فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن «أيّ » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة ملحوظة في النيّة ، تدل على متعدد ، والتقدير : أيّ أجزاء كذا . والأمران سييّان .

⁽١) قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعددة ، لاأجزاء متعددة ؛ فتكون الأنواع هي المقصودة عند الإضافة ، و يجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك ؟ أى الكسبأطيب؟ (٢) أو نوعه ، طبقاً للمبينهنا ، وفي هامش الصفحة الآتية .

حـ والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف ... فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أَىُّ: الذي يجعل المضاف إليه في حكم المتعدد) ، مثل: أيّ زراعة الفاكهة و زراعة القطن أربح ؟ تريد: أينَّهما. ؟ بمعنى: أيّ واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر:

أَلاَ تَسَأَلُونَ النَّاسِ ؛ أَبِي وَأَيْكُمُ عَدَاهَ التَّقَيَيْنَا كَانَ خَيراً وَأَكْرَمَا ؟ فإنه يريد: أينا (١) . . . و . . .

و «أى " » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يُسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه _ كما تقدم _ ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصب على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملا .

2 2 4

⁽١) ليس من اللازم في حالة التعدد بالعطف . تكرار : «أى » بإعادتها بعد الواو ؟ في عصح تكرارها وعدمه في مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار . «أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم نحو :

فَلْشِنْ لَقِيتُكَ خَالِينِن لَتَعْلَمَنْ أَيِّى وَأَيْكَ فَارِسُ الأَحــراب ؟ وقال بعض المحققين: لا داعى التقييد بهذا الشرط ، ورأيه حـــن .

زيادة وتفصيل:

« أَىَّ الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائماً ، أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه (١).

ا – فإن أضيفت إلى مُنتكر كانت بمعنى المضاف إليه كاملا ، ولذا تعتبر بمعنى : « كُلُ » – كما سبق (٢) – وفى هذه الحالة يجوز فى خبر : « أَىّ » وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها فى الإفراد والتذكير فى كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أَىُّ زميل أقبل ؟ أَى زميلين أقبل ، أو : أقبلا ؟ – أَى زميلة أقبل أو أقبلت ، أو : أقبلا ؟ – أَى زميلتين أقبل ، أو : أقبلوا ؟ – أَى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : . . . وهكذا أو أقبلتا . . . ؟ أى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : . . . وهكذا . . .

ب – وإن أضيفت إلى مُعرّف كان المراد منهابعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر كأنها مضافة لكلمة محذوفة ، تقديرها: « أجزاء » ، مثلا . كما شرحنا (٢) ، فيجب – في الأفصح الأغلب – مراعاة لفظ : « أي » في إفراده وتذكيره عند الإحبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة. ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيثه (٣) .

恭 崇 浩

⁽١) ومثلها الشرطية . – كما سيجيء عند الكلام عليها في ص ١٠٩ .

⁽ ۲و۲) في ص ١٠٥ – حيث بيان المراد من كامة : «كُلُلّ »

⁽٣) لمناسبة أخرى ذكرنا ما سبق في ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .

ب - أَى الشرطية : اسم شرط جازم ، معْرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معنًا ؛ كقولهم : (أَى صاحب يصحبـُك لغاية يرجوها، يهجر ُك بعد إدراكها) . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب - غالبنًا - وتحقق تبعاً لذلك ، وإلا فلا يقع (١) . . .

وهذا الاسم فى دلالته عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسيّة والمعنوية . ولكن هذا التَّعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه؛ فإنه يحدد المراد و يعيّنه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع « أَىّ » المضافة) .

ومن الواجب إضافة « أَىّ » لفظاً ومعنى معاً ، كالمثال السابق، أو معنى فقط ؟ نحو : (أَيُّ . . . يصحبنك لغاية يهجر ْك بعد إدراكها) .

(۱) و یجوز إضافتها لنکرة مطلقاً (دالله علی إفراد، أو : علی تثنیة ، أو : جمع) ؛ نحو : أی ضعیف یستعن بی أعاونه – أی ضعیفی یستعین بی أعاونهم – أی ضعیفة تستعن بی أعاونهم – أی ضعیفة تستعن بی أعاونهما – أی ضعیفات یستعین بی أعاونهما – أی ضعیفات یستعین بی أعاونهما – أی ضعیفات یستعین بی أعاونهما ، . . و . . . و و و

وإذا أضيفت «أى » إلى النكرة كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكرة كاملة ، ولهذا تكون «أى » بمنزلة كلمة : «كُل » ، مثل قول الشاعر :

أى حين تُلِّم بي تلتى ما شه ت من الخير ؛ فاتخذني خليلا

(٢) وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف بالواو » ، ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة (٢) على الأولى بالواو خاصة . . .) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل (٣) . فمن أمثلة المتعدد الحقيقى : أى الرجال يكشُر مزحه تضيع هيبته . ومن أمثلة التعدد التقديرى : أى الوجه يعجبنك يعجبنني ، بمعنى :

⁽١) كم سيجيء البيان في الباب الخاص: (عوامل الجزم: ج ٤).

⁽ ۲) وهي التي لا تدل على متعدد .

⁽٣) في رقم ٢ من ص ١٠٥.

أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف – ولا يكون ، إلا بالواو خاصة – ، أبى وأيك يتكلم يحسين اختيار كلامه؛ بمعنى : أينــا . . . ونحو : أىّ الزراعة وأى الصناعة يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

و إذا أضيفت إلى معرفة كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لاكلته ، ولذا تكون « أيّ » ، بمعنى : بعض .

« فأى » الشرطية كالاستفهامية في وجوب الإضافة لفظاً ومعنى معنا ، أو معنى فقط ، وفي إضافتها إلى النكرة مطلقاً وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفي أنها في الحالة الأولى تكون بمعنى : « بعض » .

والشرطية - كالاستفهامية - لفظها مفرد مذكر دائمًا . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكرة جاز في خبرها ، وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة معها - مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذي وفيناه من قبل في «أيّ الاستفهامية » (١) وإن أضيفت لمعرفة وجب (في الرأى الأحسن) مراعاة لفظها دون المضاف إليه .

هذا ، ومراعاة اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهامية والشرطية . كما أسلفنا .

حــ (أَى) الموصولة: اسم مبهم ، بمعنى: (الذى) ؛ نحو: أصاحب من الإخوان أيّهم هو أكرم خلقًا ؛ بمعنى: الذى هو أكرم خلقًا فيهم ، وهي معربة في كل حالاتها ، إلا في حالة واحدة (٢). ولا بد من إضافتها لفظًا ومعنى معيًا ــ كالمثال السابق ــ أو معنى فقط ؛ نحو: أحمد من الرجال أييًا هو أشد عزمًا . وأصدق قيلا . والأصل : أيّهم هو أشد . . . ويزيل إبهامها

(۱) في ص ۱۰۸.

المضاف إليه والصلة معاً ، وأحدهما لا يكني . ولا تضاف إلى النكرة ـ في

⁽ ٢) هي التي تكون فيها مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف - وتفصيل الكلام على إعوابها وبنائها مدون في ج ١ ياب الموصول م ٢٣ .

الرأى المعوّل عليه (١) وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقى ، أو تقديري ، أو بالعطف بالواو – على الوجه المشروح فيما سلف (٢) – ؛ فثال التقعدد الحقيقى ؛ يعجبنى أيكم هو حريص على رفعة وطنه – ومثال التعدد التقديري : أصلح أيّ التمثال هو معيب ، بمعنى : أيّ أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالعطّف بالواو : اقتين أيّ القيام وأيّ الثوب هو أبدع . ولا بد في المطابقة من مراعاة لفظها .

* * *

د - «أَىّ » التي تقع نعتاً للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل « المضاف اليه » إبهامـ ف . والغرض منها : الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى ؛ مدحاً أو ذماً ؛ ذحو : أع جبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمر بن الحطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأولهما صحابى جمليل أَى صحابى ، والآخر خليفة أموى أي خليفة ، وكقول الشاعر :

دعوتُ امراً أيَّ امرِئُ فأجابي وكنت وإياهُ مَلاَذاً ومَوَّئلا ونحو قولهم : أوْدَى الظلَم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من تَـرَف، وما انتشر بينهم من فساد. فلقدكان ظلميًا أيَّ ظلمٍ ، وتَـرَفَّا أيَّ تَـرَف، وفساداً أيَّ فساد.

وتحتص ُ « أَى ّ » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هي : وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معلًا ، وأن يكون المضاف إليه نكرة — في الأغاب — ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت في التنكير (٣) ، وفي اللفظ والمعنى

⁽١) لأن معنى «أَىّ » هو معنى «الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بدأن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن «أَى » مبهمة ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كا عرفنا . . . فهو مع الصَّلة المفسَّر والموضَّح لها . ولما كان معناها معنى «الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسَّر والمفسَّر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

⁽٢) في رقم ٢ من ص ١٠٥ .

⁽٣) هذا يقتضى أن يكون المنموت نكرة كذلك . وسيأتى فى « الزيادة » ص ه ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه – ولهذا الرأى إشارة فى بأب النعت ، ص ٢٥٤ – ثم انظر «ب » ص ١١٥.

معًا ، أو فى المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعرة أىّ شاعرة ، وإلى فتاة أيّ شابيّة . ونحو : مررت بشاب أيّ فتى ، وطبيب أيّ نيطاسيّ . ولا بجوز استمعت إلى شاعرة أيّ مهندسة ، ولا إلى فتاة أيّ عالمة ، ولا إلى رجل أيّ طبيب . . .

* * *

زيادة وتفصيل:

ا — سبق القول (١) أن كلمة : «أى » هذه ، إن أصيفت إلى نكرة ، وكانت النكرة اسمًا مشتقاً — كان المقصود من المدح أو الذم أمراً واحداً ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق . (أى الأمر المعنوى الذي يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها) ، فإذا قلنا : رأينا فارساً أي فارس . . . فالمقصود هو المدح بالفروسية وحدها ، المفهومة من المشتق : «فارس » . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أي خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالحيانة المفهومة من المشتق : خائن .

أما إذا أضيفت «أى » إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التي يصح أن توصف بيها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : « إنى مسرور بك ؛ فقد زأيتك رجلا أى رجل . . . » فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات الطيبة التي يُمدح بها الرجل. ومن يقول عن امرأة بغيضة : «إنها امرأة أي امرأة . . . » فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئة التي تذم بها المرأة .

والأغلب في هذه النكرة (التي هي الموصوف (٢)) أن تكون مذكورة في الكلام ، ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه _ في رأى كثير من النحاة _ ورود السماع بها محذوفة في قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أى منافق علاه بسيف كلما هُزَّ يقطع ويقول السيوطي: « إن هذا في غاية الندور » (٣) فلا يصح ـ عندهم ــ

⁽١) في ج ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٣٣٠ .

⁽٢) والتي ليست مصدراً ؛ لأن المصدر قد يحذف ، وتنوب عنه صفته .

⁽٣) عبارة السيوطى في شرحه الهمع (ج ١ ص ٩٣ -- باب : الموصول عند الكلام على النكرة الموصوفة « بأى ») هي :

⁽ الغالب ذكر هذه النكرة، وقد تحذف ؛ كقوله : « إذا حارب الحجاج أى منافق . . . يه أى : منافق أى : منافقاً أى منافق ، وهذا في غاية الندور) ا ه . مع أنه قال في المتن قبل ذلك مباشرة في حذف هذه النكرة الموصوفة بكلمة : « أيّ » النعتية التي نحن بصددها ما نصه : (حذفها نادر ، وقيل : سائغ) » اه . ثم انظرص ١١٥ وهامشها حبث الرأى الحاسم .

محاكاته . ثم يزيدون التعليل بما نصه (١): (فارقت وأي سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأي هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم . والحذف يناقض هذا) اه .

فمن المحتم عندهم إضافتها لفظاً ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكوراً . لكنا رأيننا موصوفها محذوفاً كذلك فى البيت السالف ، ورأيناه محذوفاً كذلك فى كلام لعلى بن أبى طالب ، نصّ، (٢) .

(« أصحب الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثله . ») ا ه . يريد : بخلق أى خلق . وهي لا تصلح هنا أن تكون موصولة . لأن الموصولة لا تضاف عند الجمهور إلى نكرة . كما لا تصلح نوعاً آخر . فورود موصوفها محذوفاً في الشعر وفي نثر الإمام على أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلا بالنسبة للرأى الآخر . وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه ؛ فمن الجائز – طبقاً لتلك الضوابط – اعتبار « أى » في مثل الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف في هذا مطلقاً ، ولا شيء الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف في هذا مطلقاً ، ولا شيء يمنع من الأخذ به ؛ قياساً على ما جاء في « أى » من قوله تعالى في سورة الانفطار : (يأيها الإنسان ما غرك بربك الكريم الذي خلقك فسورة في إعرابها أقوالا في أي صورة ما شاء ركبسك . . .) ، فقد قال المذسرون في إعرابها أقوالا مختلفة ، ومنها ما جاء في تفسير الألوسي لتلك الآية ، ونصة :

(« فى أى صورة ما شاء ركبك » — أى : ركبك ، ووضعك فى أى صورة اقتضتها مشيئت تعالى وحكمته جل وعلا من الصور المختلفة ؛ فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها . فالجار والمجرور متعلق : « بركتبك » . و « أى » للصفة ، مثلها فى قوله :

أرأيت أَى سوالف وخمدود برزت لنا بين اليلتوى وزرُود ولم أريد التعميم لم يذكروا موصوفها . وجملة : « ما شاء » صفة لها ، والعائد

⁽١) كما جاء فى : « الدرر اللوامع ، ج١ ص ٧١ . (٢) نقلا عن ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحمام فى حكم الإمام » إخراج وتحقيق على الجندى ، و زميليه .

مجذوف . . . و « ما » مزیدة . . . وجاز . . . وجاز . . .

وقيل: «أَىّ » موصولة صلتها: «ما شاء » كأنه قيل: «ركبك فى الصورة التى شاءها ». وفيه: أنه صرح أبو على فى التذكرة بأن «أيًّا» الموصولة لا تضاف إلى نكرة ، وقال ابن مالك فى باب الإضافة ، من الألفية :

. واخصُصَن بالمعرفه موصولة . وبالعكس الصفه مم مرضولة . وبالعكس الصفه مم مرضولة . وبالعكس الصفه

« و يجوز أن يكون الجار متعلقاً « بعدلك » وحينئذ يتعين فى « أى » الصفة ؛ كأنه قيل : فعدلك فى صورة أى صورة ، أى : فى صورة عجيبة ، ثم حذف الموصوف ؛ زيادة للتفخيم . و « أى » هذه منقولة من الاستفهامية ، لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها . و يكون « ما شاء ركبك » كلاماً مستأنفاً ، و « ما » موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقاً « لركبك » . أى : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيباً شاء ركبك) » اه. كلام الألوسي .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربى ، وأن نجد بين النحاة من يقول إن حذف الموصوف « بأى الوصفية » سائغ (١). . .

ب – اشترطت كثرة النحاة في « أيّ » النعتيّة تنكير المضاف إليه والمنعوت . ولكن آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما في بعيض المطولات ، ومنها : « شرح

⁽١) انظر رقم (٣) من هامش ص ١١٣. وقد أخذ بهذا الرأى مؤتمر «مجمع اللغة العربية» ودوقه الخامسة والثلاثين بالقاهرة (في شهر فبراير سنة ١٩٦٩). وفيا يلي النص الحرفي لرأيه منقولا من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر في فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦٩) ، منقولا من مجلته (شاع بين الكتاب مثل قولم : «اثر أي كتاب» باستعمال «أي » مضافة إلى اسم نكرة. مثارة ملح به ماشة أمر الكتب » باشافة الى مدفق مثل قمل ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثار قمل ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثارة ملك ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثارة ملك ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثارة مثل ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثارة مثل ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثارة مثل ، « لا تمال أي سديد » باشافة الى مدفق مثار المدلم ، « لا تمال أي الكتاب » المدلم ، « لا تمال أي الكتاب » بالمدلم ، « لا تمال أي المدلم » بالمدلم » المدلم » الشراء المدلم » المد

ومثل قولم : ﴿ اشْتَر أَى الكتب ﴾ بإضافتها إلى معرفة . ومثل قولم : ﴿ لا تبال أَى تهديد ﴾ بإضافتها إلى مصدر . والمعصود في كل هذه الاستعمالات هو : الإبهام ، والتعميم ، والإطلاق . ولا بأس بتجويز ذلك كله : استناداً إلى أن ﴿ أَى ۗ ﴾ تحمل في مختلف دلالاتها – ومنها الوصفية – معى ﴿ الإبهام ، وأَن حذف موصوفها مما قيل بجوازه . ويجوز أَن تضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ، ذكر أوحذف ، وأنها تدل على التبعيض في استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى » ا ه .

التصريح »، فقد جاء في الجزء الناني منه في: باب الإضافة عند الكلام على «أَىّ» النعتية ما نصه: (قال المصنف في الحواشي: لا أجد مانعيّا أن يقال مررت بالرجل أَىّ الرجل ، و بالغلام أيّ الغلام ، كما جاز أطعمنا شاة كلّ شاة ، وهم القوم كل القوم ، فأضيفت حكل و إلى النكرة والمعرفة) ا ه .

أيريد أن كلمة : «كُل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى في المنعوت ، وقد أضيفت للنكرة والمعرفة ؛ فهي في تأدية المعنى مثل : «أي » ؛ فحق «أي » أن تكون مثلها في الإضافة للنكرة والمعرفة (١) . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المساير للمسموع الأفصح . فليست إجازته قائمة على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذي اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده بأمثلة مسموعة .

ومن أمثلة وقوعها نعتمًا: أن يكون المنعوت مصدراً مُبَيّنتًا قد حذف ونابت عنه صفته (٢) نحو: تعلمت أيَّ تَعلم (٣). والأصل: تعلمت: تعلما أي تعلم م

⁽١) سبق الكلام – في ص ٧٧ – على إضافة .«كل » و « بعض » ، ونوع هذه الإضافة ، وما يترتب عليها من صحة دخول « أل » عليهما أو عدم صحتها . . .

⁽ ۲) لأنها من الأشياء التي تصلح للنيابه عنه .وقد سبق في الحزو الثناني ص ۱۷۳ م ۷۰ من باب المفعول المطلق – سرد تلك الأشياء، ونجيء في ص٦٦٨ و ٤٩٤ إشارة لهذا .

⁽٣) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عن المصدر المؤكد والمبين – مدون في موضعه من الحزء الثاني ص ١٧٢ م ٧٥ .

هـــ « أَى ّ » الَّتي تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدل ّ عليه الحال من بيان هيئة صاحبها المعرفة في الغالب .

ويزول الإبهام عن ﴿ أَى ّ » بالمضاف إليه –كباقى أنواع « أَىّ » المضافة – ويشرط فى هذا ﴿ المضاف إليه » أن يكون نكرة مذكورة فى الكلام – فلا يجوز فى « أَىّ » الحالية قطعها عن الإضافة – ؛ نحو : لله أبو بكر أىّ خليفة ، وخالد ُ بن ُ الوليد أيّ قائد (١) .

.....

و فيا يـلى تلخيص ما سبق (٢) من أنواع : « أَى ّ » المضافة ، وحكم إضافة كل ّ ، والغرض منه ، و بيان المضاف إليه :

وَلَا تُضِفْ لِمُفْسرَدٍ مُمَسرَّفِ أَيَّا . وإنْ كَرَّرْتَهَا فأَضِفِ أَنَّا . وَبالعَكسِ الصَّفَةُ أَوْ تَنْوِ الاَجْزا ، وَبالعَكسِ الصَّفَةُ

يريد: لا يجوز إضافة «أى » المفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف «أى » الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف لمعرفة . أما «أى » التى تقع وصفاً (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعتاً) فلا تضاف لمعرفة ، و الأغلب - « فهى عكس الموصولة كما يقول . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف المعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذاك أن الاستفهامية والشرطية يضافان النكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ؛ والمالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين بالمعرفة ؛ والموصوفة (بنوعيها النعتية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين بالمعرفة ؛ والموصوفة (بنوعيها النعتية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأوليين غير مخصصتين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَإِنْ تَكَنْ شَرْطًا أَوِ اسْتَفْهَامَــا فَمُطْلَقاً كَمِّل بِهِــا الْكَلَاما يريد: كَتَّل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقاً ، سوا أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة . وقد شرحنا المعرفة التى تقع مضافاً إليه الثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : « موصولة » « أيا » فكلمة « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أيا » والأصل . واخصص بالمعرفة « أيا » ــ موصولة .

⁽١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ: «أى » الحالية من ناحية تذكيره ، ولا الضمير المائد عليه ، وقد يكون السبب أن الشمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى «أى ».

⁽٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة مجملة موجزة ، حيث يقول :

بيان المضاف إليه	الغرض من « أيّ »	حكم إضافتها	نوع « أيّ »
النكرة مطلقًا ،	السؤال عن المضاف	واجبة الإضافة لفظا	الاستفهامية
والمعرفة بشرط تعددها .	إليه، مع تــَضّمنها معناه	ومعنى معنًا ، أو :	
وتكون أيّ مع	كامــــلا أو مجزأ ، على	معنى فقط؛ ليزيل	
النكرة بمعنى : «كل»	حسب حاله من	المضاف إليه في	
ومع المعرفة بمعني :	التنكير أو التعريف ،	الحالتين إبهامها	
«بعض» . وللمعنى المراد	_ طبقًا للتفصيل الذي		
أثره المختلف في المطابقة	عرضناه ــ		
كالسابقة .	تعليق جوابها على	كالسابقة .	الشرطية
	شرطها . مع أدائهـــا		
	معنى المضاف إليه ضمنًا		
المعرفة _ في الرأي	بمعنى « الذي » الدالة.	كالسابقة . ولكن	الموصولة
	على واحد معيَّن .		
تعددها .		لا يزول إلا بالمضاف	
ويجب عند المطابقة		إليه و بالصلة معيًا ؛	
مراعاة لفظها .		وأحدهما لا يكني.	
النكرة ، بشرط	وصف منعوتها النكرة	واجبة الإضافة لفظا	النعتية
مماثلتها المنعوت في	_ وهذا هو الأكثر _	_	-
لفظه ، ومعنـــاه ،	بالغاية الكبرى ، مدحاً	• · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	,
وتنكيره في الأكثر		الحالتين إبهامها .	•
وهناك رأى آخر		· · ·	
النكرة .	بيان هيئة صاحب	كالنعتبة .	الحاليّة .
	الحسال المعسرفة .	-	•

«ملاحظة»: من هذا الجدول ومما سبقه من شرح، يتبين أن الكلمة «آى» المضافة ثلاث حالات في أشهر اللغات ، وأفصحها في الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك في الشرطية والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط بالموسولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك في الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك في التي تقع

* * *

لَدُن (٢)، وعند (٣) ـ ظرفان مبهمان، ملازمان في أكثر حالاتهما للإضافة للفظاً ومعنى معاً .

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية (٤) الزمانية أو المكانيَّة ؛ نحو :

(۱) فى الرأى الشائع فيه ، دون رأى آخر .

(٢) فيه لغات كثيرة، فيكون على وزن: عَضُد – جَيَدْر – وبَيَدْد وقلت . . . و . . . وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هنَل ْ – أو قل – أو : هنَل ُ . . . و . . . ويحسن – اليوم – الاقتصار على الأكثر شيوعاً ؛ كالأولى ، وما عداها نستمين به على فهم ما ورد منه في النصوص الممربية القد بمة .

و إذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٣) سبقت الإشارة لهذين الظرفين بمناسبة أخرى فى باب الظروف (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٤) لإيضاح ممى «الغاية الزمانية والمكانية »نسوق بعض الأمثلة الى توضحها ، منهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر في مناسباتها (كما سجلنا هذا في ج٧ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجيء في هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى «الغاية »هناك بما يناسب الموضوع).

ا - في مثل: سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الحملة على الفعل: «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر. فلا بدلتحققه من نقطة مكانية معينة يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينتهى إليها. أى : لا بدله من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالمذكورين هنا ، وهما: البيت والضاحية ، و بين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة ببنها ، لا محالة . و يطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو: «الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكانى » ، وهى تشمل كما نرى مكانا محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ قدخوله على هذه الكلمة — وعلى نظائرها — يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت: سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل: «سافر » على أن السفر استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتان – إحداهما للابتداء ، والأخرى للانتهاء – زمنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى في الاصطلاح : « المناية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزماني » . ودخول الهظ : « لدن » على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى: إذا كان افظ «لدن» الدلالة على بداية الغاية فما الداعى =

مشيت من لَـدُن الجبل إلى النهر، وقضيت في المشي من لـَـدُن صبــَاحنا إلى

لحجىء الحرف . « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة : « الدن» على بداية الغاية ليست مألوفة فى الأسهاء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب مذكوراً (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع) .

والسبب الحق هواستعمال العرب القدامي ، دون تعليل آخر .

(ب) ما سبق يقال في الظرف : «عند »؛ فلو وُضعناه مكان « لدن » في الأمثلة السالفة وأشباهها – لم يتغير الأمر ؛ في مثل : «قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الحاتمة » ، نجد الفعل : «قرأ » لا يتحقق معناه كاملا إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى تنتهى إليها ؛ هي الحاتمة ، و بين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المحددة المكتوبة ، ومن اجماع الثلاثة : (أي من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : . « الغاية المكانية » التي يجيء الظرف «عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

و إذا قلت : «قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب» نشأت الغاية الزمانية التى تتكون من اجماع تلك الثلاثة ، ويدخل الظرف . « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ويفهم مما سبق أن «لدن » ، و «عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . . فسمى كل منهما : فقطة البداية ففسما ، وليس « الابتداء » الذي هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين – عند النحاة – دون «من » و و «منذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة «لدن » ، وعند » إنما هي من إضافة الابم إلى مسماه .

(هذا ، وقد أطلمنا الكلام - في ج ١ ص ٥ هم ٦ - عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الحارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

كذلك يتضع الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذي يدل عليه « لدن » أو « عند » ؛ فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول مها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولم : (إن : معنى « لدن » و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . ويصبح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفي القرآن الكريم : « آتيناه وحمة من عندنا ، وعلم عناه من لد نساً عالماً » فلو وضع أحد الظرفين

(ح) إذا دخل و لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر ممها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكني أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتني به .

مكان الآخر لِحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغي .

(د) ليس الأمر في كل ما حبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمريشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بملاحظة الغاية ، يتساوى في هدا أن يكون العامل فعلا، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك بما يعمل . . .

الضّحا . ويصح في المثالين وضع الظرف : «عند» مكان «لَدُن » . ولكن استعمال «عند » في بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو – مع قلته – قياسي ؟ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة المثامنة .

و « لَكُ أَن * ، و « عند » يختلفان - بعد هذا - في أمور ، أشهرها ستة : الأول : أن « لدن » ظرف يكاد يلاز م الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحيانًا للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيراً في الدلالة على بدء الغايات ، وفي الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإن تحقيق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداء مكانيًا معينًا ، أي : لا يستلز م تعيين نقطة البدء المكانى ؛ إذ لو كان له ابتداء مكانى لوجب أن يكون له انتهاء مكانى أيضًا ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس في المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضًا . فن القليل أن يقال : جلست من لدنك . وتستد د بعض النحاة فنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز .

الثانى : أن « لمَدُن ، مبنى على السكون فى أكثر لغات العرب . أما « عند » فعرب عندهم .

الثالث: أن «لدن» قد يتجرد للظرفية المباشرة (١) ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى «شبه الظرفية» ؛ بالجر «بمن» (فيكون ، مبنيًا على السكون في محل جر «بمن») (١). أمًّا «عند» فينصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يجر «بمن ». والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقًا بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقًا به كان ... في الغالب للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجره « بمن » على كثرته قليل بالنسبة الحرول لك أن » به .

الرابع: أن (للهُن) يضاف (١) للمفرد - كالأمثلة السالفة - ويضاف

⁽١) فيكون مبنياً على السكون في محل نصب .

 ⁽٢) ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (إن الله لا يظلم مشتقال ذرَّة ، وإن تك حسنة يُضاعفها ، ويؤت من للدُنه أجراً عظلم).

⁽٣) وهومضاف مع بنائه .

للجملة بنوعيها أيضًا . وإذا أضيف للجملة كان مقصوراً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : • حيث» – كما سبق (١) – . فمن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعو :

صريعُ غَوَان راقعَهُن ورُقننه للدُن (٢) شبّ ، حتَى شاب سود الذوائب ومثال الاسمية : وتَذ كُرُ نُعُماه لد ن أنت ينافع . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لدُن ْ » مجروراً لفظًا إن كان اسمًا معربًا ، ومجروراً لفظًا إن كان اسمًا مبنيًّا أو جملة .

أما «عند» فلا يضاف للجملة ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظًا إنكان اسما معربًا ، ومحلا إنكان مبنيًا .

الخامس: أن «لدن» قد يستعمل معردا (٣) مع ظرفيته ؛ بشرط آن يقع بعده كامة ؛ «غُدُوة» – من غير فاصل بينهما – منصوبة ، أو مرفوعة نحو: مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقت عدوة ". . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهر « ووُجد » ؛ والتقدير : لكدن كانت غُدوة "، أى : ظهرت غدوة " ووُجدت ". وعلى هذين الإعرابين يكون كانت غُدوة " ، أما على إعراب : الظرف « لكدن " ، مضافاً للجملة تقديراً . وليس مفرداً . أما على إعراب : «غُدُوة " » المنصوبة تمييزاً ، سماعيناً ، صاحبه « لكدن " ، المفرد ، أو منصوبة على « التشبيه بالمفعول به » (٤) فلا يكون « لكدن " ، مضافاً على الصحيح . والأخذ

⁽١) في رقم ؛ من هامش ص ٧٨ .

 ⁽٢) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هي : صريع - الغمل : « راق » الأول - الفمل :
 راق ، الثاني .

⁽٣) أى : غير مضاف لفظاً ولا معى .

^(؛) يقولون في هذا الإعراب كلاماً يجدر بنا إهاله ، وعدم التعويل عليه ، هو : أن « لدن » في آخرها دُون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف دُونها ؛ فحرف الدال في ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابية في التبدل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن غدوة » في اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب « غدوة » على التمييز المغرد و « لدن » مثل نصب كلمة : « حملاً » براقود أما نصبه على التشبيه بالمغمول به فلأنه عندهم مثل: أنا —

بالإعرابين الأوليَنْ ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف . ويصح في كلمة : ﴿ غَدُونَ ﴾ الجر على اعتبار ﴿ لدن ﴾ مضافًا أيضًا و﴿ غدوة ﴾ هي المضاف إليه المجرور .

أما «عند» فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسمًا محضًا ؟ كأن يقول شخص: «عندى مال». فيقول له آخر: «وهل لك عند »؟ فكلمة «عند» هنا مبتدأ مرفوع. ومثل: «الكتابُ عندى». فيقال: «هل يصونه عند ك »؟ فكلمة: «عند» فاعل مرفوع. وهي في المثالين - وأشباههما - اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية.

السادس: أن (لدن) لا يكون إلا فضلة ؛ لأنه ظرف غير متصرف (فهو مقصور على النَّصب على الظرفية ، أو الحروج منها إلى الجر بمن) بخلاف وعند) فإنه قد يكون عمدة في مثل: « السفر من عند البيت » . فالجار والمجرور هما _ أو متعلقهما _ الحبر . ولما كان الحبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه وقد اشتركت في تكوينه ، صارت مشتركة _ تبعاً لذلك _ في وصفه بأنه عمدة . ولا يصح أن يقال : « السفر من لدن البيت » ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع الفضلة إلى العمدة (١) .

ح مكرم عليها. فإن «نون لدن» تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين في اسم الفاعل فعمات عله . . . و . . . (واجع المطولات ومنها شرح التصريح في هذا الباب والموضع .) وهو كلام جدلي محض ، بعيد عن الواقع الحق . وقد ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ، ثم يهملوه إن شاءوا . لأن السبب الحق هو كلام العرب. (1) وفي « لدن » يقول ابن ماك :

وَأَلْزِمُوا إِضَافَةً وَلَدَنَّ ، فَجِرْ ونصْبُ «غُدُّوة » بِهَا عنْهمْ نَدَرْ يريد : أن العرب الزموا الفظ و لدن ، الإضافة ، فجر المضاف إليه . (يشير بهذا إلى أن عامل الجر في الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدراء فقال : إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب في النادر كلمة معينة ، هي : و فدوة م دون غيرها .

زيادة وتفصيل:

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غد وة " » المنصوبة - (نحو : أختار السباحة لدن عُدوة وعشية ") - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع مطلقاً (١) ، مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل في كلمة : « غدوة » أن تكون « مضافاً » إليه مجروراً . فلا مانع عندهم من جر " التابع على « توهم » أن " المتبوع مجرور ، ولم يوافق على هذا الرأى آخرون بحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب «التوهمي » كالالتجاء إلى الإعراب «المحاورة» كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . (وقد كررنا هذا في مواضع محتلفة ، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقة (٢) ، وص ٦٠٩ ج ١ م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التي تكفى للإقناع بقياسيته .

(١) معطوفاً أو نوعاً آخر من التوابع .

⁽٢) وفيها بيان مناسب عنه ، ورأى بعض الأقدمين فيه .

مع (۱) _ لهذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف في اثنتين ، وتفرد في واحدة ، الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفاً محتملا للأمرين ، عند عدم القرينة التي تتعينه لأحدهما (۲) فقط . فمثال دلالته على المكان وحده قولم ؟ (التواضع مع التتكلف زهر متصطنع ؛ لا في العيون نتضر ، ولا في الأنوف عقطر) وقولمم : (لا راحة لراض مع ساخط ، ولا لكريم مع دنى ع) . ومثال دلالته على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل (۲)

وليس من من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقي متصلين فعلا ؟ و إنما يكفي أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

⁽١) سبقت لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى في باب : « الظرف » ج ٢ م ٩٪ ص ٢٧٨ .

⁽ ٧ و ٧) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ، ومكان واحد ، ومكان واحد ، ومحال أن يتم الاجتماع والتلاق بغير الأمرين مقترنين حتماً . فنى مثل : قمد الزميل مع زميله فى الغرفة – لا يمكن أن يتحقق قمودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما . ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو المكس .

قإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجباع بين اثنين في أمر — كالجلوس ، مثلا — كان أمامنا أساليب متعددة لأداء هذا المدى . ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظة الواحدة المختصة بتأدية هذه الدلالة؛ وهي لفظة: «مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه في بيهما ؛ بدلا من أن نقول: ظهر الأخ وأخوى في مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه في وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التي قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الحاصة التي هي نص في معان معينة . ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان في مكان واحد . . . أو : مصطحبين زماناً ومكاناً مع ضديقه ، بدلا من أكل الصديقات في مكان واحد . . . أو : مصطحبين زماناً ومكاناً في أثنائه . فالاجباع — كما أسلفنا — لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتماً . غير أن المقام يقتضي — أحياناً — الاهبام بأحدهما وتوجيه المدي إليهدون الآخر ؛ لوجود قرينة تدل في السياق الحاص على أن الاقتصار على واحد ، كما في المثانين السالفين ؛ فالفعل في كل منهما قرينة تدل في السياق الحاص على أن النوم من النوم مع الفجر ، وقصدت لعمل مع الشروق — فإن القرينة اللفظية في السياق تدل على أن النرض من النوم مع الفجر ، وقصدت لعمل مع الشروق — فإن القرينة الزمان هناك ، فالقرائن اللفظية أو غير المقطية هي وحدها — كشأنها دائماً — التي تتعكم في تخصيص كلمة : «مع » بالمكان أو الزمان . وهذا المفظية هي وحدها — كشأنها ظرف زمان أو مكان « . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم توجد ملك القرينة كانت « مع » معتملة للأمرين ، صالحة لكل منهما من غير ترجيح .

شدة التقارب الزمني ، مع أنهما غير متقاربين في الواقع ؛ كقولهم في وصف حركات الحصان السريع : (إنهاكر مع فر ، وإقبال مع إدبار (١٠٠٠) فاجماع الكر والفر في زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمني في مثل هذا هو ي شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : « لا تحزن ، فإن مع العسر يسرا ، وإن مع اليوم أخاه الغد، يقبل بالخير والإسعاد » . فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمان واحد لإنسان . وكذلك اليوم والغد . . . و . . وإذا المراد من الاصطحاب الزمني والاجتماع قد يكون حقيقيا ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأمرين قولم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرَّ مناهم مع النابغين من رجالاتنا) .

وكلمة: «مع » بدلالتها السالفة ، ظرف غيثر متصرف ، ملازم – فى الأغلب ـ للإضافة لفظاً ومعنى ؛ وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون فى كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفة (٢) فيقول مع البناء على السكون : (لا أمن مع ظلم الوالى ، ولا عسموان مع طغيانه) . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته وقد يكون مع المُستعجل الزَّاللُّ ببناء كلمة : « مع م على الفتح أو الكسر .

الثانية : أن تكون ظرفاً بمعنى : «عند» (٣) ، ومرادفة لها ، في إفادة معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون معربة ، مضافة ، واجبة الحر « بيمن » الابتدائية ؛ نحو : (الكفيل على اليتيم يرعاه ،

⁽١) الكر: الهجوم ، والفر": الفيرار . ومنهما قول امرئ القيس يصف حصانه : – وله إشارة في ص ١٢٩ –

مِكُرٌ ، مِفَرٌ ، مقبل ، مُدْبِر ، معا كجُلمود صخر حَطَّه السيلُ من على (٢) إذا بنى على الفتح عند مؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة في آخره فتحة إعراب أو فتحة بناء ؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليلة التي تبنيه ، أو من يحاكيهم .

⁽٣) سبق الكلام عليها في ص ١٢١ وفي ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

ويصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مُعَيه ِ ، لا من مع ِ اليَّتَريمِ ِ) ه

الثالثة: أن تكون اسمًا لا ظرفية معه ، ومعناها: «جميع» أى: «كل » وتدل على مجرد اصطحاب اثنين — أو أكثر — واجتماعهما في وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفي هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ، أو : خبر ، وهي في الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة : (أى : لاحتظ لها من الإضافة مطلقاً (١) وكذلك لاحتظ لها من الدلالة على اتحاد في الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقرينة (١) ؛ فمثالها حالا للمثنى : أقبل الزعمان معاً ، وقول الشاعر :

فلمسا تفرقنسا كأنى ومالكاً -لطول اجتماع (٣) - لم نبيت ليلة معا ومثالها حالا لجماعة الذكور:

وأفْننَى رجالى فبادوا معسًا فأصبح قلبي بهم مُسْتَفَزَّ (٤) ومثالها حالا لجماعة الإناث: إذا حنَّت (٥) الأولى ستجتعن (١) لها معا (٧) ...

⁽١) تلزم إضافة الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ أقرأ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منوناً . نحو : سار القائد والجيش معاً .

⁽ ٢) انظر « ا » من الزيادة .

⁽٣) اللام هنا يمعنى : «مع » أو : «بعد » . – كما سبقت الإشارة فى ج ٢ باب : «حروف الجر » ، م ٥٠ ص ٣٧١ –

⁽ ٤) استفزه الأمر : أزعجه .

⁽ ٥) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أي : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .

⁽٦) اشتركن في الترنيم بقوة وتوال .

⁽٧) ومن أمثلتها حالا لجماعة الإناث قول الشاعر في وصف إبل :

لا ترتجى حين تلاقى الذائدا أسبعة لاقت معا ، أم واحدا

فكلمة : «مماً » حال من فاعل الفعل « لاق »" وهو ضمير مستتر تقديره : « هي » يمود عل « الإبل » التي تدل عل جماعة . فالضمير عائد على جماعة مؤنثة . ومعنى « لا ترتجى » : لا تخاف . فالرجا معناه لحوف بشرط أن يسبقه ننى ، كما جاء في كتاب معانى القرآن للفراء ص ٢٨ .

ومثالها خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معيًّا ، أي : موجودان معيًّا (١) . . أو : موجودون معاً . والمراد : مجتمعان ، ومجاتمعون . . . ونحو قول القائل : أفيقوا بني حرب ، وَأَهْوَاؤُنا مَعًا ﴿ وَأَرْحَامُنَا مُوصُولَةٌ لَمْ تَتَقَضَّبُ أى : وأهواؤنا مجتمعة ، وأرحامِنا لم تنقطع .

وقوله : أُوَفِي صحابي حين حاجاً تُننا مَعاً . . . (٢)

⁽١) ومما يصلح للحالَ والحبر –ولكنه أوضح في الحال– قول الأذيُّو ، الأوْدريُّ من شعراء الجاهلية، يصف أهل الفساد من قومه :

فينا معاشرُ لم يَبنُوا لِقومِهِمُو وإن بنَى قومُهمْ ما أفسدوا عادُوا لا يرشُّســــــــــــــــــــــ ولن يَرعَوْا لمرشدهم فالجهلُ منهم معاً والغيّ معتادً

⁻ انظر الإعراب في : « ب » من الزيادة والتفصيل . -

⁽ ٢) يقول ابن مالك في الكلام على « مع » :

وَ « مَعَ » : « مَعْ » فِيهَا قَلِيلٌ ، ونُقِلْ فَتْحُ وَكَسْرُ لِسُكُونِ يَتَّصِلْ يريد: أن كلمة «مع» فيها لغة أخرى قليلة هي: «مع°» – بسكون العين ، بدُّلا من فتبحها – ، وأنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أي : غير مفصول منها بفاصل بينهما .

^{· (}وتقدير الشطر الأول : « مَع " - قليل فيها : مع ") .

زيادة وتفصيل:

ا ــ قد تكون « مع » بمعنى : « جميع ، أى : ﴿ كُلُّ ﴾ ــ كَا عرفنا ــ فَهُلُ يَتَسَاوِيَانَ فِي الْمُعْنِي تَمَامًا ؟ .

قال اللغويون: إن الأساس في كلمة: « مع » هو أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التي في قول امرئ القيس يصف حصانه:

و مركر ، مفر ، مفر ، منه الله ، منه الله ، منه الله . . . ، الاستحالة المكر والفر ، والإقبال والإدبار في وقت واحد (١) . أما كلمة «جميع » فقد تقوم معها القرينة التي توجب الاتحاد الزمني ، أو تمنعه ، أو تجيزه . فني مثل : (تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً) . . . يكون التحرك واقعاً الامحالة في وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرفتي ظهراً ، فإن اتحاد الوقت محال . أما في مثل : زرني عمى وخالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكائنا معاً في مثل : زرني عمى وخالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكائنا معاً وأكلنا جميعاً » يفيد الاجتماع في حال الفعل وزمنه . وأن وجميعاً » هو بمعنى : «كلنا » سواء اجتمعنا في زمن الفعل أم لا .

ب - لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة:

د مع » الباقية على ظرفيتها؛ أهى ثناتية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟
أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير « الثالث » ، وأن أصلها : معَى ، فلما نقصَت بحذف حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة (١) لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى ، و بعضًا ثلاثى ؟ .

آراء متعددة خيرها الرأى القائل: إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل، معربة، منونة، ويحذف التنوين عند الإضافة، فإذا لم تضف – أحيانيًا – وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باق على ظرفيته – فى بعض الآراء –، متعلق

⁽١) أنظر ما يتصل جذا معنى وضبطا ، في ص ١٢٦ وهامشها .

 ⁽٢) المراد بالمنقوص هذا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعلة صرفية أو لغير علة وهو غير
 المنقوص الذي مر في باب الإعراب والبئاء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

بمحذوف ، إما حال ، وإماً خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على الاقتصار على هذا الرأى وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب في معناه ، أو في ضبط كاماته ما منت ما مراحة من تا الانتهام المنتهاء الم

ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليلات شاقة مصنوعة ، لا تقوم على أساس قوى ، أو دليل يساير العقل والواقع . فوق ما فيه من تيسير وراحة (١١).

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها – تبعاً لذلك الرأى . أما إن خرجت عنها ، وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة – كما هو المسموع فيها – فقد تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت «حالا » فهى معربة . إما بالفتحة الظاهرة فى آخرها ، على اعتبارها اسمًا ثنائياً ليس محذوف الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين ، على اعتبارها اسمًا ثلاثياً آخره ياء ، وأصمه «مَعَى » : فهى مثل : فتى ؛ أصلها : « فَتَى » : فهى الله فى الكتابة أصلها : « فَتَى » . تقلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف فى النطق لا فى الكتابة عند تنوين الكلمة ؛ تقول : هذا فتى – رأيت فتى – أصغيت إلى فتى .

هذا إن كانت «حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بد من اعتبارها ثلاثية الأصل مرفوعة بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً ، لا خطاً (٢) ولا يمكن إعرابها خبراً وفى آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف . أما من يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الحبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفية إنى الاسمية .

^{. . .}

⁽¹⁾ لم نذكر هذه الآراه – كما نفعل أحياناً – لأن هذه واضحة الفسف ، ليس لها أثر عمل فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التي تثير الشكوى – بحق – من المعلولات القديمة . أما تعدد الآراءواتساع الجدل فيها يجدى ؛ (كتيسير ، أو تحديد حكم ، أو استنباط آخر . . . أو . . .) فرغوب فيه ؛ – بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

⁽٢) لأنها مذكورة خطًّا ، مكتوبة ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم ألحروف .

غير – اسم محض (۱) ، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده فى ذاته ، وحقيقة تكوينه ، أو فى وصف من الأوصاف العرضية التى تطرأ على الذات . فمثال الأول : (الحيوان غير النبات ،) أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته الأصلية . ومثال الثانى ، (خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر الأمر بعين غير التى كان ينظر بها .) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئًا مغايراً للأولى مغايرة تامة ، وإنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عرضي ؛ كالسرور ، والانشراح والإشراق . . ، وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عرضية ؛ كالثبات ، والصفاء ، وعدم الحركة الزائعة المضطربة . . .

و « غير » فى أكثر أحوالها (٢) ــ ملازمة للإضافة ؛ إمنًا لفظاً ومعنى معاً ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول القائل : (غيرى على السُّلُوان قادر ...) وإما معنى فقط ؛ ولهذه الحالة صورتان :

الأولى: أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلومًا ، ملحوظًا لفظه في النية والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمة : «غير » مسبوقة بإحدى أداتى الني : « ليس » أو : « لا » (٣) دون غيرهما من أنفاظ الني ؛ نحو : (شبح الفقر غاد ورائح على ثلاثة ليس غير ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ،) أى : ليس غير الثلاثة .ونحو : (الصبر صبران لاغير ؛ صبر تَجَلَد يكون من القوى المرهوب ،

⁽۱) اسم محض ، أى : لا ظرفيه فيه . وتدخل فى عداد الأسماء غير التمامة (وهى : الأسماء الدالة على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ١٤١ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباههما حولتلك الأسماء غير التمامة إشارة عابرة فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشارة إلى : ه غير » و إلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المبهمة ؛ كتعرفها بالإضافة وعدم تعرفها وعدم دخول و أل » عليها مع تفصيل الكلام على «غير » منهذه الناحية . (فى ص٢٤ و ٢٦ و ٨٠ و ١٣٣. و إلى أشهر وجوه استعمالها بمناسبة أخرى فى ج٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٨ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدها) .

⁽٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها ، كما سيجيء فى الصورة الثالثة ص ١٣٣.

⁽٣) يعارض بعض النحاة في : « لا » النافية ، ويرى الاقتصار على : « ليس » دون سواها من أدوات النو ، ولكن الثقات يبيحون تقديم « لا » النافية ، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب ، ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية المجنس أم نافية لغيره ؛ فالشرط أن تكون نافية مطلقاً .

وصبر ُ تَسَلُّهُ يكون من العاجز المغلوب) ؛ أي : لا غير الصبُّرين .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظة معناه دون لفظه . وفيا يلي إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع (١) حالات ، تعرب في ثلاث منها ، وتبني في واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظًا ومعنى معنًا ، كما فى الصورة الأولى ، وأمثلتها . وتضبط فى حالة إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه لدليل يدل عليه ، ونُوى لفظه (٢) للحاجة إليه أى: لوحظ نَصَ لفظه حرْفا حرفا، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور (٣)، مع أنه غير مذكور في الكلام . ولا يجوز حذفه في هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السائفين ؛ (وهما : ملاحظته في التقدير ، ووقوع كلمة : «غير» بعد: «ليس» أو بعد: «لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له) . وملاحظته هنا لابد أن تتجه إلى لفظه نصلًا ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معاومًا ، وهو الذي تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط «غير » هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها . ولا يدخلها التنوين؛ لأنهاكالمضافة لفظاً لايطرأ عليها تغير مطلقاً بعد حذفه، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه.

⁽١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجيء في الزيادة والتفصيل « ب » ص ١٣٥٠ .

⁽٢) كل هذا بشرط ألا يكون «المضاف إليه» مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه في مواضع محتلفة ، (منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦) إذ لو كان مبنياً لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : «غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً (كما ستذكره في ١١ » من ص ١٣٥) . ولا التفات هنا – وفيها يأتى – الرأى القائل : «البناء لا يسرى المضاف المبهم – وشبه – من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجة أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير في المضاف » . . . فإن هذا رأى تخيل محض ؛ مخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة . ولذا أهمله كثير من النحاة .

⁽٣) وتبتى أحكام الإضافة بمد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

(٣) وتعرب أيضًا على حسب حاجة الجملة إذا قُطعتُ عن الإضافة نهائيًّا ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم يُنُو لفظه ولا معناه (١) ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغني عنه المعبى المطاوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معاوم ، أو لسبب بلاغي آخر) ، نحو : من زرع الإساءة حصد الشقاء ليس غيراً . أي : ليس الحصد مغايراً (٢) . وفي هذه الحالة تكون معربة ، منونة ، نكرة .

⁽ ١) لم ينو لفظه ولا ممناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكم كحكم الذي لم يوجد من الأصل .

⁽٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذي لم يوجد من الأصل – كما سبق في رقم (١) –. ويكون المراد من كلمة «غير » هو : المعنى الاشتقاق العام ، أي : مجرد المغايرة المطاقة » التي لا تشجه إلى شيء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مهم ، وتكون «غير » في هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتى من الأمثلة التي لا بد مها لبيان ما فيه من دقة وخفاء .

ا - إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة) - كان الذي واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شيء مغاير الفاكهة . فالفاكهة لا تدخل في نطاق الأشياء المنفية ؛ في المأكولة وحدها .
 فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مجالفاً الفاكهة ؛ فهي المأكولة وحدها .

ب - أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير " ، أو : ليس غيراً . بالتنوين فيهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : «غير » المعنى الاشتقاق العام الذي تتضمنه ، وهو : « المغاير والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً ». هذا المغاير « عام مهم ، يشمل المغاير اللفاكهة ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحة ، والمغاير للزن ... والمغاير القدرة المالية . . . فليس في الجملة ما يقيد النص على مغايرة معينه محددة ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريدهما المتكلم لحكة بلاغية يرمى إلى تحقيقها .

⁻ يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافة وقبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقيلية والبعثدية إنما هما بالنسبة للمضاف إليه ، فهما مقيدان به حتماً ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلا " وبعداً بالتنوين والتنكير ، فإن الأمر يتفير ؛ فترول تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذي يقيد المفساف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً مقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معى المشتق ؛ في أصنى الآراء - فمعى قولنا « حضر القطار قبلا » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده . أو : على نظيره من القبطار بعداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . . فالقبلية وهذا التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . . فالقبلية والبعدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاق المجرد الذي يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وف « غير » ساء من هذه والبعدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاق المجرد الذي يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وف « غير » ساء من هذه والبعدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاق المجرد الذي يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وف « غير » ساء من هذه والمهما وف « غير » ساء من هذه و المعلقة المهما وف « غير » ساء من هذه و القبار بهذا المع . فالأمر فيهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وف « غير » ساء من هذه و المه المناهما الاستقاق المهرد الذي يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وف « غير » ساء من هذه و المهما و المهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وف « خير » ساء من هذه و المهما وف « خير » ساء من هذه و المهما وف « غير » ساء من هذه و المهما وفي « خير » ساء من هذه و المهما وف « خير » ساء من « في « خير » ساء من هذه و « خوي و المهما وفي « خير » ساء من و المهما وفي « خير » ساء من و « خير » ساء من و « خير » ساء من و « خوي و المهما و الم

(٤) أما الحالة الواحدة التي تُبُنني فيها وجوباً فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محدوف قد لـُحيظ ونُوى معناه (١) دول لفظه ، وفي هذه الحالة تبنى على الضم ، نحو: (شرُّ الأصدقاء المعتدى ليس غيرُ) ؛ أي: ليس غير المعتدى ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الحاني (٢) . . .

ويما سبق ندرك الفرق بين انحذوف الذى يُنْوَى لفظه ، والمحذوف الذى يُنْوَى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ، ونصه الحرفي . والثانى : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدى معناه، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه: أن تتمم مثله المعنى الجزئي الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية (٣) التى كان يحققها من غير اختلاف بينهما في الأداء المعنوى . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة في حالتين : الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه . والأخرى : الإعراب فما عداها .

كما تحمل هذه الظروف على «غير » فتشابهها في حالات الإعراب والبناء .. وسيجيء الكلام عليها

⁼ الناحية التي لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معي، بالرغم من أن كلمة : «غير» ايـُست ظرفاً ، وهما في أصلهما من الظروف التي تسمى : « ظروف الغاية »

فى ص ١٤١ . (١) أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أىّ لفظ ، يؤدى معناه – (كما سنذكره ، وكما سيجىء الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١٣٥) – وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

ر ٢) سبق في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حالة أخرى تبنى فيها جوازاً – لا وجوباً – ويكون بناؤها على الفتح .

⁽٣) سَبَق – في ص ١ – إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

زيادة وتفصيل:

ا _ يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه السابق نصبًا ، أو عدم ملاحظة ذلك _ آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه السابق تقتضى التمسك بمعناه . إذ لو وضع في مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر محالفًا له في المعنى _ ولو قليلا _ ؛ فيفسد الغرض لمقصود من الأداء .

ومنها: أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعًا ما دام لفظ المضاف إليه معينًا ملحوظًا ؛ والإضافة محضة . فلو لم يلحظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه في التعريف والتنكير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها: أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنيًا ؛ فيجوز – عند ملاحظة لفظه نصًا أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، – ونحوه – . وقد أشرنا (١) قريبًا إلى وجوب إهمال الرأى الذي يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب - أوضحنا المراد من «المضاف إليه» المحذوف الذي نُوي لفظه نصاً ؛ والذي نُوي معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه «الصبان» و «الحضري» - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذي يغشيه . والحق أن النفس غير مطمئنة لما ارتضياه ، بل إن «الحضري» - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن «المضاف إليه» الذي ذكر ولم يحذف . . . وعن «المضاف إليه» الذي حذف ولم يمنو لفظه ولا معناه ، . . . ما نتقل إلى الكلام عن المضاف إليه » الذي حذف لفظه » وهذا المحذوف قد يُمنوك لفظه نصاً ، وقد يمنوك معناه فقط ، فما حكم المضاف - من ناحية يأوي لفظه المناف - مع هذا «المضاف إليه» المحذوف . . . ، الذي يمنوك لفظه اعرابه وبنائه - مع هذا «المضاف إليه» المحذوف . . . ، الذي يمنوك لفظه نصاً ، أو يمنوك معناه فقط ؟ أيكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

⁽١) في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ .

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حدف المضاف إليه ونية لفظه نَصًّا ، أو معناه دون لفظه ؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء هو – وإن كان خالياً من التكلف _ مخالف لإجماعهم « فيها نعلم » على تعدد الحالتين ، وأن حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) ('أ. ا هـٰ

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأى الذي يجيز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقاً (أي : سواء نوى افظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ، وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه فقط ، وبذا تكُون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف في حالتي بناء المضاف ، وإعرابه ، ووصف الرضيّ هذا التصريح بأنه : « هو الحق (٢) ، .

ح - تطبيقًا على ما سلف في : « ا » وما قبلها من أحوال : « غير » -يجوز في مثل: قرأت من الكتب سبعة ليس غير ــ اتباع ما يأتي، في ضبط كلمة : « غير » ، وفي إعرابها :

(١) أن نقُول : « ليس غير أ » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضمة من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه نَـصًّا ، والحبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غيرُ السبعة مقروءاً .

(٢) أن فقول : « ليس غيرَ » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوبيًّا

⁽١) راجع الخضري في هذا الموضع من باب « الإضافة » عند بيت ابن مالك :

⁽٢) راجع حاشية «ياسن » على شرح « التصريح » ، في هذا الموضع . (٣) بشرط ألا يكون الفظه مبنياً ؛ إذ لو كان مبنياً لجاز أن يسرى منه البناء المضاف المبهم ـ ونحوهُ - كما عرَّفنا في رقم ٢ هامش ص ١٣٢ - تطبيقاً للحكم الرابع عشر الذي سبق في ص ٥٠.

مضافاً والاسم محدوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيَّة اللفظ ، فيكون التقدير : ليس المقروء ُ غير السبعة .

- (٣) أن نقول: « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها: نكرة معربة ، خبر: « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه ولا معناه . والتقدير: ليس المقروء ُ غياراً ».
- (٤) « ليس غير" » بالتنوين أيضًا على اعتبارها اسمها معربيًا ، والحبر عدوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس غير" مقروءًا .
- (٥) (ليس غيرُ » بلا تنوين باعتبارها اسم : (ليس » ، مبنى على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والحبر محذوف أيضًا . والتقدير : ليس غيرُ المذكور مقروءاً .
- (٦) وليس غير "، باعتبارها اسم وليس »، مبنى على الفتح في محل رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفًا مع ملاحظة لفظه نصا ، ومبنيًّا (لينتقل منه البناء إلى كلمة : «غير » كما عرفنا) والخبر محذوف أيضًا . والتقدير : ليس غير ها مقروءً أ
- (٧) اليس غير »، باعتبارها خبر «ليس» مبنية على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبنى حتماً ، قد لوحظ لفظه السالف نصاً ، والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروء عير ها . . .

وفى الجدول الآتى تركيز – بشكل آخر – للصور السالفة .

حكم : «غير»	الصورة
اسم « ليس » معربًا ، مرفوعًا بالضمة من غير تنوين ،	ليس غير ً
والمضاف إليه محذوف نوى لفنظه فقط . والخبر محذوف . اسم « ليس » مبنيًّا على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه	ليس غير ُ
محذوف نوی معناه فقط والخبر محذوف	
اسم «ليس» معربًا ، مرفوعًا، مع التنوين ، والمضافُ	ليس غير"
اليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والحبر محذوف خبر « ليس » ، مضافيًا معربيًا ، منصوبيًا بغير تنوين ، والمضاف	ليس غير ً
إليه محذوف قد نُـوى لفظه. والاسم محذوف . خبر « ليس » مبنيًا على الفـتح في محل نصب ، والمضاف إليه	ليس غيرً
محذوف مبنى حتميًا ، وقد نوى لفظه المبنى . والاسم محذوف .	
اسم « ليس » مبنيًّا على الفتح في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبنى . والحبر محذوف .	ليس غير ً
خبر « ليس » معرباً منصوباً منوناً ، والمضاف إليه محذوف ،	ليسغيراً
ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .	l

د _ إذا حلَّت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز في « غير » البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافة ، اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والحبر محذوف أيضاً . ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافة ، ففتحتها في هذه الحالة (١) كفتحة اسم : « لا » في قولنا : لا مطرّ . والخبر محذوف فيهما .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ،

⁽١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ؛ تطبيقاً للقاعدة التي تجيز بناه الأسماه المبهمة . ومنها : «غير » ، وأسماه الزمان المبهمة إذا أضيفت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها في هذا الهاب ص ٦٦ . وأشرنا إليها ، في ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٠ . . .

أو محذوف نوى لفظه نصًّا . وهي في الحالتين معربة منصوبة. ونكتني بالحالات السالفة . . .

ه _ إذا كانت « لا » لنبي الوّحدة (وهي التي تعمل عمل « ليس » بشروط خاصة سبق الكلام عليها في بابها) (١) جاز في « غير » البناء على الضم في محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والحبر محذوف وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذاحذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفى الصور الساًلفة ما يغنى عمالم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه . « ملاحظة » : الصور السالفة كلها فى : « ح » – ص ١٣٦ – والآتية بعدها فى : « د ، ه » إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعي . أما على أساس التقسيم الثلاثي – وهو الأحسن – حيث يصير المحذوف الذى نُوى قسماً واحداً فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و _ إذا كانت (لا " النبي المطانق (٢) أفادت هنا مع النبي العطف ، فكلمة: «غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التي تسرى على المعطوف ؛ فني مثل : «أنفقت عشرة "لا غير » : يجوز اعتبار «غير» معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نتوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح في محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونضبها منونة والمضاف إليه محذوف لم يتنو لفظه ولا معناه .

وفى نحو: زارنى ثلاثة لا غير » ، يجوز فى كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم فى محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه .

⁽١) ج ١ ص ١٤٠ م ١٨ .

⁽٢) وهي التي تُنفي ولكن لا تعمل شيئاً .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

و يجوز أن تكون مبنية على الفتح فى محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذ**وف** مبنى .

ز _ إذا كانت : «غير » ليست مسبوقة بكلمة : « ليس » ، أو : « لا » النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين في ج٢ ص ٣١٨ م ٨٢ .

ح — إذا كانت كلمة: «غير» مسبوقة «بليس» أو «لا» النافيتين على الوجه السابق؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل في عيدادها، فتُشبه الظروف الحاصة « بالغاية » (١) والتي سنوضحها فما يلي .

. . .

⁽١) سبقت الإشارة إلى «غير» وبعض الأمور الخاصة بالأسماء المبهمة ، في صفحة ٢٤ ر ٦٦ و ٧٠ و ٨٠ و ٨٠ .

« نظائر غير »

يراد يهذه النظائر : الأسماء الملازمة ـ في أكثر حالاتها ـ للإضافة ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه في هذا شأن : «غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمة : « حسب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية » (١) ، ومنه الظروف التي تسمى : « ظروف الغايات » (٢) مثل : قبل –

(١) للغاية هنا معى غير الذى سبق في مواضع أخرى (كا أشرنا في هذا الياب في رقم ٤ من هامش ص ١٩٩) قال شارح المفصل - ٤ ص ٥٥ في معناها ما نصه – وقد نقلناه في ٢٠ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبة هناك – : « (قيل لهذا الضرب من الظروف: "غايات"؛ لأن غاية كل شيء ما ينهي به ذلك الشيء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايها "أى : نهايها" آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذي يتم به الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معني الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ، الكلام ، نهم قال : (وحكم : أول – وحسب – أي : نهايته – فلذلك من المعني قيل لها : "غايات) » . . ثم قال : (وحكم : أول – وحسب وليس غير – ولا غير – . . . حكم قبل وبعد . . .) ا ه .

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزنحشري في المرجع السالف ، ونصه الحرفي :

(الظروف منها: «الغايات»؛ وهي : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام، وقد ام ، ووراه : وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعل – ومن النادر ألا تكون مجرورة بالحرف : «من » – وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو : حسب – ولا غير – وليس غير . . . والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسكت عليهن – صرن حدوداً ينتهى عندها . فلذلك سمين غايات) . . . ا ه .

وملخص ما يريده المتن وشرحه هو :

ا ــ أن غاية الشيء هي آخره ونهايته ؛

ب – وأن غاية الظرف المضاف ليست هي المقصودة ، إنما الغاية المقصودة هي آخر المضاف إليه ؟ إذ به يم المعنى الفرعي ، وتتحقق « النسبة الحزئية » المرادة من الإضافة .

ج – وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً في النيّة والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفي هذه الحالة يصير آخر الظرف المضاف هو النهاية التي تغني عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أي : أن الظرف المضاف يصير هو الغاية والحاتمة والنهاية بدلا من ذلك المحذوف الملحوظ .

(ومثل هذا في التصريح أيضاً .) وما تقدم يوضح تعريفاً آخر لظروف الغايات ، نصه : (هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه) ا ه .

- وقد ورد هذا التعريف في « المنني » أول الجزء الثاني في الفصل المعقود للتدريب على « ما » حيث جاء بالهامش النص السابق للملامة الأمير .

(٢) وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعد) يدخل في عداد الاسماء المبهمة التي لا تقع ـــ

بعد ... دون ... الجهات الست (وهي : فوق ... تحت ... يمين ... شيال ... أمام ... خلّف) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع (١) ، (مثل : قدّام ... وراء ... أسفل ... عـنى : فوق) .

فهذه الأسماء بنوعيها (٢) _ المحض وغير المحض يجوز في كل منها في أغلب استعثمالاته ، ما يجوز في كلمة : «غير » من الإعراب في حالات ثلاث ، والبناء في واحدة (٣) ، أخرى . وإن شئت فقل: من البناء في حالة واحدة ، والإعراب في عداها . فهي شبيهة بكلمة : «غير » في تلك الحالات ، كما أن كلمة : «غير » في تلك الحالات ، كما أن كلمة : «غير » شبيهة بها في الغاية (٤) _ .

ومن هذه الظروف التي مردناها: المتصرف (أى: الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ؛ كمبتدأ ، وخبر ، وفاعل . . . و . . .) . ومنها غير المتصرف (٥) (الذى لا يترك النصب عنى الظرفية إلا إلى الجر « يمين ») (٦) .

= نمتاً ولا منعوتاً ، (كما أشرنا في هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتي في النعت ص ٤٦٩ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها في باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩) .

والذي ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

(٣) راجع ١ ب ، من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ها ش من ١٣٣ .

(يمين وشمال) كثير ا التصرف – (قبل ، وبعد ، وباقى الظروف) ، متوسطة التصرف .

وقد سبق هذا في ج ٢ باب حروف الحر عند الكلام على : « من » . (واجع الألوس على القطر ص ٣٤) .

⁽١) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدام - وراه -خلف - أسفل - دون - أول - عُلُ - عَلَ و ولا يقاس عليها ما هو يمناها ؛ نحو : يمين - شيال - آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين - شمال - . . . هو عنه بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى التصريح في هذا الموضع) .

 ⁽٢) وتسمى أيضاً: « الأسماء غير التامة » وهى هنا التى لا تدخل فى عداد الأسماء الدالة على الغاية
 (انظر رقم) من هامش ص ١٣١ ورقم ؛ من هامش ص ١٦٥).

⁽ه) فوق وتحت ، لا يتصرفان في رأى كثير من النحاة . وأدى أسما يتصرفان أحياناً إذا صار كل منهما اسماً متجرداً عن الظرفية ومن هذا في «تحت » قوله عليه السلام: (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوُعُول وتظهر التحوت) الوُعُول ؛ الميّادة الأشراف ، المفرد ؛ وعيّل . قال في كتاب : «الفريين سولهم وتظهر التحوت : أرذال الناس ، ومن كانوا تحت الهروى » ما نصه في مادة : «تبّحت » (أراد بالتحوت : أرذال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم .) وجاء في هامشه : (قال ابن الأثير في النهاية ص ١٨٢ ، جعل «تحت » الذي هو ظرف نقيض «فوق» اسما ؛ فأدخل عليه لام التعريف ، وجمعه ، ا ه . . . ويعرب هنا فاعلا . . . -

⁽٦) الغالب في : «من » الداخلة على «قبل » ، ر «بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفة » أن تكون «الظرفية » (أى : ممنى : في) كقوله تعالى : ومن بيننا وبيتك حجاب » . . . ومجيئها الابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك — وهب لى من لدنك — وهو مع قلته قياسى .

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفًا معربًا ، يكون منصوبًا على الظرفية ، أو مجروراً « يمين » إن وجدت قبله ، وحين يكون مبنيًّا على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جر « بيسمين » إن وجدت قبله (١).

خذ مثلا الظرف: «قبل»، فعناه الدلالة على سبق شيء على آخر، وتقدمه عليه في الزمان، أو المكان الحسى، أو المعنوى؛ فهو من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة – في أغلب استعمالاتها – للإضافة؛ نحو قوله تعالى: «وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبيل غيروبيها»، ويحو: قبد ربك قبل الخطو ميوضعها، ونحو: بيتى قبل النهر بخطوات. ونحو: الخليق الكريم قبل المال. . . وتنطبق عليه تلك الأحوال الحاصة بالإعراب والبناء، وهي التي تقدمت في «غير».

(١) فيكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً «بِسِمن ، إذا أضيف في الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثلة السابقة .

(٢) وكذلك يكون منصوباً على الظرفية أو مجروراً «بيمن » إن حذف المضاف إليه ، ونُوى لفظه نصاً لحاجة تدعو إليه ، نحو : أهدى إلى كتاب أدب ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قبيل ، . . ، أو : من قبيل ، . . ، أى : قبل كتاب التاريخ . . . أو من قبل . . . كتاب التاريخ . وفي هاتين الصورتين لا يننون المضاف ، ولا يتغير منه شيء ، لأنه لا يزال مضافاً كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود .

(٣) ويكون معرباً منصوباً على الظرفية أو بجروراً بسمن ، ومنوناً في الصورتين – ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنثو لفظه ولا معناه ؛ لحكمة بلاغية يريدها المتكلم ؛ فهو بمنزلة الذي لم يوجد من الأصل ؛ نحو : (داويت الملل بنزهة بحرية في ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قبالاً هامد الجسم ، كليل

⁽١) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية)، لا تنصب على الظرفية ،باشرة . وإنما تقع مواقع إعرابية أخرى . كما سيتضح عند الكلام عليها قريباً . ويلاحظ أيضاً ما رأيناه (في ب ص ١٣٥) من اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلا من أربع ؛ للأسباب الموضعة هناك .

الذهن . . .) وفي هذه الحالة يكون معنى : «قبل» هو معنى المشتى ؛ فيفيد سبّقا مطلقاً ، وتقدماً عاماً غير مقيد بشيء ، ولا منسوباً لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقاً على مجيء القطار ، متقدماً بالنسبة لهذا الحجيء المعين ؛ فسبتى الحضور هنا ليس سبقاً مطلقاً عاماً يشمل كل الأحوال ، ولكنه سبّق مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هي حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . أما حين يقول : حضرت «قبلا» فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنبة يتقول : «حضرت متقدماً » ؛ أو : «سابقاً » ، وهذا والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الموقت المناسب ، وعلى كل مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى عجيء الأولى التي توجب التقيد بالمضاف إليه (۱) . (ومثل هذا يقال في باقي الأسماء الأولى التي توجب التقيد بالمضاف إليه (۱) . (ومثل هذا يقال في باقي الأسماء

⁽١) إذا كان معنى «قبل» هو معنى المشتق فهل تكون متخلية عن الظرفية نهائياً ، وتصير اسماً محضاً يفيد السبق والتقدم ؛ فعناها هو : «سابق» : أو : «متقدم» ؟ أتكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيها مع تضمنها معنى المشتق ؛ فتنصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟ .

يرى بعض المحققين الرأى الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأى الأول أدق رأحكم ، والاقتصار عليه أفضل ، لأنه يساير القواعد العامة في تنوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التي تتجه الثانى. وعلى هذا إذا نصب: «قبل» فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها مما يقتضى النصب ، إلا إن سبقته « من » الحارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : «قبل » مجرورة اللفظ بها ، منصوبة الحل ، باعتبارها حالا مؤولة ، أو شيئاً آخر – غير الظرفية عتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون وقبل » منصوبة محلا. ومثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وستجىه . ومن الحير أن فنقل ما سجله الرضى في هذا ، ونصه :

⁽قال بعضهم: إنما أعربت – يريد: «قبل» وأخواتها – إذا حدّف المضاف إليه ، ولم ينولغظه ولا معناه – لعدم تضمن معنى الإضافة؛ فمنى : كنت قبلا ، أى : قديماً ، ومعنى : أبدأ به أولا ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبل ومن بعد ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) .

وجاء فى تقرير ياسين تعليقاً على هذا ما نصه : « يعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى – غير زمان – منصوب على الحال أو غيرها ») .

وقد أشرنا إلى أن هذا – وكل ما سبق – يقال في أخوات : ﴿ قبل ﴾ من سائر الظروف الآتية .

والناروف التي تناظر : (غير ١) (١) .

(٤) أما الحالة التي يُبِيننَي فيها على الضم فحين يضاف، ويحذف المضاف إليه ويُنون معناه، لحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنيًّا على الضم في على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقته «من » (٢).

. . .

للأسماء المحاصة (التي لا تدل على ظرفية ؛ مثل : «حسب » وشبيهاتها من الأسماء الحالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة — في الأغلب — . . .) أحكام خاصة سيجيء بيانها . وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضًا — كما قلنا — على باقي الظروف التي يقول عنها النحاة حينًا إنها نظائر : « قبل » ، وحينًا إنها نظائر : « غير » وقد سردناها (٣) ، ولا خلاف بين أكثرها — في شيء من تلك الأحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما تختلف في معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذي سنوضحه

فأما ﴿ غير ﴾ و ﴿ قبل ﴾ فقد عرفنا معناهما .

. .

وأما: « بَعَدْد » فظرف معناه — الغالب — الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه (٤) ؟ سواء أكان التأخر حسيًّا أم معنوييًّا ؛ فهو من

⁽١) فالمراد من الظرف: «قبل» في هذه الحالة — كما يقول النحاة — هو: «الممنى الاشتقائى المستقائى المستقائى المستقائى عبرد التقدم والسبق المهمين العامين على الوجه الذي أوضحناه هنا وفي (رقم ٢) من هامش ص ١٣٣ لمناسبة أخرى هي : أن الظرف في هذه الحالة يتضمن معنى المشتق.

⁽٢) هنائه حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المبهمة وأسماء الزمان المبهمة على الفتح فقط ، قد ترددت كثيراً فى هذا الباب (كما فى ص ٢٤ و ٦٦) وغيره . وهي الحالة التي تضاف فيها تلك الاسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح.
(٣) فى آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢ .

⁽٤) تكلمنا في الجزء الثانى – باب: الظرف – عن « بعد » وقلمنا إن اعتباره الزمان أو المكان هو الرأى السديد الذي يجب الاقتصار عليه دون الرأى الذي يجعله مقصوراً على أحدهما وحده فقد جاء في الهمه – (ج ١ ص ٢٠٩، باب: الظرف) ما نصه: (« بعد » ظرف زمان، لازم الإضافة . .ا ه) = –

ظروف الزمان أو المكان الملازمة في أغلب أحوالها للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى : « اعلسَموا أن الله يتُحيي الأرض بعد موتيها » . وقوله تعالى : « سيجعل الله بعد عسر يسراً » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة (١) . . .

وأما « فوق » فمعناه : الدلالة على أن شيئًا أعلى من الآخر حسًا أو معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافة فى أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله : تعالى : « أفلم " يتنظروا إلى السهاء فوقتهم كيف بتنيئناها وزيئناها . . . » ، وقوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تسرف عبوا أصوات كم فوق صوت النبي . . ، » وقوله تعالى : « وهو القاهر فتوق عيماد ه ، وهو الحكيم الحبير (٢٠ . . . » وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفة

^{• •}

⁼ ولم يذكر شيئاً يدل على أنه قد يكون المكان . وكذلك صاحب و المصباح المنير » يقول في مادة : و بعد » ما نصه : (بعد : ظرف مهم ، لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل : « بُعيَّده » بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : « قبيَّل العصر » بالتصغير ، أى: قريباً منه . ويسمى هذا : « تصغير التقريب ») ا ه وجاء في حاشية باسين على العصر يه بالتصغير ، من » باب: حروف الجر – عند الكلام على الحرف « من » منقولا عن بعضهم : أنه الأولى في استعماله أن يكون المكان . وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدر الحق في جانب الرأى الذي يراه صاحاً الحالتين ، ولا داعى لتكلف التأويل الذي يجعله مقصورا على أحدها .

⁽۱) تكلمنا على الظرف «بعد» وحكمه وبعض استعمالاته الأدبية بإيضاح مناسب في الجؤه الثانى م ٧٩ ص ٢٩ باب الظرف ، وكان بما ذكرناه : من أي الصور والجالات ما يكثر في افتقاح الحطب والرسائل الأدبية ونحوها ؛ من مثل : تحية الله وسلامه عليكم . وبعد ، فإن إدرائه الغايات رهن باتخاذ الرسائل الناجعة . . . ، وقول صاحب القاموس في ديباجة قاموسه ما نصه : (الجمع لله منطق البلغاء . . . وبعد ، فإن العلم رياضاً . . .) ا ه . قال شارح الديباجة حين عرض لحذه العبارة قبل ذلك في تقييداته الأولى التي سماها و شرح ديباجة القاموس » للهوريني – قال ما نصه : « (بعد ، قبل ذلك في تقييداته الأولى التي سماها و شرح ديباجة القاموس » للهوريني – قال ما نصه : « (بعد ، كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره ، وهي من الظروف ؛ قبل زمانية ، وقبل مكانية ، وعامله محذوف . قاله الدماميني . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الجمد والصلاة والتسليم على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم : « أمّا » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقبل إنها عاطفة . وقبل زائدة . . .) » ا ه .

⁽ ٢) وقوله عليه السلام : خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد الله . وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنفع لعباد الله » .

وأما: « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر حالاته . ومعناه الغالب الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون النهيئ : أي : في أقرب مكان إليه . وقد يستعمل في المكان المعنوى المفضول (۱) نحو : الحسن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق . . . وقد يستعمل في عدم عجاوزة الشيئ السابق عليه في الكلام ، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للقريب كامل العون دون تقيصير ، وأواسَيْنَهُ صادق الرعاية دون إهمال . . . وينطبق عليه ما سبق على فظائره .

9 # 9

وأما الجهات الست فعناها معروف ، هي والألفاظ الأخرى التي تشاركها في المعنى والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام. إلا أن : المعنى والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام. إلا أن : المعنى والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام. إلا أن : عَمَلُ من المعنى والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام. الا أن المعنى وأنها المعنى والدلالة ، وفي ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفي الأحكام الأحكام المعنى والمعنى والمعنى والدلالة ، وفي المعنى وفي المعنى المعنى والمعنى والمعنى والمعنى والمعنى والمعنى وأما المعنى والمعنى والمعنى والمعنى وفي الأحكام المعنى والمعنى والمعنى

0 0 0

عَلَّ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئًا أعلى من آخر . فهو يوافق الظَّرْف « فوق » فى معناه ؛ وهو : « العلو » كما يوافقه فى البناء على الضم حينًا ، وفى الإعراب حينًا آخر ، ولكن بالتفصيل التالى : الذى يوضع أوجه التخالف بينهما .

ا - يبنى «عَلَ » على الضم إذا كان معرفة ، (أى : دالا على علو خاص معين) ، وحدُدف المضاف إليه ، ونُوى معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل دازى ومن عل أ . (أى : ومن فوق) . فكلمة : «عَلَ » مبنية على الضم في محل جر ، لأنها معرفة ، بسبب دلالتها على شيء محدد ، جاء تحديده و تخصيصه من قرينة كلامية ؛ هي : أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوى معناه : والأصل : من عل الدار

⁽١) أي : الذي يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله في الدرجة والمنزلة .

 ⁽٢) فيه لنات ؟ أشهرها: عمل - عال - عملا: كعصا - وسيجيء لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية وفي رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ وفيهما بيان لنوع من التغيير يلحقه عند إضافته فياء المتكلم .

المعينة ، ولا يشترط التعيين في بناء « فوق ، على الضم .

ويُعرب : « عَـَلُ ، وينون إذا كان نكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافًا لفظًا ولا معنى . . .) ، نحو ، سقط الطائرُ من عل ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِيكِتَر مِفِيرً مُقْبَل مُدُور معسًا كَجُلمود صخرحطَّه السيلُ من علي (١١)

فكلمة : على ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها في المثالين — وأشباههما — شيء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين في هذا الشيء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت . أو شجرة

ب _ أن « عل » لا يستعمل فى حالتى بنائه وإعرابه إلا مجروراً «بمن » دائما ؛ كالأمثلة السالفة . وأنه لا يستعمل مضافاً (٢) لفظاً فى أفصح الأساليب شيوعاً ، وليس الشأن كذلك فى « فوق » فإنه يستعمل كثيراً مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .

⁽١) أصلها: «علم » - بالتنوين - وحذف من البيت مراعاة الشعر.

 ⁽٢) وعلى هذا لا داعى لموضعه فى الظروف الملازمة للإضافة فى أكثر الحالات . إلا على الرأى
 الذى يجيز إضافته أحياناً ؛ كقولهم أخذت الكرسى من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛
 محجة أن المسموع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : اتباع الجمهور .

وفى لفظه لغات محتلفة، أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، منها عبّلا – على وزان : عصا – والذين يجيزون إضافته يوجبون فى هذه اللغة قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : « عكى " » .

طبقاً للبيان والإعراب المذكورين بي رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ .

ومثله فى وجوب قلب ألفه ياء الظرف : « لدى » عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضهائر طبقاً للبيان الذى سيجىء فى رقم ٣ و ٤ من هامش ص ١٧٧ . أما طريقة إعرابه فقد سبقت مقصلة فى ج ١ م ١٦ « ب » من ص ١٧٨ آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر .

وأما: «حسن » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية (١). وأصح استعمالات :

أولهما: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو : أعرف كتاباً حسب القارئ . وفي هذا الاستعمال يكون لفطه جامداً مؤولا بالمشتق ، بمعنى : « كاف ، (اسم عاعل من الفعل : كَفَى) . فالمراد من المثال السابق : أعرف كتاباً كائى القارئ ، أي : يكفيه و يغنيه عن غيره . وفي هذه الصورة يكون معرباً ، مفرداً نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبنى سوى وطنى بديلا فحسبى ذاك من وطن شريف الله بمنزلة اسم الفاعل العامل: «كاف» وسم الفاعا العامل (٢) ٧ .>

لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل: «كاف» وسم الفاعل العامل (٢) لا يكتسب التعريف بالإضافة لمرفة. كما أوضحنا من قبل (٣).

ولما كان لفظ: «حسب» جامداً ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى – جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأمناً مراعاة لفظه فتجيز معاملته معاملة الأسماء الجامدة ؛ فيقع في كثير من مواقعها الإعربية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الحبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثلته مبتدأ البيت السائف ، وكذلك قوله تعالى في المنافق الذي يضمر الكفر ويظهر الإيمان : « وإذا قيل له اتق الله أخسلاته أنه العزة بالإنهم ؛ فحسبه جهنه أ » ، ومن أمثلته خبراً قوله تعالى : « ومن يتق الله فهو حسبه أ » (أ) . . . ومن أمثلته اسما للناسخ قوله تعالى : « وإن يريدوا أن يريدوا جر زائد :

⁽١) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقاً لما أوردنا في هامش ص ١٤١ وفي. غيرها وفي بمض حالات إعرابية أخرى تجيء) .

⁽٢) إذا كان لغير الماضي – كما عرفنا في ص ٦ .

⁽۳) نی ص ۹ و ۲۳.

⁽ ٤) وقد يصلح مبتدأ أو خبراً عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر :

فلا تُحسدُنْ قوماً على فضل نعمة فحسبُك حارًا أن بقال حسود

يحـــسبك (١) العلمُ ؛ فإنه قوةُ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع «حسب» فى موقع إعرابى غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعاً باتاً ، مجاراة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذي بمعناه (وهو : كاف (٢)) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتاً لنكرة ، أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبيك من خطيب ؛ وإلى وشوقي » حسبك من شاعر .

وموجز القول: أن : «حسب » إذا أضيف لفظاً ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسمًا للناسخ ، ومجروراً بالباء الزئدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة . . .

ثانيهما: أن يكون: «حسب » مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويننوى معناه فقط). وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولا بالمشتق، ومفرداً من كراً مبنيًا على الضم، ويتضمن النبي فيصير المراد منه: «ليس غيرُ» أو: «لاغير»، ويقع صفة لنكرة، أو: حالا من معرفة أو: مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء، أو: خبراً. وليس له - في الفصيح - موقع آخر؛ نحو: إن لكل إقليم حاضرة حسبُ، بمعنى : لا غير (١). وهي صفة «لحاضرة». مبنية على الضم في محل نصب. ونحو: اتسعت لحديقة حسبُ (١) أي: لا غير . وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . ونحو: قرأت ثلاثة كتب، فحسبُ . أي: ليس غير . ويقولون في هذه «الفاء» إنها إزائدة:

⁽١) انظر ما يتصل بهذا من ناحية التمريف والتخصيص في رقم ؛ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على «غير » .

⁽ ٢) دخول « إن " » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء في مثل : « بحسبك » العافية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمحى : يكفى ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح الترجيح لا التحتيم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه المجج ، فلا يخضع كلامهم لها .

⁽٣) والأصل : حسبه ، أي : كافيته .

^(۽) والاصل : حسب الفرض ، أي : كافية الغرض .

لتزيين اللفظ(۱) و «حسب » مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع ، حذف خبره . والأصل : فحسب الثلاثة مقروء ، بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروء مسب . . . ، أى : المقروء حسى مثلا .

وبسبب الاستعمال الأول دخل: «حسب » في عداد الأسماء الملازمة للإضافة في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثاني – وهو: البناء – دخل في عداد النظائر التي تشبه «غير» و «قبل » ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

وأما: « أوَّل » - غله استعمالات أشهرها ثلاتة :

(۱) أن يكون اسمًا لا ظرفية فيه . معناه : إمنًا مبدأ الشيء الذي يقابل آخره ، نحو : أوَّل الغَيَث قطْرٌ ثم يَنَهْسَمِر ، أي : بدايته التي هي ضد نهايته . ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أن حاتم طي أوّل في الندى ، وأنت الثاني وإما معنى كلمة : «قديم » الذّى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت المقامر خلو(٢) ؛ ليس فيه أول ولا آخر . أى : ليس فيه قديم ولا حديث . وإما متضمناً معنى كامة : «سابق » أى : «متقدم » الدالة على الوصف ، نحو : تنقلت في البلاد عاماً أولا (٣) ، أى : عاماً سابقاً أو متقدماً من غير نحو : تنقلت في البلاد عاماً أولا (٣) ، أى : عاماً سابقاً أو متقدماً من غير

⁽١) وزيادتها لازمة بنص صريح في ص ٢١ من حاشية الألوسي على : « القطر » . وقد نقلنا النص في ج١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : « المعرف بأل » . عند قول ابن مالك

^{(«} أَل » حرف تعريف أو اللام فقط ...) ، وأيضاً قد يفهم هذا اللزوم من حاشية الأمير على : و المغنى » ج 1 عند الكلام على: « قط » نى باب : « القاف » . ولكنه ليس فى صراحة النص السابق . (γ) خال .

⁽٣) بالتنوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصورة والأخرى الآتية في رقم ٢ من الصفحة المتالية. ويقولون في سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء، فيقال : سنة أولة ، وسنوات أو لات ، ووزن وأفعل » لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجيء في باب : « الممنوع من الصرف : ج ٤ » .

وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته في ج ٢ ص ٢٢٥ ب ٢٢٧ م ٧٩ .

تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفي هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا .

ولفظ « أول » في كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسمًا جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق (١) ، يتضمن معني كلمة : «أسببتق » الدالة على التفضيل . وهو في هذا الاستعمال متعرب ، تطبيق عليه أحكام «أفعل التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكد تحول «من » جارة للمفضل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء «. . . و . . . وغير هذا مما يجيء في باب « التفضيل » (٢) ؛ نحو : أنت في الإحسان أول من هذين الزميلين ، أي : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قَسَنْل » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أول الراصدين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم .

وفي هذا الاستعمال بجرى على لفظ «أول» الأحكام الأربعة السابقة التي تجرى على «غير» و «قبل» ونظائرهما .

ا ... فيعرب : « أول » إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو أسرعت للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى .

ب _ ويعرب أيضًا إذا كان مضافيًا ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصيًّا ، نحو : أسرعت للصارخ أول َ . . .

ح _ ويعرب أيضًا إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرعت للصارخ أولاً . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه (١) . أى : سابقاً ، متقدماً).

⁽١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظة الفرق بين هذه الصورة والى سبقتها فى رقم ١

⁽ ٢) وهل هو في هذه الحالة « أفعل للتفضيل » لا فعل له من لفظه ؟

قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه في الوزن ، وفي تجرده من الثاه ، ودخول « من » على المفضل عليه . هذا خلاف شكلي لا أثر له في صحة الاستعمال .

⁽٣) انظر رقم ۲ من هامش ص ١٣٣ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤. .

د _ ويبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت للصارخ أول المناه . . .

* * *

(١) وفيها سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : «غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

واضْمُمْ بِنَاءً : «غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيف ، نَاوِياً مَا عُدِمَا

يقول : اضمم لفظ «غير » ضمة شاء إن فقدت ما أضيف له «غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده في الكلام ، لأنه محدوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، – بالرغم من أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه . – يريد : ابن «غير » على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ، كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ ، أُوَّلُ وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيضاً ، وَعَلُ وَعَلُ وَعَلُ وَعَلُ وَعَلُ وَالْجِهَاتُ أَيضاً ، وَعَلُ وَأَعْرَبُوا نَصْباً ، إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا ، وَمَا مِنْ بَعدِه قَدْ ذُكِرًا

يريد: أن اللفظ: «قبل» يشبه: «غير» في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه. وهناك ألفاظ تشترك مع «قبل» في هذا أيضاً. وقد عطفها عايه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل: قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعل - كذير ، فكلمة : قبل مبتدأ ، والحار والمحرور : «كنير» خبره. وباق الألفاظ معطوفة على : «قبل» بالواو المحذوفة أو المذكورة.

ثم بين في البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ «قبل» وبقية الأسماء التي بعده بالنصب مع التنكير. وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عاماً على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل «قبل» و «غير» ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب – عل – كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

زيادة وتفصيل:

- تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ وأول » وتوضح معناه، وموقعه الإعرابي في كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور، وكثرة الآراء والاضطراب فيها ، نستصفى منها ما يأتى ، ليكون معيناً على فهم غيره فى ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الحائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

- (١) « ودعنت الغائب منذ عام "أول) ، يجوز فى كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عام "أول من عامنا الحاضر، أى : منذ عام سابق على عامنا الحانى .
- (٢) ودعت الغائب منذ عام "أول . . . فكلمة : «أول » ظرف زمان بمعنى : «قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عام "قبل العام الحالى " ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : «أول » على حاله من المضبط الذي كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام «قبل ، وبعد » ونظائرهما . . .) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .
- (٣) ابدأ يومك بالصلاة أول . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوبنا ؛ تطبيقنا لأحكام « قبل و بعد » المشار إليها ... فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية ، نحو : ابدأ يومك بالصلاة أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال . . . كما سبق . . .
- (٤) ما رأيت الأخ مذ أمس (١). أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر، فإن لم أره يوماً آخر قبل الأمس قلت: ما رأيت الآخ مذ أول من أمس، فكلمة : ﴿ أُول ﴾ خبر المبتدأ ﴿ مذ ﴾ والمعنى : ما رأيت الآخ مذ الأول من أمس،

⁽١) فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٤ الكلام على : ﴿ أَسْ ﴾ والإشارة لبعض الاستعبالات التالية ، ومنها استعبالات أغرى هامة .

أى: مذ اليوم الأسبق من أمس، وهو اليوم المعين المعروف، الذي يسبق أمس مباشرة.

فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت: لم أره مذ أول من أول من أمس. (ولا يصح أن أزيد على اليومين قبل الأمس). فكلمة: «أول » الأولى خبر ومعناها: الأسبق أيضًا. وكلمة: «أوّل » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ؛ ومعناها: أسبّت . والمراد: لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من امس (١). ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .

. . .

ب — أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ — باب الظرف) إلى ما تسجله المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أوّل » وأن أصله : « أوْء َل » بهمزة بعد الواو ، بدليل جمعه على « أوائل » . فقلبت الهمزة الثانية واواً ، وأدغمت فى الواو قبلها . الأولى . وقبل : أصله : « وو أل » ، قلبت الهوزة واواً ، وأدغمت فى الواو قبلها . وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « ووائل » فراراً من ثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كمعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها في المراجع اللغوية ...و...وهذا حسّسَن .

6 6 G

وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا إن وجدت قرينة تدل على وجود ثان بعد الأول (٢) . . .

(۱) راجع لسان العرب في مادة ﴿ أمس ﴾ ومادة : ﴿ وأَلَ ﴾ وكذَّك : ﴿ التَّاجِ ﴾ ثم حاشية : ﴿ يَاسِينَ ﴾ على التصريح ﴿ طبعة الحلمي ﴾ بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي .

⁽۲) مما یتصل بکلمة : «أول ۽ ما جاء ئي ج ۲ م ۷۹ ص ۲۲۸ وکذا ئي ص ۶۳۳ ميمث «مذ ومنذ » .

د - « ملاحظة » : رأى بعض النحاة (١١) تقسيم الاسم من ناحية إضافته
 وعدم إضافته ، تقسيمًا موجزاً ، ولكنه شامل ، وملخصه :

- (١٠) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمر إضافة لفظية ، ويصح قطعه عن الإضافة لفظيًا ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظة «كلّ » التي ليست للتوكيد ولا للنعت .
- (٢) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمر إضافة لفظية ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكاتا ، عند .
- (٣) ما تـَجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو ـــ أولاَ تعرب نعتـًا كلَّ » التي تعرب نعتـًا .
- (٤) ما تجب إضافته لفظاً للضمير مطلقاً _ مخاطباً أو غير مخاطب _ مثل: وحدْ ، وكل من التي للتوكيد .
- (٥) ما يجب إضافته لضمير المخاطب ؛ مثل : لبيك ، وأخواتها . . .
 ولا يجوز القطع .
- (٦) مَا تَجِب إضافته للجملة مطلقاً (أَى : اسْمية أَو فعلية) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث . فإنها لا تضاف في الأعم الأغلب إلا للجملة ، ولا يصح قطعها عن الإضافة .
- (٧) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً مع صحة جواز قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ وهو « إذ » .
- (^) ما تجب إضافته لفظًا للجملة الفعلية دون غيرها وهو : « إذا » وأيضًا « لَـمـًا » الحينية عند من يقول باسميتها .
- (9) ما تمتنع إضافته ، كالضهائر ، وأسماء الإشارة ، وكذلك غير « أيّ » من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول .
- (١٠) ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقية الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهي الأكثر .

(۱) هو الخضري - ج ۲ عند بيت ابن مالك :

وبعضُ الاسماء يضاف أَبدَا

المسألة ٩٦:

حذف المضاف . حذف المضاف إليه . نعت أحدهما .

ا جوز حذف المضاف حذ فا قياسياً ، بثلاثة شروط :

فإن أوقع حذفه في لمَبْس أو تغيير في المعنى لم يَجُوز . كقول شوقى : « ذَ كَرُوا للبخل مائة عيلة ، لا أعرف منها غير الجبيليَّة . . . » فلا يجوز حذف المُضاف ؛ وهو كلّمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة : مائة ، أم ألف ، . . . ، أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملا ، لأنه يؤدى إلى نتيض المطلوب ، فمثل هذا الحذف لا يجوز قياساً ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه

⁽١) والقرينة العقلية الحاسمة في هذه الأمثلة هي أنا لا نرى الله يجىء أمامنا ، وأن القرية من حيث هي طوب ؛ وحجارة ؛ ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيق ، لا مجازى – ويستحيل أن يكون مها جواب ، وأن البر أمر معنوي لا يكون الحبر عنه هنا أمراً حسيا مجسم (أى : ذاتاً ، وجثة) .

حذف كلمة « ابن » في قول الشاعر:

لا تَلَمُنْنِی - عَنَیْقُ - حَسْبِی اللَّذی بِی ان بیی - یا عَنَیْقُ - مَا قَلَدْ کَفَانِی یرید: یا بن أبی عتیق (۱).

ثانيها: أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله في الإعراب — وهذا هو الغالب (٢) — فيكون فاعلا مكانه في مثل قوله تعالى : وجاء ربينًا ، والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحل في مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلامرفوعًا .

وقد يكون مفعولاً به ، كقوله تعالى : « وأُشْرِبُوا فى قلو بهم العيجل ، ، والأصل : حبَّ العجل ِ ، فحدف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولا به منصوبتًا ، وقد يكون مفعولا مطلقًا ؛ نحو قول الشاعر :

ألم تَعَنْتَمض عيناكليلة أرْمك آ (٣) وبت كَمَابِيَات السَّلَيم (٤) مُسهَدًا والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولا مطلقًا (٥) بدله.

وقد یکون مبتدأ ، نحو قوله تعالی : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ » . . . أى : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

 ⁽١) وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو: عمر بن أبي ربيعة ، وأن المخاطب هو:
 أبن أب عتيق . وكلمة : « ابنة » مثل كلمة : « ابن » لا يصح حذفها وهي مضافة إلا سماعا .

⁽٢) كان هذا غالباً فقط السبب الذي في وقم ٥ من هامش الصفحة التالية .

⁽٣) الأرمد : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض في عينيه .

^(؛) من لدفته أنمى . وهي من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

⁽ه) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجعل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس المزاد : ألم تغمض عيناك ليلة الأرمد . أى : في ليلة الأرمد ؟

⁽ ٢) يريدون : من لم يشترك في الحرب ، وقتال الأعداء .

وقولهم في وصف الدنيا: « هي إقبال وإدبار » . والأصل : هي ذاتُ إقبال . . . ، أو خبراً للناسخ ، كقوله تعالى في الآية السالفة : (ولكن ّ البراّ من آمَنَ بالله . . .) .

وقد يكون ظرفاً ؛ نحو : وصلت إلى عملى طلوع الشمس . أى : وقت طلوع الشمس . أو مفعولا لأجله ؛ نحو : أطعت الوالد إرضاء ، أى : قصد إرضائه . أو : مفعولا معه ، نحو : رجعت لبيت والليل ، أى : ومجىء الليل . أو حالا ، نحو : تفرق الأعداء أياد ي سبأ ، والأصل : مثل أياد ي (١) سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قوم أياد ي سبأ . أى : مثل أيادى . . . أو مجروراً ؛ كقوله تعالى : (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) أيادى . . . وقول الشاعر (٢) :

وكيف نواصل من أصبحت بخلالته (۱) كأبى مَـرْحَـبِ (١) أى دَـرْحَـبِ (١) أى دَكُلُلهُ أَبِى مَـرْحَبِ (١) أى دَكُلُلهُ أَبِى مرحَبِ ما وأشباهه ــ وأشباهه ــ وحل المضاف إليه محله فى اسمه الإعرابي ، وحركته الإعرابية . . .

ر ومن الحائز أن يحذف المضاف ، ويبتى المضاف إليه على حاله من الحو من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته . ولكن هذا قليل بالنسبة للأول (٥٠) . و يشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

⁽١) لا تعرب كلمة : «أيادى» هي الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب في الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالا مؤولة ؛ بمعنى : متبددين . أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف . المحذوف الذي هو كلمة : « مثل » المتوغلة في أغلب حالاتها في الإبهام ؛ كما عرفنا في باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ – وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

⁽٢) هو النابغة الجمدى .

⁽٣) الحلالة - مثلثة الحاء - الصداقة .

^(؛) أبومرحب : كناية عربية قديمة عن الظل ؛ ومن شأن الظل التنقل وعدم الثبات .

^(0) كيف يجوز أن يبق المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا – في الصفحة السالفة – لحلف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه في إعرابه ؟

أجابواً : إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد في الكلام الفصيح ؛ فاشراطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التي يجوز فيها حذف المضاف . 'ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه بجروراً بالشرطين المذكورين بعد لقياسيته – مع اعتبار هذا عمّالفاً للأعم الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته .

أحدهما: أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على كلمة مضافة مذكورة ، تُماثله (لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط)، أو تقابله (١) ، لتكون دليلا عليه بعد حذفه،

والآخر: أن يكون حرف العطف متصلا بالمضاف إليه ، – الذي حذف قبله المضاف – أو منفصلا منه و بلا » النافية ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتى عاسب على عمله ، وفتاة على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة : وكل » الثانية : وهي المضّاف ؛ بعد أن تحقق شرَ طا (۱۲) الحذف (وهما: الاتصال ، وعطفها على نظيرتها في اللفظ والمعنى) ؛ وهي : «كل » الأولى (۱۳) ونحو قول الشاعر :

أكل أمرئ تتحسيين امراً ؟ ونار (٤) تتوقيد (٥) بالليل نارا ؟ أى : وكل نار . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر : ولم أر مثل الخير يتركه الفي ولاالشر يأتيه امرؤ وهو طائع

⁽١) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

 ⁽٢) هذان هما الشرطان لقياسية الحر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النفى أو
 الاستفهام أو غيرهما مما زاده بعض النحاة .

⁽٣) فالمطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات؛ باعتبار أن: « فتاة » معطوفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير: كل فتى وفتاة محاسب على عمله . . . و . . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والحبر

⁽٤) قالوا في إعراب كلمة : و قار به الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؟ وهو : «كل » . ولم تكن مجرورة بالمعطف على كلمة : «امرئ » المجرورة بالمغاف لئلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين ، لأن كلمة : «امرئ » المجرورة ، معمولة الفظ : «كل » المضاف المذكور ، وكلمة : «امرأ » المنصوبة مفعول ثان : «لتحسين » فهي معمولة الفعل ، ومفعوله الأولى هو : «كل » امرئ المقدم عليه ، فلوعطفنا بالواو كلمة : «قار » المجرورة على وامرئ » المجرورة بالمضاف : «كل » ، وعطفنا بهذه الواو أيضاً وقاراً » المنصوبة على : «امرأ » المنصوبة — لترتب على هذا أن نعطف عرف واحد شيئين على معمولين مختلفين ضبطاً وهما لهاملين مختلفين ، وهذا ممتنع عند كثرة النحاة : لأن عمل عندهم ناثب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا ينوب عن عاملين . فالالتجاء إلى العطف على معمولي عاملين مختلفين ففيه خلاف ، والكثرة لا ترضاه ، وما لا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . . (راجع التصريح — وغيره — في هذا الموضع) .

⁽ ٥) أصلها : تتوقد : رحذفت إحدى التامين : التخفيف .

أى: ولا مثل الشرّ. وقولم: ماكلُ سوداء فيحمة ، ولا بيضاء شحمة ". أى: ولا كل بيضاء شحمة " (١) ، ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال . وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح الأعلمي .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله . قراءة من قرأ قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا ، والله يريد ُ الآخرة ِ) (٢) .

ثالثها: أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن نحل محل المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ (لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ . . . و . . . و . . .) كالتى فى قوله تعالى : (فسبحان الله حين تُمسُون وحين تُصبُيحون . . .) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة وحين » ولا يجوز الحذف (١٠) .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف القياسي (٤).

⁽١) ستجيء مناسبة لهذا المثال في ص ٥٦٥ وله إيضاح في ٦٣٨ .

⁽٢) الآخرة ، – بالجر ، في قراءة من قرأها كذلك – مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذي لا يدوم ، ولا يبق) . والله يريد دائم الآخرة ، أو خالد الآخرة ، فالمضاف إليه الحذوف ، وهو : ١ عرض » ، ويس عائلا له .

 ⁽٣) كذلك لا يجوز الحذفإذا كان المضاف إليه مبدوءاً «بأل » والمضاف منادى . فلا يصح :
 يا العالم . تريد : يا مثل العالم .

⁽ ٤) فيها سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَلِي المُضَافَ يِمُّ تِي خَلَفَ العَنْهُ فِي الْاعْرَابِ إِذَا مَا حُذَفَا مَا خُذَفَا مَا يُلِي المُضَاف ، (أَى يَ مَا يَأْقَ بِعِد المُضَاف ، والمراد بِه : المُضاف إليه) يكون خلفاً عنه في الإعراب ، وقا مُما مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بِما كان يعرب به المُضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله ، أو : منعولا ، أو : مبتداً ، أو خبراً . . . و . . . واكتنى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط . وقد أوضحناها : ثم قال :

.

زيادة وتفصيل:

ا _ إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبة جاز _ وهو الأكثر _ عدم الالتفات عليه عند عودة الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ (كالتعريف والتنكير ، والإفراد ، وغيره . . .) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنًا (١) بيَماتًا (٢) ، أو هم قائلنون) (٣) . والأصل : وكم من أهل قرية . . . فرجع الضمير : «ها » : مؤنشًا إلى القرية . و رجع الضمير : «هم » مذكراً لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسَّان في مدح الغسَّانيين:
يَسْقُون من وَرَدَ البَسَويصَ (٤) عليهمسو
بَرَدَى (٥) يُصَفَّتَ (١) بالرَّحيق (٧) السَّلُسلَ (٨)

= وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا (الذي أَبقوا) أي : الذي أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أي : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .

يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الحر كما كان قبل حذف المضاف .

لَكُن بِشُرْطِ. أَنْ يَكُون مَا حُذَفْ مُمَاثلًا لَمِسَا عَلَيْسِهِ قَدْ عُطفْ أَى بَشُرُطِ. أَنْ يَكُون المُضاف المجذوف معلوفًا على كلمة مذكورة مماثلة في لفظها ومعناها للمعلوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه .

- (١) عذابنا . ، ليلا .
- (٣) نَا مُونَ فِي القيلولة ، وهي وسظ النهار . ﴿ وَ فَ وَادْ قَرْبُ دَمْتُقَ .
 - (٥) جر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجئ ألف التأنيث في آخره .
- (١) أيمزَج. (٧) الخمر. (٨) العذب.

•

يريد: ماء بردى . والضمير في : « يُصَفَتَّق » مذكر ، إذ اوحظ في مرجعه المحذوف أنه مذكر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنشًا دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مَرَّت بِنَا في نسوة حَفَّصَـةً والمِسك من أردانها (١) نافيحَهُ أَى : رائحة السك فائحة من أكمامها (٢) . . .

(٢) قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول. فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (... وتَجعلون رزْقكُم أنتَّكم تُكلَد بون ...) الأصل : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبتكم ؛ فحذف كلمتى : «بدل وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو ؛ «رزق » – مقام الأول ؛ وهو : «بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقترب منه : و تُنُم ّ دَنَا (٣) فَتَلَدَ لَنَّى (٤) ؛ فكان قَنَابَ (٥) قَوْسَيْن أو أد ْنَنَى (٦) ،

⁽١) جمع : رُدُنْ ، بمعنی : کم " .

⁽٢) ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف أما حكم عودة الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ «كل» و «بعض» أم غيرهما من صوره المختلفة التي في مكانه الأنسب ، (وهو : «ه» – مبحث: مرجع الضمير) في الجزء الأول ، (في آخر المسألة ١٩ ص ٢٣٠ – و « ز » من ص ٢٣٦ ، مبحث تعدد المرجع) .

⁽٣) أى : اقترب جبريل من النبي .

⁽٤) فزاد من القرب.

⁽ o) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالآخرى ؛ حتى كأسما قوس واحد ؛ رمزاً للاتفاقهواتحاد الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب .

⁽٦) أقرب.

والأصل: فكان الرسول قدر مسافة قررب قاب قوسين. فكلمة: « الرسول » المحذوفة اسم كان ، والضمير حل محلها ، وصار هو الاسم. وحذفت المضافات الثلاثة: (قدر ــ مسافة ــ قرب ــ) وحل المضاف إليه الأخير ، (وهو كلمة: قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو: قدر) وصار خبراً مكانه.

ب _ يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صُوَرٌ ثلاث (١) :

الأولى: أن يحذف المضاف إليه ، ويننوك معناه ؛ فيبننى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معرباً ، و منوناً).. وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : «غير » أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل – بعد ، . . . أو اسمًا آخر يشبهها ؛ مثل : حسب . . . وسواها مما صردناه وشرحناه قريباً (٢) ؛ نحو : استشار المريض الطبيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل أ . والأصل – مثلا – : ليس أحد غير الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبل ألطبيب . فلما حدد المضاف إليه ونوى معناه بنييت «غير » ، وهو قبل » على الضم . . .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا ينتُوك لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكأن الكلام في أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : (وكلاً وعد الله الحسنتي) ، أي : وكل فريق . وقوله تعالى : (أيلًا منا تند عُوا (١٣) فله الأسماء الحسني) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص (أيلًا منا تند عُوا (١٣) فله الأسماء الحسني) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض وبعض مندسي . . . أي : فبعض الفروع

ويتحقق هذا فى الأسماء بنوعيها: التامة (أ) وغير التامة (ولا سيما ماكان منها دالاً على الإحاطة والشمول، أو البعضية ؛ كما فى الأمثلة).

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ويُننُوى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يُرَد إليه ما حذف

⁽١) إذا كان المضاف إليه هو «ياء المتكلم» تميز بأحكام خاصة ، هامة تجيء في ص ١٦٩ و.ا بعدها ً – م ٩٧ –

⁽۲) فی ص ۱۳۱ و ۱۶۱ وما بعدهما .

⁽٣) ﴿ أَيَا ﴾ أَدَاةَ شَرَطُ ؛ العموم والإبهام . ﴿ تَدَعُوا ﴾ فعل شرطُ ، مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعل ﴿ وما ﴾ زائدة .

⁽٤) فى رقم 1 من هامش ص ١٣٦ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروحة . في هامش ص ١٤١ .

أما غير التامة فهي قبل وبعد وأشباههما و ... مما شرحناه في هذا الباب في ص ١٣٦ وما يليها .

للإضفاة ــ كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسمًا تامًا (۱) أن يعُ طَف عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه ؛ ليمدل على المحذوف نصًا ؛ فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربع ونصف المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ الحر (نعني به : المال) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه ؛ فاستغنينا بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثاني دل على الأول المحذوف (٢) ، بالمذكور عن المحذوف ؛

سَـَقَـَى الْأَرَضِينَ الغينَّثُ سَـَهِـُلَ وحَـَزْنَـهَا (٣)

فنيطتُ (٤) عُـرَى (٥) الآمال بالزرع والضَّرْع (١)
أى: سهلها وحَـزنها . وقول الفـَـرزدق :

يا من رأى عارضاً ينسر به بين ذراعتى وجبهة الأسد

⁽۱) أما ظروف الغايات ؛ (مثل: قبل ، بعد ، ونظائرهما) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء التمامة ، والغايات في هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ و ١٦٥ . . .) .

⁽٢) هناك تقدير آخر فيه تكلف . . . ومَلمخصه ، أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه . ثم تأخر المضاف إليه، فصارت الجملة : أنفقت ربع – ونصفه – المال – ثم حذفت الهاء تحسيناً للفظ. ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذي لا فائدة منه .

ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين فى الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و «قبل وبعد» أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شىء محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفى هذا راحة وتيسير ، ولكن الأول أدق . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

⁽٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة . (ضد السهلة) .

⁽٤) فتعلقت

⁽ o) جمع: عُـرُو َة، وهي الجزء البارز من الإناء وغيره، كي يمكن إمسالة الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة – أو نحوها – مما يكون متصلا بظاهر الإناء ، كي تمسكه اليد في سهولة .

 ⁽٦) الضرع : المكان الذي يتجمع به لبن الحيوانات اللبنية في آخر بطنها ، والمراد ، هذا تلك الحيوانات نفسها .

أى : بين ذراعى الأسد ، وجبهة الأسد . ولا فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافئًا يعمل الحر فى المضاف إليه كالمثالين السالفين ، وأن يكون عاملا آخر غير مضاف ؛ نحو ، قول الشاعر

عَلَقَتْ أَمَالِي فَعَمَّتَ النعَمَ مِثْلُ أُوانَفْعَ مِن وَبُلِ (١) الدَّيَم (١) أَى : بَمْلُ ، أُو : بأنفع (١) . . .

وقد يحذف المضاف إليه (٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفيًّا على مضاف إلى مثل المحلوف ، — وهذه الصورة عكس السابقة — ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاقتصار في هذ النوع على المسموع .

ح _ إذا وقع بعد المركب الإضافي (كعبد العزيز _ وشمس الدين _ وسيُف الله . . . وأنواع العلم الكنية . . .) نعت (٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

(١) الوبل : المطر الشديد .

وَيُحْذَفُ الشَّانَى فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَصِلُ بِشُرْطِ عَطْف وإضافَة إِلَى مثلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا يَقُولُ : إِنَ الثَانَى ، (وهو : المُضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباق على حاله معطوفاً عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباق بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال بيتين سبق شرحهما في موضعهما الأنسب من ص ٥٥ وهما :

فَصْل مضافٍ شَبْهِ فِعْلِ مَا نَصَبُ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبُ : فَصْلُ يمين . واضْطرارًا وُجِدا . بِأَجْنَبِيُّ ، أَوْ : بِنَعْت ، أَوْ : نَدَا (٤) إذا كان غير ياء المتكلم . فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصة الآتية في

⁽٢) جمع : دريمة ، وهي المطر الذي يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

⁽٣) اكتبى ابن مالك في الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

⁽ ٥) انظر في ص ٤٤٤ ما يتصل محكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنية .

هو المقصود الأساسيّ بالحكـُم ، أما المضاف إليه فهو قيـُـدُ له ـــَـكَمَا تقدم (١) ـــ ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى: أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعت هو المضاف إليه ؛ نحو: أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تـتـوان في بذل الجهود الصادقة لإنقاذه .

الثانية: أن يكون المضاف هو لفظة: ﴿ كُلُلّ ﴾ (٢) ، فالأحسن في هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسيّ . أما المضاف : ﴿ كُلُلّ ﴾ فجيء به لإفادة الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاة مهذبة هي دعامة لرقيّ وطنها ، وإسعاد أهلها . . . ومراعاة المضاف: ﴿ كُلّ ﴾ ضعيفة هنا .

وتطبيقًا على ما سلف يعرض النحاة (٣) لإعراب بعض النعوت ؛ فيجيزون في كلمة : « الأعلى» من قوله تعالى : (ستبح اسم ربتك الأعلى) أن تكون نعتًا لكلمة : « اسم » ، أو لكلمة : « رب » لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه) . ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التي لا تليق بهذا الاسم المعظم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه . . .

وأما نحو: جاءني رسول على "الظريف . . . فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه . إلا بدليل ، لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص . ولم يجيء لذاته . بخلاف النعت في مثل : و «كل " فتي يتتقيى فائز" » . . . فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفادة التعميم ، لا للحكم عليه . وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينة توجّه إليه بغير لبس ولا خفاء - كما أسلفنا - . « ملاحظة » - إذا كان العلم "كثية - والكنية لا تكون إلا مركباً إضافياً - وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مواعاة ما يأتي في « ا » من ص \$\$\$

⁽١) في الصفحة الثانية من هذا الجزء .

 ⁽۲) الكلام على إضافة «كل» إشارة في ص ۹۳ و ۷۷ ر ۱۱٦ و ۱۱۳ و لوقوعها نمتاً في
 ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ۱۱٥ .

⁽٣) راجع فيما يأتى الجزء الثانى من « المغنى » باب : ﴿ التوابع » .

المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم (١).

تقتضى الإضافة أحكامًا عامة عرفناها في بابها (٢) . وفي مقدمة تلك الأحكام: إعراب المضاف على حسب حاجة الحملة التي يكون فيها ، وجر المضاف إليه دائمًا . . . و . . .

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكامًا أخرى في ضبط ياء المتكلم ؟ وضبط الحرف الذي قبلها من آخر المضاف (٣) . وفيا يلي البيان :

أولا (^{٤)} — : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جرّ ، في أربع حالات :

(۱) أن يكون المضاف اسمًا مفرداً صحيح (°) الآخر؛ ككلمة: ﴿ فَفُس ﴾ ، و﴿ وَطَنَ ﴾ و﴿ وَطَنَ ﴾ و﴿ وَطَنَ ﴾ وَ﴿ وَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ وَطَنَى ﴾ وَهُلُ اللهُ عَلَى حَمَايته ، وقول الشاعر :

أأكُذبُ عامداً من أجل مال ؟ فليس بنافعي – ماعشت – مالي (٦) وإعراب المضاف في هذا النوع كالذي يليه ؛ وسيأتي البيان .

⁽ أ) لهذا الباب صلة وثيقة بباب : « المنادى المضاف لياء المتكلم » ج ٤ ص ٤٣ م ٢٣٩ – ويعتبر كل منهما متمماً الآخر .

⁽٢) في ص ٦ وما بعدها .

⁽٣) سبق تلخيص مفيد لها في ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦ .

⁽ ٤) سيجيء الحكم الثاني في أول ص ١٧٧ .

⁽ه) وكذلك ما يدخل فى حكمه . وسيأتى فى «ح» ص ١٧٣ – وصحيح الآخر هو : ما ليمو فى آخره حرف من أحرف العلمة الثلاثة ؛ (وهى : الألف – والواو – والياء) ، ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف من أحرف العلمة الثلاثة . – كما فى ج ؛ هامش ص ٣٤ و ٧٩ – .

⁽٦) وزن الشعر يمنع تحريك الياءهنا . ـــ أى : أن الحركة بمنوعة للضرورة ـــ .

(۲) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتملاً شبيهاً بالصحيح (۱) ككلمة «صفو» و « بغني الله مثل: لايؤلني ويكد رصفوى كبغني على الناس ، ولاسيا الضعفاء.

ونقول فى إعراب المضاف فى هذا النوع وما قبله فى حالة الرفع : إنه مرفوع بضمة مقدرة (٢) ، منع ظهو رها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، نحو : علمى وحده أنفع فى من مالى وحده — صفوى يكدره بغيى .

ونقول في حالة النصب : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الباء ؛ نحو: إن أخى الحق من يزيد صفوى ! و يمنع بغبي .

أما فى حالة الحرّ – نحو: (أتعلمُ من تجاربى مالا أتعلمه من كتبى – الصوت العذب يخفف من شجوى . .) فقد نقول : إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسرة الظاهرة

⁽۱) المعتل الشبيه بالصحيح ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العلة : (الواو أو الياه) مع سكون ما قبله ؟ نحو : (حوارئ – عَشْنِي " صفْدُو) – ونحو : (حوارئ – عَشْنِي " – خَفْنِي " – وكل ما هو مختوم بياء مشددة للنسب ؟ كعبقرئ ، أو غير النسب ؟ مثل : كُرْسَي " ، ونحوهما من كل مختوم بياء مشددة ، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين .

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشددة ، وتشديدها ليس فتيجة إدغام ياءين - . حكم يتلخص فيا يأتى :

إذا كان المضاف – محتوماً قبل إضافته بياء مشددة ، مثل : كرسى" – حوارى" – . . . فإنه بعد إضافته تتجمع فى آخره ياءات ثلاث متوالية وهذا ممنوع -- غالباً – وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة ما يأتى :

إما حذف ياء المتكلم (وهي المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات ؛ لتكون الكسرة دليلا على الياء المحذوفة ، نحو جلست على كرسيًّ . . . بغير تذوين ، والأصل كرسيًّ . . . وإما قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلا على الألف الحذوفة المنظبة عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على . كربيًّ . . . ، والأصل ؛ على كرسيًّا . . .

و إما حذف إحدى الياءين الأوليين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فتنشأ ياء ،شددة ،كونة ، ز ياء بز ، السابقة مهما ساكنة ، والمتأخرة (وهي ياء المتكلم) مفتوحة . ولا فرق في الصورة الظادرة – لا في الحقيقة – بين هذه الحالة والتي قبلها . والأفضل الاقتصار على الحالة الأولى . مع صحة استعمال الأخريين .

⁽ ٢) للإعراب المقدر (أى : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى ، مواضع خاصة بكل مهما ، ولا يمكن الاستغناء عن احدهما فى موضعه الحاص، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلا، وتوضيح أثرهما فى الباب الحاص بهما ، (وهو : باب « المعرب والمبنى » ج 1 ص ٥٢ م ٦ وفى ص ١٢٩ م ٦٦) .

مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب (١) ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولمَى فى هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة .

- (٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : ﴿ رَفَاقَ ﴾ في نحو : تخيرت رِفاقى ممن طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرابه رفعًا، ونصبً ، وجرًّا كسابقه .
- (٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو: تسابقت زميلاتى فى ميادين العمل النافع أكبرت زميلاتي أعرف لزميلاتي حقهن فى الإكبار... وحكمه: الرفع بضمة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة. والنصب والجحر بالكسرة الظاهرة ؛ طبقًا للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدرة التي منع من ظهورها الكسرة العارضة ، طبقًا للرأى الآخر.

⁽١) وقد اختاره صاحب التسهيل .

زيادة وتفصيل :

ا _ إذا كانت الإضافة محضة جاز في الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى:

اربعه احرى: إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفًا ؛ فني نحو: « نفسي ووطني ، وقفت من المثال السابق (١) أو : وقفت نفس على خدمة وطني ، (٢) أو : وقفت نفساً على خدمة وطنياً . . .

وإما جذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلا عليها ؛ نحو وقفت نفس على خدمة وطن .

و إما حذفها ومجىء تاء التأنيث (٢) عوضاً عنها: بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه: «أب» ، أو: «أم» – نحو: يا أبت ، يا أمنت (٤) . . . ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة – واضحاً ، فلا يحدث لبس أوفساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جوازهذه الأمورالأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل – اليوم – التخفف منها ومن محاكاتها ؛ لأنها – مع صحتها وجوازها – لاتخلومن غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح .وحسبنا فهم ماورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

⁽۱) فى ص ۱۹۹ وهو : وقفت نفسى على حدمة وطنى . . .

⁽ ٢) وكةوله تعالى: « (ذلك لمنخاف مُتَمَاءُ عن وخاف وَعيد .) » أى : وعيدى. ولولا أن ياه المتكلم محذوفة لوجب نصب كلمة : « وعيد » كه يقضى سياق الآية في سورة « إبراهيم » . وفي هذه السورة تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها .

⁽٣) مبنية على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوى كثير . أو على الضم ، وهو قليل ، (كما سيجيء في ج ٤ ، باب « النداء » م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقة كتابهما .)

^(؛) المنادى في هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائماً – على الرغم من أن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتماً – ؛ إذ لا داعى للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة سنع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء . وهذا المنادى مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه وجاءت تاء التأنيث – وهي حرف – عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه –

كما سيجيء في ج ٤ في باب المنادي المضاف لياء المتكلم ١٣١ ص ٤٦ .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل: «مصاحب » ؛ فى نحو: الوالد مصاحبى غداً فى الرحلة ، له يجزشيء من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم مع بنائها على السكون ـ وهو الأكثر ـ أو على الفتح ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ لأن الكسرة هى التى تناسبها .

ب— النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة فى الحملة نصلًا، نوعًا من « الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلىياء المتكلم المنقنبة ألفًا ؛ أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض — « الإضافة المقدرة » (١) .

- يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الحمسة الآتية: (أب - أخ - حمّ - فمّ - همن) ، ودخولها قائم على الرأى الشائع الذي يحسن الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربة بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة . فبالرغم من أن أصلها : (أبو و أحمو - حمو - حمو الأصل نقول - في الرأى الشائع - عند إضافتها : أبيى - أخيى - حمي - هنيى - في . . . بزيادة ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ماقبلها .

أما « ذو » التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء المتكلم — كما سبق في بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ —

وهناك رأى آخر؛ لايحسن الأخذ به ، وإنما نذكره – كالمعتاد في أمثاله – لنفهم به ما و رد مما ينطبق عليه في الكلام المأثور، دون محاكاة، وهو رأى مستنبط من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الحمسة عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه، نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

⁽١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٧.

الفتح ، وقلب حرف العلة الذى قبلها ياء ساكنة تدغم فى ياء المتكلم المبنية على الفتح (۱) وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون فى حالة الرفع مرفوعة بالواو _ كالشأن فى الأسماء الحمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الحمسة بالحروف ألاتكون مضافة لياء المتكلم . والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : الخمسة بالحروف ألاتكون هذه الياء و يدغمونها فى ياء المتكلم (۱) ، ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

(وستجىء َ إشارة لبعض ما سبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم – ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١).

د - بمناسبة ماسبق من الكلام على إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفة . . . لم أر فيما بين يدى من المراجع حُكمًا للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم (٣) . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم برد منه إلا بضع كلمات مُعربة ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثة ، لهذا لم يدخله النحاة في اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو (٤) .

لكنا اليوم لانستطيع إهماله ؛ لشيوعه بينناً ، وكثرة التسمية به ، فمن أسماء الناس المتداولة : حميدو — زندو — زوغو — روميو — غاليليو — كاسترو — . . .

 ⁽١) وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشددة تشديد إدغام ؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراحاة قلضوابط العامة ، وإن كنت لا أعرف فيه نصاً خاصاً بهذه المسألة .

 ⁽٢) راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على الأسماء الحسسة ، وبيت أبن مالك :
 وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا . . . » و ج ٧ فى آخر باب « المضاف إلى ياء المتكلم » .
 ويكلهما ما جاء فى الهمم ج ٢ ص ٤٥ .

⁽٣) أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجيء حكمه في ص ١٧٧ .

⁽ع) لنا في هذا رأى (سجلناه في ج ١ ص ١٢٧ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاء أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب . وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكلمنا على حكم تثنيته وجمعه في الجزء الرابع (م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧) .

ومن أسماء البلاد المشهورة : أُدكو – أُدفو – وهما بلدان مصريان – أركنو (اسم واحة مصرية) – كزمو طوكيو – بُرْنيو كنغُو اكوادورو . . . ولاَشك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها – إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذي يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ، مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع في اللبس) ؛ فنقول حميد وي _ زند وي . . . و . . . ولكن في هذا الرأى _ مع توضيحه المراد _ محالفة لقاعدة الإعلال التالية هنا .

وقد يكون بقلب الواوياء ساكنة ، وإدغامها في ياء المتكلم المبنية على الفتح فتنشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح) مع كسر ما قبل الياء المشددة . وإن يقع لَبُسُس بين هذه الياء وياء النسب، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائمًا ، أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضمًا ، ولكنها ترفع أوتنصب أوتجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، والقواعد العامة في « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التي تقضى الضرورة باستعمالها . ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواوياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ماقبلهما ، إلا لمانع بالسكون قلبت الواوياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ماقبلهما ، إلا لمانع بما سنعرف قريبًا (١)) . على أن الأخذ بهذا الرأى أو بسابقه – أو بغيرهما – يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين في شئون اللغة .

هـ من الألفاظ المستعملة: « ابنه » المبدوء بهمزة الوصل ، والمحتوم بالميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحدفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ فتقول : ابنميي ، أو : ابنيي .

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يَجُوز زيادة هاء السكت (٢) بعد ها مع بناء الياء على الفتح؛ كقوله تعالى : « وأماً مَن أُ وترى كتابَه بيشيماله فيقول ياليتني

⁽¹⁾ في رقم ٢ من هامش ص ١٧٨ . أما التفصيل في باب : « الإعلال والإبدال » من الحزه الرابع .

لم أوت كتابييَه ، ولم أدر ما حسابيله ، يا ليتها كانت القاضية ، ما أغننَى عنى ما ليبه : ومنه قول عائشة في وصف أبيها : « أبييَه ، ومنه قول عائشة في وصف أبيها : « أبييَه ، وما أبييَه . . . » .

ثانيًا (١): يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو: ياء المتكلم) على الفتح — فقط — في محل جر في الأحوال الأربعة الآتية (٢):

(۱) أن يكون المضاف اسمًا مقصوراً (۱) عمثل كلمة : (هُدُدَّى) في نحو : هُدُاىَ خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصورياء ،ويُدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول : هُدَّىَ خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأى ــ مع جواز محاكاته ــ لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعاً لفوضى التعبير (١) . . .

(٢) أن يكون المضاف اسمًا منقوصًا (٥) ؛ مثل كلمة : «هاد » ؛ في نحو : العقل هاديً إلى الرشاد ... (والمنقوص: اسم معرّب، آخره ياء لازمة ،مكسور ما قبلها، غير مشددة؛ مثل: الهادى – الداعى – الوالى ... (٢) فهذه الياء عند الإضافة وحذف « أل » تستكن ، وتدُغم في ياء المتكلم التي يجب بناؤها على الفتح في بحل جرّ : فيحدث من إدغامهما ياء مشددة) .

(٣) أن يكون المضاف مثني _ أو شبهه ؛ كاثنين _ مرفوعاً أو غير

⁽١) أما الحُكم الأول فقد سبق في ص ١٦٩ .

⁽ Υ) مع ملاحظة ما سبق في q ب q من الزيادة والتفصيل ص q .

⁽٣) هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، مثل : الهدّى : الرضا . . . وتفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

⁽٤) وفي هذه الحالة يكون معرباً بالياء التي أصلها الأالف ، بدل حركات الإعرب التي كانت مقدرة على الألف . فهو مما ناب فيه حرف عن حركة – طبقاً للبيان السابق في موضعه الأنسب – ج ١ ص ١٠٦ م ٧ « ب » – لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء في الظرف. «علا» (كمصا) (وهو لغة في : «علا » معنى : «فوق » وقد سبق الكلام عليه في الظروف ص ١٤٧ – كما سبق بيان إعرابه مفصلا في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ في آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر) . عند إضافته ألياء المتكل في لغة من يجيز إضافته ؟ نحو : أحجب الشمس من علمي . وكذلك الظرف «لكري» ، ومن الواجب أن تقلب ألف «لدى » ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضائر : نحو يه لدي المون لمن يستميني ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة. أما «علكي» و «إلى » . الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

⁽ ته) من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء عند إضافته لياء المتكلم . أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق في « د » من ص ١٧٤ .

⁽٦) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥.

مرفوع (١) مثل كلمة: « يدان » في نحو: لاأتطلع إلا لما كسبت يداى .ولا أعتمد في رزق إلا على يدكي . وكقول الشاعر:

أيا أخوى المُلزِي مَلامة أعِيدُكُما بِاللهِ مِنْ مِثلِ ما بِيا (ويلاحظ أن ياء المثنى – وشبهه – فى حالة نصبه وجره تدغم فى الباء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ، وتبنى الثانية على الفتح فى محل جر ومن إدغامهما تنشأ الباء المشددة – كالتى فى البيت السالف – أما فى حالة رفع المثنى – وشبهه – فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم – وهى المضاف المبنية على الفتح فى محل جر ، ولابد من حذف نون المثنى المضاف مهما اختلفت استعمالاته .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً – أو شبهه ؛ كعشرين – مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمى : « مشاركون » و « معاونين » فى خطبة قائد فى جنوده وقد انتصر : « أنتم اليوم مشاركيي فى لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاوني فى صد العدو ، والفتك به ، فرحى بمشاركي ، ومرحبابهم) .

والأصل: أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذفت النون — وجوبتًا للإضافة ، وكذا اللام (١) . فصارت : مشاركُوى ، ثم قلبت الواو ياء (٢) ، ساكنة وأدنحت هذه الياء الساكنة فى الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكنُسر ما قبلها ؛ لأن الكسرة هى التى تناسب الياء ، فصارت مشاركييً . . .

⁽ ١ و ١) تحذف مع النون اللام التي تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التي تلمها، طبقاً للبيان الذي سبق (في رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بمض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لا قيمة له . والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافة .

 ⁽٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية لها شروط وتفصيلات موضحة في مكامها من باب : «الإعلال.
 والإبدال » -- ج ٤ -- وموجز القاعدة :

أنه : إذا اجتمعت الواووالياء وسَبَعَتَ إحداهما بالسكون قلبت الواوياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر . كيعض أمثلة هنا ؛ وهي الآتية مباشرة : (مرتجّى ً – مرتشَى ً – مصطفّى ً . . .) .

أما « معاوني ً » ، المنصوبة في المثال ، فأصلها : « معاونين َلى » ؛ حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ، التي هي المضاف إليه : فصارت معاوني ً . . . ومثل هذا يقال في « مشاركي ً » الحجرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك .

ومما سبق نعلم أيضًا أن « الياء » المشددة التي تنشأ من إضافة جمع المذكر السالم — وشبهه — يجب كسر ما قبلها إن كان مضمومًا قبل الإضافة لياء المتكلم.. و إن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السَّالم — وشبهه — مرفوعًا بالواو ، وقبل هذه الواو ضمة .

فإن لم يكن قبل الياء المشددة ضمة ، بل قبلها كسرة بنى اللفظ على حاله ، كما فى كلمتى : « معاوني ، ومشاركي » السّالفتين . وإن كان فتحة ، بنى على فتحه ؛ أيضًا ؛ منعًا للإلباس (١) ؛ مثل الكلمات : (المرتضَوْن المرتضَوْن المرتضَوْن المصطفَوْن المسطفَوْن المسطفَوْن المسلمة وأن المسلمة مرتبَجي من خياركم – وإن السباقين فى الحليبة مصطفق ومُنتَ قَمَى (١) .

^() و) وألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقّ الفتحة؛ قبلها دليلا عليها . ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدنم الياء في الياء .

⁽٢) يقول ابن مالك في باب : «المضاف لياء المتكلم » ما نصه :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً ، كَرَام وَقَلَى أَوْ يَكُ مُعْتَلاً ، كَرَام وَقَلَى أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزِيْدِينَ ، فَذِى جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا اخْتُذِى

⁽ والقذى و : الأجسام الصغيرة التى تقع فى العين فتؤلها . و فذى و: فهذه واحتذى : اتبع .) يريد : اكسر آخر الاسم الذى أضيف الياه وهى: ياء المتكلم - بشرط ألايكون هذا الاسم معتل الإخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رمى) وقذى والتمثيل و برام و فيه إشارة المنقوص ، والتمثيل و بقدى و يقدى و أشارة المنقوص ، والتمثيل و بقدى و يقدى و أشارة المنقوص ، وكذلك لا يكون كابنين و و و و يقدى و يسير إلى المنى ، وجمع المذكر ، وشبهما . فهذه الأربعة جميعها تكون بعدها و ياء وهى المضاف إليه - مفتوحة - كما شرحنا - ثم قال :

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ والوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوِ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ - أَى . الياء الى فى آخر المضاف . فتدغ فى ياء المتكلم فى جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو أيضاً . والمراد أن ياء المتكلم تدغم فى ياء المنى المنصوب ، وفى ياء جمع المذكر المنصوب، وكذلك تدغم فى واو-

⁼ جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم – وجب قلب هذه الضمة كسرة ، ليهون النطق ؛ (أي : يسهل) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

و يلاحظ أن مراده من « الياء » في قوله : « تدغم الياء » الياء التي في المضاف ، وأن مراده من الشمير في كلمة « فيه » عائد على الياء التي هي مضاف إليه

المسألة ٩٨:

أبنية المصادر ١٠٠

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها: « المصدر الأصلى » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوء آ « بميم » زائدة ، ولا محتوماً بياء مشد دة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مر بوطة ، ومن

(۱) إذا أطلق المصدركان المرادالنوع الأول من الثلاثة الآتية، وهو: والصريح الأصلى، دون المؤول، ودون النوعين الآخرين . – كما سيجيء في ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ –

وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة، وكل واحد مها يصح أن يتعلق به شبه الحملة. مع ملاحظة ما سبق فى باب : « المفعول المطلق » (ج ٢ م ٧٤ ص ١٩٦) من أمور هامة تختص بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى : مؤكّد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد ... ، ومن ناحية ذكر عامله أو حذفه . . . إلخ . . .

أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (في جـ ١ م ٢٩ صن ٢٩٥ آخرباب: الموصول): حيث سردنا الحروف المصدرية ، ومهمة كل منها ؛ وصلته ، وطريقة السبك ، وما يمتاز به المصدر . المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه الحتلفة . . .

وقد وضع ابن مالك في « ألفيته » هذا الباب بعد بابى « إعمال المصدر » و « إعمال اسم الفاعل » واسم المفعول » ولعل حجته ما ردده بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوى وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزلة التالية لمسائل النحو وأبوابه . وهذه حجة واهية سفها فيما نرى – إذ الترتيب المنطق يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصها على شيء معلوم مفهوم . ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بتىء دون أن يكون معلوماً من قبل فالما أبنية المصادر .

كلمة عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسان : (1) جامد ؛ وهو مالم يؤخذ من غيره . (أى : أنه وضع عل صورته الحالية ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، ويأنسب له .) مثل : شجرة – قلم – أسد – حجر – . . . ومثل : فهم – نبوغ – ذكاء – سماحة . . . والحامد قسان : واسم ذات »؛ وهو : ما يدل حل شيء بجسم محسوس ، كالأمثلة الأربعة الأوام ، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية (وهي التي لها كيان بجسم يُدخلها في دائرة الحس) ، وواسم في » ؛ وهو : ما يدل على شيء عقلى محض (أى : شيء معنوي يدرك بالمقل ، ولا يقع في دائرة الحسل) كالأمثلة الأربعة الاخيرة وأشباهها عاليس مجساً يدرك بالمقل ، ولا يقع في دائرة الحسل)

= (-) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه ، ويتردد ذكر المشتق أحياتاً باسم : « الوصف أو الصفة » وهذان غير الوصف أو الصفة المراد مهما النعت الآف في ص ٤٣٤ - ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية . وأن يدل - مع الممنى - على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هي التي قملته (كما في اسم الفاعل) أو هي التي وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آلة . . . مما سيجيء تفصيله في أبواب المشتقات . . .

والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر ، سبعة ؛ هي : اسم الفاعل – اسم المفعول – السعفة المشبهة – أفعل التفغيل – اسم الزمان – اسم المكان – اسم الآلة . أما المصدر الميعي فالصحيح أنه ليس من المشتقات – كا سيجيء في ص ١٨٦ وفي الباب الحاص به ص ٢٣١ – وأما المصدو السناعي فجامه مؤول بالمشتق – كا سيأتي في ص ١٨٧ سويتوسع كثيراً في المراد من المشتق حتى يشمل الملائة أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهي : الفعل الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن هي التي تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على الممنى والذات معاً ؟ أم على الممنى والذات معاً ؟ أم على الممنى وشيء آخر ؟

و إذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه : وتطبق عليه أحكام الجامد التي منها: أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة، بالتفصيل والشروط السابقة في ص ٤ (راجع هامش ص ٨٨ ج ١ م ١٠) .

وهناله بعض أسماء جامدة قد تلحق – أحياناً – بالمشتق الدال على الذات والمعى ؛ وتسمى : « الأسماء المامدة الملحقة بالمشتق » ، أو : « الأسماء المشتقة تأويلا » ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها : الاسم الجامد المصفر ، وأكثر ألفاظ و الموسول » ؛ كالموسولات المبدوءة بهمزز وصل ، وسيجيء البيان في باب النحت – ص ٥٥ ٤ – فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه الأسماء : « الملحقة بالمشتق » ، أو « المشتقة تأويلا » إنما تكون كذلك في بعض الحالات دون بعض ؛ وليست ملحقة بالمشتق في جميع حالاتها : وإنما تلحق به حيث تكون في موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كالنعت مثلا ؛ إذ الأصل في النعت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألفاظ السابقة . . .

(وفي مجلة المجسم اللغين ج 1 ص ٣٨١ بحث مستقل في الاشتقاق . وفي الجزء الثاني منها بحث آخر ، في ص ١٩٥ ، ١٩٥) .

أصل المشتقات:

ا - المصدر الصريح - في الرأى الشائع المختار - هو أنهل المشتقات العشرة ، ومنه تتفرع . ولا يمنينا اليوم سرد كل الأداة التي قام عليها اختياره وتفضيله من بنا أقواها . وهو قولم : إنه « بسيط » ؟ للالته على المدى الهدد ، « والبسيط » أصل المركب محمد للالته على المدى الذي يعده آخرون الكوفيين - الأصل ؟ بحجة أنه يدل على المعنى المتحرد على المعنى المتحرد على المعنى المتحدد على المتحدد ع

فضُّل - صلاح . . . في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية :

- وزيادة ، وبتغييريسير يدخل على بنيته يجىء المضارع أو الأمر . . . ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل . . . ، ولا يعنينا هذا ولا غيره بعد اشهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لفوى فى الأخذ به . فالحلاف لا قيمة له ؛ - كما سيجىء البيان فى هامش ص ٢٦٠ . - ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب - وهى كثيرة - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه .

ب المساور المساور المسريح هو أصل المشتقات العشرة ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟ بعبارة أخرى : هذا المساور يدل على المعنى الحيرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو تأنيث ، أوعدد ... ، وهذا هو الغالب: لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة ، كا سيجى ، في ص ٢٧٠ – أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره (كما سبق في ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٩ ... و ...) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وحده ا دون الاشتقاق من أسماء «الذوات » التي يسموما أسماء : «الأعيان » (يريدون : الأشياء المحسمة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء أسماء الممانى التي ليست محسادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتي ؟ . (مع ملاحظة أن بعض المقدماء كان يطلق كلمة : «الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة . – كا في كتاب «أصول المقدماء كان يطلق كلمة : «الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة . – كا في كتاب «أصول المقدماء كان يطلق كلمة : «الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة . – كا في كتاب «أصول المقدماء كان يطلق كلمة : «الأخذ » على الاشتقاق من عير المصادر الصريحة . – كا في كتاب «أصول المئة الذي أصدره المجمع في القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٢) .

الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الحاصة بالمعانى المصدرية جائز لايكاد يم مه مانع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

ا - نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة « مَفَعْمَلة » - بفتح الميم والعين - من الجامد الثلاثى الحسى الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المجسم ؟ « كَمَنْسَة » ؟ لمكان يكثر فيه الحشب ... (وهكذا نما سيجيء تفصيله وإيضاح حكمه في مكانه المناسب من بابى: « اسم الزمان والمكان » ص ٣١٨ و « - » ص ٣٢٦) ولا بد في هذا النوع من أن تكون من ثلاثى حسى جامد ؟ النوع من أن تكون من ثلاثى حسى جامد ؟ لتحقيق الدلالة على المكان والشيء الحسى الذي يكثر به ، كما سنبنيه في الموضم المشار إليه .

ب - وذوع بخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القداء إلى منعه ، والتشدد في حظر القياس عليه. وقد عرض المجمع اللغوى القاهري لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلا لمويلا تربى صفحاته على ست وثلاثين (في الجزء الأول من مجلته ، في ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : أو الاشتقاق .ن أسماء الأعيان ، وقد وفي البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مثات من الكلمات المسمودة عن العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، غير الثلاثية واستخاض مها قراراً نصه الحرفي - كما جاء في المرجع السابق : - (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم) . ا ه .

 حمِدْنا بلاء كمو فى النضالِ وأمس حَمِدنا بلاء السَّلفُ ومن نَسِى الفضل فيا عَرَفُ ومن نَسِى الفضل فيا عَرَفُ أليس إليهم صلاح البناء إذا ما الأساس سَمَا بالغُرَفُ ؟

=الأولى أن يجعله عاماً بعد أن عرض مثات من الكلمات المنقولة عن العرب، والتي استند إليها في قراده . . وكثير مها ليس مقصوراً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة بجمل القياس عليها صحيحاً قويباً ، ويقتضى أن يكون ذلك القياس عاماً شاملا لغة العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغة العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر في معاهد التعليم ، وفي الحطابة ، وفي غيرها من كل ما يقوم على اللغة الصحيحة ، وتتشابك فيه لغة العلم ولغة الأدب. وها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشئون المختلفة ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار عمزلة : «الاصطلاح » ومن الحير قبوله ما دام لا يؤدى إلى خفاءاً و لبس .

وقد أصلح المجمع قراره السابق وجمله مطلقاً غير مقيد بشىء مما سبق ؛ فقد جاء في ص ٦٩ من كتابه المجمعي الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعية الصادرة من الدورة الشاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما فعمه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة) بناء على رأى لجنة الأصول ، وهو :

(قررَ الحجيم من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد . واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ما ورد من أشاته فى المبحث الذى احتج به المحمم لإجازة الاشتقاق، يرفي على المائتين – ترى التوسم فى هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة) » أه .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة، وصدر قرارهما في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السالف فقد ورد بيالها في الكتاب المجمعي الذي تقدم ذكره ؟ في ص ٢٣ منه النص الآتي تحت عنوان : « قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرّب » ومعها البحوث الحاصة بها .

أولا – في الاسم الجامد العربي :

- (١) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الحامد الثلاثى مجرده ومزيده فالباب فيه ﴿ نَصَرَ ﴿ وَيَعْدَى إِذَا أَرِيْدَتَ تَعْدِيْتُهُ بِإِحْدَى وَسَائُلُ التَّعْدِيَةُ ۚ وَكَالْمُنْرَةُ وَالتَّضْعِيْفَ . . . ؟ مثلَ : قطَنَتُ الرَّرُسُ تَقَطُّنُ ، كُثرَ قطْهَا . وقطَّنَا لَهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى ال
- (٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى متعد فالباب فيه و ضرب » مثل: قطنت الأرض أقطيها زرعتها قطناً.
- (٣) وفى كلتا الحالتين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الحامدة ؛
 لتحديد صيفة الفعل ؛ تبعالما ورد من هذه المشتقات .
- (٤) ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثى على وزن « فَعَلْمَلَ » متعديا ، وعلى وزن « فَعَلْمَلَ » متعديا ، وعلى وزن « تَفَعَّمُلُلَ » لازماً. وإذا كان الاسم رباعي الأصول، أورباعيا مزيداًفيه، مثل: درهم وكبريت، اشتق منه هلى وزن « فَعَمْلُل » بعد حدف الزائد من المزيد؛ فيقال درهم الزهر وكبَسْرَت، أى: صاركا لدرهم والكبريت

. . . ومئات أخرى . وهذا النوع ــ وحده ــ هو المقصود من كلمة : « مصدر » حين تذكر مطالقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً . أما غيره فلا بدأن يذكر معه ما يبين نوعه .

 وإذا كان خماسياً ؛ مثل سَفَرْجَل ، اشتق منه على وزن « فَ مَمْاً لَى » بعد حذف خامسه ، فيقال مغرج النبت ، معنى : صار كالسفرجل .

(٥) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرف .

ثانياً - في الاسم الجامد المعرب :

(٧) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثى على و زن «فَعَمْلُكَ» ولازمه «تَنْفَعْمُلُكَ» ...) ٩ ا ه المنقول من كتاب المجمع

هذا ، ولعل قرار المحمع يشمل – فيها يشمل – الاشتقاق من أسماء المعانى التي ليست مصادر ؛ كالاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامدة وليست محسية ، ولا بمصادر، وكالاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصنوت ، وهما من أسماء المعانى الحامدة أيضاً . وفي مجلة المجمع (< ١ ص ٣٨١) بحث مفيد في هذا، وفي الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمى الاشتقاق من غير المصادر الصريحة : « الأخذ » .

بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء في مجلة المحمم اللغوي القاهوي ، ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٣ – ١٩٦٤) « مغنط ً من المغناطيس ، وقيَّصُدر من القصدير ، كما قيل قديماً ذَّهَّب من الذهب ، وكَبَرت من من الكتريت . . .) . ا ه .

وجاء في العدد الحاص بمؤتمر الدورة التاسعة والعشرين – ص هـ ما نصه في الاشتقاق السالف من الاسم الجامد: (أن يكون الثلاثي اللازم من باب : « نصر » والمتعدى من باب : « ضرب » وغير الثلاثي من باب : « فَعَمْلُكُ » في المتعدى : و « تفعلل» في اللازم) . ا هـ . وقد سبقت الأمثلة .

« ملاحظة » : يتصل اتصالا وثيقًا بما سبق ما قرره الجمع من صحة استقاق « فَعَلَ » من العضو للدلالة على إصابته . ونص القرار – (كما جاء في ص ٣٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق «فَكُلُّ» من العضو الدلالة على إصابته) قال بعد العنوان : « (كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو « فعلا » للدلاله على إصابته . وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام في كل ما يشكي منه في الحسد ، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل على أنه مطرد) يه ا ه . لهذا ترى لجنة الأصول بالمجمع قياسيته. ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارهما بالموافقة في جلسة المؤتمر الثامنة من دورة ٢٠ سنة ١٩٦٣ هذا وفي الكتاب المجمعي السائف البحوث المفيدة التي اعتمد عليها الحجمع ووثيموه في إصدار القرارالسالف، مدعومة بعشرات من الكلمات المسموعة التي تؤيده، من مثل: جَلَدَه - رَأَمه -بَطَّنَه . . . ، أي : أصاب جلده – ورأسه – وبطنه . . . و . . . ويدخل في نوع المصدر الأصلى المصدر الدال على « المرة (١) والهيئة » فوق دلالته على المجنى المجرد ، ولكنه لايذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة (٢).

ثانيها: المصدر الميمى (٣)، وهو: (ما يدل على معنى مجرد، وفي أوله « ميم » زائدة ، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة (٤)، ومن أمثلته : مطَلْسَب – مسَضْيَعَة – مسَجْلْسَة – مسَعْدَل . . (بمعنى : طلب – ضياع – جسَلْب – عُدول) في قول بعض الحكماء: «ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مسَطْلَبَه ألا يُسرف في الهم " ؛ فإن الإسراف فيه مضْيعة للحزم ؛ مسَجلَبَة لليأس ، مسَعد ل عن السلّداد . وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختنى السداد – فر"ت فرص النجاح ، وساءت الحياة » .

وهو قياسي ، ويلازم الإفراد ، والراجح أنه لا يُعلَد من المشتقات (٥). وسيجئ تفصيل الكلام على طريقة صياغته ، وفائدته ، وبقية أحكامه الأخرى (١):

ثالثها: المصدر الصناعى ؛ – وهو قياسى – ويطلق على: كل أفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد فى آخره حرفان ، هما: ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مر بوطة ؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسمًا دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المحبرد الجديد هو مجموعة الصفات الحاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلى : « الحيوان الناطق»

⁽١) سيجيء الكلام عليه في ص ٢٢٥ .

⁽٢) في ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر المصدر .

⁽٣) له بحث مستقل نی ص ٢٣١ .

⁽٤) يسميها بعضهم: «تاء التأنيث»، ويسميها غيرهم: «تاء النقل» من حالة إلى أخرى ٤ كالنقل من المذكر المعرفية، أو من الوسفية (الاشتقاق) إلى الاسمية المحضة ... (كما في مجلة المجمع اللغوي، جز ص ١٤، وانظر رقم (١) من هامش الصفحة الآتية) والأمران سيان. ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضع . وهي بكل أسمائها علامة قاطمة على التأنيث اللفظي (وقد فصلنا هذا في ج ٤ م ١٦٩ م ٢١٥ م باب : التأنيث ، وفي هامشي ص ٤٤٥ و ٤٤٥ .)

⁽ه) كما سبق فى « ب » هامش ص ١٨٢، وكما سيجىء فى ص ٢٣٤ و ٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالشأن فى المصادر الأصلية الصريحة .

⁽٦) في ص ٢٣١.

فإذا زيد في آخره الياء المشددة، و بعدها تاء التأنيث المربوطة (١)، صارت الكلمة: « إنسانية » وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرد ، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان ؛ كالشفقة ، والحيلم ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع . . و . . ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشتراكية – الأسد والأسدية — الوطن والوطنية – التقد م والتقد مية – الحز ب والحزبية – الوحش والوحشية — الرجعية – و وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى ، ولادلالة غير الى شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلاأنه اسم جامد، مؤول بالمشتق ، يصح أن يتعلق به شبه الجملة ، — كما سبق (٢) — ويصح أن يكون نعتا ، وحالا . . . و (٣) بخلاف النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأو زان وطرق لصياغته (٤) على حسب البيان التالى :

⁽١) وتسمى « تاء النقل »؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مختوماً بياء النسب التي تجمله في حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمية المحضة، وخلصته للدلالة على الحدث، أي: على المعنى المجرد .

⁽٢) في « ب » سن هامش ص ١٨٢ . . .

⁽٣) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعى القياسى بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهرى عرضاً موجزاً فى دور انعقاده الأول.، وفيها يلىالنص الحرفى – كما ورد فى محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٢٧٦ – على لسان أحد الأعضاء قال :

⁽حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم. وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب. وتحريجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتأه النقل ، على رأى أبي البقاء في : « الكليات ») . اه. – وتقدم المراد من تاء النقل في رقم ؛ من هامش الصفحة السالفة –

ثم جاء فى المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس فى مادة : « كيف » ونصوصاً أخرى من « كليات أبى البقاء » وأن مناقشة الأعضاء فى هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتى وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء ») ا ه. وقد وانق عليه المجلس المائياً طبقاً كمذاء ولما فى ص ٢١ من كتاب المجمع المشتمل على القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين .

⁽٤) الأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثةالسالفة الحالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على الممنى المحرد ... (وهو – كما في ص١٨٦ وب من ص ١٨٣ – الممنى العقل الحضن اللك لا وجود له في فير اللهن) ، فلا يدل – بصيفته – على ذات ، ولا على زمن ، ولا إفراد، ولا تشنية ، ولا جمع –

=ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ، ولاشىء أكثر من ذلك المعنى المحرد. والمعانى المحردة كثيرة ، لا تكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة . ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيرة المتنوعة . بل إن العرب الأوائل – وهذا أمر يجب التنبه له – نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالاً ، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية ، وأحكامها المختلفة ، ونخو هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربية ، ولا سيم النحو .

فلوضع ضوابط الكشف عن هذا المصدر ، والاهتداء إليه في يسر وسهولة وتوفيق، عكف اللنويون والنحويون – منذ عصور بعيدة – على فصيح الكلام العربي المأثور ، وعرضوا المصادر الواردة بأكثره خلال ما عرضوا له من المسائل، ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة، وبذلوا فيها الجهد – كعادتهم – مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية إلى تجميع أكثر المصادر الواردة ، واستخلاص ظواهرها وخواصها، ثم تصنيفها أصنافاً مآثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التي ينفرد بها ، وتشترله فيها أفراده واحداً واحداً، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفراده ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الحاص ، وله أوصافه وخصائصه التي تغير ذاكى . كا هو الشأن في كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد بجحوا فيها أرادوا. فجمعوا المصادر المأثورة جمعاً حميداً — قدر استطاعهم — ثم صنفوها ، ووقد بجحوا فيها أرادوا. فجمعوا المصادر المأثورة بعثم تحها أفراده الكثيرة ، المبعثرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب، وما ستنطق به —قياساً على ما نطقت به العرب — أجيال قاد ة لاعداد منا من خلفائهم ؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثى المتعدى ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثى اللازم . وكلاهما قد يكون دالا على حركة ، أو صوب ، أو غيرهما . . . — وصنف ثالث لمصدر الرباعى أو الحماسى . . . و العارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى صيغة «المصدر الأصلى »الذي يريده في سرعة وتوفيق .

ونخلص من هذا إلى أمرين هامين :

أولهما : أن تلك الفعوابط والقواعد التي وضعوها ، وحصر وابها أذواع المصادر ، وأو زابها ، ونسقوا صنوفها ، ونظموا استعمالها - مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة ، وصحة ، وشيوعاً ؛ فتطبيقها مياح لكل عارف بها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها ، (وهي ؛ المصادر الواردة في الكلام العربي الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضع ، وجهد ضائع بعد أن استنعد الأممة والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح ، وانتزعوا أحكامهم من أصيله الغالب ، في دقة وحيطة ، وبالغ أمانة . فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صبيح على ذلك الكثير المسموع ، أو مجاراة سليمة الشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاة سائفة لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى و الأصل » الأول ، وتحتيم المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد؛ في هذا الرجوع إضاعة الجهد والوقت ، فلزباتي المعاودة بجديد . وقد يكون في هذا الإيجاب والتحتيم - فوق ما فيه الرجوع إضاعة الجهد والوقت ، والمال - تعجيز لغير المشغرين المشتغلين « باالغويات » عامة ، و « النحويات »

=خاصة. فليس بد من الأخذ الحربما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين، والاستناد إلى ما قالوه؛ فإذا قرروا مثلاً أن مصدر الفعل الماضى الرباعى الذي على وزان : « فُحَلَّ » هو : « التفعيل» وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول فى مصادر : قوم علم حكسر حكس حكر م حد . . وأمثالها: تقويم حتعليم تكسير حتكريم ... و . . . وهكذا من غير بحث عنه فى كلام عربى قديم . أو فى مرجع لغوى ، أو غيره ... فلا داعى لهذا البحث مع وجود القاعدة وانطباقها. وإذا قالوا: إن مصدر الفعل الثلاثى المتمدى هو: « فَحَلُ » وجب الاطمئنان لقولم ، والأخذ به ، وتطبيقه ح فى غير تردد ح على كل فعل ثلاثى متعد ، فريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سماً ح فهم فهماً ح كتب كتباً ح ونظائر هذا من مئات ح بغير رجوع إلى مرجع لغوى أو غير لغوى ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، مئات ح بغير رجوع إلى مرجع لغوى أو غير لغوى ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، أو مالا . و بهذه العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالا يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر أط وضع صالح ، وحياة قوية ناهضة . فالواجب أن نعتمد على القاعدة فى الوصول إلى المصدر القياسى ، لها وضع صالح ، وحياة قوية ناهضة . فالواجب أن نعتمد على القاعدة فى الوصول إلى المصدر القياسى ، للفعل ، ولا نبالى بعد ذلك أله مصدر سماعى آخر أم لا ؟

وما سبق مستمد من أقوال أثمة كبار يقررون : «أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن سمع غيره » وفي مقدمهم : «الفراء » الذي وصفه الإمام اللغوي النحوي: «ثعلب » — كا جاء في مقدمة كتاب معانى القرآن ، الفراء — أحد أشمة الكوفة — بقوله : (لولا الفراء لما كانت عربية : لأنه خلصها وضبطها . ولولا الفراء ما كانت عربية ؛ لأنها كانت تتنازع ، ويدعها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولم وقرائحهم فتذهب . . .) والذي وصفه عالم آخر (كا جاء في معجم الأدباء — ج ٢٠٠٠ ص ١١٠) بقوله : «لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان بهما الافتخار على جميع بقوله : «لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان بهما الافتخار على جميع بقوله : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء الكان بهما الافتخار على جميع المؤمنين في النحو » . ا ه ، وفي تاريخ بغداد : « (كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو » . ا ه ، وفي تاريخ بغداد : « (كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو .) » . وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري . يأنه «إمام الكوفيين ، ووارث علم الكياس ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه » — راجع ص ١٠٥ من محاضر جلسات الدور الرابع — .

ومهم العبقرى: « ابن جنى » . فى كتابه الحصائص (ج ١ ص ٣٦٧ و ٣٦٧ و ٤٣٩ ،) ومن أوضح النصوص فى هذه الصفحات ما جاء فى ص ٣٦٧ من الباب الذى عنوانه : (باب فى المنة تؤخذ قياماً) « وقد سجلته مجلة المجمع اللنوى فى أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته فى دور الانعقاد الرابع ص ٤٠٠ . وسجلناه فى آخر الجزء الثانى من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذى أخذه عن المازنى، وبصه حكا ورد فى ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفى ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه - : « ما قيس على كلام العزب فهو من كلام العرب ». وهو القائل : « (ليس كل ما يجوزنى القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثالم ، وأم مذهبهم، لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعاً، ولا أن يرويه رواية.) » . ومثل هذا ما جاء

= في «المصباح المنير»، مادة : «خلف» — ونصه: « (عدم الساع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس.)» ا هـ وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنبارى — المتوفي سنة ٧٧ه هـ ف كتابه : «لمع الأدلة ، في أصول النحو» (الفصل الحادى عشر ص ٥٥) وفي مظلمه يقول ما نصه : « (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل في حده : «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ فن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحدا من الملماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة . . .) » ا هـ وقد رأى المجمع اللنوى الاعتباد على ما قاله ابن جنى وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى — كما في (ج ١ ص ٢٢٦) من مجلته . ومن المقاتمين بقياسية المصدر : الزمخشرى ، ومكانته في العلوم الغربية والشرعية معروفة (راجع كلامه ص ١٣ المقاتم من كتاب « القياس والساع ، لأحمد تيمور) .

لكل هذا لم يكن مقبولا رأى «سيبويه » ومن انضم إليه قديماً وحديثاً ، محالفين رأى « الفراه » ومن وقف إلى جانبه به إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى الساع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه ، وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة الوصول إلى المصدر حين لا يكون الفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون «بالمصدر» الذي نطقت به العرب السُدَّشين ، ولا هاعي معه لحلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف . وأعجب من هذا ، وأوغل فى الغرابة أن يكون هناكه رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً (أى مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، وسيجى و فى س١٩٧) . والقراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعناتاً من غير داع ؟ لأن القاعدة – أى قاعدة – إنما هى حكم عام مستنبط ، كما شرحنا – من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منتزع من الغالب الذى استعملوه . فكيف يراد منا أن تمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولوكان شاذاً ، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على بهج الكثير الفصيح المخالف له ؟ كيف يتحم علينا استعماله ولوكان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على الهج الغالب فى كلام العرب الحلقص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر في كلامهم ؟ ومع علمنا — كما تقدم – أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجاء أبن جى فى المراجع السابقة ، وكما يقرره جمهرة النجاة فى مراجعهم ، ومنه مانقله الهمع – فى باب المال جم احساق على وجود الكثرة .) – كما سيأتى جم احسائلث ؛ التفصيل بين ما تكون الغرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيراً واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . . .) . ا ه .

عد فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السهاعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكامات التي نجري عابيها الله م أو الخر ، أو الجزم في أساليبنا الحاصة التي ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها – على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامة ، فهي أساليبنا، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميمة، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجريانها على النظام العربي الأصيل في مفرادتها ، وطرائق تركيبها، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنه استخدام المصدر القياسي مع وجود السهاعي المعروف .

وشىء آخر : هو أن قصر القياس فى هذا الباب على الأفعال التى لم يرد ها مصادر مسموعة، يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفة، ونطيل البحث ؛ حتى نطمتن إلى عدم وجود مصدر سماعى الفعل ؛ كى نستبيح استعمال المصدر القياسى. وفى هذا من الجهد المضى والوقت ، الا يقدر عليه خاصة الناس، بله عامتهم. ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذى قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء الفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحالة أن يتخصصوا معه فى « اللغويات »

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملا ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . . .

إن رأى الفراء وأنصاره وأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسىء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على سياة اللغة ، وإبقائها سـ على الأيام سفتية متجددة الشباب والنفع . وقد يكون المصدر الذي فصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصاً سـ غريباً على الأسماع ، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الراجع إلى الكلام العربي الأصيل ، أو المطولات النموية . قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تساير تلك الفوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هي التي يسموها : ومصادر ساخية » ، أو : «مصادر شاذة » أو : «مصادر قليلة الاستعمال ؛» أو ما شاكل هذا من الأساء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس علمها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر الساعية أنه يجوز استعدال كل واحد مها – بذاته – مصدراً مصاعياً مقصوراً على فعله الحاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيفته لفعل آخر ذير فداه المعين ويجوز – أيضاً – استعمال المصدر القياسي لفعله ، فاستعمال المصدر الساعي لفعل معير لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجري هذا استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجري هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح . وإلا كلفنا جمهرة الناس مألا تطبيق – كما تقدم – ؛ إذ نطالها بمعرفة المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده . وفي هذا من التمجير وتعطيل القياس أفدم الفرر .

ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع – وما أكثر ما يؤيده – ماجاء في «القاءوس المحيط» ، – الفيروزابادي – ج ١ مادة : « سجد » من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر ، وكان قياسها الفتح ، وسها : مسجيد – مشريق – مفريق و ... مطليع – مسقيط – مجز ر – مسكين – منسيك – مرفق . . . (ولهذا الحكم الحاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان – في

وبعد أن سردها قال ما نصه : « (ألزموها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمه .) » ا ه . . . وكذلك ما جاه في « تاج العروس ، شرح القاموس ، مادة : « حج » حيث نقل عن السابةين أن المصدر الساعى الدال على المرة الفعل: « حَبِّ » هو : « حَبِّ » على وزان: « فحيلة » . ، بكسر ، فسكون ، ففتح – بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على « الهيئة » فقط في غير هذا . ولكنها استعملت مصدراً لهذا الفعل يدل على « المرة » فقط ، ولا يدل على الهيئة مطلقاً . ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرفي خاصاً بعصيغة « المرة » : قال الكسائى : كلام العرب كله على فملت فعيلة – بفتح ، فسكون ، ففتح – في المرة ، إلا حججت حجية ، ورأيت ر نيية) . ا هثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه : « (فتبين المرة ، إلا المحبة » المرة تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له في كلامهم ، والفتح على أن « الفعلة » المرة تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له في كلامهم ، والفتح على

وكذلك جاء في القاموس مادة : «فسد » ما نصه : (لم يسمع انفسد) ا ه ، فقال شارحه : (والقياس لا يأباه) .

القياس) » . ا ه فهو يبيح القياس وتطبيق الةاعدة مع وجود المهاع المحالف لها ، الوارد عن العرب . ومعنى

هذا أن ورود السهاع لا يلغي القياس ، ولا يمنع استخدام القاعدة المحالفة .

هذا ، وكما ينطبق حكم الساع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها بما له سماع وقياس ... كجموع التكسير ، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع – وكالمشتقات ، وسواها . . . ولا معى لقصر هذا الحكم على نوع دون نوع يماثله ، أو مسألة دون أخرى تشابهها . قال الصبان (ج؛) في باب «جمع التكسير » تعليقاً على بيت ابن الك الذي صدره : « ر والزمه في نحو طويل . . .) » وعلى كلام أبي حيان ، ... ، ما نصه : « ر إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه .) » ا ه . . . وية ول صاحب كتاب و القياس في المفة العربية المخضر ، ص ٤١ – ما نصه : « (أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف و القياس بي نحو : « عُيدَيد إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق الساع .) » اهم تتملق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق الساع .) » اهم وسيجيء — في جه أول باب : و جمم التكسير » — أن فريقا من أثمة النحاة — في مقدمهم الكسائي وسيجيء — في جه أول باب : و جمم التكسير » — أن فريقا من أثمة النحاة — في مقدمهم الكسائي

وسيجيء - في ج ؛ أول باب : و جمع التكسير » - أن فريقا من أثمة النحاة - في مقدمتهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية - الذي أوضحنا منزلته في هامش ص ١٨٩ - ، يجيز استعمال الساع والقياس في الجموع ، والمصادر ، وغيرها . فقد جاء في مقدمة : «القاموس الحيط » ، في الأمر الخامس

ا – أوزان المصدر الأصلى ؛ (وهو المصدر الحقيقى الذى يراد عند الإطلاق؛
 أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه (١) :

المصدر الأصلى إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ، أو غير ثلاثى ؛ علماً بأن الفعل ــ ماضياً وغير ماض ــ لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثى لابد أن يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ؛ فأوزانه ثلاثة (٢) فقط ؛ هى : فعَلَ ــ فعَلَ ــ فعَلَ ــ فعَلَ .

والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي ، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدُّربة والمَرانة أن يهتدى إلى المصدر السهاعيّ الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه . أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة نفيد كثيراً في الوصول إلى المصدر القياسي ، فيكتني به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى إفادة ، وأهدى سبيلا . وفيا يلى أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثي المتعدى واللازم :

(١) إن كان الماضي ثلاثيًّا متعديًّا غير دال على صناعة ؛ فمصدره

صمن الأمورالتي اختص بها «القاموس» ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : « (السماع مقدم على القياس عند غير الكسائى . وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضاً – على ما قرر فى الدواوين العمرفية .) ه ا ه .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهوأن استعمال المصدر «المسموع » مقصور على فعله ، دون باقى الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسى لفعل آخر على وزان هذا المصدر المسموع ، محلاف المصدر القياسى فإن صياغته غير مقصورة علىفعل واحد، بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط، وأدخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى ، وهذا الحكم عام فى كل مسموع محالف المتياس وليس مقصوراً على المصادر المسموعة . فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم عام منه يمتد إلى غيره .

[«] ملاحظة » : من الألفاظ التي تتردد في النحو : المطرد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ، التنادر ... و بعض ألفاظ اصطلاحية أخرى ؛ مها ما يفيد القياس، ومها ما يمنعه . وتوضيح هذا كله مدون في الجزء الرابع ، باب « جمع التكسير » ص ٥٨٥ م ١٧٢ .

⁽١) إيضاح هذا في ص ١٨١ زما بعدها .

⁽ ۲ و ۲) من المنادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط و مثل : نيعتْم ، بيشْس . . . النحو الوافي – ثالث

القياسي : « فَعَلْ » ، نحو : أَخَذَ أَخُذَا لَا فَتَحَ فَتَنْحًا ﴿ حَمَدُ حَمَدُاً ﴿ مُعَلَّا اللَّهُ اللَّهُ ا

فإن دل على صناعة فصدره الغالب: « في مالة » ، نحو : صاغ الحبير المعادن صياغة دقيقة - حاك العامل الثوب حيياكة مُتقنة ، ثم خاطه الصانع خياطة جميلة (٢) .

ويلاحظ أن الثلاثى المتعدى لايكون إلا مفتوح العين أومكسورها . أما مضمومها فلا يكون إلا ً لازماً ، نحو : حَسُنَ ً – ظَمَرُفَ . . .

(٢) وإنكان الماضى ثلاثيًا ، لازمًا ، مكسور العين ، غير دال على لون ، أو على معالجة (٣) ، أو على معنى ثابت ، فيصدره القياسي : « فَعَلَ ، أَوَ عَلَى مَعْنَى ثابت ، فيصدره القياسي : « فَعَلَ اللهُ اللهُ عَلَ اللهُ عَلَ اللهُ اللهُ أَلَا اللهُ اللهُ

فإن دل على لون ، فالغالب في مصدره : « فَعُلْة » ؛ نحو : سَمِر الفتى سُمُرة " خَضِر الزرع خُضُر ة .

⁽١) سيجيء (في ج ۽ م ١٨٤ ص ٢٠٧) أن الواو التي هي «فاه» الفعلُ الثلاثى ، مفتوح العيز في الماضى ، مكسورها في المضارع والأمر ، وكذا في الماضى ، مكسورها في المضارع والأمر ، وكذا في المصدر، بشرط أن يصيرهذا المصدرعلي وزن : «فعصلمة ه (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ، ومختوماً بالتاء في آخره عوضاً عنهذه الواو المحذوفة ؛ فيقال: وعد - يعد - عد - عد أن . . . ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة (وهو الجرف الذي يبتدئ به المضارع) مفتوحاً ، وأن تكون عين المضارع مكسورة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى وعدتك فى ترك الهوى عِدَةً فاشهد على عِدَقى بالزور والكذب وقول الناصح : لا تعبد عبدة لا تشق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتق – وإن كان سملا – إذا. كان المنحدر وعراً . ولهذه المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناكه .

⁽٢) وفيها سبق يقول ابن مالك :

⁽ فَعُلُ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ ؛ كَرَدُّ رَدًا (٣) وهي المحاولة الحسية ، وبذل الجهد العمل الحسيي الوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة التغلب على صدوبتها .

وإن دل على معالجة فصدره: « فُعُول » ؛ نحو: قدم قدُومًا – صَعِيد صُعُوداً – لصق لـُصوقاً – .

وإن دل على معنى ثابت فقياسه: « فُعُولة » ؛ نحو: يبيس يُسُوسة (١) . . .

(٣) وإن كان الماضى الثلاثى لازماً ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متـقلبة ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية – فإن مصدره القياسى : « فُعُول » نحو : قَعَد قعوداً – سَجَد سجوداً – ركتع ركوعاً – خضَع خضوعاً

فإن كان معتل العين فالغالب فى مصدره أن يكون على : « فَعَلْ » ، مثل : نام نومًا – صام صومًا . أو على « فِعَال » ، نحو : صام صيامًا قام قيامًا . . . و . . . فإن دل على إباء وامتناع فمصدره : « فِعَال » نحو : أبتى إباء — نفر نفاراً – شرَد شيراداً – جمتع جماحًا – .

و إن دل على تنقل وحركة مُتقلبة فيها اهتزاز فمصدره: « فَعَلَان » ؛ نحو : طاف طَوَفانا ــ جال جَوَلانا (٢) ــ غَلَى غَلَمَيانا .

و إن دل على مرض فمصدره: « فُعَال » ، نحو: سعل سُعالا رَعَفَ "^(٣) الأَنْف رُعافًا.

وإن دل على نوع من السَّير فمصدره: « فَتَعَيِيل » ، نحو: رحَـَل رحيلا ـــ ذَـمَل (٤) ذَمِيلاً .

⁽١) وفي هذا النوع يقول ابن مالك :

و « فَعِلَ اللازِمُ بِاللهُ : « فَعَلْ » كَفَرَح ، رُوكَجوَّى ، وكَشَلَلْ تقول: فرح المنتصر فَرَحاً عظيماً وجوي الحجب جوَّى، بعنى اشتدت به حرقة لحب (وأصل جوَّى: هجوَى » على وزن: فَمَلَ ... تحركت آلياء ، وانفتح ما قبلها . قلبت ألفا ، فالتق ساكنان ؛ الألف والتنوين؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت: جوَّى ...) وشَلِلَ المريض شَلَلَلاً ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذي يمنع الأعضاء عن الحركة .

⁽ ٢) أما المصدر «تَجَوْلُ » بفتح التاء – فيجيء الكلام عليه في رقم ١ من هامش ص ٢٠٠٠ وبيان أن فعله هو : « جال » أو « تجوَّل » ...

⁽٣) سال منه الدم . (٤) مشى مشياً فيه رفق ولين .

و إن دل على نوع من الصوت فمصدره: « فتعيل » و « فُعَال » ؛ نحو ، صرخ الطفل صريخًا وصُرَاخًا، ونَعَبَ (١) الغراب نعيبًا ونُعَابًا. وقد اشتهر « فَعَيل » مصدراً لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهلت الحيل صهيلًا —أزَّت (٢) القُدور أزيزا .

(ويؤخذ مما سبق أن وزن: « فُعَال » يكون مصدراً لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن « فَعَيِل » يكون مصدراً لما دل على سير أو صوت أيضًا ». وإن كان دالاً على حرفة أو ولاية فمصدره: « فيعَالة »: نحو: تَـجَرَرَ يَجارة - سِفَر سيفَارة - أمَرَر إمارة - نَـقَبَ نِقَابة ً (٣) .

(٤) إن كان الماضى ثلاثيًا ، لازمًا ، مضموم العين (٤) فصدره: إما : « فَعَالَة » أو إما : « فَعُولَة » . فيكون « فَعَالَة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن « فَعيل » : نحو : مكّح فهو مكيح – ظرَّف فهو ظريف – شجع فهو شَجيع . . . فالمصدر : مكرَّحة – ظرَّافة – شجاعة . ويكون : « فُعُولة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعْل » ، نحو : سهرًل فهو سمّه ل – عذبُ ب فهو عذب – صعبُ فهو صعب . . . فالمصدر : سهرولة – عُذرُ و بة (٥) – صعبُ و به و ضعب فهو صعب أن المصدر الشائع منة وض بأمثلة أخرى ، مثل : ضخم فهو ضخم ، مع أن المصدر الشائع هو ضخامة . وملم الطعام – أى : صار ماحيًا – ، ومصدره : الملوحة . مع أن المصدر الصفة المشبهة منه ليست على فَعْل ولا فَعِيلَ (٥)

تلك هي الأوران القياسيَّة للفعل الثلاثي بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ؛ وهي أوزان أغلبية . وقد يرد في الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره مسموعًا يصبح استعماله – بنصّه – مصدراً لفعله الحاص به ، دون استخدام

⁽۱) صاح . (۲) ارتفع لها صوت من شدة الغليان .

⁽٣) بمني : رأس رياسة ، أي : صار رئيساً .

^(ُ ﴾) أَشَرَنَا في صُ ١٩٤ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازمًا .

⁽هُ وَ هُ) راجع الخضرى في هذا الموضع .

صيغته ووزنها في أفعال أخرى ، أو القياس عليها في فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعيّ لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب (١٠) ومن أمثلة السماعيّ : سخيط سُخطً ، ذهبَ ذَهابًا – شكر شُكراً – عظمُ عظمَ عظمَ . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعيّ غيرها (٢) ؛ حتى قيل إنها لاتكاد تنضبط (١٣) ، واقتصر بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

و « فَعَلَ » اللَّازِمُ مِثْلُ : قَعَدَا لَهُ « فُعُسولٌ » باطَّراد كَغَدَا مَا لَمْ يكُنْ مُسْتَوجِباً « فِعالًا» أَوْ: « فَعَلَانَ » فَاذْر ، أَوْ « فُعَالًا »
 أى : أن مصدر « فعلَ » اللازم ، مفتوح العين ، هو : « فُعُول » باطراد ؛ كغدا غُدُوًّا ؛ (بمعنى ذهب في وقت الغُدُوة ، وهي أيل النبار) وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن : « فَعَالُ » أو : « فَعَدَلان » أو « فُعُمَال » وقد بين في البيتين التاليين هذه الحالة بقوله :

فَأُوّلُ لِذِي امْتِنَاعِ كَأَبَى والشَّانِ للَّذِي اقْتَضَى تَقَلَّبَا يريد: أن الوزن الأول وهو « فيمال » يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، نحو: أبتى إباء ، وأن الوزن الثانى ؛ « فَمَاكن » يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب. مثل جال جَوَلاناً وطاف عارَة واناً ما الوزن الثالث وهو: « فُمال » فقد بين فعله بقوله :

للدًّا « فُعَالٌ » ، أَو : لِصوْت . وشَمِلْ صوْتاً وسَيْرًا : « الفَعِيلُ » ، كَصَهَلْ (للدَا : أَى : الدَاء والمرض) فَعَلَه يَّدُل على داء ومرض ؛ نحو : سعل سُمَالا ، أو يدل على صوت ، نحو صهل نحو : نعب ، نعيباً ، وقد يستعمل « الفعيل » مصدراً الفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهل الحصان صهيلا – رحمل الغريب رحيلا. ثم بين أن ما جاء مخالفاً لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أى : على الساع . يقول :

وما أَتَى مُخَالِفاً لِما مضَى فَبابهُ النَّقْلُ ؛ كَسُخُط، ورضَا لأن فعلهما ثلاثى مكسور العين ، فإن كان متعدياً فقياس مصدره : « فَمَال » كما عرَّفنا . فيقال فيهما سَخَيْط – ورَضَى، وإن كان لازماً فقياس مصدره، فَمَال ، كَفَرَح، وغَضَب . . . فجاه الساع فيهما مخالفاً القياس في الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين (وهو لازم حتماً ، كما سبق، في =

⁽١) في ص ١٩١ عند الكلام على : « ثانيهما » .

⁽ ٢) انظر « الملاحظة » التي في هامش ص ١٩٣ .

⁽٣) وفي مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

الحاص بمصدر فعلها » . . . (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فضبوطة محصورة - غالباً - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعة لها . كما سنرى .

« ملاحظة » : وردت ألفاظ سماعية ، كل واحد منها يؤدى معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثى ، فهى في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : « مفعول » ؛ منها : معقول — متجلود (فى قولهم : فلان لامعقول له ولا مجلود له ؛ أى : لاعقل له ولا جلد . .) مفتون (1) — ميسور (1) معسور (1) . وكل ما سبق مقصور على السماع . ويرى سيبويه : أن تلك الألفاظ ونظائرها — ليست مصادر فى المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول فى صيغته وفى معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذى يحويه تأويلا يساير اسم المفعول فى المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (1) .

مصادر الماضي غير الثلاثي :

(۱) إن كان رباعيًّا على وزن : « فَعَلَ » (١) مضاعَف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فَمَصدره القياسي : « تفعيل » مثل : قوم تقويمًا ، وقَصَّر تقصيراً ؛ في قولهم : من قوم نفسته بنفسه أدرك بالتقويم ما يبتغي ، ومن قصَّر في إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية .

وقد يكون على وزن : « فيعَّال » كقوله تعالى : « وكذَّ بوا بآياتنا كيذَّ ابا » ،

⁼ ص ١٩٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ١٩١)

[«] فُعُولَةٌ » « فَعَالَةٌ » لِنْمَعُلَا كَسَهُلَ الْأَمْرُ وزَيْدٌ جزُلًا يريد: أن لهذا الفعل اللازم، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولة » ؛ مثل : سهـُل الأمو مُهُولة . . . و « فَعَالة » نحو : جزُل جزالة ؛ بمنى جاد وأعطى ، أو بمنى : عظم . . .

⁽١) راجع شرح التصريح في هذا المكان .

⁽٢) فتنة ، (خبرة) . (٣) يُسْمَر (سهْل) . (٤) عُسْم .

 ⁽٥) لما سبق إشارة في « » ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول .
 (٦) الأكثر في هذه الصيغة أن تكون المنكثير والمبالغة – قياسًا – كما ميجيء في الصفحة التالية ،
 وكما سجله المجمع اللغوى القاهري فيها – وفي « التَّفعال » القياسية أيضًا على الوجه المبين بمد .

وقد یکون علی «فیعیال» بتخفیف العین؛ کیقر آءة من قرأ: «وکذ بوا بآیاتنا کید آبا»
فإن کان معتل اللام فیصدره « التنعیل » أیضا ، و بجب حذف یاء « التفعیل »
والاستغناء عنها بزیادة تاء التأثیث فی آخر المصدر – و زیادتها فی هذه الصورة
لازمة – فیصیر: « تفعلیة » ؛ نحو: رضی ترضییة ، و زکتی ترکییة، و ورثی
توثریته ؛ مثل: (رضی الأخالبار أخاه ترضییة کریمة ، و زکتاه تزکییة صادقة ،
وحین رأی منه بادرة إساءة ، و رقی (۱) توثریة تمنعه من الهادی) .

وأصل الأفعال: من غير التضعيف: رضي - زَكَا - ورَى - فهي معتلة اللام ومصادرها مع التضعيف من غير حذف وتعويض هي: ترْضيبًا - توْرِينًا . . حذفت الياء الأولى التي هي « ياء التفعيل » وعـُوتض عنها - وجوبا - تاء التأنيث في آخر المصدر ؛ فصار : ترضيـَة - تزكيـَة - توريـَة . . . كما عرفنا . ومن الشاذ عدم الحذف . أو عدم التعويض .

وإن كان مهموز اللام (٢) فمصدره « انتفعيل » ، أو : انتفعيلة » – وهذه هي الأكثر – نحو : برزًأ تبريئًا وتبرئة ، وجزرًأ تجزيئًا وتبرئة ، وجزرًأ تجزيئًا وتجزيئًا وتهنيئًا وتهنيئًا

« ملاحظة » : مذهب البصريين أن « التَّفْعال » – بفتح الناء وإسكان الفاء – مثل (٤) : ، تَـذ ْكار ، بمعنى : التذكير ، هومصدر : « فَـعَـل» (المفتوح

⁽١) دفع ، أو أشار .

⁽٢) أى : أن الحرف الأخير من أصول الكلمة هنزة ؛ نحو : برأ – خبأ – هنيء .

⁽٣) يجوز فى الكلمات: تبريئاً – تجزيئاً – تهنيئاً – تخطيئاً – وما شابهها – أن يقال فيها تبريًّا – تجزيًّا – تخطيناً – تخطيًّا . . . فقد جاء على هامش القاموس فى مادة : «خطأ» عند الكلام على «خطية» ما نصه الحرق .

^{« (}عبارة الجموهرى : « خطيئة » هى « فعيلة » ، ولك أن تشدد الياء ، – يريد أذك تقول : « خطيئة » بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين – ؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ، ولا هما من نفس الكلمة – فإذك تقلب الهمزة بعد الواو واواً ، وبعد الياءياء ، وتدغم . فتقول في مقروه : متَهْرُوّ ، وفي خبى ، تخبيّ .) » . ا ه .

⁽٤) ومن الأمثلة أيضاً : « تـطيار » مصدر" بمعنى : « طيران » في قول عمرو السدوسي :

فَأُصِبَحَتُ مِثْلَ النَّسْرِ طارتُ فِراخُهُ إِذَا رَامَ تَطْيَارًا يُقَالُ لَهُ قَعرِ و « تَعَقاد » مصدر بمنى : « العَقْد » في قول المرقش السدوسي :

الأول والثانى بغير تشديد الثانى) — وجىء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فعل » — مفتوح العين المشددة — و رجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فعل » المضعف العين للتكثير أيضاً ، ولكونه نظير « التفعيل » في الحركات ، والسكنات ، والزوائد ؛ ومواقعها (١) . . .

وأسماعي هو أم قياسي ؟ قولان ، أظُه َ رُهما أنه قياسي (٢) . أما « النِّتفعال » بكسر التاء ، كالتِّبيان والتِّلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر (٣) .

وإن كان الماضى رباعياً على وزن: «أفعل "صحيح العين فمصدره على: وإفعال " نحو: أجمل الحطيب القول إجمالا محموداً ، وأحسن الإلقاء إحساناً بارعاً. فإن كان معتل العين نقلت فى المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت العين ، وعوض عنها – غالباً – تاء التأنيث فى آخره ، نحو: أقام إقامة – أبان إبانية – أعان إعانة والأصل: إقوام – إبيان إعنوان. فعين أبان إبانية – أعان إعانة والأصل : إقوام حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة حرف العلة – العين – إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقاً للأساليب العربية وضوابطها) . وحد ف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

لا يمنعنك من بُغًا ۽ الخير تَعقاد اليّائم .

جاء فی کتاب الامتناع والمؤانسة (لأبی حیان التوحیدی – ج ۲ ص ۲ اللیلة السابعة عشرة) بیان لکلمة و تذکار » وأنها مصدر له نظائر علی وزنه .

- (١) من الأمثلة أيضاً: تَسَجَّوال وتَسَطواف بفتح التاء فيهما وقد عرض لهما الصبان (ج ٣ باب: «ما لا ينصرف » في آخر الكلام على صيغة منهى الجموع) وسجل ما نصه « (إنهما مصدران لحال وطاف . وقيل : لتجوَّل وتطوَّف .) » ا ه
- (٢) أخذ مجمع اللغة العربية القاهرى بهذا الأظهر بعد دراسة وافية ، ورجوع لآراء المتقدمين ومها : «(١٠ قاله صاحب التسهيل، ونصه : «قد يغنى في التكثير عن «التفعيل»، «تـقعال» فقال شارحه ابنأم قاسما نصه: (ظاهركلام النحويين أنه مقيس، وقد نص بعضهم على أنه مقيس) » ا ه. راجع ص ٧٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة .
- (٣) ما سبق منقول عن الصبان في هذا الموضع . لكن المراد بما هو بمنزلة المه المصدر ؟ لعله يريد : أنه اسم مصدر (وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٠٧) والمراجع اللغوية كالقاموس وشرحه مختلفة في الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقيل : إنهما مصدران على الشذوذ بسبب كسر التاء وقيل : اسما مصدر ، وقيل . . . غير ذلك . . .

اللفظ إقام – إبـان – إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ؛ عوضًا عن المحذوف ؛ فصار المصدر: إقامة – إبانة – إعانة . . . ومن الجائز ألا تزاد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق .

وإن كان رباعينًا مجرداً على وزن « فَعَلْمَل » فمصدره الغالب : « فَعَلْمَلة ». وقد يكون على « فيعُلْلال » (١) مع قلنّته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ود حراجنًا – سَرْهَفَتُ (الصبيّ ، سَرْهَفَةً وسِرْهَافيًا – بهرج (٣) المنافق حديثه بهرجة ، وبهراجنًا (١) .

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزان: « فَـَوْعـَـل » و « فَـَيْعـَل َ » فإن مصدرهما القياسي الغالب: « فَـعـْللة » – وهذه أكثر – ، و « فيعـْلال » ؛ نحو: حوقـَـل (٤) حوقلة وحيمًا لا – و بنيطر (٥) بـَـيْطـَـرَة و بـيطاراً .

وإن كان رباعيًّا على وزن : « فاعلَ » غير معتل الفاء بالياء _ فمصدره « فعال » و « مُفاعلة » ، نحو : خاصمت الباغي مخاصمة ، أو : خصاما . صارعت الطاغية مصارعة ، أو : صراعا . . . فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فراقاً . . . و « المفاعلة » أكثر وأعم اطراداً (١) . .

فإن كان رباعيًّا معتـَل الفاء بالياء فمصدره « المفاعلة » ، نحو : يامـَـنْت ميامنة ، وياسرت مياسرة ، (أى : ذهبت جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

^{(1} و 1) إذا كان «فعلال » مصدراً مضاعفاً ؛ كالزرازال، والوسدواس ، ونحوهما – جاز فتح أُوله وكسره . وقد يراد – كثيراً – بالمفتوح اسم الفاعل في الممنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس . يكره الناس الصّلصال المزعج برنينه، والوّعواع الصاخب بنباحه . . والمراد : الموسورس – المصلصيل ؛ يمعنى : المرنان – الموعوع ، بمعنى النابح . (وعوع الكلب ، نبح) . وكل هذا قياسى .

⁽٢) أحسنت غذاءه . (٣) أقى فيه بالزائف والباطل .

⁽ ٤) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

^(•) عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

⁽٦) ومن أمثلتها المسموعة أيضاً : «متاركة » في قول شاعرهم :

متاركة اللئيم بلا جواب أشد على اللئيم من الجواب

(٢) وإن كان خماسيًّا ، على وزن : « تَـَفَـعَلَّل » فمصدره « تَـَفَـعَلُّل » نحو: تعلَّم الراغب تعلَّمًا – ثم تخرَّج تخرُّجًا – وتَـدَرَّب تدرُّبًا

وإن كان خماسيًّا مبدُوءً بهمزة وصل على وزن: « انْفَعَلَ » فصدره « انفِعال » (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، و زيادة « ألف » قبل الحرف الأخير) نحو: انشرح صدرى انشراحًا عظيمًّا حين رأيت عدوًّنا ينهزم انهزامًا ساحقًا .

و إن كان خماسيًّا مبدوءً بهمزة وصل، على و زن: «افتعل» فمصدره: افتعال؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل، و زيادة «ألف» قبل حرفه الأخير) نحو: إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى – من اعتمد على نفسه كان خليقًًا أن يدرك باعتماده ما يريد.

و إن كان خماسيًّا على وزن « تَـَفَـعَـٰلـَل » فإن مصدره يكون على وزن : « تَـفَـعَـٰلُـُل » ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدحـْرَجَ الحجر تـَـدَـحـْرُجًا .

(٣) وإن كان سداسيًّا مبدوءً بهمزة وصل ، على وزن : « استفعل » وليس معتل العين – فحصدره : « استفعال » (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) ، نحو : استحسان ، واستقباح – وأشباههما – مثل : إنى أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحسانًا لايعادله إلا سماع الأغانى العالية الشجيئة ، وأستقبح تافه الكتب استقباحًا لايعادله إلا الأغانى الماجنة الحليعة . . .

فإن كان على وزن « استفعل » مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث في آخره عوضًا عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

زيادة وتفصيل:

ضم الحرف الرابع في الفعل الحماسي المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَـفَـعُـلـَل » وإنما يجرى عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة ، وعددُ حروفه ، وحركاتُها ، وسكناتها _ يماثل « تَـفعـُاــَل » من غير تقيد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفيٌّ واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركمًا ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبة :

- (١) تفعَّل ؛ مثل : تجمَّل تجمُّلا.
- (٢) تفاعل ؛ مثل : تغافل تغافل .
- (٣) تفعلك ؛ مثل : تلملي تلملكماً.
- (٤) تفينْعَل ؛ مثل : تَبَيْطُرَ تَبَيْطُرُ الْ
 - (٥) تمفعـَل ؛ مثل : تمسَّكن تمسَّكنا .
 - (٦) نفوعل ؛ مثل : تجوْربَ تَسَجُورُبا .
 - (Y) تَفَعَّنْنَلَ ؛ مثل : تقلَّنْنَس تَقَلَّنْهُا
- (٨) تَـَفَـعُولًا ؛ مثلُ : تَـرَهُولُكُ تَـرَهُو كَا (١) .
 - (٩) تَتَفَعَلْتَ؛ مثل : تعَفَرْت تعفرُتا .
- (۱۰) تفتعلٰی ؛ مثل : تَسلَفَّى تَسلَقيا (٢) . لكن تقلب الضمة هنا قبل الياء كسرة .

⁽١) ماج واضطراب في مشيه .

⁽٢) أي : استلق على ظهره .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسداسي (١). وهي على ضبطها واطرادها لم تَسَلَّم من مصادر مسموعة تخالفها ؛ نحو:

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات . ومسلكه حميد ، وتلخيصه – على إيجازه – نافع مفيد ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة، إن الغالب :

- ا فيما دل على حرفة أن يكون على و زن ؟ « فعالة » ؟ كز راعة ، وتسجارة ، وحياكة .
- ب وفيها دل على امتناع أن يكون على وزن : ﴿ فعال » ؛ كَابِاء ، وشيراد ، وجيسَاح .
 - وفيها دل على اضطراب أن يكون على وزن : «فَعَلَان » ؟ كغليمًان ، وجموً وَلان .
- د وفيها دل على داء أن يكون على وزن : ﴿ فَنُمْـَالَ ﴾ ؛ كَصُدُّاع ، وزُكام ودُوَّار .
- ه وفيها دل على سَيــْر أن يكون على و زن : « فـَمــِيل » ، كرحيل ، وذ مَــِيل ، ورسّسيم
 (والأخيران نوعان من السير) .
- و وفيها دل على صوت أن يكون على وزن : « فُعْمَال » أو : « فَعَدِيل » ؟ كَصُراخ ، ونثير .
 - وفيها دل على لون أن يكون على وزن «فُعنْلة» ؟ كحدُمرة ، وزُرْقة ، وخُمُورة .
 فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب :
- ا _ في : ْ « فَعَـٰلُ » أَنْ يكون مصدره على : « فُعـُولة » أو «فـَـــَالة » ؛ كَـسُـهُـُولة ؛ وَ'نَـَباهة .
 - وفي : فيَعل اللازم أن يكون مصدره على : « فيَعلَل » كَيَفسرَ ح وعَلَطَتْس .
 - وفى فــمـــل اللازم أن يكون مصدره على : « فُــــُــول » كَقَــُـعود ، وخرُوج ، ونهــُوض .
- د وفى المتمدى من «فَعـل» و « فَعَـل» أن يكون مصدره على: « فَسَعَـْل » ؛ كفهـَّـم ، ونصَّـر. وأما الفهل الرباعي :
 - ا فإن كان على وزن : « أَفْعَلَ » فصدره على « إِفْعَال » ، كَأْكُرُم إكراماً .
 - · وإن كان على وزن : « فعَّل » فصدره على « تفعيل » ؛ كقدًّم تقديمًا .
- وإنكانعلي وزن « فاعل » فصدره على « فعدال » أو : « مُفاعلة » ، كقاتل قتالاو قاتلة.
- د و إن كان على و زن «فَمَــْلَـلَ) فصدره على « فَمَــْللة »كدحرج دحرجة . و يجيء على و زن « فعــُلال » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس و سُـوسة ، وو سواساً .

وأما الخماسي والسداسي فالمصدر ، شهما يكون على وزن ماضيه ، مع كامر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره فقط آخره إن كان مبدوءاً بهمزة وصل ؛ كانطلق انطلاقاً ، واستخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءاً بتاءزاً ثدة ؛ كنقد م تقد م أ الله وتدحرج تدحر جاً . ثم قال :

«تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء في الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استفامة . وإذا كانت لامه «ألفاً» فنى: «فملً » تحذف ياء التفعيل ، وينعم وينعم وينعم قنها تاء أيضاً ؛ كرَزكمًى تزكيمة . وفي «تفعل» ، و «تفاعل » تقلب الألف ياء، ويكر ما قبلها ؛ كتأنى تأنياً ، وتغاضى تغاضياً . وفي غير ذلك تقلب همزة إن سبقتها «ألف» ، كألق إلقاء ، ووالى و لاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعوى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء . ا ه .

حَوْقَالَ الطَّائِعِ حَيِقَالًا (١) _ تَمَنَزَّى (٢) سرير الطَّفَلِ تَمَنْزِينًا _ تَـمَلَّقَ المُنافَقِ تِـمِلاً قا و والقياس : حوقلة _ تَمَنزِيبَة _ تملقا (٣) . . .

* * *

(١) سبق في ص ٢٠١ الحكم بقلة المصدر: «حيقال»: دون المصدر: «حَوْقلة» - وكلاهما قياسي - (٢) تحرك .

(٣) رَفَى بَيَانَ المَصادر التَّمَيَاسِية لغيرَ الثَّلاثَى يقولِ ابنِ مالك في مصدر الرباعي الذي على وزن وَ فَعَل ﴾ ، والرباعي الذي على وزن : « أَفعَلَ » والحماسي الذي على وزن : «تَـَفَّمُل » .

وغَيْرُ ذِى ثَلَاثَة مقِيسُ مصْدَرِه كَقُدِّس التَّقْدِيسُ وزَكِّهِ تَزْكِيَــةً ، وأَجْمِلًا إِجْمالُ منْ تَجمُّلًا تَجمَّلًا

يريد : أن «فَمَّل » صحيح اللام مصدره «التفعيل » ، مثل: قَدُّس التقديس . ومعتل اللام مصدره : « تَنْسُلة » ، محو : زَّجْ مَل إجمالا . . وأمَّا « تَنْسُلة » ، محو : زَّجْ مَل إجمالا . . وأمَّا « تَفَسَّل » فصدره : « التَفْعَلُ » نحو : التجملُّل . وإليها أشار بقوله : إجمال من « تجملُّلا تجملًلا » أى : أُجْسُلا إجمال من تَجَملُّل تجملًلا . ثم أشار إلى الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل العين كذلك فبين أن عينهما تحدث ، ويعوض عنها – غالبً – التاء ، قال :

واسْتَعِفِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا _ ذَا _ التَّا لَزِمْ : أَى : وَغَالِبًا أَنْ هذا النوع يكون محتوماً بالتاء . والمراد من « استعاذ » السدامي معتل العين ، ومن « أقام » : الرباعي كذلك . وذكر مصدر الجماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل الحرف ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذي يلي الحرف الثاني . يريد : مع كسر الحرف الثالث :

وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسُرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افتُتِحا: بِهَمْز وَصْل ، كَاصْطَفَى . وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِى أَمَّثَال قَدَّ تَلَمْلَمَا أَى: ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، واكسر الحرف الذي يتلو الثاني من فعل خاسي أو سداسي ، مبدوه بهمزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسي، نحو اصطفى العاقل إنحوانه اصطفاء ، واستهوى أفئدتهم بكريم خلقه استهواه .

وأشار إلى أنَّ مصدر الخماسى الذي على وزن : «تَـفَحَّلُكَ» مثل: «تَلَمَّلُمَ » يكون بضم ما يربع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : «تَلَمَّلُمُ » . ثم بين أن « فعَلْلَمَة» هى المصدر القياسي الفعل : « فَعَلْكَ » ، وقد يكون مصدره قليلا « فعَلْال » : يقول :

« فِعْلَالٌ » أَوْ « فَعْلَلَةٌ » لِـ « فَعْلَلَا » وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانياً ، لَا أُولَا مُ عَرض لمصدر « فاعل » فقال إنه : « الفيعال » و « المفاعلة » ، وصرح بأن ما جاء مخالِفاً للمقيس -

- من المصادر السالفة كلها ، مقصور على الساع ، لا يقاس عليه ، ونص تصريحه : لِفَاعَل الفِعَالُ والمُفَاعَلَه وَغَيْرُ مَا مَرٌ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

أى : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين في بيان الوزن الذي يصاغ عليه المصدر الدال على « المرة والهيئة » -وسيجيء شرحهما في مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ - هما :

وَ « فَعْلَةً » لِمَـرَّة كَجَلْسَـهْ وَ « فِعْلَةً » لِهَيْئَـة كَجِلْسَـهْ فَ عَيْدِ ذِى الثَّلَاثِ بِ « التَّا » المَرَّهُ وَشَــنَّ فيه هَيْئَةٌ ؟ كَالْخِمْرَةُ

المسألة ٩٩:

إعمال المصدر، واسمه (١).

(١) عرفنا – فى ص ١٨١ و ١٩٣ – أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلى دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه فى (ج ٢ ص ١٧٤ م ٥٠) لمناسبة هنالة تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيهما فى هذا الجؤه .

فأما صيغ المصدر القياسية والسهاعية ، وطريقة صياغة القياسى منها ، وأو زانها وكل ما يتصل بذلك – فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » – وقد سبق فى ص ١٨١ م ٩٨ – وأما تعريفه و إعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها . (و يلاحظ أن « اسم المصدر » مقصور على المهاع) .

ا - فالمصدر الصريح الأصلى : (أى: غير المؤول ، وغير الميمى ، والصناعى ، كما قدمنا فى ص ١٨١ ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذى يدل - فى الغالب - على الحدث الحجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الفعل الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة فى أوله ، وهى التى يبتدئ بها «المصدر الميمى » ، ودون أن يختم بالياء المشددة تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعى » .

وهذا التعريف – وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٨١ – يتضمن أمرين مماً ؛ أحدهما : يتملق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيفته اللفظية . فأما من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل فى الغاب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوى محض ، لا صلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تثنية ، أو جمع أو غيره – إلا إن كان دالا على « مرة ، أو هيئة» كا سبج ، فى ص ص ٣٢٥ – .

وأما من ناحية تكوينه اللفظى فلا بد أن يكون جامداً مشتملا على جميع حروف فعله الماضى ، أوعلى أكثر منها — كما سبق ، وكما تجىء أمثلته — ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف. خذ مثلا المصدر : وتحسن » فإنه يدل على أمر عقلى محض، ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه ، أو نلمسه ، أو نسمه ، إذ لا وجود لشىء في خارج عقولنا يقال له: «تحسن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود ، ادى تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور في الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثا مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك الجامد (وهو : تحسنن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماض ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم ، أو : المادة المحسدة .) وليس علماً على شيء خاص مديز ، يدل على مكان ، ولا ذات (وهى : تتحسن » ومن أجل هذا كله يسمى: «مصدراً » لانطباق التعريف عليه . — بميع حروف فعله الماضى : تتحسن » ومن أجل هذا كله يسمى: «مصدراً » لانطباق التعريف عليه . —

بمخلاف المصدر المؤول ؟ فإنه يدل على زمن ، وغيره – كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٧٩ – ويما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتى :

(۱) حين نقول: «تَحسنَ » أو: «يتحسنُ » أو: «تَحسنُ » أو: «تَحسنُ » نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً ؛ هما: المعنى المحض السالف (أى: الحدث المجرد) والزمان (ماضياً – أو حالا – أو مستقبلا . . . و . . .) ولا يمكن أن تؤدى أمراً واحداً دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى: «مصدراً » ، وإنما تسمى: «فعلا » . فالمصدر الصريح – غير الدال على المرة أو الهيئة – يؤدى شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الثيء الواحد هو ما سوى انزمان . وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه (في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٢٧) .

المصدرُ اسْمُ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَى النَّمِعْلِ ؛ كَأَمْنِ مِنْ أَمِنْ (٢) وأننا حين نقول : «متحسَّر » نفهم منهذه الكلمة - دون الاستعانة بنيره - أمرين مما ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذي أوضحناه ، و «الذات » أى : المادة المحسدة المحمدة،أو : «الجسم »الذي يتصف بالتحسن، فلابد من المعنى ولذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة «متحسن » لأن تسمى : «مصدراً » ولا فعلا ، وإنما تسمى : اسم فاعل ... - وسيجى الكلام عنيه في ص ٢٣٨ -.

- (٣) وفي مثل: أعطيت المحتاج عطاء يكفيه ، نجد كلمة: «عطاو» تدل على مبنى مجود محض ، ولا تدل معه على شيء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التي في فعلها المذكور في جملتها؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديراً. ومن هنا لانستطيع أن نسمى كلمة: «عطاه» مصدراً للفعل الماضى: «أعطى» وإنما نسميها: «اسم مصدر» ؛ وسنعرفه هنا . ومثلها : كلمة «سلام و «عون » في نحو : سلمت على اللاجيء سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدراً للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعلها ، فكلمة : «سلام» تشتمل على «لام» واحدة مع أن فعلها المذكور معها ، فكلاها ليس لام مشددة تعد لامين . وكلمة : «عون » خالية من الألف التي في فعلها المذكور معها ، فكلاها ليس مصدراً ، وإنما يسمى : «اسم مصدر » وسيجيء في الصفحة الآتية إيضاحه ، وأنه سماعي .
- (؛) وَفَى مثل : دُهُـنْ وَكُنُحُـنْ بضم أُولِهُما من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدراً .
- (٥) وفي مثل : بَدرَّة ؛ بمعنى : البيرِ " ، وسُبيْحان بمعنى : التسبيح ، وحَمَادِ ، بمعنى : الحمد نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا نميره ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر ؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس » يدل على المدنى الحاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « البرة » بمعنى : البر ، و « سبحان » علم جنس على : الحمد ؛ فهي ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها صلة التسبيح ، و » حَمَادر (سبق الكلام عليها ص

= في الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ في علم الجنس . . . ،

وقد قلمنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها . والمراد اشتهاله عليها لفظاً أو تقديراً . فاللفظى أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها ؛ نخو : أخذت أخداً – تعلم الصبى تعلماً – والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كمجى ، تاه التأنيث فى آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، فى مثل وعد ، عدة ، وكالتاء أيضاً حين تكون فى أوله التاء عوضاً ، مثل سلم تسليماً ، وعلم تعليماً ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت فى أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً التخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أسياناً فى بعض اللهجات واللغات ؛ عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً التخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أسياناً فى بعض اللهجات واللغات ؟ مثل : ضارب ضراباً – قاتل قيتالا . . . والأصل : ضيراباً وقيتالا ؛ فقلبت الألف ياء لوذوعها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعاله الماضى : إكرام ، وإجمال –وأشباههما فإنهما مصدران للفعلين : «أكرمُ وأجمل» وقد زيد فى وسط كل مصدر منهما الألف . ومثل : « فُرقال ، مصدر « فَرَق » فقد زيد فى وسطه الألف . ومثل الألف التاء فى كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

ب-وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا في تعريفه: «إنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه مخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله الفعل ، أو غيره - دون تعويض»، وذلك كعطاه؛ فإنه مساو لإعطاه في المعنى، ومخالف له بنقص الحمزة الأولى لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شيء . فإن خلا منه لفظاً ولم يخل تقديراً فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمة قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذي شرحناه في هذه الصفحة ، وإن خلا منه لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل «وعد» فقد تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل «وعد» فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء في آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً . فلا بد " في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة ، وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، و بغير وجود المحذوف ، قدراً . بن المصدر الأصلى واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر «اسم المصدر»

إن الفرق اللفظى بين المصدر الاصلى واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر « اسم المصدر » على السماع ، أما المصدر الأصلى فنه القياسي ومن السماعي . .) ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة إلى تجدية وإبانة . فا معنى : « أن اسم المصدر يساوي الصدر في الدلالة على معناه » ؟

ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غوض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء في كتاب : « الأشباه والنظائر » السيوطى ، مسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : (الفرق ببهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمة : « ضَرَّ ب » هي مصدر في قولنا ويعجبي ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معي » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها وسياها ، هو أمر معنوى محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور في الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي) وسَسَوا ما يعبر به عنه مصدراً ، « مجازا » ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي) وسَسَوا ما يعبر به عنه مصدراً ، « مجازا » ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي) وسَسَوا ما يعبر به عنه مصدراً ، « محاوية ، فالمنا أي فيكون مساه لفظاً) . ا ه .

= فهو يريد: أن كلمة «ضرباً) هي المسمى اللفظى المجازى لكلمة: «مصدر. ومقتضى هذا أن كلمة. «مصدر» اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل: له مسميان ، أحدهما : معنوى محفر، هو الحدث المحرد ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيق – لا المجازى – لكلمة : مصدر . والمسمى الآخر لفظى ؛ هو اللفظ الذي ننطق به ، أو نكتبه ، والذي نقول في إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر الحيق المعنوى – ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدراسم للمعنى الصادرعن الإنسان وغيره ؛ كسيُّبْحان ؛ المسمى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبِّح – مثلا – لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه مهذه الحروف ، ومعناه البراءة والتنزيه) ا « – راجع ياسين على التصريح –

ويفهم نما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدّث المجرد من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالته على لفظ المصدر تؤدى – تبعاً – إلى الدلالة على معى المصدر ، وبذا تكون دلالته على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، وإنما هي بالواسطة ؛ إذ هي من طريق المصدر .

(راجع الخضرى والصبان في هذا الموضع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه بجرى عليه ؟ كالقَسَهُ قَرَى ؟ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له – فى المشهور – يجرى عليه من لفظه . وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، و يجرى على وزن مصدر الثلاثى، مع أن الفعل المذكور معه فى الحملة غير ثلاثى ؟ مثل : توضأ وضوءاً ، وأعان عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموع – كالشأن فى جميع أسهاء المصادر فإنها مقيدة بالساع – .

بقيت مسألة هامية ، تتلخص في : أن بعض الباجئين المحقةين ينكر وجود قسم سستقل يطلق عليه : « اسم المصدر» . وحجته : ما سبق هنا ، وأن تمريف المصدر الأصيل ينطبق عليه . وهذا رأى قوى ودفعه صبر . ومسألة أخيرة : (أشرنا إليها في ١٨٣٥)، نوردها بمناسبة دلالة المصدر -في الغالب على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالا : أيهما أصل للآخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة ، أقواها : أنه يدل على شيء واحد؛ هو : المسى المجرد ؛ فهو «بسيط» . والفعل الماضى يدل على شيئين ؛ المسى والزمن ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضى هو الأصل الذي يدخله بعض التنيير . فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ؛ والذي يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلا له .

وهذا - وغيره مما ذكره الفريقان - لا يعدى أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الحدل القوى ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . إذ ليس لدينا في المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذي تفريح منه هذا المشتق . أما المسألة في واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : «المصدر» في أصلها اللغوى معناها : «الأصل» وقد شاعت مهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل وللمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ مهذا . والاقتصار عليه .

يعمل المصدر عمل الفعل (١) في حالتين:

الأولى : أن يُحدَف الفعل ، وينوب عنه مصدره فى تأدية معناه ، وفى التعـد ّى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَوْبِ. غُفْراناً مَآثُمَ ،قَدْ أَسْلَفْتُما ،أَنا منْها خائفٌ وَجِلُ

وقول الآخر :

شكرًا لربك يوم الحرب نعمته فقد حماك بعز النصر والظّفر ونحو : تعظيمًا والديك ، وتكريمًا أهلتك ، وإشفاقًا على ضعيفهم المحتاج . والأصل : اغفر مآثم (٢) . . . - اشكر لربك – عظم والديك – كرّم أهلتك ، وأشفق على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوبيًا ، وناب عنه مصدره ، فعمل عمله في رفع الفاعل المستر هنا ، وفي نصب المفعول به ، وكرّم أون كان الفعل المحذوف ينصب مفعولا به ، كالفعلين : عطم ، وكرّم م ، وفي أكثر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعمل في النعت ، وكتعلق الجار والمجرور به في المثال الأخير ، وكغيرهما من باقي المعمولات ؛ فكل هذا يعمله المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبيًا . (وقد سبق (٣) تفصيل الكلام على هذا الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسي وغير القياسي ، وكيفية الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسي وغير القياسي ، وكيفية إعراب هذا المصدر وباقي معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة . .)

⁽١) يخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التي سنذكرها ، وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً عن فعله (على الوجه المشروح في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياس بالطيارة الصحراء ، ومن إقامة فيها معامل النقط . أى: من أن تقاس الصحراء بالطيارة، وأن تقام معامل النفط فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط، ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلا كان أو نائب فاعل .

⁽٢) أى : ذنوباً ؛ (المفرد : مأثمَم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

 ⁽٣) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : «حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائباً

الثانية:

أن يكون المصدر صالحاً _ في الغالب (١) _ للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق « بأن » المصدرية (٢) ، أو : « ما » المصدرية ، فيسبق الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً ، أو مستقبلا ، ويكنها ويسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضياً ، أوحالاً أومستقبلا ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أن » ، (لأنها لا تصلح لا للماضي والمستقبل (٣) ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة) . فن أمثلة الماضي : ساء نا بالأمس مدح المتكلم نفسه . التقدير : ساءنا بالأمس أن مدر مدر المتقبل : سنسر غداً باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار . وقولهم :

تأنَّ ، ولا تَعْجَلْ بلَوْمِكَ صاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا وأَنْتَ تَلُومُ (') والتقدير : (. . . بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز ومثل : لا شيء أنقص أبأن تلوم صاحبًا) ومثل : لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن ينفشوا الأسرار ، أو : مما ينفشنون ، ومن أمثلة الزمن الحالى : ينعشنا الآن إشاعة الشمس الدفء . والتقدير : ينعشنا الآن ما تنشيع الشمس الدفء .

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل في الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصّلة السالفة ؛ دون غيرها . والذي يعينه لنوع خاص منها هو : القرينة .

(١) انظر « ا » في الزيادة الآتية .

⁽٢) «أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والمخففة من الثقبلة. مع ملاحظة أن الناصبة لا تقع في مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناسخة فتقع .

⁽وقد سبقت الإشارة فى الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ، وموضع استعماضا ، وسيجىء فى الجزء الرابع فى باب : « إعراب الفعل . . . ونواصبه ») .

⁽٣) وهي تدخل على الماضي فيبتي زمنه على حاله . وعلى المضارع فيصير خالصاً للاستقبال .

⁽ ٤) الذي يعين المصدر للمستقبل هنا ما في البيت من صيغة الأمر والنهي ، وهم للستقبل المحض فيجب مسايرة المصدر لهما في نوع الزمن .

زيادة وتفصيل:

ا - قلنا : إن الحالة الثانية هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه وبأن والفعل » الذي بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبي - فقط - كما نصوا على ذلك . وذكر وا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سمّع أذني أخاك يقول ذلك » فكلمة : « سمّع » مصدر ، مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذُن » - وكلمة « أخا » مفعول للمصدر . . . والحملة المضارعية من الفعل : « يقول » وفاعله في محل نصب « حال » سدت مسد الخبر (۱) وأغنت عنه . ومثل قولنا : (كان استقبالك الضيوف حسناً - إن إكرامك الحبر (۱) وأغنت عنه . ومثل قولنا : (كان استقبالك الضيوف حسناً - إن إكرامك كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدري « أن » ، كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدري « أن » المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوته مبتدأ خبره حال سدت مسد الحبر ، مثل : أن المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوته مبتدأ خبره حال سدت مسد الحبر ، مثل : أن تسمع أذني أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أن » المصدرية - بنوعيها المخفقة من الثقيلة ، والناصبة للمضارع - مع صلتها بعد « كان » و « إن » و الخوف المصدري وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أي : أنه لا يتحقق في هذه الحرف المصدري وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أي : أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق « بأن ، أو ما » المصدرية من المناه المنه المنه

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله . أما عمله القياسي في غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل الساّلف .

ب – من المصادر التي لا تعمل مطلقًا المصدر المؤكَّد لعامله المذكور

⁽۱) سبق بیان الحال النی تسد مسد الحیر ، بأنواعها ، و إعرابها ، وشرح أحكامها فی ج ۱ ص ۲۲ م ۳۹ — مواضع حلاف الحبر وجو باً .

⁽٢) سبق هذا الحكم في جرا م ٢٩ – باب الموصولات الحرفية رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

فى الجملة ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرْضية خروجاً) ؛ لأن إعداله يقتضى مراعاة للغالب - أن يصلح فى مكانه إحلال الفعل مع «أن » المصدرية ، أو «ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أن خرج ، أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان فى الأصل فاعلا له . وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعى ، لا توكيدى ؛ كما عرفنا فى باب : «المفعول المطلق » . . .

وَلَكُنَ هَنَاكُ نُوعًا مِنَ المُصدر يؤكَّد عامله المُحذُوف وجوبنًا ، ويعمل عمله . . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروعه وأحكامه (١) . .

كذلك المصدر العددي ؛ فإنه لا يعمل – في الغالب الراجع – ؛ لأن مجيء « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتمًا (٢) ، ويُضيعه ؛ ليحُلاً محله ، فلا يوجد في التركيب الحديد ما يدل على العدد .

أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات قليلة – ولكنها قياسية – منها: أن يكون مضافيًا لفاعله (٢) ولو كان هذا المصدر مفعولا مطلقيًا – نحو : زرعت المحقل زراعة الفلاح حقله، فقد عمل في فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب في مفعوله . وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى (٤) على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

⁽۱) في ج ۲ ص ۱۷۸ م ۷۹ .

⁽٢) أكثر هذه التعليلات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب .

 ⁽٣) وقد ينصب المفعول به أولا ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا (في ج ٢ – رقب ٤ من هامش ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق) .

⁽ ٤) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق .

شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط « وجودی » ، أو « إيجابی » كما نقول اليوم ، (أی : لا بد من تحققه و وجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطاً عدّمية (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لابد من عدم وجودها) ، وأهمها :

- (١) ألا يكون مصَغراً ؛ فلا يجوز : فُتتَيَّحك الباب بعنف أمر لا يَسُوغ . تريد : فتحك الباب (١) .
- (٢) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حبى الأوطان عظيم "، وهو بلاداً أجنبية أقل أن بالضمير عن المصدر أجنبية أقل ؛ فناب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذاغير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم هنا ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه فى العمل ، طبقاً للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير .
- (٣) ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة (٢) ؛ فلا يصح : ابتهجت بضر بتك العدو الغادر ، لأن ضر بة ، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة (٣) . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة ، نحو : رحمة » و « رهبة » جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمت ك الضعفاء دكيل نلك . . .
 - (٤) ألا يتأخر عن معموله الذي ليس شبه جملة ؛ فلا يصح: أعجبتني

⁽۱) ورد فی السماع إعماله مصغراً فی مثل: رُورَیـْدَ المستفهم، بمعنی: أمهل المستفهم. « فروید». اسم فعل أمر. ویصح اعتباره مصدر نائباً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرود » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغیر ترخیم بحذف زوائده فانتهی إلی : « روید » .

ـ كما سيجيء في باب اسم الفعل ، ج ؛ ص ١٠٨ م ١٤١ – .

⁽٢) أى : على المرة الواحدة ـــ وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥ م ١٠٠ – .

- المريض - مساعدتُك) . والأصل : أعجبتني مساعدتُك المريض . أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيح تقديمه ؛ لوروده في

اما المعمول شبه الجملة فالاحسن الاحد بالرائ الذي يبيخ لفاديمه ؛ لو روده في القرآن الكريم (١) ، في قوله تعالى : (فلما بلغ – معه – السعي . . .) وقوله تعالى : (ولا تأخذ كُمُ بهما – تعالى : (ولا تأخذ كُمُ بهما – رأفة أنى دين الله) ، وقولم : « اللهم اجعل – لنا من أمرنا – فررَجًا » وقول الشاء . :

وبعض الحِلم عند الجه لى للذِّلَـة إِذعـان والأصل: السعى معه _ حولاً عنها _ رأفة بهما _ فرجاً لنا من أمرنا _ إذعان للذلة . . . و ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة في القرآن .

(٥) ألا يكون مفصولا من معموله - المفعول ، وغير المفعول - بفاصل أجنبي (٢) ، ولا بتابع (٣) ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع الأربعة ، فلابد أن تقع بعده - مباشرة - كل معمولاته من غير فاصل أجنبي بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً . . . فلا يجوز : إنى أقوى على تأدية في الصباح أعمالا مختلفة ؛ أي : على تأدية أعمالا مختلفة في الصباح . كسما (٥) لا يجوز : إنى أبادر إلى تلبية صارحاً المستغيث . أي : إلى تلبية المستغيث صارحاً . . . و و و

⁽١) ولأن شبه الحملة يقع فيه التوسع والتساهل في كلام العرب؛ هذا إلى وروده .تقدماً في الآيات والأمثلة التالية – ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ – .

⁽٢) أي : يفاصل ليس معمولا لهذا المصدر .

 ⁽٣) وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استفائه جميع معمولاته ..
 وفي رقم ١ من هامش ص ٣٦٤ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه، ثم (انظر الحالة الثانية التي في ص٠١٠).
 (٤) لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة في قول الشاعر :

إِنَّ وجدى بكِ الشديد أَراني عاذرا من عهدت فيكِ عذولا (ه) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنى بين المسولات .

(٦) ألا يكون مثنى أو جمعًا (فيجب أن يكون مفردًا) ومن الشاذ إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جرّبوه فما زادتْ تجاربُهم أَبا قُدَامة إِلا المجدَ والفَنَعَا^(۱) فكلمة : « أبا » (من أبا قدامة) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ، وهو : « تجارب » (۱) . وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع . ورأيه حسن ، لورود السماع به فى بضعة أمثلة ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في : (بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدائي بأسم الله .

. . .

⁽١) الفنع : الكوم والحير .

 ⁽٢) راجع العينى .

أقسام المصدر العامل المقدّر بالحرف المصدري وصلته:

ثلاثة أقسام قياسية:

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملا ، وأعلاها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى : (فإذا قضيتُ ممناسك كُمُ فاذكرُ واالله كذكركم آباء كم ، أوأشك ذكراً) ، المصدر الأول : « ذَكر » مضاف للضمير : « الكاف » ، ومعها الميم (١) . وإذ أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به (٢) إن وُجد ؛ فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ؛ (مصاحبة المرء فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ؛ (مصاحبة المرء فيكون الفاعل عجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء فيكون الفاعل عجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء فيكون الفاعل عبروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء ورأ في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء ورأ في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء ورأ في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء ورأ في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء ورأ في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولم ، (مصاحبة المرء ورأ في المحل ، ورفوعاً ، ورفوعاً في المحل ، ورفوعاً ،

العقلاء ألنزم ، ومجانبة المرء السفهاء أسلتم .) فقد أضيف كل من المصدرين: «مصاحبة »، و « مجانبة » لفاعله : « المرء » وجرّه لفظاً فقط ؛ لأنه مرفوع متحكلا ، ونصّب المفعول بعد ذلك ؛ وهو : « العقلاء » و « السفهاء » ، ومثل قول الشاعر :

وَأَقْتَلُ دَاءٍ رَوِيةً العَيْنِ ظَالَمًا يَسَىءُ ، ويُتَلَى فَى المَحَافَلَ حَمْدُهُ فَالْمُصَدِر — وهو ؛ رؤية — أضيف لفاعله — « العين » المجرور لفظاً ، المرفوع محلاً ، ونصب المفعول به (ظالمًا). ومثل :

يا مَنْ يَعِزُّ عليْنَا أَن نُفارِقَهُم وِجْدَانُنَا كلَّ شيءِ بَعدكُمْ عَدَمُ فالمصدر: « وجدان » أضيف لفاعله: « نا » – على الوجه السالف –ونصب المفعول به: « كل » .

فإذا جاء تابع للفاعل — كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو : البدل — جاز في التابع الجر ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع مراعاة لمحل هذا الفاعل؛ في المثال الأول : نقول : مصاحبة المرء العاقيل العقلاء ألزم ، ومجانبة المرء المهذاب السفهاء أسلم ، بجركلمتي : « العاقل »

⁽١) ومن الأمثلة : « رعاية » – توتِّى . . . – منسَّة ، في قول شاعرهم :

رعاية اللهِ خير من تَوقينا ومنّة اللهِ بالإحسان تغنينا.

⁽ ٢) وهذا إن كان فعله متعديًا لواحد ، أو كان متعديًا لأكثر على الوجه المبين في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية . فإن كان الفعل لازماً جاز إضافته لفاعله ، أو الظرف .

والمهذَّب ؛ أو برفعهما ، على الاعتبارين السالفين (١).

وقد يضاف المصدر للظرف (٢) ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وُجيد ؛ نحو : إهمال اليوم المريضُ الدواء مُعمَّوق للشفاء .

⁽¹⁾ ومن ذلك قول العرب – كما جاء فى كتاب : «معانى القرآن » للفراء ج 1 ص ١٦ – : عجبت من تساقط البيوت بعضهًا على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضها على بعض (بالكسر). فرفع كلمة : « بعض» على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً فى محل رفع فاعل المصدر . و . . (٢) إذا صار الظرف « مضافاً إليه ، زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصبح تسميته ظرفاً – كما كررفا فى مناسبات مختلفة – إلا فى حالة واحدة ؛ هى نصبه على الظرفة .

⁽٣) فإن كان المصدر متعدياً لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع الفاعل، ويجوز إضافته الظرف، مع بقاء الفاعل، ويجوز إضافته الظرف، مع بقاء الفاعل مرفوعاً – إن وجد – وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً (إن وجد) .

⁽ ٤) أى : محافظته على سلامتها .

^(0) المراد : أن من صان حواسه في شبابه تصونه في شيبه وكهولته ؟ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؟ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه ؟ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الحرم والكبر .

⁽٦) ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر :

نَجُذٌ رقاب الأَوس من كل جانب كجذً عقاقيل الكروم خبيرُها. فقد أضيف المصدر: «جَدَّ » إلى مفعوله : «عقاقيل» ، وجاء فاعله – وهُو : خبير – مرفوعاً بعدهما . (عقاقيل الكروم : ما زرج من فروج العنب) .

يحذفان معمًا . فِمَن وضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذي لا يتعلق الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه . . .) والأصل : استغفار إبراهيم ربَّه لأبيه . كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول به : كقوله تعالى : « لايسأم الإنسان من دعاء الحير ، ، أي : من دعائه الحير .

(٢) مُنوَّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى : (٢) مُنوَّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى : (١٠ . . أو إطعام فى يوم ذى مَسَعْبَـة (١١ ، يتيماً . . .) ، فكلمة : (يتيماً » ، مفعول به للمصدر : (إطعام » ومنه قول الشاعر :

بِضْرَبِ بِالسيوفِ رُءُوسَ قَوْمِ أَزَلْنَا هَامَهُنِّ (٢) عن الْمَقِيلِ (٣) فكلُّمة : رءوس ﴾ ، مفعول به للمصدر : « ضَرْب » .

ضعيفُ النِّكايَةِ (٤) أعداءه يَخَال الفِرَارَ يُرَاحِي الأَجَلُ (٥) فَكلمة : «أعداء» مفعول به للمصدر : « النكاية » .

إعمال اسم المصدر(٢):

اسم المصدر نوعان : ؛ علم ، وغيرُ علم ، فالأول لا يعمل (٧) ؛ ومن أمثلته : « بَرَّة » علم جنس على : « البير » ، و « فجار » علم جنس على : الفَحَوْرة » و « أَبَر » في علمي : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أَفْجَرَ » و « أَبَرَ » في

⁽١) ذي مسبغة : صاحب مجاعة . (أي : أنه جائع) .

⁽٢) الهام : الرموس ، المفرد : هامة .

⁽٣) المقيل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .

⁽ ٤) التنكيل والتعذيب .

⁽ ه) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ حوفاً على حياته مهم ، لظنه أن الغرار من ميدان القتال يطيل الأجل و يؤخر الموت .

⁽ ٦) سبق تعريفه مفصلا ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر في هامش ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

⁽٧) لأن المَـلَمِ – في جميع صوره رمواقعه الإعرابية المختلفة – لا يعمل مطلقاً ، ولو كان في أصله مشتقاً .

مثل : أفجرً فلان فلانيًا ، وأبره ؛ بمعنى : صيئره ذا فجور ، وبيرً . فإن كان فعلهما « فَـَجـَرَ » و « بِـَرَّ » فهما مصدران مباشرة (١) .

أما غير العمَلَم فيعمل بالشرط الذي يعمل به المصدر الذي ليس نائبناً عن فعله ؟ (وهو : (ما) وصلتهما محله (٢٠)).

وإعمال اسم المصدر - مع قياسيته - قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر :

بعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهم فَلَا تُريَنَ لِغِيْرِهِمُو أَلُوفا وقول الآخر:

إذا صَحَّ عونُ الخالقِ المرة لم يَجِدُ عَسِيرًا من الآمَالِ إلا مُيسَّراً فكلمة: « الكرام » مفعول به لاسم المصدر: « عشْرة » ، وفعله هنا: « عاشَر » . وكلمة: « المرء » مفعول به لاسم المصدر: « عَـوْن » وفعله هنا: عاون . . . (٣) .

⁽۱) انظر رقم ۳ و ه من هامش ص ۲۰۸ .

⁽٢) وبيان هذا في ص ٢١٢.

⁽٣) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات في تدوين كل الأحكام السالفة ؛ أولها :

بِفِغْلِهِ المَصْدرَ أَلْحِقْ فِي العملِ مضافاً ، أَوْ مُجرِّدًا ، أَوْ مَعَ «أَلْ » إِنْ كَانَ فِعْلُ مَعَ «أَنْ »أَوْ: «مَا » يحُلْ محلَّهُ ، ولإِسْمِ مصْدرٍ عملْ

يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما بما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة ؛ فيكون منوناً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « ١٠ » المصدريتين محله . فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مهم مجمل أوضحناه وفصلناه في الشرح . ثم قال :

وبَعْدَ جرِّمِ الَّذِي أُضِيف لَهُ كَمِّلْ بِنَصْبِ أَوْ بِرَفْعِ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ عَمَلَهُ المعدد العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول: =

⁼ بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له، وبعد جره المضاف إليه – كمل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولا به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور فى اللفظ ، المرفوع فى المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعه فاعلا، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول به وصير هذا المفعول عجروراً فى اللفظ منصوب للحل . وختم الباب بقوله :

وجُــرٌ مَا يَتْبَعُ مَا جُرٌ ، وَمَنْ رَاعَى فى الْإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ يريد : إن جاء تابع المضاف إليه المجرور فجر (فاجررُرْ . . .) هذا التابع ؛ مراعياً لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعاً محلا ؛ لأنه فاعل ، أو منصوباً محلا ؛ لأنه مفعول به . وبين أن هذا الجر لمراعاة اللفظ ايس محتوباً ؛ فن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سديد .

زيادة وتفصيل:

ا ــ بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمنًا ثالثنًا يسميه : « المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة » . ومن أمثلته : المحمدة ، أى : الحمد ، والمنضرب ، أى : الضرب ، ومنصاب ، (بمعنى : إصابة) في قول الشاعر :

أَظلُومُ (١) إِن مُصابَكُم رجلا أَهدَى السلامَ ، تحيةً – ظلمُ

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة – ونظائرها – هو نوع من المصدر يسمى: « المصدر الميمى» (وله أحكام خاصة ستجىء فى بابه) (٢) وايس باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التي سنشرحها هناك (٢) . . .

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توانى فيها ولا قصور .

ب – اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل:

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصَرت الوطن َ نصْرَ الحرِّ وطنـَه – وهـَد مَّت الباطل هد م الحيمة صاحبـُها .

و إضافته — كما رأينا — قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل . و يجوز في تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما

⁽۱) المعنى : يا ظلوم . إن إصابتكم رجلا أهدى إليكم السلام للتحية، ظلم مثكم . فكلمة « رجلا » مفحول به للمصدر الميمى : « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » . – وسيعاد ذكر البيت في هامش ص ٢٣٦ بمناسبة هناله .

و « ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطي – صاحب الدر ر اللوامع على همع الهوامع – ج ٢ ص ١٩٦ ما نصه : (أكثر الرواة على أن الرواية : « أظلوم » كما جاء في الأصل ، و بعضهم قال : إن الصحيح « أظلُكَم » بالياء المثناة التحتية) ثم نقل الحلاف في قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد ابن العاص من قصيدة مطلعها :

أَقْوَى من آلِ ظليمة الحرْمُ فالعَيِّران ، فأُوحش الحطْمُ الحطْمُ (٢٠٢) ص ٢٠١٠ . ١٠١٠

يجوز مراعاة محله فى الرفع والنصب على الوجه الذى سبق فى المصدر (١) . (٢) منوّن ؛ نحو : طربت لنصر حرّ وطنـه انتصاراً باهراً .

(٣) ومحلَّى بأل ؛ مثل: عاونت الصديق كالعون الأهل ...

 حـ من أحكام اسم المصدر العلم أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل » التي للتعريف ، ولا يُقع مُوقع الفعل ، ولأ يوصف ، ولا يقصد به الشَّيوع . . . (٢)

⁽١) ني ص ٢١٨ .

⁽٢) راجع ما نقله العيبان في هذا الموضع عن و الهمع ي .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدَّال على المَرَّة ، والدَّال على الهيثة

عرفا (۱) أن المصدر الأصلى لا يدل بذاته إلا على : « المعنى المجرد » فلا علاقة له – فى الغالب – بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد .

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القلبلة ، فلا يقتصر – بعدهما – على المعنم المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المَـرّة الواحدة » ، أو : الهيئة » (٢) ، بمعنى : أن المصدر الأصلى يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية – إمنًا على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوَحدة ، (أي : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر . .) . وإمنا على المعنى ألم المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ، كالحسن ، أو : القبح ، أو : القبط ، أو : القبط ، أو : القبط ، أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته (٣) .

فالمصدر الأصلى فى دلالته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون فى « المرّة » مقرّيداً ــ مع الحدث بالدلالة على أن هذا الحدث مرة واحدة ، وفى « الهيئة » يكون مع الحدث مقرّيداً بوصف خاص (٤)

⁽¹⁾ في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ - أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات في ص ١٨٧ -

⁽٢) أى : هيئة الحدث وكيفيته وشكله . وفسر بعضهم الهيئة بأنها : ﴿ النَّوْعِ ﴾ .

⁽٣) فائدة المصدر الدال على و المرة » ، أو على « الهيئة) أنه يدل على شيئين .ما بأوجز لفظ، وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتمبير آخر ، ولكنه سيكون تمبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصل فلا يدل إلا على شيء واحد – في الفالب – هو الممنى المجرد الحالى من كل تقييد وتحديد .

^(؛) ومتى دل المصدر الأصل على المرة بالطريقة التى شرحناها - فإنه يصير من قسم المصدر الأصل الأمرين مماً . حـ الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ؛ أي ؛ أنه يدل على الأمرين مماً . حـ الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ؛ أي ؛ أنه يدل على الأمرين مماً . حـ

وإذا دل المصدر الأصلى – بعد التغيير – على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوحدة – وهى « المرّة » – أو على « الهيئة » فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على « المرة » ، أو لى « الهيئة » فهو فى الحالتين مصدر أصلى (١) له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلى (٢) . إلا أن الدال على « المرّة » لا يعمل – كما سبق (٣) – .

ا _ فإذا أردنا الدلالة على « المَرّة » الواحدة من المصدر الأصلى الفعل ثلاثى فوق دلالته على المعنى المجرد : (أتينا بمصدره المشهور ، مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه) _ (وجعلناه على و زن : « فَعَلْ » ، واو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا) _ (وزدنا في آخره تاء التأنيث) : فيصير الوزن : « فَعَلْ » ، وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على « المرّة » فوق دلالته على المعنى المجرد ؛ ولا تتحقق هذا بالصيغة إلا بتحقق الأمور الثلاثة السالفة . فللوصول إلى الصيغة الدالة على « المرّة » من المصادر : أخذ _ قعود _ فَرَح _ جَوَلان وأشباهها . . . ، يجب : (نجريد كل مصدر أصلى من حروفه الزائدة ، إن وُجدت) ، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى : « فَعَلْ) ، ثم (زيادة تاء التأنيث في آخرها) ؛ فتصير : أخذة _ قعود _ قرّح _ جوّلة ؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على أخذة _ قعود _ قرّحة _ جوّلة ؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

⁼ ويكون بيان المرة هو الأهم – طبقاً لما سبق في باب : « المفمول المطلق » ، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ – وكذلك حين يدل على الهيئة مع توكيد منى عامله ، وكذلك حين يدل على الهيئة مع توكيد منى عامله ، ويكون بيان الهيئة هو الأهم ؛ طبقاً للبيان المشار إليه آنفاً .

⁽١) كما سبقت الإشارة لهذا (في رقم ؛ من الهامش السابق وفي رقم ؛ من هامش ص ١٨٧) قال الصبان في هذا الموضع ما نصه: « (مقتضى ما سبق أن « فَـعَـْلَة » التي المعرة كَـَجـَلَسة ، هي من المصادو ؛ فيكون الفعل : جلس – مثلا – مصدران ؛ أحدهما دال على « المرة » ؛ وهو « جَـلَـْسة » ؛ والثاني لا دلالة علمها وهو : « جلوس) » ا ه .

وأين المصدر الميمى ؟ الحق أن اكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر — (كما أوضحنا في ص ١٨١) — أولها : المصدر الأصلى اللهي للا على المعنى المجرد . وثانيهما : المصدر الأصلى الذي يدل على المعنى المجرد ، وثانيهما : المصدر الأصلى الذي يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه «المرة» أو «الهيئة» . وثالثها المصدر الميمى . أما المصدر الصناعى فليس مصدراً للفعل، ودلائته تختلف عن دلالة غيره. ولا يكون هو ، ولا الميمى دالين على المرة أو الهيئة .

⁽٢) ومنها : أن يتعلق به شبه الجملة .

⁽٣) في رقم ٣ من ص ٢١٥ . حيث بيان السبب (وسيجيء – في رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ – أن المصدر المبين الذوع قد يعمل . . .) .

المعنى المجرد ، وعلى المرّة معنّا ؛ نحو : أخذت من المال أخذة ـقعدت على الأريكة قَعَدُة حول المدينة . والمعنى : أخذة واحدة ـ قَعَدُة واحدة ـ فَرَرْحة واحدة ـ جَوْلة واحدة (١١) ـ .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على وزن: « فَعَلْه » : نحو: نظرة – همَفُوة – رَ أَفة – صيحة ... لم تد ل بنفسها فى هذه الصورة على المرة ، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتاً . فنقول مثلا : ربما تنفع النظرة الواحدة فى رد ع المسىء – قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة – إن رَ أفة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين – أهلك الله بعض الغابرين بصيدة لم تتكرر (٢)

ولا بد في صياغة « فَعَلْمة » الدالة على « المرّة » من تحقق شرطين : أن تكون لشيء حسّى ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون فلك الشيء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعَلْمة » للدلالة على أمر معنوى عقلي محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجلمل ، أو : البخول ، أو : النبوغ . . . ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة ، كالظرّوف ، والحسن . والملاحة ، والقبح ، والطول ، والقصر . . .

وإن كان الفعل الماضى غير ثلاثى فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلى هى : زيادة تاء التأنيث فى آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة ، أو حذف ، أو تغيير آخر . مثل : « إنام » مصدر الفعل الرباعى : « أنعـم »

⁽١) ومن الشاذ المسموع قول العرب: حَبَج فلان حَبجة (بكسر الحاء) - ومنه. شهر ذى الحَبجة فجاءوا بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن : « فيمثلة » (بكسر ، فسكون) وهذه الصيغة هي الحاصة بالحيثة . وبالرغم من هذا السباع الوارد عنهم لامانع أن نقول في المرة : « حَبَجتَة » بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة : « فَمَثْلَة » الخاصة بالمرة ؛ عملا بالبيان المفيد الذي عرضناه في ص ١٩١.

ومن المسموع أيضاً رأيته رُوْية (بوزن فُدُمْلة) مراداً بها المرة، ولامانع مناستهمال القياس فيهما أيضاً – واجع« تاج العروس»، مادة: «حج». هذا، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المسمى : «ليس في كلام العرب» أن فتح الراءمسموع أيضاً .

⁽٢) انظرآخرالملاحظة الآتية في ص ٢٣٩.

و « تَسَبَّنْ ، مصدر الفعل الخماسي : « تَسَبَّنَّنَ ، ، و استفهام ، مصدر الفعل السداسي : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرة » هي : « إنعامة » ـ تَــَيــُنّــَة (١) _ استفهامة . . . نحو ، إن إنعامة الله تملأ النفس انشراحاً _ تَمَيُّنَّتَهُ الحق جلبت الحير ، ودفعت البلاء – استفهامة وهداية (٢) ، خير من صمت وضلالة.

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مشتملا في أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأرْيَحيّ قد تمنع خطراً داهميًّا . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتيًّا ؛ كالمثال السالف .

ب و إذ أردنا أن ندل على « الهيئة » بمصدر الثلاثي - فوق دلالته على المعنى المجرد ــ صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فعله » ، (بأن نجئ بمصدر الفعل الثلاثي ، دون غيره من الأفعال التي ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت،) ثم (نزيد في آخره ثاء التأنيث) ، ثم (نجعله على صورة: «فعنَّلة») فهذه أمور ثلاثة لابد من تحققها؛ فنقول في مصادر الثلاثي السالفة : إخذة – قعدة – فرحة – جيلة (٣) . . . ؛ نحو : إخنذة ُ القطُّ فريسته مزعجة _ قيعندة الوقور جميلة _ فير حة العاقل يزينها الاعتدال_ جيلة (٣) الرَّحالة شاهدة برغبته في كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته في الأخذ . . . ـ هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . ـ هيئة فرح العاقل وصورته في أثناء فرجه . . . ـ هيئة جوكان الرحَّالة ، وشكل جَـوَلانه ، ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة في أصلها على وزن : « فيعُله » الحاص « « بالهيئة » ؛ نحو : عزرّة ــ نيشندَة (^{٤)} ــ رخّوة (^{٥)} . . . وجب

^(1) يجب فتح ماقبل تاء التأنيث هنا وفي كل موضع آخر .

^{(ُ} ٧) أَى : مع هداية : بمعنى أَنها تؤدى اليها . (٣ و ٣) أصلها : « جيولة » ، (قلبت الواوالساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .

^{(ُ} ٤) نَشْدَ الرَّجَلِ مَارِيهَ نَشَدًا ، وَنَشَدَّة : طلبه وسعى وراءه .

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينة ، – أيّ قرينة - ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو : زيادة ، أو مسس . . . أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها ، مثل : العزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان – نشدة المآرب بالحكمة كفيلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على «الهيئة» بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي ؛ معزيادة التاء في آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة ؛ فمنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى «الهيئة» معاً. أما الأفعال التي ليست ثلاثية فلا تصاغ – قياسا – من مصادرها الأصلية صيغة تدل على «الهيئة» ، وإنما يزاد على المصدر الأصلى قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين . فعند إرادة الدلالة على المهيئة من المصادر : تكلم – استاع – اندفاع – وأشباهها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاة الملك – الاستماع الحسس أمارة العقل الراجح – الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

ومجمل القول: إذا كان المصدر الأصلى موضوعًا فى أصله على وزن: «فعله » كعزة ـ وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة في فَعَلْمَة » فنقول: ثارت فى رأس الجاهلى عَزَة أبعدته عما يحسن بالعاقل . وكذلك إن كان موضوعًا فى أصله على وزن ـ : « فعله » ؛ كرحمة ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فعله » ؛ فنقول : رحمة ، مثل : (رحمة تداوى ، ورحمة تمجرح (۱)) .

وخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثي يصاغ – بشرطين – مصدرُهُ الأصلي الشائع على وزن : « فَعَلْمَ » للدلالة على أمرين معنًا ؛ هما : المعنى المجرد ، و« النَّمَـرَة » .

^(1) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة، والطريقة التي تظهر بها، وتقدم لمستحقها – قد تكون طريقة كريمة تفيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه. وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤلمه، وتجرح شعوره .

ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثى بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر.
(٢) ويصاغ مصدر الثلاثى على وزن « فيعله » للدلالة على أمرين معاً ؛
هما : المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثى .
(٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصلى " يحتفظ باسمه ، وبخصائصه (١) التى عرفناها ، وبعمله . إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل (٢) .

(٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على صورة المصدر الذى نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير أو زيادة عليها أو المجيء بقرينة تمدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ، طبقاً للتفصيل الذى سبق . . . (١)

⁽١) ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالته على المرة أو الهيئة هو مؤكمًد لعامله أيضاً – طبقاً لما سبق في رقم ؛ من هامش ص ٢٢٥ – والتفصيل في باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٤٧ ص. ١٩٩٩ هـ

⁽٢) راجع إيضاح هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفي ص ٢٢٦ . . . من هذا الجزء . وكذلك في ص ٢٠٦ . . . من هذا الجزء . وكذلك في ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق.) حيث قلمناهناك مانصه: (قد يعمل المبين الدوع الحيانا، كأن يكون مضافا الفاعله ، ناصباً مفعوله اأو غير ناصب؛ نحوه: تألمت من إيذاء القوى الضعيف – حزنت حزن المريضر. وهذا العمل على قلمته قياسي) .

⁽٣) وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب : وأبنية المصادر» بيتين سجلناهما هناك في ص ٢٠٠٠ .

وَ ﴿ فَعْلَةٌ ﴾ لِمَرَّة كَجَلْسَهُ وَ ﴿ فِعْلَةٌ ﴾ لَهَيْئَةٍ كَجِلْسَهُ ويةول في صياغتهما من مصدَّر غير الثلاث :

المسألة ١٠١:

ب^(۱) - المصدر الميمى

يصاغ من المصدر الأصلى للفعل الثلاثى وغير الثلاثى صيغة قياسية ، تلازم الإفراد (٢) والتذكير (٣) ، وتؤدى ما يؤديه هذا المصدر الأصلى من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل — كما سيأتى — لكنها تفوقه فى قوة الدلالة وتأكيدها (٤) .

(1) سبق الكلام على : « ا » في ص ١٩٣، وهوو زن المصدر الأصلى، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : « المصدر الصناعي » في ص ١٨٦ .

(٢) يدل على هذا ما سجله النحاة في باب البدل - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٦٧٦ -.

(٣ و ٤) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، وقال الرضى في شرح الشافية ، آخر باب المصدر ما فصه : (المجرد المدافقة ، مدجد مدافقة ، مدجد مدافقة ، مدافقة ، مدافقة ، مدافقة » مدافقة » مدافقة » .) ا هـ وقول عنارة العبسى :

نُبَّت عمْرًا غير شاكر نعمى والفكر مَخبثة لنفس المنعم وقولم أيضاً: الشكر بَهْمَنَة لنفس المفضل

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على الساع. وكذلك صيفته المحتومة بالتماء؛ حيث يتشدد غالب النحاة (بغير داع قوى) فيجعلها سماعية ، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالتماء – والتى رآها مؤتمر المجمع اللغوى كافية للقياس عليها ، كما سيجيء في ٣ ص ٢٣٥ – مثل : مقالة – مسرة – مهلكة – منصبة – محافة – و . . . كقول الشاعر :

مقالة السّوءِ إلى أهلها أسرع من منحدر سائل وقول الآخر :

لا تنم واغتنم مُسَرَّة يوم إن تحت التراب نوماً طويلا وقول دعنبيل :

أَلَمْ أَقَلُ لَكَ : إِنَّ الْبَغَى مَهَلَكَةٌ وَالْبَغَى وَالْعُجْبُ إِفْسَادَ لَأَقُوامَ ؟ وَقُولَ عَلَى رَفِي اللهِ عَنْهِ فَيَا وَرَدَ مُنْسُوبًا له : ايس لواضع المعروف في غير حقه ، وعند غير أَهَله ، من الحَظَ إِلا سَحَسْدَةَ اللهُمَامَ ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال .

وقوله أيضاً : الحمد لله المعروف من غير رؤية ، الحالق من غير مَانَـُ صَبَة . وقول الأحنف بن قيمن : وب خار قد تجرعته ؛ محافة ما هو أشد منه . وتسمى هذه الصيغة: المصدر الميمى (١) ». وتعرب - في الأغلب (٢) - على حسب حاجة الحملة.

(۱) والوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعف (۱) نأتي بمصدره القياسي المشهو ر مهما كانت صبغته و وندخل عليه من التغيير اللفظي ما يجعله على وزن « متفعل » بفتح الميم والعين وهذه هي الصبغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات (٤) الفعل الماضي الثلاثي غير المضعف . ما عدا حالة واحدة (٥) ؛ وهي التي يكون فيها الفعل الماضي الثلاثي صحيح الآخر ، معتل الفاء (١) بالواو التي تحذف (٧) في مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحة والكسرة؛ مثل : وصل وصف وعد وثب وجد . . . فإنها أفعال واوية الفاء، ومضارعها مكسورالعين ، محذوف الواو ، وهو: يصل بيصف يعيد يشب يجيد . . .) صوفي هذه الحالة الواحدة تكون على وزن : « متفعل » بكسر العين (١)

⁽٢) البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥ .

⁽٣) مضمف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مد" – فر" – سر" ...

^(؛) أى : سواء أكان الفعل الثلاث غير المضعف متعدياً ، أم لازماً – صحيحاً ، أم معتلا – مضموم الدين أم مفتوحها أم مكسورها . (إلا حالة واحدة ستذكر) .

⁽ه) وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجىء الكلام عليها فى ملاحظة خاصة — ص ٢٣٦

 ⁽٦) هو : معتل الأول ، ويسمى : «مثالا » . وسيجى، في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية أن
 بعض القبائل بجمل المثال هذا كفيره .

⁽٧) بأن يكون مضارعه مكسور المين ؟ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ، وهذا يؤدى – في الفنالب – إلى حذفها كالأمثلة المعروضة. فلا بد في صيفة : و متفعيل ٤ – بكسر العين – من تحقق – ثلاثة شروط، أن يكون الثلاث معتل و الفاء و بالواو – وأن يكون مضارعه مكسور العين – وأن يكون حجيب حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه. فإن حلا شرط من الثلاثة فالقياس : و منفعمل ٤؛ كأن يكون صحيح و الفاه و ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاه بالياء ؟ مثل: يبس – يقين – يقيظ – . . أو يكون معتل الفاه بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؟ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؟ مثل : وجسم معتل الفاه بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؟ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؟ مثل : وجسم يوجع أ – وحيل يتوحك – وليه – يوليه ، وهني : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوها . . .

و إن كان معتل الفاء واللام فصيفته : ﴿ مَكَفَّمُكُ ﴾ بفتح العين .

 ⁽ A) مع ملاحظة حالة المضعف التي يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتى .

فن أمثلة « مَفْعَلَ » - بفتح الميم والعين - : مَلَّعْبَ ، بمعنى ؛ لَعِب - مَسَّقَط ؛ بمعنى : سقوط - مَصْعَد ؛ بمعنى : صعود - مأكبل ؛ بمعنى : أكبل - مَعْنم ، بمعنى : غُنتم - مأثبَم ، بمعنى : إثم - مَخبثة ، بمعنى : خُبُث - منطق ، بمعنى : نطق - مَقَد م : بمعنى قلوم - مَعاب (۱) ؛ بمعنى : عيب . وأفعالها الماضية : لعب - سقيط - صعيد أكبل - غنيم - أثيم خبئث عيب . وأفعالها الماضية : لعب - سقيط - صعيد أكبل - غنيم - أثيم خبئث وكان مسقيطه عسيفيا - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في متصعدي وكان مسقيطه عسيفيا - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في متصعدي بخبير - أهلك فلانا مأكبله الحرام . . . ومثل قولم : ليس في الشر متغنيم ، ولا لوم على امرئ إلا في مأثيم ، والكفر مخبئة لنفس المنتعم . وقول الشاعر :

لا يملأ الهول صدرى قبل مَقدَمه ولا أضيق به ذرَّعاً إذا وقعا . وقول الآخر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعَيَّاب مَعَاب (١)

فإن كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكُون مفتوح العين

 ⁽١) أصلها : ه متماييب » على وزن : متفاهيل متاولها التغيير الصرفى الذى انتهى بها إلى : ه معاب » . (بأن نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهى متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها متحرك أخيراً ؛ فتقلب الياء ألفاً .) .

⁽٢) الذَرع : الطاقة والاحتمال . وضاق . بالأمر ذرعاً : ضعفت طاقته عن احتماله ، ولم يجد منه خلاصاً .

⁽ ٣) سيعاد البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٣٦ .

⁽٤) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغة المصدو الميمي واحدة لحصيم أنواع الثلاثى ، هى : «مستفد مثل بفتح الميم والعين. و وأيه – على صحة محاكاته – مخالف الأكثر القبائل التي يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم . ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعة الأكثرية .

أو مكسورها (١) كالمُشْدَرِّ – بفتح الفاء وكسرها – في قولهم : لا ينفع الجانى المفدّرِّ من قصاص الدنيا ، فتصاص الآخرة أشد . . .

أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجًا في صياغته على الضابط الموضّع في الحالتين السابقتين ؛ مخالفًا له ـ فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه ؛ فيصاغ صياغة جديدة على حسب مقتضاها ...

(٢) وإن كان الماضى غير ثلاثى فصدره الميمى يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال أول المضارع ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً (٢) . . . فنى مثل الأفعال: عَرَّفَ ، تَعَاوَن – استفهم . . . يكون المضارع : يعُرَّف بيعاوَن – يستفهم . . وتكون صيغة المصدر الميمى : معرَّف المضارع : يعون – مستفهم . . . يقال : (كان معرَّف فلك للنظرية العلمية واضحاً ، والمتعاون بيننا في فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة على كل مستفهم أنارت غوامض البحث) . تريد : (كان تعريفك – والتعاون بيننا – . . . والإجابة على كل مستفهم عن كل استفهام .) ومثل قول الشاعر :

أَلَا إِمَا النَّعْمَى تجازَى مثلها إذا كان مُسْداها إلى ماجِدٍ حُرَّ أَلَا إِمَا النَّعْمَى تجازَى مثلها أَل إِنا كان مُسْداها إلى ماجِدٍ حُرَّ أَي : إسداؤها .

وملخص ما سبق من حيث: الصياغة القياسية ، والحكم ، والدلالة: (١) أن المصدر الميمى للماضى الثلاثي غير المضعنف يصاغ دائمنًا على وزن «مَفْعَل » – بفتح الميم والعين – إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل

⁽١) صرح بجواز الأمرين صاحب «المصباح المنير» فيفصول آخر كتابه—ص٩٦٢ : عند الكلام على صوغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان – وساق مثالا نصه : (فر مَـَفرًا ومَـَفـرًا) .

ر) وقد يستتبع هذا تنييراً صرفيناً في بعض الحالات ؛ كالذي في كلمة : مُنقام – بضم الميم – في قول الشاعر :

وإن مُقام الحرفى دارذلة لِيكفع عنه الفقر شر من الفقر ففملها: «أقام »، والمصدر الميمى منه هو: «مُقدَّومَ » على وزن : منُفسَمَل . ثم ينقلب حرف العلة الوار -أيضاً . . (انظر رقم ١ من الحامش السابق) .

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجيء مصدره الميمي على « مَضْعِل » بكسر العين (١) .

أما المصدر الميمي للثلاثي المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها .

(٢) وأن المصدر الميمى لغير الثلاثي يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذي قبل آخره (٢) .

(٣) وأن المصدر الميمى يلازم الإفراد (٣) والتذكير ، ولاتلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً في رأى كثير من النحاة . ويخالفهم - بحق - آخرون (٤).

والراجح أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة – كما سبق (٥) – .

(٤) أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه إلا ما كان منه مسموعاً بالنصب (١)

^(1) هذا هو القياس في الحالتين. أما السهاع فقد يجىء بديرهما ؛ كصيغة : « سَفَعَلَة » في الحديث الذي سبق في رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : (الولد مَسَبُّخَلَة ، مَسَجَّبُسَنَة ، مَسَجَّبُنَة) وفي غيره عا ذكرناه .

⁽ ٢) فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك . والتمييز بينها يكون بالقرائن التي تعين أحدها .

⁽٣) كمانىيجى، فى رقم ٢ من ص ٢٧٦ ، لمناسبة هناك .

⁽٤) في الاقتصار على الساع تشدد بغير حجة قوية ؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالتماء كثيرة تبيح القياس عليها . وقد عرض مؤتمر المجمع اللغوى (المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١) لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالتماء ، سجلها في محاضر جلساته ، وأصدر قراراً حاسماً في جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمي عامة . انظر ما يتصل بهذا في « أ » من ص ٢٢٣ . وفي رقم (٣ و ٤) من هامش ص ٢٣٦ بعض الأمثلة المختوبة بالتماء .

⁽٦) يقع المصدر الميمي في جميع المؤاقع الإعرابية المختلفة (فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، وإلخ) .

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب في أكثر أحوالها باعتبارها مفدولا مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفدولا په لفعل محذوف كذلك . ومن الأول توفيم لمن يريد أن يؤدى عملا : « أفعل ، وكرامة " ، ومسرة ، أي : =

(٥) ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره (١)

(٦) أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى الحجرد – كالمصدر الأصلى – ويمتاز الميمى بقوة دلالته وتأكيدها . ولايدل على بيان السبب إلا سماعا .

« ملاحظة » : جاء في بعض المراجع اللغوية ما نصه (١٦) :

(إن كان الماضى الثلاثى معتل العين بالياء فالمصدر الميمى مفتوح العين، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال متمالاً ، وهذا متميله . . هذا هو الأكثر . وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المتعاش والمتعيش ، والمسار والمتسير. قال ابن الستكيت : لو فتيحا جميعاً في اسم الزمان والمكان ، وفي المصدر الميمى ، أو كسرا معاً فيهما – أى : في الاسم والمصدر – لجاز ؛ لقول العرب : المتعاش والمتعيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان والمكان ، وكذا المتعاب والمتعيث ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعيّاب مَعاب ...

حواً كرمك كرامة وأسرك . مسرة ... ومن الثانى كلمة : « مرحباً » تقال للترحيب بالشيء ، أى : أنه صادف مكاناً رحباً ، ولتى موطناً واسعاً . ومنه قول القائل :

مرحباً بالخطب يَبْلونى إذا كانت العلياء فيه السببا - وقد سبق تفصيل هذا النوع في ج ٢ باب المفمول المطلق » م ٢٧ ص ١٩٢ --.

(١) ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها: « ظلوم »،:

أَظلومُ ، إِن مُصابكم رجلا أَهدى السّلام تحيةً – ظُلْمُ يريد: إن إصابتكم رجلا أهدى السلام تحية – ظلم . وكلمة : «ظلم » خبر « إن » وقد سبق – فى ص ٢٢٣ – رواية أخرى فى البيت ، يو بيان قائله ، وشرحه .

وقول الآخر :

وأمر تشتهيه النفس حُلُو تركت مخافة سوة السّماع أي : عوفاً سوه الماع .

- (٢) المصباح المنير ص ٩٦٢ من الفصول الأخيرة .
 - (٣) سبق هذا البيت لمناسبة أعرى في ص ٢٣٣.

وقول الآخر:

أَزمان قوْمى والجماعة كالذى منع الرَّحالة أَن تَميل مَمِيلا أَى : أَن تَميل مَمِيلا . والرِّحالة : الرحْل ، والسرج أيضاً . وقال ابن القوطية أيضاً : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كن و أسماء زمان ومكان ؛ نحو : المَمَال والمَمَيل ، والمَبَات والمَبَيت .) » اه .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول، الصفة المشبهة . تعريف كلِّ ، وصوغه ، وإعماله .

اميم الفاعل . تعريفه :

(اسم مشتق ، يدل على معنكى مجرد ، حادث (١) ، وعلى فاعله) . فلابد أن يشتمل على أمرين معلًا ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : و زاهد » ، وكلمة : عادل » في قول القائل : (جئنى بالنسّمر الزاهد ، أجئنك

(١) أى : محارض ، يطرأ ويزول ؛ فليس له صفة الثبوت والدوام، ولا ما يشابههما . ويسلانى بعض النحاة فى التعريف عن كلمتى : « اسم، مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد ، غير دائم، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكنا ذكرناهما مبالغة فى الإيضاح .

أما المعنى المحرد ، أو الحدث المحض . . . فقد بسطنا الكلام فيه نى هامشى ص ١٨١ و ٧٠٧ - ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المحرد هي دلالة مطلقة ؛ أي : صالحة للقلة والكثرة ، إلا إذا وجدت قرينة توجه المحنى لأحدهما وحدد – كما سيجيء في الصفحة الآتية – .

وأما المقصود من المشتق فهو: المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً وددى . كما سبق . – وفى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها . . . و . . – وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضى .

وقد ارتضى صاحب «التسهيل» تعريفاً آخر لاءم الفاعل لا يخرج – مع طوله – عن التعريف السابق ،ولكنه يزيده إيضاحاً . فن زيادة الفائدة أن نذكره . نقلا عن حاشية الخضرى –قال :

« إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الحارية في مطلق الحركات والستّكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث - كما سيجيء في ص ٢٠٨ - المفيدة لمدى المضارع أو الماضي . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل . وبالحارية على المضارع الحارية على الماضي ؛ كفرر ، وبالتأنيث نحو : «أهيبيّف » ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء . ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو : ضامو الكشح ، مما يدل على الاستمرار . ويخرج به أيضاً : أفعل التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . « فهذه المخرج المعنات مشجة ، وهذه المخرج المعنات مشجة ،

بالمستبد العادل .) فكلمة : «زاهد» تدل على أمرين معنًا ؛ هما : الزهد مطلقا ، والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمة : «عادل » ندل على أمرين معنًا ؛ هما العدل مطلقا والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : « واش « وسائل » في قول المعنرِّي :

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة (أى: لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير . .) فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما (أ) ، إلا إن وجدت قرينة تُعين أحدهما دون الآخر .

لا اسم فاعل. هذا هو الاصطلاح المشهور . وأما ما يأتى في : «أبنية أسماء الفاعلين » من أنه يطلمَ عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز – كما سيأى –

« و إن شنت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدّث ، وجرى مجرى الفعل فى إفادة الحدوث . فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثانى الصفة بجميع أو زانها ، وأفعل التفضيل » اه .

واستعمال ذلك الاصلاح شائع قبل « أبن مالك » ، ومنه ما جاء في «أمالى القالى» - ح ٢ ص ١٨٤ ونصه: (قال أبوعلى؛ غمض وغمنض - بفتح الميم وضمها - فن قال غمنض ؛ بضم الميم، قال في الفاعل : غميض . ومن قال: غمنض. بفتح الميم ، قال في الفاعل غامض) ا ه فالراد بالفاعل في الأول : الصفة المشبهة ، وفي الثاني : اسم الفاعل .

- (۱) أصلها : واشئ ، على وزن : فاعل ، حذفت الضمة لثقلها على الياء . ثم حذفت الياء لالنقة. الساكاين ، طبقاً للبيان الذي سبق عند الكلام على المنقوص ج ۱ م ۱۲ ص ۱۷۳ .
- (٢) شرط هذه الدلالة أن تكون هى المعنى الصريح لصيغته اللفظية ، أو أن توجد قرينة أخرى توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل فى الحالتين على صيغته وصورته الخاصة به ، وأحكامه النحوية التي تَشَفَرَد بها (انظر الزيادة الآتية فى ص ٢٤٧) .
 - (٣) وكذلك في الحالة التي يصير فيها : «صفة مشبهة » وستأتى في الزيادة ص ٢٤٢ .
- (٤) جاه في ص ١٣٠ من شرح درة الغواص ، ما نصه : « (قال ابن برى : . . . إن باب « فاعل » كضارب ، وقاتل . . . ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلا كان أو كثيراً ؛ فلا يمنع أن يقع « فاعل » موقع « فَعَال » المحتص بالكثير ؛ لعمومه . ألا ترى أن قوله تعالى : (والذين في أمواله وقل معلوم السائل والمحروم . .) لا يقتضى أن يكون السائل هنا من قل سؤاله ؟ ومثله في صفات البارى: الحالق والحلاق ، والرازق والرزاق . . والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر :)) » ا ه وفي خاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : « (قال الشاطي في شرح الألفية : اسم الفاعل دال-

صوغه (١)

ا - يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصوف ، على وزن : « فاعل » ؛ بأن نأتي بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن : و فاعل ، ولا فرق في الماضي بين المتعدى واللازم ، ولا بين مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (٢) ؛ نحو : (فتح ، يفتتح ، فتحتًا ؛ فهو : فاتح - قعتد ، يقعد ، تعوداً ؛ فهو : قاعد) - (حسب ، فهو : فاتح - حسبانيًا ؛ فهو : حاسب - نعيم ينعيم ، نتعيميًا ؛ فهو : ناعم) - (كرم ، يكرم ، كرميًا ؛ فهو كارم - حسسن ، يحسن ، حسن ، حسنيًا ؛ فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحيسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٢) فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحيسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٢)

سعلى الفعل، كثيراً كان أو غليلا: فيقال «فاعل» لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولمن وقع منه فعل ما ... فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالاً عليها ؛ مثل : فَـَمُـول) » ا ه . . . ولهذا إشارة في ص ٢٥٧ وهامشها .

⁽١) عقد ابن مالك باباً مستقلا لإممال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيحى شرحه في هامش ص ٢٥٠). ثم عقد باباً آخر (سيجى شرحه أيضاً في هامش ص ٢٥٠). ثم عقد باباً آخر (سيجى شرحه أيضاً في هامش ص ٢٥٠) لأبنيهما وصيغهما، وأبنية المصادر ». وهذا ترتيب ارتضاء لسبب ذكرناه في أول باب «أبنية المصادر » ص ١٨١ ولم نقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام على أحكام الثي وإعماله لا بد أن يجى بعد معرفة ذلك الثيء وإدراك كهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام على صيغه وأبنيته أولا . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين؛ أحدهما للصيغ والأبنية . والآخر للإعمال والأحكام : لما في هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ

⁽٢) مضمرم العين لا يكون إلا لازماً . (انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩) .

⁽٣) نص على هذا كثيرون - في باب «أينية أسماء الفاعلين . . - ؛ مهم «الخضرى» و « الصبان » ، وصاحب حاشية « التصريح » ؛ ومهم : « صاحب المصباح المذير » في فصل الفعل ودلالته ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٧٤ ٩ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازى في كتابه : « غرائب آى التعزيل » المطبوع على هامش كتاب : « إملاء ما من به الرحمن . . . » للمكبرى ، ص ١٣٣٠ حيث عرض للآية الكريمة : (وضائق به صدرك) وأوضح السبب في التعبير بكلمة : « ضائق » حيث عرض للآية الكريمة :

⁽ إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت، لأن النبى عليه السلام كان أفسح الناس صدراً . ونظيره قواك : فلان سائد وجائد . فإذا أردت وصفه بالسيادة والجود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد . كذا قال الزمحشرى .) ا ه .

ويقول ابن يعيش في الآية السالفة : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن « ضَيِّق ، إلى : « ضائق .=

وكذلك بقية المعانى السابقة ، حين يكون المراد النص على حدوث المعنى .

و بجب أن يتدّحتى في صيغة : « فاعل ، المذكورة أمران ، أن يكون أ ماضيها الثلاثي متكوفًا ، وأن يكونُ معنى مصدره غير دائم . لأن الماضى الجامد (مثل : نيعثم ، وعسى أ، وليس . . .) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شيء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم – لا يـُشتى منه ما يدل نصًا على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه ، و كالصفة المشبهة » (١) ، ولما صيغٌ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرفها في بابها (١) .

 [■] ليدل على أن هذا الضيق عارض في الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمة: « فارح ٩ من قول أشجم السلمي يرثى عمرو بن سميد الباهلي :

⁽وما أنا من رزء – وإن جل – جازع ولا بسرور بعد موتك فارح وراجع ما يأتى فى ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح.

⁽١) لها باب خاص يجيء في ص ٢٨١ .

ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ، ولم سيجيء في بابه ص ٣٩٤ .

⁽٢) ص ٢٨١.

زيادة وتفصيل:

ا ـ قلنا : إن صيغة « فاعل » المراد بها : « اسم الفاعل » لا تشتق إلا من مصدر فعل ماض . ثلاثي . متصرف . ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي (الثلاثي المتصرف . المتعدى واللازم . مفتوح العين . ومضمومها ، ومكسورها) . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة « فاعل » للدلالة على الحدوث نصاً . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرم الرجل ؛ فهو : كارم - بخيل فهو : باخل - شَرَف فهو : شارف . (أى : صار صاحب شرق) ـ وحسنن فهو : حاسن - وغني فهو : غان . . . و . . . وأمثال هذا مما فعله ثلاثي متصرف ، لازم . يدن على معني طارئ غير ثابت ، ولا شبيه هذا مما فعله ثلاثي متصرف ، لازم . يدن على معني طارئ غير ثابت ، ولا شبيه بالثابت . أما إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب القصرف ؛ إما بتغيير صيغة « فاعل » المدالة على الحدوث إلى أخرى دالة فيجب القصرف ؛ إما بتغيير صيغة « فاعل » المدالة على الحدوث إلى أخرى دالة سيجيء في باب الصفة المشبهة) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على سيجيء في باب الصفة المشبهة) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله (١) . نحو : لى صديق ، اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله (١) . نحو : لى صديق ، واجح العقل ، وابط الحائش ، حاضر البديهة . . . والأصل : راجح عقله ،

⁽١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتماً - من بابه من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله في باب : « الصفة المشبة » ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة في بابها (وستجىء الإشارة لهذا في ص ٢٥٦ و ٢٩٥ والبيان الوافي في « د » ص ٢٦٥) فلخصه فيا يأتى :

ا ... إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثى فلا يكاد يوجد خلاف فى جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة فى إبعاده عن باب اسم الفاعل و إدخاله فى باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الغرض المعنوى الذى تحققه تلك الصفة : ومنى تم إدخاله فى باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم، وصار اسمه عند فريق من النحاة «الصفة المشبهة» وعند فريق آخر «الملحق بها» وهذا الخلاف فى التسمية لا أثر له فى المعنى ولا فى الإعراب .

وابط (١) جأشه ، حاضرة «بديهته. ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه (١) .

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى : « مالك يوم الدين » ، وقول المؤمن : رباه ، آمنت بك، خالق الأكوان ، لا شريك لك ، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء . . . وقول شوقى :

والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير ، بالرغم من تغير اسمه .

ب - وإن كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله . (واجع ما يتمم هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٦) .

⁻⁻ وإن كان فعله متعدياً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله النرض السالف ، وهو إدخاله في باب : «الصفة المشبهة » ليؤى ما تؤديه، مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذي ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف الفاعله، والذي انتقل نهائياً إلى باب: «الصفة المشبهة ». ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم اتفاعل الذي صار صفة مشبهة . وإنما ينصبه بشرط : أن اللبس عند ذكره فلا يختلط بنيره ، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى « مفعولا به » ، وإنما يسمى : «الشبيه بالمفعول به » كما يقال في إعرابه إنه منصوب لاعتباره «شبهاً بالمفعول به » ؛ كالشأن في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصيلة . وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة دون الحقيقة الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة ، وهي المعنى الذي انتهى إليه ، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقاً بها ، والصفة المشبة وما أحق الواقعة المشبة وما أحق .

ولما كان كثر من لأساليب الفصيحة المأثورة، قد ظهر فيها بعدهذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالا ، ولا تمييزاً. ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به بعد هذه المنحاة إلى التوفيق بين الدواعي المختلفة ، لمنع التعارض بينها ؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة ، بشرط أن يتغير اسمه ؛ فيسمى : « الشبيه بالمفعول به » لا « مفعولا به » واشرطوا لوتوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً : « الشبيه بالمفعول به » لا مفعولا به ، وألا يؤدى إلى لبس في الحالين . وقالوا : إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبة حذفه ؛ مبالغة في أمن اللبس ، بالرغم من صحة ذكره وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢٦٤ و ٢٦٠ .

⁽١) رَبِط جَأْشُه رِباطَة – بالكسر – اشتد قلبه –كما في القاموس – اه فالفعل هنا لازم .

⁽٢) طبقاً للبيان السابق في ص ٢٣٩ .

قف «بروما» (١) وشاهد الأمر، واشهد أن للمُلك مالكًا، سبحانه فهذه الأوصاف المتصلة بالله، من المملك (٢) والحلق، والقهر لليستطارئة، ولا عارضة، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضى بانقضائه ؛ لأن هذا لايناسب المولى جل شأنه. ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالتها: «صفات مشبهة» وليست «اسم فاعل»، إلا في الصورة اللفظية، والأحكام النحوية الحاصة به برغم أنهما على صيغة: «فاعل»؛ فهذا الوزن وحده ليس كافياً في الدلالة على الحدوث أو على الثبوت والدوام؛ فلابد معه من القرينة التي تعين أحدهما، وتزيل عنه اللبس والاحمال؛ كي يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالته المعنوية — لا الشكلية —

اسم فاعل ، أو صفة مشبهة .

⁽١) يسميها العرب القدماء : رُوميَّة .

⁽٢) بمعنى الملك .

ح- متجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة لا يكنى - من غير قرينة - للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » ؛ فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك، مع أنها في حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت . ومن هذا: الصيغة المضافة إلى فاعلها (۱) في مثل: (النجم مستدير الشكل ، متوقد الجرم ، منطبي الجحرم ، منطبي الوجه . والكوكب مستدير الشكل ، منطبي الجسم ، مظلم سطحه ، والكوكب مستدير " شكله ، متوقد " جرمه ، مستضىء " وجهه ، منطبي جسمه ، مظلم سطحه . وأفعالها هي : (استدار - توقيد - استضاء - انطفأ - السيخة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ، (هي إضافة الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ، (هي اليقين الشائع الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة تقوم بجانب الصيغة هنا بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل ، بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذاً لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا - بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذاً لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا حكما قامت في صيغة « فاعل » المشتق من مصدر الثلاثي - ؛ لتبعد الوهم ، وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل نصاً ، أم صفة مشبهة قطعاً . . .

د - لا بد من زيادة تاء التأنيث في آخر ، اسم الفاعل ، للدلالة على

⁽١) إيضاح هذا في هامش من ٢٤٧ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيها ص ٢٦٥ .

تأنيثه ، سواء أكان فعله ثلاثيًا أم غير ثلاثى ؛ إلا فى المواضع التى يحسن ويكثر ألا تزاد فيها (١) ، ومنها: اسم الفاعل الحاص بالمؤنت ؛ كالمرأة مثلا – أى: الحاص بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الحسمى ؛ – فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، فى نحو : « ولدت الحامل ، وصارت مرضعًا » (٢) .

هـ كسر الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى ـ قد يكون كسراً ظاهراً كما فى مثل: (متوقد ـ منطفي ً - مظلم . . .) وقد يكون مقدراً كما فى مثل: (مستضىء ، - مستدير - مختار ؛ .) فأصلها : مستضوي ، مستدر ور - منخ تسير . . . و . . . فقلبت الواو فى الكلمتين الأوليين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صر فية فى « الإعلال » . وكذلك قلبت الياء فى « مختير » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة . . .

إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله فى العمل ، وفى التعدى واللزوم ، ولحن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتى تجرده من : « أل » الموصولة (٣) أو اقترافه بها (١٠) .

^(1) هي مدونة في باب : « التأنيث » ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩ .

⁽٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى : «حُبِيْلُكَى » فيكون الشأن في «حامل » كالشأن في « لابن ، وتامر » أي : صاحب لبن وتمر . أي : منسوب لهما . أما إن كانت بمعنى التي تجمل شيئاً فوق رأ سها أو ظهرها أو نحوهما فلا تحذف التاء .

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التي من شأنها و بمقتضى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة الإرضاع ، ولو لم تزاوله فعلا ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتي تتخذه حرفة ، أو تشتهر به . أما التي ترضع العلفل عملاً ، بأن تلقمه ثديها فيتناوله بفمه ، فهي مرضمة .

وسيجيءَ الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الحزء الرابع .

⁽٣) لأن «ألّ» الداخلة على المشتقات العاملة هي: الموصولة – غالباً – كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٥٤، وكما سبق عند الكلام على « ألّ » في باب « الموصول » ح ١ . وهل هي في الوقت ذفسه تفيد التمريف ؟ رأيان .

⁽٤) في الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد « ١ » أما حالة الاقتران في : « • •

ا - فإن كان مجرداً منها رفع فاعلمة بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستراً (١) أو ضميراً بارزاً (٢) ، وعمل كذلك في باقى المعمولات التي ليست فاعلا ظاهراً ، ولا مفعولا به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفيهًا للشروط الآتية (٣)، وفي مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو: أقاد م مستوفيهًا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط، ومنها الاعتماد أيضًا ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد (٤) الذي يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : (من يكن اليوم مهملا عملة يجد نفسه غداً فاقداً رزقة) . ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعته في حزم ، مديراً أمرة في يقظة) .

ويقواون فى سبب إعماله : إنه جريانه ــ غالبًا ــ على مضارعه الذى بمعناه (٥) ، وإن هذه الشروط تُـقرَّبه من الفعل ، وتبعده من الاسمية المحضة. . .

⁽١) إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقاً للبيان الذي في «حـ» من الزيادة ص ٢٥٢ .

⁽٢) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الحبر فالأكثر اعتماده على نني أو استفهام كالشأن في جميع المشتقات العاملة (وسيجيء هذا في « أ ». من ص ٢٥٢).

⁽٣) في ص ٢٤٩ . والاعتماد هنا يختلف عنه في باب : « المبتدأ والخبر » – طبقاً للبيان الآنى في « ا » ص ٢٥٢ – .

⁽٤) الاستمرار التجددى معناه : أن الأدر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم (وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا في ص ٣٩ ، وله إشارة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢) .

⁽٥) يريدون : أن اسم الفاعل في هذه الصورة يوافق مضارعه في المعنى ، وفي الحدث - والتجدد، وفي عدد الحروف ، وفي هيئها (بأن يكون الساكن في أحدهما مقابلا في ترتيبه لساكن في الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك في الحروف الأصلية. خذ مثلا لذلك المم الفاعل : ه متُخبر ، فإنه موافق لمضارعه : « يتُخبر » في كل ما سبق ؛ فمعناهما واحد ، وكلاهما أربعة أحرف، ثانيها ساكن وما عداه ، تحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك بماثله في الحركة والسكون نظيره في الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر في الحروف الأصلية. ومثله اسم الفاعل: «فاقد » فإنه جار على مضارعه فيها سبق . وهكذا . يشابه الآخر ويسافر - وبتدسرج و يتدحرج - ومتعلم و يتما ، والسبب السائف مستنبط من الاستعمال العربي الذي هو السبب الأول الأصيل .

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذي بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل الحجرد من « أل » الموصولة مستوفيها الشروط الآتية – ومنها الاعتماد – لم يرفع فاعلا ظاهراً ولم ينصب مفعولا به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحتمق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد .

وثانيهما: صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو: (كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار ، منقية مياهلها الهواء) ، إذ يصح: كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنتى مياهلها الهواء . ولا يصح: هذا حاصد قمحاً أمس ؛ إذ لا يقال: هذا يحصد قمحاً أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب – فلا يشترط فيها شىء ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، – كما أسلفنا – وهذا أمر يجب التنبه له .

وإنما أهميل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شيء _ كما نصب فعله المتعدى _ لأنه لا يجثرى على لفظ الفعل الماضى الذي بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظاً ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب في هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعموله مضافاً إليه مجروراً (١) ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولا به ، ولا إعرابه كذلك . . والإضافة في

وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من «أل» الموصولة في حالتي مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر في الحالتين إلا بتحقق الشروط ؛ ومها ؛ الاعتاد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة – كما ينصبه فعله – إلا إذا كان لغير الماضي ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية . فإن كان بمعني الماضي لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل في بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لافتراط شيء، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعني الماضي أم غيره .

⁽١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ .

هذه الصُّورة إضافة محضة ، لا يجوز فيها وجود « أل » في اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضي فقط – كما تقدم في باب الإضافة (١) –

وفيما يلى تلك الشروط التي أثمرنا إليها :

(١) أن يسبقه شيء يـَعتمد عليه ؛ كالاستفهام المذكور نصًّا ، مثل قول الشاعر :

أَمنْجز أَنتمو وعْدًا وثِقِتُ به أَم اقتَفَيتُم جميعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟ أَو الاستفهام المقدر في مثل: غافر أخوك الإساءة أم مُحاسبِ عليها ؟ فإن الأصل: أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أَم » المعادلة (٢) . . .

أو النداء فى مثل: يابانيًّا (٣) مستقبلـَك بيمينك ستدرك غايتك . أو النفى (٤) فى مثل : ما مخلفٌ عهد مشريف ، وقول الشاعر :

سليم دواعي الصدر (٥) ، لا باسطاً أذى ولا مانعاً خيراً ، ولا قائلا هُجْرا (١) أو : أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور ؛ في مثل : الحسد نار قاتلة "صاحبة الولنعوت عندوف لقرينة ؛ مثل : كم معذب نفسة في طلب الحرية لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيماً ، وكم مبكد د ثروته في سبيلها يرى التبديد ذُخراً . أو يقع حالا في مثل : سُحقاً و بُعداً للمال جالباً الذل والشقاء لصاحبه . أو يقع خبراً لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولا لناسخ ؛ مثل : هذا منفق مالاً في وجوه البر اشتهر العربي بأنه حمام عشيرته ، أحسب الحر مدوطاً نفسة على احمال المشقات في سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقة مُوهنة عزيمته ؛ فإذا هي احمال المشقات في سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقة مُوهنة عزيمته ؛ فإذا هي

⁽۱) راجع « د » من ص ه و رقم ۳ من هامش ص ۱۲ .

⁽ ٢) في ص ه ٨ ه – باب العطف – إيضاح الكلام على : « أم ه و بيان أحكامها .

⁽٣) يرى النحاة في مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ؛ والتقدير : يا شخصاً بانياً فالمسوغ عندهم هو وقوعه نمتاً لا منادى . والخلاف شكل لا يلتفت إليه؛ لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

⁽ ع) ويشمل النبي التقديري الذي في مثل : إنما محسن على صنيعه ؟ لأن صناه : ما محسن على إلا صنيعه ، وفي مثل : غير مهمل واجبه عاقل .

⁽ هِ) دواعى الصدر : الأمور والنوافع التي تحرك القلب .

⁽ ٦) قولا رديثاً سيئاً .

أكبر حافز ــ أعلمتُ الجنودَ القائدَ مضاعيفًا الثناءَ عليهم . . .

(٢) ألا يكون مُصَغَراً ، فلا يصح : يقف حوَيْرِس ورعاً ؛ أى : يقف حارس زرعاً .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل راكب مسرع سيارة ً. فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛ يُقبل راكب سيارة مسرع . ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا قادراً – ناصحاً – على حك المشكلات ، ولا تركن إلى صداقة ساع – طامع – وراء مآربه) . والأصل : قادراً على حل المشكلات ، ناصحاً – ساع وراء مآربه ، طامع .

(٤) ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذي ليس معمولا لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولا لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرّم " واجبتها – مؤدية " واجبتها ؛ ففتصلت كلمة : « واجب » بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولا لاسم الفاعل : « مكرّم » ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبى ؛ هى : أن يكون الفاصل الأجنبى شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ الأجنبى شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : الرحيم مساعيد " — عن النهوض — عاجزاً . ونحو : إن هذا الشاهد ناطق — نافع " — بالحق " — والأصل : الرحيم مساعد " عاجزاً عن النهوض — إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع (١) .

⁽١) فيها سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ؛ . وضمنه إعمال اسم المفعول أيضاً :

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمــلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيَّهِ بِمَعْزِلِ وَفِي العَمــلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيَّهِ بِمَعْزِلِ وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً ، أَوْ : حَرف نِدَا أَو : نَفْياً ، أَوْ : جا صِفَةً ، أَو : مُسنَدا

يقول : اسم الفاعل في العمل – من ناحية التعدى واللزوم – كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن النومن الماضي ، أي : بمكان بعيد عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضي . ويشترط أن يلي =

= استفهاماً (أى: يقع بعد استفهام) أو: بعد حرف نداء، أو: بعد نبى ، أو: أن يكون اسم الفاعل صفة. (والمراد بها هنا: النبت، والحال). أو مسنداً. والإسناد المقصود يتجقق بكونه خبراً اللبتدا أو الناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولا لناسخ من النواسخ التي تنصب مفعولين أو أكثر. (والحار والمحبود : «عن مضيه » متعلقان بكلمة : «معزل » : فإن اسم المكان فيه وائحة الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما في رقم ه من هامش ص ٣٤٣ وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ وواجع هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق في ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، – وواجع المفهري عند كلامه على البيت السالف –). هذا ما تضمنه البيتان . وفيهما قصور واضح تداركناه في الشرح .

و رح . أو يقع نعتاً في المعنى لمنعوت محذوف معروف . وهذا الذي يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وقَد يكُونُ نَعت محذُوفِ عُرفٌ فَيستَحِقُ العمل الَّذِي وُصِفْ

زيادة وتفصيل:

ا - يختلف الاعتهاد هنا عنه في باب: المبتدأ والخبر؛ فهو هناك مقصور على النبي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا (١) - ؛ فوجود أحدهما شرط و أغلبي و لكى يرفع الوصف فاعلا يغني عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك . فيرفع الوصف فاعله الذي يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نبى أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب: المبتدأ والخبر (٢) .

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الحبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية (٣) أخرى ؛ أهمها : ألا يكون مُعرَّرفا ، ولا مثني ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف - فيم يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعرَّف ، ولا يثني ، ولا يجمع . وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه . . . (٤) .

حــ إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستراً وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائباً (٥) ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب؛ في مثل: أنا ظان محمداً قائماً ـ يكون التقدير: أنا رجل ظان . . ؛ فالضمير في : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا (١) . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكن ما مرجعه ؟

بجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير للغائب ، تقديره ؛ « هو ، عائد هنا على محذوف حتماً ،

⁽¹⁾ في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

⁽۲) چ ۱ من ۲۲۶م ۲۲ .

⁽٣) أى : مراعى فيها أنها الأغلب .

^(ُ)) باب : المبتدأ وَالحبر – ج) م ٣٤ . (ه) أى : يجب أن يكون ما يـ ود عليه هذا الفسمير غائباً .

⁽ ٣) راجع الْحضري ج ١ باب وظن ۾ عند بيت ابّن مالك : وخص بالتمليق والإلغاء ما . . .

ولا يصح عودته على الضمير: «أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستر تقديره: «أنا » ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستر للغائب أيضًا .

الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره من المشتقات المتحملة ضميراً مستراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

• • •

بغير تقيد بزمن معتين (٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الإعتماد، بغير تقيد بزمن معتين (٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الإعتماد، وعدم التصغير . . . و نحو : ما أعجب رائد نا هذا ، فهو الناظم أمس قصيدة وائعة ، وهو الناطق – الآن – الحكمة والبيان ، وهو المواجه ختصمة – غداً – بالحجة والبرهان (٩) . . . وكقول المتنبي :

القاتل السيفَ في جسم القتيل به وللسيوف _ كما للناس _ آجالً

بعض أحكام اسم الفاعل العامل:

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسمًا ظاهراً - وجاز جرّه باعتباره «مضافاً إليه» واسم الفاعل هو «المضاف» ؛ فني نحو : ما أنت اليوم مصاحب الغادر - يصح نصب كلمة : «الغادر » باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل ، ويجوز جرها باعتبارها مضافاً إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب ، مراعاة المفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصح وجب في هذا التابع النصب ، المنافقة فيجوز في تابعه الأمران ، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولا به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . فني مثل : ما أنت مصاحب الغادر مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . فني مثل : ما أنت مصاحب الغادر

⁽١) لأن : «أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي الموصولة ، غالباً ، – (كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٦) – وهل هي في الوقت نفسه مُعَرَفة ؟ رأيان .

⁽راجع الكلام عليها في ج 1 باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦).

⁽ ٢) لأنه مع فأعلد سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلته ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

⁽٣) وفي المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وإِنْ يكُنْ صِلَةَ ﴿ أَلْ ﴾ فَفِي الْمُضِى وغَيرِهِ إعمالُهُ قَسلِ ارتَّضِى يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً ﴿ بأل ﴾ الموصولة فإنه يعمل في حالتي التعدى واللزوم عمل فعله ، من غير تقيد بنوع زمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

والمنافق _ يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المنافق » تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمة : « الغادر » . وفى مثل : ما أنت مصاحب الغادر والمنافق م بجر المعطوف عليه _ يجوز فى المعطوف النصب ، ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً الأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجر تبعاً لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز فى مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية (١) . فتحره ؛ نحو : أنت متقن « العمـَل ، أوللعمل . . . ، ونحو قوله تعالى : (فَعَاَّال (٢) لَيُحَال يُريد) ، والأصل : فعاَّال (٢) ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها – وجب ترك الباقى مفعولا به منصوباً كما كان . نحو : أنا ظان الحو معتدلا – أأنت مد بر الصّديق الزيارة قريبة ؟ وفعلهما : « ظَنَ » الناصب لمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله فى نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثة وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقى على حاله منصوباً (٣).

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كاثن ُ

⁽١) سبق إيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر .

⁽ ٢ و ٢) صيغة : « فَـَمَّال » هذه إحدى صيغ المبالغة التي هي ذوع من اسم الفاعل . وستأتى في

⁽٣) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوف لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمنى الماضى مع خلوه من : وأل ٥ - وكان فعله ناصباً مفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه عا هو في أصله مفعول به الفعل ، ويترك الباق منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً (ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بق اسم الفاعل محتفظاً باسمه و بمدناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؟ (كما سيجيء في الحكم الثاني بالصفحة التالية، والبيان في ص ٢٦٥) نحو : هذا مُعطي محتاج أس درهاً وسُم محامد أس محموداً قادماً. والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه الم الفاعل الحالى "الذي لا يعمل . وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المالى "الذي المنافق وأبان بمنى الماضي . وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن ولو لم يستوف الشروط - طبقاً لما تقدم ؟ كما إذا كان بمنى الماضي . وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصار عليه ؟ لبعده من التكلف . (والعكم السابق تكلة هامة في هامش ص ٢٤٣) .

أخيك . فإن كان مفعول امم الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب جره بالإضافة (١) نحو ؛ والدك مكرمـُك ، ولا يجوز إعرابه مفعولا به إلا في رأى مرجوح .

(٢) عرفنا (٢) أنه: لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل. لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها – ومنها: أن يكون لازماً لا ينصب مفعولا به أصيلا ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله (٣) ، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل، والمصدر العامل (٤).

⁽۱) تعابيقاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاتها في (ج ۱ ص ۱۸۱ م ۲۰). فإن كان الضمير معمولا الوصف يعرب – غالباً – صلة وألى وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالموملحقاتهما ؛ نحو : والداك المكرماك – أهلك المكرموك . . . و . . . فالأحسن – عند حذف ذون التثنية والجمع – اعتبار الضمير ومضافاً إليه به (كما سبق البيان في باب الإضافة ، ص ۱۰) ونقلنا : أن بعض النحاة يجيز اعتبار الضمير مفعولا به الوصف ، (وهو هناك الم فاعل) ، والذون محذوفة المتخفيف لا للإضافة . يجيز اعتبار الضمير مفعولا به الوصف ، (وهو هناك الم فاعل) ، والذون محذوفة المتخفيف لا للإضافة . وقلمنا إن الخير في الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المثافيان للغرض الأصيل من اللغة . كما قلم المنافية المنافية المجتبل حالة في عالات أخرى ، (عرضناها في ج ۱ م ۱۱ ص ۱۶۲ وتشمل حالة في باب و لا به النافية المجنس – ج ۱ م ۲ ه هامش ص ۲۲۹ – .)

[.] (7) في هامش ص (7) . والتفصيل في (7)

⁽٣) لحذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما في هامش ص ٢٤٢ وفي ص ٢٦٥ .

⁽٤) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) – بتصرف – الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

[«]أولها » : أن «أل » في المصدر مقصورة على التمريف غالباً ، ولكنها في اسم الفاعل التمريف ، وهي اسم موصول في الوقت نفسه. – وهذا رأى شارح المفصلو يخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

[«] ثَالَهَا » : أن المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا فى الحال أو فى المستقبل بشروط ، وقد يعمل فى غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

⁻ طبقاً التفصيل الذي سبق في إعماله ، ص ٢٤٦

و رابعها »: أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معمولاته . . . (إلا شبه الحملة ، بالإيضاح الذي ص

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصة باسم الفاعل المقرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى (١) لمذكر أو مؤنث ، أو جمع للذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير . فلا فرق بين مفرده ومثناه وجمعه فى شيء مما سبق (١) خاصاً بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقرزاً « بأل ، أو غير مقرن بها.

صيغة المبالغة : (تكوينها ، والغرض منها) .

(٤) يجوز تحويل صيغة: « فاعل » – وهي صيغة: « اسم الفاعل » الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف – إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلى ما لا تفيده إفادة صريحة صيغة: وفاعل (٢) » السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يز رع الفاكهة ، فنقول: فلان زارع فاكهة أوذنا أن نبين في صراحة لاحمال معها ، كثرة زراعته فلان زارع فاكهة أونبالغ في وصفه بهذا المعنى – نقول: فلان زراع فاكهة الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى – نقول: فلان زراع فاكهة الزراعة مالا تفيده كلمة: « زراع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاولة الزراعة مالا تفيده كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد ؛ هو: « الزرع » وذات فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، (أي : في فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، (أي : في

⁼ تقدم فى رقم ؛ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون « بأل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الحملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الحملة وغيره . (إلا فى بعض حالات تجىء فى ص ٢٦٣ – ا –) . « خامسها » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذى لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحمطاً فى النية ، مقدراً عبر مستر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستر فيه) .

هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق .

⁽ أو 1) وهذا إذا صح تثنيته وجمعه؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتنكير، وقد أشرنا إلى بعضها فى: « ب » من ص٢٥٢ . (ومها : أن يكون .بتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الحبر، على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٣٣) .

⁽٢) لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة . (أى : لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة) فهى صالحة للأمرين ، ما لم تقم قرينة تمين أحدهما دون الآخر – وقد سبق البيان الكامل فى ص ٢٣٩ وفه هامشها – وقم ٤ – .

مقدار قاسته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغة : « فاعل » التي هي وزن « اسم الفاعل » من الثلاثي ، لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال ، على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلبة في المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل بلفظها – بغير قرينة أخرى – على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس في صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلا أو كثيراً ...و ... ، بخلاف صيغة وفعقال » – مثلا – فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل ، أي : في المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن شم كان الذي يستخدم صيغة « فاعل » يرى إلى بيان أمرين : « المعنى المجرد مطلقاً ، وصاحبه » ، دون اهتمام ببيان درجة المعنى ؛ قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة . بخلاف الذي يستخدم صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة (۱) ، كثرة وقوة .

- وما قيل في : ﴿ زَارِعُ فَاكُهُ ۚ وَزَرَاعٌ فَاكُهُ ۗ » . . . يقال في : ناظم "شعراً ، ونظّام "شعراً - قائل "الصدق ، وقو ال "الصدق . . . و مكذا يمكن تحويل صيغة ﴿ فَاعَلَ » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغة : « فَعَالَ » أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم : وصيغ المبالغة »

وَأَشْهِرُ أُوزَانُهَا خَمْسَةً قَيَاسَيَّةً ؛ هي :

ر « فَعَال (٢) ، ؛ نحو: ما أعظم الصديق إذا كان غير قو ال سوءاً ، ولافعال إساءة ، وقول الشاعر :

وإنى لقوّال لِذِي البَثِّ (٣) مرحباً وأهلا إذا ماجاء من غير مَرْصَد (٤) رَوْ لا مِنْ عَيْر مَرْصَد (٤) رَوْ لا مِنْ الطائر مِحْدَارٌ صائيدَه ، ميخُواف أعداءه .

 ⁽١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذي في : « ه »
 من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظة الآتية في ص ٢٦٢ .

 ⁽٢) قد تكون صيغة : « فعَّال » للنسب أحيانًا ، طبقاً للبيان الآتى في « و » من ص ٢٦٩ .
 (٣) الحزن .

⁽٣) الحَرْنُ . (٥) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذي سيجيء الكلام عليه في باب خاص ص ٣٣٣ م ١٠٧ فهي صيغة مشتركة في البابين . والتفريق بينهما يكون خاضعاً للقرائن .

و و فَعَوْل ، ؛ نحو: البار وصُول أهماك . وقول الشاعر يخاطب سيد أكريماً: إذا عَدِمُوا زادًا فإنك عاقِرُ ضَرُوبٌ بنصل السيف شُوقَ سِمَانها(١) وقول الآخر يفتخر :

قَتُولٌ (٢) عا قال الكرامُ فَعولٌ (٣) إذا مات منَّا سيَّدٌ قام سيَّدٌ

ذَرينِي ؛ فإن البخل _ يا أم مالك _ لصالح أخلاق الرجال سَرُوقُ و « فَتَعِيل » ؛ نحو : أَقَدُ رُ (٤) من يكون سَمِيعًا خيرراً ، نصيراً عد لا " (٥) وقول الشَّاعر :

فتاتان : أمَّا منهما فشبيهة البارا ، وأخرى منْهما تُشبه البارا و « فَعَلِ » ؛ نحو : يسُوءنا أن نَـرَى جاهلا مـَزِقًا أوراقـَه ، راميًّا بها في الطريق . وقول الشاعر :

ما لَيْسَ يُنجيهِ من الأقدار حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ ، وَآمِنٌ هذه هي الصيغ الخمس القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي : ﴿ فَعِلِّيلُ (٦) ﴾ ،

(١) الضمير عائد على الإبل ونحوها نما يُعدَّة َر ليـُشوى، أو يطبخ فيـُوكل. . (٢) كثير القول . (٣) كثير الفعل . (٤) أعظم . (٥) متى تزاد تاء التأنيث على صيغة « فعيل » ودتى لا تزاد ؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج ٤ – باپ،

(٢) ليخالف هذه الأكثرية في رأيها فريقآخر، منهم : « ابن قتيبة » في كتابه : (أدب الكاتب، باب : اختلاف الأبنية في الحرف الواحد ؛ لاختلاف الماني) حيث يقول ما نصه : « (ما كان على « فيمتيل » فهو مكسور الأول، لايفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل؛ نحو: رجل سيكتبر، كثير الشَّكر – وحيميَّر ، كثير الشرب البخمر ، وفيخيِّر كثير الفخر –وعيشِّيق ، كثير العشق – وسَيكَّيت ، دائم السكوت – وضَيلتيل وصِيرً يع وظيلَتِم،ومثلذَلك كثيرً . ولا يقالذَّلكٍ لمن فعلَّ الشيء مرة أو مَرَّتين حتى يكثُو منه ، و يكون له عادة َ...) اَهُ فَهُو يَقُرُو أَن صيغة ؛ « فيمُميل » كثيرة في المبالغة ، وإذا ثبتت كَثْرَتُها كَانَ القياس عليها جائزاً . وقد جعل الحجمع اللغوىالقاهري هَذه الصيغة قياسية، وليست .قصورة على السماع ، كما يرى النحاة الأقدمون . ونص قرأره (كما حاء في الصفحة التاسعة ، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى إلمؤتمر اللغوي الذي انعقد في آخريناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه) هو: ﴿ ﴿ فِي اللَّغَةُ أَنْفَاظ على صيغة « فيمَّيل » من مصدر الفعل الثلاثىاللازم والمتعدى للدلالة على المبالغة . وكُثرتها تسمح بالقولُّ بقياسيتها ، وون ثم بحوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي – لازماً أو متعدياً – لفظ على صيغة « فيعمَّيل » – بكسر الفاء وتشديد العين – لإفادة المبالغة) » . ا ه . وقد ذكر هذا القرار مرة أخري ومعة بعض للبحوث والمذكرات العلمية التي أعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص ٣٤ من الكتاب الذي أصدره الجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤ .

و 1 مِفْعَلَ ، ؛ نحو : إنه شرّيب أهوال ، ومِسْعَرَ (''حروب . وفعلهما الثلاثي ؛ شرِب ، وسعدَر . ومن غير الثلاثي : درّاك _ سَأَرْ _ معوان ('') _ مهوان _ ندير _ سميع _ زَهدُوق . وأفعالها الشائعة : أدْرَك _ أسأر (بمعنى : ترك في الكأس بقية) أعان _ أهان _ أنذر _ أسمتع _ أزهتَ .

أحكامها: لصيغ المبالغة القياسية أحكام ، أهمَّها:

ا - أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثى ، متصرف ، متعد ، ما عدا صيغة : و فعقال ، فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم (٣) والمتعدى ؟ كقوله تعالى : (ولا تنظيع كُل حَلاق (٤) منهين (٥) ، هماز (١) ، مماناء (٧) بنتميم (٨) ، منتاع (٩) للخير ، منعتد أثيم . . .) وقولم : فلان بسام الثغر ، صحاك السن ، وقول الشاعر :

- (١) مسعر الحرب : من يكثر إشعالها ، وإيقاد نبرانها .
 - (٢) ومنه قول شاعرهم :

وكنْ على الخير مِعُوانًا لذى أَمَل يرجو نداك ؛ فإن الحرّ مِعُوان ومثله «متلاف» (من أتلف) في قول أبي قُدر اس الحَمَداني :

وللوفر مِتلاف، وللحمد جامع وللشر تُرّاك . وللخير فاعل

(٣) يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صيغة « فَمَمَّال » المشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم اللالا على المبالغة ؛ ولذا يجيز – لشدة الحاجة إليها – اشتقاقها من مصدر الثلاثي اللازم أيضاً ، ومنه الآية التالية . وهو رأى حسن ارتضاه الحجمع اللغوى ، وسجله في مجلته ج ٣ من ١٥ ، ١٥ .

وفي المراجع اللغوية صيغ متنوعة مسموعة – غير صيغة « فَـُمَّال » – لم تستوف شروط الصياغة ، فيجب الوقوف فيها عند حد الساع . ومن أمثلتها « ضَحَـُوك وعَـَبُـُوس » في قول شاءرهم :

ضحوك السنّ إن نطقُوا بخير وعند الشَّر مطراق عَبُوس فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلمتي : «ضحوك وعبوس» مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمة ومطراق » مع أن فعلها الشائع رباعي ؛ هو : أطرق ، بمني : سكت ، ونظر إلى الأرض .

- وسيماد البيت في ص ٢٩٦ لمناسبة هناك − . ومثل : « بَــَشُـوش » في قول عنترة :

أَلَقَى صدور الخيل وهي عوابس وأنا ضَحوك نحوها وبَشُوش (٤) كثير الملف. (٥) حقير دني.

- (٦) كثير الهمنز (أي : كثير الطعن والضرب ، والإيَّداء . . .)
- (٧ و ٨) كثير المشي بالنميمة (وهي : السعى بين الناس بالإفساد) .
 - (٩) كثير المنع . . .

وإنى لَصَبَّارٌ على ما ينوبنى وحسبك أن الله أثنى على الصبر ولست بنظًار إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر

س – وأنها لا تجرى على حركات مصارعها وسكناته ، بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

حـ وأنها _ فى غير الأمرين السالفين _ خاضعة لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : «أل» ، والمقرون بها ، فلااختلاف بينهما إلا فى الأمرين المتقدمين ، وكذلك فى شكل الصيغة ، وفى أن صيغة المبالغة بنصها الصريح أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة فى معنى الفعل (١) من صيغة اسم الفاعل المطلقة ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما فى سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التى سبق الكلام عليها فى اسم الفاعل (١) ...

فَعَّالٌ ، آوْ مِفْعالٌ ، آوْ فَعُولُ فَ كَثْرَةٍ عن ﴿ فَاعِلِ » بِدِيلُ فَيسْتَحِقُّ مالَهُ مِن عملِ وفي «فَعِيل» قَلَّ ذَا ، و «فَعِلِ»

يريد: أن . صيغة فـمــّال، ومــفعال ، وفــَمــُول ، تغنى – عند إرادة الكثرة – عن صيغة « فاعل » وأنها دُذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتى : « فـمـيل » و « فـمـيل » قليل في المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هى : أن اسم الفاعل – ومثله صيغ المبالغة – لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة فى المفرد وغير المفرد، إلا بعض حالات وكلاهما سواء فى الحصوع لتلك الأحكام والتفصيلات التى سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد، وشروط إعماله مقرّداً وغير مقرّدن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التى سلفت . قال فى هذا :

وما سِوى المفرد مثلَهُ جُعِلَ في الحُكُم والشروطِ. حيثًا عمِلُ ثم تعرَّض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله، أو جره مضافاً إليه. فإن

⁽١) وهو المعنى المجرد .

⁽ ٢) في الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها في « ألفيته »، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال في صيغ لمبالغة :

ملاحظة : ورد فى المسموع الذى لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى : و المبالغة ، مقتصراً فى دلالته المعنوية على المعنى المجرد الذى لا مبالغة فيه ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الحالى من تلك المبالغة المعنوية : مثل كلمة : « ظلوم » فى قول الشاعر :

وكل جَمَال للزوال مآله وكل ظلّوم سوف يبلكى بظالم فإنها ليست للمبالغة ؛ إذ المقام هنا يقتضى أن يكون المراد من لفظ : « ظلوم » هو : و ظالم » ؛ وليس كثير الظلم ؛ لأن كلا من الاثنين سياتي ظالما . من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقلة الظلم أو كثرته (۱).

السب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباق . قال :

وانصِب بِذِى الإعمال تِلْوًا ، واخفِضِ وهُو لِنَصبِ ما سِواه مُقتضِى (وهُو لِنَصبِ ما سِواه مُقتضِى (وود الإعمال ، أي : المستوفي شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تلوا » تالياً – أي : المفعول به الذي يتلوه) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرورعل الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب: واجرًر أوانصِب تابع الذى انخفض كمبتغى جاه ومالاً من نَهَضْ والأصل: من نهض مبتغى جاه ومالاً. فعطف كامة : « مالا » علَّ كلمة : « جاه » الحرورة بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل في الأصل قبل الإضافة.

⁽١) ينطبق هذا على كلمة : « فخور » فى قوله تعالى : (إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً .) » فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ؛ بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته .

زيادة وتفصيل:

ا - إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - مقروناً « بأل » لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن « أل » الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة (١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أي : أنا المرافق لك - الدائب معك . . .

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم المعمول: مفعولا كان أو غير مفعول ^(٢) إلا في بعض حالات ، فمثال التقديم الجائز: الحديقة ُ عطراً . فما حالات ، فما عطراً .

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلي "، نحو : يروقني رسم مصور طيوراً به ألا تغضب من معذ ب الحيوان ؟ فلا يجوز : يروقني بطيوراً بسم مصور . ألا تغضب بالحيوان بالحيوان بمن معذ ب ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد . فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : مّا العزيز بالهوان بقابل . والأصل : ما العزيز بقابل الحوان .

وأجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل: و مضافاً إليه ، ، أو : و المضاف » كلمة : غير » أو : و حتى » ، أو : « جد » ، أو : مشل ، أو : أو أو ، نحو : (المنافق أ الوعد مغير منجز المنافق غير منجز الأعداء محق قاهر ، أو : جد قاهر) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد . هذا حتى قاهر الأعداء . (شاعرنا درا الوعد . هذا حتى قاهر الأعداء . (شاعرنا درا مثل ناظم) ، (العرب ضيفاً أول ناصر) . وهذا الرأى حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براعة استخدامه في أنسب الأساليب له ، وأليد ق المواقف .

⁽١) وأجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الاشارة للسبب في رقم ١ من هامش ٢١٦ .

⁽٢) واجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع .

و يجوز أيضًا تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو : الضيوفَ أنت مصافحٌ . والأصل : أنت مصافحٌ الضيوفَ .

- يجوز إعمال اسم الفاعل - أحياناً وهو محذوف ؛ مثل : أعليناً أنت مساعد ، فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملا آخر ، محذوفنا ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب : السابق عاملا آخر ، محذوفنا ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب : الاشتغال » (۱) والتقدير : أمساعد علينا أنت مساعده ؟ . ومثله أيضا : أعلينا أنت مساعد أخاه ، والتقدير : أمساعد علينا أنت مساعد أخاه . ومثله في كل ما سبق صيغ المبالغة .

ح – عرفنا أن اسم الفاعل يدل – غالبًا – هو وصيغ المبالغة ، على الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقة صوغه . . .

لكن قد يراد منه النص على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ، فيصير صفة مشبهة (٢) ؛ ويسمى باسمها – بالرغم من بقائه علىصورته الأصلية (٣) ؛ ويجرى عليه أحكام الصفة المشبهة ؛ فيجوز في السببي (٤) بعده إن كان معرفة:

⁽¹⁾ فى هذا المثال – وأشباهه – نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور. لكنه مجرور فى حكم المنصوب. لأن كلمة: « مساعد » فى حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ و إن لم يكن ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير فى مثل : أعليا مروت به – مجرور وهو فى الحكم منصوب. كما سبق فى باب الاشتغال ج 1. (راجع شرح المفصل ج 7 ص ٦٩).

 ⁽٢) سيجيء في ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ،
 والتغير في دلالة اسم الفاعل والصنمة المشبهة .

⁽٣) كما سبق فى ص ٢٤٣ و ٢٥٦ و يجيء فى ص ٢٩٢ .

⁽ ٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به مدى المشتق ، مثل : محمد عالم - على محسن ، الحو معتدل - فالكامات : محمد - على - الحو - هى الصاحب الأصيل الذى قام به معى المشتق قياماً مباشراً متصلا بذاته ، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصيل بنوع اقصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحراوة . . . و ، . . . ليست الصاحب الأصيل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينها ؛ كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية في أمر ما . هذا الرابط يسمى : والمسلمي يعود على الأصل . وقد تقوم و أل ، خلفاً عن الضمير في مذهب -

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ، فاصع صفحة ؛ فيجوز في السبي هنا ، (وهو : الجبهة - القلب - صفحة) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجر على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولا به (١) . . .

فإن كان السببي نكرة _ جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السببي المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة (٢) ؛ كما يجوز فيه النصب أيضًا ؛ ولكن المنصوب في حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به ، وفي حالة التنكير يعرب شبيهاً بالمفعول به ، أو : تمييزاً .

د ــ لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثيًّا أم غير ثلاثى ، لازمًّا أم متعديًًا) . إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعديثًا ، وهذا على حسب البيان المشروح فيا سبق (٢) وفيا يلى :

حالكوفيين –كما سيجىء فى ص ٢٦٨ وفى رقم ؛ من ها.ش ص ٢٧٧ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ – وقد اشترطوا وجوب السببية فى مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم الفاعل على موصوف ؛ نحو : الرجل صادق أبوه ،

⁽١) لأن «الصفة المشبهة» الأصيلة - كما سبق البيان في هامش ص ٢٤٢ - كفعلها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثى لازم . فلما كان السببي بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه «شبهاً بالمفعول به » إن كان معرفة ، ولم يعربوه مفعولا به ؟ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهي بمنزلة الفعل في هذه الحالة . ومن ثم لم يحملوه في التسمية على المفعول به الذي ينصبه اسم الفاعل في كثير من الأمور ، ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل في كثير من الأمور ، (وسيجيء بيان واف عن هذا كله في بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التحييز .

⁽٢) بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافة ؛ كالتنوين . . ؟ .

⁽٣) في هامش ص ٢٤٢ .

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينة ، فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة – ثلاثة أنواع (وكذا صيغة المبالغة ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي) .

أولِما : نوع مأخوذ من الفعل اللازم ــ الثلاثى وغير الثلاثى ــ مثل : عالى وشامخ . . فى نحو : هذا عالى القامة ، شامخ الأنف (وفعلهما : عَلاَّ ــ شَمَخ) . ومثل « تائب » فى قول الشاعر :

تباركتَ ؛ إِنى من عذابك خائفٌ وإِنى إِليكم تائبُ النفسِ باخع^(١) (والفعل : تاب) وقول الآخر بمدح :

ضحوك السّن إن نطقوا بخير وعند الشرّ مطراق عبوس ... (١) ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى الصفة المشبهة .

ثانيها: نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد و والراجح في هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأموناً ؛ (وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يؤمن اللبس لم تجز الإضافة ؛ كقولم : فلان واحم الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون : أن أبناء واحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان وجاز ؛ لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يرد على قول القائل : (ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع ،) أو من يُرد على قول القائل : (أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارون ، بسجيّتهم ...) في هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقرينة لفظية ، أو : معنوية ، يجوز في السبي حككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » — أما الرف ع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهى : راحم — نافع) ، وإما النصب

⁽١) قاتل لها حزناً .

ر ٢) للناس عرب . (٢) والفعل : (أطرق – عـبَـسَ) وقد سبق هذا البيت في رقم ٣ .ن هامش ص٢٦٠ لمناسبة خدى .

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة ، كما فى المثال . وإما الحر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هى التى تجرى على معمول الصفة المشبهة الأصلية (١) ، كالتى فى مثل : (فلان جميل الوجه ،حسن

الهيئة ، حلوالحديث ، ومن أمثلة هذا النوع : ما الراحمُ القلب ظَلاَمًا وإن خُرِما ولا الكريمُ بمنَّاع وإن حُرِما

وفي هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذي كان معمولا لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة. ويصح ذكر هذا المفعول به في الرأى الراجح - مع إعرابه «شبيها بالمفعول به » ، لا مفعولا به أصيلا ، مثل : « (فلان راحم الأبناء الناس ، ونافع الأعوان أفراداً كثيرة) . فكلمتا : « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به ولاداعي لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره في الجملة ، بزعم أن منصوب الصفة المشبهة - إذا كان شبيها بالمفعول به - لايزيد على واحد كما ورده النحاة . وقرارهم حق " ؛ فنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد كما والذي في المثال السابق - ونظائره - لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل « المضاف إليه » بعد الصفة المشبهة ؛ لأن هذا « المضاف إليه » يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته (٢) ، فاعتبروه بمنزلة « الشبيه بالمفعول به » . وبضف إليه » مجرور ، وبسَوا على هذا عدم صحة المنصوب برغم أنه : « مضاف إليه » مجرور ، وبسَوا على هذا عدم صحة المنصوب

⁽١) لا يقال في هذا النوع : إن فعله متمد في أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشهة ، وهي لا تصاغ إلا من الثلاثي اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن ااراد باللزوم إما اللزوم: « الأصلى » (بأن يكون الفعل موضوعاً في أصله لازماً) وإما اللزوم: « التنزيل ، أو : الحكمى » (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً في بعض حالاته كالتي هنا) وإما اللزوم: « التحويلي » (بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة « فَحَدُل » —بضم العين ، وهي صيغة لازمة — ؛ لغرض معين، كالمدح ، أو الذم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هي أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة المفعول به الأصيل كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصبه على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولا به —

⁽ كما سبق الإيضاح في هامش ص ٢٤٢ ، وستجيء إشارة هنا، وفي رقم ؛ من هامش ص ٣٠٦) (٢) انظر رقم ٣ و ؛ من ص ٣١٤ .

الآخر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهاً بالمفعول به .

قال «الصبان» في هذا الموضع (١): لا داعى للأخذ بالوهم السابق، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذي يعربُ «شبيها بالمفعول به»

وفى رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكبون الفعل محذوف المفعول به – كما اشترطه بعضهم – .

ثالثها: نوع مأخود من فعل متعد لمفعولين ، أو ثلاثة: نحو: (أنا ظانُ رفيقًا قادماً ، ومُخبَرِّ الأصدقاء السرور شاملا بقدومه). ولايكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله ، لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لايزيد على واحد على الوجه الذي أوضحناه في النوع السالف . . .

هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فها تقدم ؛ فهم يقولون (٢) : إن إضافة السم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقة في ثلاث مراحل مرتبة (٣) :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها: جره على الإضافة.

فى مثل: الطبيب رائف القلب ، يكون الأصل: الطبيب رائف قلبه ؟ - برفع كلمة: «قلب» - ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السبى ، وينتقل الى الضمير المضاف إليه ؟ وهو: «الهاء» ويستتر هذا الضمير في الوصف: «رائف»، ويدُّعَوْض منه «أل» في رأى الكوفيين (ألا) ، ويدُّعُون المرفوع الذي تحول عنه الإسناد ؟ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؟

⁽١) آخر باب : إعمال اسم الفاعل .

⁽ ٢) كما سيجيء في « ب » صْ ٣١٥ في الصفة المشبهة .

⁽٣) والضمير أَى هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية في ص ٣١٠ ، وقد يمتنع بعض هذه المراحل ، طبقاً لما سيجيء في ص ٣٠٥ .

⁽ ٤) كَمَّا سَلَفَ فَي رَقِم ٤ مِنْ هَامَشَ صِن ٢٦٤ وَكَمَّا يَجِيءً ، فَي رَقِم ٤ مِنْ هَامَشُ صِن ٢٧٧ .

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها، ويصير: « الطبيب رائف القلب ». ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى في إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه جرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه (۱): الوصف المتعدى لمفعول واحد، ومفعوله محذوف) . فيصير: «الطبيب رائف القلب) .

ويقولون في تعليل هذه المراحل الثلاث (٢) المتخيلة: إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة: الأنه عينه في المعنى ؛ فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه (٣)، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذي وضحنا مراحله ، ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد (٤) رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ومرجعها الأولُ الصحيح . فإغفاله خير . ولن يترتب عليه ضرر .

هـــ لا تجيء « صيغ المبالغة » إلا من مصدر فعثل قابل لازيادة ، فلا يقال :
 مــو ات ولا قـــ تــ ال ، فى شخص مات أو قـــ نــ اذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

و - سيجيء (٥) أنه كشُر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة: «فَعَال) للدلالة على «النسب» - بدلاً من يائه - وكثر هذا في الحير ف ؛ فقالوا : حدّاد لمن حرفته « الحيدادة » ، ونجّار لمن حرفته « النجارة » . . وكذا : لبّان، وبقال، وعطّار . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة . والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا في النسب إلى الحرف ، لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس عليه .

 ⁽١) أنظر هامش ص ٢٦٧.

 ⁽٢) أشرنا في آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقاً لما سيجيء في
 ص ٣٠٥ .

⁽٣) وهذه حجة ضميفة بعد ما تقدم في ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

^(؛) سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة ص ٢٩٤ .

^(·) في ج ؛ باب : « النسب » م ١٧٩ « ح » من ص ٩٨٤ .

وجعلوا من استعمالها في النسب قوله تعالى: (و مار بنُّك بِظ َلاً م للعبيد) أي : بمنسوب إلى الظلم، وحجتهم أن صيغة « فعال » هنا لوكانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلا .

المسألة ١٠٣:

اسم المفعول .

تعريفه:

اسم مشتق (۱) ، يدل على معنى مجود ، غير دائم (۲) ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معاً (۳) ، (وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه) . مثل كلمة : « محفوظ » ، و : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجناية بغيه . « فحفوظ » تَدَدُّ ل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التي وقع عليها الحفظ وكذلك « مصروع » تدرُّ ل على الأمرين أيضاً ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصرع) ، والذات التي وقع عليها . ومثل هذا يقال في كلمة : « منسوب » من قول الشاع ، : « منسوب » من قول الشاع ، :

لا تَلُم المرء على فعلِه وأَنت منسوب إلى مثله (٤)...

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث – أى على: الحال – فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة في كل صورة .

صوغه ^(ه) :

ا _ يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضي الثلاثي

⁽١) في ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات.

⁽٢) أى : لا يلازم صاحبه . وسيجىء أيضاً أن هذا المعنى المحرد يفيد الحدوث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقرينة .

 ⁽٣) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التمريف على ضوء ما سبق في تعريف اسم الفاعل
 ٢٣٨ .

⁽٤) وبعد هذا البيت :

من ذم شيئًا وأتى مثلَهُ فإنما يُزرى على عقلِهِ (٥) أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع في «ألفيته » بابين ؟ أحدهما

المتصرف (۱) ؛ مثل: « محفوظ» من « حَفَظ » و « مصروع » من « صَرَّعَ » و « معهول » من جمّه لَ و « منسوب » من « نستب » ، و « معلوم » من « عَلَيْم » ، و « مجهول » من جمّه لَنْ و « معروف » ، من عَرَف . ومثل « محمود » ، من حميد في قول الشاعر :

لعلَّ عَتْبِك محبودٌ عواقبُهُ وربما صَحَّت الأَجسامُ بالعلَلِ ــ ويصاغ قياسًا من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتبان بمضارعه وقلْب أوله ميمنًا مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « ستارَع » نجىء بمضارعه : « يسارع » ، نحو : ثم ندخل عليه التَّغيير السالف ، فيكون اسم المفعول : « مُسارَع » ، نحو : الخير مسارَع وليك . واسم المفعول من : « هَدَا م » هو : مهدا م ، نحو : عرح البغى مهدا م، واسم المفعول من : « أوجمع » هو : مروجمع ، كما في قول الشاعر (٢) الكهل الوفي :

خُلقتُ أَلُوفا؛ لو رجعتَ إلى الصِّبا لفارقتُ شيبى موجَع القلب، باكيا وهكذا : استخرج _ يستخرج _ مستخرَج ، نحو :المستخرَج من النَّفْط فى بلادنا يكفى حاجاتنا. ومثل : ﴿ منزَّهَ ، ومكرَّمَة » فى قول أبى تمام فى وصف قصائده :

مُنَزَّهة عن السَّرَقِ المُوَرَّى (٣) مُكَرِّمةٌ عن المعنى المُعَاد

⁼ عنوانه: وإعمال اسم الفاعل و ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً ، فهو باب ينعاوى على إعمالها . وقد مر شرح أبياته في مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيهما عنوانه: وأبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها » وسيجىء شرح أبياته في مناسباتها ابتداء من هامش ص ٢٨٩ وفصل بين البابين بآخر عنوانه: «أبنية المصادر» وقد ارتضى هذا الترتيب لحكة وآها ، قد تكون – كما يقول بعض النحاة – الرغبة في موالاة مواضع الإعمال المصدر والمشتقات ، حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التى بينها كثير من الترابط والنشابه – انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصينها. وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه في باب واحد .

⁽١) أما الماضي الحامد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشجة ، ولا غيرها من المشتقات . . .

⁽٣) السرق المورى : السرقة التي يخفيها السارق .

زيادة وتفصيل:

ا ـ فتح الحرف الذي قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ مثل : مُستَّعَون ـ مُنتَّقاد . . أصلهما : مُستَّعَون ـ مُنتَّقود . . قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية (۱) . في ب ـ إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث في آخره ؛ كما في آخر : (مُنتَزَّهة ، ومُكَرَّمة) من بيت أبي تمام السابق .

ح - قد وردت صيغ سماعية تؤدى ما يؤديه اسم المفعول المتصوع من مصدر الثلاثي وليست على وزنه ؛ فهى نائبة عن صيغة « مفعول » في الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فعيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحيل : بمعنى : مكحول . و « فعل » ، كذبه عنى مذبوح . و « فعل » ، كذبه عنى مذبوح . و « فعل » ؛ كفر فة ، ومضغة ، ومضغة ، ومضغة » ؛ كفر فة ، ومضغة ، وأمثالها غير وأكلة ، بمعنى : مغروفة ، وبمضوغة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير وأكلة ، بمعنى : مغروفة ، وبمضوغة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقيسة . لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتما ، وقد تنصب مفعولا به - أو أكثر - إن كان فعلها المبنى للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبنى للمجهول . وفي هذا الرأى توسعة لمن شاء اتباعه (٢) .

غير أن حُكماً سيجيء (٣) لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول بجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية (٤) ، فإن كانت نائبة عن

⁽¹⁾ في باب : « الإعلال والإبدال » – ج ۽ – .

⁽ ٢) سيجىء كلام ابن مالك على صياغة : « اسم المفعول ، ، وعلى صيغة : « فَـَسِيل ، في البناب الذي خصه بأبنية المشتقات – هامش ص ٢٨٩ وما بعدها – .

⁽٣) في ص ٢٧٥.

⁽ ٤) هي التي تكون من الثلاثي على و زن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثي على و زن المضارع هعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذي قبل الآخر . أما غير الأصلية . فقد أوضحناها في وجه هنا .

_												_			
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	•

الأصلية ــ كفَّعيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق ــ فلا تضاف لمرفوعها .

د ـ سبقت الإشارة (١) إلى أنه وردت صيغ مسموعة على وزن : « مفعول » ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهى فى حقيقة أمرها مصادر سماعية على وزن المفعول ، منها : معقول ـ مجلود ـ مفتون ـ ميسور ـ معسور . أى : عقىل ـ جكد ـ فيتنة ؛ بمعنى : خبرة ـ يُسر (سنهل) ـ عُسْر (ضد : سهل) ومن كلامهم « فلان لا معقول له ولا مجلود » . وقد سبق شرح هذا وشرح بقية الكلمات الأخرى في ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيبويه هناك .

⁽١) في صر ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظة .

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بأل ، وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله . . . و . . .

فإن كان مقروناً «بأل » عميل مطلقاً ، (بغير اشتراط شيء) . وإن لم يكن مقترناً بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل (١) وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددي . . . و . . . فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عسمل ما يعمله مضارعه المبنى للمجهول ؛ فيحتاج – وجوبناً – لنائب فاعل مثله : ويكتنى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفياً بنائب الفاعل (٢) . نحو : يُساعد ويكتنى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفياً بنائب الفاعل (٢) . نحو : يُساعد القوى زميله – يُساعد ألزميل أ – هل القوى مساعد وميله ؟ ولما سبق يمكن أن يحل على المجهول .

وإذا كان مضارعه ناصباً مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعاً مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوباً ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو: يكن الرجل العوم نافعاً ـ ينظن العوم نافعاً ـ ينظنون العوم نافعاً ؟ . . .

وإن كان فعله متعديبًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعبًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول ، فحو : تُخبَرِّر المراصدُ الطيارين الجوَّ هادئبًا .. يُخبَرِّرُ الطيارون الجوَّ هادئبًا ؟ . هل المخبرُّرُ الطيارون الجوَّ هادئبًا ؟ .

ويجوز – بِقِلَة في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى فاثب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية (٣) فيصير فاثب الفاعل مضافيًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

⁽ i) ص ٢٤٦ وما بمدها ، وفي « ب » من ص ٢٥٤ .

⁽٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولا به واحداً قبل بنائه السجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، في الكلام مفعول به آخر .

⁽٣) شرحنا الأصلية في رقم ؛ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصلية في «ح» من للصفحة .

لأصله (١) ؛ نحو : إن القوى مساعد الزميل ، هل يتشيع مظنون العوم نافعاً ؟ أمخبَر الطيارين الجو هادئاً ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف المرفوعه . وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه ، أو رفعه ؛ مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مساعد الزميل والزميلة كالمسافرون — وشيع مظنون العوم البارع نافعاً ؟ — أستخبر الطيارين المسافرين — أو المسافرون — الجو هادئاً ؟ بجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً . فإن كان لازماً قد حذف فاعله وفاب عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ... فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحة للنيابة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : (اعتكف المريض في الغرفة ، يعتكف في الغرفة ، هل الغرفة معتكدف فيها ؟) – (اتسع المجال أمام المخلص – يتسمع أمام المخلص – هل المتسمع أمام المخلص) (١)

هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقلة إلى مرفوعه — نحو : الغرفة مفتوحة م النوافذ ، وقول المتنبي — وقد سبق — :

خُلِقت أَلُوفاً ، لو رجعت إلى الصِّبا لفارقت شيبي مُوجَع القلب ، باكيا والأصل : مفتوحة "نوافذ ها موجع قلبي) منظل مع إضافته لمرفوعه دالا "

⁽١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتى : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّر لاسم فاعِلِ يُعطَى اسْمَ مَفْعُول بِلَا تَفاضُل ' (٢) فيها سبق من الكَلام عَلَى اسم المفعول ، وأنه يجرى عليه ما يجرى على اسم الفاعل ، وأنه كالمضارع المبنى المجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلا – يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : وإعمال اسم المفعول –

وكلَّ مَا قُرِّرِ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعطَى اسْمِ مَفْعُولِ بِلَا تَفَاضُلِ فَهُو كَفِعلِ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فَى معناهُ ؛ كالْمُعطَى كَفَافاً يكْتَفَى (بلا تفاضُل ، أى : بلا زيادة في أحدهما على الآخر) . وإعراب المعلى كفافاً يكتنى ؛ والمعلى » : مبتدأ ، وأل » فيه موصولة يمود عليها الضمير الذي في كلمة : «معطى » ، وهذا الشاعل ، وأصله المفمول الأول لكلمة : «معطى » ، «كفافا » : المفمول الثانى . ويكتنى » هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ .

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافة إليه (۱). إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة ، فيصير صفة مشبهة ؛ لما أوضحناه (۲) من أن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه (فهو – عند عدم القرينة – يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار .) فإن قُصد به النَّص على الثبوت والدوام – وقامت قرينة تدل على هذا – صار صفة مشبهة (۱۳) ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقائه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار .

والكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لاحادث ؛ وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه. وإذا صار صفة مشبهة جاز في السببي (٤) الواقع بعده الرفع ، على اعتباره «فاعلا» ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة (٥) التي جاءت على صورة اسم المفعول . ويجوز فيه النصب على اعتباره «شبيها بالمفعول به» إن كان معرفة ، و «تمييزاً» أو : «شبيها بالمفعول به» إن كان نكرة ، ويجوز فيه الجرعلى اعتباره مضافاً إليه ، فني مثل : أنت مرموق كان نكرة ، ويجوز فيه الجرعلى اعتباره مضافاً إليه ، فني مثل : أنت مرموق المكانة دائماً ، مسموع الكلمة ؛ متُحصَّن تخلقاً ، مكماً على علماً – يجوز في الكلمات : (٥) (المكانة – الكلمة – خلقاً – علماً) الرفع على اعتبارها فاعلا الكلمات : (٥) (المكانة – الكلمة – خلقاً – علماً) الرفع على اعتبارها فاعلا

 ⁽١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة – كما سيجيء – وهي مع قلمها جائزة . لكمها
 لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة

⁽٢) ني ص ٢٧١ .

⁽٣) يحسن الاستثناس فيها يأتى بنظيره السابق فى اسم الفاعل فى ٣جـ من ص ٢٦٤ فكلاهما موضح للآخر .

⁽٤) أوضحنا السبى تفصيلا فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم فى ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذى ليس أجنبياً من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً ؟ نحو : الوالد مسموعة كلمته . أو تقديراً ، نحو : الوالد مسموع الكلمة ، أى : مسموع الكلمة منه . وقيل إن و أل و خلف عن الضمير ؟ تبعاً لرأى الكوفيين الذى صبقت الإشارة إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفى ص ٢٦٨ .

⁽٥) لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً .

للصفة المشبهة ، ويجوز فيها الجرّ؛ لاعتبارها مضافنًا إليه ، ويجوز فيها النصب؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مَسَاصَ من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة ، وليس اسم المفعول .

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة وبغير القرينة الدالة على إفادة الدوام – وهذه الإضافة قليلة جائزة ، كما سبق – فإنه يظل محتفظًا باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولابد فى اسم المفعول الذى يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصيلة التى أوضحناها ، لا الصيغة التى تنوب علميها ، وأن يكون فعله - فى أصله - متعديبًا لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببى الذى يصح فى إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتور القدر ، من حوس الحظ (١).

فإن كان فعله لازماً لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه في الرأى الشائع _ لايصلح (٢) ؛ سواء أذكر مع السبي مفعول آخر أم لم يذكر.

ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة (٣) ماورد عنهم فى رفع السبى على الفاعلية ، وهو :

بثوبٍ ، ودينارٍ ، وشاةٍ ، ودِرهم فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا راسُ (٤) ؟

⁽١) نَتَحَسَ السعد الحظ . جفاء وتركه .

⁽٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلاً في ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنين فقط ، يكون أحدهما السببي الحجرور ، ويبتى الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبهاً بالمفعول به ، لا مفعولا به أصيلا .

⁽٣) إذ المقصود إفادة الثبوت.

^(؛) ورد البيت بهذا النص في بابي صوغ : « اسم المفعول ، والصفة المشبهة » ببعض المراجع النحوية ؛ (كالتصريح والهمع . . .) ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب : « معانى القرآن » للفراء – سورة البقرة ص ٢ ه ، قال :

فكلمة : ورأس » فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة : مرفوع .

وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صُّنتَ طرْفك لم تُرَع بصفاتِهِ ﴿ ﴿ بِدِتْ مَجَّلُوَّةً وَجَنَاتِها (١٠) وفي جرّه :

تَمَنَّى لقائى الجوْنُ (٢) مغرورُ نفسِه فلما رآنى ارْتَاع ثُمَّتَ (٣) عَرَّدَا (١) وهكذا . . . و . . . (٥) .

• • •

= فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيت على العِيس فى آباطها عَرَق يَبْسُ بِأَنَّ السَّلَامِيَّ الذى بضَرِيَّةِ أمير الحمى قد باع حتى بنى عبسِ بقوب، ودينار، وشاة، ودرهم فهل هو مرفوع بما ها هنا راسُ ؟ المرق اليس : الجفاف - السّلاى : رجل منسوب إلى موضع بنجه ، يقال له : سُلام - ضرية : قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة . - وكلمة : « عبس » مجرورة ، مع أن السين في

آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة فى الشعر تسمى – الإقواء . (١) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذي وقمت فيه كلمة : « صفاتها » مجرورة بالكسرة .

 ⁽ ٢) من معانى « الجون » في اللغة : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل .

⁽٣) بمعنى : و ثم ، حرف عطف ، والتاء للمأنيث .

⁽٤) قر هريا .

 ⁽ ٥) فيما سبق من إضافة أسم المفعول لمرفوعه يقول أبن ما لك من غير تفصيل :

وقد يضافُ ذَاإِلَى اشْم مُرتفع مُعنى ؛ كَمحْمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ يَشْمَ بَكُمهُ وَ المَقاصِدِ الوَرِعْ يَشير بكلمة هذا » إلى اسم المفعول لاتجاء الكلام السابق إليه. وأصل مثال الناظم الورع محمود مقاصد ، لحقه ما ذكرناه في الزيادة التالية .

زيادة وتفصيل:

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التى سلفت (١) ولكن بالطريقة التى ارتضوها ، وقد شرحناها (٢) وافية فى إضافة اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أى: بعد تحويل الإسناد عن السبى إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السبى على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع . فأصله : الورع محمودة مقاصده . فكلمة : « مقاصده ، مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورع محمود « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : الورع محمود « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : . . . محمود المقاصد ، بالحر .

والسبب عندهم: ما تقدم (٢) من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ وهي _ في الأغلب _ غير صحيحة . ولايصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم يُنصب السببي لصير ورته فضلة حينئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببي ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لائنن (٣)

وقد قلنا (٤) إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ (كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان) . ولاشيء منها يعرفه العربي الأصيل ، فليس في إهمالها إساءة .

. . .

⁽١) في من ٢٧٥ وما بعدها .

⁽٢،٢) ص ٢٦٨ وما يليها .

⁽ ٣) من المفيد الرجوع إلى ص ٧٦٧ وما يليها .

^(1) ق ص ٢٦٩ .

المسألة ١٠٤ :

الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعَدِّي لواحداً

تعريفها:

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح مافي معناها من دقة : سئل أحد الأدباء القدامتي أن يصف : «أبا نواس» ، فكان مما قال : «عرفته جميل الصورة ، أبيض اللون ، حسن العينين والمصدك ، حلو الابتسامة ، مسئون الوجه (٢) ، ملتف الأعضاء ، بين الطويل والقصير ، جيد البيان ، عذب الألفاظ . . . و . . . » .

آ فى هذا الوصف كثير مما يسمى : «صفة مشبتَّهة » ؛ مثل : جميل — أبيض — حسن — أحلو . . . و . . . فما الذى تدل عليه كل كلمة من هذه الكلمات ، ونظائرها ؟

لنَّاخِذُ مثلًا كَلَمَة : «جميل» فإنها اسم مشتق ، يَــَدُّل على أربعة أمور مجتمعة :

أولها — المعنى المجرد الذي يُسَمَّنَى: «الوصف»، أو: «الصفة». وهو هنا: الجَمَال:

ثانيها الشخص ، أوغيره من الأشياء التي لايقوم المعنى المجرد إلا بها ، ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذي يتصف بهذا الوصف ، (الصفة) . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير موصوفه .

والمراد به في المثال : الشخص الذي ننسب له الجمال ، ونصفه به .

⁽١) في ص ٢٩٤ و ٣٠٠] وهامشهما ، سبب هذه التسمية . -- وفي ص ١٨٢ بيان مفصلًا عن أصل المشتقات -- .

⁽٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها – ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف، أو : الصفة) لصاحبه فى كل الأزمنة ثبوتيًا عاميًّا ؛ أى: الاعتراف بتبحقيًّة ووقوعه شاملا الأزمنة الثلاثة المختلفة ؛ فلا يختص ببعض منهادون آخر ، بمعنى أنه لايقتصر على الماضى وحده ، ولاعلى الحال وحده ، ولاعلى المستقبل كذلك ، ولايقتصر على زمنيَّيْن دون انضمام الثالث اليهما ؛ فلابد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها . فوصف شخص بالحمال ، على الوجه الوارد فى العبارة السابقة ، معناه الاعتراف بالحمال له ، وأن هذا الحمال ثابت متحقق فى ماضيه ، وفى حاضره ، وفى مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجة حتمية تجىء فى الأمر الرابع التالى :) .

رابعها - ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحققه ، ليس أمراً حادثنا الآن ، ولاطارئنا ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مألازم ماحدثنا الآن ، ولاطارئنا ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مألازم اصاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزل الدائم (۱) ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازمنا له ، أو كالمألازم (۱) ؛ فالجمال - مثلا - لايفارق صاحبه ، وإن فارقه أن فرمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة الذي هي بالدوام أشبته . ومن ثم كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث (١) .

⁽١) ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار «أفعل التفضيل » – كما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيجيء في بابه . ص ٣٩٥ – .

⁽٢) يدخل في حكم الملازمة بعض الأوصاف التي لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها ؟ فثلها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا ، بما يسمى : والاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار التجددي » . ومن هذا الذوع كثير من العادات والسجايا » كالفرح ، والفضب ، والشبع ، نحو : فلان فرح " ، أو : غضوب ، أو شبعان ... فهذه صفات تظهر في مناسباتها – كما سيجيء في الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفي الثالث من ص ٣٠٧ .

⁽٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ وقت – في الغالب – كرض ، أو خوف ، أوشيخوخة ...

⁽٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلازم صاحبَه ملازمة دائمة ؛ فن الممكن حصول الأمر في الماضي وفي الحال وفي المستقبل من غير أن يلازم صاحبَه الملازمة المستمرة – أو شبهها – في كل حالة : ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غيرأن يستمر في المستقبل كذاك .

- فكلمة : « جميل » ، فى الكلام السالف وأشباهه تدل على : (١) معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) ؛ هو : الجمال (٢) وعلى صاحبه الموصوف به .
- (٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتيًا زمنييًا عاميًا . (يشمل الماضي والحاضر ، والمستقبل) .
 - (٤) وعلى دوام الملازمة ، أو ما يشبه الدوام (١) .

والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً باللغة ، وبدلالة الألفاظ فيها .

ومثل هذا يقال في كلمة : « أبيض » ؛ فهي اسم مشتق يـَد ُل على ما يأتي : (١) معنى مجرد (أي : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .

(٢) الشيء الذي لايقوم ولايتحقق المعنى المجرد إلابوجود ه فيه (أي: الموصوف الذي يراد وصفه بصفة: « البياض ») وهو هنا الشخص الذي نريد أن ننسب له تلك الصفة ؛ ونتصفه بها .

(٣) أَن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقَّق فى كل الأزمنة ثبوتيًا عاميًا ؛ فليس خاصيًّا بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين فالبياض ، يصاحب المتصف به فى ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .

(٤) أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبته إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازمًا له أو في حكم الملازم ، برغم أنه قد نفارقه حناً .

فالناطق بكلمة : « أبيض » فى التركيب السابق – ونظائره – إنما يريد بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ، ويجيد اختيار الألفاظ التي توضح تلك الأسرار .

وما يقال فى كلمتى : ﴿ جميل ﴾ ، و﴿ أَبيض ﴾ ــ يقال فى : ﴿ حَسَن ﴾ و ﴿ حَبُون ﴾ ــ يقال فى : ﴿ حَسَن ﴾

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة في تعريف الصفة المشبهة (١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبيه ، كا سيجي، في ص ٣٠٧ . - وانظر رقم ١

الأصيلة إنها: (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها (١) ثبوتاً عاملًا) (٢)

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع:

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية (٣) ؟

أولها وأكثرها: « الأصيل » ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثي ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتيًا عاميًا — وقد شرحناه بالأمثلة — ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسنذكر أشهر القياسي منها

ثانيها: الملحق بالأصيل من غير تأويل ، ويلى الأول فى الكثرة وهو: والمشتق الذى يكون على الوزن الحاص باسم الفاعل أو باسم المفعول (٤) ، من غير أن يدل دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل بقرينة على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً ». وقد عرفنا طريقة صياغته فى الباب الحاص بكل منهما (٥).

وحكم هذا النوع أنه قياسي ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة ؛ فله اسمها ، ودلالتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الحاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلازم وزنه السابق ، على الوجله الذي شرحناه في باب كل منهما (٥) .

ثالثها وأقلها: الجامد المؤول بالمشتق، وهو: « الاسم الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق (٦) ».

وحكمه : أنه قياسي يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

⁽١) وقد يقتصرون في التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو :

اسم ، شتق يدل على الثبوت ولا بأ س بالإبجاز إن كان المراد معه واضحاً – موافقاً ما شرحناه – .

⁽٢) أي : شاملا الأزمنة الثلاثة شمولا مستمراً ثابتاً – كما شرحنا - .

⁽٣) بيان قياسيتها في رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ .

^(؛) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاث .

⁽ ه و ه) في هادش ص ٢٤٧ وفي « حه من ص ٢٦٤ وفي « د » من ص ٢٦٥ ، ثم في ص ٢٧٠ .

⁽ ٦) ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجيء في ص ٤٦٣ ۽ باب النعت ۽ .

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزاد على آخره ياء مشددة للنسب ، فتقرّبه . من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شراباً عسلاً طعمه ، أو : تناولنا شراباً عسلياً طعمه . ويجوز في معموله (وهو هنا كلمة : طعم) ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ، على التفصيل المذكور في إعمالها – وسيأتي (١) – ، فنقول : تناولنا شراباً عسلا طعمه ؛ بالرفع – عسلا طعماً ، بالنصب – عسل الطعم ، بالجر بالإضافة . مع جواز زيادة الياء المشددة في كل حالة ، وعليها تقع علامات الإعراب .

ومن أمثلته قول الشاعر يهجو :

غَراشةُ الحِلْمِ ، فرعونُ العذاب ، وإن تطلبْ نداه فكلْبُ دونه كلْبُ وله كلْبُ والمراد بفراشة طائش ، وبفرعون أليم ، أو : شديد . والمعائى الثلاثة على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا اللهُ والمهرُ المفَدَّى لَأَبْتَ وأَنت غِرْبال الإِهاب والمراد: مُشْقَبِ الحلند. وهذا على التأويل بالمشتق أيضًا.

والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :

لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياساً إلا من مصدر الفعل الماضى الثلاثي ، اللازم ، المتصرف تَحَدَّمَ أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثية . إما مكسور العين (أي : على وزن : « فَعَلى») ، وهو أكثر أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أي : على وزن « فَعَلُ ») ويلى الأول في كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح على وزن « فَعَلُ ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها . العين ، (أي : على وزن : « فَعَلَ ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها . وأوزاقها القياسية من هذه الأنواع الثلائة كثيرة نعرض أشهرها ، وضوابطه فيا يلى : وأوزاقها القياسية من هذه الأنواع الثلاثي اللازم على وزن « فعَلَ » – بكسر العين – وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتزول سريعاً ،

⁽۱) نی ص ۲۹۶.

ولكنها تتجدد (۱) ، وتتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها – فالصفة المشبهة على وزن : « فَعَلِ » للمذكر ، و « فَعَلِة » للمؤنث – ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعَلِ » فقد يكونان من مصدر « فعل » أيضاً ، كما سنعرف – نحو : فرح فهو فرح – طرب فهو طرب – بنطر فهو بنطر – حذر فهو حذر بنول النعم . ومن هذا قولم : الحذر آمن ، والضّجر مكروب ، والبنطر مهدد " بزوال النعم . وقول الشاعر :

ويل لِلشَّحِيِّ (٢) من الخَلِيِّ (٣) فإنه نَصِبُ الفؤاد، بحزنه مهموم وإن كان دالاً على خلو، أو امتلاء، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء فالصفة المشبهة على وزن: « فَعَلْان » ، ومؤنثها – فى الغالب – على وزن: « فَعَلْمَن » – نحو: عطش فهو عطشان – ظمي فهو ظمّان – على وزن: « فَعَلْمَن » – نحو: عطش فهو عطشان – ظمي فهو طمّان – يقف ضهو صدى فهو صدّ يان – شبع فهو شبّعان – روى فهو ريّان – يقفظ فهو يقظأن – عرق فهو عدر قان – ومن هذا قولم فى الهجاء: فلان شبعان البطن ، صديان الروح ، نائم العقل ، يقظان الهوى . . .

⁽۱) ویسمی استمرازها : متجدداً ، أو : تجددیا – كما أوضحنا نی ص ۳۹ وفی رقم ؛ من هامش ص ۲٤۷ وفی رقم ۲ من هامش ص ۲۸۲ – .

⁽٢) الحزين المهموم .

[«] ملاحظة » : فى كلمة : « شَجِى " » ونظائرها بيان لغوى مفيد ، نعرضه فيما يأتى : جاء فى القاموس الحيط (ج ؟ مادة : شجاء) ما نصه : « (شجاء : حَزَنه وطرّبه ؟ كأشجاء فيهما . ضد ... و ... شَجِى به ، كرضِي شَجَّى. والشَّجِي المشغول. وشدد ياؤه فى الشعر ...) هاه كلام القاموس .

لكن قوله : « شدد يازه في الشعر » تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : « الاقتضاب ، في شرح الكن قوله : « الاقتضاب ، في شرح الكتاب» تأليف ابن السبيد البسط أحيد وأبي ، في باب : ما يشدد، والعامة تخففه -ص ١٩٧-

^{« (}أكثر اللتويون من إنكار التشديد في لفظة : « الشَّجِي » وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال: شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته ، وشجي يَ شجي شجياً إذا حزن . فإذا قيل: «شَجي» بالتخفيف كان اسم الفاعل من «شجي» يشجي ؛ فهو شج » ؛ كقولك : (« صيى يعملي فهو عم » ، وإذا قيل : « شُجي » بالتشديد ، كان اسم المفعول من : «شجوته» أشجوه ؛ فهو منشجو وشبيع » . وإذا قيل : « شَجي » بالتشديد ، كان اسم المفعول من : «شجوته» أشجوه ؛

ثم انبرى بعد دَلك يسرد أمثلة مسموعة للمشدد تؤيد رأيه .) » ا ه . وقريب من هذا المثل في معناه قولم أيضاً: و ما أهدون على الناائم القرير سهر المستهدّد المكروب . • (٣) الحالى من الحم والحزن .

فإن كان دالا على أمر خيلتى يبقى ويدوم ، (مثل: لون ، أو عيب ، أو حلية ، وكل هذا خيلقي يبقى ويثبت) فالصفة فى الغالب – على وزن: و أفعل » للمذكر ، و « فعالاء » للمؤنث ؛ نحو : حسر فهو أحمر – خضر فهو أخضر – عرج فهو أعرج – عور فهو أعور – حور (١) فهو أحرو – كحيل فهو أكحل . . . ومنه قولم : اشتهرت الحيول العربية برشاقة الحسم ، وضمور البطن ، وأنها دَعْجاء (١) المقلة ، كحلاء العين ، وطفاء الأهداب (١) . . .

فالصفات المشبهة التى ماضيها مكسور العين ـ تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ، أمور تطرأ وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطرأ وتتكرر ، وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبتى ـ فى الغالب ـ .

(٢) إن كان الثلاثى اللازم على وزن : « فَعَلُ » – بضم العين – فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : « فَعَيلِ » ؛ مثل : شرُف فهو شريف – نبئل فهو نبيل – قبتُح فهو قبيح .

أو: على وزن: « فَتَعَلْ » ؛ مثل: ضَخُم فهو ضَخْم – شَهُم َ فهو شَهَمْ – صَعُب ؛ فهو صَعْب.

أو على وزن : « فَتَعَلَّ » ، مثل : حَسَنُ فهو حَسَنَ - بِـَطُلُ (،) فهو - سَنَ - بِـَطُلُ (،) فهو - بِـَطَلُ " - .

أو على وزن : « فَعَمَال » ؛ مثل: جَسَنُ فهوجَسَان – رَزُنت المرأة فهي رَزان (^{ه)} – حَصُنت فهي حَصَان ، أي : عفيفة .

أو على وزن : « فُعَمَال » ؛ مثل شجُّع فهو شُجاع – فَمَرُت المَاءُ (بمعنى : عَمَدُب) ، فهو فُرَات .

^(1) الحَمَوُر : شدة بياض العين مع شدة سوادها .

⁽٢) الدُّعبَج: سعة العين مع شدة سوادها . (دَعبَج ِ ، دَعَجَا ؛ فهوأدعج ، وهي : دعجاء) .

⁽٣) غزيرة شعر الجفون (وطن وطَهَا ؛ فهو : أوطف ؛ وهي : وطفاء) .

^(؛) صار بطلا .

⁽ ٥) بمعنى: متوقرة ، غير طائشة . والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث .

أو على وزن : « فُعُلْ » : مثل : صَلَبُ فهو صُلْب – أو على وزن : « فِعْل » ؛ نحو مَلَلُح الماء فهو ميلنج .

أو على وزن : فَعَلِ ، مثل : نَتَجُسُ الصديد فهو نَتَجِس .

أوعلى وزن : « فاعيل » ؛ مثل : طَـهُـر فهو طِاهر .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر:

(فَعَلُ » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : (فَعَلَ » كحسَنَ ، و (فَعَال » : كشجاع . . . وبعضها غير مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فَعَل — بضم العين — وفَعل، بكسرها : ومن هذا :

« فَعَيِل » ، مثل : بخيل الوضيع فهو بتخيل . كرُم الماجد فهو كريم - .

ومنه: « فَعَلْ » ، مثل: سَبِطَ فهو سَبِط (۱) ، ضَخُم فهو ضَخْم ، ومنه: « فِعْل » مثل ؛ صَفِر جَيبُ المسرف ؛ فهو صفر ، – ملتح ماء البحرفهو ملتح.

ومنه : « فَعُلْ » ؛ مثل : حَرَّ القوىُّ فهو حُرَّ ، (والأصل : حَرِرَ) — صَلُّب الحديد ، فهو صُلْب .

ومنه : « فعِلِ " ، كفرح المنتصر فهو فدَرِحٌ ــ نجُس الطعام الحرام فهو ندَجِس .

ومنه : « فاعيل " » ، مثل : صحيب الضوء الشمس فهو صاحب - طمّه رُر ثوب المصلى فهو طاهر .

(٣) وإن كان الثلاثي اللازم على وزن ﴿ فَعَمَل ﴾ بفتح العين وهو أندر أفعالها ﴿ كَا أَسَلَفُنَا ﴿ فَالْصَفَةَ المُشْبِهَةَ عَلَى وزن فَيْعَلِ ﴾ نحو : مات يموت فهو ميت (٢) ﴾

⁽١) طويل.

⁽ ٢) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سَيَّد . وإنما كان ساد ومات على وزن وقعل، بفتح اللمين ، لأن مضارعهما بضم الدين ، وهذا لا يجيء إلا من ماض مفتوح الدين أو مضموم الدين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه – في الغالب – المدح أو الذم ، على غير ما هنا .

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة ^(١).

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعه ؛

(١) وقد عرض ابن مالك – كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ – لصياغة الصفة المشبهة في باب محتلط ، عقده لصياغهما وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

« أَبْنِيةً أَسْماءِ الفاعِلينَ ، والمفْعُولينَ ، والصِّفاتِ المُسَبَّهةِ بِهِما ».

كَفَاعِلِ صُمَعَ اشَّمَ فَاعَلِ إِذَا مِنْ ذَى ثَلَاثَةً يِكُونُ ؛ كَغَذَا (غَذًا المَاء : سَالَ – غَذُوتَ الوليدُ أطممته ، أو ربيته . فالفعل لازم ، ومتعد) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف على مثال « فاعيل » أى : على وزن فاعل . وضرب مثلا للفعل الثلاثى هو : «غذا » ويصلح مثالا للثلاثى المتعدى واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدىالثلاثى أو لزومه. فالمهم أن يكون ثلاثياً، أو على وزن « فَسَعَسَل » – بفتح العين – كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتى بعد . ثم قال :

وهُو قَلْمِلُ فَى : ﴿ فَعَلْ اللهِ ﴾ و ﴿ فَعِلْ اللهِ غَيْرَ مَعَدَّى ، بِلَ قِياسُهُ ﴿ فَعِلْ اللهِ وَاللهِ أَوْ ﴿ فَمِلُ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمَا اللهُ وَمَا اللهِ وَمَا اللهُ وَمَا اللهِ وَمَا اللهُ وَمَا اللهِ وَمِا اللهُ وَمُنْ اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا اللهِ وَمِا اللهِ وَمَا اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِلْ اللهِ وَمَا اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمَا اللهِ وَمَا اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهُ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهُ وَمِنْ اللهِ وَمِ اللهِ وَمِنْ اللهُ وَمِ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ اللهِ وَمِنْ

" وأفعلُ" (فَعُلانُ) نحو : أَشِر ونحو : صَدْيان ، ونحو : الأَجْهر يريد: أن « أفعلُ) و « فَعَده هو اسم الفاعل يريد: أن « أفعلُ) و « فَعَدلان » شأنهما كشأن: « فَعَمل » فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل من مصدر « فَعَمل » الثلاثى اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هي أشر الأحدى فهو أشر ، وصدي الضال في الصحراء فهو صديان (كعطش فهو عطشان ؛ وزوناً ، ومعنى ، وحكاً) . وجهر الرجل (لم يقدر على الإبصار في الشمس) فهو أجهر . وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيق ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامثن ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل في الفالب على معان لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وَفَعْلٌ » أَوْلَى و « فَعيلٌ » بِنَعُلُ كَالضَّخْم ، والجَمِيلِ ، والفِعْل جَمُل أَى : أَن المَاضَى الثلاثي إذا كان عَلى «فعُل»-بضم العين- فَالأُولَى أَنْ يَكُونَ اسم فَاعله على وزان و نَعيل » أَو « فَعَييل » ؟ مثل : ضخمُ الفيل فهو ضخمْ ، وجمعُل الغزال فهو جميل . . . وقعمُل » أو « فَعَييل » ؟ مثل : ضخمُ الفيل فهو ضخمْ ، وجمعُل الغزال فهو جميل النوافق- ثالثه النحو الوافي- ثالثه

فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة .

= ثم بين في البيت الآتي أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على و زان : « أفعمَل » ، أو : « فعمَل» قليل ، نحو : خضب فهو أخضب. و بطمُل العربى فهو بطمَل، وكذلك بمَين أن اسم الفاعل أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : « فعمَل » على صيغة « فاعل » التي هي الغالبة فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشْيمَب ، وشاخ الشاب فهو شَيمْخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفي هذا كله يقول :

« وأَفْعَلُ » فيه قَلِيلٌ ، و « فَعَلْ » وبِسِوَى الفَّاعِل قد يغْنَى « فَعَلْ »

(غسّني يغنى ؛ بمعنى : استغنى .) ونكر رماسبق أن كل الصيغ التى من مصدر الثلاثى وليست على و زن : « فاعيل » ، هي – على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك – « صفات مشبة » ، وليست « اسم فاعل » إلا من طريق التسمية المجازية التى شاعت قديماً حتى صارت اصطلاحاً عندهم –طبقاً البيان السالف في هامش ص ٢٣٨ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل ، ن غير الثلاثى ، فقال إنها : على و زن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذى يتلوه الأخير ، و يجىء بعده) وضم ميم زائدة تجىء أول المضارع بدلا من حرف المضارعة ، نحو : (ساعد ، مساعد ، مساعيد) – (تكرم، يتكرم ، مسكرة م) – (واصل ، يواصيل ، مواصيل . . .) يقول :

وزِنَةُ المُضَارعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرٍ ذَى الثَّلَاثِ ؛ كالمُواصِلِ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخير مُطْلَقاً وضَمِّ مِيمٍ زائدٍ قد سَـبَقاً

يريد: زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى هي زنة مضارعه ، بشرط كسر الحوف الذي قبل الأخير في المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع ؛ (لأنه يقصدو الفعل ، ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المدواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضاوعه يواصل ، واسم الفاعل : مدواصل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذي قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق في صور ٢٣٣) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة « اسم المفعول » من مصدر الفعل غير الثلاثى ؛ فأوضح أنها هي صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثى ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتهما ، وطريقة الوصول إليهما إلا في أمر واحد : هو أن الحرف الذي قبل الآخر مكسور في صيغة اسم الفاعل ، مفتوح في صيغة اسم المفعول ، نحو : منساعيد ، ومنساعيد ، ومنساعيد ، متكرم ، متكرم - ومواصل ، ومواصل - منتظر . ومنتظر . . أما صيغة اسم المفعول من مصدو الفعل الثلاثى فهي على وزن : « مفعول » باطراد ؛ كالوزن الذي نأتى به من : « قيصد » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول : مكتوب . وفيها سبق يقول :

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدت ولكنه لا يعرفها (١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية (٢) .

- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولَ : كَمثْلِ : المُنْتَظَرُ وَقُ اسْمَ مَفْعُول ، كَآتِ مِنْ : قَصَدْ وَقُ اسْمَ مَفْعُول ، كَآتِ مِنْ : قَصَدْ أَى : كَالُوزنَ الآتَى مَن الثلاثَى قد يكون أَنْ اسْم المفعول مِن الثلاثَى قد يكون

أى : كالوزن الآتى من الفعل : قسمد ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثى قد يكون على وزن « فسميل » ، لا مفعول ؛ فيعمل عمله – بشروطه – وأن هذا نقل عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ماورد منه ، لا نزيد عليه شيئاً . وقد مثل له : بفتاة كحيل ؛ بمعى ، كحولة العينين ، وفتى كحيل ؛ بمعى : مكحولها. لا ويلاحظ أن صيغة : « فعيل » التى بمعى : « مفعول » يستوى فيها المذكر والمؤنث – غالباً – ، فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث ، بشروط وتفصيلات يجىء الكلام عنها في الحزء الرابع ، « الباب الحاص بالتأنيث » وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشيء الذي نتحدث عنه أو نصفه ، أى : الموصوف الذي يقوم به معناها و يتحقق فيه مدلولها) يقول :

وَنَابَ: نَقَلًا عنهُ ذو افَعِيلِ نحوُ : فَتَاةً أَو فَتَى كَحِيلِ وَقَدَ تَكَلَّمِنَا عَلَى كَحِيلِ وَقَد تَكَلَّمِنَا عَلَى كُلَّ مَا سَبَقَ خَاصًا بَاسَمَ المفعولِ في ص ٢٧١ . ذو فعيل : أي صاحب هذا الوزن . موازنه –)

- (١) لخفائها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .
- (٢) الصفة المشبهة قياسية (كما صرح بهذا في أول بابها الأشموني وغيره كالتصريح في أول باب : الصفة المشبهة ») فيجوز صياغتها على وزنإحدى الصيغ التي عرضناها، بشرط أن تتحققالشر وط والأوصاف الحاصة بهذه الصيغة. ولا التفات إلى الرأى القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ الساعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأى معطل القياس ؛ مناف لمعناه الحقيق ، والغرض منه. فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة ، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية ، وجميع المظان الحاوية الهرداتها ، المبعث عن الصيغة الساعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الحائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة في هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية ،طلقاً (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، كالذى قيل فى صوغ المصدر ص ١٨٨ وما بعدها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زيم خاطىء دفعناه مراراً فى أجزاء هذا الكتاب، وأوضحنا أسباب خطئه، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهماً يأخذ به .

وهذه المناسبة تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - فى رقم ٣ من هامش ص ١٨٨ - من إباحة استخدام المصدر - وغيره - استخداماً قياسياً مطرداً . ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق (١) فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، _ لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد _ فتصير اسم فاعل ؛ لها اسمه ، ومعناه ، وحكمه، وتنتقل إلى صيغته الحاصة به ، (وهي صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثي) ، فلابد أن تبرك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه في كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حالها السابق . فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، ردًا على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة _ وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، ردًا على من قال إنها المختصة بهذه الدلالة ، وتَخيرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . فقلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة المشبهة وكل أحكامها ، بشرط إرادة النص ، ووجود القرينة عليه .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصًّا ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة للمنا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصًا . وجئنا بصيغته الحاصة من مصدر الثلاثي ، وهي صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاصح » غداً ، مثلا ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده — كما أسلفنا (۱) — . وربَّما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضى وحده — وهذا نادر (۲) — . أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغير الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيرً الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

⁽١ و ١) في صُ ٢٤١ و ٢٤٢ حيث البيان والدليل .

⁽٢) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى: «الحضرى» في أول باب: «الإضافة» عند قول ابن مالك : (وإن يشابه المضاف يفعل . . .) حيث صرح أنها لا تكون للماضى وحده مطاقاً . . . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب : «الصفة المشبهة » حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون الماضى وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل كذلك . وسأق مثالا هو «كان زيد حسناً فقيع ، أوسيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » في الحكم خلاف ، والمحتار ما قررناه من الندوة . – ثم انظر رقم ، في هامش الصفحة التالية ؛ لأهميته .

أن المراد هو الاقتصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وايس المراد الدوام (۱) ؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية ، بطىء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الحطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل في الفوز) . ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، - ولا سيا الماضي - رأى ضعيف (۲) ؛ . لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة . أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : فاعلى "(۳) .

واسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به – الدلالة على الثبوت – بشرط وجود قرينة – ، فإنه يصير صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . وتتغير صياغته ، فتصير من الثلاثي على وزن من أوزانها عالمياسية ، وقد يظل محتفظاً بصيغته التي كان عليها قبل الانتقال (ئ) ، إلى الدلالة الجديدة ، بشرط وجود القرينة ، كما في مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجاب : نعم ، راحب (٥) الصدر . وقد بسطنا القول في كل هذا في موضعه من البابين .

⁽١) جاء في «التصريح، شرح التوضيح» - ج٢ باب: «أبنية أسماء الفاعلين ..» أمثلة متعددة لها ، قال بعد سردها ما نصه : « (جميع هذه الصفات المتقد، في الدالة على التبوت ، صفات ، شبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهي أسماء فاعلين .) » ا ه .

وجاء في الحاشية تعليقاً على هذا نصه : « (– قوله : إلا إذا قصد بها المدوث – قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل . فقولهم : « اذا قصدوا المدوث حوات إلى فاعل » . . . ليس بواجب إلا إن أريد النص على المدوث كما يدل عليه قول الرضى ؛ استدلالا لشيء ذكره . ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى : « فاعل » كحاسن وضائق عند قصد النص على المدوث) » ا ه .

⁽۲) وسيجيء في ص ٣٠٧ .

⁽٣) كِمَا سَيْجِيءَ في رَقَمَ ٣ من ص ٣٠٧ . وانظر رِقَمَ ١ هنا .

^(£) كما سِبق في هامش ص ٢٤٢ و « ج » من صَفَحْتَى ه ٢٤ و ٢٦٤ .

⁽ ٥) بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لتكون هذه الإضافة هي القرينة المطلوبة .

إعمالها:

الصفة المشبهة الأصيلة (۱) مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعلها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولا به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ (فإنه - كفعله المتعدى رفع فاعلا حتماً ؛ وقد ينصب مفعولا به) ، وصارت مثله ترفع فاعلها حتماً ، وقد تنصب معمولا (۲) لا يصلح إلا مفعولا به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولا به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » (۱) ؛ إذ كيف يعتبر مفعولا به وفعلها لازم ، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يعتبر مفعولا به وفعلها لازم ، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصو با ، إنه : « منصوب على التشبيه (۱) بالمفعول به » .

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط: «اعتمادها» (٥) ؛ سواء أكانت مقرونة ؛ « بأل » أم غير مقرونة . مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب . . . في قوطم : (إنما يفوز برضا الناس الحُلُو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب .) . . ولا يشترط هذا الشرط لعملها في معمول الخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز، وشبه الجملة . . .

⁽١) سبق في ص ٢٨٤ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

⁽٢) وهذا ن أسباب تسميها بالصفة المشبه باسم الفاعل المتعدى لواحد . وسيجيء التفصيل في ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أذواع المعمولات التي تنصبها .

⁽٣) كما سيجيء ني رقم ٣ ص ٣٠٠ .

⁽ ه) سبق بيان الاعتاد في إص ٢٤٩ .

لأن كلمة « معمول » ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه . بل إن معمولها الشبيه البارز — ويسمى أيضًا ، السببي (١) » — يجوز فيه ثلاثة أوجه (٢) ؛ أن يكون مرفوعًا على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببي) فكرة ، أو معرفة : كالأمثلة السابقة ، أو منصوبًا على التمييز بشرط أن يكون نكرة (٣) ؛ (نحو . . . الحلو قولاً — الكريم طبعًا — الشجاع قلبيًا) . ويجوز أن يكون عجروراً بالإضافة : (نحو : . . . الحلو القول — الكريم الطبع — الشجاع القلب) ، أى : أن هذا المعمول السببي يجوز فيه — دائمًا — ثلاثة أوجه إعرابية ؟ (إممًا الرفع على الفاعلية (٤)) ، (وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول — أى : السببي — معرفة أو نكرة ، ويصح في المعمول النكرة دون المعرفة ، فصبه تمييزًا) (وإما الجر على الإضافة) ولا فرق في هذه المنكرة دون المعرفة ، نصبه تمييزًا) (وإما الجر على الإضافة) ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن يكون هذا المعمول مقرونة « بأل » أو مجردة منها ،) كنا تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقرونيًا بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقرونيًا بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول المعرف بها لا يعرب تمييزً — كما عرفنا —

وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها: «الاعتماد» ، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت ، وهي التي تنصب فيها «الشبيه بالمفعول به » (٥) .

⁽١) تكرر في مناسبات مختلفة إيضاح معنى «السببي» والمراد منه ؛ كالذي في رقم ؛ من هامش ص ٢٦٤.

⁽ ٢) هناك معمولات يمتنع نيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجى، ذكرها في ص ٢٠٤ وما بعدها . وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها ؛ الحال ، والتمييز ، والغالوون وغيرها مما سيجى، في ص ٢٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضى اعباد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به – كما سبق ، وكما سيجى، في رقيم ٣ من ص ٣٠٠ .

⁽٣) لأن الممييز في الأغلب لا يكون إلا نكرة .

⁽٤) في حاشية يَاسِنِ أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : «أن نحو : زيد حسن " لميس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : (إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت .)» ا ه .

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة فى مثل: « فلان حسن وجهـُه ُ » ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً . وهذا رأى مرفوض – بحق – إلا عند ابن هشام .

⁽٥) راجع ص ٤٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠ .

وينشأ من هذا التفريع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح . ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما ، وتحدد عددهما على الوجه الذي فعله بعض الحياليين ؛ فأوصلهما إلى مثات ، بل ألوف (١) ، وانتهى به التحديد إلى ما لاخير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خيالياً مرهقاً ، فإن الحرص على سلامة الأداء ، وصحة التعبير _ يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة ؛ كى نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الحطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطاً نافعاً ، يسهل فهمه واستيعابه ، فتالوا (٢) :

يمتنع جر المعمول في كل صورة جمعت ما يأتي كاملا ؛ حيث لا يصح إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها :

- (١) إفراد الصّفة المشبهة (بأن تكون غير مثناة ، وغير جمع مذكر سالم).
 - (٢) اقترانها « بأل » .
- (٣) تجرد معمولها من « أل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « أل » .
 - (٤) تجرد الموصوف من « أل » .

فيمتنع الجر فى : غرّد محمود الرخيمُ (٣) صوتيه ، ولا يمتنع فى : غرد الطائرُ الرخيمُ صنوتيه ، ولا يمتنع فى : غرد الطائرُ الرخيمُ صنوتيه . فإذا كانت الصفة « بأل » ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة مثل : لا تجادل إلا السمحَ الخلقِ ، العدف القولِ ، الأمينَ الزّلَكِ .

ويجوز الحر بالإضافة أيضاً إذا كانت الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرداً ، لكنه مضاف إلى المقرن بها : مثل : هذا الحكيم إعداد الحطط ، الحسن تدبير الأمور . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها مجرد من : «أل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

⁽١) كما جاء في حاشية الصبان وغيره من المعاولات .

⁽٢) راجع حاشية الخضرى .

⁽٣) الضمير عائد على ؛ «محمود» : وهو خال من : « أل » .

مثل : را قنى الطا ووس البديعُ لون ريشيه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : «ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » . وهكذا . .

هذا هو الضابط العام الذي يرشدنا إلى المعمول الذي يمتنع جره بالإضافة ، ويُوضح الصور الكثيرة التي لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأفرب هذه الصورللخاطر: الأربعة الآتية (١) ، وهي حالات جـر ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الحالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيل ُ خلقيه ِ .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف إلى مضاف للمضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيل ُ خاتى والده .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الحالى من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيل خاق والد .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خال من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيل خلق _

(1) عدها الأشموني تسمأ نكتني بالإشارة إليها . وفي الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

زيادة وتفصيل:

ا ــ سالمُك بعض النحاة مسلكًا حَسَنَاً آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحة والممنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :

الصفة المشبهة إما أن تكون متمرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها . فإذا كانت متمرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال يمتنع الجر في بعضها :

(١) أَن ۚ يَكُون مَقْرُونَـاً « بِأَل » أَيْضًا مثل : أَحْبُّ الكتابَ العظيمَ فائدة .

رُ ٧) أن ْ يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل : أحب الكتاب العظيم فائدة البحوث .

(٣) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف مثل : أحب الكتاب العظيم فائدتيه .

(٤) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتاب العظيم فائدة بحوثه .

(٥) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الحالى من « أل » والإضافة ؛ منل : أحب الكتاب العظيم فائدة بحوث .

(٦) أن يكون مجرداً من «ألى » ومن الإضافة معاً ؛ نحو : أحب الكتاب العظم فائدة .

وهذه الحالات الستّ قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثماني عشرة صورةً . وبعضها يمتنع فه حد المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مفن بجردة منها فله ست حالات هئ الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من « أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، فله ثما ني عشرة صورة أيضاً ، بعضها يمتنع جره كذلك. فمجموع صوره أو عموره

في حالتي اقتران الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة بعضها

وأُظْهَـرُ الممنوع منها هو الأربعة التي سبق إيضاحـَها قبل هذه الزيادة مباشرة (١) . (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإثقال بسرده ، لقلة وروده على الأذهان ، ودررته في الأساليب الناصعة) .

ب ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله . ولكنه – مع جواز استعماله – متفاوت في درجته ، حسناً وقيحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فمن التمبيح أن تـَرفَع الصفة المقرونة « بأل » أو المجردة منها ، فاعلا نكرة ؛ نحو : صلاحٌ الحسن وجه " ، أو الحسن وجه ُ أب ٍ . . . أو : صلاحٌ حسن وجه " ، و

ومن القبيح أيضًا أن تكون الصفة مقترنة بأل ، أو مجردة ، ومرفوعها مقرونـًا « بأل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضعيف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منصوبة أو مجرورة ، إلا إذا كان المعمول « بأل » ، أو مضافاً لما فيه « أل » .

ومن الضعيف أيضاً: أن تكون الصفة « بأل » مضافة إلى معمولها الحالى منها. ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالتي القبح والضعف . ـ مما ليس ممنوعاً ـ حسن " قوى .

(۱) فی ص ۲۹۷ .

المسألة ١٠٥:

أوجه التشابه والتخالف بيها وبين اسم الفاعل المتعدى لواحد(١)

بجدر بنا الآن ــ وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته، وفرغنا من شرح أحكامهما ــ أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .

ا _ إنها تشبهه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة (٢) سميت : «الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما :

(۱) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة – كما في بعض أنواعها (۱) القليلة – فليست بصفة أصيلة مُشبَهة باسم الفاعل ، وإنما هي صفة مشبهة على وجه من التأويل، نحو : عرفت رجلا أسداً أبوه، أو نتمراً خادمه، أو تعلبًا حارسه . . . ونحو : هذه قمر وجهه ا ، حرير شعرها ، (ويجوز في كل هذا النوع زيادة ياء النسب في آخره) والممنى التأويلي شجاع أبوه – غادر خادمه – ماكر عارسه – مضيء أو جميل وجهها ، ناعم شعرها . . . و

وهذا النوع المؤول ^(٣) قياسيّ ــ على قاته ــ ولكن يحسن التخفف منه قدر الاستطاعة .

(Y) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب في « انشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . واكن هذا الاعتماد عام في المقرونة « بأل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

⁽١) أما غير المتمدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب في يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . أما المتمدى لأكثر من واحد فلا تشبهه ؛ لأن الصفة المشبة الأصيلة مشتقة من فعل لازم .

⁽٢) مجموعها كاملا هو السبب في التسمية ؛ لا بعضها .

⁽ ٣ و ٣) راجع الكلام عليه في ص ٢٨٤ .

على إعمالها ، كما سبق (١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به فى موضعه المناسب من باب اسم الفاعل أن الاعتماد ضرورى العمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن « بأل » . . . أما هى فالاعتماد ضرورى لها فى الحالتين (٣) ، إذا أريد أن تنصب الشبيه . . .) .

ويما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى : «الشبيه بالمفتول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع في فاءاها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب في كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والمفعول المطاق (٤) ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب . إلا المنصوب على « التشبيه بالمفعول به » فلابد فيه من الاعتماد .

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة – (جميلات) ، ومثل : حميلة – (جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنة) – (حسن ، حسنة) – (حسنون – حسنات) ، وهكذا . . . و

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأذيث _ فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ، مثل كلمتى : « قُنُنْعَانُ ($^{(0)}$ » ، و « د $^{(1)}$ » ، و « د $^{(1)}$ » ، و « د $^{(1)}$ » ، و « كلتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ، تقول : ($^{(1)}$ د من أو رجلان . . . ، أو رجال . . . ، أو امرأة . . . ، أو امرأتان ، أو ذسوة) — قُنُعان ، في كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان أو ذسوة) — قُنُعان ، في كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان

⁽۱) في ص ۲۹۶ و ۲۹۰ .

⁽۲) في ص ۲۹۶.

⁽٣) فاقترانها بأل – أيضاً – يقتضى الاعتماد ؛ بناء على الرأى القدوى الذي يجعل α أل α فيها للتمريف . (انظر رقم ٢ ص ٣١٣) .

⁽ ٤) تنصب المفعول المطلق في مذهب يحسن الأخذ به .

⁽ ٥) القُّـنُـعَان (بضم القاف، وسكون النون) من يستطيع إقناح غيرد بكملامه ، ويحمله على الرضا برأيه .

⁽٦) درع د لا َص: براقة لينة .

... أو هؤلاء دروع ...) – دلاً ص ، في كل حالة أيضاً . ومثل كلمة : « مرضع » في نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد . فإن هذه الكلمة لا تلحقها علامة التأنيث – غالباً –(١) ، لأنها خاصة بالمؤنث ، ولا تستعمل بهذا المعنى في المذكر .

. . .

⁽١) لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان جليل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦.

زيادة وتفصيل:

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث «الصفة المشبهة» وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده ، أو السببي وحده ، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا ، أو ذاك . ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مقاممورة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعرت :

.

(١) إذا رَفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعرت ، وكانت صالحة (١) في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك ، سواء أكانا مذكرين معاً . معنا . أم مؤنثين معاً ، أم مختلفين تذكيراً وتأذيشاً ، فمثال المذكرين معاً . هذا عالم عظيم "نفعه . ومثال المؤنثين معاً : هذه عالمة "عظيمة "والدتها . ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث : هذا عالم "عظيمة "تلميذاته ، أو عظيم "تلميذاته . ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر : هذه عالمة "عظيم "احتراعها ، أو عظيمة اختراعها .

وسبب الإباحة فى هذه الحالة أن الكلمة صالحة (١) للأمرين – مع زيادة تاء التأنيث فى المؤنث – وانتماء القبح اللفظى والمعنوى (٢) منها . بخلاف الصور الآتية ، فإن فيها قبحًا ؛ ولذا تمتنع المطابقة .

(٢) إذا كان لفظها - دون معناها - مختصاً بأحدهما وجب - في الأغاب-أن يكون المنعوت مثلها في التذكير ، أو في التأنيث، ولا يصح - في الرأى الأغلب-أن تقع ذمتاً لما يخالف لفظها في التذكير ، أو التأنيث ؛ مثل كلمة :

⁽١) صلاحها بأن تكون صيفتها مما يستعمل لنعت المذكر حيناً ، ولنعت المؤنث حيناً آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما ، لا. يستعمل في الآخر .

⁽٢) « ملاحظة »: بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً. وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجرى على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة بثله يعلى الصفة المشبهة بثله يلى الصفة المشبهة بشله يوحد الحكم هنا وفي باقى أنواع النعت السببي الذي يجيء في ص ٥٠٧.

عجزاء (١) و ... ، نحو ، تلك فتاة عجزاء أختـُها. فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أختـُه .

(٣) وكذلك إن كان معناها ـ دون لفظها ـ مختصًّا بأحدهما ، فلا يصح ـ في الأغلب ـ أن تقع زمتًا لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث، مثل : كلمتي : خَيْمِي ، ومررضع (٢) . . . و . . . في قو ل بعض المؤرخين: يصف بيت أحد المماليك . . . وشاهدت مملوكًا خوصيًّا خادمه ، وأميرة مرضعًا جاريتها . . . و . . . فلا يصح : مملوكة خصيًّا خادمها ، ولا أميراً مرضعًا جاريته .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها محتصين بأحدهما ؛ كأكسمر (وهو خاص بالذكور) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكسمر وليده – في الأغلب – انصرفت المرأة أكمر ابنها – ولا : عجب والد رتقاء بنته . .

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ، فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظاً فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظاً ومعنى معاً ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير وانأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فهما للموصوف أو للسببي . وهذا الرأى على قلة أنصاره — سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعيب ، مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأى الأول أكثر شيوعاً في النصوص العالية المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظي . المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظي .

كل ما سبق مقصور على الحالات التى ترفع فيها الصفة المشبهة سببى المنعوت . لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح (٣) ؛ فعى مثل : «مررت

⁽١) امرأة عجزاء : أي : كبيرة العجيزة ؛ (وهي : المتَّقعة ،) ولا يقال في الفصيح رجل :

أعجز ً. (٢) لكلمة «مرضع » بيان خاص بمناها وبإلحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها --نم ية « مد هائ ص ٢٠١١ .

فى رقم ً ٢ مَن هامش ص ٢٤٦ . (٣) ما يأتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٨ .

بفتاة حسن الوجه من يكون السببي (وهو: الوجه) واجب الرفع من الم يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضي إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التي سبق شرحها في ص ٢٦٨ ، . . والتي ستأتى في « ب» ص ٣١٠) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستمر في الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستمر وجب – في المثال السالف وأشباهه – تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنعوت ؛ فعدم التأنيث في المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافًا إليه » مجروراً ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع .

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما فى : « امرأة حسنة الوجه » ؛ لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران – الرفع والجر – كما فى : « مررث برجل حسن الوجه أ » .

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستبراً للموصوف وجب مطابقتها في التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل (١) . . .

(١) – ملاحظة – : راجع كل الحالات السابقة وتوابعها فى حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . .

ب وتخالفه في أمور وأحكام هامة ؛ تُوضّح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر . منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدى الذي هو في حكم اللازم وفي منزلته في فأل الأول : حسسن ، وجميل ؛ في نحو : « الغزال حسسن الصورة ، جميل العينين» ، وفعلهما : حسسن وجمل الربضم عينهما) وهما فعلان لازمان ، وكذلك سمم ، وجامد ، في قول الشاعر :

السمّح في الناس محبوب خلائقه والجامدُ (١) الكفِّ ما ينفك ممقوتا وفعلهما : « سمّح ، وجمَّمَد » وهما لازمان .

ومثال الثانى: «هذا فارع (٢) القامة ، عالى الرأس ؛ إذا أريد بكل من : « فارع » و «عال » الثبوت والدوام (٣) ، لا التجدد والحدوث . وفعلهما : « فرع » وعلا ؛ وكلاهما متعد . ولكن مجىء الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادة الثبوث نصاً - جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدى إلا على هذا الاعتبار الذى يجعله بمنزلة اللازم (٤) . أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى بغير تقيد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ؟, بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثينًا ؟ هي صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميمنًا مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر كما عرفنا _ إن كان فعله غير ثلاثي . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

⁽١) جامد الكف هو : البخيل . وكلمة : «جامد» في أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة مشهة ؛ مقرينة لفظية ؛ هي إضافتها إلى الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضيف أرفوعه صار صفة مشهة ؛ طبقاً لما تقرر في بابه . .) وأخرى معنوية ، هي : أن الحمود - بمعنى : البخل - صفة من الصفات الثابتة التي تلازم صاحبها غالباً .

⁽٢) طويل مرتفع . .

⁽٣) يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لمرفوعه تصيره صفة مشبهة .

⁽٤) واجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم في هامش ص ٢٦٧ وبن تلك الأنواع: أن يحول الثلاثى المتعدى ، إلى صيغة « ف ل » (يضم العين) بقصد المدح أو الذم أو غيرهما ، فيصير لازماً بالتحويل (لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعند ثذ تجيء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « العلم » . . . و — ونظائرها من صفات المولى — معدوداً — من الصفات المشبة ، . . . مع أن فعلها الأصلى : هو : « رحم ، « علم » وهما فعلان متعديان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثااث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام ... ، كما شرحنا . . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى في الزمن الماضي المتصل بالحاضر(١) الممتد ، مع الدوام » ، لأن اتصال الماضي بالحاضر، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستازم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية المبارتين واحدة . وعلى هذا لا يصح أن يقال في الرأى الأقوى الذي يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن أمس _ أو الآن _ أو غداً . أما على الرأى الضعيف الذي سبق أن أشرنا بإهماله (٢)، فيجوز (بشرط وجود قرينة) يتماءُ الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضي ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأى القوى فنقول في هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كالها : الوجه حاسن " أمس _ أو : الوجه حاسن " الآن ــ أو : الوجه حاسن " غداً : وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها . وهذا الرأى وحده أحق بالأخد . وقد سبق أن أوضحنا (٣) أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصًّا فعَلَّيه أن يجيء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نبَصًّا على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقى الأزمنة فتعلَّيه أن يجيء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهي الثبوت والدوام ، أم الحدوث .

ولا فرق فى دلالتها على دوام الملازَمة بين أن يكون الدوام مستمرًا لا يتخلله انقطاع ؟ (كطويل القامة – حاو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحيانًا ، (نحو: سريع الحركة ، بطئ الغضب ،) فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ – ولو تكرر – لا يُخرِج الصفة عن أنها فى حكم الملازِمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه (٤) .

⁽١) أي : بالزمن الحالي .

⁽٢) في ص ٢٩٣ . مع الرجوع إلى رقم ١ من ها من ص ٢٩٣ .

⁽٣) في ص ٢٤٢ عند الكلام على أسم الفاعل ، وأحكامه . ثم في ص ٢٩٣ .

⁽ ٤) على الوجه الذي سبق في هامش ص ٢٨٢ .

(٤) مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً، وعدم مجاراته أحيانياً إن كان فعلها في الحالتين ثلاثيناً . (والمراد بالمجاراة أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متاثلا ، فإن كان الناني ، أو الثالث أو : الرابع – أو غيره – في أحدهما متحركنا كان في الآخر كذلك . أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر . وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول مفتموحاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر – مثلا –)

فن أمثلة المجاراة بينهما قولهم في الذم: فلان ساكن الريح (١) ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو: يسَسْكُن _ يسَسْوُم . ومن الأمثلة المخالفة _ رخيص _ ثمين _ نجيب _ هجين _ لطيف ، وغيرها مما في قول شوقى :

« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتب الوضيعة ، والسقوف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه – فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب . . . » . وأفعالها المضارعة التي لا تجاريها (وهي من الثلاثي) : يرخص – يثمن – يتشخب – يهجئن – يلطنف

أما الصفة المشبهة من مصدر غير الثلاثي (٢) فلابد من منجاراتها لمضارعها ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً ، ثم أريد من كل منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار – كما عرفنا – لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثي ؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستمم الحطة و معتدل النهج – مستدد الرأى . ومضارعها : وستمم الحطة و بستدر الثلاثي بيستقم – يعتدل – يسدد . . و . . . و

⁽١) أى : ثقيل الظل . (٢) وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها في الدلالة .

أما اسم الفاعل فلابد أن يجارى مضارعه دائميًا (۱) _ نحو : ذاهب ، ويذهب _ فاهم ويفهم _ سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح _ مرتفع ويرتفع _ متمهل ويتمهل .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيها بالمفعول به » (٢) ، أما غيره فيصح ؛ كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر والمتعدى والتي يجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و : . . و . . . فلا يصح الغزال ألعين جميل " ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان (٣) غير متمرون « بأل » مثل : العواصفُ شجراً مقتلعة " ، والسحب الكثيفة نور الشمس حاجبة " نور الشمس .

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا . ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير » فشبه الجملة : « على كل شيء » متعلق بالصفة المشبهة : «قدير » وكذلك ما ورد في وسفهم عمر رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيم القاب ، لين ما الجانب ، وعنى الطغاة شديك البأس ، قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد _ ثقة الملك بالله _ ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقة بالله . . . » ، والأصل : كان رحيم القلب بالضعفاء شديد البأس على الطغاة _ ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقة بالله .

(٦) وجوب سَبَبَية معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به . فلا بد أن يكون معمولها سببياً في الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

⁽۱) كما أشرنا في ص ٣٧ وفي هامش ص ٢٣٨ .

⁽٢) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

⁽٣) وقد عرضنا لتلك الحالات في بابه ص ٣٦٣.

مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف . والمراد بالسببي (١) : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها (٢) ، اتصالا لفظينًا أو معنوينًا . فثال اللفظيّ : لناصاحب سمحٌ خليقته ، حلوٌ شمائله ، كريم طبعه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلْدًا قبل أَن تُوقد النوى على كبدى نارًا بطيئًا خمودُها فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شائل ، طبع ، خمود — . . . معمول للصفة المشبهة التي قبله ، وهو معمول سببي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود — مباشرة — على المتصف بمونى تلك الصفة .

ومثال المعنوي قول الفررزُدك في مدح زين العابدين بن الحسين :

أما اسم الفاعل فيعمل في السببي والأجنبي ، مثل : مُكرِّم - مكرِّمة - مُنكرِرة - عاطفة . . . في قولهم : (تكريم العظيم أليد له ، ونصر للفضيلة، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة في جرائمه ؛ فشتان بين مُكرَرِّم عظيماً

⁽۱) سبق إيضاح السبى مرة أخرى بتمثيل جلى فى رقم ؛ من هامش ص ٢٦٤ . واشراط سببية المدول مقصور على حالتى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المعمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار ووجه آخر ؛ كباقى المكلات المنصوبة – فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن يكون أجنبياً فى الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم "فرقدان : (وهما ، نجمان متقاربان) والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية فى مرفوعها – كما قلنا – إذا جرت الصفة على موصوف أى على شيء يجرى عليه معناها ؛ نحو : الرجل قادم أبوه ، شيء يجرى عليه معناها ؛ نحو : الرجل قادم أبوه ، (٢) هو الموصوف ، أى الذى يتصف بمعناها . وقد يغنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوفى المبين فى رقم ؛ من هامش ص ٢٦٤ . وفى رقم ؛ التالى .

⁽٣) واسع المقل .

⁽ ٤) لاحظ الشبه بين الضمير في هذه الصورة وبينه في المراحل الثلاث التي سلفت في ص ٢٦٨.

⁽ ه) كما سبق في رقم ؟ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ؛ من هامش ص ٢٧٧ - وهذا=

يَسَتَحَقِ التَّكُومِمُ وَمُكَرَّمُ صَغَيْراً هُو أُولِنِي بِالزَرَاية والتَّحقير . وما الجماعة الناهضة إلا المكرِّمة عظماء ها ، المنكرة أراذلها ، العاطفة أقوياؤها على ضعفائها) . (٧) استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوى (١) وجرَّر بالإضافة (٢) ؛ سواء أكانت الصفة المشبهة من الصفات التي تلازم صاحبها ولا تفارقه ، مثل : البدوى طويل القامة ، عريض الجبهة ،أسمر اللون – أم كانت من الصفات التي تلازمه طويلا وقد تفارقه نحو : العربي قوى السمع ، حديد (٣) البصر خفيف الحركة . . . والأصل : البدوى طويلة قامته ، عريضة حبهته ، أسمر اونه ، عريضة حبهته ،

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة فى أكثر أحواله التى يدل فيها على الحدوث ، لا على الدوام . وقد سبق تفصيل هذا (٤) حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الدال على الحدوث . وفعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول ، لا يجوز إضافته لغاعله إلا إذا أريد منه الدلالة على الثبوت . كدلالة الصفة المشبهة ، وأن الذى فعله متعد لمفعول واحد — قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس . . . للدلالة على الثبوت . . . و . . . إلى آخر ما سردناه هناك ، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلالة على المحدوث إلى الدلالة على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه ، ولا أحكامه ، وإنما ينتقل إلى العلمة ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته .

⁼ الرأى الكوفى أحسن ؛ لخلوه من الحذف والتقدير . وكل ما يقال للغض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف . وعلى هذا يكون السببى هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يغنى عن الضمير . وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر (سويد بن أبي كاهل) يصف ثغر فتاة :

أُبيض اللون ، لذيذ طعمُه طيّب الريق إذا الريق خَدع (خدع : فَسَد) .

⁽۱) المراد بالفاعل المعنوى الاسم الواقع بعدها ، المتصف بمعناها ، الذى يعرب فاعلا حقية يتًا لها لو جعلناها فعلا . (۲) سيجيء سبب الاستحسان في ص ٣١٦ .

⁽٣) قوي . (٤) في ص ٢٤٢ و ٢٦٥ .

زيادة وتفصيل:

ا ــ بقیت . أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة (١) ، ولا یشارکها فیها اسم الفاعل ، منها :

صِفَةً أَسْتُحْسِنَ جَسِّ فَاعِسِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسم الفاعِلِ يريد: الصفة المشبة بالم الفاعل» ، ويريد: الصفة المشبة بالم الفاعل» ، وهي تجره باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوى هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (في رقم ٧ من ص ٣١٥ وفي « ب » من ص ٣١٥ الآتية) وقال بعد ذلك :

وصوْغُهَا مِنْ لَازِمِ لِحاضِرِ كطاهر القَلْبِ جمِيل الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثى اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، (أى - الحمل) اتصال دوام وملازمة و فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح في: «ثالثاً، ورابعاً » من ص ٢٨٢) ومثل لها بمثالين ؟ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت في أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؟ فصار صفة مشبهة ، في معناه وأحكامه . وبني على وزنه وصيفته الأولى الحاصة باسم الفاعل ؟ هو : طاهر القلب ، والثانى : صفة مشبهة أصيلة في صيفتها ، وفي معناها ؟ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعملُ اسم فاعل المُعدَّى لها على الحد الَّذي قد حدًّا

(قد حُدُّا : أصله : قد حد ، زيدت ألف في آخر الفعل الأجل الوزن الشعرى . والمراد : على الرمم والضبط والتحديد الذي قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به) .

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى - والمراد : المتعدى لواحد فقط - يثبت لها ؛ بشرط مراءاة الحدود والغموابط التي وضعت لكلهما ، والتي منها : أن منصوبها لا يسعى مفعولا به ، وإنما يسمى : هالمنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب على التشبيه بالمفعول به » .

⁽١) فيها سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يةول ابن مالك فى باب عقده لها ؟ عنوانه : والصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؟ لم يستوف تلك الأحكام . قال فى تعريفها .

(۱) عدم تعرفها بالإضافة (في الرأى الراجح بين آراء قوية أيضًا أشرنا إليها من قبل (۱) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلحظ في هذا الاستمرار جانب المضي وحده .

(٢) « أَل » الداخلة عايها قد تعتبر للتعريف وموصولة معاً _ في رأى _ وأداة تعريف فقط في رأى أقوى .

أما الداخلة عليه فنُعرُّفة واسم موصول معنًا (كما سبق في بابه . وفي ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧) .

=أو منصوب على التشبيه أيضاً، ومنصوب الله الفاعل المتعدى لواحد يسمى : « فعولا به » وكذا بهية الفواق بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق معمولها عليها . وكونه سببياً ؛ يقول :

وسبقُ ما تَعْملُ فِيهِ مُجْتنَب ْ وكُوْنُهُ ذا سببية وجب ْ (أَى : مجتنب أَن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون محمولها ذا سببية) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة . وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول . فأدمجه في ثلاثة أبيات حررت كثيراً من الوضوح والتوفية ؟ هـ ، :

فَارْفَع بِها ، وانْصِبْ ، وجُرَّمع « أَنْ » ودُونَ «أَنْ » مصحوب «أَنْ »ومااتَّصل : يعنى : انفعالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر . . . ، وكل هذا جائز مع وجود « أل » في الصفة المشبهة ، ودون وجودها . لكن ما الذي سترفيه الصفة أو تنصبه أو تجره ؟ بينه بأنه المعمول المصحوب « أَل » (أَى : المقترن بها) ، وأنه أيضاً هو المعمول الذي اتصل

بها ، مُضَافاً ، أو مُجرَّدا ، ولا تَجْرُرْبهامعُ لا أَل »سُمَّامن «أَل » خَلا : ومنْ إِضافة لِتَالِيها ، وما لم يخلُ فَهُو بالجواز وسما يريد : أنه المعمول الذي اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريده من «أل » والإضافة - كا أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٩٤) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها أضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٩٤) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر . فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة «بأل » سما (اسما) خلا من «أل » أو خلا من الإضافة إلى تألى «أل » فعنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها وهي مقترنة «بأل » مع خلوه من «أل » ، أو عدم إضافته لما فيه «أل » . فإن لم يخل جاز الجر . وفي هذا الكلام نقص كبير .

(۱) أنظر ص ٦ و ٢٩.

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به (١) ، ولا شبهه . أما اسم الفاعل فلا بخالف فعله في التعدى والله وم

فلا يخالف فعله فى التعدى واللزوم . (٤) إعراب معمولها المنصوب مُشتَبَّهاً بالمفعول به ــ وليس مفعولا به ــ سواء أكان المعمول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة (١) . . .

أما معموله فهفعول به مباشرة ، ما دام منصوبًا قد وقع عليه فعل الفاعل .

(٥) تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو: هذه بيضاء الصفحة . أما هو فلا تدخله ألف التأنيث .

(٦) عدم مراعاة محل معمولها الحجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو بغيره من التوابع . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؟ فلا يصح هذا حسن القول والفعل ، بنصب « الفعل » ، على تقدير : وحسن الفعل ؟ أما هو فيجوز : أنت ضارب اللص والحائن ، بنصب الحائن . كما يجوز في باب : « الاشتغال » أن يقال : أضعيفاً أنت مساعده ، أي : أمساعداً ضعيفاً ... ؟) بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح : أوجنها هذه المرأة جميلته (٢).

(^) عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب (٣) بظرف أو جار ومجرور — في الرأى الأرجح — إلا عند الضرورة ، بخلافه .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت – بقرينة – إلى الدلالة على الحدوث. أما هو فقد يبتى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدوث – بقرينة – إلى الدلالة على الثبوت.

(١٠) جواز إتباع معموله بالنعت أو غيره من باقى التوابع . أما معمولها فلا يُتبع بنعت ، أي : لا يصح نعته .

⁽ ا و ۱) انظر ما يتصل بهذا في ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفي رقم ٤ .ن هامش ص ٢٩٤ .

 ⁽٢) يوضع هذا. ما سبق في : «ب» ٢٦٤ .
 (٣) أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه حكم الفصل بين المتضايفين ، وقد سبق في

بنكر النحاة تعليلا جداييًا (١) لاستحسان إضانة الصفة المشبهة

لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها

بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلي فاعله ممنوعة ــ على وجه يكاد يقَـع عليه الاتفاق ــ إذا بقى على دلالة الحدوث نصًّا ، وكان فعاله لازمًّا، أو متعديًّا لأكثر من مفعول به ؛ لَأَن إضافته في هاتين الصورتين توقع في اللَّبس. فتُوهم أنه أضيف ليجاري الصفة المشبهة _ حيث تضاف لفاعلها كثيراً _ وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد ليصير دالا على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى

أَمَا إِنْ كَانَ فَعَلَّهُ مَتَعَدِّيًّا لِوَاحِلُهُ، فَقَدْ يَمْتَنَعُ إِضَافَتُهُ إِذًا أُوقِعَتْ في لبس كما في مثل : البارّ مكرم "أبوه فاو قلنا : البارّ مكرم الأب _ لجاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البار مُكْرُمُ أَبَاهُ ، بِلُ إِنْ أَضَافته قليلةٍ حَين يكون فعله متعدياً لواحد، ومعناه من المعانى التي لا تقع على الذوات ، (أي : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير راقع . منل : محمد كاتب أبوه ، فلا يُصح : محمد كاتب الأب - إلا على قلة كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب في عدم صحة هذا _ إلا على قلة _ فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا في ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي نفس مرفوعها في المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا في مواضع (٢) ليس منها الموضع الحالي . ويؤيد هذا _ عندهم _ تأنيث الصفة المشبهة بالتاء في مثل : مررت بالفتاة

⁽١) أشرنا إليه في ص ٢٦٨ .

⁽٢) سبقت في باب الإضافة « د » ص ٤٠ .

الحسنة الوجه (۱)؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحس – وقيل : من الواجب – في مثل : أقبلت الفتاة الجميل وجهها – أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلة الوجه ، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلا من عدة أمور تتشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، فني المثال السابق قبل الإضافة (وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهها) – الحار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضي التخفيف وكم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير حيث تصرفوا في شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلا بالصفة ، فاستتر فيها : لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له (۲) ، حيث رفعت ضميره ، ومن شم استحسنت الجارية على من هي له (۲) ، حيث رفعت ضميره ، ومن شم استحسنت فيصير : أقبلت الفتاة الجميلة وجهها ، في تعديل الأب (وأصله قبل الإضافة . محمد كاتب أبوه) . لقلة الأشياء المتشابهة كاتب الأب (وأصله قبل الإضافة . محمد كاتب أبوه) . لقلة الأشياء المتشابهة التي تقتضي التخفيف .

وسبب آخر – عندهم – هو : أن الإسناد في مثل ؛ الفتاة الجميلة الوجه – بإضافة الصفة إلى فاعلها – قد تغير ؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهاً إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها ، أي : أن الإسناد في ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل الحجاز ؛ لأن من جملًل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازاً ؛ لحكمة بلاغية ؛ قد تكون المبالغة أو نحوها . . وهدا لا يستساغ في مثل : محمد كاتب الأب (والأصل : محمد كاتب أبوه) : لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الحاء » . فهو سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الحاء » . فهو

⁽١) إيضاح هذا في ص ٣٠٣.

⁽ ٢) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أوغير من هو له في ج ١ ص٣٣٩م٣٠.

من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسناد يُن والحجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثاني فهو بين الأبوة والنبوة .

هكذا يقولون (١) ، وهو تعليل جدلى محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه من قبل ، من إضافة الشيء إلى نفسه أحياناً . . . (٢)

⁽١) راجع حاشية التصريح في هذا المكان .

⁽۲) کالذی فی ص ٤١ و ٥١ وما بينهما .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان (١)

تعريفهما:

اسمان يصاغان من المصدر الأصلى (١) للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً ؛ هما: المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه .

أويقال : اسم الزمان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد وزمانه $^{(7)}$ ، واسم المكان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد ومكانه $^{(7)}$.

ومن الميسور الوصُول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السائفين. ولكنها تعبيرات لن تبلغ في الإبجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان، فزية كل منهما أنه يؤدى بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة.

صوغهما:

ا ـ طريقة صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثي ، غير معتل العين بالياء (٤) ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسي ـ مهما كانت صيغته ـ ثم

⁽ ١ و ١) لم يعرض لهما ابن مالك فى : « ألفيته » . وعرضنا لهما هنا استيفاء المشتقات. وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات، وعن أصلها؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى ؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريع .

⁽۲) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان؛ كقولم : قعدت متقعد الضيف ، أى : رُن قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . (راجع الخضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف) .

 ⁽٣) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله في حروفه فإنه يمرب ظرف مكان –كما تقدم في باب الظرف في الجزء الثاني – ؟ نحو : قعدت متقعد الغائب ، أي : مكان قعوده .

⁽٤) أما صوغهما من الثلاثي ممتل العين بالياء فقد سبق حكمه في ص ٢٢٩ تحت عنوان : و ملاحظة » – كما أشرنا في ص ٣٠٨ – .

جعنلها على وزن: « مَنَفَعَلَ » (١) _ بفتح الميم والعين _ فى جميع الحالات ، ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَنْعَلِ » (١) _ بكسر العين _ : الأولى : الماضى الثلاثى صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين فى المضارع ؛ مثل : جلس يجليس _ رجع يرجيع _ قَصَد يقصد _ حسيب المضارع ؛ مثل : جلس يجليس _ رجع يرجيع _ قَصَد يقصد _ حسيب يحسب ...و ...

الثانية: الماضى معتل الفاء بالواو (٢) ، صحيح اللام (٣) ، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين (١) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل: وأَل يَشَيِل ُ (٥) _ وثِيق يثيق _ وجمّم يَسَجِيم ُ (١) _ وخز يَسَخيز ُ (٧) _ وعَسَد َ يَسَعِد ُ _

فن أمثلة « مَـفُعـَل » — بفتح العين — للزمان : مطلع الفجر خير وقت للقراءة والاطلاع النافع — لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد . فإذا أقبل المشتى ، وحـَل المهجـَر ، رَحـَلتْ إلى بلد أكثر دفئاً ، وأنسب

⁽ ۱ و ۱) سيجيء في « ب » من ص ٣٢٥ حكم زيادة تاء التأثيث في آخر هذه الصيغة .

⁽٢) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلّة الذي في أول الفعل الثلاثي هو «الواو » وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول. لكن السيوطي قد نص على أن الماضي المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام – مثل : يسقيظ – يسمين – يسمير ، تكون الصيغة منه على وزن : «منَهْ عَلَى الله العين . (الهمع ج ٢ ص ١٦٨) .

⁽٣) لأن ممتل. الفاء واللام مماً يجب فيه فتح « العين » تعابيقاً للقاعدة العامة؛ وهي : أن الثلاثي معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمي واسم زمانه واسم مكانه على وزن «مَفَسْمَل » بفتح العين ــ دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً : فاعتلال « لامه » - ولو انفردت بالاعتلال – كاف لتطبيق القاعدة السالغة وجوباً .

⁽٤) بعض النحاة لا يشترط في معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو في المضارع أحياناً كثيرة . فيقواون « الموجيل والموجيل » . بالكسر فيهما ، على اعتباراً ن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة (أي: وجيل يوجك وحيل يوحك) وأمثالهما . وبناء على اعتباراً ن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة (أي: وبيا الأول بالواو أن تكون صينته على وزن على هذا يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صينته على وزن ومفتكيل » – بفتح العين وكسرها – . (وقد قال شارح المفصل – ج 7 ص ١٠٨ – إن الفتح أقيس ، والكسر أفسح) . فالأمران محيحان قويان.

⁽ ٥) وأل يشيل ، بمدنى : التحأ يلتجي. .

⁽٦) وَجَمَّ مِنْ الْأَمْرُ وَجَوْمًا ، كَرَهَهُ ، أَوَ : تَرَكُهُ مَشْطُواً . أَوْ : سَكَتَ عَلْ غَيْظُ .

⁽٧) طعن برمح ونحوه .

جواً . والمراد : زمن طلوع الفجر ــ زمن الشَّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن المجدّر ؛ (بمعنى الهجرة) . وأفعالها الثلاثية هي : طلَّمَع ــ شتا ــ هجر .

ومن أمثلة « مضْعيل » – بكسر العين – للزمان : كلمتا مغرِس ، وموعِد فى قولهم : ليغرْس الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرِس ، وجل موعِده ، أسرع الزرّاع إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مَنَهُ عَلَى » - بفتح العين - للمكان : (مَدَخَلَ - مطعمَ - مطبَخ - مكتَب - ملعب - مشرَب - منأى - مسرَح - مأوًى . . .) فى قول القائل : « زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقنى جماله ؛ وتمام نظافته ، وبراعة تنسيقه ، ووفاؤه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مَد ْخَلَ للأضياف ، يُسلمهم إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا متطعم واسع ، حسن الترتيب ، يُحمل إليه شهى الطعام من متطبّخ آية في النظافة . وفي جانب هادئ غرفة واسعة جعاها رب البيت متكثباً له ، تُطل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفي أحد الأطراف مملعمب فسيح ، مهدت طرقه ، وفرشت أرضه بالكلا الناعم الأخضر وفي ركن منه متشرّب للدافي والبارد . وفي متنائى عنه متسرّح ومأوى للطيور الأليفة ، وبعض الحيوانات المستأنسة . . .»

والمراد ؛ مكان الدخول – مكان الطعام – مكان الطبخ – مكان الكتابة – مكان الله – مكان السرّح – مكان السرّح – مكان السرّع – مكان السرّع – مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة « مَـفْعـل » – بكسر العين – للمكان ؛ مجْـلـس – مرجـع – مقصد – موثـق – موثـل – مـوْرَث ؛ كقولم ، فى وصف أمير المؤمنين على بن أبى طالب : كان واضح الجلال ، عظيم الهيبة . مجلـسه مجلـس علم ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجع الفتوى ، ومـقصيد المستفهم ، ومـوَـدْق الشاك ، ومـوَدْل اللائذ . . .

أَى: مُكَانُ الْحِلُوسِ – مكان الرَّجُوعِ – مكان القصد – مكان الوِثُوق – مكان الوَّاق – مكان الوَّال ، (أَى : الالتجاء) .

أما صيماً غتهما والوصول إليهما من الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها (١) .

س — فإن كان الماضى غير ثلاثى فطريقة صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؟ ثم قلب أوله ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان (٢) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعاً للقرائن اللفظية أو غير اللفظية ، فالقرينة وحدها هى التى تتحكم فى هذه الصيغة ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر .

فن الأمثلة: مُمُسَّى ومُصُبِّتِ – (أَمُنَى ، يُمسى ، مُمُسَّى – أَصبِح ، يَصبح ، مُمُسَّى – أَصبِح ، يَصبح ، مُصُبِّتِحا) ، نحو: الحمد لله مُمُسَّانا ومُصُبِّتِحَانا ، ونحو قول التاجر: متجرى مُصُبِّتِحى ومُمُسَّاى . والمراد: الحمد لله في وقت إمسائنا وإصباحنا – متجرى مكان إصباحي وإمسائي .

و بحو: الفلك دوّار فى حركة دائبة ، فليسى له مُنقطَع يتوتف عنده إذا حان ، ولا مُدتَدَوَقَ عنده إذا حان ، ولا مُدتَدَوَقَ ف يستريح ساعته إذا حلّت . والمراد ؛ ليس له زمان افقطاع ، ولا زمان توقّف .

ومن الأمثلة : كوخ تملؤه السكينة والطمأنينة والوئام ، خيرُ مُستقرًا وأعظم مُقامًا من قصر فخيْم يسوده القاق ، والفزع ، ودواعى الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

حكمهما:

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعلق بهما شبه الجملة (٣) .

⁽١) في ص ٢٣٦ بعنوان : ﴿ مَلَاحِظَةُ ﴾ .

⁽٢) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدراً -يـياً ، وأن تكون امم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة في صيغتها التي تصاغ من مصدر غير الثلاثى ، متحدة في طريقة الوصول إلى إمجاد هذه الصيغة . وعل هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينها موكولا للقرائن ، خاضعاً لوحيها .

 ⁽٣) يجوز أن يتملق جهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما رائحة الفعل، وهي تكنى .سوغاً التعليق ؛
 كما سبتر في هامش ص ٢٥١) .

ولكنهما لا يعملان شيئًا من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل ــ أو نائبه ، ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره .

ويصح — عند الحاجة — زيادة تاء التأنيث فى آخر صيغة ، مَفْعِل » — بفتح العين ، وكسرها — بشرط أن تكون الصيغة للمكان ، مراداً تأنيث معناه ؛ وسيجىء البيان الحاص بهذا (١) .

⁽١) أي و ب يمن ص ٣٢٥ مشتملا على قرار المجمع اللنوي في ذاك .

زيادة وتفصيل:

ا _ يقول فريق من النحاة : إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن و متفعل » _ بكسر العين _ سماعًا عن العرب . وكان القياس الفتح ؛ ومنها : المشرق _ المغرب _ المطلع _ المسجد _ الممرَّفق (۱) _ المنسك (۲) _ المفرق (۱) _ المعشر و _ المغرب _ المعشر و _ المغرب لناس _ المخرَّن _ المركز _ المرسين (۱) _ المنفذ (۷) المعدن _ المأوى ، إذا كان خاصًّا بالإبل تأوى إليه

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسربوب الخلمات السائفه مصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين .

أولهما : ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات (دون الاقتصار على أحد الضبطين) (١٠ مثل : مسجد حسموضع حسنبت مطلع حسم مسقط حسفنة ، مشرق ، مغرب ، مسكن مجمع الناس حسمغرب حرفق حسسك (٩) حسس عشر . . . فورود السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام ، وجعله منطبقاً عليها . وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : « وردت مكسورة ، وكان قياسها الفتح » . فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً ؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطباق الضابط

⁽١) مكان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوة). ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة ، كرفق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية .

⁽٢) المعيد. (٣) مكان الفرق في وسط الرأس . . .

⁽ ٤) مكانُ الذبح . (٥) مكان السقوط .

⁽٦) لموضع الرسَّن ، وهو الحبل الذي تقاد به الدابة . . . (٧) موضع النفوذ .

⁽ ٨) ومن هذه الراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً : و المصباح المنير ، آخر ج ٢ ص ٩٦٤ الفصل الحاص بصينة مفعل الزمان والمكان والمصدر الميمي .

⁽ ٩) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطى فى كتابه : المزهر – ح ٢ ص ٦٣ فى باب : ضوابط واستثناءات فى الأبنية وغيرها – وهى : (المطلع ، المفرق ، المحشر ، المشبت ، الملمة ، المحل . . .) .

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه . بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس (١١) . فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً ؟

ثانيهما: أن كبراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب ، كمضارع الأفعال الصحيحة: (رفق – فرق – جزر – حشر . . .) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم ، بل يجوز فيها الكسر أيضاً ، طبقاً للوارد . وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة ، وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعدة اللحاصة بطريقة الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح » . فلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها .

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تمالاً فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفة للقياس الأصيل ، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة ، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر ، ومتى ورد فيها الكسر صح مجىء الصيغة مكسورة العين ، وفاقاً للقاعدة العامة ، والقياس المطرد . . . (٢)

⁽۱) طبقاً للبيان الشامل الذي سبق - في هامثن ص ١٩١ وبنا بعدها - وهو عام في كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والحموع ، وغيرها . . وفيه نص خاص بالكلمات التي وردت هنا ؛ والتي وصفوها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح . . . »، فقد قال عنها « القاروس المحيط » في مادة : « سجد » ما نصه : (ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمه) ، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكل .

 ⁽٢) هذا إلى ما نقلناه عن القاموس – في رقم ١ السابق من الحكم عليها . بحكم عام شامل ؟
 هو قوله : و الفتح جائز ، وإن لم نسمعه » .

سوردت صبغ - كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة ، ولكنها محتومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة . (إذ يقصد منها : البقعة ، بمعنى المكان) . فهما ورد في الكلام العربي الفصيح : المرزلة (بكسر الزاي) لموضع الزّال - المنظنة بفتح الظاء (۱) لمكان الظن - المشرقة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها - موقعة الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذي يقع فيه - المشربة للغرفة - المدبعة - المزرعة - المزرعة - المنامة . . . وكثير مثل هذا يزيد على المائة ولكنه يكاد يتق على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « متفعل » من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « متفعل » التي هي بفتح العين أو التي بكسرها ، لتتصير « « متفعلة » - بفتح العين أو كسرها (۲) - مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختـَلف قدماء النحاة في الرأى ؛ ختمليلهم يجيز القياس ، وأكثرهم يميل — بغير داع قوى — إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير — المسموع المختوم بالتباء في صيغة اسم المكان — قليل لا يكني للقياس عليه .

والحق أن الرأى الذى يبيح القياس عليه سديد موفق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات (٣) ؟ نعم إنها قلة ، ولكنها : « نسبية » ، (أى : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقلة النسبية » على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجيز المحاكاة من غير تقييد (٤) ، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى (٥) ، فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى ؛ ولا يجلب لها نفعاً . فالأنسب إباحة القياس في صيغة «مَفْعَلَمة »

⁽١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً .

⁽٢) دالة على المؤنث ، المراد به البقعة ، بمعنى المكان .

⁽٣) قال شارح « القا.وس الحيط » في مادة « أسد » إن بما جمله مقيساً ؛ لكثرة أ. ثاله.

⁽٤) انظر البيان الخاص بهذا في رقم ٤ من هامين ص ٧٩ .

⁽ ه) هذا رأى بعض أثمة العربية من يفسرون القياس (كما جاء في مجلة المجمع اللنوي ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجرى على مقتضى الكثرة في جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ المجمع اللنوي في كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به

- بفتح العين أو كسرها - تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان ، لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان (١) - وهي غير « مضعلة » الآتية هنا في « ح » .

وأهم مما سبق وأقوى فى إباحة القياس أنّ النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسى مطرّد فى جميع أنواعها، وإن هذا الإلحاق قياسى مطرّد فى جميع أنواعها، وإلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان – كما سيجىء فى باب التأنيث ، ح ٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠ .

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوى القاهرى (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في « متفعلة » (صيغة اسم المكان) مطلقاً ، (أي: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : ستة وعشرين ومائة (١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث (٢) . . .

م حــ قد يصاغ من الاسم الحامد الثلابي (٢) الحسي (٤) صيغـَة على وزن :

⁽١) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزبان والمكان) . وسيبويه أحد الأثمة الذين يجيزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها نما تقع فيه المطابقة - بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : (أتنى كلام أسر "بها) ، مراعياً المهى ، أى : أتنى رسالة ، أو عبارة . أو مقالة . ويصح : أتانى كلام أسر به ، مراعياً اللفظ ؛ وهو : الكلام . وشل : (« حاشا » يكون حرف جر ، ويكون فعلا ماضياً . وإذا كانت فعلا ماضياً فالكثير الفصيح ألا تقع بعد « ما » المصدرية . . .) فالتأنيث ماحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل اليوم - بل الواجب - عدم الأخل برأى سيبويه هنا إلا في « مفعلة » التي نحن بصددها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا المكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، منماً لإفساد البيان خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا المكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، منماً لإفساد البيان الندى ، وحرصاً على سلامة اللغة .

⁽ ٢) راجع القرار وما يتصل به فى ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ ياسم : ﴿ كتاب فى أصول اللغة ، مشتملا على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع – ومؤتمره من الدورة التاسعة والمشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .) .

⁽٣) الثلاثي أصالة أو تحويلا – بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية –

^{(؛) -} سواء أكان حيواناً ، أم نباتاً ، أم جماداً - وقد أشرنا لهذا في «ب» من هامش =

« مَفْعَلَة » - بفتح الميم والعين دائمًا - بقيصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلكِ الشيء (١) الحسى المجسم ، (أي: الذي ليس معنويتًا) (٢). فإذا وُجِيد مكان يكْثر فيه : « وَرَقَ » – مثلاً – صُغنا « مَـَفَّعَـلَة » من : « وَرَقَ » فقلنا : « مَـوْرَقَة » ؟ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عنسَب » ، صغنا من كلمة : « عنب » « متعنبة » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « البلَّم »، صغنا من كلمة : « بلح » ؛ « مَسِلْحة » للدلالة على المكان الذي يكثر به البلتح . وهكذا تصاغ « مَفْعُلَة» - من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معاً ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسى مرسين ، (كما سبقت الإشارة لهذا (١٣) . فالمراد : هو وصف بنُقَعَة ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خِاصَ مِحسم . ومن الأمثلة أيضاً : مأسمدة ، لأرض يكثر فيها الأسد ــ ممذ أبة ؛ الأرض يكثر فيها الذئب _ مـكذ هبة ؛ لأرض يكثر فيها الذهب _ مقدمـَحة ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مـَرْملة ، لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسيَّة . ويسمي الاشتقاق بالطريقة السالفة : الأَشْتَمَاق من أَسماء الأعيان (٤) الثلاثية » . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَضْعَلَة » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملا على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشْتَق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ منل : « مَسِطْ َخة » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَعَنْزِلةً » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحَنْصَنِةً » لأرض يكثر فيها الحَصان . فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي؛ إمَّا أصاله ، وإما

ص ۱۸۰ . حيث الكلام على أصل و المشتقات » بتفصيل ،فيد،وأن يعض القدماء كان يعالى
 كلمة : و الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالحامد الحسى و . . . و . . .

⁽¹⁾ هذه الكثرة شرط لا بدّ ن تحققه قبل الصيّاغة المعالموبة . (٢) أما المعنوى (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق .

⁽٣) سبقت الإشارة لهذا في ﴿ بِ ﴾ من ها.ش ص ١٨٣ .

⁽٤) الأعيان ، أو : النوات : جمع عين وذات، وهي الشيء المجسم المشخص . وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوي محض .

تحويلاً ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلائيـًا ؛ اتباعـًا للمأثور

الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثي فيئسلك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ، دون استخدام لتلك الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة : و متَفْعَلَة » من المجرد الذي تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة (١) .

بَعَى أَن نَشْير إلى مسألتين هامَّتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع اللغوى التماهري قياسيتها ، ونص قراره (٢) :

" (جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب: ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم . وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلا : « مَسَغْزلة » للأرض التي يكثر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَسَخستة للأرض التي يكثر فيها : الخسس ، و « متسبدرة » للأرض التي يكثر فيها : التبر – إذا كان العرب لم يقولوا هذا ؟

⁽١) قال الرضى في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه: (ما كثر بالمكان يبني على مَفَعْمَلة). ما نصه : « لم يأتوا بمثل هذا – يقصد أنهم لم يأتوا بمفعمله – في الرباعي فا فوته ؟ نحو : المضفدع ، والثعلب ، بل استغنوا بقولم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مُشَعَلب ومُعقرب ومُضفدع ومُطحلب بكسر اللام الأولى – (يريد : اللام الأولى في الوزن الصرفي للكامات الرباعية) – على أنها اسم فاعل – قال لبيد :

يمَّمْن أَعدادًا (بلُبْنَى ؛ أو «أَجَا» مضفْدِعات كلها مطَحْلِبَهْ) ١ ه. ص ١٨٨ من الطبعة التي أخرجها : الزفزاف وزميله .

وقد جاء فى شرحها البيت السالف أن معى : « يممن » هو : قصد ن – ومعى الأعداد : (يفتح الهمزة) هو : الماء الذى لا ينقطع. المفرد : صد ً ؛ بكسر أوله – ولُـبنى وأجا : جبلان – مضفد عات : كثيرة الضفادع – مط لمبة : كثيرة الطحالب . . .

⁽٢) ورد قراره مسجلا في ص١٢من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأديرية سنة ١٩٦٨. وله إشارة عابرة في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩مشتملا على القرارات المجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .

« في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير :

« أحدهما : أن هذا البناء – مع كثرته – من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .

« والآخر: أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها. وله من كلام بعض (١) الأئمة الكيار ما يعضد ُه.

« وقد أخ المجمع بالرأى الثانى ؛ لأنه قوى ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب) » اه (٢) .

⁽۱) ومن هؤلاء صاحب : « المكمل ، شرح المفصل » حيث يقول ما نصه : (« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا لها « مَـفُـعـَلَة » وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثى، كقولك أرض مسَّبْسَعة ، أي : يكثر فيها . . .) ا ه . وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة .

⁽ ٢) للقرار المجمعي السابق ما يشبه التتمة المستةلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ فني الجلسة التالية للمؤتمر المجمعي بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٧ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

^{« (}كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : « مَـهُمَـلَة » – بفتح العين – قياساً من أم من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم ن الجماد . . .) . وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلمية وضع كشير مين الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : مَـلَـبَـنَة – مَـرَّ بِمَلَـةً مَـمُـصَة . . .

[«] وَفَى أَثْنَاء مِعَالِحَتَى لَهَذَهُ الْأَلْفَاظُ – وَمَا يَشَابِهِهَا – بِرَزْتُ عَقْبَةً لَمُ أُستَطِع تَذَلَيلِهَا ، وَلَذَلْكُ رَأَيْتُ عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهي تلخص بالسؤال الآتى :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف علة ، (كما فى كلمات : تُـوت – خَـوْخ ، جـَوْز، وأشباهها) فا هو حرف العلة فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على و ژن مـُـفْـعلة ؟

[«] وبعد . أرجو المذاكرة في هذا الموضوع ، أو إحااته على اللجنة المحتصة ؛ بغية اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين في المصطلحات العلمية .) ا ه .

وقد أحيل الاستفسار إلى لحنة الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة في صوغ : «مَـَفْ مَـلَة » مما وسطه حرف علة هي : «الإعلال» فيقال في مثل : رَبُون ، و «خَـوْت ، و «خَـوْت ، و «خَـوْت ، و «خَـوْت ، و مَـقْدُور ت مَـدُولة ، ومُعانة ، لكن وردت في اللغة الفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال؛ مثل : مَـثُوبة – مَـشُورة – مَـهُ يُسِد ة – مَـهُ ودة مَـ مَـمُولة ، ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة ، ن غير إعلال أبين في الدلالة على المدى . ولإعلال في هذا الراب غير مستحكم . وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة . ولا تصحيح في «أفعل » ، و «استفعل» ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوذ ، واستقوم ، واستجوب ، = التصحيح في «أفعل » ، و «استفعل» ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوذ ، واستقوم ، واستجوب ، =

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :

=واستصوب وإذا أُجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال ، في الإعلال) أ ه .

هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت نصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث، والمحاضرات لمؤتمر المجمع، في دورته السادسةوالعشرين، سنة ١٩٥٩ – ١٩٦٠) .

وإنى ألحظ فى هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن التاعدة هى : الإعلال. وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الحروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه – كما يقواون – .

لكن القرار يمود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال... فا مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهي قاعدة: « الإعلال ») فريدة بجب الاقتصار عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل مهما ؛ هما : « التصحيح والإعلال ». وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التعابيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً.

ثم ما المراد من أن الأصل يُـلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟ . . . و . . .

وإذا كان بقاء الكامة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) في الدلالة على الممنى من الإعلال – فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أثمة النحو ضابطاً عاماً يؤدى إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدى إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم الخمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ وإذا كان المنقول عن أبى زيد – كما يشير القرار – جواز التصحيح في «أفمل » و «استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً ، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما ؟ وبالرغم أيضاً عاقاله ابن جي في كتابه الحصائص (ح ١ مل ١٣٦) أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما ؟ وبالرغم أيضاً عاقاله ابن جي في كتابه المؤهر (ج ١ ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس ؛ مثل : استحوذ واستصوب ؟ فقدقال ما نصه ؛ لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب . . . أديهما لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب . . . أديهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به الساع فيهما إلى غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ، ولا في استساغ استسوغ ، ولا في استباع استبيم ، ولا في أعاد أعدود . . . لو لم نسمع شيئا من ذلك . ولا في استساغ التمدي برغم كل ما سبق مما نقلناه . ؟ قياساعلى قولم أخدوس : صاركالخوس) . . . فيل يجوز التمديم برغم كل ما سبق مما نقلناه . ؟ قيل غيره التماش . وأخوص : صاركالخوص) . . . فيل يجوز التمديم برغم كل ما سبق مما نقلناه . ؟

وما المراد من قول التقرير : إذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبولة . . . ؟ فهل اطرد التصحيح فى الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كأن مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذى يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا فى المسائل المحدودة التى نصوا عليها ؟ . . . تلك هى بعض—

.

«مَفَعَلَ »، و «مفعلَة » الحاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذي يحدث به . أما تلك فتصاغ من الثلاثي المحسوس للدلالة على المكان وعلى شيء حسى معين يكثر به ، لا على شيء معنوى ، فالفرق كبير بين الدلالتين . والفرق أكبر في أواوسع في الأصل الذي يشتقان منه ، وفي طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة ، كما يتبين هذا جليًا في الشرح الحاص بكل .

• • •

د – ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى (۱) واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية ، وماضى المصدر الميمى غير مضعف – هو : (1) إذا كان الماضى الثلاثي معتل اللام ، (مثل : دعا – سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هي وزن : « مَـَفْعَـل » – بفتح ، فسكون ، ففتح – تقول : مـَدْعـتي ـ ـ مـَسْعـتي . . .

(٢) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها: (مثل: نظر ينظر فتح يفتح...) فالصيغة للثلاثة على وزن: «مَفَعْكُ » أيضًا ، كالسابقة.

(٣) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جلس يجلس ــ عرّف يعرف . . .) فالميمي على وزن : «مَـفْعَـل » بكسر العين . «مَـفْعَـل » بكسر العين .

⁼ الجوانب التي تحتاج إلى التجلية والبيان ، مع ترك جوانب أخوى من ذلك القرار يغشيها الغموض أيضاً . ولا سيا إذا عرضنا لرأى سيبويه في مثل تلك الكلمات التي لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : استحوذ – استصوب . . . فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة أيضاً على القياس إلا استحوذ ، واستروح الريح ، وأغيلت . . . ثم قال : ولا مانع من إعلالها وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد . – راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه.

ويدور بخلدى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره ، وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة هي : أن يخلى معنى الكلمة بالإعلال أو ياعبس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح – لو فعل هذا – لكان سليماً من الغموض ، بعيداً من التعارض ، مسايراً بعض المذاهب اللغوية العامة .

⁽١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٢٣١.

(٤) إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو ، صحيح اللام ، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعد يتعد . .) فالصيغة للثلاثة هي : « • فعل » بكسر العين .

ويتبين ما سبق أن صيغة الثلائة لا تختلف إلا في صورة واحدة هي التي يكون فيها الماضي الثلاثي صحيح الأحرف مكسور العين في المضارع ، فيصاغ المصدر الميمي على وزن « مفعل » — بفتح العين — ويصاغ اسما الزان والمكان على وزن « مفعل » . بكسر العين . ويجوز في المصدر الميمي أيضاً أن يكون على وزن : « مفعل » — بفتح العين أو كسرها — إن كان ماضيه مضعفاً (١) .

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثيثًا فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثة — وكذا اسم المفعول — على وزن المضارع مع إبدال أوله ميمنًا مضمومة وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المنميزة بين الأنواع النلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الالائة الأخرى .

⁽١) طبقاً لما سلف في ص ٢٢٧.

المسألة ١٠٧:

اسم الألة

تعريفه:

اسم يصاغ – قياسًا – من المصدر الأصلى (١) للفعل الثلاثي المتصرف – لازمًا، أو متعدياً –بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على صيغة اسم الآلة القياسي ، فن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة ، ليس فى واحد منها الصيغة القياسية التى تخص « اسم الآلة » ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظاً ، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي ، فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة ، فزيته أنه يؤدى باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره الا بالكلمات المتعددة .

صوغه:

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف. مطلقاً (٢)_ يصاغ من غيره .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسيَّة ؛ هي : مفعَ ل مفعال مفعلة . وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه و وندخل عليه من الةنيبر ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث (٢) . مثال ذلك :

(١) نشر النَّجار ألحشب نشراً ، فآلة النشر هي : منشر ، أو : منشار ، أو : منْشَرة .

⁽١) فى ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدراً وغير مصدر . . . و لم يعرض ابن مالك فى « ألفيته » ، لاسم الآلة . وقد عرضنا له استيفاء للمشتقات .

⁽٢) أى: سواء أكان الفعل متعديًا أم لازمًا، كما تقدم. وانظر : « ب » – ص ٣٣٦ – حيث البيان الحاص بصوغه من اللازم .

⁽ ٣) زاد عليها مجمع اللغة العربية أوزاناً أخرى تجيء في ص ٣٣٧ .

- (٢) بَـرد الصافع الحديد برْدًا ، فآلة البراد هي : ميبرد ، أو : ميبراد، أو : ميبردة .
- (٣) ثقبت سيداد القارورة ثنقباً _ فآلة الثقب هي: ميثقب ، أو: مثقاب ، أو مثقبة .
- (٤) سخُنَ الماء سَخانة وسُخُونة ــ فالآلة الَّى تتحقق بها السخونة ، هي : مسخن ، أو : مسنخان ، أو : مسنخنَدَة .
- (٥) سلكت الطريق سلوكًا ، أى : ذهبت فيه ونفذت منه . فالآلة التي يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هى : ميسلك ، أو : ميسلك ، أو : مسلكة .
- (٦) سمحت للمحتاج ببعض الغلة سموخاً ، وسماحاً ، وسماحة ، فالآلة التي يتحقق بها السماح وتستخدم في الإعطاء والتناول ، هي : مسمحة أو : مسماح ، أو : مسمحة . . . و . . . وهكذا .

حکمه :

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ؛ فلا يرفع فاعلا أو ثائب فاعل ، ولا ينصب مفعولاً به ، ولا غيره ؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل عمل فعلها (١)

ويلاحظ أن صيغة (مفعال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة المبالغة » ؛ فهى من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك – كما سبق (٢) – والتفرقة بينهما في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كالشّأن في كل صيغة مشتركة ، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه هنا أو هناك ، فني مثل : (تخيرت للخشب الحزن منشاراً قويبًا يمزقه) – تكون صيغة « مفعال » اسم آلة : بخلافها في مثل : (ما أعجب فلاناً في التحدث عن صيغة « مفعال » اسم آلة : بخلافها في مثل : (ما أعجب فلاناً في التحدث عن

^() وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة كما سبق فى رقم ١ من هامش ٢٢٤ – ومع أن هذه الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من رامحة الفعل (راجع هامش ص ٢٢١) .
(٢) فى رقم ٤ من هامش ص ٢٥٨ .

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه ! ! إنه جدير بأن يسمى : مينشاراً) - فإنها صيغة مبالغة في النشر . ومثل : كلمة : « ميذياع » ؛ فقد يراد منها الآلة الصماء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة . وقد يراد منها الشخص المنكلم في تلك الآلة (١) . فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة : توقف الميذياع لحلل في أسلاكه . ومثال الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً : ما أفصح الميذياع ، وما أعذب صوته ، لم يتلجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه بلحن أو خطاً ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد .

⁽١) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة ، بالملاياع » يه وتسدية الشخص : بالمُدُنيع .

زيادة وتفصيل:

ا - وردت ألفاظ مسموعة شذت صيغتها عن القياس ؛ منها : «المُنخُل» ؛ للأداة التي يُنخل بها الدقيق . « والمُدُق » ؛ للأداة التي تدق بها الاشياء الصُّلْبة « والمُدُهُن » ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . « والمُكحُلة » ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . « والمُكحُلة » ؛ للأداة التي تستخدم في الكحل ، أو للوعاء الذي يوضع فيه . و « المُسعُط » ؛ للأداة التي يُسعَط بها الدواء في أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المُدُق » فبضم أوله وثانيه) ، « وإراث » للأداة التي تُوقد النار . . .

ولما كانت تلك الأوزان – وأشباهها – خارجة عن الصيغ القياسية ، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز – كما سيتبين بعد (۱۱) – اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدى معناها ومهمتها ، بحيث تجىء الصيغة الجديدة على وزن « مفعل » أو : « مفعلة » ، أو : مفعال » وهى الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

رس الله عاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى ، فى دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف على اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصيلة التى تصدت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف . ومناقشات مستفيضية مسجلة هناك بتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز فى ثلاث مسائل :

أولها : أيكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أماء أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعمان ؟

تانيها: أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية، أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها: أيجوز التمياس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه، أم يجب الاقتصار عليها؟

⁽١) في وب ، . . التالية .

وخير إجابة عن تلك الأسئلة _ وهي إجابة مُستمدة في أكثرها من البحوث والمناقشات التي دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى _ هي: (١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون أسماء الأعيان . فيجب الاقتصار في هذين على المسموع وحده . "

(٢) ويجوز التميّاس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة ، وبخاصة إذا كاقت شائعة .

0 0 0

« ملاحظة » : جاء فى مجلة المجمع اللغوى ، القرار الآتى نصه (۱) :
 " (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة ، (وهى . مفعل – مفعلة – مفعال ، وكذا : « فعالة » التى أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) . . . صَيغٌ أخرى ؛ هى :

ا _ فيعلُّ الله عنه عنه : إرَاث (لما تُوزَّث به النار ، أي : توقَّله) .

ب -- فَاعِلة ؛ مثل : ساقية .

ج ـ فاعولَ ؛ مثل : ساطوَر .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع) " اه .

وفى الصيغ الأربع الجديدة التي أشتمل عليها هذا القرار ما يقتضى التأمل والتلبث . فصيغة : « فَعَالَة » المقرَّحة ؛ (اعتماداً على كثرتها في الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثلا جة – خرَّامة – خرَّاطة – كسارة : لآلة الثلج ، والحرْم ، والحرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربي فصيح ؛ هو صيغة : « فَعَالُ » المؤنثة المشتقة للدلالة على المبالغة ، أو على النسب لأمر من

⁽۱) راجع ص ۲۵۰ من مجلة المجمع اللغوى ، العدد الحاص بالبحوث والمحاضرات التي ألة يت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين ، سنة ۱۹۲۲ – ۱۹۲۳ . وكذلك ص ۱۹ من كتابه الذي أخرجه سنة ۱۹۲۹ باسم «كتاب في أصول اللغة » مشتملا على مجموعة القرارات التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين وفي هذا المرجع القرار متبوعاً بالأدلة والبدوث العلمية التي تؤيده

الأمور - طبقاً لما سيجى عنى باب: « النسب (١)» - ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً (لغرض بلاغى) فى الدلالة على الآلية أو السببية . وهذا الاستعمال المجازى مباح فصيح فى كل عصر ، بشرط توافر ركنى الحجاز (وهما : العلاقة ، والقرينة) ومن المعروف بلاغة أن المحجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة ؛ يُنسَى معها « العلاقة والقرينة » ، طبقاً لما قرره البلاغيون ، فلا حاجة - إذاً - لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة. هذا إلى أنها لا تكون نصاً فى دلالتها على الآلية - أحياناً - وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة .

إن كان هذا هو المراد – وهو ما يتمتضيه حكم القياس – كان غريبًا ؛ لأن الاستعمال العربي القديم لتلك الكلمات كان متجهاً في بعضها إما للمجاز على الوجه الذي شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمة : « الساقية » ، وإما للأداة الحاصة في بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما في كلمة « إراث » و «ساطور » ، ويحوهما من عشرات الكلمات المتباينة التي استعملوا – بقلة – كل واحدة منهاأداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها ، أو وزن واحد تندرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق الحجاز محالف للمراد من القياس اللغوى ، ومؤد للاضطراب . هذا إلى غير طريق الحجاز محالف للمراد من القياس اللغوى ، ومؤد للاضطراب . هذا إلى تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة .

⁽¹⁾ في الجزء الرابع .

المسألة ١٠٨:

التَّعَجِب

معناه:

إذا رأينا في أحد الكواكب أشباحاً تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهداا براً لم غيض (١) فجاة ، أو : مطراً ينهمر في يوم صحو (٢) ، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف كان هذا أمراً باعثاً للداهس وانفعال (١) النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرة عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة فظائره . وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مشير . . . ، أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

« شعور داخلي (٤) تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً، أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقة (٥) ، أو خني السبب » (١). ولايتحقق التعجب إلا باجماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه : `

له أساليب كثيرة (٧) تنحصر في نوعين :

⁽١) يجف ماؤها .

⁽٢) لا غيم فيه ، ولا مطر ، ولا برد .

⁽٣) تأثير .

^(؛) وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجية ؛ كالتي تبدر على الوجه ، أو غيره .

⁽ ٥) أي : الذات . بأجزائها التي تتركب منها .

⁽٢) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل سأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شيء ، وإذا ورد في كلامه ، أو في الحديث الشريف، أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغية .

⁽۷) والغرض الأساسى من كل منها هو : «التعجب». لكن بعضها قد يتضمن أجياناً كثيرة التعجب وغرضاً آخر معه ؛ هو : «المدح ، أو الذم» : كما سيتبين في هذا الباب، وفي باب «نعم وبش ۽ عند الكلام على الأفعال التي تجرى مجراهما – ص ٣٧٠ – .

أحدهما : مطاق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يُتُـرَكُ لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويُنفهَـم بالقرينة .

والآخر: « اصطلاحی » ، أو: « قیاسی » مضبوط بضو ابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف فی استعماله أقدار المتكلمین .

ومن أمثلة الأول: « لله در (١) فلان » ، في قول القائل:

للهِ درُّكَ !! أَيُّ جُنَّةِ (١) خائف ومتاع دنيا. أنت للْحِدْثَانِ (١٥) ومنها: «يالك، أو ياله، أو : يالى » . . . كقول الشاعر :

فيالكَ بحرًا لم أَجدُ فيه مَشْرِباً وإِنْ كَانْ غيرى واجداً فيه مَسْبَحا وبالكَ بحرًا لم أَجدُ فيه مَسْبَحا ومنها : « شَدَّ (٤) » في نحو : شَدَّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود .

ومنها كلمة : « عَـَجَبُ ، مصدراً ، ومشتقاته ، مثل : عَـَجِبَ ، و : « عجب ، و : « عجب » في نحو : قولهم : عجبت لمن يشترى المماليك بماليه ، ولا يشترى الأحرار بكريم فعاله . وقول الشاعر :

أَقاطنٌ (٥) قوم سَلْمَى أَم نُوَوْا ظُعْنَا (١) ؟

إِنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشُ مَــنْ قَطَنَــا ومِنها: الاستفهام المقصود منه التعجب ؛ كقوله تعالى: «كيفَ تَكَفُرُونَ باللهِ وكنتم أمواتًا فأحْييًا كُمُم؟ » ؛ وكقول شوقى يخاطب تمثال أبى الحول (٧):

إِلامَ رَكُوبُكَ مَتنَ الْرمالِ . لِطَيِّ الأَصيلِ ، وجَوْب السَّحَرْ ؟

⁽١) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون في ج ٢ م ٦٠ ص ٢١ .

⁽۲) وقاية .

⁽٣) حوادث الدهر ومصائبه .

⁽ ٤) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأور وكثرته .

⁽ه) أمقيها ؟

⁽٦) ارتحالا وسفراً .

⁽ v) تمثال رأسه كرأس إنسان ، وجسمه على هيئة جسم الأسد . أقامه أحد الفراعين في محراً الأهرام ، بالجيزة . (قرب القاهرة) .

ومنها: « سبحان الله » التي تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله ! تجهلني ، والخيل والليل والبيداء تعْرفُدُي)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب (١) وتُشْفهـَم منه هذه الدلالة بقرينة ، من غير أن يكون من النوع « الاصطلاحي » . (القياسي)

أما النوع « الاصطلاحي ، أو القياسي ، فصيغتان (٢) . « ما أفعله » و « أ فعل به » . وهذان وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تنفعل به النفس على الوجه الذي شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر – مثلا – ، أو الضخامة البالغة ، أو : القيصر المتناهي . . . أو غيره . . . نأتي بأحد أساوبين قياسيين .

أولهما (٢): فعل ماض ، ثلاثى (٤) ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعل هذا الماضى على وزان: « أفْعَلَ » . وقبله: « ما » الاسمية التي هي مبتدأ ، وعلامة التعجب ؛ ولذا تسمى : « ما التعجبية » – وتقديمها على هذا الماضى واجب – ، وفاعله ضمير مستتر وجوبنا ، تقديره : « هو » يعود على : «ما» ، وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به (٥) . ولكنه في المعنى فاعل (١) ؛ إذ كان في الجملة – وفي الحقيقة – قبل التعجب فاعلا ؛ فعو ؛ ما أجمل الوردة الناضرة ! – ما أضخم هرم الحيزة ! ما أقصر

⁽١) مثل كلمة : « واهاً » في نحو : واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ! ! ومثل حرف النداء في : يا جاوتهاً ما أنت جارة ! !

⁽ ٢) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتى الكلام عليها في (ج) من ص ٣٤٧ .

 ⁽٣) الثانى في ص ٣٤٤ . وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة إن كانت مستحقة للإعلال
 بالنقل – طبقاً للبيان الآتى في : « ١ » ص ٣٤٧ .

⁽ ٤) وقد يصاغ من الرباعي الذي على وزن 4: أُذَّهُمَلَ ، عِلَى الوجه الآتي في ص ٣٤٨ .

⁽ ه وه) لهذا لايصلح التمجب إنكان المفدول به حقيقينًا فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) فن مثل : ستى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أستى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع، لأن المفدول به هنا حقيق ، وليس فاعلا فى المعنى – انظر « ١ » من ص ٣٤٧ .

سكان المناطق القطبية! فكلمة: «ما» في هذه الأمثلة وأشباهها - مبتدأ (١)، والحملة الفعلية بعدها خبرها، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى: فالأصل جَمَّلُت الوردة و ضَخَمُ الهرم - قصر سكان المناطق القطبية -

وعند إرادة التعجب من كبِر قارة آسيا ، وستعتها ، وغزارة سكانها ، وعلو جبالها . . . و . . . نتول ماأكبركها !! وما أوسع رُقعتها !! وما أغزر سكانها ! وما أعلى جبالها !! . . . والإعراب كما سبق تماميًا ، وكذلك المفعول به .

و «ما » التعجية في هذه التراكيب - ونظائرها - هي نوع من « النكرة التامة » (۱) ، وتتضمن - بذاتها (۱) - معنيين معًا، أو: أنها ترمز إليهما معًا ؛ هما : (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذي أوجده أمر عظيم) ويصفها النحاة بأنها « نكرة تامة » . والماضي بعدها جامد لا محالة (٤) ، مع أنه في أصله ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعيًا على وزن « أفْعلَلَ » كما يفقد - في الأرجح - الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن (٥)

⁽١) انظر و ١ ، من الزيادة التالية - في ص ٣٤٣ - .

⁽٢) يريدون بالتنكير ، أنها بمعى : ٥ شىء » أى شىء . وبالتمام : أنها لا تحتاج إلا للخبر ، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود . وتنكيرها أفادها إنهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمنى : « شىء عظيم » . وعلى هذا تكون « النكرة التامة » هى النكرة المحضة الحالصة من كل قيد ، أما المقيدة بنعت أو غيره من القيود فتسمى : ٥ نكرة ناقصة » _ وبيان هذا في ج لا م ١٧ - .

⁽٣) أي : بلفظها وتكوينها ، لا بلفظ أو شيء آخر غيرها .

⁽٤) ولايدل - عند المحتمقين - على زمن ؛ لأن الحملة التعجبية متجردة لمحض « الإنشاء » المقصود منه « التعجب » ، فلا دلالة فيها على زمن عندهم (كا سيجيء في زقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤١ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤١ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤١ أو يكون » أو غيرهما من الألفاظ أو القرائن التي أنهيد منها أن تدل على زمن محدد مدين ، طبقاً للبيان الحاص بهذا في الصفحات السالفة ، وفي صدر المحتمد الأولى عند الكلام على الأفعال - م ٤ - .

⁽ ه) كما سيجيء في ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧ .

زيادة وتفصيل:

ا - لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول: إن «ما» التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والحملة بعدها صابتها ، والحبر محذوف ، ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج إلى نعت بعدها) والحملة بعدها نعت لها ، والحبر محذوف ، ولا استفهامية ... ولا ... ولا ... ولا ... ولا ... ولا أخذ والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصوفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . وعلينا التعسك به وحده ، وأن نختصر في الإعراب ، فنقول : «ما » تعجبية ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ ... من غير حاجة للتصريح عا اصطلحنا عليه

ب – ورد عن العرب قولهم : (ما أُمسَيْلحَ فلانيًا وما أُحسَيْسينه) بتصغير النعلين الماضيين : « أُملِحَ وأحسن » عند استخدامهما في التعجب ، مع أن الأفعال لا تُصغر . . . فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب ، والتي على وزن « أُمعل » ؛ قياسًا على هذين الفعلين الماضيين ؟ في التعجب ، والتي على وزن « أُمعل » ؛ قياسًا على هذين الفعلين الماضيين ؟ الرأى الشائع عدم الجواز ، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه . وفي الأخذ بهذا الرأى – أحيانًا – تيسير وتوسعة لا ضرر منهما (١) . . .

⁽١) تفصيل هذا - كاملا - في باب : و التصنير ، من أبازه الرابع م ١٧٥ . ص ٦٣١ .

ثانيهما (١): فعل ثلاثى لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه، ونجعل هذا الفعل على وزن: « أَفْعِلْ »، وبعده باء الحر، تجر اسمًا ظاهراً ، أو : ضميراً متصلا فها ، وكلاهما هو الذى يختص بمعنى الفعل . فنى الأمثلة السابقة يقال : أَجْمُولُ بالوردة النَّاضرة ! أَضْخُم بهرم الجيزة ! أَقْصِرْ بسكان المناطق القطبية ! . أَكْبُرْ بقارة آسيا ! وأوسيع برقعتها! وأغزر بسكانها ! وأعل بجبالها ! أو : أكبر بقارة آسيا ! وأوسع بها ! وأغزر بسكانها ! وأكثر بهم ! ا

أما إعراب : « أجمل بالوردة الناضرة » ففيه وفي نظائره إعرابان :

ا ـ أن فقول « أجْسِلْ » ، فعل ماض على صورة الأمر ، (أى على شكله الظاهر فقط (٢) ، دون الحقيقة المعنوية) . . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد (٣) . « الوردة » فاعل مجرور بالباء لفظًا ، ولكنه في محل رفع على الفاعلية . « الناضرة » فعت ، إمّا مجرور بالكسرة تبعًا للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضمة تبعًا لمعل المنعوت ، ويكون المراد هو : جسملت الوردة أ ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرم أ ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقسصر سكان المناطق عجيب ، وضخم الهرم أ ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقسصر سكان المناطق القطبية . أيضًا . . . ، وهكذا باقى صيغ « أفعيل » التي جاءت في ظاهرها على صورة الأمر ، وهي في الحقيقة فعل ماض ؛ يراد منه في ظاهره وفي حقيقته التعجب . ومثل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الحر والرفع . هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسمًا ظاهراً معربًا ، أما حين يكون اسمًا ظاهراً معربًا ، أما حين يكون اسمًا ظاهراً معربًا ، أما حين يكون اسمًا طاهراً معربًا ، أما حين يكون اسمًا طاهراً معربًا ، أما

⁽١) أما أولهما فني ص ٣٤١ وكلاهما بجب تضحيح عينه المعتلة كما أشرنا هناك – طبقاً للبيان الآتي ني : « ا ، ص ٣٤٧ .

⁽٢) جاء على صورة الأمر لإنشاء «التعجب» ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها – عند المحقة بن – على زمن ، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ٣٤٣ و ٣٥٣ و ٣٦٣) – وهو مبنى على السكون حيناً ، وعلى حذف آخر على حسب أحكام بناء الأمر . . .

⁽٣) وزيادته في هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المحرور به اسماً صريحاً ، لا مصدراً ،وولا من «أن أو أن "، وصلمهما ؛ إذ في هذه الصورة المصدرية يجوز – إلا مع «أن "، للناسخة في رأى – حذف حرف الجر – انظر رقم ٢ من ها،ش الصفحة الآتية – .

کما سبق عند الکلام علی « باء الحر » ج ۲ هامش ٰرقم ۱ من ص ۱۵۳ م ۷۱ و ۳۵۱ م ۸۹ – وکما سیجیء البیان فی رقم ۱ من هامش ص ۳۹۲ .

الآية الكريمة : « أَسْمَدَعْ بهم وأَبْصِرْ » . . . وبعض الأمثلة التي سلفت) فإنه يكون مبنياً ويذكرُ في إعرابه : « أنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها علامة البناء الأصلى في محل رفع » (١) فهو – كسابقه – في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والحر .

س - أو نقول: « أَجْمِلْ » فعل أمر حقيقى ، وفاعله ضمير مستر تقديره: أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو: الجمال) و « بالوردة » الباء حرف جر أصلى ، وهي ومجر و رها أصليان متعلقان (٢) بالفعل والمراد الملحرظ: يا جمال مُ أجمِلْ بالوردة ؛ أي : لازمْها ، ولا تفارقها . فالحطاب الملحوظ مروجة لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقائه معه (٣) . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى ، والفاءل مفرد مذكر المخاطب دائمًا لأنه ضمير مستر للمصدر المخاطب في كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان (٤) . والمعنى عليهما صحيح أيضًا ؛ فلا خلاف بينهما

⁽١) يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلا في آية : (أسمع بهم وأبصر) إنما جاء خلفاً عن «واو الحماعة » الخائين؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : «سمعوا » ولما كانت واو الحماعة لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد «باء الحر » الزائدة لزوهاً . ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير «هم » مكانه ؛ لأنه الضمير الذي يصلح الرفع والجر مع دلالته على جماعة الغائبين .

⁽٢) لازمان لا يمكن الاستفناء عهما ، إلا في حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء «في الرأى الأغلب – حين تجر مصدراً ، وولا . . . (وسيجيء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٣ م ١٠٩ وسبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ .ن ها مش الصفحة السالفة ، وفي ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) .

⁽٣) ويصح أن يكون موجها للمخاطب الذي يراد منه أن يتعجب. مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير . وهذا الوجه هو الذي ينطبق في يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر : إذا عُمَّرَ الإِنسان تسمعين حِجَّةً فَأَبْلِغْ بِهَا عُمْرًا ، وأَجْدِرْ بِهَا شُكرًا

⁽٤) وسهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلته المقبولة؛ فلا معى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . ون الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيراً من أدلتهما وتعليلاتهما مصنوع ، لا يثبت على التمحيص ؛ ولا يعرفه العربي صاحب هذه اللغة ولا يدور مخلده ، فوق أنه لا يساير القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه فن الخير إهمال الحدليات والتعليلات الزائفة التي تتردد في نواح كثيرة من هذا الباب وغيره .

فى تأديمة الغرض . إلا أن الإعراب الثانى أيْسَر ، وأوضح ، وهو إلى عقول فاشئة المتعلمين أقرب . ويزداد يُسْراً ووضوحًا حين يكون الفاعل الحجرور بالباء اسمًا مبنيًّا كالضمير ، وغيره من المبنيات التى تحتاج فى إعرابها إلى تطويل .

ويلاحظ أن صيغة : « أفْعلِ " هذه جامدة - كأختها الأولى - مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله فى التعجب - كما أوضح منا (١) - .

بِ ﴿ أَفْعِلَ ﴾ انْطِقُ بعُد: ﴿ مَا ﴾ ؛ تعجّباً أَوْ جِي بِ ﴿ أَفْعِلُ ﴾ قَبْلَ مجْرُورٍ بِبَا أى : انطق بصيغة : ﴿ أَفِعلَ ﴾ لأجل التعجب ، بشرط أَن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة ﴿ مَا ﴾ ﴿ وهِي : ﴿ مَا ﴾ التعجبية ﴾ و إن شنت فجيء بصيغة أخرى هي : ﴿ أَفْعِلُ ﴾ وبعدها المتعجب منه (أى من شيء فيه) . مجرور بالباء . ثم قال :

وتِلْوَ « أَفْعَل ، انْصِبنَّهُ ؛ كَما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وأَصْدِقْ بِهِما !

أى: (انصب ما يجيء بعد «أفمال ». والذي يجيء بعد «أفعل » هوالمفه ول به المتمجّب منه ، (أى : من شيء فيه) ثم ساق في آخر البيت مثالين ؛ أحدهما: المتعجب منه (أى : من شيء فيه) المنصوب بعد «أَفْمَالَ » ؛ وهو: «خليلينا» . والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد «أَفْمَالَ » ؛ وهو: «خليلينا» . والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد «أَفْمَالُ » وهو «أَصْدُق مهما» . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سنذكره في مكانه من الأحكام بصفحة ٣٦٠ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر الممنى مجذفه ؛ يقول :

وحَذْفَ ما مِنْه تَعَجَّبْت اسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ معناهُ يَضِحْ

يضع . أى: يتضح . والفعل : « وضّح يضيح » ، والأصل: يروضيح ، ثم حذفت الواو خضوعاً لقاعدة صرفية تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة و بعدها كسرة – وسيذكر البيت لمناسة أخرى في ص ٣٦٠ .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف؛ فهما جامدان بحكم قديم محتوم قرره النجاة : ونص البيت :

وفي كِلَّا الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمِنا مَنْعُ تَصَرُّف بِحُكْم حُنِمَا

(في ترتيب البيت النواء ، والأصل : ولزم ، مع تصرف في كلا الفعلين بحكم حم قدماً ؛ أى : قديماً . وسيجيء إيضاح لهذا البيت في مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧) .

⁽١) في ص ٣٤٣ ، وبا يجيء في ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفي الأحكام السابقة يقول ابن مالك في الم عنوانه : والتمجب ، .

زيادة وتفصيل:

ا — همزة الماضى : « أَ فَعْلَلَ » فى التعجب هى لتعدية الصيغة التى يكون فعلها الثلاثى إما لازمًا فى الأصل ، وإما متعديًا ، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه ؛ فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها. فمثال الأول: ما أظرف الأديب!! فإن الفيل : «ظَرَف » لازم أصالة ؛ فصار متعديًا. ومثال الثانى : ما أنفع الحذر!! فإن الفعل : « نفع » متعد فى أصله . وتزول عند أخذ الصيغة منه ، فتنصب مفعولا به جديداً كان فى الأصل فاعلا ، إذ الأصل : نفع الحذر . فكلمة «الحذر » فاعل يصير مفعولا به بعد التعجب (١).

أما همزة « أَفْعِلِ ْ» ، فالمصير ورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر . . .

و يجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل؛ مثل: ما أطول النخلة ، وأطول بها (٢). ومن هذا قولم: «ما أحوج الجبان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان » وكذلك يجب فك « أفعيل » المضعف ، نحو: أشد و بحمرة الورد. وقول الشاعر:

أَعْزِزْ عَلَى بأن تَكون علي لا أو أن يكون لك السَّقام نزيلا

س ـ يشيع فى هذا الباب ذكر : « المتعجب منه » (وهو المعمول المنصوب أو المجرور بالباء) والتعبير الأنسب : هو : « المعمول المتعجب من شيء يتصل به » لأن التعجب فى مثل : ما أنفع العلم!! ، إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم .

ح ... هناك صيغ أخرى للتعجب (٣) ، وأشهرها : « فَعَلُ » (٤) ... بضم

⁽١) كما سبق في ص ٣٤١ .

⁽٢) عملا بالضابط العام في الإعلال بالنقل - وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الضابط في موضعه المناسب (ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٣٣).

⁽٣) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : و نعم و بشس ۽ .

⁽ ٤) جاء في الأشمول – ج ٧ آخر باب ۽ تعدي الفعل ولزومه ۽ -ما نصه عند الكلام على-

العين _ وهو فعل لازم ؛ نحو : كَسُرَتْ كلمة " تَـَخْرُج من فم الجاحد ، وخَسَبُتْ لفظًا يجرى على لسانه .

ومنها: « أَفُعَلَ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثى زيد فى أوله همزة التصيير ؛ نحو: أحسنت قولا ، وأبرعت عملاً. أى : ما أحسن قوالمك ، وما أبرع عملمك . . . وفعلها الثلاثى حَسَنُن وبرَعَ .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها المسموعة .

. . .

⁻السبب الثانى الذي يجعل الفعل المتعدى لازما :

⁽ التحويل إلى « فَمَكُل » - بضم المين - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو: ضَرَّب الرجل ، وفُهُم ... مِمْنَى : ما أَضرَبه وأَقهمه !) . ا ه ، فلم يأت في كلامه ولا في حاشية الصبان ما يدل صراحة على أن المبالغة والتعجب يلازمان مدحاً أو ذمناً ، مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثي إلى « فَكُدُل » - بضم المين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حتماً - كما سيجيء في ص ٣٨٤.

شروط الفعل الذي يبني منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

يشترط فيه أعانية شروط :

- (١) أن يكون ماضيـًا (١) .
- (٢) ثلاثيًا ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل : دحرج تعاون استفهم . . إلا إن كان الرباعي قبل التعجب على وزن : و أفع ل » فيجوز في الرأى الأنسب (٢) صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛ كالأفعال (أعطمي أقفر أظلم أولمي . . .) فيقال : ما أعطمي التي التي الفتر الصحراء ما أظلم عقول الجهلاء ما أوثي الناصح بردع نفسه . ومن الشاذ قولم : ما أخصر كلام الحكماء ، فبنوه من « اختصر » الحماسي المنجهول أيضًا (٣) ،
 - (٣) متصرفًا في الأصل تصرفًا كاملا ، قبل أن يدخل في الجملة التعجبية . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامدًا (٤) . فلا يصاغان من : ليس عسى نعم بئس . . . ونحوها من الأفعال الجامدة تمامًا ، ولا من نحو : و كاد » التي هي من أفعال المقاربة ؛ لأن « كاد » هذه ناقصة التصرف ليس لها الا المضارع في الأغلب .
 - (٤) أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فَسَنِي مات غرق عَسَيي ؛ إذ لا تفاوت في الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع للتفاوت والزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للعجب ، إذ يكون المعنى مألوفاً .

 ⁽١) مع ملاحظة أن الفعل الذي يدخل في صيغة التمجب يفقد - غالباً - الدلالة على الزمن
 عند عدم القرينة - في رأى المحققين - ويتجرد منها إلا في صورة واحدة تقدمت .

⁽طبقاً لما أشرنا إليه في هامش ص ٣٤٢ ، نقلا عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع في صدره عند الكلام على الأفعال . وسيجيء الإيضاح في هامش ص ٣٥٣ وص ٣٦١) .

⁽٣) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى المجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان .ن المبنى المجهول . وسيجيء أنهما لا يصاغان .ن المبنى المجهول .

(٥) ألا يكون عند الصياغة مبنيًا للمجهول بناء يطرأ ويزول ، كالأفعال : عُرُف _ عُلْمِ م في عند الصياغة مبنيًا للمجهول بناء يلمجهول حينًا ، وللمعلوم حينًا آخر ، دون أن يلازم البناء للمجهول في كل الأحوال

أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول . (•ثل : زُهمِي َ – هُوُلِ . . .) (١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذي يجيز الصياغة منها بشرط أمن اللّبس (٢) ؛ فيقال : ما أزْهي الطاووس ! وما أهذرَل المريض ! ...

(٦) أن يكون تامًا ، (أى : ليس ناسخًا) ؛ فلا يصاغان – في الرأى الأقوى – من «كان ، وكاد» ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مشبتاً ، فلا يصاغان من فعل مننى ؛ سواء أكان الننى ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يعيج » ملازم للننى في أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : «حضر » في هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالذي ، ويستعمل بغير الذي كثيراً ، وكذلك أفعال أخرى وتعددة .

⁽١) تقدم بيانها ، وحكمها، وتحقيق هام خاص بها ، (في ج ٢ ص ١٠٢ م ٢٧ باب : للنائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الحاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة للبناء المجهول دائماً (بعدها مرفوعها فاعل بها؛ كما يزعون)، وأن الأفعال المعروفة ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا كغيرها من سائر الأفعال الأخرى ؛ تبنى حيناً للمعلوم ، وحيناً للمجهول ، على حسب مقتضيات المعنى ، ودواعى الاستعمال الصحيح . أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون استعماله للمعلوم فغلط شائع . و بناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد بجوز أن يصاغ من مصادر تلك الأفعال مباشرة – من غير وسيط . – « صيفتا التمجب » القياسى ، وأن يصاغ من مصدرها مباشرة : « أفعل التفضيل » . وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة – ومنهم ابن مالك – صياغة التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة البناء للمجهول . أما الأفعال الأخرى التي ليست ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها – اتفاقاً – إذا كانت ،بنية للمجهول عند الصياغة لتعجب بناء عارضاً ، لا ملازماً في رأى ،ن يقول بهذه الملازمة التي قرر المحققون خطأها .

⁽٢) وهذا رأى المجمع اللنوى أيضاً - كما جاء في ص ١٢١ ،ن كتابه المجمعي الذي أصدره سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة (١) منه على وزن : (أَفْعَلَ) الذي مونَّثه :
و فَعَلْاءً) ، نحو (عَرَج ، فهو : أعْرج ، وهي : عَرَجاء) — (خَضِر ، فهو : أخضر ، والحديقة خضراء) . (حَسَرِ الجلد ؛ فهو : أحْسَر ، والحديقة خضراء) . . (حَسَرِ الجلد ؛ فهو : أحْسَر ، والوردة حمراء) — (حَوِر فهو : أحور ، وهي : حوراء) . . . وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حلية ، أو ، شيء فيطري (٢) . . .

أولهما : ورود الساع بقدر من تلك الأشياء يكني للقياس عليه .

وثانيهما : شدة الحاجة إلى التعجب منها في عصرنا ؛ يسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع في معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أذواعه ودرجاته . وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف في استعمالاتنا التي تساير الحياة . ومثل هذا يقال في صوغ «التفضيل» من الأفعال النالة على تلك المعانى ، بالرغم من أن النحاة ما يشبه العذر في بعض أنواع « التفضيل » ، ولكنه عذو يمكن دفعه — كما سيجيء البيان المفيد في رقم ١ من ها.ش ص ٣٩٨ .

ويصرح بعض أئمة الكوفيين: كالكسائى، وهشام الضرير وغيرهما، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحة مجىء التعجب مما يدل على الألوان والعاهات، ووافقهم الأخفش من البصريين في العاهات، دون الألوان. و برأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى – كما جاء في ص ١٢١ من كتابه السالف – .

وفى الشروط السابقة يةول ابن مالك (سارداً سبعة ، أما الثامن وهو : « الفعل الماضى » فمفهوم من السياق) :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلَاثٍ ، صُرِّفَا قَابِلَ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرٍ ذِى انْتِفَا وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى تَلَا وَغَيْرٍ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلًا وَغَيْسٍ سَسَالِكٍ سَسِبِيلَ فُعِلَا

يريد : صغهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الماضى الثلاثى) - المتصرف - القابل التفاوت - التام - غير المنتى - والذى صفته المشبه ليست مثل : «أشهل» (شهيل الرجل ، فهو : أشهل، الأنثى شهيلاه ، أى : قل سواد عينه ، وخالطتها حمرة)، وغير مبنى على صيفة : « فمُعل » وهي صيفة بناء الماضى الثلاث للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من امم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كا قلنا .

⁽١) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها في ص ٢٨١ م ١٠٤ .

⁽٢) لا ترتاح النفس للتعليلات التي ذكروها لمنع الصياغة من هذا القسم بأنواعه المختلفة ، التي لا ينطبق عليها الشرط الثامن، ولا سيما التعليل مخوف اللبس بين صيغتي: « أَفْمَلَ » التي تستعمل إحداهما في التعجب ، والأخرى في الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وهم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحتن وإحداهما في القرائن قوية تمنمه . يتحتن وإحداهما في والأخرى اسم، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى . فالقرائن قوية تمنمه . ولا علمة إلا علمة الاستعمال العربي المجرد . وهو – فيما يبدو لنا – لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا « التفضيل » – كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ – وذلك لسبين :

زيادة وتفصيل:

زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يُستغنى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقيله ! ! في التعجب من قيلولته (١) لأنهم استغنوا عنها بقولم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولم : ما أشد سكره ما أكثر قعوده — ما أحسن جلوسه ،

والحق أن هذا شرط غير مقبول (٢) ؛ إذ يقتضينا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضنى في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكايف لايطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل للقياس عن معناه السديد .

(1) وهي وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضي : قال .

⁽٢) ولم يأخذ الحبع الغوى جذا الشرط .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستُوُّفِ للشروط الثمانية :

(۱) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نبعم ، وبئس ... ، أو غير قايل التفاوت ؛ مثل : مات ــ فَـنـِيَ ... و ... ، فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة (مثل : انتصر وتسَعْسَابً) أو : كان الوصف منه على « أفْعَلَ فَعَلاء » (مثل : حَوِرَ وخسَضِر) لم تجئ منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مستوف للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ (نحو : قوى - ضَعَفُ - حَسُن - قَبُح - عظم َ - حَقَر ...) فنقول : (ما أقوى - ما أضعف - ما أحسن - ما أقبح - ما أعظم - ما أحقر - ما أشد - ما أكبر حما أصغر) . . . ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقبو - أضعيف - أعظيم - أحقير . . .)

مُم نجىء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذى لم يستوف الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أفعدَل فعلاء » ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب ، المستوفي . وننصب هذا المصدر بعد « ما أفعدَل » ونجر و بالباء بعد « أفعيل » ؛ نحو : ما أقوى انتصار الحق ! وما أضعف نساب الباطل ! — أقو بانتصار الحق ! ، وأضعف بتغلب الباطل ! ... ونحو : ما أجمل حور العيون! ما أجمل حور العيون! ما أخمل بيحور العيون! — ما أنضر خضرة الزرع! . أفضر بخضرة الزرع! . والأفعال غير المستوفية هي : (انتصر – تنغللب – حور – خضر) . أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي : (قدوى ، ضعف ، جمل ، نضر . . .)

(٣) إن كان الفعل منفيتًا أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفي مسبوقًا « بأن " » المصدرية ، والنفي ؛ ففي نحو : ما فاز الرأى الضعيف ، نقول : ما أجمل ألا يفوز الرأى الضعيف (١)! . وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلا : ما أقربح ألا الضعيف (١)! . وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلا : ما أقربح ألا الضعيف (١)!

⁽١) كان الفعل ماضياً منفياً قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً ، مسبوقاً « بأن المصدرية ، ؛ وهي تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف في الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب= النحو الوافي - ثالث

يحضر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أن والفعل » في هذه الأمثلة وأشباهها في موضع نصب مفعول به .

و إنما أتينا و بأن والفعل لل لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلى منفياً ، إذ او أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو منفى أم غير منفى ؟

و يجوز أن نقول فى الصور السابقة : أجْملِ " بألا يفوز الرأى الضعيف! - أقبْرِح بألا يحضر خطيب الحفل! ؟ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء. فالمصدر المؤول من : « أن والفعل » المنى وفاعله إما أن يكون فى محل نصب بعد: « ما أفعل » وإما أن يكون فى محل جر بالباء بعد: « أفعيل » .

و يجوز فى الفعل المذنى أن نجىء بمصدره الصريح – بدلا من المصدر المؤول – مسبوقًا بكلمة : « عَدَم » الصريحة فى معنى الذي (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافة إليها ؛ فنى مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسن عدم صراخ المتكلم ، وما أجمل عدم همسه – أحسين بعدم صراخ المتكلم! ، وأجميل بعدم همسه!.

(٤) إن كان الفعل مبنيًّا للمجهول بناء عارضًا يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي ذختاره بالطريقة التي شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول ، مسبوقيًّا « بما المصدرية » (١) ، فني نحو : عرف الحق ، وهدي وهدي اليه الضال " : نقول : ما أحسن ما عرف الحق ! وما أنفع ما هدي إليه الضال " - أو : أحسن " بما عرف الحق ! - وأنفع بما هدي إليه الضال "! ، فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الأولى ،

⁻صارت خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبى ، وتركت للدلالة على الزمان : كالشأن الغالب في التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمني مقصود - .

⁽ وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٣٤٧ ، ويجيء إيضاح لها في رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفي هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن) .

⁽١) وهي الغالبة في هذا الموضوع دون غيرها .

وإنما أتينا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنيًّا للمجهول ، واولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب أللمجهول هو أم للمعاوم ؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعًا عند من يقول بهذه الملازمة (١) فقد سبق (٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذي يجيز الصياغة من مصدره مباشرة

(•) وإن كان الفعل ناسخًا ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التي فأخذها من الفعل الآخر الذي نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، فني مثل : كان العربي رحّالا بطبعه ، فقول : ما أكثر كون العربي رحّالا بطبعه ! – أو : أكثر بكون العربي رحّالا بطبعه ! . . . وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذي نختاره ، وضعنا بعدها الفعل الأصلى الذي ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد : « أفعل » . فني مثل : كاد الكذب يُهلك صاحبه ، نقول : ما أسرع ما كاد الكذب يُهلك صاحبه . . في مثل : كاد الكذب يُهلك صاحبه . . .

هذه هي الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط . أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين (١) تؤخذان منه مباشرة . ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب . (نحو : حسَّن - قبُح - قوى - وغيرها من الأفعال الثلاثية التي تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، وبجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمناً منصوباً بعد « ما أفعل » وإمناً مجروراً بالباء بعد « أفعل » وإمنا مجروراً بالباء بعد « أفعل » ، فني مثل : برع الذكي ، وسبسق أنداد ه ، نقول : ما أعظم براعة الذكي ! وأوضح سبقية أنداد ه ! أو أعظم ببراعة الذكي ! وأوضح بسبقه أنداد ه . . فليس من اللازم - والفعل مستوف للشروط - أن نأخذ بسبقه أنداد ه . . . فليس من اللازم - والفعل مستوف للشروط - أن نأخذ

⁽١) انظر تخطئة هذا الرأى في رقم ١ من هامش ص ٣٥٠ .

⁽۲) نی ص ۳۵۰.

⁽٣) وهناك الصيغ المشار إليها في وجه من ص ٣٤٧.

منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا (١)

(١) وَفَى طَرِيَّةَ التَّمْجِبِ إِذَا كَانَ الفعل غير مستوف الشرُّوط يقول آبِّن ما لك :

وَاشْدِدَ ٱوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا _ بَعْضَ _ الشروط. عَدِمَا

يريد: أن صيفة: وأشد د » (على وزن: أفر مل) وصيفة: «أشك » (على وزن: «أف مك) ؟ لأن أصلها قبل الإدغام: «أُشدَد») أو شبه هاتين الصيفتين بما يؤخذ من فعل آخر مستوف المشروط، تخلف الصيفة التي لا يمكن صوفها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط، أى: فقد بعض الشروط؛ فهي تحل محلها. (وكلمة: «أو » في البيت: حذفت هزتها ونقلت حركتها الواو الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر).

ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التي جثنا بها إن كانت على وزن : « أَفْصَلُ » يقول :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بِنَعْدُ ، يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ : ﴿ أَفْعِلْ ﴾ جَرُّه بـ ﴿ الْبَا ﴾ يَجِبُ

بعد ، أى : بعد الصينة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفاً لما سبق فهو محكوم عليهبالندوو (القلة القليلة جداً) ، ﴿ وأنه لا يقاس على المأثور منه (أى : المسموع منه عن العرب) :

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أَثِرٌ

المسألة ١٠٩ :

الأحكام الحاصة بالتعجّب.

أشهر أحكامه ما يأتى :

(۱) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب (۱). (مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما «المتعجب منه » (۲) ، فلا يصح: العلم ما أنفع !! والجهالة ما أضر ا! بتقديم المعمولين: «العلم والجهالة ". كما لايصح بالعلم أنشيع !! وبالجهالة أضر (!! المعمولين: «العلم والجهالة ». كما لايصح بالعلم أنشيت ، أو إفراد ، أو تثنية ،

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر (٦) ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد
 المذكر . وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

⁽۱) كما سبق فى ص ٣٤٢ و ٣٤٦ و ٣٤٩ وفى عدم تصرفهما يقول ابن مالك : وَ فِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَـا مَنْعُ تَصَــرُّفٍ بِيحُكُمْ حُتِيمَــا وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى ص ٣٤٦ .

⁽٢) لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله ، في الأغلب – كما سيجيء البيان في رقم ٢ .ن هامش

⁽٣) أما غير المسترّ فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذي في قوله تعالى (أسمع بهم وأبشمر)

[–] وقد سبق إعراب هذه الآية في ص ٤٤٣ وستذكر لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١–

بالنداء ؛ _ أو «كان » الزائدة بالإيضاح الآتي بعد (١) . فلا يجوز : (ما أُضْيع _ حقاً _ المودة عند من لا وفاء له ، وما أبعد ك _ يقيناً _ المجاملة ممن لاحياء عنده) . و يجوز : (مَا أَضْيِع – في بلدنا – المود َة عند من ولا فاء له ! وما أبعد ــ بيننا ــ المجاملة ممن لاحياء له !) . كما يجوز : السهاحة ُ تَــَد ْفع إلى أداء الحقوق ، والشح يصُدُ عنها ؛ فأكرِم ﴿ _ يا أخى _ بها ! وأَقْسِحْ يا زميلي به !) . . . ومن أمثلتهم في الفصل بالجار والمجرورقولهم : ﴿ مَا أَهُونَ عَلَى النَّائِمُ القَريرِ سُلَّهُرَّ المستها المكروب . . . (٢)) وقول الشاعر : بني تَغْلبِ ، أَعْزِزْ عَلَى بأَن أَرى دياركمُو أَمْسَتْ وليس ما أَهْلُ وبالظرف قول الشاعر: أَقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها وأَحْر - إذا حالتْ - بأن أتحَوّلا ويشترط في شبه الجملة الذي يجوز الفصل به أن يكون متعلقًا بفعل التعجب (٣) – كالأمثلة السالفة ــ ، فلو كان متعلقاً بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب لم يصح الفصل به - فني مثل: (ما أحسن الحليم عند دواعي الغضب! وما أشجع الصابر على الكفاح!) - لا يجوز : (ما أحسن عند دواعي الغضب الحليم ، ولا : ما أشجع على الكفاح الصابر .) لأن الظرف متعلق بكلمة : « الحليم » ، والحار والمجرور متعلقان بكلمة : « الصابر» .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بِفعلِيرِ التعجب ، إذا كان معمول فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرورُ ، نحو : ما أليقَ بالطبيب أن يترفق! ، وما أحـَقُّ بالمريض أن يصبر ! ، . . . فالمُصدر المؤول من « أَن والفعل » هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على

المجرور . . . (٤) ومنه قول الشاعر :

⁽١) في الحكم الثامن ، ص ٣٦١ .

⁽ ٢) سبق هذا المثل في آخر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٦ .

⁽٣) قد يتمدى فعل التمجب إلى مفعوله مجرف جر معين تبعاً لفعله الأصلى قبل التعجب . وسيأتى بيان هذا في الزيادة ص ٣٦٣ .

^(؛) في الحكين السابقين يقول ابن مالك باختصار في ختام الباب :

خليلًا ما أَحْرَى بدى اللُّبِّ أَنْ يُرى صَبورًا. ولكنْ لا سبيلَ إلى الصبر

(٤) عدم جواز العطف – مطلقاً – على فاعل « أَفْعَلَ » في التعجب وكذلك لا يجوز إتْسَاعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده . أما إن كان المتبوع هو الحملة التعجبية كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جملة جديدة على الحملة التعجبية ؛ كقول الشاعر :

أولئك قومى بارك الله فيهمو على كل حال ما أعف وأكرما... فقد عطفت الجملة الثانية (المكونة من الفعل الماضى: «أكرم » وفاعله) على الجملة التعجبية التى تسبقها (والتى تتكون من الماضى «أعف » وفاعله). وكما يجوز الإتباع بالعطف بجملة يجوز الإتباع بالتوكيد اللفظى بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظياً. ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة). أما الإتباع بالنعت فلا يصح ؛ لأن المتبوع (وهو: المنعوث) لا يكون جملة.

(٥) وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجَّب منه) معرفة ، أو نكرة محتصة ، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

ما أصعب الفعل لمن رامَه ! وأسهل القول على من أراد! ومثال النكرة المختصاص : ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص : ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه! وما أشتى إنسانياً تبين الرشد من الغتى ، فانصرف عن الرشد ، واتبع الضلال!

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُ وَلَهُ ، وَوَصَّلَهُ بِهِ الْزَمَا أَى الْمَعْلِ هَذَا البابِ لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بيمهما فاصل إلا ما أشار إليه في البيت الأخير التالى :

وَفَصْلُهُ بِظُرُفَ أَوْ بِحَرْفِ جَسِرْ مُسْتَعْمَلُ ، والْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ أَى : أَن الفصلُ بشبه الجملة مستمعل في الكلام المأثور ، والحلاف بين النحاة ثابت في أمر القياس عليه . وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب . جوازه . وهل بجوز الفصل بالغلوف ومعه الحار والمحرور؟ في هذا خلاف : والأرجح المنع .

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلا . . . ما أشتى إنسانيًا . . . ويتساوى في هذا الحُكُم معمول « أَفْعَلَ وَأَفْعِلُ » .

(٦) جواز حدف المعمول المتعجبُّ (١) منه في إحدى حالتين ، (سواء أكان منصوبًا بأفعيلَ ، أم مجروراً بالباء بعد أفعيلُ » .

أولاهما: أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر: جزى الله عنى _ والجزاء بفضله _ ربيعة ، خيراً. ما أَعَفُّ! وأَكْرَمَا!

أى : مَا أُعَـنَمْ هَا وَأَكْرَمُهَا . وقول الآخر :

أَرى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بكاءً على عَمْرٍو. وما كان أَصبَرَا! أى: أصبرها.

ثانيتهما: أن تكون صيغة التعجب هي: « أَفْعِلُ " وقد حدف معمولها المجرور وحدف معه حرف الجرور وحدف معه حرف الجرور وحدف معه حرف الجرور وعدف معه حرف المخرور ، مماثل للمعمول المحدوف مع حرف البحر . . . وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف الجر . . . وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف جملة على جملة (٢) ؛ كقوله تعالى : « أسسمع بهم وأبنصر " (١) ، أى : وأبنصر بهم . ونحو : أحسين بصاحب المروءة وأكرم "! ؛ أى : وأكرم بصاحب المروءة ، وقول الشاعر . :

أَغْزِزْ بِنَا ! ، وأَكْفِ ! إِنْ دُعينًا يَوْماً إِلَى نَصْرَةِ مَنْ يَلينَا(٤) . .

⁽١) صبقت الإشارة - في «ب» من ص ٣٤٧ - إلى ما يتردد في هذا الباب من قولم : هالمتعجب منه » وأنهم يريدون : المعمول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب .

 ⁽٢) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله ، واكتنى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف ،
 وقالوا هذا الرأى أحسن وأوجه .

⁽٣) سبق هذا المثال لمناسبة أخرى في ص ٣٤٤ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

⁽٤) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه في ص ٣٤٦ ، هو :

وحذْف ما مِنْه تَعجُّبْتَ اسْتَبحْ إِنْ كَانَ عِنْد الحذفِ معناه يَضِحُ

(٧) تجرد فعل التعجب - في الأغلب (١) - من الدلالة على زمن ؟ لأن الحملة التعجبية كليّها إنشائية محضة ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فتركت الدلالة الزمنية ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهو « الإنشاء غير الطلبي » ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا (٢)

(٨) جواز الفصل بين « ما » التعجبية وفعل التعجب « بكان » الزائدة (٣) كقول الشاعر يحن " إلى أهله ورفاقه :

ما كان أَجملَ عهدَهم وفعالَهم! من لى بعهد في الهناء تَصَرَّما ؟ وقول الآخر:

ما كان أَحْوجَ ذا الجمالَ إِلَى عَيْب يُوَقِّيهِ من الْعَيْنِ

وقد تقع « كان » التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب ؛ نحو : ما أحسن ما كان الإنصاف (٤) .

⁽١) قلمنا : « في الأغلب » لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هي المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ . . .

⁽ ٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٣ حيث الحالة التي يدل فيها على الزمن – وهامش ص٣٥٣، ورقم ٤ الآتي هنا .

⁽٣) سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام فى ح ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفى ها.ش ص ٣٩ منه .

^{(\$) «}ما » مصدرية ، «كان » فعل ماض تام ، بمعنى : 'وجد وظهر ، « الإنصاف » فاعلها. والمصدر المؤول ، فعول فعل التعجب . والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف في الماضى : فإن قصد الاستقبال جيء بالفعل التام : «يكون » بدلا من الفعل : «كان » . ووجود الفعل الماضى «كان » . والمضارع : «يكون » يقيد التعجب بزمن معين ، وهذا – وإن كان قليلا – جائز ؛ فن الجائز تقييد فعل التمجب بزمن ماض والحجيء بالفعل «كان » ، أو : «أمسى » للنص على هذا التقييد بالمفى ، وبكلمة : «الآن » ، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : «يكون » ونحوو وبكلمة : «الآن » ، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : «يكون » ونحوه – كالمروف ، لمستقبلة للدلالة — على الاستقبال ، ومنه قوله تمالى «أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا » والمهم وجود قرينة تدل على التقييد المقصود . وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنيه (كما رددنا في هامش ص ٣٤٧ و ٣٤٧ و ٣٤٧ و ٣٤٧ و

^{- (} راجع الأشسوني والعببان آخر هذا الباب) .

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أَفْعِلْ » بشرط أن يكون ما تجره مصدراً مؤولا من : « أن المصدرية » . و « الفعل » ، أو : « أن أ مع معموليها (١) ، نحو : أحبب أن تكون المقد م ! ، وقول الشاعر : أهون على إذا امتلاًت من الكرى أنى أبيت بليسلة الملسوع والأصل : بأن تكون . . . وبأنى . . .

وقد تقع «كان» بلفظ الماضى زائدة بين «ما» التعجبية وفعل التعجب . والأحسن فى هذه الصورة أن تكون مهملة لا عمل لها مطلقاً ، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن التعجب ماض (طبقاً للبيان والتفصيل السابقين فى ج ١ م ٤٤ « زيادة كان » وكذلك م ٤ عند الكلام - لى الأفعال .

⁽۱) يرى بعض النحاة (كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٤٤ وكما سبق في ج ٢ ص ١٣٥ م ١٧) أن حذف « الباء » ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أنَّ » ومعموليها ٤ بحجة أنه غير وحموع محلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسموع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون – ورأيهم حق – لأن حذف حرف الجر وطرد قبل : « أنْ وأنَّ » المصدريتين ٤ فلا معنى لإخراج « أنَّ » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة وسموعة ، ولوقليلة ، لأن قلمها في موضع بعينه لا تقدح في الاطراد المستمد من أغاب الحالات .

لكن إذا حذفت «باء الحر» أتلاحظ وتُقدد ربعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبارعدم وجودها وعدم ملاحظها ؟ قولان ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب ، فيكون الأمر مطرداً في التعجب وغيره .

ومن الضرورات الشعرية المستقبحة التي لا يرتضيها كثير من النحاة – حذف « باء الجر » من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها « أن " ، أوأن " » وإذا حذفت – مع الاستقباح – فما حكم الاسم الظاهر بعدها ؟ قيل يرفع ؛ لأنه في الأصل بمنزلة الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزلة المفعول به .

زيادة وتفصيل:

ا ــ عرفنا (١) أن صيغة : « أفْعَلَ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولاً به ، وأن صيغة : « أفْعِلُ » تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما يحتاجان ــ أحياناً ــ إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما . . . و

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت ؛ كالحال والتمييز ، والاستثناء . . .

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين (١) ، مجاراة لفعلها الأصلى قبل التعجب ؛ ويصُير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فيعثل التعجب) (١) . لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجرّ ؟ (١) .

إن كان فعل التعجب دالا على حب، أوكره ، أو ما بمعناهما ؛ —كالود ، والبغض — فحرف الحر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعد « إلى » فاعلا في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : فاعلا في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : ما أحب العلم إلى النابغين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحب » قد فصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعيًا لأصله ، التعجب : « أحب » قد فصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعيًا لأصله ، فحبى عبهما . وحرف الحر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، فجيء بهما . وحرف الحر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوى " ، لأن النابغين —

⁽١) ني ص ٢٤١ .

⁽٢) كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨ .

⁽٣) إذا كان المفعول به لصيغة الماشى «أفسلَ » ضميراً بعده تمييز ، فما نوع هذا التمييز ؟ أتمييز مفرد أم تمييز جملة ؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء في صيغة : «أَفْسِلُ به » ؟

الإجابة في : « باب التمييز ، - ج ٢ م ٨٨ ص ٣٤٣ .

⁽٤) انظر – أ – من ص ٤٣٢ حيث الكلام على تعدية «أفعل التفضيل » بحرف الجر ، فيتبين التشابه والتخالف بين « التعجب والتفضيل » في هذه التعدية .

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص . وما قَـَبِـْل إلى : (العِـلم – النقـْص) هو المفعول المعنوى – لا النحويّ ؛ لأنه الذي وقع عليه الحب – والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه (۱) ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب . فإن استمام المعنى على هذا صح مجىء « إلى » ، وإلا وجب تغييرها . فنى المثال السابق نقول : أحرب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون النقص . وقد استمام المعنى فدلت استقامته على صحة مجىء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا في المعنى ، وإنما هو مفعول معنوى وما قبلها هو الفاعل المعنوى وجب الإتيان « بلام الجر » ، بدلا من : « إلى » ؛ نحو : ما أحب الوالدة لمولودها ! ، فالوالدة هي الفاعل المعنوى – لا النحوى – الذي فَعَلَى الحب أو قام به الحب . والمولود هو المفعول المعنوى - لا النحوى – الذي وقع عليه الحب ؛ لصحة قولنا : أحبت ، أو تحب الوالدة مولودها . . . فمعنى : « إلى » ، و « اللام » ، في مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أي : بيان الفاعل المعنوى والمفعول المعنوى ، وعمية كل منهما من الآخر .

ل حان كان أصل فعل التعجب فعلا متعدياً بنفسه لواحد فإنه يصير لازماً
 يتعدى بحرف جر خاص هو: « اللام » كذلك، مثل: ما أضرب الناس للجاسوس!!

وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازماً يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجباًن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؟ نحو: ما أغضب الناس على الخائن. وقول شوقى:

ما أجمل الهجرة بالأحرار إن ضنت الأوطان بالقرار لأنه يقال: غضب الله على الكافر ... - جَـمُـل المرء بخُـلقه ...

⁽١) ج٢ ص ١٤٥م ٩ .

عد الماد ال

ج - قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين (١) مثل
 ل كَسَما » ، و « ظن » فى نحو : كَسَما الغنى فقيراً ثياباً - ظن " البخيل الجود تبذيراً .

ولفعل التعجب الذي يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات (٢) .

الأولى: أن يكتني بفاعل المتعدى فينصبه مفعولا به ؛ نحو: ما أكسى الغَنيَّ !! ، ما أُظَنَّ البخيل !! فكلمتا: «الغنى والبخيل ، كانتا في الأصل قبل التعجب الذي اكتنى بهذا المفعول به لفعل التعجب الذي اكتنى بهذا المفعول به ، واقتصر عليه .

الثانية: أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولا به – أحد المفعولين الأصليبن مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغني للفقير !! – ما أظرَن البخيل للجود ! كانتا قبل التعجب البخيل للجود ! كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى ؛ فنقول ما أكسى الغني الفقير ثيابًا ! ــ ما أظن البخيل للجود تبذيراً !

الرابعة: حذف لام الحر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ، نحو: ما أكسى الغنى الفقير الثياب !! وما أظمَن البخيل الحود تبذيراً . فإن خيف اللبس أدخلت لام الحر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظمَن الرجل لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظمَن الرجل أخاك أباك . . .

لكن « « أَفْعَلَ » في التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحداً ، وفي الأمثلة السابقة استرفى حقه بنصبه المفعول به الذي كان في الأصل فاعلا . فما الذي

⁽١) . سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : « ظن » أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل ؛

 ⁽٢) كثر الحلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها – مع إيجازه – الجاء في شرح : « التصريح » . وقد نقلنا هنا صفوة ما تضمئته المطولات .

نصب المفعول الثاني ، إن وجد ، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يتمدرون فعلا — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثانى إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون في تأويلهم : (ما أكسى الغني يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغني يكسو الفقير ثيابًا !!) — (ما أظسَ الغني ! . . يظن الجود . . . — أو ما أظسَ الغني يظن الجود . . . — أو ما أظسَ الغني يظن الجود تبذيراً !!) . . .

والكوفيون لا يقدرون محذوفًا ولا يتأولون ، ويقولون : حقًا أن « أفعدًل » في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحدًا ، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف في المعنى ، ولكن في رأى الكوفيين يسر وقبول ــ لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير .

. . .

المسألة ١١٠ :

ألفاظ المدح والذم (ومنها: « نِعِمُم » ، و « بِئِمْس » (١) ، وما جرى مجراهما) .

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدى هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه و صح لحا من أول الأمر نسساً ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة (٢) . فمن الأول الذي يؤديها صريحة قولك: (أمدح وأثنى الشتقاق ، نحو : وأذم ، أهجو ، أستقسح) . . . وأشباهها ، وما يشاركها في الاشتقاق ، نحو : أمدح في الرجل تجللد ، وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته وأثنى عالمد في الرجل تجللد ، وهجو من قبض يده عن الإحسان . . .

ومن الثانى الذى يحتاج لقرينة : وَفَرْهَ لا تكاد تعدّ ، في مقدمتها : أساليب النفي ، والاستفهام ، والتعجب (٣) ، والتفضيل ، وبحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم – أحياناً – إلى معناها الحاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينة ؛ كتولك في إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بنقائصه وعيوبه :

دعوات في إدسال يتحدث الناس بمصاتله ومزاياه ، او : بنماتصه وعيوبه : « ما هذا بشراً » . تريد في حالة المدح : أنه ملكك ، مثلا ، وفي حالة الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقي :

هل المُلْكُ إلا الجيشُ شأناً ومظهرًا؟ ولا الجيشُ إلا رَبُّه حين يُنسَبُ ؟

وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين .

 ⁽١) فيهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكون الثانى) ، (وفتح الأول مع كسر الثانى) ، (وفتح الأول مع سكون الثانى) ، (وكسر الأول والثانى معا) .

والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى .

⁽٢) حالية ، أو كلامية .

⁽٣) انظر رقم ٦ من هامين ص ٣٣٩ .

وقوله :

إِلامَ (١) الْخُلْفُ بينكُمُ ؟ إِلامَا ؟ وهَذِى الضَّجةُ الكُبرَى عَلامَا (٢) ؟ وفيمَ يَكيدُ بعضكمو لبعض ؟ وتُبْدُون العداوةَ والخِصاما ؟ وقول المتنى : * ما أبعد العيب والنقصان من شرَ في !! *

وقوله فی ذم قائد الجیش الرومی :

فَأَخْبِتْ به طالبًا قَهْرَهُمْ ! ! وأَخْيَبْ به تاركًا ما طلب الوق وقول أعرابي سئل عن حماكميْن : أمّا هذا فأحرّ الناس على الموت في سبيل الله ، وأما ذاك فأحرص الناس على الحياة في سبيل الشيطان ...

ومن النوع الأول الصريح: « نعم » ، و « بشس » وما جرى مجراهما من الألفاظ التي تدل و نصمًا على المدح العام (٣) أو : الذم العام (٣) ، وتمتاز « نعم و بشس » من باقى نوعهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما ، دون نظائرهما من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

(١) دلالة « نيعُم » على المدح العام " ، و « بئس » على الذم العام . . . ^(١)

⁽١) إلى أى شىء ؟ فكلمة : «م» أصلها : «ما» الاستفهامية التي تحذف ألفها عند الجر وعدم اللوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها «هاء» السكت . ولكنها لم تحذف في آخر الشطرتين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كي تماثل آخر الأبيات التالية لها . والخطاب موجه للمصريين .

⁽٢) على أى شيء ؟ ويقصد بالضجة الملاف الحزبي الطاغى في عصره ، والخصومات العنيفة بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذي كان سبباً في احتدام النزاع ؛ وهو : للذي اشتهر باسم : « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . اعترفت فيه إنجلترا – وكانت تحتل مصر إذ ذاك – باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

⁽٣ و ٣ و ٣ و ٣) المراد بالعموم هنا في المدح وفي الذم أنه ليس مقصوراً على شيء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا « الخضرى » في آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تمجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح المام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . ومن الأمثلة قوله تمالى : (واعد تصيموا بالله هو مولاكم ، فنعم المولى، ونعم النصير) وقوله تعالى: (أفسمس التهم رضوان الله كن باء بسمة عن الله ومولاكم ، ونيم النصير) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب =

واعتبار كل لفظ منهما فى هذه الحالة وحدها فعلا ماضياً ، لازماً (١) جامداً ، لا بد له من فاعل . ومع أن كُلا منهما يعرب فعلا ماضياً فإنه متجرد من دلالته الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة « إنشائية غير طلبية» ؛ يُقصد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض . . . فكلاهما انتتل إلى نوع خاص من « الإنشاء المحض غير الطابى » لا دلالة فيه على زمن (١) مطلقاً ، نحو: نعم أجر المخاصين — بئس مصير المتجبرين .

و بخمودهما فى هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شىء من المشتقات . . . وتلحقهما تاء التأنيث - جوازاً - إذا كان فاعلهما اسماً ظاهراً مؤنشًا " ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنشًا حقيقيًّا ؛ نحو : نعيم . . . أو : بئست فتاة البيطالة والخمول . أو : بئست فتاة البيطالة والخمول . أما فى غير هذه الحالة الحاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان ، متصرفان ، أما فى غير هذه الحالة الحاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان ، متصرفان ، دالاً ن على زمن مضى : نحو : نعيم العيش ينعيم ، فهو ناعم ؛ أى : لان واتسع . وبيئس المريض يبشأس ؛ فهو : بائس . . .

(٢) قَـَصْر فاعلهما على أنواع معينة ، أشهرها ما يأتى :

ا _ المعرّف « بأل » الجنسية (٤) ، أو : « العهدية » (٥) ، نحو : نعم الوالد

⁼ و العموم » عنهما فى الأفعال الأخرىالتي تجرى مجرى« نعم و بئس » حيث يكون المدح والذم فى تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقاً لما سيجيء فى ص ٣٨٤) .

و إنما يستفاد المدوم مع « نعم ، و بئس » عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؟ نحو : نم الغنى محسناً . (1) انظر ما يختص بهذا في رقم ٣ من ص ٣٧٣ .

⁽٢) انظر الصبان في هذا الموضع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى في صدر الجزء الأول – م ٤ -- عند الكلام على أقسام الفعل .

⁽٣) وكذلك إذا كان « المحصوص » مؤدثاً فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعلمذكراً ؛ طبقاً لما سيجىء بيانه في ص ٣٧٨ و ٧٠) بيان الفاعل (ح٢ م ٦٦ ص ٣٧٨ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها .

⁽٤) هي الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح في مكامها كلمة : «كل» فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف في أغلب استعمالاته ؛ مثل «يَغير » – مع ملاحظة ما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ – ، ولا على المعرفة مثل : « الله » .

^{(،) (}وانظرالمراد من الجنس والعهد في هذا الباب في « ا » من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسألة في ص ٣٧٥ و٣٧٦) .

وقد سبق تُفصيل الكلام على أنواع « أن » وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١ .

الشفيق ، و بئس الولد العاق . وقول الشاعر :

حياةً على الضيم بئس الحياة ونعم الممات إذا لم نَعيز (١)

لخاف إلى المعرف « بأل » السابقة ، نحو : نيعم رجل الحرب خالد" ، وبئس رجل الجبن والكذب مستيليمة . . .

ح – المضاف إلى المضاف إلى المعرّف بها ؛ نحو : نبعم قارئ كتبِ الأدبِ ، وبئس مهمل أمر اللغة .

د - الضمير المستر وجوبتًا بشرط أن يكون ملتزمًّا الإفراد والتذكير (١) ، وعائداً على تمييز بعده (١) ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام ، فحو : نعم قومًّا العربُ ، وبئس قومًّا أعداؤُهم . فني كل من : «نعم » و «بئس » ضمير مستر وجوبتًا (١) تقديره : «هو » مراداً منه الممدوح ، أو المندوم ، ويعود على التمييز (قومًّا) أي : نعم القوم توماً ... - وبئس القوم توماً ...

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناهما ، (أي : لا بد من مطابقته لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيشاً ، وإفراداً ، وغير إفراد) ، نحو : نعم رجلين : القائد والجندي - نعم رجالا : الحليم ، والصبور ، والمتواضع - نعم ، أو : نعمت ، فتاة : المجاهدة - نعم، أو : نعمت فتيات المجاهدات .

⁽١) إذا لم نمّعز (مع تخفيف الزاى، للقافية - والأصل: التشديد -) اذا لم نكن أصحاب عزة ، أي : قوة ، وكرامة ، وهيبة .

⁽٢) اشتراط التذكير ليس متفقاً عليه ؟ وإنما هو رأى الأكثرية القائلة بأن الفاءل الاسم الظاهر يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجمل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على أن يجمل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على أن يجمل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على الرجل .

⁽٣) فلا يصح تقديم التمييزهذا على الفعل . وهذا أحد المواضع التي يجوزان يعود الضمير فيهاعلى متأخر لفظاً ورتبة . (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها في الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظروتم ع من هامش هذه الصفحة .

⁽ ٤) ومن النادر الذي لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بالباء الزائدة في مثل قولهم : نعم بهم قوماً. وقد ذكرنا هذا الرأى للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته .

ولا بدأن يكون التمييز صالحاً لقبول «أل » المعرّفة (١) ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة ـ غالباً ـ في الإبهام ؛ ككامة : غير ، ومثل : وشبه (٢) ...

و يجوز - فى الرأى الراجح - أن يجتمع فى أساوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز(٢)؛ نحو : نعم الشجاع رجلا يقول الحق غير هيَّاب، وقول الشاعر :

(۱) والأحسن اعتبار هذا التمييز من ذوع : تمييز « الذات » ؛ (أى : تمييز « المفرد » ، و لاتمييز « المفرد » ، و لاتمييز « النسبة » ، (طبقاً للبيان التفصيل الذى سبق فى باب : « التمييز » ، ج٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما) .

ومن أحكام هذا التمييزأنه – على الصحيح – لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؟ لكيلا يبقي الفاعل المستر مهماً ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييزيفسر الفاعل المستر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييزبعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صحالحذف ؛ كالتاء في قولم : إن زرت الصديق فهما ونيعت ؛ أى : نعمت زيارة زيارتك ، ومنه قوله عليه السلام : (من توضأ يوم الجمعة فهما ونيعت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل) أى : فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوه .

ولا يصبح تقديمه على « نعم و بئس » — كما أسلفنا — ، ولا تأخيره عن « المحصوص » بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلا ، باعتبار « محمد » هو « المحصوص » . أما باعتباره فاعلا فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التي تصلح فاعلا في هذا الباب .

ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أوغيره من التوابع ، ومن أمثلة النعت قولم :

« إن الكذوب لبئس خلاً 'يصْحَبَ »

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى : (بشن للظالمين بدلا) ، ويجوز تثنيته وجمعه، اكتفاء تثنيته وجمعه، اكتفاء بتثنية التمييزوجمعه؛ فلا يصح: نبعتْما – وننعتُموا .. – في الرأى الراجح .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فِهُ لَانَ غَيْسُ مُتَصَرِّفَيْنِ (نِعْمِ) و (بِئْس) رافِعانِ اسْمَيْنِ مُقَارِنَى وَأَلْ) أَو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا ؛ كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمِ المُقَارِنَى وَأَلْ) فَعْسَرَهُ مُمَيِّزٌ ، كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرَهُ وَيَرْفَعَ الله وَيُعَامِ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيُعْمَ الله وَيُعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيُعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيْعَمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ اللهُ وَيُعْمَ الله وَيْعَمَ الله وَيْعَمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيَعْمَ الله وَيْعَمَ الله وَيْعَمَ الله وَيْنَا الله وَيْعِمَ الله وَيْعَامِ الله وَيْعَمَ الله وَيْعَمَ الله وَيْعَامِ الله وَيُعْمَ الله وَيُعْمَ الله وَيْعَمَ الله وَيُعْمَ الله ويَعْمَ الله وَيْعُمَ الله وَيُعْمَ الله وَيْمَا مُعْمَدُهُ وَيْعُمَ الله وَيْعَمَ الله وَيْعَمَ الله وَيُعْمَ الله وَيُعْمَ اللهُ وَيُعْمَ الله وَيْعَمَ اللهُ وَيْعَامِ اللهُ وَيْعَامِ اللهُ وَيْعَامِ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيْعَامِ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيْعِمِ اللهُ وَيَعْمُ اللهُ وَيُعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيُعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيْعِمِ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيْعِمْ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيْعِمْ اللهُ وَاللّهُ وَيَعْمَ اللهُ وَيَعْمِي اللهُ وَيْعِمْ وَاللّهُ وَالمُواللّهُ وَاللّهُ وَ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن «نعم وبئس» فعلان جامدان ، وأنهماً يرفعان فاعلين مقترنين بـ « أل » أو مضافين للمقترن بـ « أل » أو ضميراً يفسره مميز (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك الناظم بقية أنواع الفاعل التى فى الصفحات التالية .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَمْعِ تَمْيِيزٍ وفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُو قَدِ اشْتَهَوْ

نعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذلتْ رَدَّ التحية نطقًا أو بإِيماء (١٠)...

ه – كلمة : (ما) (٢) أو : (مَنَ) (٣) ، نحو : (نعم ما يقول الحكيم المجرّب ، وبئس ما يقول الغرر الأحمق) ، ونحو : (نعم من تتصحبه عزيزاً . وبئس من ترافقه منافقاً) . . . وقيل : إن (ما) تمييز ، والفاعل ضمير مستر تفسره (ما) وكذلك : (مَنَ) .

(١) عند الجمع بينهما قد يكون التمييزغير دال على معنى زائد على الفاعل ؟ نحو : نعم الرجل رجلا أعمر ؛ فيكون من نوع التمييزالذي يفيد مجرد التوكيد ؟ كالذي في قول أبي طالب عم الرسول عليه السلام .

ولقه علمت بأن دِين محمد من خير أديان البرية دينا ... (كما سبق في باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧). و يجوز أن يكون دالا بنفسه على معى زائد على معى الفاعل ؛ نحو: «نعم الفي فتى صلاح"»، إذا كان المراد أنه فتى حقاً ، أى من ناحية الفتوة ، يظهر عليه أماراتها . و يجوز أن تكون زيادة المدى ليست ناشئة منه مباشرة ، وإنما هي من أحد توابعه أو معمولاته ، نحونم الرجل رجلا مجاهداً صلاح . . . و . . .

(٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ ﴿ مَا ﴾ مُمَيِّزٌ ، وَقِيل : فَاعِلُ فَى نَحْو : نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

ی «ب» من ص ۴۷۴ أشهر إعرابات « ما » بعد نیم و بنس . »

ويقول علما و رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة عامة » ومعناها : « الشيء » ، ولفظ : « الشيء » يلاحظ عند التقدير . وعلامها ألا يكون قبلها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المني ، كقوله تعالى : (إن " تُسِيّد وا الصد قات فسنسمساً هي) التقدير : نعم الشيء هي ... وقد تكون معرفة « تامة خاصة » ، وعلامها : أن يسبقها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المدى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نسمساً ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن : يُه ما » في الصورتين توصل خطاً بآخر الفعل : « نعم و بنس » وتدغم هي « وميم » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » المتخلص من السكون الناشي من الإدغام .

غير أن الحكمة فى هذا الاتصال الكتابى غير سائغة عند فريق آخر له إذ هى : مجرد المحاكاة السابقين ممن كتبوها فى الطور الأول وقت استحداث الحلط . فالحير فى فصلها ، (بالرغ من أننا فصلناها مرة فى أعلى هذه الصفحة ، ووصلناها فى هامشها) إلى أن يستقر الاصدلاح لحلى وضع جديد موحد .

ومثلها عندهم في الاتصال «أبنم» كامة «ما» النكرة الناقصة وهي النكرة الموصونة التي معناها الذي تقدر به : «شيء» ؟ مثل إ: إن قراءة الكتب الأدبية نعمًا يقوم الألسنة . . والحكمة والرأي هنا مثلهما فيا سبق .

(٣) وتكون : ﴿ مَن ﴾ موصولة ، أونكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة .

و ـــم (الذى » (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما لا يـَحــُسن ، و بئس الذى يغتاب الناس :

ز - النكرة المضافة لنكرة ، أو غير المضافة ؟ كقول الشاعر :

فنِعم صاحبُ قوم لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركبِ عَيَّانُ بنُ عفَّانا ومثل : نعم قائدٌ أنت . ٠ .

والنوعان الأخيران (وهما: الذي • والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالا ، وسُمُوًا بلاغيًّا ، مع جوازهما ه

(٣) عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن كلا منهما في هذا الاستعمال فعل ماض – جامد – لازم – كما تقدم (١) – ... ولكن يصح زيادة «كاف الخطاب) الحرفية في آخرهما ، نحو: نعسمك الرجل عثمان ، وبئسك الرجل زياد . وهذه الكاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا يعرب شيئا ، ولكنه يتصرف على حسب نوع المخاطب (١) . وزيادتُه – مع جوازها – قليلة في الأساليب البليغة (١) .

⁽١) في رقم ١ من ص ٣٦٨.

⁽٢) تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . .

⁽٣) سبق بيان هذا مفصلا في ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب: الفسير، بمناسبة للكلام على : «كاف الخطاب» الحرفية .

زيادة وتفصيل:

ا _ إذا كانت : «أل » جنسية في مثل : (نعم الوالد على) _ ونظائره طبقيًا لما أوضحناه (١) ، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم على ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتبن ؛ إحداهما مع غيره ، والأخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

أميًا إذا كانت «أل» للعهد (١) ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ، فتكون للعهد الذهني . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذَّكُرِيّ . كالذي في قولم ، خيرُ أيام الفتيّ يومٌ نَفَعَ فاتْبَعَ الحقّ ، فنيعتم المُتّبَعَ

و « أل » الجنسية أقوى وأبلغ فى تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب _ إذا وقعت كلمة : «ما» (٢) بعد : « نعم و بئس » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتى :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل: الزراعة نعم ما الحرّفة) - إما نكرة تامة فاعلا ، وإما نكرة تامة : تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بئس » في هذه الصورة ضمير مستر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكامة المنفردة التي بعدها (وهي : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص - .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، (مثل: نعام ما يقول العقلاء، وبئس ما يقول العقلاء، وبئس ما يقول السفهاء ...)، إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عايها . والجملة بعدها صفة لها . وإماً معرفة (٣) ناقصة ، فاعلا ، والجملة بعدها صلتها .

 ⁽۱) راجع : «أ» ص ۳۹۹ .

⁽٢) انظر بعض أنواع وما في رقم ١ من هامش ص ٧٧٣ ثم ما بحليء في الصفحة التالية .

⁽٣) اسم موصول .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ (نحو: الرياضة نعما ، والإسراف فيها بشما) إماً أن تكون نكرة تامة فاعلا ، وإماً تمييزاً ، والفاعل ضمير مستر بعدد عليها .

فنى كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستبراً يعود على « ما » . لا فرق بين أن تكون أن تكون « ما » الأ فرق بين أن تكون أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلا .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهى تامة ، تعرب فاعلا ، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالته اللغوية عنالنوع الآخو ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المهنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه ، فايس الأمر على إطلاقه — كما قد يتوهم بعض المتسرعين — ؛ فنى منل : (لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعم ما تجود به) . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نعم شيئاً أي شيء تجود به ، وفي مثل ؛ أعطينك الكتاب الذي طلبته ؛ فتقول : نعم ما أعطيني ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا . . وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال في « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الحنس . . — وفي غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٤) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنويناً ، فلا يصح نعم الرجل كلهم (١) محمد ، ولا بئس الرجل أنفسهم على . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بئس الرجل نفسه على (٢) ... فإن كان فاعلهما مثنى أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديتان كلاهما ، محمد وعلى – نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد . . . ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وكذلك: (البدل ، والعطف (١٦) . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص (١٤) ، كقول الشاعو: لعَمْرى - وما عَمْرِي على بِهَيِّنِ لِبِشْس الفتَى المدعُوُّ بالليَّلِ حاتِمُ

هذا على اعتبار «أل » جنسية ؛ أما على اعتبارها للمهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإيما قالو لا يستبعد جوازه (راجع الصبان – وغيره – فى هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذي لا يبيح التوكيد المعنوى مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع «أل» ؛ المهدية ؛ إذ مقام الملاح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : «كل أو جميع ، أو عامة ، » . . . أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احبال الشك عنذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذالة على الشمك عها ؛ مثل كلمة : « نفس » ، أو ما يشبهها . . .

 ⁽١) «كلهم» بالحمع – مراعاة لمعنى الفاعل – لالفظه – لأنه بمعنى الجنس المشتمل
 على أفراد كثيرة ، كما سبق في «١» من ص ٣٦٩ . (انظر رقم ٢ التالي) .

⁽٢) لا يصبح التوكيد المعنوى إذا كان لفظه للجمع كالمثالين الأولين لأن فيه تناقضاً بين ظاهره اللفظى الدال على الجمع، وظاهر الفاعل الدال لفظه على الإفراد . كما لا يصبح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ، منماً لمتناقض بين ظاهره اللفظى ومعى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أوأنه بمنزلة الجنس كله .

⁽٣) اشترط بعض النحاة في (البدل والعطف) أن يكون كل مهما صالحاً لمباشرة «نعم» (بأن يكون معرفاً «بأل» . أو مضافاً إلى المعرف بها ، ولوبواسطة .. و .) وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجاً بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع. ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوادد عن العرب ؛ لتكون المهجة قاطعة . لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ماسبق .

⁽٤) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات، صح النعت به. وأما القائلون بأنها للمهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت. فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول في إحداهما ، وعدم التأول في الأخرى . ومن الحير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التي ينتهى إليها الرأيان وهي : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .

وقال الآخر :

نعمَ الفتَى المُرِّىُّ(۱) أَنتَ ، إِذا همو حضروا لدَى الحَجَرَات (۱) نارَالْمُوقِد فإن كان الفاعل ضميراً مستبراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٥) حاجتهما – فى الغالب – إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم ، ويسمى : «المخصوص بالمدح والذم» . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتداً ، خبره الجملة الفعلية التى قبله مع استقامة المعنى ، نحو : (نعثم المغرد البابل مس الناعب الغراب) ؛ فالبلبل هو : المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص بالمدم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول : البلبل نعم المغرد – الغراب بئس الناعب .

ويشترط في هذا المخصوص أن يكون معرفة ، أو نكرة محتصة بوصف، أو إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص (٢) . . . وأن يكون أخص من الفاعل (٤) ، لا مساوينًا له ، ولا أعم منه (٥) ؛ وأن يكون مطابقًا له في المعنى ؛ (فيكون مثله في مدلوله تذكيراً ، وتأنيشًا ، وإفراداً ، وثنية ، وجمعًا) . . . وأن يكون متأخراً عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فعله (١) ، ويجوز تقدمه على الفعل والفاعل معنًا - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييز ؛

⁽١) المنسوب لقبيلة مُدَّةً -. والمقصود به : سيناًن بن أبي حارثة المرى .

 ⁽ ۲) الحجرات، جمع: حَجَرة (يفتح الحاء والجَيم) وهي شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حُجُرات جمع : حُجُرة : يضم فسكون .

⁽٣) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة: «المعدوح» أوكلمة: «المذوح» على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو: نعم الصانع خليل ، وبئس المصنوع النسيج ، أى : (الصانع، المعدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجيء الكلام، على إعراب المخصوص في ص ٣٧٨.

⁽٤) لأن المراد من الفاعل هوالجنس كله – طبقاً للرأى الأغلب –

 ⁽ ٥) حجتهم في أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوتم في النفس . . .
 والحجة الحقيقية وحدها هي استعمال العرب ، كالشأن في باقى الحجج التالية .

⁽٦) بزعم أن هذا أدعى التشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفمل والفاعل وفي هذه الصورة لا يسمى : مخصوصاً . والسبب في المنع هو استعمال العرب – ليس غير – ويجب إهمال مثل هذه التعليلات .

نحو : نعم رجلا المخترعُ .

أما إذا كان الفاعل اسمًا ظاهراً فيجوز تقديم «المخصوص» على التمييز وثأخيره، فنقول: نيعم العاليم ُ رجلا إبراهيم، أو: نيعم العاليم ُ رجلا. وأخيره، فنقول: لغصوص مؤنشًا جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان الفاعل

وإذا كان المخصوص مؤنشا جاز تذكير الفعل وتانيثه ، وإن كان الهاعل مذكراً ؛ زبحو : أمم الحزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أو نعمت ، فيهما والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل (١)

* * *

حذف المخصوص:

یجوز حذف : «المخصوص» ، إن تقدم علی جملته لفظ یدل علیه بعد حذفه ، ویغنی عن ذکره متأخراً ، ویمنع اللبس والخفاء فی المعنی ؛ ویسسمی هذا اللفظ ؛ به «المشعر بالمخصوص» ؛ سواء أکان صالحاً لأن یکون هو «المخصوص» أم غیر صالح (۲) ، ویعرب علی حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذباً لم أتعرق صاحبه ، ثم تبینت أنه السحتری ؛ فنعم الشاعر . أی : فنعم الشاعر البحث رقوله تعالی فی نبیته أیوب : «إنه وجدناه صابراً ، نعمالعبد ... » الشاعر البحث الصابر ، ویصح : نعم العبد أیوب . وعلی التقدیر الأول یکون أی : نعم العبد الصابر ، ویصح : نعم العبد أیوب . وعلی التقدیر الأول یکون هو المشعر » وهو کلمة : «صابراً » من النوع الذی لا یصلح أن یکون «خصوصاً » : لأنه نکرة غیر مختصة ، بخلافه علی «التقدیر الثانی » .

* * 9

إعراب المخصوص:

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخراً ، والجملة الفعلية التي قبله خبر عنه ، كما في المثالين السالفين (٣) . . .

وثانيهما : اعتباره خبراً لمبتدأ محلوف وجوبهًا ، تقديره : « هو » ، أو : هي أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون في المثالين السابقين (٣)

⁽١) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

⁽٢) وهذه الصورة قليلة .

⁽٣ و٣) في رقم ه من ص ٣٧٧ .

مثلاً : نتم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير هنا : « الممدوح » أو : « المذموم » .

وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محلوف ؛ تقديره : « المذموم » .

تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كُلاً منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف ، مع أن هناك رأيًا قديمًا آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخاوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص « بدلا » (١) من الفاعل ؛ فيكون : « المبلل » بدلا من : « المغرد » ، ويكون : « الغراب » بدلا من : « الناعب » هكذا . . .

وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح في تقديرنا .

يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ فحو ؛ نعم مداويًا كان الطبيب ؛ فهو اسم «كان » والجملة قبالها خبرها (٢) . . .

⁽١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البدل هو المراد من البدل هو المراد من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البدل عليه، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ماوجه إليه من عيب فقد دفعه العائبون أنفسهم ، وانهوا إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ماورد في المطولات ، ومنها حاشية الصبان في هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض الحقيقين جواز البدلية ، وسجله في آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه في قوة غيره ؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولانريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؟ كي لانسجل مالا طائل وراءه . ودن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في مظانها التي ذكرناها والتي لم نذكرها .

⁽٢) وفي المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذُكُرُ ﴿ الْمَخْصُوصُ ﴾ بَعْدُ مبتَدَا أَوْ خَبَرَ ٱسْمِ لَيْس يَبْدُو أَبَدَا أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتَدَا محذوف وجوباً ، لا يجوز أن يظهر. ويقول في حذفه :

وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى يريد : إِنْ تقدم على المُصوص مايشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد – كنى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمة في فالمُصوص ، منعاً للتكراد فصار فى الظاهر هو المشتى ، والأصل : « نعم المقتنى والمقتنى العلم » ، فأغنى عن المخصوص ، منعاً للتكراد الذي لا فائدة منه هنا، و « المقتنى » : الشيء الذي يُتسخَّدُ قَنَدْية ، أَى: الشيء الغالى، الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و « المقتنى » الذي يُقدَّتنى ؟ أَى : يتبع وتراعى أحكامه

ومن النوع الأول الصريح (١): الفعل: «حسبة » يكون للمدح العام مع الإشعار بالحسبة ، ويكثر أن يكون فاعله كامة: « ذا » التي هي اسم إشارة (٢) نحو ؛ حبذا الموسيق إسحاق ، وقول الشاعر:

يا حبذا النيل على ضوء القمر وحبذا المساء فيه والسَّحر فإن جاء بعده الفاعل « ذا » ، وقبله : « لا » النافية كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيل مادر (۱۳) .

و إنما كان معنى الفعل: «حَبَّ » هو: المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من مادة: «الحبّ » وفاعله اسم إشارة للقريب. وهو ينفرد بهذه المزية دون «نعم ».

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضًا الفعل : «ساء» تقول : ساء البخيل مادر ". كما تقول : بئس للبخيل مادر ووول الشاعر :

أألوم من بخلت يداه وأغتــدى للبخل تِرْباً (٤)؟ ساء ذاك صنيعا! فمعناهما واحد، هو: الذم العام (٥)، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم نعلم أن «حبذا » جملة فعلية ـ على الرأى الأرجح ـ الفعل: فيها: «حبُّ »، وهو هنا ماض جامد (١٠) ، وفاعله هو كلمة : « ذا » اسم الإشارة ، مبنية

حبذا ليلة تُعَفَّلْت عنها زمنى فانتزعتها من يديه تنفلته : خدعته وهو غافل . أما الحرف «يا» فيجيء تفصيل الكلام عليه في كانه الأنسب ، وهوياب : «النداه» - ح ٤ م ١٢٧ ص - ٥ - ومنه يتبين أن الحرف : «يا» هنا : حرف تنبيه ، أوحرف نداه ...

⁽١) أى : الذي يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة . . . (انظر ص ٣٦٧) .

⁽ ٢) وعندئذ تتصل بآخره في الكتابة وجوباً ؛ طبقاً لقواعد رسم المروف . ومن الأ. ثملة أيضاً قول شاعه :

⁽٣) اسم رجل يضرب به المثل قديمًا في البخل .

⁽ ٤) صديقاً وصاحباً .

⁽ه) إلا إن لوحظ في الفعل وساء» أنه محول من أصله إلى صيغة «فَسَّعَلُ» بقصد الذم الحاص مع التعجب ، كما سيجيء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

 ⁽٦) هو في الأصل مشتق. ولكنه صار جامداً ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التي قصد بها إنشاء المدح فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية ،ن الدلالة الزمنية على الوجه الذي شرحناه في رقم ١ من ص ٣٦٨.

على السكون فى محل رفع . « الموسيقي » هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه (١) فى إعراب و مخصوص : نعم وبئس » إلا البدل فلا يصح هنا .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل ولا على الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معاً ، فلا يصح : حبّ على ذا ، ولا على حبّذا ، لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : حبذا ، معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً . هذا إلى أن تقدمه قا يوهم (في مثل الصورة الثانية التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً) حبان الفاعل ضمير مستر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفي هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلا العصامي ، أو : حبذا العصامي ، أو : حبذا العصامي رجلا . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين «حبذا » العصامي ، أو : حبذا العصامي .

ألا _ حبَّذا . لولا الحياء ، وربما منحتُ الهوَى ما ليسَ بالمتقارب

وحبذا نفحات من يَمَانِيَةٍ تأتيك من قبل الرَّيان أَحيانا نلو أعربنا كلمة : و نفحات ، عطف بيان خالفت متبوعها - وهو اسم الإشارة - في تمريفه.

⁽١) في آخر ص ٣٧٨ ..

⁽٢) كثير من النحاة يمنع أن يكون للفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه في هذا شأن فاعل و نعم » وبئس، إذا كان ضميراً مستبراً. فإذا وقع بعد «ذا » اسم فهو « المخصوص» وهذا الرأى سديدهنا ؟ لأن حاجة اسم الإشارة المخصوص الذى يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل الوغيره من التوابع . و يجب الأخذ بهذا الرأى في صورتي « حب » ؟ المنفية وغير المنفية ، البدل الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون في كلمة : « المجاهد » في مثل : حبذا المجاهد علم ويمر بونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلا . لكن يجوز توكيد جملة : حبذا » ومنه قول الشاعر :

أَلًا حبذا ، حبــذا ، حبــذا ، حبــذا

وعما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كتبوعه – في الرأى الأصح – تعريفاً وتنكيراً – كما سيجيء في ص ٥ ٥ ه – وقد و ردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها محصوص حبذا فكرة ، منها قول جرير :

والأصل مثلا: ألا حبذا أخبار الحُبِّ ، أو النساء . . . لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص « نعم » ــ كما سبق (١) . ــ

ومثل الإعراب السابق يقال فى : لا حبذا البخيل مادر "، مع إعراب الله عرف نفى ، فليس ثمّة خلاف بين الصّيغتين فى شيء إلا فى وجود الا » انافية قبل : «حبذا » مباشرة (أى بغير فاصل مطلقاً) (٢) . . وبسبها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل: الله » فى هذا الموضع . ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

أَلا حبــــذا عاذرِي في الهوى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ وقول الآخر :

ألا حَبّذا أهلُ المَلا ، غير أنه إذا ذُكرَتْ مِيُّ فلا حَبّذا هِيَا وإذا كان فاعل ، «حَبّ » _ في حالتي النفي وعدمه _ هو كلمة : «ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء في «حَبّ (٣) » . . . وأن يبتى الفاعل : «ذا » على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين ؛ هي صورة الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ، أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطبيبة فاطمة _ حبذا الطبيبتان الفاطمتان _ حبذا الطبيبات الفاطمات _ حبذا الطبيبان المحمدان _ حبذا الطبيبات الفاطمات _ حبذا الطبيبات الفاطمات _ حبذا الطبيب محمد _ حبذا الطبيبان المحمدان _ حبذا الطبيبات الفاطمات _ حبذا الطبيب عدم إخراج «ذا » عن الإفراد حبدًا الطبيبون _ أو الأطباء _ المحمدون ، فلا يصح إخراج «ذا » عن الإفراد

⁽۱) في ص ۳۷۹.

⁽ ٢) ويصح وقوع الحرف α يا α قبل α حبذا α المثبتة . وفيها سنق خاصاً بالفعلين : α صاء وحب α يعرف ابن مالك :

وَاجْعَلْ كَبِئْس سَاءَ. وَاجْعَلْ: «فَعُلَا» مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ - كَنِعْمَ ، مُسْجَلًا وسيجيء شرح هذا البيت في هامش ص ٣٩١ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ «نِعِمَ » ، «حَبَّذا » ، الفَاعِلُ «ذا » وإِنْ تُرِدْ ذَمَّا فَقل : « لا حبَّــذا » أَى : مثل : « نعم » مع فاعلها فى إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » : وهى جملة فعلية ، الفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

 ⁽٣) يشترط وصلها : بهذا » كتابة - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ .

والتذكير ؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثـل ، والأمثال لا تتغير مطلقـًا ، ولا تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب (١) . . .

فإن كان فاعل: «حَبّ» اسمًا آخر غير كلمة: « ذا » فإنه لا ياتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع ، كما يجوز في «حاء» الفعل: «حبّ» أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حبّ المضيئان القمر و حبّ المضيئان القمران - حبّ المضيئات الأقمار . . . وهكذا (٢) . . . ؛ (لأنه يجرى على القمران - حبّ من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجرى على مثلهما من الفعل الذي يُحول إلى « فَ عَمُل » وسيجىء الكلام عليه (٣)) .

⁽١) يقول ابن مالك :

وأول: «ذا » المخصُوصَ ، أَيًّا كَانَ ، لا تعْدِلْ به «ذَا » فَهُو يُضاهي المَثَلا (أول ذا . . . : أتبع كلمة «ذا » . . . وجي بعدها بالخصوص ، أيًّا كان . في أي مكان وصورة وجد من الأسلوب الحاص بالمدح والذم ، أي : سواء أوجد المفرد وفروعه أم المذكر وفروعه لا تعدل بذا : لا تمل بلفظ «ذا » إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواه . والمراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً – يضاهي : يشابه) .

 ⁽٢) يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة « ذا » ؛ وفي رفعه أو جره بالباء الزائدة ،
 وفي ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذا » :

وماسِوى «ذَا »ارْفَعْ بحَبْ ، أَوْ : فَجُرْ بِالْبا ، ودُونَ «ذا » انْضِمامُ الْحَاكَثُرُ (الفاء في : « فجر » زائدة ، أو في جواب شرط مقدر ، أي إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله) : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذا » ، أو : جره بالباء الزائدة . ودون « ذا » أي : في غير الفاعل : « ذا » ، كثر انضهام الحاء في فمله « حب » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذا » كا شرحنا .

⁽٣) ني ص ٣٩٠ .

المسألة ١١١:

الأفعال (۱) التي تَجِيْري مَجِيْرِي : « نِعم» وبيْس ،

الأصل العام": أن يقتصركل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب ؛ يُكتفى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر . وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الحاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو : ذم " . أو : تعجب . . . كالأفعال تفرح - قعد - فهم . . . و . . . ومثات غيرها - فإن كل فعل منها يؤدى معناه المعين ؛ (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم . . .) تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعانى الثلاثة .

لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة — ونظائرها — ليصير على وزن معين ، فيؤدى معناه الأصلى الحاص مع زيادة في الدلالة ؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغوى الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن — في الوقت نفسه — الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة الطارئة على المونى الأصلى للفعل بعد تغيير صيغته — تتضمن الأمرين معنا . وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديدة ، الناشئة من التغيير يؤدى ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هي : معناه اللغوى الحاص ، مزيداً عليه المدح بهذا المعنى الحاص ، أو الذم به على حسب دلالته الأصلية ، وأيضًا إفادة التعجب في حالى المدح والذم (٢) .

والمدح والذم هنا خاصّان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغوى للفعل ، وهذا المعنى معيّن محدود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصيًّا ، مع إفادة التعجب

⁽١) قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها ، وننفر – أحياناً – من جرمها بعد تحويلها المدح أو للذم وما يصحبهما ، بالرغم من أن هذا التحويل قيامي . فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؟ – مع صحة محاكاته – نزولا على للدواعي البلاغية العالية . – كما سنشير في وقم ؟ من هامش ص ٣٨٧ وكذلك في ص ٣٩٣ .

⁽٢) سبقت الإشارة لهذا.

[«] ملاحظة » : انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل – سيجيء في « ج » ص ٣٨٩ - .

فى كل حالة ، فلا إهمال للمعنى الحاص الأساسى للفعل، ولا تعميم فيه ولا شمول، ولا خُلُو من التعجب ، فالأسلوب هنا باشهاله على الأمور الثلاثة السالفة مختلف عنه مع « نعم و بئس » ؛ لأن معناهما : المدح والذم العامين الشاملين الشاملين ، الحاليين من إفادة التعجب (١)

و إنما يقوم الفعل الثلاثى (٢) بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقق في صوغه أمران :

أولهما: أن يكون مستوفيةًا كل الشروط التي يجب اجتماعها في الذمل الذي يصلح أن تصاغ منه — مباشرة — صيغتهًا التعجب (٣)، وفي مقدمتها: أن يكون ثلاثيةًا .

ثانيهما: أن يكون على وزن: « فَعَلُل » - بضم العين - ؛ سواء أكان مَصُوعًا على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب ؛ مثل: شَرُف ، وكَرَم ، وحَسَنُن . . . و . . . ، أم لم يكن ؛ كفهيم (ئ) ، وجنه ل ، وبرَع . . . ؛ فيصير: فَهَمَم َ - جَهَلُل (ئ) - برَرُع

(ومعلوم أن الفعل الثلاثى لا يخرج – فى الأغلب (°) – عن ثلاثة أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : همّب) ، أو بالكسر ؛ (نحو : عليم) أوبالضم ؛ (نحو : ظرَرُف) . أمّا أوله ففتوح فى أغلب الحالات (١) والأوزان التي

 ⁽١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ ففيها إشارة وافية ، موضحة لهذا . أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتى في : « ا و ب » من ص ٣٨٨ .

⁽ ٢) إلا الفعل : « ساء » فحكمه في ص ٣٩٢ .

⁽٣) سبق بيانها وشرحها في ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؟ – وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضياً) أن يكون هذا الماضي المراد تحويله حلق الفاء؟ – كما يرى بعض النحاة – فقد يكون،أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هي : الهمزة – العين – الحاء – الحاء – الحاء) .

^{(؛} و ؛) يرى بعض النحاة: أنه لا يجوز تحويل (علَم ، وجهيل ، وسميع) إلى : « فَعَدُلَ » وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع . وفي رأيه تعسير لا داعي له ، لمعارضته حكمة القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها – كغيرها – عن بعض القبائل العربية .

⁽ه) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد ، ومنها : « نعم و بشس » وليس منها الأفعال المعتلة العين ؛ مثل : غاب – قام – نام – . . . ؛ فإن سكونها طارئ الأن عينها في الأصل متحركة .

⁽٦) قلمنا : « في أغلب الحالات » لأن قليلا من الأفعال الماضية. مكسور الأول ؛ مثل : . . ليعمُ – بيئيُس . . .

يكون فيها مبنيًّا للمعلوم . والثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدى لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : فَعَلُلَ) .

وصوغه على وزْن : « فَعَلُ » — (بقصد تأديته لمعناه اللغوى المعين ؛ مع المدح الحاص به ، أو الذم الحاص ، ومع الإشعار بالتعجب (١) فيهما) — يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازمًا ؛ مجرداً من الدلالة الزمنية ،
 وجامداً كامل الجمود (فلا مضارع له ؛ ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .

ب - صحة تحويل الفعل الثلاثى الصحيح (٢) ، غير المضعف (٣) ، تحويلا مباشراً إلى صيغة: « فَعَلَ » بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوى مقرونا بالمدح أو الذم الخاضين بمعناه ، مع التعجب فى كل حالة ؛ تبعاً لمعناه اللغوى الأصلى قبل التحويل ؛ فنى مثل : (فَهيم المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : فَهَمُ المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : فَهَمُ المتعلم - عدل الحاكم ، نقول فَهَمُ المتعلم - عدل الحاكم ، فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل فى اللغة ، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط ، مع التعجب فى الحالتين) . وفى مثل : (جَهيل (٤) المهمل - حسد الأحمق . . . نقول جَهدل المهمل ، حسد الأحمق . . . نقول خم المهمل ، عنى الفعل ، مزيداً عليه في المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب في الصورتين) . . . ولا فرق في هذا التحويل وآثاره بين الثلاثي مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها .

ويجوز في الفعل بعد تحوياه إمَّا إبقاؤه على صورته الجديدة ، وإمَّا تسكين

⁽١) وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصيّين ، يختلف عن : « نعم و بئس » – كما شرحنا – .

⁽٢) ما ليس في أصوله حرف علة . أما المعتل فتجيء أحكامه في ص ٣٩٢ .

⁽٣) مضعف الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد . (وسيجيء الكلام على تحويل المضعف في ص ٣٩٠) .

⁽٤) انظر ما يختص بتحويل الأفعال: (عيلم – جَمَهيل – سَمَيع) إلى : و فَعَمُّل » – فَ وَقَمْ ؛ من هاءش الصفحة السالفة .

وإذا تم تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة: «نيعتم ، وبئس » في الجمود ، وفي أصل دلالتهما وهي مجرد المدح أو الذم – مع مراعاة الفوارق بينهما (٢) – ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المخلفة ما يجرى عليهما ، فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى «مخصوص» كما يحتاجان . ويسرى على اعلم وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التي تسرى حين يكون الفعل : «نيعم أو بئس » . فإذا قات في المدح : فتهم المتعلم حامد ، وفي الذم : خبيت الماكر سعيد ، فكأنك قات : نعم الفاهم حامد ، وبئس الماكر سعيد – مع ملاحظة الفرق المعنوى الذي أوضحناه – .

وهكذا يُطبَّق على الفعل الصحيح النلاثي غير المضعف (٣) ، بعد تحويله إلى : « فَعَلُ » ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق في فاعله (١) ستأتى .

⁽١) بالرغم من جواز الأمرين – تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركها إلى أول الفعلين – يحسن تركهما اليوم في استعمالاتنا ، وعدم الالتجاء إلى استخدامهما قدر الاستطاعة ، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فراراً من الغموض الشديد ، والمبس القوى كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ –

⁽ ٢) من الفوارق ما يأتى فى الزيادة ص ٣٨٨ وهى مختصة بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذى تم تحويله خاصان، وليسا عامين، وأشهما يتضمنان التعجب ، مخلافهما مع : «نعم و بئس». حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا .

⁽٣) سيجيء الكلام على المضعف في ص ١٩٩٠.

⁽ ٤) في الزيادة ص ٣٨٨ .

زيادة وتفصيل:

ا - تبين مما تقدم (١) أن الفعل الذي يتم تحويله إلى « فَعُلُ » على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوى الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى « التعجب » في الحالتين . وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف « نعم وبئس » ، لأن معناهما المدح العام والذم العام ولايتضمنان تعجباً . و ينفرد « فاعل » الفعل الذي تم تحويله بأمور لا تكون في فاعل : « نعم وبئس » .

منها: صحة وقوعه اسمًا ظاهراً خالياً من «أل» وبما يشترط في فإعلى نعم، ... (٢) نحو: قوله تعالى: «وحسَّن أولئك رفيقاً»، ومثل عد ل عُمَر رُ. ومنها: كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسمًا ظاهراً، فينجر لفظاً ويروفع مدحلًا، نحو: حمد بالجار معاشرة ، وسعد بالرفيق مزاملة . أي: حمد الجار معاشرة ، وسعد الرفيق مزاملة .

ومنها: صحة رجوعه - إن كان ضميراً - إلى شيء سابق عليه ؛ فيطابقه حمّا ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وَتُدَى رجلا ؛ في الفعل : « وثرت » ضمير بجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلا » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أجدهما أثره في المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمينان وثرقا رجلين - الأمناء وثرقر رجالا - الأمينة وشقت فتاة - الأمينتان وشقراً فتاتين - الأمينات وشقر فتيات . أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقة ؛ بل يلتزم الإفراد والتذكير ؛ شأنه في هذا شأن فاعل «نعم و بشس» إذا كان ضميراً مستبراً ، فنقول في كل الصور السافة : « وَثر » ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأثيث ، أو جمع .

وفيا سبق يقول : « ابن عقيل والأشموني » وحاشيتاهما ، عند شرحهما لكلمة : « مسجلا » في آخربيت ابن مالك الذي نصه : — كما سبق في ص ٣٨٢ — .

^{. (}١) في ص ٣٨٤ وما بعدها . (٢) راجع رقم ٢ ص ٣٦٩ .

(واجعل كبئس سَاء. واجْعَلْ «فَعُلا» من ذى ثلاثة كنِعم مُسْجَلا) إن معناها هو: مطلقًاعن التقييد بحكم دون آخر... ثم قال الَّـضرى مانصه (١): « (لكنَّ « فَعُللَ » يخالف « نعم و بئس » فى ستة أوور:

اثنان فى معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص - أو للذم الخاص (٢) - « واثنان فى فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من « أل » نحو : وحسنُن أولئك رفيقاً ، وكثرة جره بالباء الزائدة ، تشبيهاً بأسمدع بهم ؛ كقولم :

حب بالزَّوْرْ " الذي لا يُرَى منه إلا صفحة أو لِمَامُ (") « واثنان في فاعله المضمر ؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله ؛ فني : « محمد كرم رجلا » يحتمل عود الضمير إلى : « رجلا » كما في نعيم ، . . . وإلى « محمد » كما في فعل التعجب ، لتضمنه معناه . وتقول : المحمدون كرم رجالا على الأول (ئ) وكرموا رجالا على الثاني (٥) فقول المصنف : «كنعم مسجلا » ليس على سبيل الوجوب في كل الأحكام . والكلام في غير « ساء » . أما « ساء » فيلازم أحكام « بئس » في كل الأحكام . والكلام في غير « ساء » . أما « ساء » فيلازم أحكام « بئس »

ح به بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعملة أصالة بي بحسب حركة العين في الماضي والمضارع - ستة ، الخامس منها هو باب : «فعل يفعل » بضم العين فيهما معاً ؛ كحسن يحسن ، وشرف يشرف أو كرم يكرم . . . و . . . و يردفون كلامهم بتقرير أمرين (١) :

أولهما : أن هذا الباب «الخامس » مقصور فى أصله على الأوصاف الفطرية والسجايا الحلقية الدائمة، أو التي تلازم صاحبها زمنيًا طويلا .

ثانيهما : صحة تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسنجية في صاحبه .

⁽¹⁾ وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشموني والصبان . (٢) انظر الصبان في هذا أيضاً .

⁽ ۳ ، ۳) سيماد البيت مشروحاً في ص ٣٩١ لمناسبة هناك . () أو مرما العتب الله 1 الله . ()

⁽ ٤) أَى : على التقدير الأولَ الذي يعود فيه الضميرُ المستبَّر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛ فيظل الضمير مفرداً ، مذكراً .

⁽ ٥) أي : على التقدير الثاني الذي يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه .

⁽٦) سجلهما صاحب شذا العرف في أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الحامس من التقسيم الثالث الفعل بحسب التجود والزيادة . . » .

و يجوز حدَف الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين الفعل عند تحويله إلى : « فَعَمُل » ، وتسكن عين الفعل (³⁾ ؛ فتصير الجملة : فُرَّ الرجل جبانيًا ، ليُجَّ القط مُواءً _ أو : فُرَّ بالرجل جبانيًا ، ليُجَّ بالقط مُواءً _ أو : فُرَّ بالرجل جبانيًا ، ليُجَّ بالقط مُواءً .

ومن المضعف الذي تجرى عليه هذه القواعد - الفعل ؛ «حَبَّ» (٥) عند تحويله إلى : « فَعَلُ » بقصد المدح ، بشرط ألا يكرن فاعله كلمة : « فا » في مثل : «حَبَّذا » لأن «حَبَّ» في هذه الصورة المركبة، مع « فا » يجب فتح الحاء فيها ، وبقاء « فا » على حالها من الإفراد والتذكير في كل الأساليب ، مهما كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنينه ، كما يجب في هذه الصورة أيضًا وصل الفعل : «حب » بفاعله : « فا » كتابة ، وتركيبهما معًا تركيبًا خطيًا كما سبق (١)

أما إن كان الفاعل اسمًا ظاهراً غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حبباً » يخضع لما أشرنا إليه ، من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجرى على فاعله الأحكام الحاصة بالمحوّل ، والتي أوضحناها . تقول حبباً الحندى رجلا ، أو : حبباً بالجندى رجلا . ومنه قول الشاعر :

⁽١) من باب : ضرب .

⁽٢) من باب: تعب.

^{ُ ﴿} ٣ ُ) وَيَكُونُ النَّمِينَ ۚ بِينَ دَلَالَتَى الفعل بِالقرائن الأخرى ؛ فهى التَّى تَدَلَ عَلَى أَنه بِاقَأْ يؤدى معناه الأصل ، أو أنه انتقل إلى « فَـعَمُل » ليؤدى معنى المدح أو الذم .

⁽٤) كاسبق في ص ٣٨٧.

⁽ ه) تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٠ .

⁽ ٢) في رقيم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفي رقيم ٣٨٠ هامش ص ٣٨٢ .

حب (۱) بالزَّوْر (۲) الذي لا يُركى منه إلا صفحة (۱) أوليمام (۱) وهكذا (۱) . . .

. . .

⁽١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه . – وقد سبق البيت لمناسبة أخرى في ص ٣٨٩ –

⁽ ۲) الزُّور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر .

⁽٣) صفحة الشيء: جانبه.

⁽ ٤) جمع ليمنة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهي شعر الرأس الذي يصل إلى شحمة الأذن .

⁽ o) و إلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فَحَـُل» على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً – سبقت الإشارة إليه (في هامش ص ٣٨٣) ؟ هو :

واجْعلْ كَبِئْس «ماءً» واجْعلْ «فَعُلا» مِنْ ذِي ثَلَاثَة كَنِعْمَ ، مُسْجَلًا (مسجلًا : حرًا لا يعوقه ولا يقيده قيد) .

ر سلب أن تكون : « ساه » مثل : « بشس » في معناها وأحكامها . وأن يكون « نَعَمُّل » (وقد زاد في آخره أَلفاً لوزن الشعر ،) من كل فعل ثلاثى ، مثل : « نعم » في معناها ، وفي أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس غرضه « نعم » وحدها ، و إنما مثلها : « بئس »

عير نصيد يجعل بيبهما فرقا فيما سبق . هذا رايه وليس غرضه « نعم » وحدها ، وإيما مثلها: « بئس أيضاً . والحق أن هناك فروقاً ، بين « نعم » وهذا الفعل المحول وقد سردناها في ص ٣٨٩ .

أما «ساء» فالحلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : « بئس » تماماً في المعنى والأحكام ، أم هو مثلها في المعنى ، ولكنه في الأحكام كالأفعال المحولة ؟

وقد أوضحنا كل ذلك في الشرح .

زيادة وتفصيل:

إن كان الفعل المراد, تحويله معتل «الفاء» مثل: وَثيق - وفيد . . . فحكمه حُكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام - هام - فام - بقي على حاله ، وقد رفيه التحويل تقديراً عقلبناً محضاً عند وجود قرينة تدل على قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل ، وفي الخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضاً مع نية التحويل الذي ترشد إليه القرينة . ويدخل في هذا النوع الفعل : «ساء» فيصح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التي تحوات . يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع في أصله للذم العام الصريح (١) مثل: ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع في أصله للذم العام الصريح (١) مثل: «بئس» ؛ فتجرى عليه أحكام «بئس» من نواحيها المختلفة .

و إن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التي أصالها الواو : مثل : سَـرُو (٢) - غـرَا . . . ظهرت الواو في الكلام مفتوحة وقبلها الضمة ، ولو لم تكن الواو موجودة من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة (٣) ؛ فنقول : سَـرُو - غـرُو .

و إن كان الفعل معتل اللام باليّاء؛ نحو: خَـشَـيْ ، ورَمِـي () ، قابت الياء واوَّ قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها () ؛ فنصير : خَـشُـو ، أو خـَـشُو ، رمُـو ، أو خـَـشُو ، رمُـو ، أو رَمْيَ .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معمًا ، وحرف العاة فيهما هو « الواو » ؟ مثل : قَـوِىَ (من القوة ، أصله : قووَ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة ؟ لتقلب بعدها الواو الثانية ياء ؛ فتصير ؟ « قَـوِىَ » فكأن الفعل بنى على حاله . وإن كان معتل العين واللام معمًا بالواو فالياء ، نحو : شـوَى : قلبت الياء

⁽١) كما سبق في ص ٣٨٠ .

ر) سَرُو الرجل: صار سَرياً ، أي : غنياً شريفاً .

⁽ ٣ و ٣) راجع التصريح (عند الكلام على : « حبذا » آخر هذا الباب) وكذا الخضرى .

^() لأن الألف التي في آخر الفعل أصلها ياء.

عند التحويل وإواً ، لوقوعها متطرفة بعد ضمة ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، فتصير : «شَوَّ» . ويجوز عدم القلس واواً فتبقي الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوْى . وكذلك نقول في قَوِى : قَوْى ، ولا يجوز القلب والإدغام فى هذه الحالة لأن السكون ليس أصلياً .

وإن كان معتل العين واللام معنًا بالياء ؛ نحو : حَيَّ ، وعَيَّ . . . لم يصح تحو لله (١) . . .

هذا ملخص ما جاء فى المطولات المتداولة خاصًا بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء، وشدة الخلاف فيه. ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيدكلامهم. فهل هى صور خياليَّة تدريبية. ؟

لا يحسن اليوم استعمال شيء منها ؛ سواء أكانت خيالية محضة أم لها مسموع يؤيدها ؛ لأنها ثقيلة ، مجافية للأساوب الأدبى الرفيع ، والدوق البلاغى السائغ . وفى الميادين اللغوية الأخرى ما يغنى عنها تمامًا ــكا أشرنا من قبل (٢) ـ .

* * *

⁽١) راجع الهمع ، وشرح التصريح في باب : « نعم و بئس » عند للكلام على تحويل الثلاثي إلى : « فَـمُّـل » . وكذلك الصيان في هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في أول باجع التعجب .

⁽ ٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

المسألة ١١٢:

أفْعيلُ التفضيل (١).

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

الشمس أكسْرَ من الأرض. أهرام (٢) الجيزة أقلداً مُ من مدينة القاهرة.

المحيطات أوسع من اليابسة .

الطائرات أسرع ُ (٣) وسائل الانتقال . المنافق أخطرُ من العدُو ً الظّاهر .

في هذه الأمثاة كلمات مشتقة على وزن: «أفْعَلَى» ؛ (هي: أكْسُرَ } _ أَقُدْمَ _ أُوسْتَعَ _ أَسْرَعَ _ أُخْطر . . .) فما المعنى الذي تؤديه كل واحدة في جملتها ؟ .

إن كلمة: «أكبر » - فى المثال الأول - تدل على أمرين متعماً ؛ هما: اشتراك الشمس والأرض فى معنمًى معين ؛ هو: «الكيبَر»، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى .

وكلمة : «أَقُدْمَ» - في المثال الثاني - تدل على أمرين مَعَاً ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهرة في معنى معين ؛ هو : «القيدَمُ » وأن الأهرام تزيد عليها في هذا المعنى .

وكلمة : «أوسمَع » - في المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة في معنى معين ؛ هو : السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . .

ومثل هذا يقال أفي الباقي . . . وفي نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة _ ونظائرها _ تسمى : « أَفْعَلَ

⁽١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات. ولكنا وضمناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك في . و ألفيته ».

⁽٢) جمع : هَرَّم ؛ بناء فرعوني قديم ، له شكل هندسي" ؛ خاص .

⁽٣) الماضي: سَرُع مثل: صَغُر .

التفضيل (1) » وتعريفه: (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : (أفعل) يدُّل — فى إلاَّغلب (٢) — على أن شيئين اشتركا فى معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه). فالدعائم أو الأركان التى يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي — فى أغلب حالاته — ثلاثة :

- (١) صيغة : ﴿ أَفَعْدَل ﴾ ، وهي اسم ، مشتق .
 - (۲) شیئان پشترکان فی معنی خاص
- (٣) زيادة أحدهما على الآحر في هذا المعنى الحاص.

والذى زاد يسمى : « المُفَضَلَ » ، والآخر يُسمَى : « المفصَلَ عليه » ، أو : « المفضول » . ولا فرق فى المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ، أو ذميماً (٢) .

ويدل أفعل التفضيل. – فى أغلب صوره – على الاستمرار والدوام (٣)، ما لم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه فى الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح فى بابها (٤) .

طريقة صياغته :

يُصاغ « أَفْعَلَ التفضيل » من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه ، يُصاغ « أَفْعَلَ الله على مستوفياً كل شروط « التعجب » التي عرفناها (٥) في

⁽۱) هذه التسمية اصطلاحية ، أى : الصيغة التى على و زان : « أفعل » ؛ لتدل على التفضيل » أو المفاضلة ؛ (وهى : الزيادة في أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيجيء عند تمريفه). أما « التفضيل » غير الاصطلاحي فليس له ضوابط معينة ، وإنما هو متروك لبراعة المتكلم ، ومقدرته البلاغية التي تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين في أمر ، و زيادة أحدهما على الآخر في هذا الأمر ، من غير استخدام للطريقة الاصطلاحية .

⁽ ٢ و ٢) في الزيادة والتفصيل— ص ٤٠٦ —بيان مفيد عن المقصود بالاثمتراك، وعن الزيادة، وأن « أفعل » التفضين قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

⁽٣) نص عَلى هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨) .

⁽٤) في ص ٢٨١م ١٠٤.

⁽ه) ص ۲٤٩ .

بابه . . . (بأن يكون فعلا ثلاثيناً (۱) ، متصرفاً ، تامنًا ، مبنيناً للمعلوم (۲) . . . و . . . و . . .) . فالشروط التي يجب توافرها لصياغة « أفعل التفضيل » هي _ نفسها _ الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ « فعللَى التعجب » ؛ مثل الأفعال : سمع _ عدل _ فهيم _ بعد _ بقيي _ خيب من و . . . و . . . و . . . و من الأخيرين جاء : « أبقتى _ وأخبت » في قول الشاعر :

الخيرُ أبقى (٣) ، وإِنْ طال الزمانُ به والشرُّ أخبثُ ما أوعيتَ من زادِ فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط، وكان السبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضلة (كالفعل: مات فيني عدم عدم منه مطلقاً ؛ (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه بجموده لا مصدر له (٤) ، ولأنه بعدم قبوله المفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته .

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرظين السابقين فإن (٤) صياغة « أَفْعَلَ » تمتنع من مصدره مباشرة (٥) ، وتصاغ – كالتعجب – من مصدر

إذا كان وجه العذر ليس ببيّن فإن اطراح العذر خير من العذر وقول الآخر:

⁽١) إن كان الفعل رباعياً على وزن: «أَفْعَلَ » ففيه الخلاف السابق في التعجب ص ٣٤٩. ومن المسموع الذي فعله رباعي قولهم : ﴿ (هو أعطاهم الدراهم ، وأولاهم بالمعروف) . وهذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزة النقل . أما قولهم : هذا المكان أقفر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن همزته ليست النقل .

⁽٢) مع ملاحظة الحلاف في أمر المبنى للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك في الحكم ؛ على الوجه الذي سبق بمحيصه في ص ٣٥٠ – مع الرجوع إلى البحث الهام الذي يعارض أن يكون في اللغة العربية أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً (وقد تقدم في ج٢ م ١٠٧ ص ١٠٢ – .)

⁽٣) أصل الكلام : أبقتَى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبقاً لما سيجيء ، في ص ٣٠٠ . (٣) أصل الكلام : أبقتَى من غيره ، فالمفضل المنفى كالجامد لا يجيء منه التفضيل مطلقاً – بطريقة

^{(؛} و ؛) يرى بعض النحاه أن الفعل المبنى كالجامد لا يجلى علمه الناس مرفة ؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً . مباشرة أو غير مباشرة – لأن المصدر المؤول يكون في حالة النفي محرفة ؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً . لكن التحقيق صحة مجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة مجيء كلمة : «عدم » قبله وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال .

⁽ ه) ومن الشاذ استعمال كلمي: «خير» و «شر » – في التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض . وقولهم : (خير الناس أذفهم للناس ، وشرهم أقربهم إلى الإساءة والعدوان) وقول الشاعر :

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة «أَفْعَلَ » مصدر الفعل الأول – الذى لم يكن مستوفيناً للشروط ، – منصوباً على التمييز . فثلا الفعل : تعاوَن ، لا . . يُصاغ من مصدره «أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة » بأن ذاخذه من مصدر فعل آخرمناسب (مثل : كَبِر – كَشُر – نَـفَعَ . . .) ونجعل بعده مصدر الفعل فعل آخرمناسب (مثل : كَبِر – كَشُر – نَـفَعَ . . .) ونجعل بعده مصدر الفعل

= وشسر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديدا

أى : أخير وأشر ؟ حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالهما ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملا عليها. وفعلهما المسدوع «خارية خير ، وشر ً يشير ً » ويرى بعض اللنويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فمجى التفضيل منهما شاذ عنده . فقيهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط همزتهما . أ ما على الرأى الأول – وهو الصحيح – ففيهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط همزتهما ، لأن لكل منهما فعلا وقد اجتمع فى آية قرآنية استعمال كلمة «خير » لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : (. . . إن يسمام الله فى قلوبكم خيراً يدُو أنه خيراً على أخذ منكم . . .) .

ومثلهما في حذف الهمزة شنوذاً: «حبّ » في قول القائل: (وحبّ شيء إلى الإنسان ١٠ منعاً)، أي : أحب شيء . وجاء في ص ٢٠ من مجلة المجمع اللغوي القاهري : (عدد البحوث والمحاضرات التي أقيت في ، وتمر الدورة الثلاثين، لسنة ١٩٦٣–١٩٦٤) ما نصععلي لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن القيت في ، وتمر الدورة الثلاثين، لسنة ١٩٦٣–١٩٦٤) ما نصعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، الهمزة حذفت في التفضيل من كلمتي : «خير وشر » لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كا تفيد ذلك ولا يتناسب مع معانى لفظي : «خير وشر » لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كا تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها اللغوي : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل . . . وإن استعمال هاتين الكلمتين في معنى «أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة في معنى «أفعل » إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن «أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة الذي يصاغ له «أفعل » قد حصل من أصل المادة بحيث لو بني منها وزن «أفعل » لكان تحصيلا للحاصل، أو تفضيلا على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك في الكافية) . ا ه .

ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكماً خاصاً . سوى الحكم بمنع استعمال : « أَخْدِيْسَر ، وأَشْسَر » بغير حجة قوية ؛ إذ كيف يمتنع استعمالهما ولكل مهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك ؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسموعة بنصها الوارد . وفوق هذا فالكلمات التي سبقت هنا لتأييد المنع (ومها : زائد نقص – عال – سافل . . .) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعاً . فلا دليل فيها على المنع . . .

وشذ كذلك صوغ « أَفْمَلَ » من اسم العين ، (أي: من الاسم الدال على ذات ، وشيء مجسم) فقد ورد : « هو أحنك البعيرين » أي : أكثرهما أكلا ؛ فبنوا « أفعل » من شيء مجسم : هو ، الحنك . كا شذة ولم : هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل : « اختصر » المبيى المجهول ، الزائد على ثلاثة ؛ فاجتمع فيه شذوذان . . . وهكذا ، . . . وكل ما جاء محالفاً الشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره .

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوبها ؛ فنقول : فلان أكبر تعاونها من أخيه ، أو : أكثر تعاونها ، أو : أو ما شاكل أكثر تعاونها ، أو : أقل ، أو : أضعف ، . . . أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى .

والفعل: «خَصَرِ» لا يصاغ من مصدره مباشرة وأفعل التفضيل؟ لأنه يدل على اون ظاهر ؛ فنصوغه بالطريقة السالفة ، «غير المباشرة» من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد «أفعل » مصدر الفعل الأول ، وهو : «الخُضْرة» منصوباً على التمييز. فنقول: ورق الليمون أشد خُصُرة من ورق القصب . . . (١)

والحجة التي يحتجون بها لمنعه – (وهى: أن صيغة «أَفْحَلَ» هي أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) – حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن ، ومها : «من » الداخلة على المفضل عليه في مثل: فلان أبيض ،ن فلان ، وهذا الزرع أخضر ،ن ذاك » ؛ فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة : «مين » هذه. دمم قد تشتبه أحياناً بكلمة: «من البيانية»، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله .

وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع « أفعل التفضيل » وهما : « المقرون بأل » ، و «المضاف» فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته نما يمكن دفعه بالقرينة التى تحدد الغرض ، وتوجه – فى كل ما سبق – إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل في غير هذا الباب ، و مخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوى (الذي سيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثمّم كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان وللميوب والعاهات أقرب السداد واليسر . وعليه قول المتنبي : – وهو كوفي – قد الشيب .

إِبْعَدْ ، بعِدْت بياضًا لا بياضَ له لأَنت أسود في عيني من الظُّلم =

⁽١) ومن المسموع في الألوان: « أسود من حملتك الغراب » - « أبيض من اللبن » ، وكل هذا ، ن الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشاذوذ هذا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصا في المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصا ؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعي له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له أيضاً ، ولا سيا بعد ورود الساع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وفي العاهة الواحدة ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض ، والحمرة ، وأخضرة ، والسواد . . وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات ، كماهة العمي - مثلا - فنه عي الألوان ، وعي الضوء . . . و . . . وكذا أكثر العاهات . وكل ما سبق يقتضي التفضيل بين حربات الماون الواحد - أحياناً - والعاهة الواحدة أو الميب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال في التعجب - كا سبق في بابه . -

والفعل: عَرِجَ ، لا يصاغ - مباشرة - من مصدره «أفعل» ، لأنه فيعنْ ل يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ «أَفْعَلَ» بالطريقة السالفة «غير المباشرة» ؛ فنقول: هذا الفتى أوضح عَرَجًا من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها «أفعل التفضيل» مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة. أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبلك من فلان ، أو : أحمق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه و . . . و و

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة «غير المباشرة»، إلى التفضيل إذا فَقَدَد الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة، بعض الشروط الأخرى ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضًا مع الفعل المستوفى ... وقد سبق التي أوصاتنا إلى انتعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط . وقد سبق شرحها في بابه ... فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

حباء فى شرح العكبرى لديوان المتذي (ج ؛ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : (« وأما قول أصحابنا الكوفيين فى جواز « ما أفعله » ، فى التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فالمجة لهم فى مجيئه ؛ نقلا وقياساً . فأما النقل فقول طرفة ، وهو إمام يستشهد بقوله :

إذا الرجال شتَوْا واشتد أَكْلهمو فأنت أَبيضهم سربال طباخ فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله فى كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر :

جارية فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى إباض وأما الةياس فإنما جوزناه فى السواد والبياض لكوبهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ، الم يثبت لسائر الألوان) ، . ا ه .

والحق أن الاقتصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا . (انظر رقم ۲ من هامش ص ٣٥١) .

⁽١) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب : « أفعل التفضيل.» .

وثما تجب ملاحظته: أن صيغة «أفعَلَ التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كثيراً عن صيغتى «التعجب» ومعناهما ، وأحكامهما فى أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، ويُنصَب هناك على اعتباره مفعولا به (١) . . .

ومي تمت صيغة ؛ « أَفْعَلَ » على الوجه السالف صارت اسمًا جامداً ؛ ويترتب على جموده أمران :

أولهما: ألا توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي ؟ فليس له بعد هذه الصياغة – ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول . . . ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصور على صيغة : « أَفْعَلَ » وحدها ، وهي جامدة ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها – طبقاً لما يلي (٢) –

وَمَا بِهِ إِلَى تعجُّبِ وُصِلْ لِمَانع بِهِ إِلَى التفضِيل صلْ

يريد : ما يتوصل به – من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر – صِلَّ به إلى التغضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام في كل العوامل الجامدة –كما سبق في ص ٣٥٧ ، وفي رقم ٢ من هامشها – إلا بعض حالات معدودة – نصوا عليها في مواضعها الحاصة بمناسباتها، ومنها الحالة الآتية في ص٤٠١. وأخرى في هامش ص ٤٠٤ توجب التقدم .

ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل » للضرورات الشعرية – ونحوها بما يدخل في حكم الغمرورة – إذا كان معموله شبه جملة ، كالذي في قول القائل :

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتى إلى الحلم أقرب والأصل: أقرب إلى الحلم أقرب والأصل: أقرب إلى الحلم أقرب

^(1) وفي صياغة « أفعل » يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُغْ مِنْ مصُوغِ مِنْهُ للتَّعجُّبِ: «أَفْعَلَ» للتَفْضِيلِ، وأْبَ اللَّذُ أُبِي اللَّهُ أَبِي اللَّهُ أَبِي اللهُ أَبِي اللهُ أَبِي اللهُ اللهُولِ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

ثانيهما : ألا يتقدم عليه _ في حالة الاختيار _ شيء من معمولاته ، إلا حالة واحدة (١) سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتي .

* * *

أقسامه ، وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أُقْسام :

(١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) مقترن « بأل » .

. (٣) مضاف

فأما القسم الأول المجرد من «أل والإضافة » فمثل: «أفضل »، و «أنفع » في قول بعضهم لظريف: لا أدرى! أجد لك أفضل من مزحك ، أم مزحك أنفع من جدك . ومثل: «أحسسَن » في قول الشاعر:

وإنى رأيت الضُّرُّ أحسنَ مَنْظَرًا من مَرْأَى صغيرٍ به كَبْرُ

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته .

(٢) ووجوب دخول « من » جارة للمفَـضَّل عليه (أى : للمفضول) .

ا — فأما الأمر الأول (وهو: وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة فى كل استعمالاته واو كان مسنداً لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً ؛ نحو: الجمال أصبر من غيره على العطش — الجمالان أصبر من غيرهما — . . . الجمال أصبر من غيرها . . .

الموت أحسن بالنفس التي ألِفَتْ عزَّ القناعة ، من أن تسأل القوتا.

⁽۱) في ص ٤٠٣ - رقم ٢ - وهناك حالة أخرى سبق عرضها موضحة مفصلة (في باب والحال » ج ٢ م ٨٤ م ٣٠٠ « د » . وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : - وهذا الملخص لا ينني عن الأصل السابق - أن أفعل التفضيل قد يققضي حالين ؛ إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى . فالأحسن أن تتقدم إحداهما على عاملها (وهو أفعل التفضيل) وتتأخر الثانية عنه ؛ نحو : المقل قطنا أنفع منه قمحا الفدان عنبا أحسن منه قطنا المتملم تاجراً أقدر منه زارعا .وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معا عن أفعل التفضيل بشرط أن تقع بعاده الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ... راجع ج ٢) الحالين معا عن أفعل التفضيل بشرط أن تقع بعاده الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ... راجع ج ٢)

_ الناقة أصبر من غيرها . . . ـ الناقتان أصبر من غيرهما . . . ـ النُّوق أصبر من غيرهن

س – وأما الأمر الثانى وهو: دخول: «مين » (١) جارة للمفضّل عليه (أى: للمفضول) فأمر واجبأيضاً ، ببشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً. ولهذا كان وجودها دليلا على إرادة التفضيل، وعدم انسلاخ «أفْعك » عنه. وهى مختصة بهذا القسم وحده، وبدخولها على المفضول دون غيره، ولا وجود لها فى القسمين الآخرين. – كما سيجىء عند الكلام عليهما – ولا يجر المفضول غير ها من حروف الحر. ومن الأمثلة – غير ماسبق – قول المتنى ؛

ومَا لِيلٌ بِأَطُولَ مِن نهارٍ يَظُلٌ بِلحُظ حُسَّادى مَشُوبا وما موت بأَبغض من حياةٍ أرى لهمو معى فيها نصيبا

ودخول « مين ° » جارة للمفضل عليه يستلز م أحكامًا لهما ؛ منها :

ا _ جواز حذفهما معيًا ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : (والآخرة حير أُوبَّهُ عَلَى ، أَى : والآخرة خير من الدنيا ، وأبق منها . وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى : (أنا أكثر منك مالاً ، وأعز نفراً) ، أى : أعز نفراً منك . وقول الشاعر : ا

ومن يصبر يجد غِب صبرِه ألذ وأخلى من جَنَى النحل في الفم أي : ألذ من جنى النحل . . .

روإذا حذفا من اللفظ كانا ملحوظين في النية والتقدير ؛ وصارا بمنزلة المذكورين (٢) .

⁽١) ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهى لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : النشيط أفضل من الحامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كانت للمجاوزة فعناها أن المفضل جاوز المفضول في الأمر المحمود أو الملاموم ... و « مين » هذه غير « مين » التي تجيء المتعدية المجردة (أي : التعدية التي لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجيء في « الملاحظة » الحاصة : ص ٥٠٥ . (٢) يقول ابن مالك في (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : « من » لفظاً أو : ثقديراً) :

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون (أفعل) خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانيًا لفعل أو مفعولا ثانيًا لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها . . .) أو مفعولا ثانيًا لفعل ينصب ثلاثة (كالفعل: وأرى . . .) ؛ نحو : قدَرْع الحجة بالحجة أنفع وبيّما كان ازدراء السفيه أنجع في إصلاحه

فلو طالعت أحداث الليسالى وجدت الفقر أقربها انتيابا(١) وأنَّ البرَّ خيرٌ في حياة وأَبْقَى بعد صاحبه ثوابا — أعلمت الجازع احمال المشقة أجدر بأصحاب العزام والحمم . . .

ويقل حذفهما إذا كان «أفعل » حالاً. نحو: توالت النغمات أنعش للقلب وأندى للفؤاد ، وأذهب للأسكى . . . ومثل قول الشاعر على

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكُ كَالْبِدُ رِ الْجُمْلَا فَظَلَ قَوْادى في هواك مضَلَّلا

يريد: دَنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر، فكلمة «أجسل» حال من الفاعل: «التاء». وهذا النوع من الحذف على قلته - قياسي تجوز محاكاته. وكذلك يقل حذفهما إن كان «أفعل» نعتًا لمنعوت محذوف مع عامله لقرينة، فحو: اتجه مساحة ، وأكثر خصبًا، وأرحب للغريب صدراً. والأصل: اتجه ، واقصد بلداً أوسع مساحة . . . و . . . و . . . و الأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتـوقع اللبس في فهمه . . .

(٢) ومن الأحكام: وجوب تقديمهما أحياناً على عاملهما وحده، وهو: الفعل « أفعل » دون تقديمهما على الجملة كلها. وإنما يحب التقديم على عاملهما إذاكان المجرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال: فلان ممتّن أفضل ؟ والأصل: فلان أفضل ممتَّن ؟ أو كان الحجرور مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: فلان من ابن من أفضل ؟.

⁼ وَأَفْعَلُ التَفْضيلِ صلْه أَبَدَا تَقْدِيرًا ، أَوْ لفظًا بِ « مِنْ » إِنْ جُرِّدا ثَمْ يَقُولُ في بيت سيعاد ذَكره لمناسبة أخرى في ص ٤١٦ :

وَإِنْ لَمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدا أَلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَن يُوحَّدَا (1) تردداً على الناس، ذهاباً ومجيئاً إليهم.

والأصل فلان أفضل من ابن من ؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام السالفتين (١) إلا للضرورة الشعرية كقول القائل:

وإنَّ عناءً أَنْ تُناظِر جاهلا فيحسب – جهلًا – أنه منك أعلمُ وقول الآخر :

إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة "(١) فأسماء صن تلك الظعينة أملح والأصل: (أعلم منك) - وأيضًا (فأسماء أملح من تلك الظعينة). فقد تقدم الحرف « مين » مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى ، وليس إنشائياً استفهاميًا (٣) . . .

٣ - ومنها: امتناع الفصل بينهما وبين «أفعل» إلا بمعموله، أو: «لو» وما يتبعها، أو: النداء - فثال الفصل بالمعمول قوله تعالى: (النبيّ أوْلتَى بالمؤمنين من أنفسهم)، وقول الشاعر:

وظُلْم ذوى القُرْبَى أَشدُ مضاضة على المرء من وقّع الحُسَام المهند وقول الآخر:

لولا العقول لكان أدنى (1) ضيغم أدنى (0) إلى شرف من الإنسان (1)

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا - ٧ كَمِثْلِ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدا - ٨

أَى : إِن تَكَنَّ مُسْتَفَهُما بِالاَسْمِ التَّالَى : « مِنْ » ، وَهُو مِجْرُورُهَا ، فقدمُهُما وَجُوبًا في كُل الحالات . ثم قال : ورد التقديم نزراً (أَى نادراً) في حالة الإخبار . أَى في حالة الكلام الحبرى ، لا الإنشائي الذي شرحناه .

ومما يلاحظ أن المثال الذي في البيت الثاني معيب ؟ السبب الموضح في الصفحة الآتية :

⁽۱) هناك حالة أخرى يتقدم فيها معمول «أفعل التفضيلُ» على عامله أفعل التفضيل. وقد سردنا ملخصها فى رقم ۱ من هامش ص ٤٠١، وقلمنا إن هذا الملخص لا يغنى عن البيان والتفصيل المذكورين فى باب الحال، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك). (٢) المرأة فى هودجها، (تكريماً وصيانة لها)

⁽٣) وفي تقديم «من » مع مجرورها في حالتي الاستفهام يقول ابن مالك في بيتيه السابع والثامن – وسيذكران لمناسبة أخرى في ص ١٩٤ – :

⁽ ء) أقل .

⁽٦) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٤٣٣ .

ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفُوكِ أَطِيبُ _ لو بذَلتِ لنا _ من ماءِ مَوْهِبَةٍ (١) على خَمْرِ ومثال النداء: أنت على أداء المهام الجيسام أقدرُ _ يا صديقى _ من صفوة الأخلاء.

وقول الشاعر :

لم أَلَقَ أَخِبتُ - يَا فَرَرْدَقُ - مَنكُمُو لَيلًا ، وأَخبتُ بالنهار نهارا فلا يَجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذي ليس معمولاً لأفعل) ولا بشيء غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن الجار والمجرور : (ممنَّن) متعلقان « بأفضل » (*)، و « أنت » مبتدأ خبره : « أفضل » وقد فصل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي من أفضل ، (أي : ليس معمولا له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف الجرّ « مين أ » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُد . . فعند التفضيل يجيء هذا الحرف مع مجروره ، إمنًا متقدمين على « مين أ » الجارة المفضول ومتوسطين بينها و بين « أفعل » ؛ نحو : المجرّب أقرب من الصواب من الناشئ ، وإمنًا متأخوين عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب (٣) . . .

* * *

⁽١) نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

⁽٢) و يجب تقديمها عليه وحده في هذه الصورة .

⁽٣) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذي سبق في ص ٢٠٧ وهو الحاص بدخول ه من » على المفضل عليه -- كما ستجيء الإشارة لهذا في ص ٤١٢ .

زيادة وتفصيل:

ا _ عرفنا (۱) أن : « أفعل التفضيل » يدل _ فى الأغلب _ على اشتراك شيئين فى معنى خاص، وزيادة أحدهما على الآخر فيه . . . ، و . . . فما ضابط الاشتراك ؟! .

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكنى أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحًا ومفهومًا للمتخاطبين ، وأو كان اشتراكا ضديًا ، أو تقديريًا ، كقول إنسان في عدوين له : هذا أحبّ إلى من ذلك . وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد في المثال الأول : هذا أقل بغضًا عندى ، ويريد في المثال الثاني : هذا أقل شرًا من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا ، أو لذاك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هوفي أمر مضاد في معناه لمني : « أفعل » المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة في أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدو خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجودة ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاد لمني : أفعل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : _ الثلج أشد بياضاً من المسك _ الصيف أحر من الشتاء _ السكر أحلى من الملح _ العسل أحلى من الحل . يريدون: أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته _ والصيف في حوارته أشد من الشتاء في برده _ والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته _ والعسل في حلاوته أشد من الحل في حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على الشتراك في المعنى يقوم بجانبه على بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه

⁽١) في ص ه ٣٩ واشرنا في رقم ٢ من هامشها إلى أهمية ما يأتى هذا في الزيادة والتفصيل .

نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفاً معنى «أفعل».

من الأساليب الصحيحة: فلان أعقل من أن يكذب _ وأمثال هذا _ فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب ؟ وهذا معنى فاسد ؛ .

خير ما يقال في هذا وأمناله: أن «أفعل التفضيل» يفيد هنا أمرين معاً ؟ هما إفادة البُعد عما بتعده، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوى الأساسى المفهوم من مادة «أفعل» المعروض في الجملة الأصابية ، فالمراد: فلان أبعد الناس من الكذب؟ بسبب عقله . وفي مثل: فلان أجل من الرياء ، وأعظم من الحيانة . يكون المقصود: فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الحيانة بسبب عظمته . . . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر:

الحق أكبر من أن تستَبد به يد ، وإن طال في ظلم تماديها

فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا تكون «من » تفضيلية جارة للمفضول ، وإنما هي مع مجرورها متعلقان «بأفعل » الذي هو بمعنى : متباعد ، لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل «بعد » وباقي المشتقات التي من مادته ، ومنها هنا : «أفعل » لتضمنه معنى «أبعتد » بمعنى : «بعد » فهي متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل ، كنظيرتها في قولنا : أنا بعيد من الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل فى بعض مداوله دون بعض ؛ فهـُو يدل على زيادة البعد ، دون أن يكون هناك مفضول حقيقى ، ولا « مين » الداخلة عليه . . . ومضمون الرأيين واحد (١)

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة للإعلال ، ونحو : الأديب أفوم لسانيًا ، وأبنين قولاً من غيره ، فيجب أن تسلم الواو والياء .

⁽١) وهناك بعض آراء أخرى عرض لها « المغنى » في « الباب الحامس » من الحزء الثانى ، عنه كلامه على الحجهة الرابعة من جهات الاعتراض . . .

د _ إذا كان أفعل التفضيل المجرد (١) واجب الإفراد والتذكير فما بال ُ العرب تقول : مرّ بنا سيرْبُ من الظباء ، بعده أسراب أُخَـرُ ؛ فيأتون بكامة: « أُخـر » مجموعة ومؤَّنشة ؛ (إذ هي جمع"، مفرده : « أُخرى » ، « وأُخرى » مؤنث لكلُّمة « آخَرَ » الذي أصله « أَأْخر » على وزن : « أُفْعَلَ » المذكر الدال على التفضيل؛ فهو من القسم المجرد). فلم كانت « أُخدَر » مجموعة ومؤنثة في المثال السالف و أشباهه _ مع أنَّ القاعِدة تقتضي الإفراد والتذكير ،، وأن ْ يقال: أسرابٌ « آخـَر » (التي أصلها: « أَأْخَر » كما أسلفنا) (٢).

أجاب النحاة : إن كلمة : «أُخرر اليست مما نحن فيه الأسباب ثلاثة بحتمعة :

أولها: أنها في استعمالاتها الصحيحة المختلفة ومنها المثال السالف وأشباهه لا تدل على التفضيل؛ (أى : لا تدل علي المشاركة والزيادة) وإنما تدل علي المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذي تكون فيه يقتضي معنى المغايرة وحدها، لا معنى المفاضاة، أو نحوها. وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة ، فمعنى سرب آخَـر وأسراب أُخـَر هو : سرب مغايرٌ ، وأسراب مغايرات ، بدون تفضيل فيهما .

وتانيها: أنها - في كلام العرب - لا يقع بعدها: « مين ° » الجارة للمفضول، لا لفظاً ولا تقديراً .

وثالثها: أنها في كلامهم الفصيح تطابق وهي نكرة (٣) ه

لَكُمْهِم تَرِكُوا ٱلْأُصِلَ أَيْضًا ، وقالوا : أُخَدَّر ، التي هي جمع مؤنث ، مفرده : أُخرى-.

⁽١) سبق الكلام عليه ، في ص ٤٠١ .

^{(ُ} ٢) أَى : أَنَ الْأَصْلُ أَنْ يَقَالُ مِثْلًا : هَذَا ظَبِي آخَرِ (وأَصْلُهَا : أَأْ خُرَ) وهذه ظبية آخَر (أَأْ غُر) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبية أخرى ؛ فأتواً بكلمة : « أخرى » التي هي المفردة

والأصل أيضاً أن يقال: هذان ظبيان آخر (وأصلها: أَأْخر ، وهاتان ظبيتان آخر) ولكمم تركوا الأصل ، وقالوا : آخران ، في تثنية المذكّر ُ ، وأُخْـرَيّـان في تثنية المؤنث . وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخِـرِ (أَأْ خر) وهؤلاء ظبيات آخر (أَأْخِر) .

⁽٣) أَى : أَنَّهَا لُو كَانْتَ للتَفْضيل وهي نَكْرَة ، لُوجِبُ عَدْمَ مَطَابَقَتُهَا ؛ كَيْ تَسَايِرِ المسموع

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذي يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقاً (١) _ كما تقدم _ ؛ وإنما هي كلمة معدولة ، (أى : محدولة) عن كلمة : « آخر » التي أصلها « أأخر » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : « آخر » في معناها الأصلى _ وهو المغايرة المحضة الحالية من معنى التفضيل _ عدراً او إنها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير ، وحواوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير ، وحواوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : «أنحر » ، لتؤدى معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطي (١) ، قولا أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعثل « أُخدَر » من باب « أفعل التفضيل » أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمندع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولا عما هوبه أولى ؛ فلذلك منع من الصرف) (٢)

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها — فى الظاهر — فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه ، ولم يدر بخلكها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة _ بحق _ وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهي من الشاذ

⁽١٤١) الحسع ج٢ ص ١٠٤.

⁽٢) يقول المكبرى – في كتابه: «إملاء ما من به الرحمن » ج ١ ص ٥٥٤ ، سورة البقرة – ما نصه في كلمة : «أخر » (لا تنصرف الوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل في «فعل » صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام؛ كالكُبُرُى والكُبُرَر ، والصغرى والصُّمَرُن) . ١ هـ . وهذا التعليل مردود كغيره عاذكرناه هذا .

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضوه من أسباب أخرى ؛ فهى أسباب ضعيفة لا تثبت على التمحيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلا بما يدرهيق سرده من غير نفع عملى ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدّل زائف .

ه — ونزولاً على قاعدة الإفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبي نُواس ذكر كلمتى : « صُغْرَى » و «كتُبْرَى » مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله (١):

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعها حَصْبَاءُ دُرِّ على أَرض من الذهب والقياس : أصغر وأكبر . . لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والإفراد في هذه الحالة . . .

وثما قيل في دفع هذا ألعيب: إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطاقدا ، ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صُغرى أو كبرى من حيث هي : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يُشاهد طفلة تُحاول الركوب فيساعدها ويتقول : ساعدتها لأنها : «صُغرى» ، أى صغيرة ، وكمن يُشاهد سيدة عجوزاً ؛ فيتعاونها على النزول من السيارة ، ويتقول : عاونتها لأنها كبُرى ؛ أى : كبيرة السن ؛ فليس في كلامه هذا ، ولا في المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر في هذا المعنى .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحناً ، لأن «أفعل» إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفضيل (« فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملا على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجيء « من » لفظاً ومعنى . واعتماداً على هذا السبب في المطابقة يتُخرَّج بيت أبى نواس السالف ، ومثله قول العلماء العروضيين : « فاصلة صُغرى وكبرى » ، خلافاً لمن جعله لحناً (٢) ») .

⁽١) يصف كأماً مملوءة بشراب ذهبي اللون ، تعلوه الفقاقيع .

⁽٢) حاشية الخضرى مع توضيح بعض كلماتها – (في هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بأل) . ومثل هذا في شرح التوضيح . وقال الأشموني في هذا الموضع ما نصه :

^{» (. . .} و إذا صح جمع « أفعل التفضيل » ؛ لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هاني. : « كأن صغري وكبري من فقاقعها . . . » صحيحًا ا هـ .

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن في الكلام حذفاً وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام «أفعل » التفضيل ؛ كقسم المضاف (١) إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدى إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل: «كأن » صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها » . فكامة : «من »

زائدة (مع أنها – فى الغالب – لا تزاد إلا بعد ننى بشرط أن يكون مجرورها نكرة)، و « فقاقعها » الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها ، فنى الكلام حذف من

جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مماً لا داعي له .

وأعجب منه قولهم فى الدفاع عن الشاعر: «إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما فى المضاف إلى المعرفة »، وقد جاء هذا الكلام فى التسهيل ». (٢) ولا أدرى: أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ فى اللغة ؟ إذ كيف تؤدى اللغة مهامها — وما أجلها — إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط. تأويل اللفظ الذى يشوبه خطأ لغوى تأويلا ينصلح عيبه من غير داع معنوى لذلك ؟.

* * *

⁽¹⁾ سيجيء الكلام على المضاف بنوعيه في ص ٤١٦ و ٤١٨ .

⁽٢) ونقله : الهمع ، وياسين في حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

القسم الثاني:

أن يكون أفعل التفضيل مقروناً « بأل » . وهذا يوجب أمرين :

أحدهما: أن يكون مطابقًا لصاحبه في التذكير ، والمتأنيث ، والإفراد ، وفروعه ؛ نحو: قوله تعالى : « سَبح اسم ربيّك الأعلى » _ اليد العُلْيا خير من اليد السفلى (١) . الشقيقان هما الأفضلان _ الشقيقتان هما الفُضْلَان أن (٢) _ الأشقاء هم الأفضلون ، أو الأفاضل (٣) _ الشقيقات هن الفُضْلَيَات . . .

ُ والآخر : عدم مجيء « مين ُ» الجارة « للمفضّل عليه » ؛ لأن « المفضّل عليه » لا يُـذ ْ كـَـر في هذا القسمْ ^(٤) . أما الجارة لغيره فتجيء ؛ كالتي في قول الشاعر :

فهمُ الأَقربون من كل خير الوهمُ الأَبعدون من كل ذمِّ فالجار والمجرور _ في الشطرين _ لا شأن له بالتفضيل : لأن " : « مين " المذكورة هي التي تدخل على المجرور للتعدية (٥) ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد » يحتاجان إلى معمول مجرور «بيمين " كفعلهما : « قَرُب و بِعَد » فليست : «مين " بعدهما هي التي تدخل على المفضول ، وتجره ؛ إنما هي ومجرورها نوع آخر .

^() العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل . والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

⁽٢) تثنية : فُـضُل ، مؤنث : أفضل .

⁽٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٤٤ ؟ ففيه البيان .

⁽٤) إذ تغنى عنه «أل» ؛ لأنها للعهد (وليست موصولة كالداخلة على اسم الفاعل ، واسم المفصول ؛ ولمذ المفصول) والله المفهول) والله المفصول ؛ ولهذا أو حكماً . وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا قالوا : (لا تكون «أل » في «أفعل التفضيل» إلا للعهد؛ لئلا يعرى عن المفضول) – راجع الصبان ، ج ٣ أول باب أفعل التفضيل – وإذاً لا يصلح أن يقال : عكل الأفضل من أمين . وأما قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حَصَّى وإنما العَـزَّة للكَاثرِ فَوْوَلُ عَنْدُمْ بِتَأْوِيلَاتَ مُتَلِفَةً ؟ منها : زيادة «أَلَ » في لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار والمجرور متملق بكلمة محذوقة تماثل المذكورة ، والأصل : «بالأكثر أكثر منهم» ... ومنها أن «من» بمنى « في » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً ؛ فهي إما لغة ، واما شاذة . . .

⁽ه) وهي التي سبقت الإشارة إليها في ص ٤٠٧، وتخالف الداخلة على المفضل عليه ، والتي سبق بيانها في ص ٤٠٢.

زيادة وتفصيل:

قال صاحب التصريح (1): إن «أفعل التفضيل» المقترن بأل يطابق موصوفه لزوماً . . . ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع ، وأردف هذا بالنص الآتى : («قال أبو سعيد على بن سعيد في : كفاية المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى في الحميم (٢) والتأنيث عن السماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم يُقلَل فيهما : الأشارف والشرفي ، والأظارف ، والظرف ، والظرف ، والظرف ، والظرف ، والأطول . وكذلك

الأكرم والأمجد ، قبل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكُرْمَى والمُجدي » .) ا ه .

هذا ما قاله وما نقله صاحب «التصريح » وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من تضييق وتعسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث

جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم بحدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه لاوصول إليها .

على أن بذل الطاقة واحمال العناء لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبذول في سبيلها. وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأى السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها: «الكرمي» ، مؤنث: «أكرم» ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : «الرد لى ، والجُمل ي» ، (مؤنث: الأرذل والأجمل) على حين يسجل أبو على القالى في الجزء الأول من كتابه: «الأمالى» (٣) ما نصة : («قال بعض بني عُقيل وبني كلاب: هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأرذل ، والأنذل ، والأسفل ، والألام . وهي : الكرم ي والفضل ي والفضل ، والحسن ، والخسنى ،

⁽١) ج ٢ – باب : « أفعل التفضيل » عند الكلام على النوع المقرون بأل .

⁽٢) المفهوم من سياق الكلام في : «التصريح » أن مراده بالجمع السهاعي مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؟ إذ لا خلاف في قياسية جمعي التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما . – وقد سبقت عند الكلام عليهما في الجزء الأول . – هذا ، ولم يتعرض النص السالف المشي . فهل يريد بالجمع ما يشمل المشي أيضاً كالشأن في عبارات بعض اللنويين ؟

⁽٣) ص ١٥٢ .

والرُّذُ لَى ، واللؤُمنى ، وهن ّ الرُّذَل ، والنَّذَل واللَّوَم . .) » ا ه ؟ . فقد سجل أنها مسموعة هى ونظائر لها . ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة : العُظْمي – الصغرى – الكبرى – الوثقي – الفُضلى – القُصُورى – الأولى – الجُلّى – الدنيا – الوسطى – الأخرى – العليا – السفلى – الكُوسي (كثيرة الكياسة) الطوائي (أذي الأطول) – الضيقي (شديدة الضيق) . . . و . . . ولكل صيغة مما سبق مقابل على وزن «أفعل » لمذكرها . واو حصرنا ما نقاه صاحب الأمالى ، وما نقله غيره في مواطن مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية . . . لكان من هذه الكلمات المبعرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة . ولا حاجة بنا إلى تأوياها ، أو التمحل لإبعادها عن «التفضيل » وعن نوعه الذي نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة – آلما بسطوه هنا – يقوم على الجلال المخض الذي لا يعضده الحق ,

وشيء آخر : أنه لو صح الاخذ براى المانعين وحدهم ما دان القياس حكمة ولا فائدة ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير هنا . فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها ؟ وكيف نحرم تطبيقه والانتفاع به ، زاعمين واهمين أن صيغة الكامة ذاتها – بحروفها وتكوينها المادى – غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ . وكيف يتحقق القياس ؟ . . . (1)

لهذا كان مجمع اللغة العربية » سديد الرأى حين قررقياسية جمع « الأفعل » الذي للتفضيل المقرون بأل على « الأفاعل » ، كما قررصياغة مؤنثه على « الفُعلَك» قياسًا كذلك (٢) . . .

 ⁽١). يؤيد هذا ما سبق أن قلمناه في قياسية مصدر اللفعل الثلاثي ص ١٨٤ وما بسطه ابنجي وغيره - في الحزء الأول من كتابه : « الحصائص » في الفصل الرشيد الحكم الذي نشير إليه كثيراً »
وعثوانه : « اللفة تؤخذ قياساً » وقد نشرناه كاملا في آخر الحزء الثاني .

⁽٢) طبقاً لما في ص ١٥١ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩؛ في تلك الصفحة تحت عنوان : (في أفعل التفضيل – جمع : « الأفعل » على الأفاعل ، وصوغ مؤنثه على : « الفُمنُل ») ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوباً بالأسانيد والبحوث المؤيدة له :

^{« (} يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : « الأفاعل» ، وفي تأنيثه على « الشُعْلَى » مقصوران على - الشُعْلَى » مقصوران على -

طالاً رددنا — في هذا الكتاب — أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ، من غير فائدة ترجى ، ولا ضرر يدفع .

نعم قد يقع جرس هذه الصيغ آلجديدة القياسية غريبًا أول الأمر على الأسماع ؛ كتلك الصيغ التي نقلها صاحب الأمالي عن بني عُقيَل ، وبني كلاب واكن لا يصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضروري بها، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة في جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين . على أن تداول الكلمة الغريبة كفيل بصقلها وإزالة غرابتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجة إلى استخدامها ، وترديد الألسنة لحال. . . .

السماع . ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى؛ مستندين إلى أن اقترانه «بأل » يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل » المقترن بالألف واللام على « الأفاعيل » ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على « الفعلمي » .) » ا ه .

وقد وأفق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنة فى الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة سنة ١٩٦٧ .

القسم الثالث:

أن يكون مضافاً (١) ، ويشترط في هذا القسم شرطان عامان لا بد منهما في «أفعل التفضيل» المضاف مطلقاً (أي : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة).

أحدهما: ألا يقع بعد أفعل التفضيل «مين » الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس ميى .

ثانيهما: أن يكون المضاف بعضًا (٢) من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه (٣) ووجوده ؛ فلا يصح: الطيار أفضل امرأة .

فتى تحقق الشرطان العامَّان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان :

أولهما: إفراده وتذكيره كالمجرد (٤) ...

والآخر: مطابقة المضاف إليه لصاحب (٥) أفعل التفضيل، (أى: للموصوف (١) الذي يتجه إليه معنى: «أفعل» ويتصف به): في التذكير. والتأنيث، وفي الإفراد وفروعه، وفي جنسه أيضًا.

⁽١) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين في ص ٥ . وقد سبق بيانهما وتفصيل أحكامهما أول هذا الجزء .

⁽ ٢) وسيجىء في الزيادة (ص ٤٢١) اشتراط أن يكون « أفعل » بعض المضاف إليه ، مع بيانه المراد من هذه البعضية .

⁽ وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتممها في ج٢ باب: التمييز ص ٣٣٢ « ب » م ٨٨ .)

⁽٣) وهو المفاضلة الدالة على زيادة شيء على آخر ؛ و بهذا تكون المفاضلة قائمة وموجودة .

⁽٤) وفى حكم أفعل التفضيل الحجرد من «أل» والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة – وأن هذا الحكم هو الإفراد والتذكير – يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ٤٠٣ :

وَإِنْ لِمَنكُورِ يُضَفُ أَوْ جُرِّدًا أَلْزِم تَذَ كَيراً ، وأَن يُوَحَّدا

⁽ o) المضاف هو : « أفعل » والذي يتجه إليه معناه هو صاحبه الذي يتصف به ؛ فكلاهما واحد من جهة المدلول والمعنى .

⁽ τ) أى للشيء الذي يقوم به معنى « أفعل » ، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنعوت والنعت الاصطلاحيين .

ومن أمثلته قول المتنبى :

وأحسنُ وجه في الورى وجهُ مُحسنٍ وأَيْمَنُ كُفِّ فيهمو كفُّ منعمِ

وتقول: هذان الوجهان أحسن وجهين . . وهاتان الكفان أيْسْمَنُ كَفَيَّن __ وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفَّهم أيْسَنُ أكفَّ (١) .

فالأمور التي يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة ^(٢) ـــــ أربعة ؛ هي :

- (١) امتناع « مين ° ، الجارة للمفضول .
- (٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .
 - (٣) إفراد « أفعل » وتذكيره .
- (٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب «أفعل» في الجنس، وفي الإفراد. والتذكير، وفروعهما

هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التي يكون فيها «أفعل التفضيل» مضافاً لنكرة مطابقه للموصوف الذي يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، (أي : مطابقة لصاحب أفعل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزية المفضل على جنس المضاف إليه واحداراحداً إن كان المضاف إليه مفرداً، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعاً . وعما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال -المنصلحة أفضل امرأة - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء . . . فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضلًوا رجلا رجلا - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجاين رجاين - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا - والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء ، مجتمعات . . . وهكذا الأمثلة الآخرى ونظائرها . (انظر ص ٢١١ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

⁽¹⁾ جاءت المطابقة السابقة – فأغلب صورها التي مها التذكير والتأنيث نتيجة الإشراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سعيد أفضل امرأة) ؟ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة الابدأن يكون بعضاً من المضاف إليه – في الأصبح – بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل المفاضلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لوجود صاحب «أفعل » والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمة وأسفل » في الآية فصفة لحمم محذون .

⁽ ٢) أنظر حكم العطف على هذه النكرة في ص ٢٢ .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفاً. وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما — المطابقة وعدمها ، بشرط أن يكون الغرض من « أفعل التفضيل» باقياً — وقد شرحنا هذا الغرض ولكن ترك المطابقة في التثنية والجمع هو الأكثر، إذ الأفصح أن يكون مفرداً مذكراً في جميع استعمالاته. فثال المطابقة: عمر أعدال الأمراء — العمران (١) أعدلا الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدالو الأمراء — فاطمة فيضلكي الزميلات — الفاطمتان فيضلكيا الزميلات — الفاطمتان فيضلكيا

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدل الأمراء — العمران أعدل الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء . . . فاطمة فضلكى الزميلات — الفاطمات فضلكى الزميلات . . .

أما إن كان الغرض الأصلى هو عدم المفاضلة مطلقاً (1) أو: كان الغرض هو بيان المفاضلة المجردة (10) فتجب المطابقة للموصوف في الصورتين (10) في الإفراد والتذكير وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ، أو غير بعض . فثال مالا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف الأقزام في المناطق الشهالية :

("... رأيت أهلها صغار الأجسام، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد على خمسة أشبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ، ويحترمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لى المترجم: هذا أفضل القضاة عندنا، وأوسع الرجال خبرة قضائية فى بلدنا ، وأرجحهم عقلا ...) ". فالمراد : فاضل — واسع — راجح ...

⁽١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

⁽ Υ) أى : عدم إرادة الزيادة ، وأن $_{\rm R}$ أنعل $_{\rm R}$ ممى الفاعل ، أو الصفة المشهة . وهذا يقتضى ألا يوجد المفضول ، ولا $_{\rm R}$ من $_{\rm R}$ الحارة له . فقد سبق $_{\rm R}$ في $_{\rm R}$ من ص $_{\rm R}$ 0 - 10 $_{\rm R}$ أفعل $_{\rm R}$ لا يمكن تجريده من معى المفاضلة مع وجود $_{\rm R}$ من $_{\rm R}$ الحارة المفضول .

⁽٣) أى : إثبات الزيادة المحضة التي لا يقصد منها زيادة شيء على المضاف إليه وحده ، وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

^(؛) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منهما ؛ لكثرة مجيئهما ، في أفصح الكلام ، وأخذا بالأيسر الذي لا ضرر فيه) .

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضول . . .

وفى غير المفرد نقول: هذان أفضلا القضاة - هؤلاء أفضلو القضاة. أو: أفاضلهم . . . هذه فُضْلَى القاضيات - هاتان فُضْلَى القاضيات - هؤلاء فضلَىات القاضيات - . . . بالمطابقة فى كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة ؛ نحو: الحق أحق الأقوال بالاتباع . والدين أوْلَى الأصول بالتمسك به فليس المراد فى هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسك به ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن الحق فى ذاته ، والدين فى ذاته ، من غير نظر لشىء آخر غيرهما - هما الأحقاًان والأولى . . .

ومثل هذا يقال: الوالد أحسن الناس منزلة — الوالدان أحسنا الناس منزلة — الوالدون أحاسن الناس منزلة ، أو: أحسنو الناس منزلة — الوالدة حُسنى النساء منزلة — الوالدتان حُسنياً النساء منزلة — الوالدات حُسنيات النساء منزلة (١) . . .

⁽١) يقول ابن مالك فى بيان أن المقرون «بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عند عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة – كما شرحنا –) :

وتلُو ﴿ أَلْ ﴾ طِبْتُ ، وَمَا لَمَعْرِفَهُ ۚ أَصِيفَ – ذُو وجْهَيْن عَنْ ذِي مَعْرِفَهُ

أى : أن «أفعل » الذى يتلمو «أل » ويقع بعدها تجب مطابقته لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب وأحكامها . ثم قال :

هذًا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى : ﴿ مَنْ ﴾ ، وإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ (فهو طَبَق : مطابق الذي قرن التفضيل به ، أي : الموصوف الذي يقصد به التفضيل ، و بعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما (في ص ٤٠٤) ؛ وهما :

وإِنْ تَكُنْ بِتِلُو ﴿ مِنْ ﴾ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كَنْ أَبَدًا مُقَـدُمَا كَنْ أَبُدًا مُقَـدُمَا كَيْنُ إِنْ وَرَدَا كَمِثْلِ: مَمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِخْبارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

وفى الصورتين المذكورتين لا يلزم – كما سبق – أن يكون المضاف بعض المضاف إليه (١).

. . .

⁽١) لهذه المسألة إيضاح واف سيجيء في الزيادة والتفصيل (آخر ص ٢٢٤) ، فمثال دخوله في جنس المضاف إليه وأنه بعضه ؛ محمد عليه السلام أفضل قريش ؛ تريد أفضل رجالم واحداً واحداً وافضل الناس من بينهم ، ومثال عدم دخوله في المضاف إليه ، وأنه لهن بعضاً منه ؛ يوسف أفضل إخوته (بوجود الضمير في إخوته ، يمود عليه) ، أي ؛ أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا ؛ من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة الضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . مخلاف ما لو قلنا ؛ يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب (واجع ص ٢٣٤ من الزيادة والتفصيل) .

زيادة وتفصيل :

لا يضاف «أفعل» الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضًا من المضاف إليه المفضول (كما سبق) (١) . وهذه «البعضية» تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون « أفعل » جزءاً (٢) والمضاف إليه كلُلاً ، نحو : الرأس أنفعُ الجسم — والمخ أعظم الرأس . . .

(٢) أن يكون «أفعل » فرداً من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة ، منها المضاف ؛ نحو: الهرم المدرّج أقدم الأهرام (٣) – أبو الهول أجمل الهاثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية – أضرّ الترّكات ما كان مالاً لا علم معه ، ولا خلُتُق .

وأُحبَ أوطان البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام — التماثيل — الأنهار — التَّرِكات — أوطان البلاد . .) جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو: الهرم المدرّج أقدم هرم — أبو الهول أجمل تمثال — القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة — كهذه الأمثلة — كان معناه معنى الجمع ، ومنزلته منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسي السالف الذي يقتضي أن يكون « أفعل » الجنس متعدد الأفراد ، أي : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام بعضاً من المضاف إليه ، أي : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هرماً هرماً — أبو الهول أجمل الماثيل واحداً واحداً — القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عدواً رجلا رجلا . أي : أفضل من كل رجل (ع) . . .

⁽١) في ص ٤١٦ وما بعدها .

⁽ ٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كُنُلّ » ولا وجود للكل الحقيق إلا بجميع أجزائه .

⁽٣) جمع : هَمْرَم . (٤) راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أَفْعَلَ » للنكرة ما نصه :

(زيد أفضل رجل ، أصله: زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف: «من كل» اختصاراً ، وأضيف: «أفعل» إلى: «رجل». وجاز كونه مفرداً مع كون «أفعل» بعض ما يضاف إليه — فالأصل أن يكون جمعًا — لفهم المعنى، وعدم التباس المراد. ووجب تنكيره ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت «أل»)...اه.

ثم انتقل إلى مسألة هامة ؛ هي العطف على «أفعل» فقال ما نصه »:

وإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافيًا آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكروضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام (١) . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو 'القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكيًا بقوله :

وميَّة أَحسن الثَّقَلين جِيدًا وسالفة وأحسنَه قَذَالا(٢)

أى : أحسن من ذكر (٣) . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله . وهكذا . .) ا ه . ثم قال بعد هذا مباشرة : « والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » اه . قال ياسين فى حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه : « وحاصله : أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول . وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين » ا ته .

ورأى الصبان أقرب إلى السَّداد ؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ،

⁽١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف النكرة .

⁽٣) وما قاله « الصبان » نقل مثله « ياسين » . وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير المفرد هو بمعنى اسم الموصول – كما سيجىء – .

وبُعده عن اللبس، ولأن الآراء الأخرى لم تدعمها النصوص المتعددة التي تكفي لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع ..

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعل التفضيل المعطوف في الصورة السالفة ــ من ناحية ضبطه، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه، وقد سبق بيان بعض الصور(١).

ومما يجب التنبه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان «أفعل» باقياً على دلالة التفضيل الخاص – كما قدمنا (٢) – وعندئذ يكون المضاف إليه هو : «المفضول» ويتعين أن يكون «أفعل» . بعضًا منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولا ، ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضًا منه ؛ فقد يكون بعضًا أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضًا : «يوسف أفضل إخوته» . تريد : يكون بعضًا أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضًا : «يوسف أفضل إخوته» . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم في الفضل (٣) . قال شارح المفصل ما نصه (٤) :

("...قد علم أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول: «يوسف أحسن إخوته» ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجًا منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجز أن نقول: «يوسف أحسن إخوته» كما لا يجوز أن تقول: «الياقوت أفضل الزجاج» ؛ لأنه ليس من الزجاج. فحينتذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما: ما ذكرناه من إضافة «أفعل» إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد. والثانى : إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وذلك أنا إذا قلنا إن زيداً من جملة الإخوة — نظراً إلى مقتضى إضافة «أفعل» — ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم — كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره وهو

⁽١) في: «ب» ص ١٤ - باب الإضافة.

⁽٢) في ص ٤١٦ ، الشرط الثاني .

⁽٣) سبقت إشارة لهذا في ص ١١٩.

⁽٤) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

وذلك فاسد (١) ، فأما على النوع الثانى (٢) وهو أن يكون «أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول ، إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون «أفعل» بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولم لنصيب الشاعر : « أنت أشعر أهل جلدتك » لأن أهل جلدته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تسمع إضافة «أفعل » - ليهم ، لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثانى ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم . .) " اه .

* * *

⁽١) لإضافة الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه في « د » ص ، ؛ وما بعدها.

⁽ ٢) « أفعل » على قسمين :

وفيا يلى بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها : .

حكم : « أفعل » وما يتصل به .	القسم
(١) إفراده وتذكيره .	الأول :
(Y) وجوب دخول « من » جارة للمفضول .	المجردمن «أل»
(٣) جواز حذف « من ً» مع مجرورها، بشرط وجود دليل يدل	والإضافة
عليهما بعد الحذف .	
(٤) وجوب تقديمهما في صورتين .	
(°) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء	
معدودة ؛ هي: (معمول «أفعل») ، أو: (« لو ») مع	
ما دخلت عليه ، أو : (النداء) .	
(١) وجوب مطابقته .	الثاني :
(٢) عدم مجيء «من» والمفضول معاً . ولا مانع من مجيء	المقترن«بأل»
« من » التي للتعدية .	
(١) عدم إدخال « من » على المفضول .	الثالث:
(٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة	المضاف
باقية على حقيقتها .	
(٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كان مضافاً لنكرة ،	
وأن تكون هذه النكرة من جنس (١) موصوفه – (أى: من جنس صاحب أفعل	
التفضيل) — ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لموصوفه (وهو:	
صاحب أفعل التفضيل) . في الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت	
إضافته لمعرفة مع دلالته على التفضيل كان الحكم كما يأتى:	
(١) وجوب تحقق الشرطين السالفين (١ 'و ٢) .	
(٢) جواز المطابقة وعدمها في التذكير والإفراد ، وفروعهما .	
لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير في كل حالاته .	
(٣) وجوب المطابقة في الإفراد والتذكير وفروعهما إن كانت المفاضلة	
مجردة (٢) ، أو لم تقصد المفاضلة مطلقاً . وجواز تطابق المضاف	
إليه والموصوف في الجنس وعدم تطابقهما .	

^(1) انظر المراد من الموصوف هنا في رقم ٦ من هامش ص ٢١٦ .

⁽ ۲) سبق شرحها فی رقم ۳ من هامش ص ٤١٨ .

- من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتى فيا يختص « بأفعل ، .
- (١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافًا لنكرة .
- (٢) جواز مُطابقته وعدمها فى الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . لكن التزام الإفراد والتذكير أفصح . وتجب البعضية فى هذه الصورة .
- (٣) وجوب مطابقته في باقى الأحوال . أى : حين يقترن (بأل) ، أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الحاصة غير قائمة . وفي هذه الإضافة الحالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضًا من المضاف إليه ، وغير بعض .

. . .

المسألة ١١٣:

عَمَل « أفعل » التفضيل.

«أفعل» التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتي يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً .

فثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام على : «سمعته قبيل المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لسانًا ، وأعلى في الكلام بيانًا ، ورأيته يخوص الوغمَى ؛ فكان أجرأ عند الإقدام قلباً ، وأقوى لدى شداتها عزمًا » ... ؛ فالجار والمجرور : (في القول) ، متعلقان بأفصح . والجار والمجرور : (في القول) ، متعلق : «بأجرأ » . والظرف : «عند » متعلق : «بأجرأ » . والظرف : «لدى » متعلق : «بأجرأ » . والظرف .

أما عمله الرفع أو النصب أو الجر ، ففيه البيان التالى :

أولاً : عمله الرفع :

(۱) يرفع الضمير المستر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفسًا ، وأشرف قصداً ، وأكثر تعلقاً بجلائل الأمور ، فني كل من «أنبل» و «أشرف»، و «أكثر» ضمير مستر وجوبًا تقديره : «هو» ، يعود على : العظيم .

(۲) ويرفع الضمير البارز أحيانًا _ وهذا قياسي _ نحو : مررت بزميل أفضل ً منه أنت ، بجر كلمة : «أفضل » (١) ، على اعتبارها نعتًا لزميل ، و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل (١) أفعل التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر – قياساً – إذا صح أن يحل محل «أفعل » التفضيل فعثل بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

⁽ ١و١) ويجوز رفع « أفضل » على اعتباره خبراً مقدماً، و « أنت » مبتدؤه . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً با، :أ

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مطرداً، هو: أن يكون «أفعل التفضيل» — فى الأغلب — نعتاً والمنعوت اسم جنس، قبله نبى أو شبهه (۱). وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنبياً (۱) منه ، ومفضلا على نفسه ومفضولا أيضاً — باعتبارين مختلفين — نحو: ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق منه (۱) فى وجه الهابد الصادق. فكلمة: «أكمل افعل تفضيل ، نعت. والمنعوت قبلها اسم جنس مننى فى جملته ، وهو: «رجل» — و «الإشراق الأعلى المفضل التفضيل، وهذا الفاعل مفضل ومفضول معاً ؛ فهو مفضل باعتباره فى وجه العابد ، ومفضول باعتباره فى وجه غير وجه العابد. وهذا معنى قولم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين. وقد تحقق الضابط فى المثال السالف ؛ ومن ثم رفع أفعل التفضيل المتبارين. وقد تحقق الضابط فى المثال السالف ؛ ومن ثم رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر. ومن الأمثلة: ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور منه فى عيون الظباء . . . فأفعل التفضيل هو : «أجمل » ومنعوته : «عيوناً» اسم فهو مفضل إن كان فى عيون الظباء ، ومفضول إن كان فى عيون غيرها . فقد تحقق فى هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق فى سالفتها .

وفى الصورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعل " بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد، نحو: ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراق . . . وما شاهدت عيوناً يجمل فيها الحور . . .

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً ، إلا نادراً لا يقاس عليه ، _ كما سبق _ وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوباً ؛ نحو : المشي أنفع من السباحة ، فني «أنفع» ضمير مستتر وجوباً يعود على المشي ، ولا يجوز في الرأى المراجح أن يرفع اسماً ظاهراً ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال _ في الرأى الراجح أيضًا _ استمعت إلى فتي أعلم منه أبوه برفع كلمة وأبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل (أ) : «أعام» إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

⁽١) كالنهي ، والاستفهام الذي بمعنى النن ، وسيجيء التمثيل لهما في « ١ » ص ٢٣٠ .

⁽ ٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل »، ومنعوته.

⁽ ٣) أي : من الإشراق (انظر « ب » في الزيادة ، ص ٤٣٠) .

^(؛) لا يصبح هذاً : لأن أفعل التفضيل – في المثال وأشباهه – ليس مفضلا على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره .

ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط: (ما سمعت ببلاد أكثر فيها الثّراء المدفون منه في البلاد العربية). ومنها مثالهم المردّد منذ عهود بعيدة حتى سمَوًا مسألة الرفع باسمه ، وهو: (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكُحل منه في عين فلان)... ويرمزون لكل ما سبق بقولم: (إن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسألة: « الكُحل »). يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة: « الكُحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل (1)...

* * *

⁽١) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعل التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله يُفعل بمعناه ، وقليلا لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ . وَمَتَى عَاقَبَ فَعُلَّا فَكَشِيرًا ثَبَتَا يريد : أن رفع «أفعل » التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متى عاقب أفعل التفضيل فعلا ، (أى : وليه «أفعل » وأق بعده فحل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلا :

كُلَنْ ترى فِى النَّاسِ مِن رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ وَالْأَصْلُ : لن ترى فى الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصديق ، ثم دخله الحذف الذى شرحناه والذى سيجى فى الزيادة . ومن الممكن أن يحل محله فس ممناه هو : يحق .

زيادة وتفصيل:

ا ــ من أمثلة النهى : لا تخالف شريفاً أحب إليه الحير منه إليك . ومن الاستفهام الذى بمعنى النبى : هل امرأة أحق بها الحمد منه بالأم ؟ .

ب من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضًا أن الاسم الظاهر الذي هو فاعل الأفعل التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمنعوت . وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر .

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو : هما معاً . فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف _ إن دل دليل على حذفه (١) ؛ مثل ما رأيت رجلا أكمل _ ... الإشراق منه فى وجه العابد _ ما شاهدت عيوناً أجمل َ ... الحور منه فى عيون الظباء . والتقدير : أكمل فى وجهه الإشراق . . . _ وعيوناً أجمل فيها الحور ُ ... والمحذوف هنا ملحوظ كأنه مذكور (١) .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء: ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض منه في قومك . التقدير: ما رأيت قوماً أبْينَن فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك .

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تلخل « مين ° » الجارة على واحد مما يأتى :

- (١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل فى لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد _ ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحور من حور عيون الظباء . والأصل ؛ ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق منه فى وجه العابد وما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحور منه فى عيون الظباء .
- (٢) وإما على المحل ّ أى: المكان الذى يقوم به الفاعل؛ ويحل فيه، كالوجه فى المثال السابق؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق، ويحل فيه. وكالعيوذ؛ فإنها محل الحور ومكانه... و ... تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق

⁽ ١ و ١) لأن المحذوف لدليل يدل عليه ُ يملُّه عمرلة المقدر ، (الملحوظ) ، والمقدر كالملفوظ

من وجه العابد — ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحورُ من عيون الظباء . . . و . . . فنى هذه الصورة حُذرف مضافواحد ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد — ومن حور عيون الظباء .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه . (أى : على شيء كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) كالوجه في المثال الأول ، والظباء في المثال الثاني . . . و . . . تقول ما رأيت رجلا أكمل في وجهه الإشراق من العابد _ ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحور من الظباء . وفي هذه الصورة حذف مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراق وجه العابد . . . _ ومن حور عيون الظباء .

ويجوز حذف الضميرين معاً إذا حذف من الجملة كل ما يجيء بعد الفاعل الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شيء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضل نفسه على «أفعل» التفضيل ؛ فيستغنى «أفعل » بفاعله عما يكون بعده ؛ فحو : ما شيء كالغزال أحسن به الحور (١٠) . أو يتقدم محل المفضل على «أفعل » ؛ فحو : ما شيء كعين الغزال أحسن بها الحور .

وربما دخلت «من» فى اللفظ على المفـضَّل (لا المفضول)، نحو: ما أحد أحسن به الصبر من المتعلم.

وحبذا التخفف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر الاستطاعة .

(١) ويقولون إن الأصل : ما شيء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف وهو : «حسن »، وحل المضاف إليه : (حَوَر) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال . ولما كان الحور منسوباً للغزال ، ومتصلا به ملابساً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذي سيحل محله أيضاً ؟ فصار الكلام : ما شيء أحسن به الحور من الغزال .

ثانياً: عمله النصب:

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال (١) ، . . . وبقية المنصوبات ؛ فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذي هو فاعل في المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأفعل التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفادة وأعظم نفعاً . فإن لم يكن فاعلا في المعنى وكان «أفعل » التفضيل مضافاً صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمة (وقد سبق ضابط كل (٢)) .

ثالثاً: عمله الحو:

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافًا إليه ، نكرة كان أم معرفة. نحو : الجندى أسرعُ رجل للدفاع عن وطنه ــ القائد أقدرُ الجنود على إدارة رحمى الحرب ...

تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر :

ا _ إذا كان أفعل التفضيل (٢) من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحب أو البغض أو ما بمعناهما . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولا به في المعنى (٤) ، وما قبل : « أفعل » هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرقي أحب للدين من الغربي ، وأبغض للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرقي الدين ، ويبعض الحروج على أحكامه .

وتجيء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل « أفعل »

⁽١) وقد ينصب حالين معاً ؛ (طبقاً للبيان السابق في رقم ١ من هامش ص ٤٠١) ولا مانع من وقوع الحال – هنا – جامدة غير مؤولة بالمشتق ، كما هو مدون بباب الحال ، ح ٢ – .

⁽٢) ج٢م ٨٨ باب التمييز .

⁽٣) التمجبوالتفضيل سيان في أكثر ما يأتي . (راجع ص ٤٠٩) .

^(؛) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل ، يكون بمعناه .

وقد سبق شرح هذا ، وما يجيء بعده في ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى : اللام وإلى . ص ٤٤٣ وما بعدها ، و ٣٤٧ م ٩٠) .

هو المفعول المعنوى ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من مُتَع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المال أكثر من متع الحياة (١) . . .

س - وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : «علم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديق أعلم بى ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحرر أطلب للثأر وأدفع للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معين فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهد الناس فى الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه فى طاعة ربه . وقول الشاعر :

أَجِلَرُ الناس بحُبِّ صادق باذلُ المعروف من غير ثمن ومثل البيت الذي سبق لمناسبة أخرى (٢) وهو :

لولا العقول لكان أدنى (٣) ضيغم أدنى (٤) إلى شرف من الإنسان وإن كان فعله متعدياً لاثنين عُدَّى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولا به ؛ العامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن و أفعل، التفضيل لاينصب المفعول به كما سبق). نحو: فلان أكْسَى للفقراء الثياب (٩).

⁽١) ومن هذا قول الشاعر :

وأحبُ أقطار البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب (٢) في آخرص ٤٠٤. (٢) أقل. (٤) أقرب.

⁽ ٥) لم لا يكون منصوباً هنا «بأفعل» استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأى الكوفى الذى سبق في ص ٣٦٦ في صيغة : أفعل » التي التعجب ، وهي صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟

الحق أن كلا الإعرابين مميب ؛ إما لتعدية « أفعل بر وهو لازم ، وإما لتقدير شيء محدوف . ولكن الأول أخف ذوعاً ؛ لسرعة اتجاه الحاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

المسألة ١١٤:

التوابع الأربعة الأصيلة(١).

ا ــ النعت . (ويسمى أيضًا : الصفة ، أو : الوصف)

(١) « التابع » الأصيل هنا: لفظ متأخر دائماً ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ ممين متقدم عليه ، يسمى: « المتبوع » – كما سيأتى – بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعراب في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الحر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مسايراً له في هذا ؛ سواء أكان النوع الإعراب في الأول لفظيناً ، نحو : أقبل الأخ الوفي أ ، أم يحلياً ؛ نحو : أقبل سيبويه الوفي أ . فلفظ : ولقول : أكبرت الأخ الوفي أكبرت الله الفظ الموفي أكبرت الفق الأمثلة الثلاثة) محالية لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ الوفي أكبرت الفق المفظ أكبرت الفق الفقل مروءته – قدرت في الأمثلة الثلاثة ؛ مسايرة لذلك الفقل مروءته – قدرت في سيبويه الوفي مروءته – قدرت في سيبويه الوفي مروءته – قدرت في سيبويه الوفي المروءته . . ، بحر : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة أ بسيبويه الوفي المروءة . . ، ، بحر : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ بحاراة لذلك المفظ السابق .

وتقول : أفرح ُ وأطرب ُ برؤية الأوفياء ، ولن أفرح َ وأطرب َ برؤية الأعداء ، ولم أفرح ُ وأطرب ُ بسماع السوه ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به . . .

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب ، فيكونان مماً مرفرعين ، أو : منصوبين ، أو : عجرورين ، أو مجزومين . ثم همنا بعد ذلك يشتركان في الاسمية ، أو الفملية ، أو الحرفية (كالتوكيد اللفظى للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما في بعض حالات العطف وستجيء في ص ٢٤٢) . ومما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في : « البناء » ، ولا في ضده : «الإعراب » ولا يسايره فيهما ؟ ذلك لأن « البناء ، أو : الإعراب » لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع ؟ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه « مبنى أو : معرب » إلا لوجود سبب خاص به ؟ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذاك ، دون نظر للآخر . وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : « التابع » . ولا بد من تأخره عن متبوعه دا مماً .

والتوابع الأصيلة أربعة ؛ « النعت ، ، – (ويسمى أيضاً : « الوصف ، أو : الصفة ، ، فعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق فى « ب ، ، من هامش ص ١٨٢ ، مراداً منه هناك : المشتق) – « والتوكيد » ، « والعطف بقسميه » ، و « البدل » . (وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها فى باب خاص) .

و يلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصيلة يختلف اختلافاً كلينًا عن التابع العارض الذي سيجيء في ص ٤٦٩ . كما يختلف عن التابع العارض الذي سبق (في الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : « الاسم المعرب، المعتل الآخر ») بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها مماثلة لحركة الحرف الذي يجيء بعده كقراءة من قرأ : الحمد يقر رب العالمين ، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام .

= بعض أحكام التوابع:

إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فن الواجب اختلافهما - حتماً - . في سببه ؛ قسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الحبرية ؛ أو : المعمولية أو : الحرب بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف . . . أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع ، أو النصسب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما في التابع فسببه واحد ، هو : « التبعية » إلى الرفع ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين نما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجيء في أبوابها ، بالرغم من أن البحريين يمنمون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين - كاسيجيء في ص ٣٦٠ - .

وُمِن أحكام التوابع : صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : « النعت » – (إلاكلمة : كُلّ – انظر ص ٢٦٤ و ١٥ ص ١٠ » وعطف البيان » ، وكذا : « البدل » (على الوجه الموضح في « ه » من ص ٢٧٧). والصحيح أن القطع يدخل كذلك « عطف النسق » ؛ طبقاً للرأى الآتي في رقم ١٠ من ص ٢٧٧ ، هذا ، وفي ص ٤٨٦ وهامشها إيضاح القطع ، وبيان المراد منه .

ومن أحكامها أيضاً : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في ترقيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما في البيت التالى :

قدُّم النعت، فالبيان، فأكد ثم أبدل، واختم بعطف الحروف

ومن أحكامها أيضاً : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته - طبقاً لما تقدم في ج ١ م ٢٧ ص ١ ٥ ٣ - وأنه يصبح الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبي بحض ؟ كعمول الوصف في قوله تعالى : (ذلك حشر" - علينا - يسير") ومعمول الموصوف في نحو : تمجبي معاونتك ضعيفا الكبيرة . وعامله ؟ كقوله تعالى : (إن امرز" هلك لكبيرة . ومفسر عامله ؟ كقوله تعالى : (إن امرز" هلك ليس له ولد ...) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؟ كقوله تعالى : (إن الله شك فاطر الله عما يصفون عالم الموصوف ؟ كقوله تعالى : (أفي الله شك فاطر الله عما يصفون عالم الموصوف ؟ كقوله تعالى : (أفي الله شك فاطر السموات والأرض) ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف ؟ كقوله تعالى : (أفي الله شك فاطر السموات والأرض) ، والمبر ؟ نحو : الصانع ناجح " المحلص . والقسم ؟ نحو : الولد - والله - البارة عبوب، وجواب القسم ؟ كقوله تعالى : (بل ، وربى لتَ أُتي منكم ، عالم الغيب والشهادة) ، والاعتراض كقوله تعالى : (وإنه لقسم " لو تعلمون - عظم ") والاستشناء ؟ نحو : ما عرفت أحداً إلا الوالدين كامل كقوله تعالى : (وإنه لقسم " - لو تعلمون - عظم ") والاستشناء ؟ نحو : ما عرفت أحداً إلا الوالدين كامل الشفقة . والمضاف إليه ؟ نحو : أبو بكر الصديق أول الملفاء (ويلاحظ أن المنموت المضاف - ومنه والكنية » - له حكم خاص لفظي ومعنوي " بحيه في ص ؟ ؟ ؟) .

ولا يجوز فصل المنعوت المهم - كاسم الإشارة ونحوه - من نعته الذي لايستني عنه؛ فلايقال: أكرمت هذا عليا النابغ . والأصل : أكرمت هذا النابغ عليا ، ومثله : الشّعْرَى العببُور . . . ؛ فلا يصح الفصل بين «العبور » ومنعوتها . واسم الموصول - وهو من الأسماء المهمة - لا يصح الفصل بالنعت بينه وبين صلته ، (كا سبق هنا وفي باب : «الموصول » ، ج ١ م ٢٧) فيصح : أبصرت الذي في المديقة المسرور، ولا يصح : أبصرت الذي المسرور في الحديقة .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متهماً المعطوف عليه النعت ، ولا يستنى المنعوت عنهما معاً ، (أى : عن النعت ومعه ما يكمله) ؛ فنى مثل: إن امراً يتعلم ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف بعمله خاصر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقاً ؛ نعتاً أو غير نعت -- (طبقاً لما سيق فى رقم ٥ من ص ٢١٦) - وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، و يلازم التبعية فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمة : « يَمَقَدَّ » فى مثل : . « هذا الورق أبيض يَهَتَى " أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلازم التبعية ... ،

وليس من اللازم فى التابع ولافى المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ؛ فقد يكون مفرداً ؛ وقد يكون حملة ، أو شه جملة ، أو شه جملة ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة .

ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمة : و كان ، الزائدة بلفظ الماضى ؛ مثل : سعيت لزيارة صديق كان مريض حكا سبق فى باب كان ، ج ١ -- . ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكّد (بفتح الكاف المشددة) قوله تمالى : (. . . ولا يحزن ويرضين عا آتيتهن كلّهن) ، فكلمة : «كل » مرفوعة ؛ لأنها توكيد لنون النسوة (الفاعل) وليست توكيداً الضمير المنصوب المتصل بالفعل : « آتيت » والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة : «كل » التي تليها كلمة : « أجمع » من ألفاظ التوكيد الملحقة التي تساق لتقوية التأكيد وسعه ، من ألفاظ التوكيد الملحقة التي تساق لتقوية التأكيد - وستجى ، في ص ١٧٥ ه - .

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : «كان » الزائدة بلفظ الماض ، مثل : الصديق الحق محلص في الشدة كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما في قوله تعالى : « (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل . ربعنا تتم ببلل منا ؛ إنك أنت السميع العليم – ربعنا – واجعلنا أسمين الى ، ومن أدريتنا أمة مسلمة الى ، وأر نا منسسكنا ، وتب علينا ؛ إنك أنت التواب الرحيم – ربعنا – وابعث فيهم رسولا مهم ... ») والأصل من غير الفصل بالنداء : (إنك أنت السميع العليم ، واجعلسنا مسلمين الى . . .) – (إنك أنت التواب الرحيم ، وابعث فيهم رسولا منهم) فجاء النداء – وهو « ربنا » – وفصل بين المتعاطفين مرتين في آخر الآيات . ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا إذا قمم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافقر ، وامسحوا برءوسكم وأرجلمكم إلى الكعبين .. .) بنصب كلمة : « أرجل » ؛ عطفاً على : « وجوه » .

وهناك حالتان يجب فيهما – طبقاً للأرجح – الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستذكران فى ص ٦٣١ وما بعدها (من باب العطف) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل . وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلا – وفى ص ١٣٦ البيان – .

ومن أمثلة الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : ﴿ قَمْ ِ اللَّيْلُ ۚ إِلَّا قَلْيَلًا ۚ ، نَصِفْهُ . . .) .

وقد أشرنا — فى ص ٣٥٥ — إلى أن البصريين لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجيزون أن يقال: حضر طعامـك رجل يأكل ؛ بنصب كلمة: «طعام» المعمولة=

تعريفه:

تابع يُكمل متبوعــَه (۱) ، أو سبى (۲) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي (۳) .

(١) الإيضاح (١) إن كان المتبوع معرفة ، كقول شوقى في الرسول عليه السلام :

الفعل: « يأكل » وقد وافقهم الزمخشرى في قوله تعالى: (وقل لهم في أنفسهم قولا بليناً) فجعل الجاو
 ومجرو ره متعلقين بكلمة « بليناً » . وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير .

من كل ما تقدم يتضبح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض . أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به ؛ فلى مثل : مررت برجل عاقل على فرس أبلق ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق . . . وهكذا :

والصحيح أن الدامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ولا تختلف التوابع في هذا . . .

ويتحمّ أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعمًا ، أو توكيداً معنوياً ، أو عطف بيان . أما إن كان التابع توكيداً لفظيمًا ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم .

وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من فاحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً في معناهما ؛ كبدل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً ، كا في خالة العطف بالحرف : « لا »وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذي التوضيح . . . وفيها سبق يقول ابن ما تك :

يَتْبَعُ فَى الْإعرابِ الْأَسْمَاءَ الأُولُ نعتُ ، وتوكيدُ ، وعطفُ ، وبكلُ يريد : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأول ، أي : الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها ، وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هي الأكثر .

والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدى فى جملته . منى أساسياً تتوقف عليه فائدتها الأصيلة ، إلا النمت ؛ فإنه قد يتم – أحياناً – الفائدة الأساسية على الوجه الذي سيجى، في ص ٤٤٠.

ونكرر ما سبقت الإشارة إليه (في آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله في ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع. من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتي في ص ٤٦٩ .

- (١) لا بد فى المتبوع هنا وهو المنموت أن يكون اسماً ، كما أشرنا . وقد يكون هذا الاسم مضافاً ؛ كالكنية ولها حكمها الخاص الذي يجيء بيانه فى ص ٤٤٤ .
- (٢) السبى هو: الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو الأخوة ، أو الصداقة (انظر ص ٤٥٢) .
- (٣) وما عداها من الأغراض الأخرى كالتفصيل ، والإبهام . . . قليل لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيها سيأتى .
- (٤) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظى الذي يكون في المعرفة ، و رفع الاحتمال الذي يتجه إلى
 مدلولها ومعناها ؛ فكلمة مثل : « أحمد أو : محمود » أو : غيرهما من المعارف . . . قد يشترك في حد

أَشْرَق النورُ في العوالِمِ لَمَّا بشَّرَتُها بأَحمد الأَّنباءُ السِتهِمِ، الأُمِّ ، والبشر المو حَي إليه العلومُ والأَسهاءُ أَشْرفِ المُرسلين ، آيتُه النط قُ مبينًا ، وقومُه الفصحاءُ ويحو: فتح مصر عَمْرُو بنُ العاص ، الصائبُ رَأَيهُ ، الحُحمُ تدبيرُه فالكلمات التي تحتها خط (فيا سبق) نعوت توضح منعوتها المعوفة . (٢) التخصيص (١) إن كان المتبوع نكوة ؛ كقول الشاعر :

بُنيَّ، إِن البِرَّ شيءً هِيِّنُ وجهٌ طليقٌ ، وكلامٌ لَيِّنُ

ونحو: كَـَم من كلمة خفيف وزنُّها ، أودت بجماعة وفير عددُها !! .

التسمية بها أكثر من شخص، فهي - مع أنها معرفة تدل على مُعين - قد تحمل أحياناً ذوعاً من الإبهام،
 أو الإجمال ، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح ؛ فيجي، النمت لتحقيق هذا الغرض ؛ فنقول : أحمد العالم محترم ، ومحمود الهسن محبوب .

ملاحظة هامة : النعت إنما يوضح متبوعه - و يخصصه كذلك - بأمور عرضية يدل عليها معى النعت ، وتكون مما يطرأ على الذات ، كالعلم ، والفهم ، والذكاء . . . أما توضيح الذات نفسها بلفظ يدل عليها وتكون هي المرادة منه مباشرة ، لا أن المراد أمر عرضى يطرأ عليها - فن اختصاص عطف البيان ، والتوكيد اللفظى ، وكذا التوكيد المعنوى بالنفس والعين ، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثة هوعين الأول «المتبوع » - كما سيجى ، في أبوابها ص ٢٥ و ٣٥ و ٣٥ و ٥ ١ و ٣٥ و ٣٠ ه - أما التوكيد المعنوى بلفظ : «كل » أو : « جميع » أو : « عامة » فإن المراد منه هو : « إفادة الشمول » ، وليس الدلالة على الذات نفسها - والبيان في ص ٥٠٩ ه - .

⁽¹⁾ مدلول النكرة (كرجل، وشجرة ، وكوكب . . .) يشمل أفراداً كثيرة قد يصعب حصرها ؟ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها ، وتضييق عدد ما تشمل عليه تضييقاً نسبياً ، (أى: بالنسبة لحالتها قبل النعت) ؟ فكلمة : رجل ، تشمل مالا يعد من الرجال ، عالمهم ، وجاهلهم ، غنيهم ، وفقيرهم ، صحيحهم ومريضهم . . . و . . . و . . . ، لكن إذا قلنا هذا رجل عالم ، تخصصت الكلمة بنوع معين من الرجال دون غيره ، بعد أن كانت تشمله ، وتشمل أنواعاً كثيرة معه . (راجع ص ٢٣) والنعت مخصص متبوعه - كا يوضحه - بأمور عرضية مما يطرأ على الذات ، طبقاً للملاحظة السابقة في المند في من هامش الصفحة السابقة في

(٣) مجرد المدح (١)؛ كقولهم: من أراد من الملوك والولاة ، أن يُسعِد أمته، ويُقوى دولته ــ فليسلك مسالك الحليفة العادل عمرَ بن الخطاب .

ونحو: رضى الله عن هذا الخليفة ِ الشامل ِ عدائه ، الرحيم ِ قلبُه . . .

(٤) مجرد الذم (١) ؛ كقولم : من أراد من الولاة أن بملاً النفوس حَنَقًا ، والقلوب بُغضا – فليسَنْهج نهج والى الأمويين الحجّاج بن يوسف ، الطاغيمة . . . ونحو : كان الحجاج الوالى القاسِي قلبه ، الطائش سيفه ، الحامح هواه . . .

(٥) الرّحمُّم (٢)؛ نحو: ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزّنيم (٣)، والطائر الممهيض (١) جَنَاحُه يعذبه الشرّير ؟ . . .

(٦) التوكيد ؛ نحو : كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضّربة (٥) الواحدة (٥) فتقضى عليه .

ونحو: أُعْجبتُ بخالد الواحدة (٥) ضَربتُه ، الفريدة (١) طعنتُه (٧) . . .

⁽ ا و ۱) يتجرد النعت المدح الحالص أو الذم الحالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصل منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو الذم ؛ فثهرة هم بالمدل ، والحجر الم الطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخق على أحد ، جعلت القصد من كلمتى : «العادل ، و «الطاغية » في المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح في الأول ، والذم في الثانى ، ولولا هذا لكان مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديداً ، وهذا معهب بلاغة .

⁽٢) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

⁽٣) اللُّنيم المعروف بلؤمه وشره .

^(؛) المكسور.

⁽ ٥ و ٥ و ٥) إنماكان النعت نى هذا المثال-وأشباهه- للتوكيد، لأن صيغة « فَسَمَلَة » التى فيه تدل على المرة الواحدة من خير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تفد معنى جديداً » وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؟ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى .

ومن أمثلة النمت الدال على التوكيد ةولهم: أمس الدابرُ لا يعود، وغدُّ القادمُ لن يتوقف. «فالدابر»، و و القادم » نمتان التوكيد ؛ لأن «أسس » لا بد أن يكوف دابراً ، (أى : منقضياً) ، والند لا بدأن يكون قادماً . . .

⁽٦) الوحيدة .

⁽ ٧) وفي تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك :

(٧) وقد يتمم النعتُ الفائدة الأساسية بالاشتراك مع الخبر . مع أن الأصل في الخبر (١) أن يتمم هذه الفائدة وحده . لكنه في بعض الأحيان لا يتممها الا بساعدة لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : (بل أنتم قوم عاد ون . . .) ، أى : ظالمون . وقوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون . . .) (١) وقول الشاعر :

ونحن أناس لا توسيط عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القبر وقول الآخر:

ونحن أُناسُ نحب الحديث ونكرهُ ما يوجب المأثَما إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال: أنتم قوم — نحن أناس . . . ؛ لأن هذا معلوم

⁼ فالنَّعتُ تابعٌ مُتِمُّ مَا سَبَقْ بوسْمِهِ ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

⁽بوسمه : أى : بزيادة سمة عليه ، وهي الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنصبة على المنعوت . « اعتلق » : بمعنى اتصل به بعلاقة ، والذي يتصل بالنعث بعلاقة هو : سببيه . فالمراد : أن النعث تابع يتمم المنعوث الذي سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوث .

⁽١) سواء أكان خبر سبندأ أم خبر ناسخ .

⁽٢) إيضاح هذا في باب المبتدأ والحبر (ج١ ص ٣١٩ م ٣٢) . وقلمنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ ؛ كالأمثلة المذكورة ، وخبر الناسخ كقول الشاعر :

ولا خير في رأي بغير رَوِيّة ولا خير في رأى تعاب به غدا

إذ لا فائدة من قولنا : لا خير في رأى . . . بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكلة ، وهي هنا النعت ؟ (وهو : شبه الحملة في الشطر الأول ، والجملة الفعلية في الشطر الثاني) .

ومن شبه الجملة الواقع خبراً مفتقراً إلى النعت بعده ليتمم به المعنى الأساسى قوله تعالى : (فويل المُصَلِين ؛ الذِين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يُمرَ اهُون ، و يمنعون الماعون . . .) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصلى به .

بداهة من القرائن العامَّة المحيطة بالمتكلم (١) . . .

. . .

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقي ، وإلى نعت سببي ٢١٠.

ا ـــ فالحقيق" هو : ما يدل على لآمعنى في نفس منعوته الأصلى (٣) ، أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنوى .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر ــ أصالة ، أو تحويلا ــ يعود على ذلك المنعوت .

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التالية :

يقول بعض الشعراء في وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكد خالد ، وبوئس مقيم وشقاء يجد منه شقاء فكلمة : «خالد » نعت حقيق ، منعوته الأصلى هو : «نكد» . وهذا النعت يؤدى معناه نى نفس منعوته الأصلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستر يعود إليه . وكلمة : « مقيم » نعت حقيق ، ومنعوته الأصلى هو : بُؤْس » وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستر

يعود إليه . . .

لا يكنْ وعدُك برْقًا خُلَّباً إِن خير القول ما الفعلُ مَعَهُ والبرق الخلب : الذي لا مطر معه . ومثل جملتي : « يفاد ، ويصان » في قول الشاعر :

ليس الغني مالًا يفاد ويُقتنَى إن الغني خُلقٌ يصان عن الدنسُ

⁽١) ومثل كلمة : « خُلِسًاً » في قول الشاعر :

⁽٢) تفصيل الكلام على السبري في ص ٤٥٢ – وسيجيء في الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنوي آخر .

⁽٣) المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له . ويلاحظ ما سبق (فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٨) من أن النعت لا يتعرض الذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يختص بالأمور العرضية التي تطرأ عليها .

وتقول: استمعت إلى خطيب فصيح اللسان ، عذب البيان ، قوى الحجة . أو: استمعت إلى خطيب فصيح لساناً ، عذب بيانًا ، قوى حجة .

فكلمة: « فصيح » نعت حقيق ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً أصلياً ؛ ولكنه بمتزلة الأصلى وفي حكمه ، لأن الجملة كانت في أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيح لسائه (۱) . . . فالفصيح هو اللسان لا الحطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستر فيه ، ويصير مسنداً إليه (۲) ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً ، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » — وهى النعت — مشتملة على ضمير مستر محوّل (۱) ، اليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى في شيء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت بعد أن كان يدل على معنى في شيء آخر جديدين ، حين تمياً اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود في الحقيقة بالنعت . كن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية ، ومن أجلها كان النعت بمتزلة الاسم الظاهر ، وفي حكمه المعنوى . ومثل هذا يقال : في عذب البيان ، بمتزلة الاسم الظاهر ، وفي حكمه المعنوى . ومثل هذا يقال : في عذب البيان ، وقوى الحجة . . .

(1) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهي محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره .

⁽٢) مجازاً ؛ وذلك السبب الذي تكرر إيضاحه في إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٦٧ و ٢٦٧ و ٢٩٢ و ٢٩٢ و ٢٩٢ و ٢٩٢ و وفي إضافة اسم المفعول ص ٢٥٥ و ٢٥٥ والصفة المشبهة ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسمية النعت في هذه الحالة نعتاً حقيقياً هي تسمية و مجازية » السبب الذي شرحناه في الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة. ومجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وعجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيق الأصلى فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذي هو له مباشرة ، فليس فيه رائحة مجاز ، أما النعت يرفعه أصالة . أما في الأخرى فيرفعه بعد التحويل

حكم النعت الحقيقي :

الأغلب مطابقته للمنعوت (١) وجوبًا في : التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد وفروعه ، وفي حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبً فصيحة — فصيحً — هذان خطيبان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء —هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان . . . هؤلاء خطيبات فصيحات . . . وكذا الباقى .

وبناء على هذا الأغلب لابد أن يطابق النعت الحقيقي منعوته في أربعة (٢) أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة (٢) ، وأن يكون رافعًا ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلا . بالطريقة التي شرحناها

. . .

⁽١) إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل . (ب – ص ٤٤٤ و حـ ص ٥٤٤) .

⁽٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .

⁽٣) ما عدا المسائل الآتية في « ب » و « ج » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل:

ا - قد يكون المنعوت كُنية . وقد أوضحنا - فيما تقدم (١) - أن تركيبها إضافي ولكنها معلودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا : جاء أبو على الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمة : «الشجاع » يعتبر في المعنى نعتا للاثنين معاً ؛ (أي : للمضاف والمضاف إليه) . ولا يصح أن يكون نعتا لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ؛ لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع في الإعراب المضاف وليه (١) فلفظه تابع في حركة إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه (١) معاً . وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقي والسببي - وستجيء له إشارة في السببي ، في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢ .

وَكُلْلُكُ يَسْرِي عَلَى العُطْفَ ؛ (طَبَقاً لما سَيْجَيَّء فَى بَابَه ، رَقَم ٩ مَنْ ص ٦٦١) . وعلى التوكيد (كما في ب ص ٥٠٧) .

وعلى البدل (كما في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦) . .

س = هناك منعوتات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفة أيضًا، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة: « أيّ ، وأيّة » عند نداثهما ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف « بأل » أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الحطاب ؛ نحو: يأيها الوق ما أنبلك – يأيتها التي أحسنت . . . — يأيهذا الوق . . .

ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً ــ منادى وغير منادى ــ إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تـــــطف .

وسیجیء تفصیل الحکم فی باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١ (٢) ... - .

^{(1} و 1) انظر الكلام على الكنية ونعتها -- ج 1 م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : « العلم » . وقد سلف هنا في « ج » من ص ١٩٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومنه العلم الكنية .

⁽٢) بهذه المناسبة فنقل بعض ما جاء في الموضع المذكور خاصاً بكلمة : «أَى وأينة » عند ندائهما من وجوب إفرادهما ؛ سواء أكانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأيها الناصح اعمل بنصحك أولا – يأيها المتنافسان ترفيعاً عن الحقد – يأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . . . و . . . و . . . و . . .

ح ــ يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها: بعض ألفاظ مسموعة (١) لامطابقة فيها فى الجمع ؛ فالنعت جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولم: هذا ثوب أخلاق وبُرْمة أعشار ونطفة أمشاج (١) ... و ... ومنها: الألفاظ التى تلزم – فى الأغلب – صيغة واحدة فى التذكير والتأنيث ،

«أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاقتصار عليه عند النداء - وإن كان ليمي بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها . فنال التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأمرة - يأيتها الفتات أنثن عنوان الأمرة . ويجوز في وأي عنوان الأمرة . ويجوز في وأي عدم المماثلة لنمتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكر بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث ، ولا يصح هذا في و أية » المختوبة بالتاء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

« ولا بد من وصف «أي وأية » عند ندائهما ، إما باسم تابع فى ضبطه لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، و ويجيز بعض النحاة النصب مراعاة المحل . ورأيه مردود) - معرف « بأل » الجنسية فى أصلها ، وتعمير بعد النداء المهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء به « أل » . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الحطاب. ويتحم فى الرأى الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، (أو المحلية ؛ طبقاً الرأى السالف المردود) ، فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العالم المفاق تحية ، ويأيتها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو : يأيها الذي يخفق فوق الرموس تحية ، ويأيها الى ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكي وما بك داء كن جَميلا تر الوجود جميلا

* فإن كانت: * أل * غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء العهد ، أو العمح الأصل ، أو الغلبة ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحمدان . . . أو المحمدون . . . وكذلك لا يأيها الحرب . . . لرجلين اسمهما سيف ، وحرب . ولا : يأيها المحمدان . . . أو المحمدون . . . وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لا يقال المحمد الشال المحمد على القسم الرابع : * المضاف ») .

« و إذا وصفت « أى وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون « بأل » كالبيت المتقدم . . . » ا ه ، المنقول الموجز . (۱) أى : مقصورة على السباع ؛ فلا بزاد عليها . (۲) الأخلاق: جمع حَمَدَق، وهو: البالى . والأعشار جمع : عُشْرً – بضم فسكون – والأمشاج ، جمع : مشيج ، أو : مَشَجَ – بفتح الأول والثانى – . . . ، وهو المختلط .

كصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ؛ مثل صَبور ؛ بمعنى : صابر : فهذه الصيغة – فى الأغلب – لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً – بالشروط والتفصيلات الآتية فى باب «التأنيث (١) » – تقول : هذا رجل صبور – هذه فتاة صبور – هذان رجلان صبوران – هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صُبُرً – وفتيات صُبُرً .

ومن تلك الألفاظ : المصادرُ التي تقع نعتاً ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقاً للبيان الخاص بها ، وسيجيء (٢) . . .

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل(٣) ؛ فيجوز في نعته

⁽١) ج٤ ص ٤٤١ م ١٦٩ . وفي ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح. زيادة تاءالتأنيث في آخر صيغة « فَــَمـُول » بمعني « فاعل » . وقد سجلناه هناك .

 ⁽۲) فى رقم ٧ من ص ٤٦٠ و ١١ من ص ٤٦٤ .

⁽٣) المراد هذا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : « جمع التكسير للمذكر غير العاقل » ، (أى : جمع التكسير الذي يكون مفرده مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كُتب - أقلام - مياه . . .) وما يشمل أيضاً : « الملحق بجمع المذكر السالم » مما يكون مفرده مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : أرضُون جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعلم يدون ، جمع : علمي المكان العالى . . . فلا يدخل فيا سبق جمع المذكر السالم الأصيل؛ لأن مفرده عاقل - في الأخلب - . وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوادد في حاشية ياسين أول باب : « النعت » - ج ٢ - وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :

⁽بتى أشياء مستثناة من المطابقة – أى : من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت فى الجمع – كما بيناه فى حواشى الألفية. ومن ذلك صفة مذكر مالا يعقل ؛ قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن: « أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤفث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفي فلسيات ، والفي فضل ، والفي فلى فلى ففظه فى التذكير . و والفي فسليات والفي فضل » إجراء له مجرى جمع المؤنث؛ لكونه لا يعقل . و « الفي فلي في إجراء له مجرى الجماعة . وهذا جار فى الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : « أخر » نعتاً للأيام – يعنى فى قوله تعالى : (فَصِد تَهُ من أيام أُخر) جمع : أخرى – ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت : و جاء فى رجال و رجال أخر » أو آخر » لم يجز حتى تقول : أو اخر ، أو آخر ون ؛ لأنه عن يعقل . – يريد : أن مفرده هو « آخر » العاقل – . . .) ا ه كلام ابن الحاجب .

الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنشًا ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا في المنعوت مفرده المذكر

ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى: (ولا تُمُعَلُوا السفهاء أموالكم
 التي جمل الله أ. . .) في قراءة الجمهور ، وقراءة : « اللواتي » شذوذاً هي من معاملته معاملة جمع المؤنث . . . » ا ه كلام ياسين .

ذلك هونص كلامه، ومفهومه واضح . لكن المفهوم الواضح – من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفردها مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع التكسير أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيدتين ؛ نحو : السفن جارية ، أو : جاريات ، أو جوار . . . وهكذا ورد الحكم السالف في تلك أو : جوار على التعقيد بالمذكر ، مقتصراً على أنه جمع لما لايعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لنير العاقل ؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير .

وعا تقدم يتبين خطأ الرأى الذى يوجب الجمع فى « فَمَالاه » مؤنث « أفعل » إذا كانت نعتاً لجمع ما لا يعقل فى مثل: عندى ثلاثة أثواب بيض ، رأر بعة حُمَّر ، فن الحطأ – طبقاً لذلك الرأى – أن يقال: بيضاء ، حمراء . وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القداى وانتهى فى تحقيقه إلى أن الإفراد ليس خطأ، وأيد رأيه بالأمثلة الواردة المسموعة ، وبكلام فريق آخر من النحاة السابقين . وإن كان الأفصح عند هؤلاه المحققين هو الجمع كقوله تعالى: (وغرابيب سُود) ولكن الأفصح لا يمنع استعمال الفصيح وغيره مما هو جائز . وقد بحث المجمع اللغوى القاهرى هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هوالأخذ بما قال المحققون من جائز . وقد بحث المجمع النعوى القاهرى هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هوالأخذ بما قال المحققون من المواز ، وتصحيح النعت بصيغة « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كان منعوبها جمعاً لما لا يعقل . (وقراوه هذا الحينة خبراً وحالا ، ونحوهما . . .

أما الجموع التي يكون مفردها مذكراً عاقلا فحكمها 10 يأتى :

ا - إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز في نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العاملين .
 والآخر : أن يكون مفرداً ، وَنشأ مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة في ميادين الإصلاح .

ب - إن كانت جمع مذكر سالماً أصلياً فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبارهم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله . أو إن المصلحين العظماء هم الذين . . .

ج - إن كانت جمع مؤنث سالمًا – وسيجىء المراد من هذا المجموع المؤنث – للعقلاء فالتحقيق أنه=

غبر العاقل، نحو: اقتنيت الكتب الغالية، أو: اقتنيت الكتب الغاليات، أو الغوالى. ومثل: اقتنيت الكتب الأحاسن، جمع الأحسن (١)...

ومنها: أن يكون المنعوت « اسم جنس جمعياً » يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة الدالة على الوحدة ؛ مثل: تفاّح وتفاحة ؛ فيجوز في صفته — كما سبق عند تفصيل الكلام عليه (٢) — إما الإفراد مع التذكير على اعتبار

= يجوزى نمته - وكذا في خبره وحاله . . . و . . . و . . . أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً التكسير مؤنثاً ، أو جمعاً ختوماً بالألف والتاء المزيدتين التأنيث ؛ فقد جاء في تفسير البيضاوى لقوله تعالى : (لهم فيها أزواج مطهرة) ما نصه :

« مطهرة » ، وقرئ : « مطهرات » وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ، وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تافعت واستعجلت نصب القدور فلنَّت ...) اه البيضاوي

وتعليقاً على هذا جاء في حاشية الشهاب على البيضاري ما نصه: («قوله: هما لغتان فصيحتان»، يمني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً، ومجموعاً مؤنثاً ؛ فتقول: النساء فعلت والنساء فعلن، ونساء قانتات، ونساء قانتة»). اه الشهاب على البيضاوي. وجاء في تفسير النسق بعد تلك الآية مانصه: (لم تجمع الصفة كالموصوف الأنهما لغتان فصيحتان) اه النسي والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير المؤنث، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدتين. والبيت السابق منسوب في ديوان الحماسة (ج١ ص ٢١٣) للشاعر: سلمي بن ربيعة. وجاء في تفسير «أبو السعود» للآية مثل ما في البيضاوي، وزاد عليه بعد قوله: «وهما لغتان فصيحتان» ما نصه: «الحمع على اللفظ، والإفراد على تأويل الحماعة ..» اه

هذا حكم نعت الجمع المؤنث العقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أثم وأقوى . أى : أن هذا الحكم ينطبق على الجمع الذى مفرده مؤنث مطلقاً ، – عاقلا وغير عاقل – بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنبوته ، إذا كان جمعاً مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوة لرأيهم أمام النص المصريح السالف . وأمام نص قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة « النساء » وهي قوله تعالى : « وأمهاتكم التي أَرْضَعَنْكُمُ » . . . مكان : « اللاق » . (راجع التفصيل في ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٣ باب : الموصول) .

(١) وهذا الحكم – بصوره المختلفة السالفة – ليس مقصوراً على النعت وإنما يشاركه فيه الحبر والحال – كما سلف – ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما في المنموت . (راجم حاشية ياسين في هذا الموضع). اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الإفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخل خاوية) تعالى : (أعجاز نخل خاوية) وإما جمع الصفة جمّع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو قوله تعالى : (السّحَاب الثّقَال ..) ، وقوله تعالى : (والنخل باسقات لها اطلّع نضيد) ... ومثل النعت فها تقدم : الحبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه . . .

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء المربوطة للتأنيث ؛ فلا يقال – فى الغالب – للمفردة المؤنثة: حمامة – بطة – شاة . . . ولا يقال للمفرد المذكر : حمام – بط – شاء . . . منعًا للالتباس فى كل ذلك ، وإنما يلزم مفرده صورة واحدة فى التأنيث والتذكير يجىء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامة أثنى وحمامة ذكر . . . و . . .

ومنها: أن يكون المنعوت معرفًا بأل «الجنسية» (١) ؛ فيجوز نعته بالنكرة المختصة (٢) ؛ (لتقارب درجتهما) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة (٣) . . ومن الأمثلة قولم : ما ينبغى للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ . . . لأن كلمة: «مثل» لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيا سلف (٤) . وكقوله تعالى: (وآية للم الليل نسلخ منه النهار) ، فجملة : نسلخ المكونة من المضارع وفاعله – تصلح صفة (٥) والموصوف هو : «الليل» المعرف «بأل» الجنسية ، ومثل جملة «يسب (٥)» فول الشاعر :

ولقد أُمُرُّ على اللَّئيم يسبني فأعيف، ثم أقول لا يعنيني

ومنها: النعت إذا كان اسم عدد، وكان منعوته في الأصل (١) معدوداً محذوفًا

⁽¹⁾ في ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام علما .

⁽ ٢) همى التي قل شيوعها و إبهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعمالها ، أو : نعتها ، أو : شيء آخر يقلل إبهامها وعمومها .

⁽٣) السبب في ص ٢٨ و ٤٧٩ . (٤) في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

⁽ ه و ه) وكذلك تصلح حالا – طبقاً لما مر في باب : « أل » ح ١ وفي باب الحال وصاحبه .

⁽٦) انظر الكلام على حذف المنموت في ص ٤٩٣.

أو مذكوراً ؛ فالمحذوف نحو : اشتريت عدة كتب ،قرأت منها فى هذا الأسبوع ثلاثاً أو ثلاثة ؛ فيجوز فى النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أى: كتباً ثلاثاً ، أو ثلاثة .

ومنها: النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو: العقود، أو: المعطوفة ؛ فيجوز في النعت الإفراد، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد ؛ تقول: هنا خمسة عَشَرَ رجلا عالماً ، أو علماء ، وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياء ، وثلاثة وعشرون كاتباً ، أو كتبة (٢) .

ومنها: أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة، أو كان مضافاً لنكرة ؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير - بالإيضاح الذي سبق في بابه (٣) - : تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيره - لخطيبين أفصح من غيرهما - لخطياء أفصح من غيرهما . لخطيبتين أفصح من غيرهما - لخطيبات أفصح من غيرهن ؛ كما تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيرهما - لخطيبات أفصح حطيبة وكذلك باقي الصور من غير تغيير في أفصح خطيب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت ، - بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه (٤) . . .

ومنها: أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة ؛ فيجوز في نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذي سبق في مكانه (٥).

د ــ قد یکون النعت مجروراً لمجاورته لفظًا مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ویذکرون لهذا مثالا کثر تردیده حتی ابْتُذیل ، وهو : (هذا جحْرُ ضبًّ

⁽١) انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢ .

⁽٢) راجع بأب العدد ج ٤ ص ٣٩٧م ١٦٤ وص ٤٠٥م ١٦٥ . حيث البيان والتفصيل .

⁽٣) ص ٤٠١ .

⁽ ٤) وبما يستثنىمن وجوب المطابقة أيضاً بعض صورالصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها في ص ٣٠٣٠

⁽ ه) سبق بیان هذا و إیضاحه فی رقم ۳ من هامش ص ۳۱ . و یجیء فی ج ؛ باب حکم تابع المنادی

رقم ۲ من هامش ص ۳۳ م ۱۳۰ .

خَرِب). يعربون كلمة: «خَرِب» صفة «لَجُهُ حُرْ»، لا لضب؛ كي لا يفسد المعنى، ويجرّون النعت تبعًا للفظ: «ضبّ» الذي يجاوره. وقد أوّلوه تأويلات أشهرها: أن الأصل: هذا جحرُ ضبّ خرِب جحرُهُ ، ثم طرأ حذف وغير حذف . . . ، ويطيلون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب « المجاورة » والنوع الآخر الذي سببه: « التوهم » جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات اليهما مطلقاً ... كما قال بعض المحققين ممن سجاً نا رأيهم ... وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب (١) .

ه — تقدم أن المطابقة الواجبة بين «النعت الحقيقى» ومنعوته تشمل الإفراد وفروعه التى هى : « التثنية والجمع » . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحياًن عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختوماً «بالألف والنون » ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى « المثنى غير المفرق » . وأن يكون جمع المذكر السالم — مشلا — مختوماً «بالواو والنون » ، أو الياء والنون ، ويسمى «جمع المذكر غير المفرق» أيضاً أما المثنى المفرق. ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد - العاقل والعاقل حكم آخر ؛ يجىء مثل : محمد ومحمد ، العاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجىء الكلام عليه عند تعدد النعت (٢) . . .

ويدخل فى حكم المفرد كل اسم دال على مفرد حقيقة ، ولفظه على صورة المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان – محمدين – خلدون – سعادات – مكارم . . . فيجب فى النعت أن يطابقه فى الإفراد . أى : أنه إذا سمى بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد فى معناه ، ويجب أن يكون نعته الحقيقي مفرداً مثله .

* * *

⁽١) منها : (ج١ ص ٤٥٤م ٤٩) (وج٢ ص ٣٢٠م ٨٩) (وج٣ باب الإضافةص٨).

⁽٢) ص ٤٨١ .

ب _ والنعت السبي :

هو الذي يدل على معنى في شيء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت ؛ نحو : هذا بيت متسعٌ أرجاؤُه ، نظيفة عرفُه ، بديعة فُرُشُهُ . •

وعلامته: أن يذكر بعده اسم ظاهر – غالبًا (۱) – مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهرالذي ينصب عليه معنى النعت . كما في الأمثلة السالفة . . . (متسّم . . – نظيفة . . – بديعة . . –) .

وحكمه : أنه يطابق المنعوت في أمرين معاً :

- (١) حركة الإعراب، ــ وما ينوب عنها ـ .
 - (٢) التعريف والتنكير .

ويطابق سببيّة فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حُكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مستند للسببى ، وصح فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما —كان حكم النعت كذلك (٢) .

أما من جهة إفراد النعت السببيّ ، وتثنيته ، وجمعه :

ا - فيجب إفراده إن كان السبى غير جمع ، بأن كان مفرداً ، أو مثى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السبى علامة تثنية ؛ فحكمه فى هذا أيضًا كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

في مثل : (يعجبي الحقل الناضر زرعه) ؟ . . . يجب في كلمة «الناضر»

⁽١) والاسم الظاهر هو: « السبى" ». ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو: جامل عادم امرأة مكرمته هي - جاءتني خادمة رجل مكرمها هو - فكرمة - في المثال الأول - بالرفع صفة المستماف (خادم) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم في المقيقة، وإنما المكرم هو: المرأة. لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لمودته على غير من هو له : إذ لو تم يبرز لحصل اللبس في صور كثيرة بسبب أن الوصف في ظاهره للمضاف إليه ، والغرض كوفه المضاف. (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجاري على غير صاحبه في ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الحبر). ومثل هذا يقال في المثال الثاني .

⁽٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين ؛ أولهما : الحكم الحاص بالنعت الذي منعوته كنية . وقد أوضحنا هذا الحكم في : ١ ٤ من ص ٤٤٤ ، وثانيهما : الحكم الحاص بالنعت . إذا كان صفة مشبة . وقد سبق إيضاحه في ص ٣٠٣ .

الرفع ؛ تبعًا للمنعوت (۱) وهو: (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعًا له أيضًا. ولو كان المثال : (يعجبني حقل ...) ؛ لوجب أن يقال في النعت : ناضر ً زرعُهُ ؛ بالرفع ، وبالتنكير ؛ تبعًا للمنعوت .

وفى مثل: (هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها) — يجب (١) الإفراد والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببي (٢) ؛ بالرغم من أن كلمة : «عاقلة » هي نعت لرجل ؛ المذكر . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه (٢) ؛ فنقول : هذا رجل عقــَلـتَ أخته — هذه فتاة أحسنت أختها .

و بجب التذكير والإفراد في مثل : هذا رجل محسن أخوه وهذه فتاة عسن أخوه المفتاة بعسن أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية . هي نعت ، للفتاة للأنه لو حل الفعل محل النعث لوجب تذكيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه . هذه فتاة أحسن أخوها .

أُمَّا فى مثل: هذا حقل ناضر زروعه . . . ، فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛ لأنه لو حل مكان النعت فعْل لقلنا: هذا حقل نَـضَرَت زروعُه ، أو نضَر زروعُه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

ونقول عند إفراد السبى وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه ــ هذان زميلان مجاهد أبواهما . . . عجاهد أبواهما . . . فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لايصح أن يتصل به ــ فى الأغلب ــ علامة تثنية .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببى ، وإسناده للسببى ـ مرشداً إلى الطريقة التى تراعى فى النعت من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعاً للسببى المذكر أو المؤنث ، المفرد أو المثنى .

فإن كان السبى مجموعًا جمع تكسير جاز فى النعت أمران ؛ إما إفراده ، وإمنًا مطابقته للسبى ، نحو : هؤلاء إما كرام "آباؤهم، أو : هؤلاء إفراده ،

⁽ ١ و ١) في الرأى الأحسن .

⁽ ٢) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوث في الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقة الحتمية .

⁽٣) المراد: لوجب أن تتصل بالفعل علامة التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو « السبى »'، المؤنث قانيثًا حقيقيًا يوجب تأنيث فعله .

زملاء كريم "آباؤهم . فإن كان مجموعاً جمع مذكر سالماً ، أو : جمع مؤنث سالماً فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه (١) ، نحو : هؤلاء زملاء كريم والدوهم - هؤلاء زميلات كريمة والداتهن . . .

أما تعریف النعت أو تنكیره ، وحركة إعرابه وما ینوب عنها – فیتُبع فی هذا كله المنعوت من غیر تردد ، – كما أسلفنا – .

. . .

وملخص ما سبق:

ا ــ انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقي وسببي .

ب - النعت الحقيقي هو: ما يدل على معنى في نفس متبوعه الأصلى ، أو فيا هو في حكمه. وإن شئت فقل: هو ما أسند إلى ضمير مستقر أصالة أو تحويلا ، يعود إلى المنعوت .

وحكمه : أن يَتُبع المنعوت في أربعة أشياء :

- (١) حركات الإعراب، وما ينوب عنها -.
 - (٢) الإفراد وفروعه .
 - (٣) التعريف والتنكير.
 - (٤) التذكير والتأنيث . . .

ح ــ النعت السبى : ما رفع اسماً ظاهراً ــ فى الغالب ــ يقع عليه معنى النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أن يتَسْبع المنعوت في أمرين محتومين ؟ هما :

· حركات الإعراب _ وما ينوب عنها _ ، والتعريف والتنكير . . .

ُ ُ اللهِ التذكير والتأنيث فيتُسْبع فيهما السببي ؛ وجوبًا في بعض حالات ، وجوازاً في غيرها ^(١) .

مُمُرِ وأما التثنية فلا يثني .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده في كل الحالات تبعًّا للسببي ، ومطابقةً له .

⁽ أو ١) إلا إذا راعينا اللغة التي تجيز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع ، تبعاً للفاعل . المسند إليه أو لنائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعاً ؛ مطابقاً سببيه فيهما . ومن الحير العدول عنهذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها (في بابالفاعل ج ٢ م ٢ م ٢ ص ٧٠).

إلا أن الإفراد أفصح وأقوى(١) حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالمًا .

د — فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية في أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب — وما ينوب عنها — ، والآخر : التعريف والتنكير . أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله . وأما الإفراد وفروعه ، فالحقيق يطابق فيها جميعاً . والسبي يطابق — حتماً — في الإفراد ولا يصح أن يطابق في التثنية . ويجوز في جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما في غيره فالأحسن الإفراد (٢)

⁽١) والاقتصار عليه أفضل .

⁽٢) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تلا: كَامْرُرْ بِقَوْمِ كُرَمَا وَلَيْعُطَ فِي التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ أَو سِواهُمَا كَالفِعْلِ: فاقْفُ مَا قَفَوْا.

⁽ ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت . والذى تلاه النعت هو المنعوَّوت . « اقفُ ، : اتبع . « ما قفوا » : ما اتبعو . أى : اتبع ما اتبعه العرب فى ذلك) .

يريد : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا مثلا : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء نعتاً ؛ لأن المنعوت وهو «قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، (أى : عند الإفراد) . وعند التذكير وسواهما من فروعهما – فهو حكم الفعل ؛ فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر النعت المذكور ، أو فى أمر الفعل مع تطبيقه على النعت . وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . . وقد عرضناه فى الشرح .

زيادة وتفصيل:

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضًا إلى ما يأتى :

(۱) نعت تأسيسي ، (أو : مؤسِّس) وهو الذي يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده ، نحو ؛ راقنى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيد: (أو: مؤكّد)؛ وهو الذي يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده، نحو: تخيرت من الأطباء النّطاسيّ البارع . فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة: «النطاسيّ» التي بمعناه، ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأن التخير، لا يكون — في الأغلب — إلا للبارع.

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخ أخ مخلص . فكلمة : «أخ» الثانية نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذي يليه ، ولذا يسمى النعت الحامد هذا بالنعت المُوَطِّى (١) حما سلف هنا. وسبقت له الإشارة

⁽١) في مثل هذا الآسكيب يختلف النحاة في إعراب الكلمة الثانية (وهي: «أخ» ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب). فكترتهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلا مطابقاً ، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً سيجملها مقيدة بالنعت، مع أن الكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقييد ، وإذاً لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ، لأنها ليست مرادفة لها ، وكذلك لا تصلح بدلا مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت - لأهميته - مقدم في الترتيب على البدل - كما سبق في ص ٣٠٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلا مطابقاً ، مستدلا بقوله تعالى: (لتنسَسْفمَن بالسَّاصِية ، ناصية وصحح آخرون أن تكون بدلا مطابقاً ، مستدلا بقوله تعالى: (انظر ص ٢٧٦ و ٢٧٧) وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً (طبقاً للبيان الذي في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٥) أو بدل بعض . . . و . . . و . . . و الكل أدلته الجدلية العنيفة ، وردوده القوية الت

في ح ١ باب : « لا » وستجيء في رقم ٦ من ص ٤٤٥ .

⁻ يحتج بها على غيره . . . نشهد هذه الجدليات ملخصة فى آبخر باب: «لا» النافية للجنس (ج ١ من كتابى : التصريح ، والصبان ، ومختصرة فى حاشية : الخضرى) .

وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة: جوازتلك الإعرابات كلها، وأن الأحسن إعراب الثانية نمتاً موطئاً ؛ لحلوه من شوائب الضعف التي تشوب سواه ... (انظر ما يتصل اتصالا قويبًا جذا في وقم ٢ و ٤ و ٠٠٠ من هامش ص ٩٤٣ – حيث الكلام على عطف البيان . . .) .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

ا _ الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتًا مفردًا (١) هي :

الأسماء المشتقة (١) العاملة ، أو ما فى معناها (٢) . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل— صيغ المبالغة — الصفة المشبهة — اسم المفعول (٣) — أفعل التفضيل . أما غير العاملة— كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة — فلا تقع نعتًا) .

والمقصود بما فى معناها : كل الأسماء الجامدة التى تشبه المشتق فى دلالتها على معناه ، والتى تسمى : الأسماء المشتقة تأويلا . فإنسَّها تقع نعتنًا أيضًا . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : «هذا » وفروعه ، وهي معارف فلا تقع نعتًا إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى: إلى الناصح المشار إليه ؛ فهي تؤدى المعنى الذي يؤديه المشتق (٤) .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل: هُنا — ثَـم)... فظروف مكان، لا تقع بنفسها نعتًا؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت: ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت: مثل: أسرع العطاش إلى ماء هنا، أى: موجود هنا او نحو هذا التقدير — ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار: «الظرف نعت»...

كما سبق إيضاح هذا فى مواضع مختلفة (°) . . .

(٢) ذو ، المضافة (٦) ، بمعنى : صاحب كذا ــ فهي تؤدى ما يؤديه المشتق

⁽ ۱ و ۱) أما النعت بغير المفرد فيأتى فى : « ب و ج » ص ۲۷۲ و ۲۷۶ — هذا والمشتقات هى : ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... فى هذا الجزء ص ۳۷ و ۱۸۲ وما بعدهما .

⁽٢) قال الدماميني : (المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولا به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون – كابن الحاجب – إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالته على معنى في ، تبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية ...) ا ه . راجع حاشيتي الصبان والحضرى ، لكن المثال الممروض بالدلالة التي ذكروها هو ذوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد في رأيهم .

⁽٣) وما بمعناه ؛ كفعيل فى مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

⁽ ٤) انظر « ج » من ص ٢٥٥ – وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

⁽ ٥) في ج ١ ص ٢٤٦ م ٥٥ وفي ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

⁽٦) والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس فاهر غير مشتق. أما إضافتها لغيره فشاذة (مقصورة=

من المعنى . «وتكون نعتًا للنكرة » (۱) ؛ نحو : أنيست بصحبة عالم ذى خلق كريم ، ومثل « ذو » فروعها : (ذوًا . . . ـ ـ ذوَى . . . ـ ـ ذوُو . . . ـ ـ ذوي . . . ـ ـ ذات ـ ـ ذاتا ــ ذوات . . .) .

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصل ؛ مثل : الذي ــ التي ــ اللائي . . . و . . . ، بخلاف : « أيّ » الموصولة (٢) .

أما «مَنَ »، و «ما » فنى النعت بهما خلاف، والصحيح جوازه — كما سيجى ۽ (٣) ولا كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة : الضعيف الذي يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى الذي ينخدع ، أو يستهين . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى المنخدع . . . فعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدال على النسب، قَصْداً (٤) . وأشهر صُوره أن يكون في آخره ياء النسب، أو : أن يكون على صيغة : «فَعَال ، أو غيرها من الصيغ (٥) الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى الذي يؤديه لفظ : «المنسوب لكذا» ، نحو : ألمح في وجه الرجل العربي كثيراً من أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أي : المنسوب إلى العرب . ومثل : المستهر الرجل اليوناني بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفي بلادنا

⁼ على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس ، أو للجملة ... (واجع الصبان عند الكلام عليها في الأسماء الستة – ج ١) .

⁽١) هذه عبارة التصريح على التوضيح ، ولم أرها لغيره . لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد وقوعها نعتاً للمعرفة أيضاً .

⁽٢) «أَىّ » : الموصولة معرفة ، وهي لا تقع نعتاً ، أما «أَىّ » التي تقع نعتاً فهي نكرة ، ومنعوتها نكرة بالتفصيل الذي سبق عند الكلام عليها في باب الإضافة ص ١١١ و ١١٣ وما بعدهما ، والذي يجيء أيضاً في ص ٢٦٨ .

⁽٤) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل، فلا يصلح فعتاً ، كن اسمه ؛ بدويّ ، أو مكيّ . . .

⁽ ٥) ومنها صيغة : « فاعل » للمنسوب إلى شيء معين . مثل : « سائس » ، الذي ينسب اليوم لمن يسوس الخيل ، ويتولى شئونها . . . ويتولى شئونها . . . كا سيجيء في باب النسب – ج ٤ –

جماعة منهم تمارس الحررَف والصناعات المختلفة. فتجد بينهم التاجر ، والبقال ، واللبّان ، والنجار ، والحداد . . . و . . . أى : المنسوب للتجارة ، والبقل ، واللبن ، والنَّجر (النَّجارة) ، والحديد . . . وإنما ينسب إليها لأنه يلازم العمل فيها والتفرغ لها (١) . . .

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتًا للنكرة وللمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيراً ، وتعريفًا . . . أو : ألمح في وجه رجل عربي النبل . . . أو : ألمح في وجه رجل عربي النبل ـ . .

- (٥) المصغر: لأنه يتضمن وصفًا فى المعنى ؛ فهو فى هذا كالنسب ، ومن ثَمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو: هذا طفلٌ رُجيَـُلٌ ، فى المدح ، وهذا رَجلٌ طُفيـُلٌ ، فى المدم .
- (٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق: نحو: اقتديت برجل رجل شريف وهذا النوع من أالنعت هو المسمى « بالنعت الموطّى ً » ، وقد سبق إيضاحه $(^{7})$ ومنه قولم الوارد عنهم: ألا ماء ماء ً بارداً . . .
- (٧) المصدر: بشرط أن يكون منكراً (٣) ، صريحاً (٤) ، غير ميميّ ، وغير دال على الطلب (٥) ، وأن يكون فعله ثلاثياً ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

(١) وفي النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وانْعَتْ بِمُشْتَقٌ ؛ كَصَعْب : وَذَرِبْ .. وَشِبْهِهِ : كَذَا ، وَذِي ، والمُنْتَسِبُ (رَجُلُ دَرِب : "كَاذَا ، وَذِي ، والمُنْتَسِب » (رَجُلُ دَرَب : "حَاد" اللسان في الحَير والشر . أو الحاد مطلّقاً فيها يتناوله من الأمور . « المنتسب » هنا : المنسوب الذي يُفيد النسبة إلى غيره) .

- (٢) في رقيم ٣ من ص ٥ ه ؛ وفي ج ١ باب « لا » النافية للجنس .
- (٣) انظر «١» من الزيادة الآتية في ص ٤٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذي صرح به بعضهم «كالخضرى». والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص.
- (؛) أى : غير مؤول . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه (وهو : كونه : غير ميسى")، بذكر كلمة : « المصدر » مطلقة من كل قيد، والاكتفاء بها ؛ اعهاداً على ما سبق (في هامش ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى محلا من التقييدا) كان المراد منه « الميصدر الأصلى الصريح » وحده ، دون الممين للنوع ، أو للمدد ، ودون المؤول ، والميمى . لكن التقييد هنا أدق وأنفع .
- (ه) إذا كان دالا على الطلب (نحو : قياماً للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) ثم يصح النمت به كما سيجيء فى رقم ٢ من ص ٣ ٤٦٦ – .

الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والنذكير ؛ فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتها ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول) (١) م . ب تقول : رأيت في المحكمة قاضيًا عد لا ، وشهوداً صد قيًا ، ونظامًا رضًا ، وجموعًا زوراً (٢) بين المتقاضين . . . تريد : قاضيًا عادلا وشهوداً صادقين ، ونظامًا مرضيًا ، وجموعًا زائرة بين المتقاضين . . .

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حُذف وحل المصدر محله ، وأعرب نعثنا مكانه . والأصل : قاضينا صاحب عدل – شهوداً أصحاب صدق – نظامنا داعى رضا – جموعنا أصحاب زور ، (أى : أصحاب زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف – أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة فى وقوع المصدر نعتًا؛ أقياسى هو أم مقصُور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته فى الكلام العربى الفصيح (٣) ، وأنه أبلغ فى أداء الغرض من المشتق (١) . وهذا الاعتراف

⁽١) إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلا ؛ نحو : رحمة – شفقة – فإن تاء التأنيث ملازمة لهما . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعتُ ليلَى في الخلاءِ ولم يكن شهودٌ على ليلَى ، عدولٌ مَقَانعُ المفرد : عَدَال ، بمغي : عادل . (٢) الزورهنا: الزيارة .

⁽٣) وفي مقدمته القرآن الكريم – ولا سيما سورة الجن – وبما ورد في غيرها كلمة : «بُور »، بمعنى و هلاك » في قوله تعالى : (وكنتم قوماً بوراً) أى : هلاكاً ، بمعنى : هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل . . .) وقيل إنه جمع : «باثر » ؛ مثل : «حائل وحُول » فيكون على هذا مشتقاً لا مصدراً مؤولا بالمشتق . أما في صورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى : (إنا سمعنا قرآناً عَسَجباً ...) أى عجيباً – وكلمة ؛ وعجب » مصدر – وفي قوله تعالى : (ماه عَدَ قاً ..) أى كثيراً وفي كلمة : «صُعداً » بمعنى صعود في قوله تعالى : (ومن يتُمشرض عن ذكر ربه يسَسْلكشه عذا با صُعداً .) والصُّمدُ : هو الصعود بمعنى : المشقة ، وجاء كذلك في قوله تعالى : في إخوة يوسف : «وجاء واعلى قميصه بدم كذب ...».

^(؛) فقد قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب ؛ المبالغة ، أو : من مجاز =

بالكثرة (١) يناقض أنه مقصور على السماع . فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياسيًا (٢) _ بشروطه _ ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبتى للنعت بالمصدر مزيته السالفة التى انفرد بها دون المشتق .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمة «فيطّر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مُفطر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجل فيطُر ، ورجلان فيطر ، ورجال فيطر . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتبًا سبعةً ، وكتبت صحفًا خمسة (٣).

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق ، معناها بلوغ الغاية في

= الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمصدق والوقت الذي يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر – مع كثرته لا يصح قياساً ؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات ؟ . . . إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة . ويقول ابن جي – في كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٣ ٤ – إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدلة ، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة – وأطال الكلام في هذا .

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتا صنعيده فى ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، على النعت بالحملة ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢) .

ونَعتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيرًا فِالْتَزَمُوا الإِفْرَاد والتَّذْكِيرا

أى : نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، فهو يلازمها دائماً ، ولوكان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رضاً – هذان أمران رضاً – هذه أمور رضا – هذه حالة رضا ، هاتان حالتان رضا –أولئك حالات رضاً ...

- (١) ولا سيما التي تؤيدها البلاغة . . .
- (٢) وبهذا الرأى أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل قراره بين ما انخذه من قرارات حاسمة محررة .
- (٣) يكون العدد هذا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت. ويضح أن يكون بدلا إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة فى بابه الآق ص ٢٦٦ وص ٢٦٧ و إذا ذكر المنموت المعدود جاز فى النعت مطابقته فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقته . وكذلك لو حذف المعدود المنموت كما أشرفا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجيء فى ج ٤ باب العدد م ١٦٥ ص ١٠٥ .

ملاحظة : - بمناسبة إعراب العدد - أحياناً - نعتاً كالوارد هنا نذكر بعض مواقعه الإعرابية الأخرى -

الكمال أو النقص ، كلفظة : «كُل » (١) مثل : عرفت العالم كُل العالم . . . و . . .

(١١) الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق. (٢) ومن أمثلته: فلان طبحل فراشة الحيلم، فرعون العداب، غربال الإهاب. فكلمة: فراشة، وفرعون، وغربال... تعرب نعتاً بالمشتق، لأنها بمعنى: أحمق، وقاس ، وحقير.

• • •

⁻ فقد ذكرنا في الجزء الثانى - باب: الحال ، آخر المسألة ٤٨ - الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التي حوقمت حالا : « (العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعدود ؟ نحو : مررت بالإخوان ثلاثمتهم أو : خستهم ، أو : سبعتهم ... ، على تأويل : مشكلتا إياهم ، أو : مخسساً ، أو : مسبعاً . . . ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً بمهنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد . والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ، بل يسرى على المركب نحو : جاء القوم خسة عشركهم ، بالبناء على الفتح في محل نصب ، أو محل غيره على حسب حالة الجملة - وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير ») ا ه . وجاء في حاشية وياسين » على التصريح ، أول باب: التوكيد خاصًا بهذه المسألة ما نصه : « (إذا قيل : جاء في القوم ثلاثة وأخواتها ثلاثة وأخواتها وين يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد و إلا كان مبتداً) ا ه وانظر البيان الذي في الإ بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد و إلا كان مبتداً) ا ه وانظر البيان الذي في

^(1) سبق الكلام في ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجيء تفصيل الكلام على حكمها في النعت ص ٤٦٧ و ١٣ ه وفي التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

⁽٢) سبق بيان هذا في مكانه ص ٢٨٤ .

زيادة وتفصيل:

ا ــ سبق (١) أن المصدريقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... و ... و ...

لكن ورد فى الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بأل المعرّفة ، أو مضاف لمعرفة . ومن الأول كلمة : « الحق » (٢) فى مثل قول الشاعر :

إِن أَخاك الحقّ من يسعى معك ومن يضر نفسه لينفعك ومن الثانى قولم: مررت برجل حسبك (٣) من رجل ، أو شرّعك من رجل ، (بمعنى : مهمك) ، (وهما مصدران بمعنى : كافيك . . .) أو : همك من رجل ، (بمعنى : مهمك) ، أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادركان حقها أن تتعرف بأل ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تتعرف (٤) ، بسبب أنها بمعنى المشتق الذي لا يستفيد التعريف — وقد سبق التفصيل في أول باب الإضافة (٥) — .

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذي لا يكتسب التعريف قوله تعالى: (هذا عارض ممطرنا)، فقد وصف «عارض»، بكلمة: «ممطر» المضافة إلى الضمير؟ فلم تكتسب منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة: (عارض) وكقول الشاعر:

يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدةً منكم وحرمانا فقد دخلَت. «رب» على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن «رب» لا تدخل في الأغلب على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن «رب» لا تدخل في الأغلب ب

⁽۱) في ص ٢٦٠ .

⁽ ٢) انظر مايتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً - في رقم ١ من هامش ص ٤٦٨ .

⁽٣) سبق الكلام مفصلا على «الحسب» في ص ١٤٩.

⁽٤) بدليل أن منعوتها نكرة ، فلو كانت معرفة ما صع وقوعها نعتاً المنكرة .

⁽٥) ص ٢٤ .

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه :

وقد أغتدى والطيرُ فى وكُناتها بِمُنْجَرِد، قَيْدِ الأوابدِ، هَيْكل « فقيَنْد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة (منجرد) به (۱) . . .

- كلك ورد في الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من أنواع غير التي سلفت ، كأن يكون مصدراً لغير الثلاثي ؛ نحو : الحازم لا يعالج الأمر علاجاً ارتجالا ، أو دالا على المقدار ، نحو : اشتريت من الفاكهة الحمس الأقتق ، أو دالا على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوب الحرير ، أو دالا على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أي : المزروع قمحا ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذه الأشياء ؛ ضبطاً للأمور ؛ ومنعاً للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتاً .

ج - (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون: «نعتًا» فى بعض الأساليب ؛ لاستيفائه شروط النعوت كذلك ، لاستيفائه شروط النعوت كذلك ، فحكمه مختلف على حسب الدواعى الإعرابية: كأسماء الإشارة؛ نحو: احتفيت بالمصلح هذا ، أو: بهذا المصلح. غير أن اسم الإشارة ... - المنادى أو غير المنادى - لايصح وصفه باسم إشارة (٢).

واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون، نعتاً إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعوتاً وجب أن يكون نعته مقروناً بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقاً ؛ فإن كان جامداً فالأفضل اعتباره بدلا (٣) أو عطف بيان) . ووجب أيضاً أن يطابق منعوته في الإفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت (١) ، وألا يفصل منه

⁽١) راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠ .

⁽ ٢) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ص ٤٨٣ .

⁽٣) لحذا صلة بما في ص ٩٦٥ .

^(؛) لهذا تفصيل مناسب مكافه ج ؛ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام: ﴿ تَابِعِ المُنادِي ﴾ والشروط الخاصة بكل حالة وحكم .

مطلقاً (١) ، وألا يتقطع (٢) منه في إعرابه (٣) .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات . . . حتى (« مَنْ » و « ما ») فى الرأى الصحيح (*) نحو : وقف من خطب الفصيح ، واستمع الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون إلى الرائع ما قيل) .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتًا ، ولا منعوتًا ؛ كالمضمير ، والمصدر الدال على الطلب (٥) ؛ (نحو: سعيًا في الحير ، بمعنى : اسع في الحير)، وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام (٢) ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و «كم » الحبرية ، و «ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف المبهمة ، مثل : قبل ، وبعد . . . ، ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتًا ؛ منها : غير ، وسوى ... و «من » و «ما » النكرتان التّأمتان .

(٣) ومنها: ما يصلح أن يكون منعوتًا ، ولا يصلح أن يكون نعتًا ، كالعلّم، مثل : إبراهيم ، على ، فاطمة . . . وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ، كرجل (٧) ، ونمر ، وفيل .

وقد تضاف كلمة : « رجل » إلى كلمة : « صدق » . أو : « موه » ؛ فتكون بمعنى ؛ المشتق ؛ مثل : إنى أحرص أن أغرف رجلا رجل صدق ، (أى : صالحاً) ، وأتحاثى رجلا رجل سوه ، (أى : فاسداً) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصلاح و بالثانى : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : « التوطئة » (أنظر رقم ٣ من ص ٤٥٠) .

⁽١) كما سبق فى ص ٣٥ وكما سيجيء فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ .

⁽٢) سيجيء القطع وبيان أحكامه في ص ٦ ٨٤ و ٤٨٨ .

⁽٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمرغالب لا لازم .

⁽٤) كما سبق في رقم ٣ ص ٥٥٤ (راجع الهمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت .) وفي هذا الرأى بعض تيسير . (٥) لهذا إشارة في رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠ .

⁽٦) سبق شرحها فی هذا الجزء ص ۲۶ و ۲۳ ، وفی ج۲ ص ۲۲۶ م ۷۹ .

 ⁽٧) يجوز أن يكون العلم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية ، وأريد بهما معنى اشتهرا به ؟ كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر ... و ... فعل هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتًا ، ولا يصلح أن يكون منعوتاً ؛ وهي ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه . ومن أشهرها : «كُلّ "(١) ؛ نحو : أنت الأمين كل الأمين ، وذاك هو الحائن كل الحائن ، بعنى : المتناهى في الأمانة ، أو الحيانة ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفتى كلُّ الفتى إلا الفتى فى أدبه وقول الآخو:

إِن ابتداء العُرْف (٢)مجد سابق والمجد كلُّ المجد في استهامهِ

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً ، نكرة أو معرفة ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلاً للمنعوت في لفظه ومعناه معنا _ وهذا هو الأغلب _ أو مماثلاً لشيء له صلة معنوية قوية به ، فثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أُجْزَى بذكركمو يا أشبه الناس كلِّ الناس بالقمر فكلمة : «كل» نعت للناس. ومثال الثاني قول الآخر:

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه محا الذنب كلَّ المحو من جاءَ تائبا فكلمة «كلّ » الثانية نعت لذنب .

وإذا وقعت كلمة.: «كل» نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق، وصار معناها: «الكامل» في كذًا، وهو معنى يختلف عن معناها الآتى في التوكيد (٣)_.

⁽١) سبقت الإشارة إلى إضافتها في ص ٧٧ و ١١٦ ولوقوعها نعتاً في ص ٤٦٣ ، وأيضاً ؛ سيجيء بيان عن وقوعها نعتاً ومنعوتة في ص ٥١٣ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً.

هذا ، ولفظ «كل » مفرد مذكر دائماً —كاقلمنا فى رقم ۲ من هامش ص ۷۲ — ولكن ما بعده من خبر ، أو ضمير ، أو غيرهما بما يحتاج إلى مطابقة أحياناً —قد يطابق لفظه ، أو لا يطابقه ، تبعاً البيان الآتى فى ص ۱۳۷ والذى يتممه ما فى ص ۲۳ وما فى «ج» من ص ۱۳۷ .

⁽٢) المعروف والجميل. (٣) ص ٥٠٩ و ١١٥.

ومنها: جد ، وحَق ؛ نحو: سمعنا من الخطباء كلامًا بليغًا جد ً بليغ ، وأصغينا لهم إصغاءً حق ً إصغاء (١).

ومنها: «أَى » (٢) بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف إليه ، فحو: الذي بني الهرم الأكبر عظيم أيُّ عظيم. وقد سبق (٣) بيان رأى آخر حاسم لا يشترط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتاً ، وما تؤديه حينئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاة في عدم حذف منعوتها ، أو في صحة حذفه .

ومما يصلح نعتاً ولايصلح منعوتاً الاسم المعرّف « بأل العهدية » (٤) لأنه يشبه الضمير ، ويقع موقعه ؛ نحو: أكرمت عالما تـقينًا فنفعني العـالـم . التقدير: فنفعني . . . ، والفاعل ضمير مستتر ، فكلمة « العـالـم » الثانية حلّت محل الضمير الفاعل المستر (٥) . . .

Ø Ø 9

⁽١) سبق أن قلمنا في : « ١ » من ص ٤٦٤ – أن كلمة : « الحق » من المصادر المسموعة التي وقعت نعتاً وهي معرفة ؛ فلم يتحقق التنكير الذي هو شرط النعت بالمصدر (طبقاً لما تقدم في وقم ٣ من هامش ص ٤٦٠) وعلى هذا يجوز النعت بها وهي معرفة أو نكرة .

⁽٢) انظر ص ١١١ و ١١٢ وما بعدها ، خاصًا بكلمة : «أَىّ النعتية » ؛ لأهميته من ناحية الاستيفاء ، وقوة الاستدلال الحاسم . وقد سبق الكلام عليها أيضاً في جـ ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب : «الموصول » عند الكلام على : «أى الموصولة » ؛ كما سبق في جـ ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على : «حذف المصدر الصريح » .

⁽٣) في ص ١١١ وما يليها .

⁽٤) فى ج ١ م ٣٠٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : « أَلَ » وأَنواعها التَّى منها : « أَلَ العهدية » . والمعرف بالعهدية لا ينعت . (طبقاً لما جاء فى التصريع وحاشيته عند الكلام عليها – ج ١ باب : المعرف بالأداة – بحجة أنه يشبه الضمير ويقم موقعه . .) كما يعللون .

^(0) وبما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً: « المشتق العامل »؛ فينتنع (على الصحيح) أن يتقدم نعته على المعمول ؛ أى: لا يصح أن يفصل النعت - باعتباره نعتاً- بين العامل المشتق ومعموله . أما باعتباره شيئاً آخر - كالحال ، مثلا - فلا مانع . وكذلك لا مانع من اعتباره نعتاً للمشتق إذا تقدم هذا المعمول فاصلا بين المشتق ونعته - واجع التصريح ، باب : الحال - ومجىء الكلام من النكرة - .

« ملاحظة » : الأتباع – بفتح الهمزة – (١) :

نرى فى بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة ، لا تنفرد بنفسها فى جملة ، دون أن تسبقها – مباشرة – فى هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة (٢) تماثلها فى وزنها ، وفى أكثر حروفها الهجائية (أى : أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة ، المسموعة فى الأسلوب الوارد استقلال "بنفسها فى جملة ما ، ولا استغناء "عن كلمة سابقة توافقها فى وزنها وفى أكثر حروفها) . وأيضاً ليس لهذه الكلمة الزائدة المسموعة (٢) معنى ترجلبه ، ولا حكم إعرابي خاص "بها (٣) ترصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك . . . ، أو أنها معربة أو مبنية ؛ فهى لكل ما تقدم – خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لكل ما تقدم – خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لكل ما تقدم – خارجة من الاتصاف بالإعراب أوالبناء ، أو التأثر بالعوامل . وإنما تزاد لجرد التمليح ، أو السخرية ، أو المدح ، أو محض التصويت والتنغيم . وتسمى هذه المحلمة الزائدة الواردة فى الأسلوب السماعي هي ونظائرها : «الأتباع » – بفتح الهمزة – جمع : « تبع » – بعني التابع (٤) – ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه فى جمع : « تبع » بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها فى وزنها ، وفى جملة ، وإنما يجيء بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها فى وزنها ، وفى خبط آخرها ، ويماثلها فى أكثر حروفها ، دون أن يكرن له معنى خاص ينفرد به فى ضبط آخرها ، ولا نصيب فى الإعراب أو البناء ؛ مثل «بسَتن» فى قولم : « محمد هذه الجملة ، ولا نصيب فى الإعراب أو البناء ؛ مثل «بَسَن» فى قولم : « محمد هذه الجملة ، ولا نصيب فى الإعراب أو البناء ؛ مثل «بَسَن» فى قولم : « محمد همد

⁽١) ولا مانع من كسرها، فتكون الكلمة مصدراً ، لا جمعاً (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية).

⁽٢٩٢) يشترط – في الرأى الصحيح – أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة في أسلوب واود عن العرب العرب العرب والمدن الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب العرب عنوعة . فالأمر مقصور على زيادة كلمة معينة مسموعة في تركيب معين مسموع كذلك . ولا يباح القياس هنا ؟ منعاً لحلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعادا للآثار اللذوية السيئة المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الحديد كطريق التعريب ، ونحوه . . .

 ⁽٣) إلا فى بعض المركبات التي تعرب حالا مبنية ؛ كقولم : تفرق الأعداه « شَــَــرَ بــَــــَـرَ» ... و...
 (طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦) .

⁽٤) التنبيّع – محركة –: (التابع) – والتنبيع – يكون واحد أو جمعاً. ويجمع على أتباع . اه قاموس. ثم قال : « (والإتباع في الكلام مثل: حسّسَ بنسسَن) » . اه ؛ فلا مانع من كسر الهمزة ؛ فتكون الكلمة مصدراً في حالة الكسر ، لا جمعاً .

حسن "بسَن"». ومثل: «ني طان، ونفريت» في قولم: اللص شيطان "ني طان"، أو: اللص عفريت نفريت ... وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول: إنه تابع للكلمة التي قبله مباشرة، أي: من أتباعها في الوزن، وضبط الآخو، والمشاركة في معظم الحروف الهجائية، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتوابع الآصيلة الأربعة المعروفة (وهي: النعت التوكيد العطف بنوعيه البدل) كما سبقت الإشارة (١)؛ إذ لا يجرى شيء من أوصاف هذه التوابع الأربعة الأصيلة وأحكامها على التابع العارض المذكور فيا سبق؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد، هو: أنه مثل الكلمة التي قبله مباشرة في وزنها، وأكثر حروفها، وضبط النحوية، أو غير النحوية (١)...

⁽١) في آخر هامش ص ٤٣٤ .

⁽٢) ما تقدم في تعريف هذا «التابع» وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربة في تعريفه وأحكامه . فلقد كثر الكلام في كل ذلك قديماً ، ووضعت كتب خاصة في «الإتباع» تتقاربأحياناً وتتباعد أخرى . ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها : كتاب: «الإتباع» للإمام أبي الطيب عبد الواحد ابن على اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٢٥٦ ه وعليه اعتمدنا في أكثر ما نقلناه .

وقد ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ مطبوعاً، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخي عضو مجمع اللغة العربية بدمشق . وكتب في صدره مقدمة نافعة تتضمن أظهر آراء المؤلف، يعنينا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفياً – في ص ٧ – :

[&]quot; (الظاهر من بحث المصنف فيها بق من خطبة كتابه ، وفيها جرى عليه فى الأبواب ، أن المعول عنده فى التفريق بين « الإتباع والتوكيد » إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده فى الكلام ؛ ذلك أن التابع – أو اللفظة الثانية – إن لم يكن له معنى فى نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجى ولم السيستد (أى: يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفرداً – كان « إتباعاً » . وإن كان يشارك اللفظة الأولى – أو المتبوع – فى المعنى فأفاد فى تقويتها ، وأمكن إفراد التابع فى الكلام كان : «توكيداً» . و بذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هوالتابع من حيث المهنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس المعول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائى وأبوع بسيد فى غريب الحديث فإن قولهم مثلا « قسيم وسيم » ليس من « الإتباع » عند أبى الطيب ، بل هو فى باب « التوكيد » فإن التابع : « وسيم » يمكن إفراده أو و « وحظيت المرأة لقولم رجل وسيم ، وقولم : « شَرَّ بَرَّ » من التوكيد عند أبى الطيب مع أنه بلا واو . و « حظيت المرأة

وبه َ طَلِيتُ من « الإتباع » عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن « به َ طَلِيسَتُ » لا معنى لها وسدها ، ولا تجَىء في الكلام وحدها وإنما تجىء أبداً تابعة لفعل : « حَظَيْسَتُ » ؛ ولاتباعها كانت من « الإتباع ». ومنه: « أقبل الحاج والداج » فهو من الإتباع عند شيخنا الحلبي – المصنف – مع وجود الواو : لأن « الداج » مع وجود الواو من الإتباع ؛ إذ لا صلة بين الحج والدج " ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : « أقبل الحاج " والداج " » وإنما يقال : « أقبل الحاج " والداج " » فهي تابعة أبداً .

[&]quot; (ومن أقوال المصنف تعليقاً على أمثلة « الإتباع والتوكيد » ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولم : « لا بارك الله فيه ولا تارك » في باب الإتباع الذي أوله التاء، وعلى عليه بقوله : فهو و إن كان (تارك) مأخوذاً من التسرك ، لا معنى له في هذا الموضع إلا الإتباع ... أي : لا صلة في المعنى بين بارك وتارك ، ولا يجيء (لا تارك الله فيه) ولو أمكن إفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد . . .) " . ا ه من المقدمة .

وكل ما سبق حسن، لكن كيفيكون الكلمة التابعة مدى المتبوعة – كما جاء في أول هذا الكلام – وتسمى قابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصيل الذي يدخل في التوابع الأربعة الأصيلة التي سبقت في ص ٤٣٤؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامة .

ر^(۱) _ النعت بالحملة:

الجملة التي تصلح نعتاً (١) لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منعوتها نكرة محضة ، مثل كلمتى « فارس وشجاع » فى قولهم : «أقبل فارس يبتسم ، وانتصر شجاع لا يخاف ، ويتحقق هذا بخلوها من « أل الجنسية » ، ومن كل شيء آخر أيخصص ويُقلِل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التي تفيد التخصيص (٢) .

والنكرة غير المحضة : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمًّا : مشتملا على « أل الجنسية » التي تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فأعف ، ثم أقول: لا يعنينى فجملة: «يسبب» ، يصح إعرابها نعتا في محل جر ، مراعاة للناحية المعنوية ، وللنعوت هو كلمة: «اللئيم»، ويصح أن يكون حالا في محل نصب ، مراعاة ، لوجود «أل الجنسية» (٣). وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ، نحو : استمعت لمحاضرة نفيسة ألقاها عالم كبير زار بلادنا . فالنكرة هنا : (محاضرة – عالم) غير محضة ، لأنها مقيدة بالنعت بعدها (وهو : نفيسة – كبير) ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية: (ألقى ×) رار زار به كل واحدة منهما (٤)

ويما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده - وكذا

⁽ ۱و۱) سبقت « ا » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، و يجيء النعت بشبه الحملة في « ج » ص ٤٧٦ - وفي ص ٤٨٠ « و » الرأى في الحملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة .

وقد سبق (فی ج ۱ – م ۱ هامش ص ۱۵ وهامش ص ۳۳۸ م ۲۷) أن الجملة الواقعة نعتاً ، أو صلة أو خبراً ، أو غير ذلك . . . تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدى معى مفيداً مستقلا . أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدى معى مستقلا ، ولا تسمى جملة . . .

⁽ ٢ و٢) في هامش الصفحة الأولى بيان واف للمراد من القيد .

⁽٣) للحكم السابق بيان في جـ ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفي جـ ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٢١١ .

^() وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين : (ولا تُسُمَلُ عَلَى أَحَد مِسْهُمُ مَّ مَاتَ أَبِيدًا ...) فكلمة : « أحد » نكرة غير محضة ؛ لأنها موصوفة بالجار مع مجروره بعدها . ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً .

شبهها (۱) – لا تتعین نعتاً . وإنما یجوز أن تكون نعتاً ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق (۲) بیان هذا باسهاب . . .) .

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ؛ نحو : إن رجلا يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن فى أضلاعنا أفشدة تعشق المجد ، وتأبي أن تضاما ويجوز حلف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعًا ، وبعض اسم متقدم عليه عجرور بالحرف : «من ، أو : «فى » ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل : (نحن الشرقيين – أصحاب مجد تليد ؛ مناً (٣) سبَقَ إلى كشف نظريات المعلوم الكونية ، ومنا استخلمها في الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى متجاهل كوكبه ، ومنا هكدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كشف ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : مناً فريق مبق ، ومنا فريق استخدم ، – ليس فينا الا فريق كشف ، قريبًا) (٤).

(٣) أن تكون الجملة النَّعتية خبرية ؛ كبعض ما سبق ، وكالتي في قول الشاعر :

ولا خير في قوم تُذَلَّ كرامُهم ويعظُم فيهم نَذْلُهم ، ويسود فلا تصلح الإنشائية (بنوعيها الطلبي وغير الطلبي) ، فلا يصح : رأيت مسكينًا عاونه ، وشاهدت محتاجًا هل تساعدُه ؟ أو : لا تهنه ... ، ولا يصح هذا كتاب بعتكه ؛ تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق (٥٠) .

⁽١) كما سيجيء في ص ٧٦ - وانظر «١» في ص ٧٧٧ . حيث البيان الخاص بهذا .

⁽٢) في مواطن متفرقة ، والأصيل منها في باب المعارف (جـ ١ ص ١٤٥ م ١٧) .

 ⁽٣) مع إعراب الحار والمجرور في هذه الأمثلة وأشباهها – هو الحبر ؛ لتكون الجملة الفعلية نعتاً
 – وكذا شبهها – .

⁽ه) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحاً ، أو تخصيصاً ، أو . . . أو . . . أو . . . كا سبق أول الباب – فلا بد أن يكون حاصلا من قبل . والمعى الإنشاقي غير حاصل ، ولا معلوم من قبل ، إذ لا وجود له في الحارج الواقعي قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرها؟ وما و رد محالفاً لهذا الشرط فهو سماعي لا يقاس عليه . وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمة : ومقول » تكون الحملة الإنشائية مفعولا له . وسيجيء بيان هذا في هامش ص ٢٧٥ .

(٤) اشتال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت (١) ، ويطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما (٢) ، ويجعل الكلام والمعنى متاسكين متصلين ؟ ولذا يسمتّى : «الرابط» ، والأغلب أن يكون مذكوراً — سواء أكان بارزاً ؟ أم مستتراً (٣) — فالمذكور البارز كالأمثلة السالفة ؛ وقوله تعالى : (واتّقُوا يوماً تُرْجَعون فيه إلى الله) ، ومثل : نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً غامراً ، وتدفع بلاءً قاتلا . وقول الشاعر :

كلُّ بيتٍ أنت ساكنه غير محتاج إلى السُّرُج (١٠) والمستر كقول الشاعر :

وكلَّ امرى * يُـولِي الجميل مُحَبَّب وكل مكان ينست العز طيّب وقول الآخر :

وإذا أراد الله نشر : فضيلة طُويت (٥) أتاح لها لسان حسود وقد يكون محذوفاً (٦) إذا كان معروفاً بقرينة من السياق ، أو غيره ، ولا لَبس في حذفه ، كقول القائل :

وما أَدرى أَغَيَّرهم * تَنَاه وطولُ الدّهر ، أم مالٌ أصابوا

⁽ ٢) سواء أكان اشتهالها عليه مباشراً أم كان في شيء من مكملاتها وتوابعها؛ كالذي في قول الشاعر :

لا أَذود الطير عن شجر قد جنيت المرّ من ثمرة وفي الأمثلة الآتية صور النوعين .

⁽٢) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم والحمير منموتاً بجملة فعلية ، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للنائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف . ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن — كما سبقت الإشارة في ج ١ م ٣٥ ص ٢٥٤ باب المبتدأ والحبر — .

 ⁽٣) لأن المستتر مذكور، ولكنه غير ظاهر في الكلام. بخلاف المحذوف؛ فإنه غير موجود مطلقاً.
 و بين المستتر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها في باب: الضمير – ج ١ م ١٨ ص ١٤٦.

⁽٤) جمع : سراج ، وهو المصباح المضيء.

⁽ ه) الرابط ضمير مستثر تقديره : هي ، نائب الفاعل .

⁽٦) سيجيء تفصيل لحذفه في « ج » من ص ٤٧٨ .

التقدير: أصابوه . ومثل : «وما شيءٌ حميت بمستباح »(١). أي : حميته . وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل (سهر دائم) (وليل طويل) أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل (٢) . . .

(١) صدر هذا البيت المنسوب لجرير: ﴿ حَمَيْتُ حِمَى تِهَامَةُ بِعَدُ نَجِدُ ﴿

(٢) وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك :

ونَعَتُ وا بِجُمْلَة مُنكَّرًا فَأَعْطِيَتْ مَا أَعْطِيَتْهُ خَبَرًا

يريد: أن العرب نطقوا بالحملة نعماً للمنتكر ، (أى: أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ، وإذا وقعت نعماً فإنها تعطي من الحكم ، أعطيته وهي خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذي يربطها بالمنعوت . وليس المقصود أنها تأخذ ، وهي نعت – جميع الأحكام التي تستحقها إذا وقعت خبراً . ذلك أن الجملة التي تعرب خبراً تصلح أن تكون إنشاء طلبياً وغير طلبي ، (على الصحيح فيهما) ، مع أن جملة النعت لا تصلح أن تكون إنشاء طلبياً أو غير طلبي ، ولذا تداوك الأمر فقال :

وامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذاتِ الطلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِدِ،

أى: امنع هذا (في باب النعت ، لا في باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يؤدى إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعيها الطلبي وغير الطلبي لا تصلح هذا - كما أشرنا - أما الذي يصاح فهو ما عداهما . ولم يبق من الجمل بعدهما إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد في الكلام القديم جمل إنشائية وقعت نعتاً - وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومحالفتها الغرض من النعت - فأوله التألية وقعت نعتاً وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومحالفتها الغرض من النعت وفاوله التأليد وقعت في مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدرون أن الأصل : أكلت فاكهة متقدولا فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « متقولا » المحذوفة هي النعت . والجملة الإنشائية بعدها في محل نصب مفعول به القول . ومثل : لمست ما ه هل لمست الثلبج ؟ أي : لمست ما ومقولا فيه : هل لمست الثلبج ؟ أي : لمست ما ومقولا فيه : هل لمست الثلبج ؟ أي : لمست ما ومقولا فيه : هل لمست الثلبج ؟ ومن المنافة المسموعة فنها البيت الذي يرددونه ؛ وهو :

حَتَى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واختلط جاءُوا بِمَذْقٍ . هَلَّ رأيتَ الذُّبْبَ قطْ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطمام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق « وهو اللبن المختلط بالمياه التي نفير لونه » . وهو يصف هذا التغيير في اللون بأنه صار في لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه في مكانه المناسب (ص ٤٦٢) هو:

ونَعتُسوا بِيمَضَدَر كَثِيرًا فالْتَزَمُوا الإِفْدرَادَ وَالتَّذَّكِيرًا

وقد يغنى عنه وجوده فى جملة معطوفة (١) بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم – على الجملة النعتية الخالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ، فيرتجف ؛ أو : ويرتجف ـ أو : ثم يرتجف . التقدير : «هو» فى كل ذلك .

* * *

ج _ النعت بشبه الجملة (٢) :

وشبه الجملة (الظرف، والجار مع مجروره)، يصلح أن يكون نعتاً بشرطين:

أولهما: أن يكون تاميًا، أي: مفيداً. وإفادته (٣) تكون بالإضافة، أو بتقييده بعدد، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضًا معنويًّا جديداً؛ فلا يصح أقبل رجل عنك – ولا أقبل رجل عوْضُ . . .

ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة (٤) ، مثل : أقبل رجل فى سيارة - أقبل رجل نوق الجبل . وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدَى (°) إليك صنيعة من جاهه (۱) فكأنها من ماله فإن كانت النكرة غير محضة ؛ (بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها مما يخصصها) ؛ فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالا (۷). نحو: هذا رجل وقور في سيارة – أو : هذا رجل وقور أمامك ... ، فهو كالجملة في هذا الحكم (۸).

⁽١) واجع الصبان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الحبر الجملة ، و رابطه) .

⁽٢) سبقت : «١» في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد . وكذلك سبقت : «ب» في ص ٤٧٨ حيث الكلام على النعت بالجملة .

⁽٣) تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب (في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧٠ ، باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٠٠ ، باب الحال ص ٢٩٤) .

⁽ ٤) انظر و ١ » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الحاص بعدم اشتراط المحضة .

⁽ ٥) الحملة الغملية نعت ، ومنعوتها نكرة .

⁽٦) الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعة .

⁽٧) كما سبق في ص ٤٧٣.

⁽٨) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله فن مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

زيادة وتفصيل:

(۱) يجوز – عند عدم المانع – اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ؛ على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص «الصبان» على هذا فى – ج ١ أول باب: «النكرة والمعرفة» حيث قال : "(أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف – ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه – بعد المعرفة المحضة صفة، بتقدير متعلقه معرفة) " ا ه .

.

أى : أن المتعلَّق المعرفة سيكون هوالصفة لمطابقته الموصوف فى التعريف. هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه ــ بنوعيه ــ هو الصفة إذا استغنينا عن ذكر المتعلَّق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلا ، (طبقًا لما سبق (١)) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة – بنوعيه – بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعرَب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالا بعدها ؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة ، – أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : « شبه الجملة – بنوعيه – يصلح دائماً أن يكون حالا أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة (٣) ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة (٣) » ؛ أو يقال :

 (إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالا أو صفة إلا في صورة واحدة ، هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير » .

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيا سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصًا على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

⁽۱) فی ج۱ (ص ۱۹۴ م ۱۷ ، وفی رقم ۱ من هامش ص ۳٤٧ م ۲۷ ، وهامش ص ۳۱۹ م ۳۵) وفی ج۲ (م ۸۹ رقم ۵ من ها،ش ص ۳۵۳) .

⁽٢) كالمعرف بأل الجنسية .

⁽٣) فإن كانت محضة تمين أن يكون نمتاً –كما سيجيء هنا – .

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلا فقط ؛ وهو : «ليس ، ولا يكون » ومنها ما يصلح (۱) أن يكون فعلا تارة ، وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو «خلا ، وعدا ، وحاشا » . والنوع الأول ـ وهو الذى يكون فعلا فقط ـ يصح وقوع جملته الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (في جم ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتاً .

(ح) يحذف الرابط في الجملة النعتية بشرط أمن اللّبس – كما سبق – والمحذوف قد يكون مرفوعًا مثل: بسم الله الرحمن الرحيم ، أى: هو الرحمن هو الرحيم . . . (٣) أو منصوباً كالأمثلة السالفة (١) . وقد يكون مجروراً «بني» إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى: «واتقوا يومًا لا تَجوْري نفسٌ عن نفس شيئًا» ، أى لا تَجزى فيه . . . فلا يصح الحذف في مثل : زرت حديقة رغبت فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو: رغبت في هوائها أم في رياحينها – أم في فواكهها ، أم في جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبت فيها ، أم رغبت عنها ؟ .

وقد يكون مجروراً «بِمين » بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مر صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً فى الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه فى الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهة ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف «من » متعيّناً فى الأسلوب لم يجز حذفه ؛ نثلا يحدُثُ لَبَس ؛ نحو : نفعنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احيالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

(د) يرى بعض النحاة أن : «أل» قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

⁽ ١ و ١) بشرط ألا تسبقه « ما » المصدرية . وفي ص ٤٧٤ بعض أمثلة للمحذوف المنصوب .

⁽٢) ني ص ٤٧٤.

⁽٣) على اعتبار النعت مقطوعاً . وسيجيء بيان القطع في ص ٤٨٦ .

على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً ؛ نحو: رأيت كتاباً ؛ الورق ُ ناعم مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة (١) ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت: رأيت كتاباً ورقه ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس .

(ه) لا تُربط الجملة الواقعة نعتاً إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط، ويغنى عنه ، وهو «أل» كما مرّ في : «د» ولا تصلح الواو التي تسبق — أحياناً — الجملة الواقعة نعتاً أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة ؛ لتُقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط، ويسمونها لذلك : «واو اللصوق»، ومن أمثلتها ، في القرآن الكريم قوله تعالى : «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم »، والأصل : « إلا لهاكتاب معلوم» زيدت الواو للغرض السالف، ولا تفيد شيئاً أكثر منه (٢). وكذلك قوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ». فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتاً . ومن الأمثلة قول عورة بن الورد:

فيا للناس كيف غلبت نفسى على شيء ويكرهه ضميرى فالواو زائدة قبل الجملة المضارعية النَّعتية . وهي فى كُل صورها التي تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطًا ـــكما أسلفنا ـــ .

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية (٣) أم شماعية ؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها في القرآن - أنها سماعية ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعًا بأن القرآن أسمى لغة بيانية ، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حد السماع ؛ تجنبًا لإساءة فهمها ، والخلط بينها و بين الأنواع الأخرى، ولا ضرر ولا تضييق في الأخذ بهذا الرأى (٣) . ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح .

⁽١) هذه الجملة الاسمية – والتي تليها – معطوفة على الأولى ، فهى في حكم النعت ، كالمعطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شيء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة.

⁽٢) راجع التصريح وحاشية ياسين ج١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

⁽ ٣) ومن القائلين بقياسيتها : « الزمخشري » .

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح .

(و) الجملة لا تقع نعتًا إلا للنكرة. فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير ؟.

أجابوا: « يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضى ؟ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم . . . — في تأويل : جاء رجل قائم أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد ، في تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد (١) .

ويقول شارح المفصل ^(٢) ما ملخصه : (إن وقوع الجملة نعتًا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة ^(٣) . . .) ا ه .

سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها، فالحلاف شكلي لا أثر له . والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتًا إلا للنكرة .

(ز) يقول الكوفيون: إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتاً لنكرة، جملة أخرى مضارعية، مرتبة على الجملة الشرطية ـ إذا وقع هذا صح فى الجضارع الجزم جواباً للنعت مع جملته؛ حملا له على المضارع المجزوم فى الجملة الواقعة جواباً للشرط. فنى مثل: كل رجل يعمل الحير يرتفع شأنه . . . يجيزون جزم المضارع: «يرتفع (٤)».

⁽١) داجع الصبان . (٢) ج٣ ص ١٤١ .

 ⁽٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر (في رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش ٢٧٤)
 وأيضاً (في ج ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة) وكذا (في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧) .

⁽ ٤) وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة منالفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدإ : (كل).

⁽ ٥) سبقت الإشارة لهذا في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صلة الموصول والرابط) وله هناك قصة طريفة تؤيده . وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٤٣٧ م ٧ ٥١ عند الكلام على جواب الشرط) .

المسألة ١١٥ :

تعدد النعت ، وقطعه .

النعت فى الحالات التى يكون فيها عامله واحداً :

(۱) إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد – لأنه واحد – وجب تفريق المنعوت أو غير مسبوقة ، إلا الأول ، فلا يُسبَق بها . النعُوت المعرف ، أو غير مسبوقة ، إلا الأول ، فلا يُسبَق بها . نحو : لا شيء يقبتُ في العين كرؤية عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زري ووضيع (٣)

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحار ، أى : المعتدل في درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ؛ لأن المعنى المراد — وهو : الاعتدال — لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين في تأديته ، وانضام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتمم نظيره ،

⁽¹⁾ أى : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المثنى والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثى ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً . وسيتكر رهنا لفظ «المفرَّق» ، و «التفريق» مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين . فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهى المتعدد . فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : «تفريق ، وتعدد » . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ١٨٨) .

⁽ ٢) ويجوز اختيار حرف عطف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و« أم » . – كما سيجيء في ص ٤٩٧ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النموت ،

و إذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفاً يجرى عليه اسم المعطوف وكل أحكامه – كما سيجيء في ص ٩٩٨ – .

⁽٣) ومن التعدد بغير عطف ، النعت بكلمتي : « فطن " ، وفَعَدَّال في قول المتنبي :

لا يدرك المجدَ إلا سيدٌ فَطِن من لل يَشُق على السادات، فعّال النحو الوافي - ثاند

ويلازمه فى تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معاً. والكلمتان هنا بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين ؛ لا يصح أن يَفْصِل بين شطريها حرف عطف أو غيره. ومثل: شرب المريض الدواء الحلو المرّ، أى : المتوسط فى حلاوته ومرارته . ومثل : اشتريت مُصوفًا ناعمًا خشنًا ، ومثل : هذا زجاج صُلب هنش ...

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعدد بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشارة ، فإن كانت النعوت متحدة في لفظها ومعناها معاً وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها . نحو : ما أعجب الهرمين القديمين ! . ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات اليانعات ، ولا يصح : اليانعة ، واليانعة ، واليانعة

فإن كانت النعوت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة ؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكيّت ، وما بُكا رجل حزين على رَبْعين ، مساوب (١) ، وبال وقول أحد المؤرخين . . . ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القادة ؛ القتيل ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من هول ما رأى وسمع . . .

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبة ومنطلقة - قاومت طوائف ؟ باغية ، ومعتدية ، وظالمة .

ومثال المختلفة في المعنى دَونِ اللفظ: نصحت رجلين هاويًا وهاويًا (٢)

⁽١) مسلوب : مأخوذ من صاحبه . والكلمة نعت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان -- .

كما في صفحة ه٢٦ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكما سيأتى في بابه – ص ٥٥١ و ٥٥٢ . (٢) وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منعوته المتعدد يقول ابن مالك :

ونَعْتُ غَيْر وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فعاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا التَّلَفْ

أى : أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه مما ، أو : فى أحدهما ، بجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنموت متعدداً . أما إذا التلف النعت (اتفق معناه ولفظه) فلاتفرقه. (فرقه عاطفاً : أى : =

فإحدى الكلمتين فعلها: «هَنُوىَ» بمعنى: «أحسَبَّ» والأخرى فعلها: «هَوَى» بمعنى سقط على الأرض. ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنوى. ومثل: عرفت رجالا؛ كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، معنى : كاسية غيرها . وبمعنى: مكسوة ، وبمعنى: غنية .

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجز فى بعته المتعدد التفريق لأن نعت أسى الإشارة لا يكون مختلفًا عنها فى المطابقة اللفظية ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين (١) .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة فى الفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : ساف محمود ، وعلى ، وحامد المهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين ؛

إماً تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعرت كلها متوالية متفرق أيضاً ومرتبة ؛ بحيثاً يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثانى للمنعوت الذى قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينتهى الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فلخص هذه الطريقة : أن يكون كل نعت مقصوراً على أقرب منعوت إليه) .

وإما : وضع كل أنعت عقب منعوته مباشرة ه

أنعلى الطريقة الأولى نقول: ما أعظم الهار التي تجيها من الكتب، والصحف، والمجلات، والإذاعة، والمؤلفين. . . والبارعين، المختارة، الرفيعة، الصادقة، النافعة، . . . فكلمة والبارعين، نعت المؤلفين، وكلمة والمختارة، نعت الإذاعة و و الرفيعة، نعت المجلات، و و الصادقة، : نعت المصحف، و و النافعة، : نعت المحتف، و النافعة، :

حالة كونك عاطفاً ، مستعملا في التفريق حرف المعلف ، ودو هنا : الوار ، ليس غير - كما شرحنا ،
 وكما يأتى في ص ٤٩٧) .

⁽١) أما على اعتبارهما بدلا ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه – في رقم ، من هامش. ص ٤٨٢ – من أن الأفضل في النعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف في. كل اعتبار ، إذ فائدة النعت فير فائدة البدل ، أو العطف . . .

وعلى الطريقة الثانية نقول: ما أعظم الثار التي نجنيها من الكتب النافعة. والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين . وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث يتعين كل نعت لمنعوته ، دون اشتباه .

...

زيادة وتفصيل:

مما يتصل بهذه الحالة: نعت معمولين عاملهما واحد ... والحكم - كما سطروه - هو: أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما فى المعنى جاز الإتباع والقطع بشرطه (١) ، كقام محمود وعلى العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل والنسبة ، - كأكرم محمود علياً العاقلين - وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛ كأعطيت الولد أباه العاقلان (١) .

وإن اختلف العمل دون النسبة؛ _ نحو : مخاصمة ُ الأخ أخاه النبيلان مؤلة _ وجب القطع على الرأى الأغلب .

فلخص الرأى أنه يجب القطع فى جميع الصور إلاواحدة يجوز فيها القطع وعدمه ؛ هى : التى يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد في كلام فصحاء العرب(٣) ، ومنه قول حاتم الطائي :

إِنْ كنت كارهة معيشتنا هاتا^(٤) فحُلَى فى بنى بدر الضاربون لَدَى أَعنتهم والطاعنون وخيلهم تجرى وقول الخرنق القيسية:

لا يَبْعَدَنْ (٥) قوى الذين همُو سمّ المعُداة ، وآفة الجُزُرِ النائر المُدارِ المُؤرِ النائر معاقد الأزر

⁽١) شرط القطع (وتفصيل الكلاء على : « القطع » معر وض فى الصفحة التالية ، ومابعدها) هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيجىء فى ص ٤٨٨ .

⁽٢) إن المعمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل في المعني لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة المفعول ؛ لأنه المأخوذ . (٣) راجع الكامل العبرد (ج٣ ص ٨) .

⁽٤) هذه . (٥) لا يبعدن : لا يملكن . وهذا دعاء لهم بالسلامة وطول العمر .

تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل، وما يترتب على هذا من الإتباع^(١) والقطع:

(١) المِراد بالإتباع هذا : أن يكون النعت عائلا المندوت في رفعه ، ونصبه ، وجره . أما القطع فنمهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية – وأما أحكامه الخاصة بالنعت فستجيء في ص ٤٨٨ :

ا - فى مثل : جاء محمد العالم ، - بالرفع - يصح إعراب كلمة : « العالم » نمتاً مرفوعاً ؟ كالمندوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلاغى (سنعرفه فى آخر هذا الحامش ، وفى ص ٤٩٢) - أن يقال : جاء محمد العالم ، بالنصب - ولا يجوز الجر- وفى هذه الحالة تعرب كلمة : « العالم » : مفعولا به لفعل علوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك بما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التى كانت عليها إلى حالة أخرى محالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلبها بالنعت ؟ ولهذا يسموبها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » . يريدون أنها كانت فى أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شيء آخر ؛ فتسميها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير حقيقية . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميها : « نعتاً منقطعاً » باعتبار الماضى ؟ إذ كانت نعتاً فى أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن . وضبطها الجديد وتذيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذى قصد منه تحقيق الغرض البلاغى المشار إليه - فلا بد فى القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، عيث مختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه .

س - وفى مثل : رأيت محمداً العالم - بالنصب - ، نعرب كلمة : « العالم » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لقصب المنعوت ، و يجوز : رأيت محمداً العالم - بالرفع ، وفى هذه الصورة الحديدة التي يدعو لها داع بلاغى ، نعرب كلمة : « العالم » خبراً ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير - مثلا - : هو العالم . ولا يصح إعراب « العالم » المرفوعة نعتاً مطلقاً . لكن يصح تسميها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الحر .

ج و في مثل : انتفعت من محمد العالم ، بالجر بالحر و العالم » نعتاً مجروراً. ولكن يجوز بلسبب بلاغي بالمعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه به ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم ، أو : العالم ، على اعتباره في حالة رفعه عبراً لمبتدأ محذوف ، وفي حالة نصبه مفعولابه لفعل محذوف ؛ في حالة نصبه مفعولابه لفعل محذوف ؛ في حدود النفط إلى الحر مطاقاً .

فوجز القول :

١ – أن النعت يتبع منعوته في نوع إعرابه .

٢ - ويجوز - أسبب بلاغي - أن يتخلى النمت عن مهمته ليمرب شيئاً آخر تشته
 الحاجة إليه ، ويخالف ذوع إعراب المنموت .

٣ ـ نى هذه الحالة التى يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولا به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجرو راً . وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجرو راً ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجرو راً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق ؟ =

(۱) إذا تعدد النعت بغير تفريق، وتعدد المنعوت، والعامل، وكانت المنعوت المتعددة، متخدة متحدة المنعوت المتعددة، متفرقة، متحدة في تعريفها وتنكيرها (۱) والعوامل المتعددة متحدة في معناها، وعملها، — جاز في النعوت الإتباع والقطع؛ نحو حضر الصديق، وحضر الضيف الطبيبان. أو: الطبيبين. ونحو: نظرت القمر وأبصرت المريخ المستديرين، أو المستديران. ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة — كما في المثالين — لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا.

و يجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملا ، أو هما معاً . فمثال الاختلاف المعنوى فقط : أقبل الضيف ، وانصرف الزائر السائحين ، ونحو : جسمدت عين الحزين وجمدت عين القاسى المشاهدتين الماسأة . (إذا كانت اجمدت» الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبك ؛ من القسوة) .

ومثال اختلافهما في العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

منماً البس بين الغرض القديم والجديد ، واسترشاداً بالضبط والإعراب الجديدين على القطع .

أما السبب البلاغى القطع فيكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المنقطع، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعى هذا التوجيه . ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة . (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ٦) . بل إن القطع بحكه وحكته يظل باقياً إذا تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معاوفات لا نعوتاً - كما سيجيء فى رقم ١٠٠ من ص ٦٦١ ح

وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فإن عامله المحفوف بعد القطع لا يصبح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلا — كما سيجيء في ص ، ٩ ٤ - أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . ومن الأغراض الأخرى : أن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مررت بعصفور في عشه مغرد" ، أو مغرداً . أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه معرفة ؛ نحو : طربت البحرى الشاعر أو الشاعر

وقد تقدم في ص٣٧ و بيان الغرض الأساسي الأصيل من النعث. وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى في هذا الباب) .

⁽١) لامتناع أن تكون النكرة نمتاً للمعرفة أو المعرفة نمتاً للنكرة .ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء على . فلا يصح العاقلان: لأن، نمت اسم الإشارة لا يفصل منه – كما سبق في هامش ص وج٤ وفي و جه من ص وج٤ س.

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان (١) .

. . .

أحكام خاصة بالقطع في هذا الباب:

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسى ؛ هو : أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر . وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع ^(٢) أذا كان النعت وحيداً ^(٣). والمنعوت نكرة محضة ؛ لشدة حاجتها إليه ، لتتخصص به . نحو : كرَّمت جنوداً أبطالاً .

(٢) إذا تَعَدَّدَ النعت لواحد، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتباع النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصًا هي في شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه. أما ما عداه فيجوز فيه الإتباع والقطع ؛ نحو : أقبل رجل شجاع ، أمين تق ؛ فيجب رفع كلمة : «شجاع » إتباعًا للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة . ويجوز في كلمتي : «أمين » و «تمتي » الرفع إتباعًا للمنعوت، أو : النصب على القطع باعتبار كل منصوب منهما مفعولا به لفعل محذوف .

والإتباع هنا واجب فى النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص — كما قلنا – ويجوز فى الباقى الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسهاه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، — لا تعيينها — وقد تحقق التخصيص بإتباع النعت الأول لها .

⁽١) وفي بعت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإت[°]باع ، تاركاً الحكم الثاني وهو القطع :

وَنَعْت مَعْمُوكَى وَحِيدَى مَعْنَى وَعَمَلٍ - أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا يريد: أَبْبِع بِغَيْرِ اسْتِثْنَا يريد: أَبْبِع بغير استثناءنمت معمول عاملين وحيدين في معنى وفي عمل معاً ، أَيْ : متحدين فيهما . (٢) إلا في ضرورة الشعر.

⁽٣) أَيُّ : منفرداً غير متعدد .

(٣) إذا تعدد ت النعنوت لواحد معرف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعاً، وقطعها جميعاً، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر(١)، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع؛ نحو: عرفت الإمام أبا حنيفة، المجتهد، الذكيّ، العبقريّ. . . فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الإتباع، والرفع على القطع، ويجوز النصب على الإتباع في بعض منها، والرفع على القطع في غيره، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع.

وإن لم يتعين مساه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب إتباعها، وامتنع القطع ؛ نحو: غاب المصرى حافظ ، الضابط ، الشاعر ، النَّاثير ، بالرفع ؛ تبعًا للمنعوت: «حافظ» إذا كان هناك ثلاثة (٢) غيره كل منهم اسمه : «حافظ» ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط، فلا يتعين الأول تعيينًا يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعينَّن ببعضها دون بعض وجب إتباع الذي يتعين به، وجاز في غيره الإتباع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع (٣) . . .

وَإِنْ نُعوتُ كَثُرَتُ وَقَدْ تَلَتْ مَفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبِعِتْ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التي تجيء بعد منعوت عنير معين ، لأنه غير معوفة – محتاج إليهن في تعيين مسهاه ، أتبعت له ، أي : وجب إتباعها في ذوع حركته الإعرابية :

واقْطَعْ أَو اتَّبَعْ إِنْ يَكُنْ مَعَيَّنَا بِدُونِهِا _ أَوْ بِعْضِهَا ، اقْطَعْ مُعْلِنَا

أى : إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النموت كلها . وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْت ، مضْمِرا مُبتَداً أَوْ ناصِبًا لَنْ يظهرا ينفى أن المقطوع . والأكثر أن يكون = يمنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضار مبتدأ ، خبره المقطوع . والأكثر أن يكون =

⁽١) يجوز في بمضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٥ من ص ٩٠٠ . (٢) أو أكثر .

⁽٣) وفى النموت المتعددة التى تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن فى تعيين مساء فيجب إتباعها له، يقول ابن مالك :

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرَفًا معلومًا بدونه جاز في النعت الإتباع والقطع ، نحو : أنت الشرياك الوديع ، برفع كلمة : «الوديع » ؛ إتباعًا ، أو نصبها على القطع . ___ والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب __

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد (١) ، أو : كان من الألفاظ التي أكثرت العرب من استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة (٢) ، . . . أو كان نعتًا لاسم إشارة ؛ نحو: أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة _ جاء القوم الجَمَّاء الغفير (٣) ـ امتدحت هذا الوفي .

ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضًا: «وقال الله لا تَتَخَذُوا إِلَّهَ يَنْ اثْنَيْنِ » (٤) - يسرني رؤية الشَّعْرَى العَبُورِ (٥) - ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ .

(٥) قلنا (٦) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعاً وأردنا قطع النعت لداع بلاغي قطعناه إلى النصب

⁼ هذا المبتدأ المحذوف ضميراً ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعت المقطوع يُمرَّب مفعولاً به لهذا العامل. والعامل في الحالتين (مبتدأ كان أو فعلا) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوياً ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذي سردناه .

⁽١) وقد شرحناه – في رقم ٦ من ص ٤٣٩ – ؛ لأن القطع ينا في المتوكيد .

⁽٢) المراد: أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً لمنعوتات خاصة معينة في الغالب ؛ ككلمتي العمبُور » و « الغَفْهُ في الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : « جاء » القوم الجماء الغَفْسِر ، وسرتني الشَّعْسُري العمبُور » فقد وقعت الكلمتان وما أكثر وقوعهما لعمر لمنعوتين معينين ، قل أن يستعملا نعتاً لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوبات لا تستعمل إلا منعوبة ، ولا أن نعتما لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

⁽٣) الجماء، مؤلث الأجم ، بمعنى الكثير. الغفير : الذى يستر الأرض ويغطى وجهها بكثرته . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا ذواحى التأنيث والتذكير والإعراب وغيره فى ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤٤ (باب الحال) .

⁽ ٤) النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنية ، وهي مفهومة من المنموت ، فهو يؤكدها .

⁽ ه) لأن العرب تكاد تقتصر في استعمال « العبور » نعتاً ء الحالة التي يكون المنعوت فيها هو كلمة : الشعرى .

⁽٦) ص ٤٨٦ و ٨٨٤ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على جسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره – مثلا – : هو . ولا يجوز القطع إلى الجرمطلقاً فيهما . وإذا . كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين مسابقين . ولا بد فى جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً . –كما قلنا – .

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً جازفيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعًا إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت (١) السابق ، نحو : ما أسفت لشيء قدر أسفى لازميل المتعلم ، المتكاسل ، الحامل ، المستهين . . . فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما إلى النصب فقط . وإما بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعًا لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوبًا لأنه مفعول به لفعل محذوف – فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت فى أصله لإفادة المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان فى أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره (٢) . وقدسردنا أول الباب (٣) الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت .

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) — جملة مستقلة مستأنفة . وقد تسبقها « الواو » أحياناً ، وهذه « الواو » زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع ، أم إلى النصب .

⁽١) كَنْ تَنْهِيرِ النَّسَبِطُ ومَا يَؤْدَى إليه مَنْ تَغْيِيرِ الإعرابِ هُوَ الدَّالُ عَلَى القَطْعِ – كَمَا عرفنا – غيمتنع اللَّبِسُ بِينُ الغرض السابق ، والغرض البلاغي الجديد – والبيان في هامش ص ٨٦، وما بعدها .

⁽٢) كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة .

⁽٣) ص ٤٣٨ .

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولامستأنفة ، وإنما هي «حال» إذا وقعت بعد معرفة محضة ، و «نعنت» إذا وقعت بعد نكرة مخضة ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة ، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب «حالا» بعد المعارف المحضة ، و « نعتاً » بعد النكرات المحضة ، وتصلح للأمرين بعد النكرة المختصة . والرأى الأول (١) أقدوم وأحسن .

(٧) سبب القطع بلاغي محض – كما قلنا (٢) – هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع ؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه ، وتعَلَق الفكر به ، وأنَّه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته . وجعلوا الأمارة على هذا كله إضهار العامل ، وتكوين جملة جديدة ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، . . أو . . . فهى جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية (٣) .

وإذا أكان سبب القطع بلاغيًا _ ولا بد من قيام هذا السبب _ فن البلاغة أيضًا ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه.

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

٩ - قد يحذف النعت - أحيانًا حذفًا قياسيًا إن كان معلومًا بقرينة تدل عليه بعد حذفه؛ كقوله تعالى: (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر؛ فأردت أن أعيبها، وكان وراء هم ملك "يأخُذ كل " سفينة غصبًا)، والأصل: وكل سفينة صالحة»؛ بقرينة قوله: (أن أعيبها ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب، أي: صالحة للانتفاع بها، وبقرينة أخرى ؛ هي: أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

⁽ أ) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما -- كما سيجىء بعد هذا مباشرة -- والحملة الإنشائية لا تكون نعتاً – إلا مع التأويل الذي سبق في هامش ص ٤٧٤ – ولا تكون حالا .

⁽ ٢) تقدم البيان في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

⁽٣) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٢٩٤ م ٣٩ .

ومثل قول شاعر أخذ َ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنتُ فى الحرب ذا تُدْرَ إِ(١) فلمْ أَعْطَ شيئًا ولم أَمْنَع والتّقدير : فلم أَمْنَع ، وبدليل الأمرالتاريخي والتّقدير : فلم أعطَ شيئًا نافعًا ؛ بدليل قوله : ولم أمْنع ، وبدليل الأمرالتاريخي المعروف ، وهو أنه أخذ _ فعْلا _ نصيبًا ، ولكنه لم يقنع به . ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالحمال :

ورب أسيلة (٢) الخدين بكر مهفهفة (٣)، لها فرع ، وجيد المراد : لها فرع فاحم (٤)، وجيد طويل ، والقرينة: أن مدح الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عام يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها عجد في علما عمل مدل فهذان أولن ملازوان كل فتاق وانحا يكون المدح

بمجرد فرع لها، وجيد، فهذان أمران ملازمان كل فتاة، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق في كل منهما ؛ كشدة سواد الشعر، أو نعومته، أو طوله . . . أو . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك (٥) . . .

ں ۔ حلف المنعو^{ن (۱)} :

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغيى عن المنعوت غنناء تاميًا ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أى : راكب الفرس . ومثل : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الصاحب . فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت في الحالة السالفة لا يسميّ نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما . . . مما كان عليه المحذوف قبل حذفه .

⁽١) قوة ، وعدة حربية . (٢) مصقولة ناعمة . . .

⁽٣) رشيقة ، ضامرة البطن ، دقيقة الحصر . ﴿ ٤) أَى : شديد السواد ، كلون الفحم .

⁽ ة) ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام : « (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد .) ،

أى: لا صلاة كاملة ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان والله رجلا . . .) يريد : رجلا عظيما . . . وعن على : (سمعته يخطب فكان الحطيب . .) يريد : الحطيب البارع . . أو ما شاكل هذا .

⁽٦) أشرنا في ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

ويجوز حذفه أيضًا - كما أوضحنا (١) - إن كان مصدراً مبيّيناً نابت عنه صفته ؛ نحو: جلست أحسن الجلوس، وأصغيت أيّ (١) إصغاء ؛ بمعنى: جلست جلوساً أحسن الجلوس، وأصغيت إصغاء أيّ إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف.

ويجوز بكثرة حذف المنعوت _ (سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة) _ بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه ، فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا ، أو مفعولا ، أو مجروراً ، أو مبتداً . _ وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الحملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا (٣) .

أمًّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجور حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضًا أن يكون معلومًا . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبتُ براكب صاهلا ، أى : براكب فرسًا صاهلا ؛ لأن الصهيل مختص – فى اللغة – بالحيل . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجبًا عند بعض النحاة – لا جائزاً ، ورأيهم سديد .

ومن وسائل العلم به أيضًا أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

⁽١) في ص (١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد) و ٤٦٨ .

⁽٢) هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه «أَىّ » نعتاً مضافاً لمصدر . فيجوز حذف المنعوت . وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح النيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين (وهو مسجل في موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٥٧ عند الكلام على حذف المصدرالصريح . وفى ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : ه أَى ، .) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه في ص ١١١ وما بعدها .

 ⁽٣) يعبرون عن هذا: بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت
 خاعلا ، أو مفعولاً به ، مثلا . . . ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

الذي يحقق المعنى المراد؛ نحو: ألاّ ماءً، ألا بارداً (١٠٠ ؟ .

أو: وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذ وف ليكون معموله الذى يتم به المعنى الأنسب، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت، ولا يجد النعت عاملا آخر؛ كقوله تعالى: (فليتضحكُوا قليلا، وليبتكوا كثيراً؛ جزاء بما كانوا يكسبون)، والتقدير: فليضحكوا ضحكاً قليلا، وليبكوا بكاء كثيراً... فالفعلان فى جملى: (يضحكوا بيكوا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى فالفعلان فى جملى: (يضحكوا بيكوا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى. ولا يجد كل من النعتين (قليلا وكثيراً) عاملا له إلا الفعل اللازم قبله، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف ...

وأيضًا : يحذف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعًا وبعضًا من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحد " ؛ فمنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفذتى عمره مناضلا فى الحفاظ على حريته ، ومنهم قضى نحبه دفاعًا عنه . والأصل ؛ فنهم فريق أنفت . . ومنهم فريق أفنتى عمره . . . ومنهم فريق قضى نحبه . . . فمثل قولم : لما مات عُمر أبن عبد العزيز لم يكن فى الناس إلا بكتى أو صرخ ، ومشور عرض عرض عرضًا ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرع عمر عنه أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان صرع ، أو إنسان صرع ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان صرع ، أو إنسان راغ بصره . . .

فالمنعوت في الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « مين » أو: « في » ؛ ذلك لأن الضمير : « هم » المجرور بيمين

⁽١) من هذا النوع قوله تعالى في نبيه داود : (وأَلنَّا لَهُ الْحدِيدَ أَن اعْملُ سَادِغات) أَى : دروعاً واسعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسابغات في أصلها ليست نعتاً مختصاً بشيء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد مها في هذا السياق محتصاً بموصوف معين هو : الدروع .

فى الأمثلة الأولى «كُلِّ » والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور (بنى » فى الأمثلة الأخيرة «كل » والمنعوت المحذوف « إنسان » ، بعض منه (١). . .

* * *

ج ــ حذف النعت والمنعوت معاً:

قد يحذفان معاً _ وهذا قليل (٢) _ إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : في الأشقى الذي يدخل النار: (ثم لا يموتُ فيها ولا يحيياً) ، أي: لا يحيا حياة نافعة (٣). وكقولك للمتعلم الذي لا يتنفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أي: غير متعلم تعلماً مثمراً . . .

* * *

الترتيب بين النعوت المتعددة:

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب معتوم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية و وكذلك إن كانت جُمك ، أو أشباه جُمك ؛ نحو : (راقبي الورد النّاضر ، العطر ، البهي العطر ، البهي — أقبل رجل (وجهه متهلل) (ثغره باسم). — أبصرت رجلا في سيارة ، على أريكة — .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه ... وقوله تعالى : (وقال رجل مؤمن من آل فيرْعَوْنَ يَكَنُّمُ إيمانَهُ ...) ،

⁽١) سبقت الإشارة لهذا في ٧٣ وفى حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف النعت :

وما _ مِن المنعُوتِ والنَّعْتِ _ عُقِلْ يجُوزُ حذْفُهُ ، وفى النَّعْت يقِلْ يريد : ما عقل (أَى: عُمُم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

⁽ ٢) وهذه القلة نسبية ، لا تمنع من القياس عليها .

⁽٣) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت. ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحياً حياة نافعة .

وقد تتقدّم الحملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى : (وهذا كتابٌ أنزلناه مبارك . . .) (١) وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه!؛ لوروده فى أبلغ الكلام ــ وهو القرآن ــ ولكن الأول أكثر .

عطف النعوت المختلفة المعانى بعضها على بعض:

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتى :

(۱) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعانى وليست جُملاً (۲) ؛ فلا يصح العطف في مثل : هذا رجل غنى ثرى ؛ لأن الثرى بمعنى الغنى ، ولو عطف عليه لَعُطفَ الشيء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضى المغايرة المعنوية ، غالبًا (۳) . ولا فرق في منع العطف في النعوت المتفقة المعانى بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعًا وبعضها مقطوعًا .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً (٢) فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترم ُ رجلًا يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويُجنَبِّ نفسه الهوان .

(٢) ألا يكون حرف العطف هو: «أم»، أو: «حتى »؛ إذ لا تُعطف النعوت بواحد منهما (٤) .

(٣) وإذا كانت النعوت مختلفة المعانى والمنعوت مُثنى أو جمعًا ، وجب ــ في الأكثر ــ العطف بحرف الواو دون غيره ــ كما سبق (٥)ــ نحو : تحدث الفائزان ؛

⁽١) وقول الشاعر في ظالم :

بغَى وللبغى سهام " تُدُنَّتظ ر أَنْفَذَ في الأكباد من وخـْز الإبكر

⁽ ٢ و ٢) أما شبه الجملة فني حكم المفرد إذا كان متعلقه مفرداً .

⁽٣) إلا إذا كان العطف للتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل – أحياناً – ولا غامض ولا مجهول هنا .

ويحسن العطف عند تباعد المعانى المختلفة ، كقوله تعالى : (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هو الله ، الخالق ، البارئ ، المصور) .

⁽ ٤) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

⁽٥) في ص ٤٨٢ .

العالم والمخترع – احترمت المتعلمات ، الناثرة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والماهرة فى عملها ، والمتفننة فى نظامها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجىء الحرف المناسب أو لا يجيء .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدّى – مع العطف – معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : « العطف » من أن الواو تفيد كذا، والفاء كذا، وثم . . . و

وعندما يتم عطف النعوت تصير « معطوفات » ، يتجزى عليها اسم « المعطوف » وأحكامه الآتية في بابه ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الحاصة به (١) .

* * *

تقدم النعت على المنعوت:

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم (٢). فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ، ويصير – فى الغالب – : «مبدلا منه»، ويعرب المنعوت بدلا. ففي مثل: (استعنت بمحمد الماهر في تذليل العقبات ؛ فأعاني، وشاركه في هذا على الصديق) – نجد كلمتي : «الماهر» و «الصديق» نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا: بالماهر محمد ، والصديق على الصارتا بدلين ، وصار المنعوتان السابقان مسكدلاً منهما .

فإذا كانا نكرتين فالغالب ــ إن لم يوجد مانع آخر ــ نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعث ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

⁽١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

⁽٢) بل لا يجوز - في الصحيح - تقدم النعت عصمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملا ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكر "نظرية علمية "عبقري ". (واجع حاشية ياسين في باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

اسمه الجديد : «صاحب الحال»؛ في مثل : (أينع زهرٌ راثعٌ . وفاح عطرٌ جميل . . .) نقول : أينع رائعاً زهر ، وفاح جميلا عيطرُ (١) . . .

⁽۱) سبقت الإشارة (في ج ۲ م ۸۵ – هامش ص ۲۷۴ – باب: والحال») إلى أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا – في الغالب – أي : مالم يمنع مانع ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون – أحياناً – كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلا أو عطف بيان ؛ نحو : مررت بصارخ طفل ، واستمعت إلى خطيب غلام . . . والأصل قبل تقديم النعت : مررت بطفل صارخ ، واستمعت إلى خطيب فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالا في الغالب وليس بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالا في الغالب وليس بالواجب المطرد في جميع الاستعمالات – على الأصح – و بهذا تخرج بعض الصور الممنوعة ؛ كالتي في تولنا : جاء رجل أحمر ، ونحوه نما ليس منتقلا ؛ لأنه من الصفات الثابتة . . .

زيادة وتفصيل:

متفرقات:

إلى النافية ، أو: «إماً » .
 وعندئذ يجب تكرارهذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفة التي تعطف ما بعدهما علي النعت الذي قبلهما ؛ نحو : زاملت أخاً لا غادراً ، ولا خائناً . . . _ تخير مصيفاً ؛ إما ساحلياً ، وإما جبلياً (١) . . .

بعوز نعت النعت عند سيبويه ، ويمنعه آخرون . والحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحيانًا ؛ مثل : هذا ورق أبيض ناصع ، (أى: شديد البياض) ، فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعة إنما هى تحديد للونه . . . ونحو : هذا وجه مُشرق أيّ إشراق!! ناضرة وجنتاه كاملة النّضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتاً إلا إذا كان موصوفاً ؛ وهذا هو: النعب «المُوطَى » — وقد سبق الكلام عليه (٢) — ومن أمثلته الواردة : ألا ماء ماء بارداً .

ح _ إذا وقع النعت بعد المركب الإضافي (نحو : أقبل رسول الصديق العالم _ هذا نجم الدين المضيء . . .) ، فأين المنعوت ؟ أهو المضاف إليه ، أم المضاف ؟ .

سبقت الإجابة مفصلة في مكانها الأنسب ، (وهو «ج» ص ١٦٧ من باب: « الإضافة ») .

د — سبق الكلام (٢) على أحكام جليلة خاصة بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت .

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار: « لا » في بابها الحاص ، آخر الجزه الأول.

⁽٢) ص ٢٥١ رقم ٣ .

⁽٣) في هامش ص ه٣٤.

المسألة ١١٦ :

التوكيد (١)

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى (٢) . القسم الأول؛ المعنوى (٣) :

إذا سمعنا من يقول: «وصل أحد العلماء إلى القمر»، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها: أنه وصل إلى قرب القمر، دون الوصول إلى جرمه وذاته الحقيقية، أو: أنه وصل إلى مكاره، أو إلى أسراره العلمية والفلكية. . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول: — مثلا — وصل أحد العلماء إلى قرب القمر، أو إلى مدار القمر . . . فحذف المضاف سهواً ، أو خطاً ، أو لأن حذفه هنا يؤدى إلى المبالغة أو المجاز (٤) ، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة . هذه بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزالت ــ في الأغلب (°)_ تلك الاحمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو السهو

⁽١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر في استعمال النحاة . (كما سيجيء في ص ٤٠٥) . وسنعرض هناللة وكيد « الاصطلاحي » الذي يقتصر عليه النحاة ، دون الأنواع الأخرى التي قد تفيد التوكيد ﴾ (مثل إن "، وأن "، والحرف الزائد ، وكالقسم وغيره .) ولكنها لا تسمى توكيداً نحوياً اصطلاحياً .

⁽ ٢) مدلول التوكيد اللفظى ، وكذا مدلول التوكيد المعنوى بالنفس والعين ، هو ذات المؤكد أى : أن التابع هوعين المتبوع وذاته ، وليس أمراً عرضياً بما يطرأ على المتبوع . أما التوكيد المعنوى بلفظ : «كل وجميع » فإن المراد منهما هو إفادة الشمول . . . و . . . (واجع الإشارة الحاصة بهذا في هامش ص ٤٣٨ ، بعنوان : « ملاحظة هامة » .) .

⁽٣) سيجي القسم الثاني اللفظي في ص ٢٥٥.

^(؛) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

⁽ه) قلمنا : في «الأغلب» . . . لأن الأمر قد يحتاج في إزالة كل الاحتمال إلى تعدد التعوي .

أو غيره ؛ ولتَركَّزَ الفهم في معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جرْم القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف _ مثلا _ تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول: «حفيظتُ ديوان المتنبيّ » فقد يخطر على البال سريعاً أنه حفيظ أكثرهُ ، أو أحسنه ، أو حكمه . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقي حين قال: «حفيظت ديوان المتنبيّ » ؛ وإنما قصد: حفظت أكثر ديوان المتنبيّ ، أو أحكم ديوان المتنبيّ . . . فحذف المضاف سهواً ، أو أحسن ديوان المتنبيّ ، أو أحكم ديوان المتنبيّ . . . فحذف المضاف سهواً ، أو : خطأ ، أولما في حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ، وكل منهما في تأدية المعنى أبلك وأقدر . فلو أنه قال: «حفيظت ديوان المتنبيّ كلّه » ما ترك _ في الأغلب _ حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحمالات ، ولا لمتخبّل شيء محذوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغة ، أو مجاز ، أو نسيان، ونحوه ؛ بل يتبّجه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملا غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار في الفهم على المعنى الواحد من كلمة : «كلّ » .

فكلمة : «نفس» في المثال الأول وما شابهه ، وكلمة : «كلّ » في الثاني وما شابهه ، - تسمى : «توكيداً معنويًّا » ؛ فهو :

« تابع (١) يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته (٢)

⁽١) سبق - في ص ٤٣٤ - بيان معنى التابع . وأحكامه العامة ، وترتيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به . يمن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه في حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على لوج، المذروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولا ؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً . . . (طبقاً لمبيان التفصيلي . في ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٣ باب : الموصول) وأن النعت يجوز قطعه (كما تقدم في بابه - ص ٤٨٦ -) كذا عطف البيان ؛ كما سيجيء عند الكلام عليه في بابه ص ٤٢ ه وكذلك علمف النست في الرأى الصحيح - وسيجيء في ص ٥٥ - أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصير نعتاً في بعض حالاتها التي تجيء في ص ١٤٥ وقد أشار الصبان في آخر « باب البدل » إلى رأى يجيز في التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البدل فيصح فيه القطع طل الوجه الذي يأتى في بابه (ص ٧٧٧ « ه ») .

⁽٢) المراد بالذات هذا : حقيقة الشيء الأصلية ، وجملته كاملة ؛ فتشمل الذات الحسية ؛ -

مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله » (١). . .

وإن شئت فقل : تابع يدل على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا دخل للمبالغة فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسهو ، أو النسيان ، ونحوهما . . .

فالغرض من التوكيد المعنوى هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته؛ إما عن ذات المتبوع، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب(١) لمدلوله، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد:

ألفاظ التوكيد المعنوى:

ألفاظه الأصلية سبعة، وقد تلحق بها ــ أحيانًا ــ ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها (٢). والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

الأول:

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات في صميمها (٣) ، وإبعاد الشك المعنوى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفس (٤) ، وعين (٤) . ومن الأمثلة قول أحد الرَّحالين : (. . . رأيت الساحر الهنديّ نفسه _ وهو المعروف بألاعيبه وحيله _ يقبض على الحمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكم فكلمة : (نفس » أزالت _ في الأغلب _ الشك والحجاز عن ذات الساحر ، فلم

كالجسم ، وباق المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ،
 وذات الأدب . . . - انظر ما يتصل بهذا في رقم ؛ من هذا الهامش - .

⁽١ و ١) المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزالة الاحتمال عن التثنية المقصودة حقيقة ، لا مجازاً ، (ثم انظر « ب » من ص ٥٠٧) .

⁽٢) في ص ١٧ه.

⁽٣) أي : في حتيقتها المادية (وهي المحسوسة – غالبًا –) لا في أمر عرضي مما يطرأ عليها .

^{(؛} و ؛) ليس المقصود هنا من « نفس » الشيء أو : « عين » الشيء مقصوراً على حقيقته المادية المحسوسة (أى : التي ندركها بإحدى الحواس) و إنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم – الفهم – الصدق .

ويزيد بعض النحاة توضيح عذا - كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : « (مراداً بهما جملة الشيء وحقيقته ، و إن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة . فإن أريد بالنفس : « الجارحة ، كسفكت زيداً نفسه ، وفقات زيداً حينه ، لم يكونا توكيداً ؛ فهما فى المثال بدل بعض . .) » ا ه .

⁻ انظر ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - .

تترك مجالا لتوهم أن المقصود هي آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أداته . أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة شي عسواها . وكذلك كلمة : «عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها – فى الأغلب – كل احمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يتقيصر المع الحقيق على الذات وحدها ، ويتركزه فيها ، ويزيل – فى الأغلب – كل احمال عنها آخر . وإذا وقعت كلمة : «عين ، أو نفس » ، تابعة على هذا الوجه ، سميت فى اصطلاح النحاة «توكيداً» . أو : تأكيداً : أو «مؤكدة» – بكسر الكاف – وهذا هو الشأن فى والأول هو الأشهر ، وسمى متبوعها : مؤكداً – بفتح الكاف – وهذا هو الشأن فى

جکمهما :

جميع ألفاظ التوكيد .

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي ، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور – حتمًا – يطابق هذا المؤكّد في التذكير والإفراد وفروعهما ، ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت الوالي تفسه – صافحت الوالية أنفسهم – صافحت الوالية عينها – صافحت الواليتين أعينهما – صافحت الواليات أعينهن . وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره (١٠) . . .

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق – لم يصح إعرابهما توكيداً ، بل يجب إعرابهما شيئاً آخر على حسب الجملة ، (مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو مفعولاً به ، أو غيره (٢) . .) . ومن أمثلة المفعول به :

من عاتب الجهال أتعب نفسه ومن لام من لا يعرف اللوم أفسكا

⁽١) في نوكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتمالهما على ضمير مطابق للمؤكّد – يقول ابن مالك : بالنَّفْسِ ، أَوْ بِالعينُ الاسمُ أُكِّدا مع ضَمِيرٍ طَسابقَ الموكّدا وهذا الضمير لا بدَ من ذكره هنا وفي كل نوع من أنواع التوكيد المعنوى الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً في حالة هذا التوكيد .

⁽ ٢) انظر ما يتصل بحكم « النفس والعين » عند فقد المؤكَّد – في ص ١٥ ه - .

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكونُ المؤكّد بهما جمعًا تقتضى أن يُجمعًا حمع تكثر النحاة الجموع جمع تكسير للقلة على وزن : «أفْعُل » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى التي للقلة والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاة نفوسهم ، ولا عيونهم وبناء على هذا الرأى لا بد أن تكون صيغتهما على وزن «أفْعُل » مع إضافتهما نضمير الجمع (١).

أما إذا كان المؤكّد منى فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو: «أفْعُل» فيقال أنفسُهما - أعينهما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : نفسُهما - عينهما - أو: نفساهما - عيناهما(١). ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكّد(٣)...

⁽١) وفريق من النحاة يجيز في كلمة : «عين » المستعملة في التوكيد جمعها للقلة على «أعيان » لكن الكثير الفصيح هو وزن : «أفمـُل » ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعة للمطرد في كلام العرب .

⁽ ٢) يفهم مما سبق صحة الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، في كلمتي : « النفس والعين » إذا وقعت إحداهما توكيداً للمثنى . ولا بد من إضافتهما للضمير . . .

وبهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً - (سبق تسجيله فى ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) - مضمونه: أن كل مثى فى المحى، مضاف إلى مُت َضَمَّنه (بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إن تَشُوبا إلى الله فقد صَغَتَ قلوبكما) . ونقول : تصدقت برأس الكبشين - أو : رأسي الكبشين - أو وصهما . وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضايفين كالشيء الواحد ؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما، ولأن المثنى جمع فى المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو ولأن المثنى جمع فى المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى .

هذا ما نقله بعض النحاة – كالصبان ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، في أول باب التوكيد منهما – وينطبق ما تقدم على : « النفس والعين » المستعملتين في التوكيد ؛ خضوعاً السباع الوارد فيهما ، لا تعلميقاً المضابط السالف ؛ فقد قال الصبان في الوضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضملهما ، بل إلى ما هو يمعناهما ؛ لأن المراد منهما « الذات » . وفي ص ١١٥ من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما هنا .

⁽٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

واجْمعْهُما « بِأَفْعُلَ » إِنْ تَبِعا ما لَيْس واحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعا أَى : إِنْ كَانَا تَابِعِن (مَوْكَدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع – فجىء بهما مجموعين على صيغة :
﴿ أَفْعَلَ » لَتَكُونَ مَتِهَا النَّهِجِ الصحيح .

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف (١) ، ويجرى عليهما مجتمعين من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ، ومسايرته في الضبط الإعرابي ، وباقى أحكام التابع – ١٠ يجرى على إحداهما منفردة ؛ نحو : قابلت الوالى نفسة عينة – قبض الساحر على الجمرة نفسيها عينيها . ويجب – في الرأى الأقوى – عند اجتماعهما تقديم النفس على العين (٢) . . .

. . .

⁽۱) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد الممنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسم التوكيد . (كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٢٠٥) .

⁽ ٢) وقيل إن تقديم النفس على المين ليس بلازم ولكنه حسن .

زيادة وتفصيل:

ا — تنفرد كلمتا : «نفس» ، و «عين» دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى (۱) ، بحواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : (ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لحاربة الخوارج) — (أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج) — (نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو فى الميدان) . . . فكلمة ، « نفس » توكيد مجرور بالباء الزائدة فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المتبوع . ويصح فى الأمثلة السالفة — وضع كلمة : «عين » مكان: «نفس » فلا يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توكيداً مجروراً فى لفظه ، ولكنه فى المحل تابع للمؤكد (أى : للمتبوع) (٢).

س – إذا كان المتبوع (المؤكند) كنية لوحظ في معنى التوكيد وإعرابه ما سبقت الإشارة إليه (في: «١» من ص ٤٤٤) سواء أكان بلفظ: «نفس، أو عين أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوى .

. . .

⁽١) سبقت الإشارة لهذا – فى ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : « حروف الجر » – وسيجى، (٤) سبقت الإشارة لهذاك الباء الزائدة (فى ص ٢١٥) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع» ولكنها هناك الباء الزائدة وجوباً ، اللازمة ؟ كالداخلة على « أفسل » فى التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مفارقتها . أما « الباء » الزائدة هنا فدخولها جائز ، و بقارها غير لازم .

وفي ص ١٢ ه بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

⁽٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الحارة (ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باپ حروف الجر) . كما سبق بيان بخض المراجع لهذا ، ومنها : « المغنى » (– ج ١ عند الكلام على « الباء » المفردة) و « الصبان » عند الكلام عليها في باب : « حروف الحر » .

الثاني :

نوع يراد به إزالة الاحمال والمجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هي _ وحدها _ المقصودة حقيقة . وله لفظان : «كيلاً» للمثنى المذكر ، و «كلتا » للمثنى المؤنث ، فحو : أفاد الحبيران كلاهما ، ونفعت الحبيرتان كلتاهما . فاو لم تُلُه كر «كلا و «كلتا » لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالحبيرين أحدهما ، وبالحبيرتين إحداهما . . . فمجىء «كلاً » بعد المثنى المذكر ، و «كلتا » بعد المثنى المؤنث _ يكاد يقطع في أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احمال أ ، ويدل بعد المثنى المؤنث _ على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصب على اثنين معاً ، أو اثنين معاً (۱) .

حكمهما:

لا بد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما «المؤكد»، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تنضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التثنية ليربط بينهما — كما في الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثني (٢) ، فيرفعان بالألف ، وينضبان وبجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما — أحببت الوالدين كليهما — دعوت الله للوالدين كليهما . فعتني الجدّتين كلتهما — استمعت إلى نصح الجدّين كلتهما .

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقبح بلاغة (٢) أن يقال أ: تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

⁽١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق – وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً – أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثانى كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما – وفاز السابقان كلاهما . وفازت السابقتان كلتاهما .

⁽ ٢) هما من الألفاظ الملازمة للإضافة ، الملحقة في إعرابها بالمثنى . وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما . ومن المفيد الرجوع إليه (في ص ٨٨ وما بعدها ، وفي الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته) . من ذلك التفصيل تتبين أمور هامة ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الحاصة بهذا . لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً ؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان على حسب ما تقفى به الدواعى الأخرى .

⁽٣) يغالى بعض النحاة فلا يجبزه مطلقاً .

لاحمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : تقاتل اللصاناً، وتحارب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على «المفاعلة» الحقيقية ، أي : المشاركة الحتمية بين شيئين . . .

-الثالث :

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيق المناسب لمدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . وأشهر ألفاظه ثلاثة : (كُلَّ - جميع - عامَّة) . وأقواها في التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو :كُلُّ ، ثم جميع ، ثم عامة - نحو : قرآت ديوان المتنبي كلَّه ، واستوعبت قصائد وكلَّها . فلو لم نأت بكلمة : «كُلُّ » لكان من المتنبي كلَّه ، واستوعبت قصائد وكلَّها . فلو لم نأت بكلمة : «كُلُّ » لكان من المتحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس في الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافي . فحجى الفظ : «كلّ » (١) منع - في الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز (٢) . . .

ومثل هذا : غردت العصافير جميعُها لاستقبال الصبح . فلو لم تُذكر كلمة : « جميع » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها . . . إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « جميع » أزالت — فى الأغلب — الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع .

ومثلها كلمة : «عامة » (والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها في إفراد ، ولا في تذكير . ولا في فروعهما . وهي للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عاميّتُهم — حضرت الفرقة عاميّتُهما — حضر الجيوش عاميّتُهم — حضرت الفرقة عاميّتُهما — حضرت الفرق عاميّتُهما

حكمها:

لا بد في استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة في التوكيد أن يسبقه المؤكَّد ، وأن

⁽١) « كل» المستعملة في التوكيد قد تفيد الدلالة على « الكل المجموعي » أو : « الكل الحميمي » طبقاً للبيان الآتي في رقم ٢ من هامش ص ١٢ ، وهي في الحالتين تختلف في معناها وحكمها عن كلمة : « كل » المستعملة نعتاً . والتي سبق الكلام عليها في رقم ٤ من ص ٤٦٦ .

 ⁽٢) انظر « الملاحظة » التي في ص ٥ ٥ ه بشأن المراد من « الشمول » وأحواله في الألفاظ الدالة عليه ؛ مثل : كل – جميع – عامة . . .

يكون المؤكّد مماثلا له في ضبطه ، ومضافًا إلى ضمير مذكور حتمًا ، يطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد ، إما جمّعًا له أفراد (١) ، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه ، أو بعامله (٢). فثال الجمع المؤكّد : حضر الزملاء كلهم ، أو : جميعتهم ، أو عامتهم - كرّمت الزميلات كلّهن - أه جميعتهن ، أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقّةُ سادَ الناسُ كُلُّهُمُ الجود يُفقر ، والإقدامُ قَتَالُ ومثال المفرد الذي يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلّه ، أو : جميعة ، أو : عامّتَه . ومثال المفرد الذي يتجزأ بعامله اشتريت الحصان كله ، أو : جميعة ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله - مثلا - لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة الحجىء إلى جزء منه دون آخر (٢) . . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقباحه .

 ⁽١) ما الحكم في فاعل « نعم و بئس » ونظائرهما إذا كان مقترناً بالأداة التي تفيده « العموم » » وهي : « أن الجنسية ، أو العهدية » ؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والعموم الحقيق ؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصلة في « ١ » ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشيهما .

⁽٢) المراد عا يتجزأ بنفسه: ما يتكون من جملة أجزاه يمكن أن يستقل كل جزء مها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف عل انفهامه إلى المجموع ؛ كالفضة - مثلا - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء مها ينفع - بنفسه - في شيء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدى منفعته من غير حاجة إلى انضامه لنظير له . أما الذي يتجزأ بعامله فهو الذي له أجزاه لا ينفع الواحد في أداء مهمته الأساسية إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاء متاسكة متصلة ، لا يصلح والحد مها لتحقيق الفائدة الأصيلة إلا حين يكون متصلا بباقي نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقم عليه أثر عامل نحوى ومعناه ، ويكون هذا المعنى ها يتجزأ خذ - مثلا - الحسان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدى كل مها عمله الأصلى بعد التجزيء ، فإذا قللت : اشتريت الحسان ، أو بعت الحسان . . فإن الحسان معمول الفعل : اشتري ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحسان ، أو ربعه ، أو ثلثه . . . و . . . وكذلك بيمه ، فالعامل - كا نرى - يتجزأ ؟ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحسان كله ، واستأجرت الحادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها ، والساقية كلها ، والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

⁽ ٣) وفي ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

و ﴿ كُلَّا ﴾ اذْكُرْ فى الشَّمُولِ و ﴿ كِلَا ﴾ ﴿ كِلْنَا ﴾ ، ﴿ جمِيعاً ﴾ بالضَّميرمُوصَلا واسْتَعْملُوا أَيْضًا كُكُلُّ : ﴿ وَاعِلَهُ ﴾ مِنْ : ﴿ عَمِّ ﴾ فى التوكيد ،مثلُ : النَّافِلَهُ يريد: اذكر عند إرادة الشمول لفظة التوكيد الدالة على الشمول ، وهي ﴿ كَلَّا » و ﴿ كَلَّا هُ وَلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا اللَّهُ عَلَى السَّمُولُ وَالْكُلِّ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَّا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا عَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى عَلّمُ عَلَّا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا عَلَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَى الللَّهُ عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَاللَّهُ عَلَّ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَ

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده (١)؛ فنى مثل : حضرت الوفود كلها – يصح أن يكون حضورها فى وقت واحد ، أوفى أوقات متباينة، ومثل: غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب فى وقت واحد ، أوفى أوقات متعددة . وهكذا ، فهى فى معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخرى .

ويلحق بهذا النوع: ألفاظ العدد التي تفيد العموم (٢) تأويلا ، لا صراحة ؛ وهي الأعداد المفردة (وتتركز في ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانًا إلى ضمير المعدود ، نحو: مررت بالإخوان ثلاثـتهم ، أو خمستهم أو سبعتهم ، أو . . . ، بالنصب في كل ذلك على الحال (٣) ؛ بتأويل: مثلَّتًا إياهم ، أو : مخمسًا ، أو مسبعًا . . .

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنويناً ؛ بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوى ، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ، بل يسرى على العدد المركب أيضاً ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشراً هم (٣) بالبناء على فتح الجزأين في محل نصب . على الحال ، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع (٤) .

. . .

وهذان لإفادة الشمول في المشى) و «جميماً» ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق. ثم قال يعددنك إن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد مايفيد. لفظ «كل» ؛ وهذا اللفظ الآخر على و زن : ه فاعلة » من الفعل : عمّ ، وهو : عامة (لأنها من غير ملاحظة الإدغام - على و زن : فاعلة) ، وأواد بقوله : «مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » في الوزن ، وفي ثبات التاء في جميع الأحوال ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وغير إفراد . فهذه التاء لازمة لا تتغير بحال .

⁽ ۱) وله في هذا نظائر ستجيء في ص ١٧ه .

⁽ ٢) ماسنذ كره سبق تدوينه نىباب الحالج٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ – عند الكلام على الحال المعرفة – و يجيء كذلك نى ج٤ ص ٣٩٧ .

⁽ ٣,٣) وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفة .

⁽٤) انظرمايتصل بهذا ويوضُّحه ويبين مواقعه في رقم٦ من هامش ص١٢٥ بعنوان و ملاحظة ع .

زيادة وتفصيل:

ا _ فى مثل قوله تعالى : (خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ، تعرب كلمة : «جميعاً » حالا ، ولا يصح إعرابها توكيداً ؛ لَعدم وجود الضمير الرابط .

وفي قراءة من قرأ قوله تعالى: (إنَّا كُلاًّ فيها) ، لا يصح إعراب: «كُلاّ » توكيداً ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بلد لا من الضمير «نا » اسم: «إن » بدل كل من كل ، وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر(١) بدل كل من كل . . . – (كما سيجيء في باب البدل (١) ومنه : قمتُم ثلاثتُكُم) . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره .

لذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوى - بشرط وجود داع بلاغى (٩٠) من يقتضى هذا الاجتماع - تقدمت (٤) النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمة : «كل » عنهما ، ويليها كلمة : «جميع » ثم كلمة : «عامة » وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وحده (٥) ، ولا يصح - في الرأى الأنسب - اعتبار واحد منها توكيداً للتوكيد . وهذا حكم عام في جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة بها .

حرف قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوى السبعة (وهى : نفس – عين – كيلاً – كلتا – كل تعرب توكيداً – كلتا – كل تعرب توكيداً – لقدم وجود المؤكد – ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . فبالرغم من امتناع إعرابها توكيداً –

⁽١) أى : ضمير المتكلم أو المخاطب .

⁽۲) ص ۲۸۲ .

ر) عن الله الداعى هو إزالة الاحبالات إزالةلاتتم إلا بهذه الكثرة. فإن كانت تتم بغيرها فلا داعى لتعدد التوكيد .

⁽٤٠) وجوبًا أو استحسانًا : تبعًا للخلاف الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٥٠ •

⁽ ه) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٣. ه وماقبلها مباشرة ومنها نعلم أيضاً عدم صحة مجيء حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيداً ، وإلا صار معطوفاً .

⁽٦) «ملاحظة » : قد تكون كلمة «كل » للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم ==

تظل فى حالتها الحديدة تؤدى معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها فى حالتها الجديدة لا تسمى فى اصطلاح النحاة توكيداً ، ولا تعرب توكيداً . وهذا كثير فى : «جميع» ، و «عامة» ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم الزائرون مررت بجميعهم ، أو : عامتهم الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامتهم

أما: «كُلّ » فيكثر وقوعها — عند فقد المؤكنّد — بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدا ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فثال الأول: الحاضرون كلنّهم نابه . ومثال الثانى قول الشاعر:

يَميدُ (١) إذا والت عليه دِلاؤهُم فيصدُرُ عنه كلُّها ، وهُو ناهلُ

وهذا من القليل الذي لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير (٢) . ومن الأمثلة للثانى : الحاضرون تكلم كليهم - الحاضرون سمعت كليهم ، وأعجبت بكلهم

وكلمة : «كُل » فى لفظها مه ردة مذكرة دائمًا (٣)، وإذاوتعت مبتدأ، وأضيفت إلى نكرة — وجب فى الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة فى خبر : المبتدأ : «كُل » ؛ كقوله تعالى : (كل نفس ذائقة الموت)، وقوله تعالى : (كل حزب بما لديهم فرحون) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأى ومختبر وليس في تعْلب رأى ولا خبر

الحقيق، كما فى قوله تعالى (ولقد آتيناه آياتينا كلّها)، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة «كل» - كما يذكرون - قد يراد منها الكل المجموعي كالآية، وقد يراد منها الكل الجميعي الذي يشمل الأفراد ، فرداً فرداً فرداً

⁽١) يميذ ، أي يضطرب : والضمير عائد على ماء ألبئر .

⁽ ٢) وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبساً فى بعض الصور التى يحذف فيها المؤكَّـد الضمير (وسيأتى فى ص ٢٢ ه) مثل : الأسرة أكرمت كلها : أى : أكرمتها .

⁽٣) ولهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافة «كل وما يترتب على هذا مَن تعريفها أوعدم تعريفها ، وحالةالنعت بعدالمضاف إليه ، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه؟ النحوالوافي – ثالث

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ «كلّ » المفرد المذكر ؛ كقوله تعالى: «وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً». وقوله عليه السلام: «كلكُم راع ، وكلكُم مسئول عن رعيته » ونحو : كلكُم هداة اللخير ، وكلكم داءون إليه . وقول الشاعر :

كُلَّ العداوات قد تُرجَى إِزالتُها إلا عداوة مَن عاداك من حَسَدِ. وقول الآخر:

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الحساد وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة ... ، فى ص ١٢٥ ... على قراءة من قرأها (إنا كلاً فيها) . وقد سبق أن قلنا (١) ما نصّه :

« إنها تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه معاً — وهو الأغلب — أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتكِ لوأَجزَى بذكرِكُمُو يا أَشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمرِ فكلمة : «كل » نعت للناس . ومثال الثاني قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلَّ ذنب فإنه محا الذنب كلَّ المحومن جاء تائبا فكلمة: «كلَّ » — في الشطر الثاني — نعت للذنب ، وهي مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمنعوت .

« وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : « الكامل » في كذا (٢٠) . . . وهو معنى يختلف عن معناها في التوكيد » . ا ه .

ولا يجوز فيها القطع في حالتي استعمالها نعتًا أو توكيداً ــ كما سبقت الإشارة

⁽۱) في ص ۲۷ ي .

⁽ ٢) راجع ما له صلة بهذا في ص ٦٤ و ٢٧ ي .

فذا (۱) ــ ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها توكيداً فى الصورة السالفة التي تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه (۲) ، لأن فى

الأخذ به خروجاً علي الكثير الفصيح من كلام العرب الذي يضيفها عند التوكيد الله ضمير مطابق للمؤكد (المتبوع) ــ أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر، متأه با مغان كا أبنا

وأما (كلا) و «كلتا) فيكثر عند فقد المؤكّد - وقوعهما بعد عامل الابتداء، ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل: «كُللّ)؛ فثال الأول : الحاضران كلاهما (٣) نابه - الحاضرتان كلتاهما نابهة ... ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خير بين شيئين : «كلينهما وتحدراً» . يريد : أعطنى كليهما وتمرا (٤) . وفي هذه الصور وأشباهها يفيدان معنى التوكيد ، لكن لا يصح إعرابهما توكيداً .

وَأَمَا « نَفْس » و « عين » فالصحيح – عند فقد المؤكَّد وقوعهما معمولين

⁽١) فى رقم١ من هامش ص ٤٦٣ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٤٨٦ و ٤٨٧) شرح القطع بيان أحكامه .

⁽٢) في هامش ص ٥٠٢ . . . (٣) كيلا : مبتدا ، مضاف ...

⁽ ٤) كما جاء في معجم : « لسان العرب » .

- أحياناً - لبعض العوامل (١)، وإفادتهما التوكيد المعنوى مع امتناع إعرابهما توكيداً (٢)، ومن الأمثلة قوله تعالى: (كتب ربكم على نفسه الرحمة) (٣)، ونحو : جاءئى عين الكتاب . . . والعرب تقول : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي (٤).

د — فى جميع أنواع التوكيد المعنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما . فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً ؛ نحو : ذهب المسافر ، وإنطلق الصانع كلاهما .

ه _ يجوز الفصل بين المؤكمّد والمؤكمّد بغير أجنبي محض من العامل ؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سلف (°) ـ ومنه قوله تعالى : (ولا يتحنزن م ويترضين بما آتيئتهن ، كُلُهُن من . . .) ، وقد اختلفت النحاة في الفصل بالحرف : «إما » ، والاحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه فيقول : سأسعد بالقوم إماً كالمهم ، وإما بعضهم . . .

و ن سبقت الإشارة (١٠) إلى أنه لا يجوز ل في أصح الآراء ل قطع التوكيد مطاقيًا (٧) حتى كلمة : « كل » إذا صارت نعتًا وجب إتباعها ، وعدم قطعها .

* * *

⁽ ۱) كما جاء في معجم : « لسان العرب » .

⁽ ٢) انظر ماسبق - في ص - ١٠٥ - متصلا بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكَّد.

⁽٣) وكذلك باقى السبعة ، كما أسلفنا في ص ٥١٢ .

⁽٤) انظر الزيادة «١» في ص ٥٠٧ – لنوع من المناسبة . . .

⁽ ه) في ص ٢٥٥ .

⁽٦) فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٥ .

⁽۷) المعنوي وغير الممنوي 🂫

ألفاظ التوكيد الملحقة (١) بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، وهذه الملحقة هي : أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمَع - .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة : « كُلُّ » الَّتِي للتوكيد أيضيًّا ، ومطابقة لها ، ومقوَّ ية لمعناها (٢) ؛ وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد : «كُلّ » ، و « جمعاء » بعد : «كلها » ، و « أجمعون » بعد : « كلهم » ، و « جُمُع » بعد : « كلهن » ، مثل : حصدت الحقل كلَّه أجمع - سافرت الأسرة كلها جمعاء ً - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتياتُ كلُّهن جُمَّعُ (٣) . . .

ومن الجائز ــ مع قلته (٤) وفصاحته ــ أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيداً غير مسبوقة بكلمة : «كل» التي أوضحناها . نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيدة حمعاء - صافحت الزائرين أجمعين (٥) _ أكروت الزائراتِ جُمْعَ .

ولاتدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

⁽١) وهي التي أشير لها في ص ٥٠٣ – والثلاثة السالفة موضحة في ص ٥٠٩ .

⁽ ٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل، لأن لفظة: «كل» قد يراد منها : « الكل المجموعي » وليس « الكل الجميعي » على الوجه السابق الموضح لهما ، في رقم ٦ من هامش ص ١١٥ . (٣) وفيها سبق يقول ابن مالك :

وبَهْلَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعِ الصَّحِمْعَاء ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَّعَا أى : بعد لفظة : « كل » التي َلتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكَّد (متبوع) يخالف ما يستعمل

⁽ ٤) قلة نسبية، وليست قلة ذاتية تمنع القياس، فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا استقلال (راجع رقم ٢ من هامش ص ٧٩ حيث إيضاح القلة بنوعيها) .

⁽ ه) من الحائز إعراب: « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يحتلف عن إعرابها توكيداً ·، فعلى إعرابها حالا يكون المعنى « مجتمعين » أى: في حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً. فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دا مماً ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

المعنى على الأفراد ؛ فهى مثل : «كل» وأخواتها ، فى إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه (١) . فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة .

والفصيح الذي يحسن الاقتصار عليه عدم تثنية : «أجمع » و «جمعاء » ، فلا يقال : أفادني الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن تثنية أجمع وجمعاء (٢) . . .

⁽١) على الوجه المشروح في ص ٥١٠ .

^{﴿ ﴿ ﴾} وَفَى هَذَا يَقُولُ أَبِنَ مَالِكَ مَبِينًا أَنْ أَلْفَاظُ التَوْكِيدُ الفَرْعِيةَ قَدْ تَسْتَقُلُ بَنْفُسَهَا ، فَلَا تَجَيَّءُ بَعْدُ لَفُظْةً : ﴿ كُلَّ ﴾ :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ ثم يذكر – بعد بيت آخر – الحكم بمنع تثنية «أجمع»، وجمعاء، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكبلتا: وأغْنَ يكِلْتَمَا فِي مُثَنَّى ، وكِلَا عَنْ وزْن «فَعْلَاء» وَوَزْنِ «أَفْعَلا » (اغن بمعنى : استغن) . وسيجيء هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٢٠ .

⁽ ٣) لصحة التوكيد بهذه الألفاظ ، و إن لم توجد كلمة : «كل » ، طبقاً لما تقدم .

⁽ع) وهذا هو الحكم الغالب – كما سيجيء في بأب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ – .

الكتيبة كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء — حضر المدعوون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبتعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جُمتع - كُتتع - بُصَع - بُتع . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الإفراد والتذكير وفروعهما .

ويجب ملاحظة مايأتي :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لاتضاف مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير (١)) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية مثل : (كُلّ » وسواها ؛ فلابد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكّد ، كما عرفنا .

(٢) أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية والملحقة – معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف. وأما الملحقة فإنهامعارف بالعلمية، لأن كل لفظ منها هو «علم جنس» يدل على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال – في الرأى الصحيح (٢) – يدل على الصرف في : « أجمع » و « جمعاء » و « جمعه » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فُعلَ (٣) .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها — فى الغالب — لفظة : « كل » ويجب إعراب لفظة : « كل » توكيداً للمؤكد الذى قبلها — وكذلك بتقية مابعدها من الملحقات التى تجىء لتقويتها ، وإزالة الاحمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكد (المتبوع) وليس التالى توكيداً للتوكيد الذى سبقه — فى الرأى الأنسب (٤) —

⁽١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوقة بالباء الجارة الزائدة لزوماً (في مثل : حضر الضيوف بأجمعهم)كما سيجيء في ص ٢١ ه .

⁽٢) إلا على رأى يجيز تأويله بالمشتق، وليس بين الأعلام الحنسية ما يصبح جمعه جمع مذكر سالما إلا ماكان مها دالا على الشمول التوكيدى ، نحو : « أجمع » وملحقاته ، فيقال ؛ « أجمعون وأجمعين » . . . لأنه فى أصله مشتق (صفة) فهو فى أصله أفعل تفضيل أصالة (كما جاء فى الصبان ، ج ١ باب المعرب والمبنى عند الكلام على جمع المذكر) .

⁽٣) كما سيجيء في باب الممنوع من الصرف ج يم ص ١٩٤ م ١٤٧ .

^{· (} ٤) راجع الأشموني ، وانظر ما يتصل بهذا في « بٍ » من ص ١٢ ه

وهناك رَأَىٰ يَجِعَلُ لَفَظَ التَّوْكَيْدِ بَعَدَّ كَلَّمَةً : «كُلِّ » تَأْكَيْداً لها ، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول . وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن الرأى الأول أحسن وأنسب .

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شيء قبلها مادامت مستعملة فى التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوى ـ الأصلية والملحقة _ لايـ صح أن يسبقها عاطف ؛ _ كما سلف (١) _ .

وكذلك لايصح _ فى الرأى الأصح _ الفصل بين كلمة: « كل » وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعملة فى التوكيد _ كما تقدم (٢) _

(٤) عرفنا (٣) أن جميع ألفاظ التوكيدالأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد ...

. . .

⁽۱) في ص ۲۰۵ .

⁽ ٢) في هامش ص ٤٣٦ .

⁽ ٣) في «ب » من ص ١٢ ه وفي رقم ٣ من اله نحة السابقة .

زيادة وتفصيل :

ا – من الأساليب الصحيحة – كما سبقت الإشارة (١) – جاء القوم بأجمتُعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجرور الجارة . وهي زائدة لازمة لاتفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، علي حسب حالة المؤكّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع ، المؤكّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح من أو : جر ؛ لأن صاحب مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد، برغم أنها – عنده – تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد .

- تتلخص أهم الأحكام السابقة الحاصة بألفاظ التوكيد المعنوى فيما يأتى :
 - (١) وجوب تقدم المؤكَّد (المتبوع) . ومماثكة التوكيد له في الضبط
- (٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسيًا ، لا ملحقًا . وهذا الضمير لايصح حذفه ولا تقديره .
- (٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها ، (في ص ٤٣٥) .على ألفاظ التوكيد .
- (٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد.
 - (٥) عدم قطعه .
- (٦) إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعى فى تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاصّ .
 - (٧) جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف .

⁽۱) في هامش ، ص ٥٠٧ و رقم ۱ من هامش ص ١٩٥ وفي الجزء الثاني – ياب وحروف الجرء م . ٩ ص ٤٥٦ –

توكيد النكرة:

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف (١) بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق المؤكّد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز - فى الرأى الأصح - توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئًا من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعًا . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه .

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران:

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر . . . ، أو على شيء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار . . .

وثانيهما: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التي عرفناها ؟ تقول عملت يوماً كلَّه _ وسافرت أسبوعاً جميعه _ وتنقلت شهراً عامَّته أن . . . وتبرعت بدينار كلّه . . . وكقول الشاعر (٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عداة حول كلله رجب الكنه أساس ما تقدم لايصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول (٣)

حلف المؤكَّد (المتبوع) توكيداً معنويًّا :

منعت جمهـرة النحاة حذف المؤكَّد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف

⁽١) سبق البيان في رقم ٢ مِن ص ١٩٥٠.

⁽٢) في بعض الروايات .

⁽٣) وفي جواز توكيد النكرة التي يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد، وأن البصر يين لايبيحونه مطلقاً .

وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكور قبِلْ وَعَنْ نُبْحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ ثم سرد بعد هذا بَيتا سبق تسجيله وشرحه في مكانه الانسب (ص ١٨ ه) هو:

واغْنَ بِكِلْتًا فِي مَثَنَّى ، وكِلا عَنْ وزْنِ : «فَعْلَاءَ» ووَزْنِ : «أَفْعَلَا»

للغرض من توكيده توكيداً معنوياً . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الحبر ؛ نحو : جاء الذي أكرمت نفسه ، أي: أكرمت نفسه – جاء قوم أكرمت كلّهم ، أجمعين ، أي : أكرمتهم كلّهم أجمعين – الأسرّة أنكرمت أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه – عند هؤلاء – في الصلة أكثر من الصفة ، وفي الصفة أكثر من الحبر .

والأحسن الاقتصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسماع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف _ إلى الأدلة والأمثلة المأثورة التي تكفى لتأييد رأيهم .

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنويًّا . . .

ا الما أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستر أو البارز) توكيداً معنويناً يزيل الاحتمال عن الذات ، جيء بلفظ التوكيد الذي يحقق هذا الغرض ؛ وهو : « نفس » أو « عين » ، بشرط أن يقصل بينه وبين المؤكد إما ضمير منفصل مرفوع يعرب توكيداً (٢) لفظيناً مناسبناً للضمير السالف ، (أي : للمؤكد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرع أنت نفسك للصارخ . ونحو : رغبت أنت نفسك في الخير _ رغبتا أنتما أنفسكما في الخير _ رغبتا أنتما أنفسكم في الخير _ رغبتن أنتن أنفسكن في الخير . ويجوز: (رغبت وم الجمعة نفسك أن الخير) _ (رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر) _ (رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر) _ (رغبت وم الجمعة نفسك أن الفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح (٣) . . . وهكذا . فالفصل واجب ،

⁽١) راجع ماسبق خاصًا بهذا المثال في رقم ٢ من هامش ص ١٣٥ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : «كل » نحتلف باختلاف الرأيين ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة «أجمعين » بعده الدالة على الكل «الجميعي » لا المجموعي ، وقد أوضحنا نوعي «الكل » في رقم ٣ من هامش ص ١٢٥.

⁽٢) انظر إعرابه في ص٥٣٠ .

⁽٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احمَّالات معنوية غير مقم يَـــ ن بعض=

وعلى أساس ما سبق لا يصح: "تكلم المحمدون هم أنفسهم" على اعتبار الضمير: (هم) توكيداً ، لأن المؤكّد (المحمدون) ليس ضميراً متصلا مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكده الضمير توكيداً معنوياً (١) والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما في نحو: "المحمدون أكرمتهم هم أنفسهم" فالفصل جائز لا واجب؟ لأن المؤكّد ضمير متصل، ولكنه ليس مرفوعًا ؛ فيؤكّد الضمير بالضمير ويجوز: المحمدون أكرمتهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير. وأما في نحو: المحمدون قاموا كلّهم ، فالفصل جائز أيضًا لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو: «كل » ليس: «النفس» أو «العين »(٢)...

سوإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس » أو : « بالعيّن » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى

⁼ الصور، فنى مثل: خرجت البقرة، عينها، أو نفسها - قد يخطر بالبان أن المراد هو روج عينها التي تبصر بها، وخروج نفسها التي بها حياتها، وهي: الروح، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون: حملت الصور الأخرى التي لا احتمال فيها - على هذه!! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير.

⁽١) فى ص ٢٨ ه صورة تدل على صحة التوكيد اللفظى – لا المعنوى – بالضمير .

⁽ ٢) فيها سبق يقول ابن مالك .

وإِنْ تُوَّكِّدِ الضَّمِيرَ المَتَّصِلْ بِالنَّفْسِ والعَين فَبَعْدَ المَنْفَصِلُ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِواهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظى التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظى بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع – تدارك الأمر في البيت الذي يليه فقال : « عنيت ذا الرفع » ، أي : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع ، أي الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد الممنوى بلفظ آخر مناسب ، غير لفظتى «نفس » و «عين » ، و بفاصل غير ذلك الضمير المنفصل و . . . أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيه الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك ساورت - أنها أنفسكما سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

القسم الثانى التوكيد اللفظيّ ^(١) :

هو تكرار اللفظ السابق بنَصّه (٢) ، أو بلفظ آخر مرادف ^(٣) له .

والمؤكّد (المتبوع) ، قد يكون اسمًا ، نحو : الشمس الشمس أم الأرض . وقد يكون فعلا ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السهاوية ، وقد يكون حرفًا ؛ نحو : نعَمَ ثيها الداعى إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية ، أو : اسمية ؛ نحو : (الخير محمود المغبّة - تواتيك عواقبه) . (الخير محمود المغبّة - تواتيك عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

(١) تقدم القسم الأول(المعنوى) في ص ٥٠١ . وفي رقم ٢ من هامش تلكالصفحة بيان المدلول الحقيق للتوكيد اللفظي .

(٢) ولا يَضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير، كقوله تعالى: «فَـمَـهَـلُ » الكافرين أمْههلهم رُويَـدْداً » . فكلمة : «أمهل » توكيد لفظى الفعل السابق . والضمير : «هم » عائد على : « الكافرين » لا محل له من الإعراب (انظر ا» من الأحكام التي في ص ٢٧ه) ومن هذه الآية يفهم أيضاً أنه يجوزفي التوكيد اللفظى الفصل بين المؤكّد .

وشيء آخر قاله النحاة في ج ؛ « باب تابع المنادي » عندبيت ابن مالك :

فِي نحو: سعْدُ سعْدَ الْأُوسِ ينتَصِبُ ثان وضُمَّ وأَفتح اَوَّلًا تُصبُ اللهِ نحدٍ : «سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً، أو مفعولاً به لفعل محذوف ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى . . .

ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم ١ من هامش ص ٥٥٤) ومع اختلاف جهتى التعريف بينهما ؟إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالنداء – على الحلاف في ذلك – وتعريف التابع بالإضافة ، لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية . . ؟ أجابو : قد يكتنى في التوكيد اللفظى بظاهر التعريف ، و إن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شيء (راجع حاشية الحضرى عند البيت السالف . وستجىء الإشارة لهذا أيضاً في ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠) والبحث صلة بما سيجيء في القسم الأول من أحكام البدل – ص ٢٧٦ و بالقاعدة الهامة

التى فى ص ٢٧٩ وتختص بعدم اتصالى البدل بعامله . (٣) المرادف هو : لفظ يؤدى معى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه فى حروفه ، فن الأسهاء الفضة واللجين – الذهب والتبر – . . . ومن الأفعال قعد وجلس . . . ، ومن الحروف : نعم وجير . . . ، ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قَصَىن . . ومعى كل من الكلمتين : جدير .

ومن هذا النوع — عند الفرآء — الحرفان : ما، وأنَّ المصدريتان ؛ في قوله تعالى : « و إنه لحقٌّ مثلُّ ما أنكم تنطقون . .) . هى الدنيا تقول بمْلْءِ فيها حَذَارِ حَذَارِمِنْ بطشى وغَدْرى ومثال التوكد اللفظى بالمرادَف : الذهبُ التبرُ مُختَبَّ فَى صحارينا . . . هذا ، وفي جميع صورالتوكيد اللفظى وحالاته لايصح تكرار اللفظ السابق (وهو : المؤكد) ، أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

أَلَا حَبِّذَا ، حَبِّذا ، حَبِّذا ، صديق تحملْتُ , منه الأَذى وقول الآخر :

أَلَا ، يا اسْلَمِي ، ثُمُ (١) اسْلَمِي ، ثُمَّتَ (١) اسْلَمِي

ثلاثَ تَحيَّات ، وإِنْ لَمْ تَكَلَّمي (٢) ...

الغرض منه: الغرض من التوكيد اللفظي (٣) ؛ أمور ؛ أهمها:

تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو سمعه ولكن لم يتبينه . وقد يكون الغرض التهديد ؛ كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كلاّ سوف تعلمون ، ثم كلاً ، سوف تعلمون) .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وما أدْراك َ (٤) ما يوم الدّين (٥) ؟ ثُمّ مَا أدراك ما يوم الدّين ؟ » .

وقد يكون التلذّذ بترديد لفّظ مدلولُه محبوب مرغوب فيه ، نحو: (الصحة ، الصحة !! ، هي السعادة الحقّة الحقّة) - (الحنة الجنة!! ما أسعد من يفوز بها.) - (الأمّ ، الأمّ !! أعذب لفظ ينطق به الفر^(١) .) . .

⁽ ١,١) إذا كان التوكيد اللفظى جملة مكررة جاز أن تكون مسبوقة بحرف العطف « ثم » أو « الفاء » وعندئذ لا يكونان حرف عطف ، و إنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون في « ه » من ص ٣٦ ه و جامشها هذا البيت لمناسبة هناك .

⁽ ۲) أى : وإن لم تتكلمي .

⁽٣) الفرق بينه وبين النعت موضح فى الملاحظة الهامة (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨).

⁽ ع) ما أعلمك ؟ما أخبرك ؟ — أدرى : فعل ماض ، في هذا البيت وهي في الآيتين بعده توكيد لفظى لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجلمل ، فراجع الحكم في ص ٢٧٥ وص ٣٧٥ وما بعدهما . (٥) يوم الجزاء والحساب ، وهويوم القيامة .

وَمَا مِنَ النَّوْكِيدِ لَفُظِيِّ يَجِي مُكَرَّرًا : كَقُوْلِكَ : ادْرُجِي ادْرُجِي ادْرُجِي أى : والذى هو لفظى من التوكيد بجيء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظى عنده هو ما يجيء مكرراً سواء أكان تكراره باللفظ والمعنى معا أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

هذا ، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان ــ كما سيجيء في بابه (١) ﴿

أحكامه :

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكَّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أواسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتى ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي ،، ولا يختلف **فيه** نوع عن نوع) :

ا – اللفظ الذي يقع توكيداً لفظيتًا ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أي : لا تؤثر فيه العوامل ؛ _ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا غيره . . . ؟ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ،مطلقًا ـــ وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقًا ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره (٢) . . .) وإنما يقال في إعرابه : « إنه توكيد لفظي لكذا . » ؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي" ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا ، أو مفعولا ، أومبتدأ ، أو غير ذلك . . ومن غير أن يكون له محل من الإعراب ، أو معمول . . . ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسمًا ، أو فعلاً ، أو حرفًا ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ فني مثل: إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم ، تُعْرِب : « إن " الثانية « توكيداً لفظيًّا » ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » الثانية « توكيداً لفظيًّا » وليس لها عمل ولا محلٌّ، وليست معمولة. و «قاتلة » خبر « إن » الأولى ، التي لها العمل وحدها ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والحبر ، دون الثانية .

⁽١) إيضاح الفرق بينهما في ص ٥٤٢ . وسيجيء في رقم ١ , ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهري - أحياناً – بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي ، وطريقة التفريق بين كل منها .

⁽ ٢) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى فى باب : « التنازع » (ج ٢ ص ١٧٩ «د» م ٧٣) و يعارضه رأى آخرمدون هناك ، ثم بيّان الفيصل في الأمر– وله إشارة أيضاً في ج ٢ م ٦٩ ص ٧٠ – .

ويصح أن يقال - كما سيجيء (١) - : إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم . فكلمة « إن » الثانية توكيد لفظى لا عمل لها ولا محل ، و « ها » ضمير عائد على الشمس ، مبنى على السّكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسمًا لـ « إن » ، ولا لغيرها ، ولا عاملا ، ولا معمولا لشيء مطلقًا ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكى (٢) اسم « إن » الأولى ، ويعرب توكيداً لفظيًّا له (٣) ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه . ومن الواجب مراعاة ما سبقت (١) الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكد (المتبوع) لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات .

ب ــ إن كان المؤكد (وهو : المتبوع) اسمًا :

(١) فإن كان اسمًا ظاهراً (ومثله : اسم الفعل) . فتوكيده اللفظيّ يكون بمجرد التكرار ، نحو : النجوم النجوم معلقة في الفضاء ، والشمس واحدة منها ، والأرض الأرض كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب الأخرى . فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية توكيد لفظيّ ، وكلتاهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها في الضبط فقط ، من غير أن يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعراب ... ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكّد توكيداً لفظيّاً الا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار صلته . نحو : الذي سمك السماء . الذي سمك السماء — قادر على دك عروش الظالمن . . .

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظى ضميراً - لما سبق بيانه $^{(0)}$ - .

من هامش ص ۲۵ ه – .

⁽١) في رقم ٣ من ص ٥٣٢ .

⁽ ٢) يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، فما المراد بالمحاكاة من الناحية الإعرابية ؟ أهى التوكيد اللفظى أم شيء غيره ؟ فإن كانت هى التوكيد اللفظى فكيف نوفق بيها وبين ما نصوا عليه (في هذا الباب – وغيره – ص ٢٠٠٥) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ الاسم الظاهرأوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟ فيم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بحث : « التوكيد اللفظى » . (هم) ومثله الضمير : « هم » في قوله تعالى : (فهل الكافرين أمهلهم رويداً) – انظر رقم ٢)

⁽٤) في ص ٢٦ه .

⁽ ه) في ص ٢٤ ه وانظر رقم ٢ من هذا الهامش .

(٢) وإن كان المؤكد (وهو المتبوع) ضميراً متصلا – مرفوعاً ، أو غير أمضوع – فمن الممكن توكيده توكيداً لفظيًا بضمير يمائله في معناه لافي لفظه ؛ فيكن توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أرأيت أنت أنت أنت أنت وصول الحق إلى صاحبه هل لك أنت في عمل الخير فتؤجر ؟ . ونحو : أرأيتما أنتما . . أرأيتما أنتم . . أرأيتما أنتم . . أرأيتما أنتم . . أرأيتما أنتم . . أرأيتما أنتما . . . أرأيتما أنتما . . . أرأيتما أنتما . . أرأيتما أنتما . . أرأيتما أنتما . . . أو غيرو ؛ وفي توكيداً لفظياً مبنياً على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى في محل وفع ، أو : نصب ، أو : جر ، الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى في محل وفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظي محل إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي . أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي .

ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : « كُلُ واشرب ، والْبَسَ في غير مَخيلة (٣) ولا كبر » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستر مرفوع ، تقديره : أنت . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستر توكيداً لفظيًا فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أنت » وهو غير الفاعل المستر . فنقول : كُلُ أنت ، واشرب أنت ، والبس أنت » « فأنت » الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدت من صاحب لك زَلَّةً فكن أنت محتالًا لزلَّته عُذُرا فالضمير: «أنت » البارز توكيد لاسم: «كان » المستر ، وتقديره: أنت »أيضاً . والضمير: «أنت » المؤكِّد ، هو في أصله أحد ضائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكِّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه – على الرغم من هذا – يكون أحيانًا

⁽١) وهذا كقوله تعالى(وماتــُقـدُمو لأنفسكم من خير تـَجدُ وه عند الله ِ هو خيراً ، وأعظم َ أجراً) حيث وقع الضمير المنصوب ، وهو الهاء في آخر الفعل «تجدوه »

 ⁽٢) ومثل « هم »المؤكدة لوار الجماعة في قوله تعالى : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) .
 (٣) اختيال – كبر .

كثيرة توكيداً لفظياً لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسية قوية .

(٣) وإن كان المؤكّد (وهو: المتبوع) ضميراً متّصلا – مرفوعًا ، أوغير مرفوع – وأريد توكيده بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معًا ، وفي الاتصال ، وفي النوع الإعرابي (١) – فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل – مباشرة – بالمؤكّد (المتبوع) ، أي : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) في اللفظ ، وفي المعنى ، وفي الاتصال ، وفي أن يسبق كل ضمير منهما – مباشرة – لفظ يماثل الذي يسبق الآخر في نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولي صوت غنائي ساحر ؛ فجعلت جعلت ، أسمعه أسمعه ، وأصغيى إليه إليه ؛ فامتلأت النفس سروراً) . ولا يصح إعادة المؤكّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرجه عن الاتصال .

فنى الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : «التاء » التى فى آخر الفعل الأول: «جَعَل » فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو « التاء » الثانية التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير ، متصل ، للرفع ، مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » فى آخر الفعل الأول: « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التي تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المجرور ، فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الفانية التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبلى المؤكّد (المتبوع) تمام المماثلة . . . (هذا ، وكل لفظ تكرر — بعد الأول — لا يكون له محل إعرابي كما سبق) (٢)

⁽١) المراد : أن يكونا معا من نوع واحد ، كأن يكونا من ضهائر الرفع التى المتكلم ، أو التى المخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظة أن الضمير الذى التوكيد اللفظى لا يعرب شيئاً ، ولا محل له ، — كما شرحنا — .

⁽ ٢) في « ا » ص ٢٧ ه وما بعدها ، وفي توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به – يقول ابن مالك :

ولَا تُعِدُ لَفُظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ ثُمْ يَتُولُ فَي آخر الباب :

⁼ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرِ اتَّصَـلْ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ النَّفَصِلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرِ اتَّصَـلْ وَلِم يَذَكُرَابِنِ مَالِكَ بَقَيَةً لِلتَفَاصِيلِ .

(٤) وإن كان المؤكّد (المتبوع) ضميراً منفصلا مرفوعًا أو منصوبًا (١) فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شرط. (أي: أن توكيده يكون بضمير عائله لفظًا ومعنى) فمثال المرفوع: أنت أنت مفطور على حب الحير. ومثال المنصوب قول الشاعر:

وإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ (٢) ، فإنه إلى الشَّرِّ دعًاء ، وللشَّرِّ جالبُ ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمة : « أنت » للتوكيد في الصورتين .

حــ إن كان المؤكد فعلا ً ــ مأضياً أو مضارعاً (٣) ــ فإن توكيده اللفظى يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله (٤) ولا يكون للفعل المؤكد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابي ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : (وهل يقول يقول غيرى الحق ؟ وأنا من معشر ولد ولد الحق معهم ، ولم يفارقهم) . فلفظة : « يقول » الثانية ، ومثلها : « ولد » الثانية ــ لا محل لها من الإعراب .

د ــ وإن كان المؤكَّد حرفًا :

(١) فإن كان حرف جواب (٥) ــ يفيد الإثبات أو النفى ــ فتوكيده اللفظى يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابي لأخيه الحزين : (فيم الأسف على مافات

⁽١) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر.

⁽٢) المجادلة بالباطل.

⁽٣) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله – فى الأصح –

^(؛) إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة في توكيد الجعلة الفعلية كلها بجعلة فعلية كاملة . ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله ، فني مثل : لم يتهاون الحازم ، ولن يهمل ... نقول : لم يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، بجزم المضارع : «يتهاون » الثاني ، تبعاً للأول ، وينصب المضارع الثاني : «يهاون » الثاني ، من عالمة مؤكدة فلا يصح متابعته للأول في المخرم ولا النصب ، وعا يوضح هذا ماسيجي وفي ص ١٠٥) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الفعلية على الفعلية .

⁽ ٥) سيجيء في الزيادة والتفصيل (ص ٣٥٥) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على =

وليس على الأرض باق ؟ نعبَم نعم. ليس فى طول الحزن إلا إطالة الشقاء ، واستدامة العداب) . . . وقول آخر ، وقد سئل : لم تتُحاذر فلاناً وهو يصادقك؟ فأجاب : (لا . لا ؛ فليس المنافق بالصديق . ورب اصداقة ظاهرة ، باطنها عداوة كامنة ، وهي أشد ضرراً ، وأعمق خطراً من العداوة السافرة) . . .

(٢) وإن كان المؤكّد حرفًا غير جوابي وقد اتصل به ضمير – فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به . ويجب الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفاصل منّا ؛ نحو: لك (١) لك منزلة الشقيق البارّ ؛ وبك بعثد الله بك أستعين . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاهُ (٢) . ولا في البُعْد أنساهُ لك الله لك الله لك الله لك الله

(٣) وإن كان المؤكّد حرفًا غير جوابي - أيضًا - وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ، - وإعادة الضمير أفصح - ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكّد ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل الكريم، إن العاقل الكريم، أحرص على إماتة الحقد من تنمية أسبابه) أو : (إن العاقل ، إن العاقل أحرص على إماتة الحقد . .) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص على إماتة الحقد . .) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص على إماتة الحقد . .) ومثل : (آفة النصح أن يكون جيهاراً ، فليت الناصح الحكيم لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح ليعلنه) ، أو : (ليت الناصح ليعلنه) ، أو : (ليت الناصح ليعلنه) ،

فتلك ولاةُ السوءِ قَدْ طالَ ملكُهُم فحتَّام (٣) حَتَّامَ العناءُ الْمُطَوَّل ؟

حروف الحواب وحدها ، و إنما يشمل بعض حروف أخرى .
 وحروف الحواب ذوعان : ما يجاب به للموافقة على الشيء المسئول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ،

وحروف الجواب ذوعان : ما يجاب به المعوافقة على الشيء المسئول عنه وانه تابت واقع ومحمق ، مثل نعم – أجل – جَسَيْرِ – إي ...، وما يجاب به لبيان عدم الموافقة عليه، وأنه غيرواقع ، مثل : لا – بل .

⁽٣) أَيْ: إلى متى. . ؟ والفاصل هو: ﴿ ما ﴾ الاستفهامية المجرورة، التي حذفت ﴿ أَلَفُهَا ﴾ وصلا .

ولو كان الحرف المؤكّد داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضًا فيتكرر المؤكّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين .. نحو : الكريم يود الكريم ، واللئيم يود الناس على رجاء الفائدة . على رجاء الفائدة ، أو : على رجاء الفائدة على رجائها (١٠) . . .

(٤) وإن كان المؤكد حرفًا غير جوابي – أيضًا – وقد دخل على حرف آخو فالتوكيد اللفظى يكون بتكرار الأول مع ما دخل (٢) عليه . ومن أمثلة هذا دخول « يا » على « ليت » في قول الشاعر (٣) :

ويا ليتنى ثم (^{١)} يا ليتنى شهدتُ وإن كنت لم أشهدِ هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظيًّا على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إِنَّ إِنَّ الكريم يحلُمُ ما لم يَرَيَنْ من أَجَاره قَد أُضيمَا فقد تكرر الحرف: « إِنَّ » بغير فصل ولاإعادة شيء . ومثل قول الآخر: حتى تراها(٥) وكأنَّ وكأنْ (٢) أعناقها مشددات بقرنْ (٢)

كُذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلا بِهِ جَوَابٌ ، كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى يشير بقوله : «كذا » إلى ماسبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لايكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به . وكذا الجروف لايماد لفظها – إن كانت لغير الجواب – إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها – أو الضمير – ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥٣٠) وهو قوله :

ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِانْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ (٢) إلا في مسألة يجيء بيانها في باب « البدل » - ص ٢٧٥ - حيث يصبع إعادة حرف

⁽١) في توكيد الحروف يقول ابن مالك :

 ⁽٢) إلا ق مسالة يجيء بياما ف باب « البدل » – ص ٩٧٩ – حيث يصبح إعادة حرف الحر، وعدم إعادته ؛ طبقاً للتفصيل المدون هناك .

 ⁽٣) هومالك بن أعين الحجازى ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ كما فى معجم الشعراء للمرز بانى حرف العين ، ص ٢٦٨ .

^(؛) انظرما يختص بالعطف في (ه) ص ٣٦٠ .

⁽ ه) الضمير : المطايا .

⁽ ٦) أصلها : «كأن » المشددة النون، ثم خففت نويها . (٧) مجبل .

فقد تكرر الحرف « كأن ً » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين . وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق (١) . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يُلْفَى (٢) لما بى ولا لِلِما بهم أَبدًا دواء فقد تكرر الحرف اللام (للما) بغير فصل ولا إعادة شيء والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرف فَرَدي ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه (٢) وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا في المسموع ، قول الشاعر :

فأَصِحْنَ لا يسأَلْنَهُ عن بِمَابِهِ أَصَعَّدَ فى عُدُو الهوى أَم تَصَوَّبا فقد أَتَى ﴿ بِالْبَاءِ ﴾ بعد ﴿ عَنَ ﴾ وهما يستعملان فى معنى واحد ؛ إذ يقال مثالت به ، وسألت عنه (٤) .

والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

⁽١) سيجيء في الزيادة – ص٣٥٥ – أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة التكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردي –كالواووالفاء – يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف . وإذا وقع حرف العطف فاصلا في التوكيد صارمهملا لايعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل – طبقاً للبيان الآتي في وهه من ص ٣٣٥ .

⁽٢) لايلقتي: لايوجد.

⁽٣) في كتاب معانى القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى جـ ١ ص ٦٧

⁽ع) ومن المسموع اجتماع : «كى » و «أن » المصدرية وقبلهما «اللام » فى مثل : عاونت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و «كى » جارة ، توكيداً لها . كا أجازوا أن تكون «كى » مصدرية ، و «أن » مصدرية توكيداً لها . وماسبق بالرغم من إباحته صغير مستحسن . وسيجىء التفصيل في ج ع باب إعراب الفعل .

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا (۱) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ، فقد قالوا (۲) : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف المجواب كقول الشاعر :

لا – لا – أَبوحُ بحُبّ بَثْنَةَ إِنها أَخذت على مواثقًا وعهودا
 وكذلك إن كان مفصولا من المؤكّد بسكتة (٣) ؛ كقول الشاعر :

لَا يُنْسِكَ الأَسَى تأَسِياً ؛ فَمَا ما مِنْ حِمَامٍ أَحدُ مُعْتَصِما (عُنُ أَول عرف ما أقول على الرخوان من يخذل أخاه عند الشدائد .

أو : كان مفصولا بعاطف (٥) كقول الشاعر :

ليتَ شعرى !! هل ، ثُم هَلْ آتِينَنْهُمْ أَم يُحولَنَّ دُون ذَاكَ حِمَامُ ؟

⁽١) في رقم ٥ من هامش ص ٣١٠ .

⁽ ٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع .

⁽٣) ترك الكلام.

 ⁽ ٤) تحققت السكتة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأولى ،
 وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني .

⁽ ٥) انظررقم ١ من هامش ص ٥٣٤ .

ه _ وإن كان المؤكّد ُ جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف صُورِي أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف الصّورِي ، وأن يكونالعاطف المهمل هو الحرف « ثم م الآكثر أن يكون بالعطف الأمثلة قوله تعالى: (كلّا سوف تعلمون ، ثم مَّ كلاً سوف تعلمون) ، وقوله تعالى: (وما أد واك ما يوم ُ الدّين ، ثم ما أدراك ما يوم ُ الدين) (٢) . . وقوله للتّقيّ : (الثواب عظيم ، الثواب عظيم) . وللشقى: (الحساب عسير ، الحساب عسير) .

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل – لا يعطف مطلقًا ، فهو صوريّ ، أيّ : في صورة العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقته (٣) . .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع فى لبس، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، وأنه مرتان ، إحداهما الحاكم اللصوص – لوقع فى الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد : مرة واحدة .

و ـ نعيد هنا ما قلناه فى مناسبة سابقة (٤) ، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظى ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ، ليتحد المؤكّد والمؤكّد معًا فى نوع الصيغة ؛ تطبيقًا لشرط التوكيد اللفظى ـ ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه - فعنى

⁽١) الأكثر أن العاطف هو « ثم » وليس بالواجب المتمين في رأى « الرضى » الذي يبيح مجى « «الفاء» مكان « ثم » ؛ مستدلا بقوله تعالى: (أو لك ك فأو لك ...) إذ التقدير عنده : (أولى لك فأولى لك) ؛ فكلمة : « أولى » الثانية مبتدأ حذف خبره ، والجملة الاسمية من هذا المبتدإ وخبره المحذوف توكيد لفظى للجملة الاسمية التي قبل الفاء المهملة . أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : « ثم » ويقول إن الآية السابقة كاملة هي : (أو لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) هما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفاً حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها ، والجملة بعد ألحرف « ثم » المهمل توكيد لفظى للجملة قبلها . و رأى الرضى أحسن .

⁽٢) ومثل قول الشاعر – وقد سبق في ص ٢٦٥ – :

ألا يااسلمي ، ثم اسلمي ، ثمت اسلمي . . .

⁽٣) كما سيجي. في بابه ، عند الكلام على : « الفاء » ، وكذا في ص ٧٨ه و ٠٠٠ عند الكلام على : « ثم » .

⁽٤) في باب (المفعول المطلق ج٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحبب فائدته المعنوية .

قولك : عبرت النهر عبرا . . . هو : عبرت النهر ، أوجدت عبرا عبرا . وهذا رأى كثرة النحاة (١) .

حلف المؤكَّد (المتبوع) فى التوكيد اللفظيَّ ^(١) .

لا يكاد يوجد خلاف في منع حذف المؤكَّد توكيداً لفظيًّا ، لأن حذفه مناف _ حقًّا _ لتكراره .

⁽١) لكن سيترتب على الأخذ بقولهم هذا صحة ُحذف المؤكّد في التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف ينافى الغرض من التوكيد اللفظى . وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً ؛ فني الكلام حذف كثير . فهل يجاب بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق، وهو : « عبرت » فهو محذوف كالمذكور – كما قالوا – ؟

⁽٢) هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذي يجىء المصدر لتوكيده . وقد انعقد للحذف بحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر . . في المكان المناسب له ، وهو باب : « المفعول المطلق » ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٦ .

المسألة ١١٧:

ج ـ العطف بنوعيه .

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق (١) ، وفيا يلى بيانهما : (١) عطف البيان .

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه:

(١) قال أحد المؤرخين: (طَرَقَ الحسينُ بنُ على -رضى الله عنهما - باب سيد كريم في قومه ؛ هو: «امرؤ القيس الكلبيّ ، وخطب بنته: «الرّباب» فرحب به أبوها ، وملأت الفرحة جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهرة ستربطه ببيت الرسول: « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفًا خالداً على الأيام . . . وتم الزواج ، وأنجبت الرّباب ، فكان من ذريتها : الأديبة المتفقهة « سُكتَيْنة ا » إحدى شهيرات النساء في الصدر الأول ، والتي قبل فها (٢) :

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا: من هو « الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم برغم أنه معرفة بالعكمية بي يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته (٣) شائبة الإبهام ،

⁽١) سيجيء في ص ٥٥٥. (٢) القائل هوالشاعر: أحمد شوقي .

⁽٣) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته ، شيء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التي تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها منفصلة عن تلك الذات . (راجع إيضاح هذا في ص ٢٥٥ و ٣٥٥ وهامشهما ، وكذلك رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .

إذ لا ندرى أهو الحسين بن على ، أم غيره ؛ لا شتراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » . لكن حين قيل : « الحسين بن على » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة (۱) التي وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتي معناها هنا معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن على » ، ولكن « وابن على » » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين ذات واحدة ، ولكن الثانية أوضحت الأولى — كما قلنا — مع أنها تخالفها لفظاً ، لا معنى وذاتاً .

وكذلك خطب: «بنته» فإن كلمة: «بنت» هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها – بالرغم من تعريفها – مُغَسَّاة بشيء من الشيوع والإبهام يجعلنا لاندرى حين فسمعها: أيَّ بنات الرجل هي؟ أتكون ذات «الرَّباب» أم ذات غيرها ؟ . . . فلما قال: «الرباب» – تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدة دون غيرها ؛ بسبب كلمة : «الرباب» الجامدة التي أزالت الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها المذى هو معنى : «البنت» ؛ لأن حقيقة البنت المقصودة هنا في الكلام هي حقيقة والرباب » وذات «الرباب » المقصودة هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام . فهما معنتي وذاتا .

ومثل هذا يقال فى كلمة « الرسول » السالفة. فما حقيقة الرسول المراد؟ وماذاته؟ إن كلمة: « الرسول » – برغم تعريفها هنا « بناً " تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد. فلما جاء اسم: « محمد » (١) تم به التعيين الذاتى ، وزال ما قد يحوم حول مدلول « الرسول » من شيوع وإبهام ؛ بفضل كلمة: « محمد » التى عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماماً ، والمراد منهما ذات واحدة.

ومثل هذا كلمة : « الأديبة » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا « بأل » — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معينة دون غيرها ، وإنما تصدق على أديبات متعددات ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هي : « سنكينة » الجامدة تركز المراد : في ذات أديبة واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهي الذات

⁽١) غيرالمشتقة .

 ⁽٢) وددنا في مناسبات محتلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل في عداد الأسهاء الحامدة ، وخضع الأحكامها وحدها.

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين.

فنلحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها (وهي : « ابن » الرباب _ محمد _ سُكتينة . . .) جامدة ، قد أزالت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من نحوض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحًا لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعني تلك المعرفة دون لفظها فدلولهما ذات واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب:

(عرفتك قبل اليوم عذب الكلام ، حُلو الحديث ، وسمعتك الليلة خطيباً بارعاً عبقرياً ... ولقد أصغيت للى ما قلت ؛ فإذا كلمة " ، «خطبة " » استهوت الأفئدة ، وأداء ، « تمثيل » خلب الألباب ، وجرس " ، « نغم " ، جسم المعانى ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو ..) .

فلو أن الكاتب كتب: «أصغيت إلى ما قلت فإذا «كلمة » . . . » لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أهي ذات كلمة واحدة ؟ أهي شعر أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معني : «كلمة » وذاتها ؛ فتحد د المراد من : كلمة » بعض التحديد ، وحصرت النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع ، وصارت النكرة مختصة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع . وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يرادمنها ذات الأداء البلاغي في تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء في الثبات، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في الثبات، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في استيفاء المعاني . . . أو . . ؛ فجاءت بعدها كلمة : « تمثيل » وذاته ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : «نعَم » بعد خصصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : «نعَم » بعد النكرة : « جرش » .

فكل كلمة من الثلاث : (خطُّبة - تمثيل - نغم) - وأمثالها - هي كلمة

جامدة ، وقد خَـصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحدة .

وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول – ونظائرها – تسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع (١) جَامد — غالباً — يخالف متبوعه (٢) في لفظه ($^{(7)}$ ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات $^{(2)}$ ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها ($^{(6)}$ إن كان نكرة $^{(7)}$. . .

⁽١) ولابد في هذا التابع: (عطف البيان) أن يكون اسها ظاهراً ؟ - كما يأتى في رقم ٢ ، وطبقاً البيان الآتى في ص ٥٥٠. وقد سبق شرح معنى «التابع » وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه . . . أول باب النعت ، (ص ٣٤٤) . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلا ، بشرط - ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؟ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً - كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلا في موضعه الماص ج ١ م ٢٠ . ص ٢٠ . ص . ٣٤١ - .

⁽۲) والصحیح أن متبوعه لایکون ضمیراً ؛ فإن جاء ضمیراً وجب إعراب التابع بدلا . ولیس عطف بیان — کما سبق فی رقم ۱ ، وکما سیجیء فی رقم ۵ من هامش ص ۴۶۵ ، وفی ص ۵۵۰ — .

 ⁽٣) لابد من المخالفة اللفظية ؛ فاو اتحدا لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء
 لايوضح نفسه ، ولايبينها .

⁽ راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت في باب : « تابع المنادى » . وستجيء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) .

⁽ ٤) لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها – كما أوضحنا في ص ٢١ ه و ٢٢ –

⁽ ٥) سبق فى أول باب النعت — ص ٣٦٤ — وفى غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، مما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — يا لرغم من ذلك — قد يصيبها شيء من الشيوع بسبب تعدد مدلوفا . فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والنابغة . . . معارف ، لكن مدلول كل مها متعدد يحتاج أحياناً — إلى مايزيل عنه الإبهام والشيوع ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو : « الإيضاح والموضح » . أما النكرة فدلولها شائع كامل الشيوع . نحورجل ، طائر ، حيوان . . . فما يجيء لتحديد شيوعها و تقليله أما النكرة فدلولها شائع كامل الشيوع . نحورجل ، طائر ، حيوان . . . فما يجيء لتحديد شيوعها و تقليله يسمى : « المحصص » إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان فى النحت بأمور معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها – كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ —

 ⁽٦) وقد يكون للمدح مثل: « البيت » في قوله تعالى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً
 الشاس . . .) .

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان (١) والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقى في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح في باب النعت (وقد يشبهه في القطع) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لابد من اشتهاله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : « الاشتقاق » وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هي المرادة منه ، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر . . .

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضى طارئ عليها (٢) : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التى تطرأ على الذات وتوصف بها . ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً — أى : غير مشتق — فيكون كالعلم المجرد ، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود — كما سبق — ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلبي إذ يصح — بقلة — وقوع النعت جامداً مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأفصح .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظيّ بالمرادف في بعض الصور مثل : (تبـُرُ ذَهـَبُ) في أن كلا منهما كتبوعه في معناه، دون لفظه. إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص (٣) . أما الغرض من التوكيد اللفظيّ – بتكرار اللفظ أو مرادفه – فأمر آخر ، أوضَحناه في بابه (٤) ، وعلى

⁽١) إذا كان المتبوع كنية لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشاوة إليه في « ا ». ن ص ٤٢٩ .

⁽ ٢) سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ – .

⁽٤) ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجىء في ص ٥٥٥ منها أن عطف البيان لا يكون قعلا ولا جملة . . . وغير هذين نما سنذكره . . .

ملاحظة هذا الغرضِ الذي تدل عليه القرائن يتعين أحدهما في موضع لا يصلح له الآخر.

أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل (١) (من ناحية معناهما، وإعرابهما ، وقطعهما (٢) وجمودهما ، دون لفظهما) . فغالبة (٣) ، ويصح في أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير – كما سيجيء في باب البدل – نحو : ما أعجب ملكة النحل ؟ (اليعسوب) . تدير مملكتها بحزم ومهارة ، وتراقب رعيتها بيقظة واهمام ، ولا تستقر في قصرها (خكيتها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء .

فكلمة : « اليَعسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة ، وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر (١٠)

حكم عظف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعه (٥) في أربعة أمور محتومة (١) ، ولابد أن يكون اسما ظاهراً (٧) في جميع أحواله :

أولها : فى ضبطه الإعرابيّ (من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر) . ويجوز فيه القطع (^^ ؛ كالنعت .

وثانيها: في تعريفه وتنكيره (١).

⁽١) وهو الذي يكون فيه التابع مطابقاً في المعنى لمتبوعه تمام المطابقة. . . مع اختلافهما لفظاً – في الغالب – كما سيجيء في بابه . وتفصيل الكلام عليه في ص ٢ يمه .

⁽ ٢) مع مراعاة ما يختص بقطع البدل ، وسيجيء في « ه » من ص ٦٧٧ .

⁽٣) راجع التحقيق في ص ٩٤٥ ، ٥٥٠ .

⁽٤) نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٥) وهو أن التشابه الظاهرى قد يقع – أحيانا – بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقا للبيان الآتى فى رقمى ١ ، ٢ من هامش ص ٣٤٣ وفيهما طريقة التفريق .

 ⁽٥) ويلاحظ ماسبق في رقم ٢ من هامش ص ٤١ ه وماسيجي، في ص ٥٥٠ وهوأن متبوعه لايكون ضميراً – في الرأى الأصح – فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا – وسيجي، هذا أيضاً – .

⁽٦) وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التي تجرى على التوابع الأربعة والتي المشتركة التي تجرى على التوابع الأربعة والتي البقت الإشارة لها في هامش ص ٤٣٤ م ١١٤.

⁽٧) راجع الملحوظة الخاصة ببيان هذا في ص ٥٥٠ .

⁽ ٨) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٢٠٥ أما بيان القطع وأحكامه فني ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .

⁽ ٩) الصحيح أن هذا هو الأغلب، إذ عطفالبيان قد يكون نكرة كالمتبوع ، ومن أمثلته قوله=

وثالثها: في تذكيره وتأنيثه .

ورابعها : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لابد أن يطابقه فى أربعة أمور من عشرة (١) . . . كما فى الأمثلة التي سلفت (٢) . . . وقد يقع عطف البيان بعد أَىْ (بفتح الحمزة

=تعالى: (يوقد مناركة من شجرة مباركة زيتونة ...)؛ وقوله تعالى: (ويستم من مام، صديد) ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ، ليتحقق الغرض من «عطف البيان» وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة – ومنهم الرضى ، كما جاء فى « الصبان» آخر هذا الباب – ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : « إن النكرة تخصص متبوعها » والتخصيص نوع من البيان والإيضاح – طبقاً للبيان الذي يجيء فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية . غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيها نقله عنه الصبان لجوازوقوع عطف البيان نكرة) قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة . وهذا هو الأحسن . ويؤيده ماورد فى حاشية «ياسين » فى باب « البدل » عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجة نقصان الاسم الظاهر فى تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال مانصه : (أما نقصان تعريف الثانى عن تعريف نكرة تفيد مالاتفيده المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكرة تفيد مالاتفيده المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خات عنها النكرة) ا ه . ويلاحظ أن المتميل جاء بنكرة مختصة ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن الرأى السالف أحد آراء متعددة أشر نا إليها فى هامش ص ٢٥٤ حيث يصح فى المثال الذى عرضه أن الرأى السالف أحد آراء متعددة أشر نا إليها فى هامش ص ٢٥٤ حيث يصح فى المثال الذى عرضه «ياسن »أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غر ذلك ؛ طبقاً لما هومدون هناك .

(١) العشرة هي : علامات الإعراب الثلاث – التمريف والتنكير – التذكير والتأنيث – الإفراد والتثنية والحمع .

(٢) فيها سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن ما لك في أول باب خاص عقده بعنوان: العطف.

العَطْفُ. إِمَّا ذو بيان ، أُونَسَقْ والغَرَضُ الآنَ _ بَيَانُ مَا سَبِقْ العَطْفُ. إِمَّا ذو بيان ، أُونَسَقْ الغَراكلام على معنى «أو» المراد منها « إما » في ص ١٦٥ - .

والذي سبق في التقسيم هو« ذو البيان » أي : صاحب البيان ويقول في تعريفه :

فنُو البَيَان تابعٌ شِبْهُ الصّفه ﴿ حقيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهُ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة (النعت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً في متبوعه ، أو في سببيه ، فني مثل «كلمت الرجل العالم » – تبين كلمة : « العالم » ، وهي : النعت) معنى من المعانى العارضة التي تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعلم ، أو : بالاختراع . . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التي تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتا حسية . أم معنوية ؛ أي: يبين مايسمي :=

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير (۱) ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو : هذا الخاتم لُجَيْن ، أَى : فضة . وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : « أَىْ » التفسيرية .

• • •

=حقيقة الشيء ، ومادته الأصيلة -كما شرحناها من قبل- في ص٤١٥ - فنقول كلمت الرجل، إبراهيم فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصيلة ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى « عطف بيان » ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

فَأُوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَولِ النَّعْتُ وَلِي

أى : أعطه من موافقة الأول (المتبوع) مثل ماتولاه النعب من موافقة منعوته ، وهو الأمور السابقة . (فعنى : أولينه : أعطه ، ومعنى : ولى : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً ، وأنهما يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول: إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة ؛ بحجة أن الغرض منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا النكرة ؛ إذ النكرة مجهولة ، والمجهول لايبين الجهول وأن ما فتوهمه من النكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل . . . و . . . والرأى الراجح المقبول أنه يكون نكرة أيضاً ، لأن النكرة تخصص متبوعها ، والتخصص ذوع من البيان والإيضاح . كما سبق في رقم ؛ من الهمامش السابق ؛ فعندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ماليس بأخص . هكذا يقولون . وهو مقبول أحياناً لانطباقه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة ؛ مثل : «يا إحسان و رجل الإناث «إحسان» – أو ما ماثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث، فلو لم يذكر بعده كلمة: « رجل » التي توضح ذاته لوقع لبس في حقيقته ؛ أهو رجل أم امرأة . . . أو . . .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٥٥ و رقم ٤ من هامش ٧٤٥ – ويصح إعراب ما يقع بعد «أى » التفسيرية « بدل كل » إلا في المسائل التي يفترقان فيها (وسيجي، في باب البدل) .

وقد يتمين أن يكون مابعد وأى » بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميراً – (كا سبق في رقم ۲ من هامش ص ٤٣ و وفي رقم ۱ من هامش ص ٤٣ و وكما سيجي، في ص ٣٣ ه –) فإذا وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلا ، لاعطف بيان . (راجع حاشية ياسين في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ماحذفت فاؤه ، أوعينه . . .) .

« ويقول صاحب المغنى » عند الكلام عليها مانصه الذى نقلناه – فى رقم ١ من هامش ص ٥٥ - وهو : (وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : :

وترمينني بالطرف ، أي : أنت مذنب .. اه: والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب . التحوالوافي – ثالث

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل (١):

أشرنا (٢) إلى أن المشابهة غالبة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، فى ناحية معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما (٣) ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيا سبق ، لا غالبة ؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الحير توحيدهما ، لما في أله هذا من التيسير ، ومجاراة الأصول اللغوية العامة . أما الرأى الذى يفرق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجكى . ومن السداد إهماله وإغفاله (٤) . . .

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التي يتحتم فيها العطف البياني بناء على ذلك الرأى ؟ ويمتنع بدل الكل ، ، مُرددين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأى السالف . منها (٥):

(۱) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوباً ، والمتبوع منادى ، مبنياً على الضم مثل : يا صديق علياً (١) . فيجب عندهم إعراب : « عليا » عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ، لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه فى التقدير تكرار العامل الذى عمل فى المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد فى المعنى ، أو مخالفة لضابط نحوى . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل

⁽١) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان و بدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكنا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط والمموازنة في باب عطف البيان .

⁽۲) فی ص ۴۲ه . وانظر ص ۶۹ه و۵۰ .

⁽٣) انظر ما يختص بقطع البدل في « ه » ص ٦٧٧ .

⁽٤) انظررقم ١ من هامش ص ٣٣٥ حيث الرأى السديد لبعض الثقاتِ .-

⁽ ٥) انظر الزيادة والتنصيل - ص ١٤٥ - حيث بيان الضابط العام الذي يشمل كل الصور الممنوعة عندهم .

⁽٦) وهذا الإعراب بالنصب جائز فى النداء - بشروط تذكر فى بابه ، ج ٤ - على اعتبار « علياً » - المنصوبة عند استيفاء الشروط - تصلح « بدلا » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة محلا ؛ لأنها منادى مبنى على الضم فى محل نصب .

كل » ووجب الاقتصار على إعرابها « عطف بيان » فقط . وهذا معنى قولم : « إن البدل على نية تكرار العامل » . فتقدير الكلام فى المثال السالف : يا صديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع تخيلا . وهذا التكرار يؤدى إلى خطأ النصب فى كلمة « عليبًا » المذكورة ، لأنها فى التخيل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقًا لأحكام المنادى، ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان (١١) ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل ، ولا أنه مقدر قبل التابع ، وإنما يكتنى بوجوده قبل المتبوع فقط . فإعراب الكلمة المذكورة : (عليبًا) بدلا ، يؤدى عندهم إلى فساد نعوي يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(٢) أن يكون التابع خاليًا من « أل » ، والمتبوع مقرنًا بها مع إعرابه مضافًا إليه ، والمضاف اسم مشتق ، إضافتُه غير محضة (١) ؛ نحو : نحن المكرمُو النابغة هند ؛ فيجب – عندهم – إعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المثال هو : نحن قبل المتبوع ، – كما أسلفنا – وعلى هذا يكون الأصل المتخيَّل للمثال هو : نحن المكرمو النابغة ، المكرمو هند ، فلو أعربنا كلمة : « هند » التي في المثال الأصلى بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقًا مقرنًا « بأل » ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، إلا بوجود بعض المسوغات (١) التي تصححها . والجملة هنا خالية من كل مسوغ – في رأيهم – .

ولا سبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لابدلا؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل (٤) . . .

⁽۱) وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع ، لأن كلمة : «على » مبنية على الضم في محل نصب – كما قلمنا .

⁽٢) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء (ص ١ و ٣ . وما بعدهما) .

⁽٣) سبق بيان هذه المسوغات في ص ١٢.

^{` (} ٤) وفى صلاحية عطف البيان لأن يكون « بدل كل من كل » إلا فى الصورتين السالفتين – وأشباههما – يقون ابن مالك :

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل ؟ لأن المعنى واضح على البدلية ؟ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولا واستعمالا ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . ففيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة في هذا الباب _ وغيره _ من أنه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ؟ أي : قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (١) . وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة في عديم من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل في بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع . إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيم التعسير ؟

= وَصَــالِحًا لِبَــادَلِيَّة يُرَى فى غَيْر نَحْوِ : يا غُلَامُ يعْمُرَا وَصَــالِحًا لِبَــادَلَ بالمرضِيّ وليْسَ أَن يُبْــادَلَ بالمرضِيّ

يريد : أن عطف البيان يصلح البدلية في غير الصورة التي تشبه في تركيبها : ياغلام عمر حمر علم شخص حوالالف الأخيرة زائدة للشمر -) حيث وقعت « يعمر » منصوبة مراعاة لحل المنادى المبنى على الضم في محل نصب . فلوأعربت : « يعمر » بدلا - لكان التقدير : ياغلام يايممر ؟ على نية تكرار العامل ؟ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؟ فيتمين إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الحطاً .

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : « البكرى » في قول الشاعر « المرار الفقعسي) :

أَنَا ابنُ التارك البَكْرى بشر عليه الطير ترقبه وُقُوعا فالتابع هو: « بشر » والمضاف الذي المضاف إليه ، المقترن « بأل » والمضاف الذي إضافته غير محضة هو: التارك (من إضافة الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمة : « بشر » ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلًا » لكان التقدير علي نية تكزار المعامل هو : « أنا ابن التارك المبكرى ، التارك بشر » ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير المصالح هنا ، وأن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز في الإضافة غير المحضة . والغرار من هذا تعرب عندهم : « بياناً » .

(١) راجع حاشية الأمير ج ١ في الكلام على الحرف : و رب ، و وجوب تنكير مجروره . وكذلك و الهميم » ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : و لدن ، ، والصبان : ح ٤ – باب عوامل الجزم – عند الكلام على ذوع فعلى الشرط والجواب، بل إن الصبان (ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على و أيّ ») ينقل النص التالى : و إنا نقول : ينتفركثيراً في الثواني مالا ينتفر في الأوائل » فيصرح بأن هذا الاغتفار كثير .

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة في بعض صور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدى لها المانعون ؛ هي أن لعطف البيان غرضًا معنويًا ها أ ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه (۱) أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تمامًا ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد في حقيقته — كما سيجيء في بابه — ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة . كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيداً أخاك (۱) . ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح فحيث فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، (أي : يقعان وينصبان على الذات) — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة في عطف البيان ، ومنها : مطابقته للمتبوع في الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : «سيد » الثانية عطف بيان في قول الشاعر :

إذا سيد منّا مضى لسبيله أقام عمود الدين آخر سيد وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماماً في المدلول فاللفظ « بدل كل من كل » ، وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطاً من شروط عطف البيان .

هذه هى ناحية التفرقة الحقة التى يجب الاقتصار عليها ؛ نزولا على أحكام اللغة ، وتقديراً لحصائصها ، وكشفاً لأسرارها ، بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها (٣) .

⁽١) في ص ٢ \$٥ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤ \$٥ . وانظر البيان كاملا في ص ٩٧٩ .

⁽ ٢) فذات « الأخ » هي ذات « سعيد » ؛ إلا أن كلمة « أخ » تشعر في الوقت نفسه بمعني زائد ، هو : « الأخوة » التي لا تشمر بها كلمة « سعيد »، ولكن هذا المعني الزائد غير مقصود مطلقاً في عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعتاً مؤولا بالمشتق . والفرق كبير في المعني والحكم بين النعت وعطف البيان .

⁽٣) وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك ، وغير مقصودة – كما أوضحنا في هامش الصفحة السالفة .=

ملحوظة : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً (١) ، ولا تابعًا لضمير ، ولا محالفًا لمتبوعه في تعريف وتنكير (٢) على الرأى الصحيح – ولا يقع جملة ، ولا تابعًا لحملة (٣) ، ولا فعلا ، ولا تابعًا لفعل ، ولا يكون ملحوظًا في النية إحلاله محل الأول – كما شرحنا – ، ولا يدُعد متبوعه في حكم الطَّرح . ولا يدُعد في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه (٤) . بخلاف بدل الكل في جميع هذا .

⁼ ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحداً. ويكفى أنعلماً محققاً كالرضى يقول مانصه : «أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ؛ كما هوظاهركلام سيبويه . . . و . . . » .

⁽ راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

⁽١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٤١، وفي رقم ٥ من هامش ص ٤٣٠.

⁽ ٢) ولما كان الأغلب في عطف البيان – كما في ص ٣ ٤٥ – موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير المتنع إعراب مخصوص « حبذا » عطف بيان ؟ لوړود أمثلة كثيرة منه نكرة وقد ذكرنا بعضها في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

⁽٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البدل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيجىء في ص ٦٧٧ .

⁽٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة .

زيادة وتفصيل:

الذين يمنعون البدل في المسألتين السالفتين ، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان – يضعون لهذه المسائل كلها ضابطًا عامًا ينطبق عليها جميعاً . وسنعرضه فيما يلي ؛ ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعي لهما .

يقولون : يصح في عطف البيان ــ إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل ــ أن ــ يعرب « بدل كل » ، إلا في حالتين :

أولاهما: ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لمانع يتحبُول دون صحة بدل الكل .

وثانيتهما : ألا يمكن إحلال عطف البيان ــ لو صار بدلا ــ محل متبوعه لمانع يحول دون البدلية ، ودون وضع البدل مكان المبدل منه . . .

(۱) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع) ؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير – أو نحوه – فى ذلك الاسم التابع ؛ فثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعر بشاً كلمة : « ولد » . بدلا – والبدل عندهم على نية تكرار العامل – لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الحبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هى الحبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى ، استئنافية ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجماد الذي تكلم على خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلا » لكان التقدير : أجاد الذي تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصلة خالية من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجاد رجل تكلم عالى خاله ؛ فإعراب كلمة «خال » بدلا يقتضي تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم على "

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتًا (وهى تكلم على") خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً فى الأولى . . . لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان في صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم .

أو عطف بيان في صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم . (٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التي لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التيَّابع مفرداً معرفة منصوبيًا والمتبوع منادى ، مبنى على المنه . . . أن يكون التابع خالييًا من « أل » والمتبوع مقرنيًا بها . . . بالصورة التي شرحناها ـ وهذان هما الأمران المعروضان أولا في ص ٤٦٥ وما بعدها - .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضًا: أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة ، أو مقرونًا « بأل »: نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة : « يا إبراهيم يا هذا » ، مع أن الفصيح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحة : « يا إبراهيم يا الحسين»، مع أن دخول « أل » على المنادى ممنوع .

وكل هذا، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لابد أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعًا ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفزق ؛ كقول الشاعر :

أَيا أَخويْنَا عَبْدَ شمس ونُوْفلًا أُعيذُكما بِالله أَن تُحدِثَا حرْبا فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلا ، بنصب كلمة « نوفلا » مع أن المعطوف المفرد في النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل (١).

⁽١) لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح « بدل كل من كل » ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسألة التي جاء هذا البيت شاهداً لها . لكني ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » =

ومنها: أن يكون المنادى « أىّ » الموصوفة بما فيه « أل » بعدها ، وتابعه خال من « أل » ، نحو : يأيها القائد سعيد. فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأيها القائد يأيها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أىّ » فى النداء لابد أن يكون مقرونًا « بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها

ومنها: أن يكون اسم الإشارة المنادى — أو غير المنادى — متبوعاً بما فيه و أل ، والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « أل » .

ومنها: أن يكون المتبوع مضافًا إليه والمضاف هو: « كيلاً » أو « كيلتًا » والتابع مثنى مفرق ؛ نحو: أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد – أسرعت كلتا المتنافسين فاطمة وزينب – فلو أعرب التابع: (وهو: محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام: (أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد) – (أسرعت كلتا فاطمة وزينب) ، فيترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً.

ومنها: أن يكون النّابع مثنى مفرقاً ، أو جمعاً مفرقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفرق في الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : « أي » . نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مررت) ، فاو أعرب « جعفر وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

⁼ هى بدل بعض من : « أخوينا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان و بدل الكل ؛ لأنها لا تصلح يدل كل . فما المراد من بدل الكل ؟ أيكون اللفظ وحده هو البدل الكلى أم هو مع ماعطف عليه، و يؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن فى بدل الكل ؟ لوصح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض ، و يدخلونه فى حك. ه ؟

لم أهتد إلى من تعرض لهذا . ويبدوأنهم يعتبرونه «كلًا" » إذا نظروا له منجهة المعطونات عليه التي تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار المعطوفات التي تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال في بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٦٦٧ و ٦٧٧) . . .

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أَىّ » للمفرد المعرفة ، وهي لاتضاف إليه إلا بالشروط التي عرفناها عند الكلام عليها في باب « الإضافة (١) » ، وهي غير متحققة هنا. ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع لمحل المثنى في مواقعه السّالفة ...

ومنها: أن يضاف « اسم ُ التفضيل » إلى عام ّ ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدار لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بتى على دلالته من التفضيل والزياد ةعلى المضاف إليه وجب أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه — كما سبق في بابه — ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت صُور من أشهر الأمثلة للنوع الثانى ، وهى – كنظيرتها من صور النوع الأول – خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب – أصحاب اللغة – لا تدرى من أمرها شيئًا ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد فى المعى ولا فى التركيب (۱) ؛ فالجهد فيها ضائع لا محالة .

⁽۱) ص ۱۰۵ .

 ⁽٢) بل إن كثيراً من النحاة يقول : (قد يفتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع) كما سلف هنا –
 ص ١٤٥ – وفي نواح متعددة من أجزاء الكتاب .

وراجع ماسبق في ص ٤٤٥ ، ثم الرأى الحاسم الذي في رقم ٣ من هامش ص ٤٩ ه .

المسألة ١١٨ :

(٢) عطف النسق (١)

هو : تابع ^(۲) يتوسـط بينه وبين متبوعه حرف من حــروف

(١) النسق – بفتح السين وسكونها – مصدر نسَمقت الكلامأنسُقُه (بفتح السين في الماضي، وضمها في المضارع) بمعنى : والبيت أجزاءه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم . وكان الأفضل الاقتصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أي : الكلام المنسوق بعضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفى ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه فى كلامهم: « بالشركة »، وعلينا اليوم أننساير المشهور ؛ توحيداً للاصطلاح، وانتفاعاً عزايا هذا التوحيد .

(٢) سبق – في أول باب : النعت ، م ١١٤ ص ٤٣٤ – معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامة الحليلة – ومها جواز الفصل أو امتناعه بينه و بين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

« ملاحظة » : التابع هنا – وهوالمعطوف ، مفرداً أوغير مفرد – قد يتمدد ، و يتمدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرسالة ، والمحلوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ، التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتى) – المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ، مهما تمددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير متر تتب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هي : الرسالة – الحجلة – الحطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعلوف عليه واحد ، هو : الكتاب .

ومثل قول المتنبى يفتخر :

الخيل والليْلُ والبَيداءُ تعْرِفني والسَّيْفوالرُّمْحُ والقِرطَاسُ وَالْقَلَمُ

فالمعطوف عليه هو الأول (أى: الحيل) وماجاء بعده هو المعطوفات: (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القالم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف: الواو ومن الحائزأن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الحاصة بكل حرف. ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد، لأن حرف العطف لايدخل مباشرة على حرف عطف آخر. ومن أمثلة المعطوفات المتمددة - وكل منها جملة - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (ربّ أشرح لى صدرى، ويسَسَّر لى أمرى، واحلُلُ عُقدة من لسانى يتفيَّقهُ واقدول ».

عشرة (١) ، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصًا .

وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول ، وهي الحالة التي يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هوالذي قبل العاطف مباشرة ؛ مثل ؛ (أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فحمد ، ثم إبراهيم .) فحامد وخليل معطوفان على الأول : « صالح » ، أما محمد فعطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم فعطوف على : « محمد » . ومن الأمثلة قول على رضى الله عنه : (من نظر في عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضيها لنفسه فذاك الأحمق بعينه) . فالجملة من الفعل : « أنكر » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها . أما الجملة الفعاية المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله - فعطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله - فعطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله - فعطوفة بالفاء في قوله تمالى : (وإذا أرد نا أن نهليك قرية المسرة المعلوفة الفعلية المعطوفة بالفاء في قوله تمالى : (وإذا أرد ناما نهدا) . وفي الشطر الأول من قول الشاعر :

نرى الشيء مما نَتَّقِي فَنَهابُه وما لانرى – مما يَقِي اللهُ – أَكبرُ

وجدير بالملاحظة : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لايفيد الترتيب كالواو وان معطوفه يكون معطوفا على المعطوف بحرف العطف المرتب الذى قبله مباشرة . (و بعبارة أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد الترتيب هو المعطوف عليه المعطوف بعاطف يايه مباشرة . ولا يصح العطف مطلقاً على معطوف عايه قبل العاطف المفيد الترتيب) ؛ في مثل: أقبل سالم، وصالح، ومحمود ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين . . ، يتمين أن يكون «أمين » معطوفا على «حسين » ولا يصح عطفه على غيره . أما وحسين » فعطوف على « سالم ». وماسبق هو المراد من قول الصبان في آخر باب : العطف : (إن المعطوفات إذا تكر رت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً ؛ فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بحرثب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام المفني في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها ..) ا هكلام الصبان ، ومثله في التصريح، وفيره ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم (عدروة بن أذ ينة) :

بيضاء باكرَها النعيم فصاغها بلباقة ؛ فأَدَقَّها ، وأَجلَّها منعتْ تحيتها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلَّها

(١) وبعضها قد يكون حرف عطف في الصورة لا في الحقيقة وهو الحرف : « الفاء » والحرف : « ثم ، طبقاً البيان الآتي في صفحتي (٥٧٦ و ٥٧٨) .

وليس من حروف عطف النسق – عنداً كثر النحاة – الحرف : « أَى ْ » – بفتح الهمزة ، وسكون الياه – الذي هو حرف تفسير ، يمرب مابعده بدل كل ، أو عطف بيان – كما سبق الإيضاح في بابه – وليس هناله حرف يدخل على عطف البيان – أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابي إلا « أَى ْ » ؛ فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابي ، كما كان قبل دخول « أى » عليه . •

وفيها يلي هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها (١) :

١ – الواو :

معناها: إفادة « مطلق الاشتراك والجمع » في المعنى بين المتعاطفين (٢) إن كانا مفردين (٣).

= والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : «التفسير» ؛ كعنى واو العطف أحياناً ؛ فيزاد عددها واحدا . ورأيهم حسن وواضح ، لا ضررى الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لاسبيل التغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان – كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤١، وفي ص ٥٥٠ – لايكون متبوعه ضميراً ؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبارالتابع بعد « أَيْ » بدلا وليس عطف بيان .

(راجع حاشية ياسين على التصريح في باب : « النسب » عند الكلام على النسب إلى ماحذفت فاؤه أوعينه) .

وجاء في « المغنى » عند الكلام عليها ما نصه : « وتقع تفسيراً اللجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : « وترمينني بالطرف ، أيّ : أنت مذنب ... » ا ه والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .

- (١) فى ص ٢٥٦ بعض أحكام أخرى عامة ومهمة غير التى سنبدأ بها هنا ومنها الحكم الثالث ، حكم الفسير العائد على المتماطفين معاً ، من ناحية مطابقته لهما ، أو لأحدهما . وكذلك حكم القطع فى « عطف النسق »
- (٢) هما المعطوف (وهو الذي بعد حرف العطف مباشرة) والمعطوف عايه ، وهو المتبوع ، ولابد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفاً – ولاسيما إذاكان العاطف هو : الواو – طبقاً لما يأتى في ص ٩٣٩ .
- (٣) المفرد في باب العطف هو: عاليس جملة ولاشبه جملة؛ فهوكالمفرد في باب الحبر والنعت ، والحال . . ، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده . . بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل . وسيجيء البيان الحاص مهذا في ص ١٢١ م ١٢١ .

والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب . . . ، أو لايفيد ؛ نحو : حضرت الطيارة، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ماقام على ولكن محمود . . . فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل، وقد حذف الفعل ، - كا سيجى في ص ٦١٦ - .

وقد تكون الواو العطف والمعية مماً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهي « الواو » التي ينصب المضاوع بمدها بأن المصدرية المضمرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أي : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب في تحققه وحصوله المعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسبجيء بيان هذا في مكانه الأنسب ج ؛ باب النواصب -) .

والمراد من « الاشتراك المُطلق والجمع المطلق » أنها لاتدل على أكثر من المتشريك في المعنى العام ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب زمني بين المتعاطفين (١) وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب (١) ، أو مُهلة ، ولا على خستة ، أو شرف (١)

وهى إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها «إمّا » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها «إمّا » الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع – وسيجىء التفصيل (٣) – .

في مثل: وصل القطار والسيارة - تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو: السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو: القطار) في المعنى المراد ، وهو: « الوصول » من غير أن تزيد على هذا شيئًا آخر ؛ فلا تدل على: « ترتيب » زمنى بينهما يفيد أن أحدهما سابق في وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على: « مصاحبة » تفيد اشتراكهما في الزمن الذي وقع فيه اشتراكهما في المعنى (٤) ، ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تتحقق في المعطوف بعد تحققه في المعطوف عليه مباشرة ، يدل على أن المعنى تتحقق في المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على: « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سعَة من الوقت ، وفستحة فيه (٥) . . .

⁽ ۱ و ۱) الترتيب الزمنى: تقد أم أحدهما على الآخروقت وقوع المعنى. والمصاحبة: تقتضى اشتراكهما في المعنى في وقت واحد). والتعقيب : وقوع المعنى عليهما معاً في زمن واحد). والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعدوقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويلُ عرفاً) . . .

⁽٢) فالمتأخر – وهو الممطوف – قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم (وهو الممطوف عليه) كقوله تعالى : (لايتستوي أصحابُ النار وأصحابُ الجنة ِ ، أصحابُ الجنة ِ هم الفائزون) .

⁽٣) في ص ٦١٢ .

^(؛) أى : أنها لا تفيد اشتراكهمتا فى الزمن والمعنى معاً، وإنما تقتصر على الاشتراك فى المعنى حده .

⁽ ٥) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

زادَ الوشاة ، ولا والله ما تركوا قولا ، وفعلا ، وبأُساءً ، وتهجينا فلم نزدِ نحن في سرّ وفي علن على مقالتنا : «الله يكفينا » =

فنى المثال السابق قد يكون وصول القطار أوّلا وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلا أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما . اصطحاباً معاً (أى: في وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبلا ، أو بعده ، أو معه . . .

فين أمثلة الترتيب والمهلة – بقرينة – قوله تعالى: (ولقد أرسكانا نوحاً وإبراهيم . . .) ، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمني ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيراً في زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم في زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هي التاريخ الثابت الذي يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمني ، وفسحة الوقت . وهذه الفسحة – أو المهلة – يُقد رها العُرف بين الناس ، فهو – وحده – الذي يحكم على مدة . ومنية بالطول ، وعلى أخرى بالقيصر ، تبعاً لما يجرى في العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى مخاطبًا النبي محمداً عليه السلام: (كذلك يُوحِي إليك وإلى الذين من قبلك الله العرزيز الحريم)، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع في المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت اليضًا الترتيب الزمنى والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجة عنهما ، هي : « من قبلك » فهذا النص صريح في أن « المعطوف » سابق في زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لا قتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمنى ، وأما المهلة فقد دل عليها التاريخ .

وكقوله تعالى فى نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان : (فأنجينناه وأصحاب السفينة ِ . . .) فالواو تفيدالجمع

⁼ومن أوضح الأمثلة للدلالة على مجرد الاشتراك المطلق في معنىالواوقوله تعالى: (وسَارِعُـوا إلى مَعْشُورة من ربكم، وجنة عَرَّضُها السمواتُ والأرضُّ، أُعدَّتُ للمتقين . الذين يُنفقون في السَّرَّاء والفوَّاء ، والكاظمِينَ الغيظَّ، والعافيينَ عن الناسِ . والله يحب المحسنين) .

والاشتراك في المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب . . .) والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد – معناً – بدليل النصوص القرآنية الأخرى (١) و روايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهلة . ومن أمثلة الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأرْوتى الزروع .

وإذا فُقدت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر اعتبارها للمصاحبة ، ويلى هذا اعتبارها للترتيب ، فيكون المعطوف متأخراً فى زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، – ويراعي في هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إمّا » الثانية لم تفد معنى الجمع ؟ والتشريك ، وإنما تفيد معنى الجمع ؟ كالتخيير (٢) ؛ مثل : استَرِض مناها مشياً وإما ركوباً . . . ، وقد تكون للتخيير مباشرة بغير « إما »؛ نحو: سافر الآن بالقطار والطائرة. وقد يكون معناها التقسيم ؟ نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

أحكامها:

 $P = \alpha i$ أحكام « واو » العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها P = 0 تعطف المفردات P = 0 كبعض الأمثلة السابقة P = 0 والجمل P = 0

⁽١) القصة كاملة في سورة هود ، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركاب السفينة ، حيث قال تعالى :

⁽وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ، وَقَضِيَ الأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) .

أى : استقرت السفينة بمن فيها بعدكل ماسبق على جبل معروف : يسمى : « الجواى » .

⁽ ٢) معناه في ص ٢٠٤ – وسيجيء الكلام على « إما » ومعانيها في ص ٢١٢ – .

⁽٣) أنها قد تتجرد للاستثناف المحض، ولاتصلح لغيره – وكذلك « الفا» و « ثم » .

⁽٤) بنوعيها . فثال الحملة الاسمية قولم : (لا فقر َ أشد من الجهل ، ولا مال َ أنفع من المعل ، ولا مال َ أنفع من المعقل ، ولا حسب كحسن الحلس . . .) وقوله تعالى : (من عميل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعلمها) ، وقول الشاعر المسهد :

فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضى ولا الريح مأذون لها بسكون =

وأشباهها (١) . وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس (٢) ، مثل قول الشاعر :

إِنى مُقَسِّمُ ما ملكتُ ، فجاعلُ قسْماً لآخرةِ ودنيا تَنفعُ أَى : وقسْم دنيا . يريد : وقسمًا لدنيا . . ومن هذا قولم : راكبُ الناقة طليحان . (أى : الناقة طليحان . (أى :

=ومثال الفعلية قوله تعالى : (قُلُ اللهم مالك المُللُكِ تَنُوتِينِ المُللُكُ مِن تَشَاءُ ، وتَمَنْزعُ الملك مِحَنَّنُ تَشَاء ...) . وقول الشاعر :

إِذَا صَارِ الهلال إِلَى كَمَالِ وَتُمَّ بِهَاوِهِ فَارَقُبُ مَحَاقَهُ (1) فَثَالُ عَلَفَ الْجَارِمِعِ مِجْرُورِهِ عَلَى مُثَلَهما قول الشاعر :

لأَنتَ أَحلَى من لذيذ الكَرَى ومن أَمانِ ناله خائفُ ومثل الآية التي في ص ٩٥٥ ؟ وهي (كذلك يدُوحيي إليك وإلى الذين من قَبَدْلك اللهُ العزيزُ الحكمُ . . .)

ومثالً علف الظَّرف على ظرف آخر قوله تعالى : (ربَّمنا افتح "بينسّنا وبين قومينا بالحق ؛ وأنت خيرُ الفاتحين) .

- (٢) كما سيجىء فى ص ٦٣٦ . وكذلك يصح حذفها وحدها دون معلوفها طبقاً لما فى ص ٦٤١ . كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة فى ص ٦٣٩ — والتى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية —
- (٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه مخبر مطابق فى التثنية ،أو الجمع ، المضاف مع المضاف إليه من غير عطف . (وقد سبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى فى الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوراً على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركها فيه « أم » (كما سيجيء في « ت » ص ٩٦ ، وفي ص ٩٣٦) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تمالى في أحكام الصوم :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَريضًا أَوْ عَلَى سَفَر فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) .

الأصل : فن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطَسَ فعدة من أيام أخرَ – كما يجى. في رق_م ه من هامش ص ٥٧٥ – .

و إلى هذا يشير ابن مالك في آخر الباب بقوله :

والْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ والْوَاوِ إِذْ لَا لَبْسَ، وهَى انْفَرَدَتْ: بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالِ قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعًا لِوَهُم اتَّقِى مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعًا لِوَهُم اتَّقِى مَالِكُ : قد حذف من موضعه وَأَذِيل منه . (راجع ص ٦٣٦) .

مبتعبان)(١) . .

وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثر بها (٢):

منها: أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتنى العامل : في أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتل النمر والفيل بن فإن العامل : (تقاتل) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتل النمر » ، ما تم المعنى ، لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف آخر — حتماً — كى يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالم والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب .

إِنَّ شَرْخ الشباب والشعَر الأَّسْ ود ما لم يعاصَ كان جنونا

لأن الكلام قائم هنا على حذف الحبر ، إذ المراد : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله كذلك – إن شرخ الشباب مالم يماص كان جنوناً والشعر الأسود كذلك . فهو نظير قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ . والرأى مختلفُ

أى : كن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك . . . (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم الةرآن ج 1 ص ١٧٥ و ١٩٧) .

(٢) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح فى هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة (بمعنى : رُبُّ) كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة وسيأتى الإيضاح فى مكانه المناسب ص ٦٣٩ و ٦٤١ . وله بيان فى ح ٢ – باب حروف الجرعند الكلام على : رب »

⁼ يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف في الحالتين لبس . وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملا محذوفاً قد بقى معموله على الوجه الذي سنشرحه في ص ٣٣٥ التالية . ويريد بقوله : « دفعا لوهم . . . » بيان العلة في الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع في خطأ .

⁽١) ومن تلك الأحكام: أن الضمير – ونحوه مما يحتاج المطابقة – بعدها تجب مطابقته – في الأصح – المعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاونتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن ... وهكذا ... (انظر رقم ؛ من هامش ص ٢٠٥ .

وليس نما نحن فيه مثل قوله تعالى : (والله ُ ورسولُه أَحَـق ُ أَن ۚ يـُـر ْضُوهِ . . .) ، وقـــول حسان بن ثابت :

ومثل: (سكنت بين النهر والحدائق (۱) _ ومثل: تضيع الكرامة بين الطمع والبخل) ، لأن معنى « بين » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه (۲) ، وهكذا غيرها من الكلمات التى تؤدى معنى نيسبييًا (۱) ؛ مثل: تشارك _ تعاوى _ اختصم _ اصطف ً _ (٤) . . .

ومنها: اختصاصها بعطف عامل قد حُذف وبنى معموله ، نحو: ﴿ قَضِينَا فِى الْحَدِيقَةِ يَومًا سَعِيداً ﴾ أكلنا فيه أشهنَى الطعام ، وأطيبَ الفاكهة ، وأعذبَ الماء) فكلمة: ﴿ أَطيب ﴾ معطوفة على: ﴿ أَشْهَى ﴾ ، أى : أكلنا أشهَى

(۱) يصح أن يقال : سكنت بين المهروبين الحدائق ، بتكرار « بين » إذا كان المتماطفان السمين ظاهرين كما في المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد الممي وتقويته . وهذا التكرار جائز مع العطف، يشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد (أي : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لضمير دال على الإفراد وجب التكرار مع عطف المكررة بالواو ؛ طبقاً لما فصلناه في ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاه فيه مانصه :

(یجوزأن یقال المال بین محمود و بین علی ؛ بزیادة « بین » الثانیة للتأکید ، کما قاله ابن بوی وغیره ، و بذلك یرد علی منع الحریری تكرارها – راجع حاشیة « یاسین » علی التصریح ، ج ۲ أول باب العطف وكذلك حاشیة الصبان ج ۲ فی ذلك الباب عند الكلام علی واو العطف –) .

ومن المسموع في هذا قول على بن أبي طالب – كما جاء في كتاب « سجع الحمام ، في حكم الإمام » ونصه : « للمؤمن ثلاث ساعات . . . وساعة يخلي فيها بين نفسه وبين لذاتها) ا ه . ويؤيد ماسبق أيضاً ، ماورد من نصوص فصيحة ، نثرية وشعرية ، وأدلة أخرى سجلناهاهناك .

(٢) لهذا قالوا في بيت امرئ القيس:

قِفَا نَبَّكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ الدَّولَ وَحُومَل : مُوضَعَان) وقيل إن الرواية هي: بين الدخول وحومل : مُؤمَد الدخول وحومل . فلا تقدير .

- (٣) هو المعنى الذي لايتحقق إلا بنسبتــُه إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما.
 - (٤) ومثل « استوى » فى قول الشاعريصف حاله مع أحد أقاربه :

صَبرت على ما كان بينى وبينه وما تستوى حربُ الأقارب والسَّلْمُ ومثلها : « تَـسَاوَى بين شيء وآخر .

هذا ، وقد تقع الواوبعد كلمة : « سواه » التى تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا قوجد همزة التسوية ، نحو : سواء على الأخ والصديق الوفى . وهذا رأى سيبويه ، أما الكلام على التسوية والمراد منها فنى ص ٥٨٥ . الطعام ، وأكلنا أطيب الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح - فى الرأى الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يُشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معمولة لعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التي قبلها وهي : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جملة على جملة .

ومثل: (اشتد البرد القارس في ليلة شاتية ، فأغلقت الأبواب والنوافذ ، وأوقدت ناراً للدفء، والملابس الصوفية) ؛ فلا يصح عطف كلمة: « الملابس الله على « الأبواب » ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال: أغلقت الملابس الصوفية ، ولا أوقدت الملابس ، وإنما هي معمول لعامل محذوف تقديره: ولبست الملابس الصوفية ، أو أكثرت الملابس الصوفية ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة: أغلقت ، فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد — كما سبقت الإشارة (۱) — .

ولا فرق في المعمول الباقي بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكنُ أنتَ وزوْجُك الجنة) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (واللّذين تَبَوَّءُوا (٢) الدّارَ والإيمانَ من قبلهم ْ يُحبون من ْ هَاجَرَ إليهم ْ . . .) ، والمجرور نحو قولم : « ما كل ُ سوداء فَحَمة ً ، ولا بيضاء َ شحمة ً ، والأصل في المثال المرفوع : (اسكن ْ أنت ولييسكن ْ زوجُك الجنة) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله حكماً ؛ فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر ؛ وهذا لا يصح (٣) . كما أن الأصل في المنصوب : (تبوّءُ وا الدار ، وألفُوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا يُسْكن _ والأصل في المجرور : (ما كل ُ سوداء فحمة ولا كل ُ لأن الإيمان لا يُسْكن _ والأصل في المجرور : (ما كل ُ سوداء فحمة ولا كل ُ أُ

⁽١) في الحزء الثاني ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

⁽٢) سـكنوا .

⁽٣) يبيحه فريق منالنحاة بحجة: (أنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع). وفيه تيسير . ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستقر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير –كما في • ب ، ص ٦٨٣ .

بيضاء شحمة) لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعاملان هما : (ما (۱) — وكل) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمة) (۲) .

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجيء عند الكلام عليها (٢) - مثل : أحسن بدينار فصاعداً . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد (٤) . . .

ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس (٥) ؛ نحو : زرت أقاربي في الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، المعمة ، الحال ، الحالة ، أبناء هم ... أي : العم والعمة ، والحال والحالة ، وأبناءهم . ومثل : قرأت اليوم : الصحف اليومية — المجلات — الرسائل — المحاضرات ... أي : الصحف اليومية — والمجلات ، والرسائل ، والمحاضرات ...

ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد، نحو: من الأعداد عسر، ــ عشرون ــ ثلاثون ــ أربعون ـ. . .

ومنها: عطف الشيء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده (٢) كقولم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد . وقولم : يعود البغى والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو: «السكوت » بمعنى المعطوف عليه : « الصمت » وكذلك الطغيان والبغى . . . ومن هذا قوله تعالى : (إنّما أشكُو بَشّى وحُزْنى إلى الله) ، فكلمة ؛ « بث » معطوف عليه ؛ وكلمة : « حُزْن » معطوف مرادف له في المعنى .

⁽١) على اعتبار « ما » حجازية تعمل عمل : « ليس » .

 ⁽٢) سبق هذا المثال في آخرباب الإضافة ص ١٦١ لمناسبة هناك ، وسيعاد موضحاً في آخو
 هذا الباب ص ٦٣٨ .

⁽٣) في ص ٥٧٥ . ي

⁽٤) سبق إيضاح هذا في مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله .

⁽ه) الصحيح أن « الفاء » تشاركها فى هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجىء فى ص ٥٧٥ و ٢١١ و ٢٤١ . غير أن حذف الواوهوالأكثر .

⁽٦) قد تشـــاركها : « أو » في هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : (وَمَنْ يَسَكُسُبِ ْ خَطَيِئةً ۗ أو إنسُماً . . .) فالحطيئة هي الإثم ولهذا إشارة تجيء في « د » من ص ٦١١ – .

ومثل النَّهُ أي والبُعد (١) في قول الحطيئة :

ألا حبدًا هندٌ وأرض بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النَّأَى والبعدُ (٢)

(١) ومثل الحملتين الفعليتين : (أقُـُوى ×) و (أقَـُفر ×) في قول عنبرة :

حُيَّيت من طَلَلَ تقادمَ عهدُه أَقُونَى وأَقفرَ بعد أُم الهَيْشَم ... (٢) فيا سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَال بحرْف مُتَبع عطفُ النَّسقُ كَاخْصُصْ بودً وَتَنَاءِ منْ صَدَقَ يقولُ : إنه هو التالى لحرف مستسع ما بعده لما قبله ، أى : مشرك الثانى مع الأول فى الحكم الإعرابي . وساق مثلا التشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى المشارك فى الحكم هو : « الثناء » . ومعنى : « تال بحرف مستسسم » : أنه تال (تابع) بسبب حرف ريم ما بعده لما قبله : فليس منه « أَى « المفسرة ، لأنها لاتتبع مابعدها لما قبلها - إلا على الرأى حرف النه الذي أشرنا إليه (مفصلا فى رقم ١ من هامش ص ٥٥) . ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التي سنشرحها فى المكان الأنسب ؟ هما :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوِ - شُمَّ - فا - حتَّى - أَم - آو؛ كَفَيكَ صِدْق ووفَا

فعطف بواو سابقاً ، أو لاحقاً في الحكم ، أو مصاحباً مُوافِقاً
 واخصص بها عطف اللّذي لا يُغْنِي متْبُوعُه ، كاصْطَفَ هذا وابْنبي
 واقتصر على ماسبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

زيادة وتفصيل:

- ا ــ ومما انسردت به الواو غير ما سبق :
- (١) عطف العام على الخاص (١) ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : (ربّ اغفرْ لى ، وليوالدّ يَّ ، ولمين دخـَل َ بينيَ مُـؤْمنًا ؛ وللمؤمنين ، والمؤمنات) .
- (٢) وقوعها بعد كلام منهى ، عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء (أى : لا يحب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النبى واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر (٢) « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجماعها مع غيرها (٢) . فإن لم يوجد ننى قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح مجىء « لا » (٣) .
- (٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاّف ، ولاالنماّم ، ولا الحاسد .
- (٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره (٤) . فغو : أينعتُ حديقة "(٥) ، ومثل قوله

⁽۱) وأما عكسه وهو: «عطف الحاص على العام » فتشاركها فيه «حتى » – كما سيجيء في «س» ص ٤٨٥ – نحو قوله تعالى: (حافيظوا على الصلوات والصلاة الوسطمى). ونحو: لايأمن الناس الأيام حتى الملوك . (والصلاة الوسطى : هي صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر) . وكل ما سبق مشروط بألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . . – انظر ما يتصل بهذا في آخر رقم ٨ من ص ٢٩٠ .

⁽ ٢) راجع «التصريح » عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم « المغنى » عند الكلام على « الواو » .

⁽٣) لهذا بيان هام (في ج ١ م ٥ هامش ص ٣٢ أول الكلام على موضوع : « الحرف ») . ويتضمن – فيما يتضمن – النص على زيادة « لا » النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، و إعرابها .. ، (٤) صرح بهذا « الصبان » ولم يذكر خلافاً . لكن سيجي، في رقم ٥ ما يعاوضه .

^{﴿ (} ٥) وَالْأَخَذُ بِهِذَا الرَّايِ فِي ﴿ الْوَاوِ ﴾ أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقاً في غير -

تعالى : (وجَعَلْنا من بين أيديهم سَدًّا ، ومن خَلْفيهم سَدًّا) . . .

- (٥) عطف العقد(١) على النَّيِّف ، نحو : واحد وعشرون . . . ـ سبعة وثلاثون . . . ـ خمسة وأربعون . . . و . . .
- (٦) اقترانها بالحرف : « لكن ْ » ؛ كقوله تعالى : (ما كان محمد ٌ أبـاً أحـَـد ٍ من رجالـِكم ، ولكن ْ رسول (٢) الله ِ وخـاًتـَـم َ النّبـيين َ .
- (٧) وقوعها قبل الحرف « إما » المسبوق بمثله في كلام قبله ؛ نحو : المن بالمعروف إما جهالة " ، وإما سوء أدب .
- (٨) العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرفق والملاينة جهد طاقتك ، وإياك والعنف ما وجدت سبيلا للفرار منه .
- (٩) عطف النعوت المتعددة المفرَّقة التي منعوتها متعدد غير مفرَّق : نحو : تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية . . . والواقع بعد هذه « الواو ، يسمى معطوفاً ، ولا يصح تسميته ــ الآن ــ نعتاً .
- (١٠) عطف المفردات التي حقها التثنية أو الجمع، نحو قول الحجاج وقد مات

= الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف : « الواو » أو : « الفاء » ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجارمع مجروده . (راجع الهمم ج ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤١) .

(١) العقد هو : العدد الذي يجيء ترتيبه عاشراً بين الأوقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر العقود في لفظ : عشرة – عشرين – ثلاثين – أوبعين – حسين – ستين – سبعين – ثمانين – تسمين – والصحيح تسمية : «مائة »و «ألف »ومركباتهما «عقداً »أيضاً . . .

أما « النَّدِيَّف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر. – اثنان وعشرون - ثلاثة وثلاثون – ، خمسة وأربعون . . . و . . .

(٢) الواوهي العاطفة ، أما : «لكن » فحرف استدراك محض ، – ومعناه وأحكامه في صفحة ٦١٦ – وكلمة : «رسول » بالنصب ، خبر «كان » المحذوفة ، والجملة من «كان » ومعموليها معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها . وهذا على الرأى الأشهر القائل إن كلمة : «لكن » الاستدراكية المحضة ، المسبوقة بالواو – لايقع بعدها إلا الجملة دائماً ، ولا تكون عاطفة ؛ وإنما العاطف الواو . أما على رأى من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : «رسول » معطوفة على كلمة : «أبا » (انظر ص٢١٦).

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : « محمد ومحمد فى يوم واحد » . وقول الشاعر الفرزدق : إن الرزية لا رزية بعدها فِقدانُ مثــل محمد ومحمد وقول الآخر :

أَقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً ويوماً له يوم التَّرَحُّلِ خامسُ يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببي على الأجنبي في : « الاشتغال » ؛ نحو : محمداً أكرمت عمراً وأخاه (١) . ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه (١) .

(۱۲) عطف كلمة : « أيّ » على مثلها (١٢) ، كقول الشاعر :

فَلَئِنْ لَقَيتُكُ خَالِيَيْنَ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزابِ

(١٣) عطف الظرف: ، بين » على نظيره ، مثل : المال بيني وبين أهلي ٣٠).

(١٤) عطف السابق فى زمنه على اللاحق، ، نحو قوله تعالى : (كذلك يُوحِيى إليك ، وإلى الذين من قبلك اللهُ العزيز الحكيم) .

(١٦) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

(۱۷) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين مُعَيَنتين ينشأ منهما مسموع من التركيب المزجى (من أمثلته : كيّت وكيّت ـ دَيّت وذيت .) بالتفصيل والبيان الآتيين في الموضع الأنسب ــ ج ٤ باب : «كم » م ١٦٨ ص ٥٤٠ ــ

(١٨) جوازعطفها عاملا قد حذف وبتى معموله على الوجه المشروح في ص ٢١٥.

برى الكوفيون من خصائص ألواو وقوعها زائدة ؛ كالتى فى قوله
 تعالى : (وسيق اللذين اتقوا ربّهم إلى الجنة زُمراً . حتّى إذا جاء وها ،

⁽ ۱ و ۱) الضمير راجع إلى « محمد » في المثالين .

^{. 104} من ص $\alpha = \alpha$ الذي سبق أي $\alpha = \alpha$

⁽٣) واجع ما يختص بتكرار الظرف : « بين » في رقم ١ من هامش ص ٩٦٣ .

وفُتحتْ أبوابُها ، ، وقال لهم خَزَنَتُها : سلامٌ عليكم . .) فالواو التي قبل : « فُتحت » زائدة عندهم (١) . ومثل قوله تعالى : فلما أسْلَمَا وتَلَهُ . للبُجبين (٢) . للبُجبين (٢) .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما بتأويلات منها: أن الواو عاطفة أصلية وجواب « إذا » و « لما » محذوف ... لكن التأويل عسير في قول الشاعر:

ولقد رمقْتك في المجالِسِ كلها فإذا وأنت تعينُ من يبغيني والمراد : فإذا أنت . وقول الآخر :

فما بال من أَسمى لِأَجْبُرَ عظمهُ حِفَاظًا، وينْوى من سفاهته كُسْرِى أَى : ينوى من سفاهته .

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا « الفجائية » لا يقترن بالواو . ولأن جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة ، وصاحب الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالا مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال . . فهي محتاجة للتأويل والحذف . ولأ داعي لهذا أو لغيره من التأويلات . فهذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر " ، لكن الأفضل التخفيف من الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فراراً من اللبس ، ومن التأويل بغير داع .

حـــ هل « الواو » الواقعة بعد « بل » نوع من الزائدة ؟ مثل : الصالح أمين،

⁽١) مستدلين بالآية الأخرى الحالية من الواو – وكلتاهما في سورة : « الزمر » – ، ونصما : (. . . وسين الذين كمَفَرَوا إلى جمّهُمَ رَرُمَراً ، حتى إذا جاءُوها فمُتيحمَّت ْ أبوابمُها . . .)

⁽ ٢) بمعنى صرعه وألقاء على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إيحاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهم الله ، ورضى الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشيء آخر .

 ⁽٣) علماً بأن اللفظ الزائد (حرفاً أو غير حرف) إنما يزاد لغرض مقصود – طبقاً لما شرحناه
 ف ج ١ م ٥ – الزيادة والتفصيل – عند الكلام على الحرف .

بل ومحسن .. الجواب في « ح» من ص ٦٢٨ .

د – تختص همزة الاستفهام دون باقى أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هى : (الواو – الفاء – ثم) فمثالها قبل الواو قوله تعالى : (أو لَم ْ يَتَفَكَّرُوا ؟ مَا بِصاحبِهم من جنة ؛ إنْ هُو َ إلا ّ نَذِيرٌ مبينٌ . أو لَم ْ يَنْظُرُوا فى مَلكُوت السَّمَـوَات والأرْض وما خلق الله من شيء . . . ؟) ، وقبل « الفاء » (١) قولة تعالى فى المشركين : (أفكلَم يَسيروا فى الأرض فينظُرُوا كيف كان عاقبة اللّذين من آبيلهم ؟ ولدار الآخرة خير لللّذين اتقوا ، أفكلا تتع قلون . . .) ، وقبل « شمّ » (١) قوله تعالى : (قلُ أرأيتُهم إن أتاكم عند ابه بياتًا أو نهاراً ماذا يستع عبل منه المخرمون ؟ أشم اإذا ما وقع آمنتُ م به . . . ؟)

وقد اشتهر للنحاة في هذا رأيان (٣) .

أولهما: وهو رأى جمهورهم — أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير — كما يقولون — فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة . ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملين إنشائية والأخرى خبرية ؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء ؛ مثل هذه الصورة . فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو الإنشائية . . .) .

ثانيهما : وهو رأى الزمخشرى — أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف . والأصل مثلا ، أنسُوا ولم يتفكَّروا ؟ — أخمضوا عيونهم ولم ينظروا ؟ — أقعدوا ولم يسيروا . . . ؟ — أكفرتم ثم إذا وقع

⁽۱) انظررقم ۳ من هامش ص ۵۷۵.

⁽ ۲) انظر « ب » من ص ۲۹ه .

⁽٣) كما ستجيء الإشارة في ص ٦٣٩ .

آمنتم به . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على معض الصورالأخرى التى بدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات محتلفة (١) .

فما السبب فى هذا التكلف ؛ والالتجاء إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير — وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل ؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، و بعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استثناف داخلة على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استثناف .

ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة – هنا – على حرف العطف مباشرة ؛ مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى .

« ملاحظة » في غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء في الجملة المعطوفة ، نحو : قوله تعالى : (وكيف تكثفرون وأنتم تُتلكي عليكم آياتُ الله وفيكم رسولُه) — وقوله تعالى : (فهل يُهلكُ إلا القومُ الفاسقُون) . . .

. . .

⁽١) فراها فى بعض المراجع ، كالمغنى وحواشيه ، باب الهمزة .

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنوى والذكرى" مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن تحقق المعنى فى المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعاً بذر القمح للزراعة ، فإنباته ، فنضجه ، فحصاده ،) . . . و . . . فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد: بالترتيب الذكرى: أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ: حدثنا عن بعض الأنبياء ، كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى – عليهم السلّام – فيقول: أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقوع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمنى التاريخى ؛ لأن زمن عيسى أسبق فى التاريخ الحقيقى من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاة الترتيب الذكرى (أى: اللفظى) الذي ورد أولاً فى كلام السائل، وتضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى » (١).

والمراد بالتعقيب: عدم المهلة ـ ويتحقق بقيصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف ـ ؛ نجو : وصلت الطيارة فخرج المسافرون . . فخروج المسافرين ـ فخرج المسافرون . . فخروج المسافرين ـ

⁽١) ويدخل في الترتيب الذكرى « عطف المفصل على المجمل »؛ كقوله تعالى : (ونَادى نوحٌ ربَّه ، فقال ربِّ إِنَّ أَبنى منْ أَهْلى ، وإِنَّ وعْدكَ الحقُّ ، وأَنت أَخْكَم الحاكِمين). وقوله تعالى : (فَقَدْ سِأَلُوا مُوسى أَكْبرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرةً). وقوله تعالى : (فَأَزَلَهُما الشَّيْطَانُ عنْهَا : فَأَخْرِجِهُما مِمَّا كَانَا فِيهِ).

ومن الترتيب الذكرى : و الترتيب الإخبارى ، ؛ وهوالذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلاى سابق ، ولا ترتيب زمنى حقيق ، وإنما يقصد منه -- بشرط وجود قرينة -- ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة، فالفاء - في هذا -كالواو التي لمطلق الجمع ؛ نحو : تغير الحمو ، ذكر المعلومات الرعود ، فالبروق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه ،

_ فى المثال _ يجىء سريعاً بعد وصول الطيارة ، وخروجُ الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل فى الصورتين . . .

وقيصر الوقت متروك تقديره للعُرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاميًا يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة ، ولكنه يُعبَد" طويلا في أخرى .

و بمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت (١) ؛ هي : أن « المعطوفات » المتعددة تقتضى أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد ، هو : الأول الذي يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل : « الفاء » و « ثم » وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول : نحو : تكلم في النادي الرئيس والوكيل والمتحاضر ، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أمّا كلمة : « الناثر » فعطوفة على « الناثر » (١٠) ...

وتفيد - كثيراً - مع الترتيب والتعقيب، « التسبب » ؛ أى الدلالة على السببيَّة (٣) ؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) و يغلبب هذا في شيئين ؛ عطف الجمل ، نحو : رمى الصياد الطائر فقتله (٤) ، وفي المعطوف المشتق ، نحو : أنتم - أيها الجنود - واثقون بأنفسكم ، فها جمون على عدوكم ، ففاتكون به . فنتصرون عليه . . .

ومن أحكام الفاء (٥):

⁽١) في أول الباب في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد .

⁽ ٢) فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كانما بعده معطوفا على الذي قبل العاطف مباشرة ، طبقاً للبيان الهام الذي في هامش ص ٥٥٥ .

⁽٣) ولكنها لا تسمى اصطلاحا فى هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضمرة التى تنصبه بشر وط معينة مدونة فى موضعها الأنسب (وهو: باب: « إعراب الفعل » ، أول الجزء الرابع ، ص ٢٥ ، م ١٤٩) .

⁽ ٤) ومثل قول الشاعر :

ورُبُّما استحال السّعد نحساً فذاق المعتدى مما أذاقه

⁽ ه) أنها قد تشجرد أحياناً للاستثناف المحض ولا تصلح لغيره –وكذلك : « الواو» ، وثم –

أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل (۱) اختياراً ، فلا بد من اتصالهما في غير الضرورة الشعرية . وأنها تعطف المفردات (۲) والجمل كما في الأمثلة السالفة (۱۳) ، وأنه يجوز حذفها بقرينة – كما أن « الواو » و « أو » (٤) كذلك – نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة م. . . ونحو : أنفقت المال درهماً – درهمين – ثلاثة – وأنها قد تخذف مع معطوفها ؛ كالآية التي سلفت (٥) .

وتختص الفاء $(^{1})$: بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ، ولا حالا - على جملة تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده في الجملة الصالحة $(^{(V)})$. فثال عطفها جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : (الذي عاونته ففرح الوالد - مريض) ومثال العكس : (التي وقف القطار فساعدتها على النزول - عجوز ضعيفة) .

⁽١) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٢٥٨ . وقد سبق – في رقم ٥ من هامش ص ٢٥٥ – رأى يجيز الفصل بالظرف أو الجمار مع مجروره بين الفاء ومعطوفها . ولكن الرأى الذي يمنع الفصل – في غير الفرورة الشعرية – هوالصحيح إذا كانت أداة العطف هي « الفاء » ، والاقتصار عليه واجب .

⁽ ٢) المراد من المفرد في باب العطف مدون في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تكملة مفيدة في ص ٦٤٢ .

⁽٣) فى ص ٧٣٥ وهامشها . . ، و يجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام – إن اقتضى المعنى ذلك – على الوجه المشروح فى « د » من ص ٧٠٥ فهى «كالواو» ، و « ثم » فى هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير أحد هذه الثلاثة .

⁽٤) انظر «ج» من ص ٦١١ شم ص ٦٤١.

⁽٥) فى رقم ٣ من هامش ص٣١٥ وهى قوله تعالى : (فَـمَنْ كَانَ مَمنكُدُم مَريضاً أو علمَى سفر فعيدَّة مَّمن أينَّام أخر ...) أى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر ، وفى ص٣٦٠ أمثلة أخرى . وكذلك يصبح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقاً للبيان الذى فى ص ٣٣٩ .

⁽٦) ومما تختص به الفاء: أنها حرف العطف الوحيد الذي يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛ نحو: فتحت الباب فانفتح علمت الراغب فتعلم، ولا يصح مجى، غيره من حروف العطف طبقاً للبيان الهام الحاص بأحكام المطاوعة – ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨.

⁽ ٧) وقد سبق هذا في مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجمل .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : (الحديقة يرعاها البستاني فيكثُرُ الثَّمرُ) . ومثال (العكس : الحديقة أهمل البستاني فقلَّ ثمرها) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح: (هذا حاكم سهر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية). ومثال العكس: (هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى).

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح: (أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتنشرح القلوب ومثال العكس: (أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتهلل وجهه).

هذا ، والفاء كالواو فى أنها تعطف عاملا قد حذف ، وبتى معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً (١) ، والأصل ــ مثلا ــ : فذهب الثمن صاعداً .

« ملاحظة » : من الفاء العاطفة للمفرد: « فاء السبية ، التي ينصب بعدها المضارع بأن المسترة وجوباً ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها - كما سيجيء في مكانه (٢)

وهناك نوع من الفاء يسمى: « فاء الفصيحة » ، سيجىء الكلام عليه (٣) . ونوع آخر تكون الفاء فيه ـ في بعض الآراء ـ حرف عطف صورة لاحقيقة ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها في الحقيقة والواقع مهملة وليست عاطفة ، وقد سبق الكلام على هذا النوع (٤).

بقى حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجيء البيان (٥٠)...

۳ – ثم :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أى: الترتيب مع التراخى) ؛ وهو: انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

⁽۱) انظرص ۹۳ ه ورقم ۱ من هامش ص ۹۳۳ .

⁽ ٢) وهوعمل «فاء السببية » باب : نواصب المضارع – ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٣٣ .

⁽٣) في ص ٣٣٧ وهامشها .

⁽ ٤) في ص ٣٦٥ . (٥) في رقم ٣ من ص ٢٥٧ .

المعطوف. وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعرف الشائع – كما رددنا (١) – ؛ فهو وحده الذي يحكم عليها بالطول أو القيصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلا في حادثة معينة قد يكون قصيراً في غيرها ؛ فمرَد الأمر للعرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . – دخل الطالب الجامعة ثم تخرّج ناجحاً – كان الشاب طفلا ثم صبياً ، ثم غلاماً ؛ ثم شاباً فتياً .

ومن أحكامها:

أنها تعطف المفردات والحمل ، كما فى الأمثلة السالفة (١٠) . وقد تدخل عليها تاء التأنيث النفطى ؛ فتختص بعطف الحمل ، نحو : مَن ْ ظَهْر بحاجته ثُمَّتَ قَصَّر فى رعايتها كان حزنه طويلا ، وغُصَّتُهُ شديدة .

ومنها: — وهذا قليل جائز — أنها قد تكون بمعنى واو العطف، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب، بشرط وجود قرينة؛ نحو: لما انقضى الليل، واستنار الكون، ثم طلعت الشمس، واقترب ظهور الفجرسارع الناس إلى أعمالهم (٤٠٠).

⁽١) في ص ١٧٥.

⁽٢) اقتصر ابن مالك في الكلام على « الفاء ، وثم » على ما يأتى :

و «الفَاءُ» للترْتيب بِاتَّصَالِ وَ «ثُمَّ» لِلتَّرْتيب بانْفِصَالِ «اتصال»: أي: بغير مهلة زمنية . «بانفصال»: بمهلة زمنية ، (والمهلة هي ما يعبرون عنها بالتراخي. وعدم المهلة هوالتعقيب) – وقد أوضحناهما في ص ٧٧ه و ٧٤ه – ثم قال في الفاء:

واخْصُصْ بِفَاءٍ عَطِفَ مَا لَيْسَ صِلَهُ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهُ يريد: تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ؛ لخلوها من الرابط - على جملة أخرى تصلح صلة لاشمالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (في ص ٥٧٥) وسيذكر في آخرالباب ص ٦٣٦ اختصاص آخرالها أشرنا إليه من قبل (في رقم ٣ من هامش ص ٥٦١) هو أنها - كالواو - يجوز حذفها مع معطوفها .

⁽٣) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أماكتابتهما فمفتوحة (غير مربوطة) .

⁽٤) ومن هذا قول ابن مالك في أول باب من ألفيته :

كلامُنا لفظُّ. مفيدٌ؛ كاستقمْ واسمٌ، وفعلُ، ثم حرفٌ، الكَلِمْ قال الأشوني ما نصه:

ويدخل فى هذا القليل الجائز أن تكون للترتيب الذ كرى الإخبارى ، (وهو : الذى سبق إيضاحه (١) فى « الفاء ») نحو : بلغنى ماصنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعرب . أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر:

إِن مَنْ سادَ ثم سادَ أَبوه ثم قد سادَ قبل ذلك جدُّه . . . ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحيانًا فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة ؛ نحو شرب العاطش ثم ارتوى .

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب - عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق - أن يكون معطوفها تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات؛ طبقاً للبيان الذي تقدم (٢) ؛ فني مثل : قرأت الآية ، والقصيدة ، والخطبة . والرسالة ثم النشيد . . . يتعين أن يكون كل واحد من أن يكون كل واحد من المعطوفات الأخرى التي قبلها معطوفاً على الآية .

ومنها: أنها قد تكون أحيانًا حرف عطف فى الصورة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة ، ولكنها لا تعطف مطلقًا ، وقد سبق (٣) الكلام على هذا النوع .

 [«] ثم » فى قوله : « ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخى بين الاقسام. وبكنى فى الإشمار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمية ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ، ووقوعه طرفاً . ا ه

⁽١) في هامش ص ٧٧٥ .

⁽٢) في ص ١٧٤ وللبيان المفيد الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

⁽ T) في : ه ص ٥٣٦ .

زيادة وتفصيل:

ا – أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : «ثم » حرف عطف في قوله تعالى : « أوكم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيد ه . . . » لأن «ثم » لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يـقرون بو ويتها ؟ لهذا كانت «ثم » للاستثناف في الآية . ويؤيد كونها للاستثناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق . ثم الله ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستثناف أحد المعانى التي تؤديها ثلاثة من الأحرف ؛ أنشاء النشأة الآخرة . والاستثناف أحد المعانى التي تؤديها ثلاثة من الأحرف ؛ قمل الفيروزبادى صاحب « القاموس المحيط » في كتابه الآخر المسمى : « وسائر ذوى التمييز » عند الكلام على معانى «ثم » » (١) — ما نصه : (تكون الحبت عقوله تعالى في سورة فاطر : « والذى أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصدقاً لما بين يديه ، إن الله بعباده لخبير بصير . ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ») اه .

وسيجىء فى الجزء الرابع – عند الكلام على « واو المعية » ، باب إعراب الفعل ، () – ما يؤيد وقوع « ثم » للاستئناف ، ويزيد الحكم بياناً ووضوحاً .

ب – «ثم » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح فى «ك » من ص ٧٠٥ فهى كالواو والفاء (٣) فى هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

حـما حكْم الضمير بعد «ثم » إذا كان عائداً على « المتعاطفين » أيطابقهما أم لا يطابق ؟ الجواب في رقم ٣ من ص٥٥ ٦ .

⁽١) ج ٢ ص ١٤٤ . (٢)

⁽٣) انظررتم ٣ مِن هامش ص ٥٧٥ .

غ ـ حتى : ع ـ حتى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه (١) ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم مذمومة ؛ نحو : لم يبخل الغنى الورع بالمال حتى الآلاف ، ولم يتُقبَصّر فى العبادة حمل التهتجدُد (٢). ومثل : حبس البخيل أمواله حتى الدرهم ، وارتضى لنفسه المعايب حتى الاستجداء .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة (٣) :

ا ــ أن يكون المعطوف بها اسمًا (فلا يصح أن يكون فعلا ، ولا حرفًا (٤) ، ولا جملة (٥)) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطيارة ، فلا يجوز

ملآنا البرحتى ضاق عنا وبحر الأرض نماؤه سفينا - في بعض الروايات - ومثل: « المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوب الأعداء مأسورة به » . فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . ولا بد في الابتدائية - ألا تنقطع الصلة المعنوية بين ماقبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها . أما قول الفرزدق يذم «كُلُكَيْهُ » قبيلة الشاعر جرير:

فواعجبا!! حتى كليب تسبنى كأن أباها نهشل أو مُجاشِع ونه شمر وبعاشع من آباء الفرزدق فيقول المغنى، جا عند الكلام على «حتى» مانصه: (لابد من تقدير محذوف =

⁽١) بمعنى أن المعطوف عليه لواستمر متجهاً فى صعوده أو فى انخفاضه لكان غاية مايصل وينتمى إليه – من شرف أو خسة ، أو قوة أو ضعف ، . . . أو نحو هذا من كل مايفيد زيادة ونقصاً – هى الدرجة التى وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخيل العقلى الحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الحارجي قد يعارضه – انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ – .

⁽٢) الصلاة بالليل.

⁽٣) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه في معنى عاملها ؛ فلا يصح: صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صوبه شرعاً.

^(؛) لأن الحرف – في الغالب – لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي، أو في الضرورة الشعرية .

⁽ o) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماض أو على جعلة اسمية ، فهى حرف ابتداه ، وهى : - كما قال الخضرى ج ٢ باب العطف عند الكلام على : « حتى » - الداخلة على جملة مضمونها غاية (أى : نهاية) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر :

العطف في نحو : صفحت عن المسيء حتى خَجِلِ ، وتركته لنفسه حتى نَدَمٍ . ولا في قول المعترى :

وهوّنتُ الخطوب على ، حتى كأنى صرت أمْنَحُها الودادا - أن يكون الاسم المعطوف بها اسمًا ظاهراً لا ضميراً ، وصريحًا لا مؤولا ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف فى مثل : انصرف المدعوون حتى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه . وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل : « أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدراً مؤولا . وهذا لا يصح

حــ أن يكون المعطوف بعضًا حقيقيًّا (١) من المعطوف عليه ، أو شبيهًًا بالبعض (٢) ، أو بعضًا بالتأويل (٣) . فثال البعض الحتيقي : بالرياضة تتقـّوى

أَلقَى الصحيفة كى يُخَفف رَحْلَهُ والزادَ حتى نعلَه أَلقَ ها برواية من نصب كلمة : « نعل » على اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقى الصحيفة . . . والزاد) في تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل . ونعله بعض ما يثقله ؛ فيكون معطوفاً على « الصحيفة » . وهناك ووايات في ضبط تلك الكلمة لا تعنينا هنا .

⁼ قبل «حتى» في هذا البيت يكون مابعد حتى غاية له، أى: فواعجبا «يسبني الناس حتى كليب تسبني..) .اه. (كما سيجيء في باب إعراب الفعل . . . - + 4 ص ٢١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على «حتى » الابتدائية - و «حتى » التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً : أما (الجارة فني ج ٢ م ٩٠ - ص ٥٤٥) .

⁽١) البعض الحقيقى – هنا – إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فرداً فى مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أذواعاً كثيرة ؛ نحو : النبات نافع حتى المتسلق .
(٢) هو العرض الملازم الكل من غير أن يدخل فى تكوين ذاته الأصلية؛ كالجمال والعام ،

واللون ، والحلق ، والصوت ، نحو : راقني الحليب حتى ابتساءته . . .

⁽٣) أى : بتقدير أنه كالبعض، وافتراض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة ... نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقائب . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويلي ملاحظاً في نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلا في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله . ومن أمثلته التي عرضها المنحاة قول شاعريصف هارباً من متككه الذي أمر بقتله :

الأعضاءُ حتى الرّجلُ ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبنى العصفور حتى لونُه (١) . ومثال البعض بالتأويل: تمتعـَت الأسرة بالعيد حتى طيورُها .

د ــ أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح : قرأت الكتب حتى كتابًا ، ولا سافرت أيامًا حتى يومًا . . .

أحكامها:

منها: أنها لمطلق الحمع — كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمى بين العاطف والمعطوف فى الحكم — نحو: أدّيت الفرائض الحمس حتى المغرب، ووفيت أركان كل صلاة حتى الركوع (٢) ، وكقول الشاعر:

رجالي - حتى الأَقدمون - تمالئوا على كل أَمْر يُورثُ المجدَ والحمدَا

ومنها: إعادة حرف الجر وجوباً بعد «حتى» إذا عُطفَ بها آخر شيء ، والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو: سافرت فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره ، إذا كان المراد السفر فى أوقات متقطعة من الأسبوع ، وبعضها فى آخره . فلو لم تذكر كلمة : «فى » مرة ثانية بعد : «حتى» لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود ، فن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان «المعطوف عليه » مجروراً بمثيله ؛ لكيلا تلتبس بالجارة . فإن تعين (٣) العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوى كانت الإعادة جائزة لا واجبة ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

(٣) ضابط تمين العطّف وعدم تعيّنه هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت محتملة للأمرين ، و إلا تغيثت للعطفُ.

⁽١) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبتني الأخت حتى جارها .

⁽٢) قالوا: لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي ؛ بخواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها سابقة على ملابسته للأخزاء الأخرى ، أو في أثنائها ، أو معها في زمان واحد ؛ نحو مات كل أب الناس حتى آدم – ومات الناس حتى الأنبياء – وجاءني القوم حتى على " ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم . ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام: «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكييس ». لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما ، فالمراد من كل ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حما ، أي : تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ، ولوكان هذا محالفاً لما في خارج الذهن والواقع (راجع الحضري والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ١٠٥٠) .

جود يُمناك فاض في الخلْق حتى بائس دانَ بالإساءة دينا ومنها: أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فيراعي هذا في كل موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتاب حتى الحاتمة ، فيجوز نصب و الحاتمة ، باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرها باعتبار دحتى » حرف جر ، والأحسن الحر" ، لأن العطف بالحرف : « حتى » أقل في كلام العرب (۱) من استعمالها جارة (۲) .

⁽١) وفيها سبق خاصاً بالحرف : « حتى » يقول ابن مالك :

بعضًا بحَتَّى اعَطِفْ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَايَةَ الَّذِى تَلَا أَى : اعطف بحق بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا غاية للذى تلاه . (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه) . يريد ؟ أن المعطوف لا بد أن يكون غاية المعطوف عليه في الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته المعطوف .

⁽كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .

⁽٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . . ويستشى من الحالة السابقة التي يكون فيها الجرأحسن ، صورة : « الاشتغال » في مثل : صافحت القوم حتى طفلا صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتى » وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال السالف . فكلمة : « طفلا » تعرب معطوفة بالحرف « حتى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل : « صافح » الثانى ، توكيد للأول . فإن اشتغل برفع الضمير تحو : حضر القوم حتى طفل حضر ، امتنع النصب ، وصح الرفع في هذا المثال . وإنماكان النصب أحسن في الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشاجة في الإعراب .

زيادة وتفصيل:

٩ – ومن أحكامها أنها الاتعطف نعتاً على نعت كما تقدم (١) . وأنها الاتقع في صدر جملة تعرب خبراً (٢) .

س-أشرنا (٣) إلى أن «حتى » العاطفة – كالواو – لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة ؛ منها قوله عليه السلام : «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها – في مثل هذه الحالة – تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ؛ أي : تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقا للبيان والتفصيل السالفين (٤) .

وتكون كالواو أيضًا في عطفها الخاص على العام . وفي وجهب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما (٥٠) . . .

⁽١) في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١.

⁽٢) طبقاً لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨ .

⁽٣) في ص ٥٨٢ وهامشها .

⁽ ٤) كما في رقيم ١ من هامش ص ٥٨٥ .

⁽ ه) طبقاً للبيان الذي في رقم ٣ ص ٣٥٧ .

أم : نوعان (١) ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .

النوع الأول: « المتصلة » ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية (٢) أو على همزة استفهام يراد منها ومن «أم » التعيين (ويكون معناهما في هذه الحالة هو : «أي » الاستفهامية) (٢) . فالمتصلة قسمان (٤) ، ولكل منهما علامة تميزه من الآخر :

P = 2 حالامة « أم » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين خبريتين ، قبلهما معاً همزة التسوية (٥) ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هي والأداة التي تسبقها (١) مصدر مؤول من هذه الجملة ؛ فهما جملتان في تأويل مفردين — وبين هذين المفردين « واو » عاطفة تُغْنَى عن « أم » ؛ كقولهم : على

أَكُرُّ على الكَتِيبة لا أَبَالِي الْحَتْفِي كان فيها أم سواها

(وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ و رقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمة : « أم » توسطت بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما « همزة التسوية » التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتحلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعنات والشقاء ، والإكباروالتقدير. وكذلك الموت في كتيبة بهجم عليها ، أو في غيرها .

وبما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الحائز – لا الواجب – أن يكون لها جواب أحياناً –كما سيجىء في ص٤٥٥ – وأن التسوية مستفادة من كلمة «سواء» أو مما يدل دلالتها؛ مثل: ولا أبالى ». وليست مستفادة من الهمزة ، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية ، وتأكيدها. ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقرينة تدل عليها –

- (٣) طبقاً للإيضاح الآثي في «ب» من ص ٨٩٠ .
- (٤) يجوز حذف « أم المتصلة » مع معلوفها ؛ طبقاً للبيان الآتى في ص٦٣٦ ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذي في ص ٦٣٩ .
- (ه) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٩١ وفي ص ٥٩٤ – .
 - (٦) الأداة هنا هي : « الهمزة » في الجملة الأولى ، و « أم » في الحملة للثانية .

⁽١) وكلاهما لا يعطف نعتاً على نعت . (طبقاً لما تقدم في رقيم ٢ من هامش ص ٤٨١) .

⁽٢) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالى » . . ، أو ما يشبههما في دلالته على أن الجمنلتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم – أى : في تقديره لأثرهما بلا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضيل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عملى : سواءعلى " أكان الجومعتدلا أم منحرفاً ، ونحو ؛ لن يتمخلى الشريف عن حريته ؛ سواء عليه أيلقم كي الإكبار والتقدير . ومثل قول الشاعر :

العقلاء أن يعملوا برأى الجبير الأمين ، فإن العمل برأيه غُنْم ؛ سواء " أيوافق الرأى هواهم أم يخالفه) . والتقدير: موافقة الرأى هواهم ومخالفته سواء . ومثل: (سؤال الناس مد لة وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريباً أم كان غريباً) . أى : سواء "كون المسئول قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى فى المثالين ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر الفعل (١) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلا كان ، أو اسماً لناسخ ...) وحل محل الجملة الفعلية الثانية فى المثالين ومعها « أم " » مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت « الواو » بدلا من وأم " » فى المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول . ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة . . فيعرب فى المثالين السالفين خبراً ، مبتدؤه كلمة : « سواء » ، أو العكس . وقد يعرب فى غيرهما مفعولا به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الواو .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا _ وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « سواء عليهم أأنْ ذرته شم أم لم تُنذرهم) ، والتقدير : إنذار ك (٢) وعدم سواء . وقوله تعالى : (سواء علينا أجزَعنا أم صبَرْنا) ، والتقدير : جزعنا وصبر أنا سواء (٣) وإما اسميتان كقول الشاعر :

⁽۱) فإن لم يكن في الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . . . ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضع هذا النوع من الإضافة والسبك ما سبق في ص ٢٨ و ٨٤ وكذلك ما سبق في ج ٢ ص ٥٥ م ٥٥ وفي ج ١ ص ٣٩٥ م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام في كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابك . (انظر رقم ٢٩ و ٣ التاليمن) .

⁽٢) من الممكن بعد همزة التسوية ببك المصدر المؤول بدون حرف سابك ؛ طبقاً للبيان الذي تقدم في موضعه المناسب . (وهو حروف السبك – ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ و ج ٢م ١٩ ص ٢٥٦). (٣) في تأويل هذا المصدر وباق الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ، جدل طويل احتوته المطولات . وقد خمصه « الحضرى » في حاشيته تلخيصاً نافعاً ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النجوية واللوية . قال :

⁽أعرب الجمهور لفظ « سواء » – في الآية – خبراً مقدماً ، عن الجماة التي بعده التأويلها بمصدر . أي : جزعُنا وصبرُنا سواء علينا ، أو عكسه – وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ –

وَلَسْتُ أَبِالَى بِعِد فَقْدَىَ مَالكًا أَمَوْتَىَ نَاءٍ أَم هُوَ الآنَ واقعُ

= لأن الجاريرالمجرو رالمتعلق بلفظ «سواه» يـُســوغ الابتداء به- وجعلوه (أى: لفظ سواه) من مواضع سبك الجدلة بلا سابك ؟ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الحملة – وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص٢٨و٨٠ - وكقولهم: تسمع بالشمُمَيَديُّ خير من أن تراه، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : « أَن ° ، . ولا يرد أن : « سواه » لاقتضائها التعدد تنافى : « أم » التي لأحد الشيئين ؛ لانسلاخ « أم » عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انساخت الهمزة – في الآية ونظائرها – عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم ، مجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها . فجاز كونه مبتدأ . وخل . وعلى هذا يمتنع بعدها العطف « بأو » لعدم انسلاخها عن : الأحد ، (أي : عن أحد الشيئين) ك « أم » . التي انسلخت عنه – ولذا لحن في المغني قول الفقهاء : « سواء كان كذا أوكذا » . ، وصوابه : « أم » . لكن نقل الدماميني عن السبّيراني ، أن ٥ أو ١ لا يَمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها. قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضاً رأى سيبويه ف « ب » من ص ٦١١ ، في نهاية الكلام على : « أو » العاطفة – أما التنافي المذكور فيتخلص منه مما اختاره الرضي من أن « سواء » خبر مبتدأ محذوف : أي : الأمران سواء ، والهمزة . بممنى : « إن ، الشرطية . لدخولها على أمر غير متيةن، وحذف جوانها لوجود ما يدل عليه ، وجيء مها لبيانُ الأمرين ﴾ أى : إن قمت أوقعدت فالأمران سواء ؛ « فأم » للأحد ، مثل : « أو » في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، – كما سيذكر في ه ا » ص ٦١٦ وفيها بعض حالات مستثناة هناك – والحملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله) » اه .

وواصل الحضرى كلامه قائلا ؛ « (وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الحمهور لا تصح وأو » مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن « الأحد » مثل « أم » . أما على إعراب « الرضى » فتصع مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ؛ إذ المقدر كالثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من « سواء » لا من الهمزة . وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينتذ فالإشكال في اجتماع : «أو » مع « سواء » لا الهمزة .) » ا ه. بتصرف يسير في ومضى كلمات أزيل غموضها . . .

ومثل هذا في حاشية الصبان مع اختلاف يسير في القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء في الحضري الأنه يسايراً كثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة علي إباحة استعمال : «أوفى كل» الحالات .

رقد صحح اجماع «أو» وهمزة التسوية بهض المحققين ، محالفاً في هذا رأى سيبويه المشار إليه الآق في «به من ص ٦١١ – ومنهم صاحب حاشية الأمير على «المغنى» ج ١ عند الكلام على «أم »المتصلة ، والعطف بالحرف : «أو» بعد الهمزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : «سَواء عليهم أو لم تُسندرهم » .. ولا يقال إن هذه القراءة – عند بعضهم هاذة ؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب «الرضى» فع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات مين تكون الجملتان العملتان العملتان العملتان العملتان العملتان العملتان العميتين أو محتلفتين .

والتقدير: لست أبالى نـَأى (۱) موتى ووقوعه الآن. وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية: والثانية (وهى المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام: (سواء عليكم، أدَعَوْتُمُوهُمْ أمْ أنْتُم صَامِتُون)، والتقدير: سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتُكُم . أو العكس، نحو: لا يبالى الحرّف في إنجاز العمل أرئيسه حاضر أم يغيب. والتقدير: لا يبالى الحرّ حضور رئيسه وغيابه (۲). والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجملة بمعنى: سواء على الحرّ أرئيسه حاضر أم غائب.

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها في التسوية ؛ نحو: « ما أبالي » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية (٣) إنما اللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى

وهناك إعرابات أخرى ؟ منها : اعتباركلمة : « سواه » متضمنة معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو – مثلا – وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم . . . كا جاه فى كتاب : العكبرى، المسمى « إملاه مامنَ " به الرحمن » . لكن فى كلام الخضرى السابق الكفاية .

وجاء مجمع اللغة العربية – بالقاهرة فأصدر قراراً حاسها في الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره في ص ۲۲۷ من كتابه الذي أخرجه سنة ۱۹۲۹ باسم : «كتاب في أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان (« استعمال : « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة و بغيرها ، –

يجوز استعمال « أم » مع الهمزة و يغيرها وفاقا لما قرره جمهرة النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة و يغيرها كذلك على تحوالتمبيرات الآتية : سواء على أحضرت أم غبت — سواء على تحضرت أم غبت—سواء على أحضرت أو غبت . والأكثر أبي الفصيح استعمال « الهمزة » و « أم » في أسلوب « سواء » ا ه .

⁽١) أَى : بُعُدْ مجيئه ، وتأخر زمنه .

 ⁽٢) العطف فى الآية يؤيد الرأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .
 بالطريقة الموضحة هناك (انظر ص ٥٥٥) .

⁽٣) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : (ليت شعرى - لا أعلم - ما أدرى . . .) لطلب التميين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست في حكم : و لا أبالى و التي تكون بعدها الهمزة التسوية ؛ فكأن المقائل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضمة شمكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها التسوية . والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على المقرينة - وأهمها السياق - فهى التي تحدد الغرض ؛ فيتمين نوح الهمزة ، أهمي التسوية أم التميين. فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا ، وسيبويه يجيز العطف و بأم و و بأو و - .

معناها ؛ كما في بعض الأمثلة السابقة .

هذا ، ولا شأن لهمزة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائيًّا وتمحضت للتسوية .

حكم هذا القسم:

مما سبق يتبين أن (أم) المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة الفرد ، لأنها صالحة مع الأداة لأن يحل محلها مصدر مؤول . ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة (١) ؛ كقول القائل :

سواءً عليك النَّفْر (٢) أم بتَّ ليلةً بأهلِ القِباب من عُمَيْر (٣) بن عامر

- وعلامة : «أم» المسبوقة بهمزة التّعيين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم . ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين (3) ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم ، ويكال

⁼ بعد « ليت شعرى ، وما أدرى » إذا سبقتهما الهمزة . ولرأيه تكملة تجىء فى « ج » من ٢٠٥ وفى « ب » من ص ٣١١ .

⁽۱) راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه (ص ٢٥٩) ويضعف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٢٥٠ وما بعدها). وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد «أم» في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون «أم» العاطفة بمعنى الواو؟ طبقاً لما سبق في ص ٥٨٥ وما بعدها.

⁽٢) الرحيل .

 ⁽٣) فى رواية أخرى : و ممير » - بالنون - طبقاً للوارد فى كتاب : - « معانى القرآن »
 الفراء ، ج ١ ص ٤٠١ .

⁽٤) يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعاوم المستكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما في مثال : أعمك مسافراًم أخوك ؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والحجول المراد تعيين هو الشخص (أى : الذات) الذي ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أستفر أخيك أنفع أم إقامته ، فالحكم سأى : السفر – هو المجهول . والشخص (أى الذات) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه المهرة على الوجه المبين في ص ٩٦٥ .

عن صاحبه الحقيق ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو: أعمّتك مسافر أم أخوك ؟ فقد وقعت « أم " بين شيئين ، هما: « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام (۱) يربد المتكلم بها و « بأم " أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر منهما دون الآخر . فالمتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن من منهما ؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدرى ؛ أهو: العم أم الآخ ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يعمين له المسافر تعييناً مضبوطاً ، ويحدده تحديداً يؤدى إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد الستّفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، يؤدى إلى كشف المجرد ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول دون غيره . فالسفر المجرد - ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذي يسأل عنه ويريد أن يعرفه - هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضاً: أعادل واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت و أم ، بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معاً همزة الاستفهام التي يريد المتكلم بها وبأم استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديده ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك والياً ، ولا يشك في وجوده ، ولكن الذي يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالى، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقاً . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغنية عن كلمة: أيّ » - لأنها مع غيره مطلقاً . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغنية عن كلمة: أيّ » - لأنها مع فيي ؛ أعمك مسافر أم أخوك ؟ هو : أيتهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أيّ الأمرين واقع ومحقق ؟ .

حكم هذا القسم:

يشترط في : « أم ، هذه - كما سبق - أن تتوسط بين الشيئين اللذكين يراد

⁽۱) قال الصبان – فى باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسوية وما يتصل بها مانصه : (« وقد تكون « هل » بمعنى « الهمزة » فيمطف « بأم » بعدها ؛ كحديث : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » ؟) . ا ه كلام الصبان . هذا وفى شعر الحسن بن مطير (وهو أموى من شعراء الحماسة » عتج بكلامه) قوله :

هل الله عاف عن ذنوب كثيرة أم الله - إن لم يعثُ عنها - يعيدها ؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر(١) ؛ كما في الأمثلة (٢).

ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان « بأم هذه ومعها همزة الاستفهام التي قبلها – وجب أن يجيء الجواب مشتملا على ما يحقق الغرض بفيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشيئين وحده . فيقال في المثال الأول : (العم . . .) مع الاقتصار على هذا . أو : (الأخ . . .) مع الاقتصار عليه . ويقال في المثال الثاني : (عادل) كذلك ، أو : (جائر) .

ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما: نعم ، أوْ: لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين – أو بأخواتهما من أحرف الجواب – لا تفيد تعيينًا ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أمْ » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه (٣).

ولهذا القسم من قسمي « أمْ » المتصلة صور مختلفة ؛ منها :

(١) أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لايسال عنه المتكلم — وهذه الصورة هي الغالبة — كأن يقول قائل لآخر: شاهدت اليوم سباق السبَّاحين ؛ أمحمد هو الذي فاز أم محمود ؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

 ⁽١) وإذا كان أحد الشيئين منفيئًا تعين تأخيره عن « أم » دون الآخر – كما سبق في رقم ه
 من هامش ه ٥٨ وسيجيء هذا في أول ص ٩٤ه – .

⁽٢) وفي و أم ، المتصلة بنوعيما يقول ابن مالك :

وَ ﴿ أَمْ ﴾ بِهَا اعْطِفْ إِشْرَ هَمْزِ التَّسُويهُ أَوْ هَمْزَةَ عَنْ لَفُظِ ﴿ أَى ﴾ مُغْنِيهُ ﴿ إِثْرَ : بعد) والهمزة المُغنية عن لفظ : ﴿ أَنّ ﴾ هي الهمزة التي يقصد بها وبأم التميين على الوجه الذي شرحناه . وهذه الهمزة لا تغني وحدها عن ﴿ أَى ﴾ و إنما تغني بشرط انضهام ﴿ أَم ﴾ إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن ﴿ أَي ﴾ التي تسد مسدهما .

 ⁽٣) قد يجاب بالحرف: « لا » – أو غيره نما يفيد جواباً منفياً – إذا كان المقصود من « لا » نفي وقوع أحد الشيئين ، أو الأشياء. وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشيئين ، أو الأشياء. وقياساً على حالة النفي السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف: « نع » – أو غيره مما يفيد جواباً شبتاً – إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط.

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذي يريد أن يعرفه فهو الفائز .

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شيء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛ تقول في المثال السالف : أمحمد أم محمود هو الذي فاز ؟ وكأن يقول قائل : كتاب « العقد الفريد » كتاب أدبى نقيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً . ولكن أغال أم رخيص كتاب « العقد الفريد » ؟ فأنت تسأل عن غُلُوه ورُخصه ، وتطلب بسؤاليك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه . . .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذي يلى الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ، يراد معرفته وتعيينه ، أمَّا الذي لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر (١١). وهذا الحكم هو الأكثر والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من المحتم أن يلى الهمزة أحد الأمرين اللذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين . بل يصح — عند أمن اللبس — أن يقال : أكتاب « العقد الفريد » غال أم رخيص ؟ وهذا — بالرغم من صحته — قليل ، ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هي الأحسن ...

(٢) ومنها: أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر (٢)، وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما ، إماً فعليتان ، نحو: أزراعة مارست ، أم زاولت التجارة ؟و إما اسميتان، نحو: أضيفك مقيم عداً أم ضيفك مسافر ؟ و إما مختلفتان ، نحو: أأنت كتبت رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

(٣) ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : (وإن (٣) أدرِي

⁽١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذي يغلب تحققه في الهمزة المعادلة « أم » - كما سبق - هوأن يليها أحد الأمرين المطلوب تديين واحد منهما ، وأن يلي الآخر « أم » ليفهم السامع من أول الأمرنوع الثنيء الذي يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون الحبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الحبر (وهوقائم) أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهمزة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الحبر خاضع للقرينة ؛ كالتعريف أو التنكير هنا . . قاكان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولوكان عناخراً واعتبار النكرة هي الحبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما في دوجة التعريف هو المبتدأ . . . وماصبق هو الأغلب الأفصح . أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس . مع ضعف درجته البلاغية - فأن يقع بعه الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدها .

⁽٢) لعدم وجود مايقتضي سبك الحملة ، وتأويلها بالمصدر .

⁽٣) إن حرف ذنى ، بمعنى : « ما » .

أقريبٌ أم ْ بعيد ما تُوعدون ، أم ْ يجعل(١) له ربي أمداً) .

. . .

فلخص ما يقال فى و أم المتصلة » أنها تنحصر فى قسمين ؛ قسم مسبوق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التى هى فى جكم المفرد ، (لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسبك) ، وقسم مسبوق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأم التعيين ، وتعطف فيه المفردات حينًا والجمل حينًا آخر ، أو المفرد والفعل (١) .

وإنما سميت و أم ، في القسمين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني للا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك فى هذين القسمين: « أم المعادلة » للهمزة ؛ لأنها فى القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى فى إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هى التى تفيد المعادلة فى التسوية (٣) ، وليست « أم » . غير أن « أم » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التى دخلت عليها الهمزة — ولا دخل للهمزة ولا « أم » فى إفادة التسوية المباشرة .

ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام .

⁽١) الفعل : ﴿ يجعل ﴿ معطوف على الاسم المشتق الذي يشبه ﴾ وهو : ﴿ قريب ﴾ وكلمة : ﴿ أَم ﴾ متوسطة بينهما ﴾ فليس في الكلام عطف جملة على مفرد — وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص ٩٤٩ — ولا يصبح أن تكون الجملة (من المضارع ﴿ يجعل ﴾ وفاعله) ﴿ عي المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد — كالذي سيجيء في رقم ٢ من ص ٩٥٩ — لا يصبح هذا ، لأن ﴿ أَم ﴾ التي للتميين لا يصبح تأويل إحدى جملتها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابك ؛ أو نحوه ، كما تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء في ص ٩٥٥ .

⁽٢) نقول : و الفعل ، . مراعاة لما سبق في رقم ١ من هذا الهامش .

⁽٣) أى : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى . أو أنهما نصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . سانظر رقم ٢ من هامش ص ه٨٥ .

ويجب فى النوعين أن يتأخر عنها المنفى ؟ - كما أشرنا (١) - مثل : سواء على أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء على ألم يغضب الظالم أم غضِب (١) . وفى مثل : أمطر نزل أم لم ينزل ؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل ؟

الفرق بين قسمي « أم° » المتصلة :

تختلف « أمْ » التي بعد همزة التسوية عن « أمْ » التي يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين في أربعة أمور :

أولها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا حتميًا (٢) ، لأن المغنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام . فتحتاج للجواب .

ثانيها: أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب (٣) إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائى ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين - ومن النادر الذي لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق $^{(3)}$ - أما الأخرى فقد تكون بين

⁽ ١ و ١) في رقيم ٥ من هامش ص ٥ ٨٥ وفي رقيم ١ من هامش ص ٩٩١ .

⁽ ٢) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن المبر وهوما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، مخلاف الإنشاء - يجوز أن يجاب ، « بنم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب - كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥ ٨٥ .

⁽٣) ذلك أن جملة مثل ، سواء عمّليَ أرضى أم سخط ، أو : لست أبالى أرضى الحقود أم سخط – وأشباهها ح تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسعد مقبل أم على ؟ أو : ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر ؟

ونما يلاحظ : أن مجموع : ﴿ مَاأَدَرَى أَشَاعَرَ خَطْيَبِنَا أَمْ نَاثَرُ ﴾ ؟ هو كلام خبرى محتمل التصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي: – ﴿ مَاأَدَرِي ﴾ – يكون إنشائياً . لأنه استفهام .

⁽٤) في ص ٨٩ه.

الجمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجملة .

رابعها: أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا فى تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما فى تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبنك ولا غيره مما يجعلها فى حكم المفرد (١) . . .

. . .

⁽١) انظررتم ٦ من ص ٢٥٩ .

زيادة وتفصيل:

ا ـ يصح في الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الممزة بنوعيها إن علم أمرها ، ولم يوقع حذفها في لبس . فمثال حذف همزة التسوية : (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبوه ؛ فلن يرتكب إثماً ، ولن يقع في محظور) . والأصل : أراقبه الناس . . ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر : لعَمْرُكُ ما أُدرى _وإنْ كنت دارياً _ بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بشمانِ ؟ يريد : أبسبع أم بنمان ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها (١) .

- من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر:

دعانى إليها القلب ، إنى لأَمره سميع ؛ فما أَدرى أَرُشُدُّ طِلابُهَا ..؟ يريد : أم غيّ . وقول الآخر :

أَراكُ فلا أَدرى أَهَمُّ هممته ؟ وذو الهم قِدْماً خاشع متضائل ... يريد : أهمُّ أم غيره (٢) ... ؟

وقيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل _ وستجىء إشارة للحذف في ص٦٣٧__

ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها _ كما سيجيء في موضعه المناسب ص ٦٣٩ _

ح – سبقت الإشارة (فى ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها) إلى أن الهمزة الواقعة بعد: « لا أبالى » هىللتسوية بخلاف الواقعة بعد: (لا أدرى، أو لا أعلم، أو ليت شعرى) فإنها للتعنين على الأرجح، وأنسيبويه يجيز العطف بأو وأم " بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة (٣).

⁽١) وفى حذفها يقول ابن مالك :

ورُبَّمَا أُسْقِطَت الهَمْزَةُ إِنَّ كَانَ خَفَا المُعْنَى بِيحَذَّفِهَا أُمِن (أسفطت: حذفت.) يريد: قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدى حذفها لخفاء المعنى، والوقوع فى اللبس. (٢) لأن حالته فى التغير تنبى أن الهم أوغيره هوسبب تغيره (كا جاء فى كتاب: مجمع البيان لعلوم القرآن ، الطبرسى – ج٢ ص ٤٤٤ –).

⁽٣) ولرأيه تكملة تجيء ، في ﴿ بِ ﴾ ص ٩٢ .

النوع الثاني – « أم » المنقطعة ، (أو: المنفصلة) :

تعریفها: (هی التی تقع – فی الغالب – بین جملتین مستقلتین فی معناهما ، لکل منهما معنی خاص یخالف معنی الأخری ، ولا یتوقف أداء أحدهما وتمامه علی الآخر ؛ فلیس بین المعنین ما یجعل أحدهما جزءاً من الثانی . وهذا هو السبب فی تسمیة : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنقصلة ، وفی أن یکون معناها – فی غیر النادر – الإضراب دائماً (۱) فتكون فی هذا بمعنی : « بیل (۱) » . وقد تغید معه معنی آخر أحیاناً (۱) .

علامتها:

ألا تقع—مطلقًا (٤) — بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها ، و بأم ° » التعيين — وقد شرحناهما (°) — وإنما تقع بعد نوع مما يأتي :

(١) الحبر المحض؛ كقوله تعالى فى الكفار: " (وإذا تُتُلَى عليهم آياتُنا بَيَّنَات قال الذين كفرُوا للحق لمناً جاءَهم هذا سيحْرٌ مُبينٌ ، أم يقولون افتراه) " » أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت « أمْ » بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملا . و و أمْ » هنا بمعنى : «بل» الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر.

⁽١) قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونني مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والخلم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء بمدها . وهذا هو : والإضراب الإبطال » ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيق بارع تبينت ُ الناس حوله مجتمعين .

وقد يكون المراد به: الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه. ويسمى: « الإضراب الانتقالى » ؛ نحو: فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المره أن المجد سهل إدراكه ، قريب مناله . . والأول هو الأكثر – وشيجى و تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه في ص ٣٦٣ – . (٢) « أم » مثل « بل » في الإضراب المجرد . لكنهما يختلفان بعد ذلك في أمور ؛ منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن وشك – على الوجه المشروح في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٤ – وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ . هامش ص ٣٠٤ . « وسيجى و الكلام على « بل » في ص ٣٢٠) – وفي رقم ٢ من هامش ص ٣٠٤ .

^() أى : لا لفظاً ولا تقديراً . (ه) في ص ٥٨٥ وما بمدها .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : (هل يستوي الأعمَى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظلماتُ والنورُ . . .) (١) والشأن في هذه الآية كسالفتها . في الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هي لنوع من الاستفهام غير الحقيقي ، معناه : الإنكار والنبي ؛ كقوله تعالى في الأصنام ، (ألبَهُم أَرْجُلٌ يَمَسْهُونَ بِهِمَا ، أَمْ لَبَهُم أَيْد يبطيشُونَ بها ، أَمْ لَمُ أَعْيُن يَبُصِرون بِهِمَا ، أَم لَمُ آذان يسمعون بِهِمَا . . .) فالاستفهام هنا غير حقيقي (٢) والمراد منه ما سبق .

(\$) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقي أيضاً ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى في المنافقين : (أفي قلوبهم مرض مرض ، أم ارتابوا ، أم يخافُون أن يحيف الله عليهم ورسولُه . . . • (٣) .

فكلمة (أم » في جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل ، .

ومن الأمثلة للإضراب المحض (٤): (هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغنى مغنى مقتدر ، فقد ثبيت لحيته وشاربه.) هنا وقعت « أم ، بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنية ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، الى : عد ل – عما قرره أو لا ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية . والذي يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر

⁽١) قلنا: إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا في النادر، ولكنها قد تفيد معه استفهاما حقيقياً أو غير حقيق ؛ (طبقاً لما سيجيء في : «ب» من ص ٢٠٠) و «أم » هنا في الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيق . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . – كما سيجيء في ص ٢٠١ - .

⁽٢) الاستفهام الحقيق : هو الذي يقصد به السؤال عن شيء مجهول المتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

⁽٣) ركة وله تدالى فى المعارضين : " (أَفَلا يَتَدَبَّرُون القُرْ آنَ أَمْ علَى قُلُوبِ أَقْفَالُها) ".

⁽¹⁾ في ص ٦٠٠ أمثلة أخرى غير الآثية .

اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هي : « أم » .

ومن الأمثلة: (استيقظت في الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مبتلا فقد سقط المطرليلا، أم تكاثر الندى عليه ؛ فإني أجد الطرق والمسالك جافة ؛ لا أثر فيها للمطر). فهنا وقعت «أم» بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛ هو : الندى ، فعد ل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثاني ؛ بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة في الإضراب هي : وأم » (١)

حكمها:

الرأى الراجح أن « أم ٌ » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف عطف لا يعطف إلا الجمل . والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر

(١) وفي « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبِانْقِطَاعِ ، وبِمَعْنَى : «بَلْ » وفَت إِنْ تَكُ مِمّاً قُيدَتْ ، بِهِ خَلَتْ يريد : أن « أم ه تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزة التسوية : أو همزة معنية عن لفظ « أي » فإذا خلت من هذا التقييد وفت " بالانقطاع . يمعني وفت به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعني « بل ۽ ؟ أي : لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعى : « بل » (وهذا معني قولم : العطف في قول ابن مالك : « وبمعني بل » هوعطف شي و لازم على ملزومه) .

زيادة وتفصيل:

ا – من نوع المنقطعة «أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيق ، بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها: نحو: أفاكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية – كالشأن في: «أم » المنقطعة – ، ولكان الجواب: نعتم ، أو: لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثانى . وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : ها فظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : أم لا ، بغير فائدة (۱) فإن لم يكن الثانى نقيض الأول ؛ نحو : أفاكهة أكلت أم خبزاً ، كانت «أم » محتملة للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فتصلة – طبقاً لما شرحناه (۲) عند الكلام عليها – . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهة ، فاستفهم عن الثانى منضرباً عن الأول فهى منقطعة . فالاحمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهى القرينة التي تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحمال (۱) .

س قلنا (٤) إن : ١ أم ، المنقطعة لايفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً . . . الكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ، وفي هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقي معاً من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكباً يضطرب ويهتز فتقول : هذا كوكب المريخ . ثم تعدل عن هذا الرأى لسبب يداخلك ، فتقول : هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سهيئل ؛ فإن هذه أمارات سهيل التي تعرفها أنت ، ؟ فقد قررت أولا أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى

⁽١) نص على هذا سيبويه . (٢) في ص ٥٨٠ .

⁽٣) واجع الحضرى . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحيانًا ، فألأحسن العدول هذه الاستطاعة . (٤) في ص ٩٧ ه .

هو: أنها شاءٌ (١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء)؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهى شاء؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف، لأن و أم المنقطعة لا تدخل — في الغالب — إلا على جملة — كما أسلفنا (٢) ...

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً (٣) بغير أن تسبقها أداة استفهام ؟ كقوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون)، أى : بل أله البنات ولكم البنون؟ لأنها لوكانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالا، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه.

وقد تتجرد للإضراب المحض الذي لا يتضمن استفهاماً مطلقاً ؛ لاحقيقيًا ولا إنكاريًا ؛ كالأمثلة الأولى (١٠ التي منها قوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير ُ ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور ُ) ، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام — كما أسلفنا (٥٠) . —

ومثل الآية في الإضراب المحض قول الشاعر :

فليت سُليمَى في المَمَاتِ ضجيعتي هنالك أم في جنة (١) أم جهم

فَلْيَسْمَعَنَّ النَضِرُ إِنَّ ناديته أَمْ كيف يسمع مَيَّت لا يَنطقُ (٦) لما كانت « أم » المنقطمة غير عاطفة في الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب = الايدخل إلا على جملة ، وجب إعراب « في جنة » متملقة بمحذوف ، والتقدير : لينها ضجيعتي في جنة ، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « في » قبل « جهم » . هذا ، وفي بمض الروايات : « في المنام » بدلا « من الممات » التي هي أكثر مسايرة لمني البيت وما في آخره من جنة وجهنم .

⁽١) جمع شاة ، وهي الواحدة من الغنم ، تقال المذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاة : أن كامة : « شاء » جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعي المعدول عن الرأى الأول . (٢) في ص ٩٧٠ .

⁽٣) الاستفهام الإنكارى ويسمى : « الإبطالى » هو : ماكان مضمونه غير واقع، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمنى النبى ، فأداته بمنزلة أداة النبى ، والكلام الذى دخلت عليه منى ، كقوله تعالى : (ومَسَنُ أَصَّدُقُ مَنَ اللهِ قَسِيلاً) – وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ . (٤) وبعضها فى صفحتى ٩٨ ه و ٩٩ ه .

⁽ ٥) في رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ . . ومثل هذا يقال في بيت قَدَّمَيَّلة بنت النضر توثى

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تتجرد _ نادراً _ للاستفهام الحالى من الإضراب كقول الشاعر :

كَذبتْك عينُك ، أَمَّ رأيتبواسط (١) غَلَسَ الظَّلام من الرَّبَاب خيالا ؟ إذ المراد: هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها . ومن المستحسن عدم القياس عليه ؟ لغموض المراد معه .

حريجوزأن تجاب «أم°» المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؟ مثل: نعم ، أو°: لا ، أو : أخواتهما ... فني نحو قوله تعالى فى الأصنام : « أَلَهُمُ مثل: نعمَ ، أو°: لا ، أو ملم أيند يبطشون بها ...) يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق «لا» ، أو ما يدل دلالتها . وفي مثل : قوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون) يكون الجواب عند المخالفة : «لا» أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهامًا ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات – كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركًا ما قبله .

دـــتقسيم «أم» إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور (٢٠). وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً ؛ هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا مَنْجَى من الهرم ِ أَم هل على العيش بعد الشَّيْب من نَدم ِ وهذا نوع لايقاس عليه .

هــحكم الضمير الواقع بعد « أم » العائد على المتعاطفين ــ من ناحية المطابقة وعدمها ــ موضح في رقم ٣ من ص ٦٥٦

(١) بلد في العراق:

⁽٢) وكلاهما لا يصبح أن يعطف نعتاً على نعت –كما أسلفنا في رقم ٢ من ص ٤٩٧ و ا حل ٨٤٠.

۲ ... أو :

حرف يكون فى أغاب استعمالاته عاطفًا ؛ فيعطف المفردات والجمل . فن عطفه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ، أو الشمس المشرقة ، وأقبل كالدنيا المواتية ، أو السعادة المرتجاة .

فقد عَطف الحرفُ « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عُطفت عليه مفردات (۱) ، وأداة العطف هي : « أو » .

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر:

أَعوذُ بِاللهِ مِن أَمرٍ يُزَيِّنُ لَى شَتْمَ العشيرةِ ، أَويُدنِي مِنَ الْعَارِ فَالْحِملَةَ المُضارعيةِ المُكونَةِ مِن الفعل : ﴿ يُدُنِّي ﴾ وفاعله ، معطوفة على فظيرتها السابقة : (المكونة من المضارع : يُزَيِّنُ وفاعله) والعاطف هو : ﴿أَوِ ﴾ (٢) . . . معناه :

لهذا الحرّف معان واردة قياسية ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى المناسب لكل موضع ، ومن ثمّ اختلفت المعانى القياسية للحرف : « أو» باختلاف التراكيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمّريّة (٣) ، أو غير أمّرية ، أو جملة خبريّة على الوجه الّذي يجيء (٤) :

ا فن معانيه: « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب قبلهما مشتملا على صيغة دالة على الأمر (٣) . فمثال الإباحة : تمتع بمشاهدة

⁽١) ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده – دون فاعاه – على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن تنصر ْضعيفاً فعمل شكور، أو تتركّبُه فإساءة منكرة. فالمضارع «تترك ْ» معطوف وحده على المضارع «تنصر ْ». ولهذا جزم مثله . ولوكان العطف عطف جمل ماصح جزم المعطوف – وسيجيء البيان في ص ٦٤٥ – .

ومن عطف المفردات دخول « أو » على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهرة فيكون المصدر المؤول من «أن وما دخلت عليه » معطوفاً على شيء قبلها .

لعل انحدار الدمع يُعقب راحةً من الوَجد، أو يَشفى نجى البلابل (النجى : الحديث الحقي سرًا - البلابل : الهموم).

⁽٣ و٣) سبب الاقتصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في باق الأنواع الطلبية - على الرأى الراجع - وفي كثير من المراجع : « الطلب » . بدلا من « الأمر » ، لكن في حاشية ياسين ما يمنع هذا. ولا فرق بين معنى الأمر الذي تدل عليه صيفة فعل الأمر، والذي تدل عليه أداة أخرى ؟ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ - كما سيجيم . في رقم ١ من هامش ص ٢٠٥ -

آثار الفراعين في « الصعيد الأعلى (١) ، أو : « الجيزة ِ » (٢) ، وانعَمُ بشتاء « أسوان ، (٣) ، أو : « حُلوان ، (٢) .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حرًّا فى اختيار أحد المتعاطفين (1) فقط ، أو اختيارهما معنًا ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

في المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو آثار والجيزة ، فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة . وكذلك أن يَنْعَمَ بشتاء وأسوان ، وحدها، أو «حُلوان» وحدها، أو ينعم بالشتاء في هذه وفي تلك . فالإباحة تترك للمخاطب كامل الحرية في أن يختار أحد المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفي أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو الهندسة ، لإتمام تعلمه بالجامعة .

ومعنى التخيير: ترك المخاطب حرّا بختار أحد المتعاطفين (*) فقط ، ويقتصر عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب بمنع الجمع (*) ، فنى المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم فى إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن يدخلهما معا للتعلم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تُحرَّمُ هذا ، وتَمنْنعه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه: هاتان أختان نبيلتان ؛ فتزوج هذه أو تلك . فعنى «أو » هنا: الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يُحَرَّم الجمع بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة (١) .

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحيانا مثل « أو » فى إفادة التخيير ؟ كالذي فى قول الشاعر :

⁽١) الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية (٢ و٢) بلد من ضواحي القاهرة إلى الجنوب مها.

⁽٣) بلد مصرى على الحدود المصرية الحنوبية. ر٤٠٤) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

⁽ ه) لا فرق فى هَذَا بِينَ المَانِعِ أَمْقَلَ ، أُو العربى المَاخُوذِ بِه ، أُو الشرعى . . .

⁽٦) بل إنه يحرم – عند أبي حنيفة – مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبقها الأولى إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطاقها .

وقالوا: نَمَأَتُ ؛ فاخترَ لهاالصبروالبكا فقلت: البكا أَشفَى _ إِذًا _ لغليلى والدليل على الاختيار المجرد، وعدم الجمع . . : هو إجابة السامع، وأن البكا والصبر لا يجتمعان في وقت واحد، ولا يتلاقيان معًا .

وثما تقدم يتبين أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر (١) دون غيره ، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخيير ؟ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين. ويختلفان في أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفين ، أما الإباحة فلا تمنع.

- ومن معانيه: الشك من المتكلم في الحكم ، بشرط أن يكون قبل
 وأو» جملة خبرية (١) ؛ نحو: قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة ، أو أربعين .

ح-ومن معانيه: الإبهام (٣) من المتكلم على المخاطب ، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً: كمن يسأل: منى تسافر لأشاركك ؟ فإذا كنت لا ترغب فى مصاحبته أجبت : قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة ، أو السبت . . . ، وإذا سألك: أين كنت يوم الأحد – مثلا – ؟ أجبت : كنت فى البيت ، أو المتجر، أو الضيّعة ، تقول هذا عند الرغبة فى إخفاء المكان عنه . فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود ، حيث تكون «أو » بعد جملة خبرية (٤) .

د ــ وهناك معان أخرى غير التي سبقت في : (١، ٠ ، ح) ولا يشترط

⁽١) قلمنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣ : إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة ، وهي صيغة « فعل الأمر » وأداة أخرى تؤدى معناه ؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظاً ، ومقدراً ملحوظاً . ومثال المقدر قوله تعالى الحجاج: ("قَـنَ كان منكم مريضاً ، أو به أذًى من رأسه فَفيد يُسَةً من صيام ، أو صَدَقَة ، أو نُسُك) أى : فلَمُتْ قَدَةً من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ...

⁽ ٢) الحبر: ﴿ هُوَالَّذِي يَحْمُمُ ٱلصَّدَقُ وَاكْذَبُ لَذَاتُهُ ﴿ كَمَا سَبَقَ فَى رَقِّمٌ ٢ مَنْ هَامَسَ ص ٤ ٩ ه - .

⁽٣) المراد به : أن يخي المتكلم الحقيقة المعروفة له ، ويكتمها عن المحاطب بطريقة خاصة . قد يكون القصد مها عدم إثارته ، أو إقلاقه ، أو الكذب عليه . . . فالحكم عند الإبهام معلوم المحكلم دون المحاطب ؛ بخلاف الشك ؛ فإن المتكلم والمحاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه . (والشك : هوماينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ، بغير ترجيح لأحدهما . وقد سبق إيضاحه في ج ٢ ص ٥ م ٢٠) .

⁽ ٤) • ملاحظة ٥ : الغالب الفصيح – بل قيل: الواجب – في الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقة =

لتحقق هذه المعانى الأخرى أن تكون : «أو » مسبوقة "بنوع معين من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً ، أو خبرية .

ومن هذه المعانى: التفصيل (۱) بعد الإجمال (أى: التقسيم، وبيان الأنواع)؛ نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف. والاسم: مشتق، أو جامد. والفعل: ماض، أو مضارع، أو أمر...؛ ومن هذا النوع قول القائل: اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالا حرة مختلفة يحبونها. فسألتهم

لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : « ممانى القرآن » للفراء – طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥ م فى أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : (وإن كان رجل " يورَث كَنَلاَلَة " ، أو امرأة " ، وله أخ " أو أخت " ، فاكل واحد منها السنَّدُسُ . . .) مانصه :

(لم يقل: «ولهما » وهذا جائز إذا جاء الحرفان في معنى (أَيْ : حَكَمْمٍ) واحد «بَوْ» أسندت التفسير إلى أيهما شئت. وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذب إلى : « الأخت » و « فليصلها » تذهب إلى : « الأخت » وإن قامت : « فليصلهما » فذلك جائز. وفي قراءتنا: «إن يكن غنياً أو فقيرا فالله أو التي بهما » وفي إحدى القراءتيز (فالله أواحي بهم) فذلك جائز. وفي قراءتنا: «إن يكن غنياً أو فقيرا فالله أو التي بهما » وفي إحدى القراءتيز (فالله أواحي بهم في ذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وفي قراءة عبد الله (والذين يفعلون منكم فاذوهما . .) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك في قراءته (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما) الهي ولعل الأخذ بهذا الرأى أنسب لقوته و تيسيره. هذا ، والمسألة السالفة اتصال بما سيجي و في محم ٣٠٨٠ . (١) وهي في هذا المعنى مثل «إما » التي يأتي الكلام عليها في ص ٢١٢ وقد طال الجدل بين بعض النحاة في معنى : « التقسيم والتفصيل » ؟ أهما مترادفان ، مناهما واحد ، أم لكل منهما معنى النحاة في معنى : « التقسيم والتفريق » . . . ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما بذكرو نه

بعض النحاة في معنى: « التقسيم والتفصيل » ؛ أهما مترادفان ، مناهما واحد ، أم لكل منهما معنى عليه النحاء في معنى التقسيم والتفريق » . . . ولا داعى اليوم الرجوع إلى هذا الحدل ، ولا إلى مابذكرو نه من أن التفصيل تبيين للأمور المجملة بلفظ واحد ؛ كواو الحماعة في المثال الثانى ، وفي قوله تمالى : (وقالواكونوا هوداً أونصارى مهتدوا) أى : قالت انهود : كودوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ولا مايذكرو نه من أن التقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فني الآية جمعت الهود وانصارى في لفظ واحد ؛ وهو الفعل الذي جمع في لفظ واحد ؛ وهو الفعل الذي جمع في لفظه مانطق به الهود والنصارى . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنينا عنه الرأى القوى الذي لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر في توحيد معناهما وجعلهما مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة ، فالحملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذي قيل ، ومن الضمير : (واو الحماعة) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث (١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال في دلالة الفعل وفي الضمير جاء بعدهما التفصيل الذي يعدد طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيادلة ، كما يُبين كلام كل طائفة ؛ أي : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة ؛ أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضاً: الإضراب (٢) ، ومن أمثلته: أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلا: (أنا أخرج . أو أقيم) . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغير رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : و أقيم » ويجلس جلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : (أخرج ، لا ، بل أقيم) . ومثله قول القائل: (أقيم في البيت ، أو أخرج ؛ فإن ورائى عملا لا مناص من إنجازه الآن في الحارج) . فقد أخبر بالإقامة في البيت، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل : الرأى ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل : بدّت مثل قرن الشمير في رونتي الضحا وصورتيها . أو أنت في العين أملح يربد : بل أنت أملح .

ويحسن في الأسلوب المشتمل على : « أو » التي تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معنًا ؛ أولهما : أن يسبقها نفي أو نهي (٣) . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

⁽ ١) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

⁽٢) سبق شرحه فی رقم ۱ من هامش ص ۹۷ه .

⁽٣) ويترتب على هذا مايأتى فى : « ا » من الزيادة والتفصيل ص ٦١١ . ويوى بعض النحاة أن وجود النبى أو النبى قبلها شرط أساسى فى إفادتها الإضراب . ويوى آخوون أنه ليس بشرط . ومن هؤلاه: الفراه، مؤيداً رأيه بقوله تعالى: « (« وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ») . أى ي بل يزيدون ، لأن «أو» هنا للإضراب ، فلا تصلح لمنى آخر كالشك . لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النبى واللمى مستحسن فقط .

(ما زارنی عمی ، أو : ما زارنی أحی) . (ولا يخرج حامد ، أو : لا يخرج إبراهيم) . والمراد : بل ما زارنی أخی – بل لا يخرج إبراهيم . ونحو: (لا ترجئ عملك الناجز ، أو : لا تهمل عملك) . ونحو : (ليس المنافق صاحباً ، أو : ليس مأموناً على شيء .) . . والمراد : بل لا تهمل – بل ليس مأموناً . . .

وإذا كانت «أو ً» للإضراب فالأحسن اتباع الرأى الذى يعتبرها حرفاً لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها . شأنها فى هذا شأن «أم » المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة — فى الرأى الراجح ، كما أسلفنا (١) —

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفى عطف، ثما بعدهما معطوف على ما قبلهما ... والخلاف شكلي ، ولكن الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف: « أو » الدلالة على الاشتراك ومطلق الحمع (٢) بين المتعاطفيْن ِ ؛ فكأنه الواو العاطفة في هذا ، و بصح أن يحل محله الواو (٣) ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا: ثنتانِ لابدَّ منهما صدورُ رِمَاحِ أُشْرِعتُ ،أوسلاسلُ (°) وَعُو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : « بيْن » إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت — في الغالب —

وإذا رحمْتَ فأَنت أمُّ أو أبُّ هذان في الدنيا هما الرحَماء

⁽١) ق ص ٩٩٥ .

⁽ ٢) سبق شرحه في ص ٥٥٨ . وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

⁽٣) ومما يصلح لهذا قول شوقى فى تصيدة يخاطب ويصف فمها الرسول عليه السلام :

⁻ راجع : « الملاحظة » التي في رقم ۚ ؛ من هامش ص ه ٦٠ ؛ لصلتَّها القوية بما نحن فيه -- ...

⁽ ٤) وجُّهت وصوَّبت نحوالعدو ، يقصد الطهن بها في صدور الأعداء .

 ⁽ o) يريد السلاسل التي تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم في الأسر ،
 وتقييدهم بهذه السلاسل .

ويرى المرزوق (شارح هيوان الحماسة – ج ١ ص ٤٦ من طبعة غمنة التأليف والترجمة والنسر ، بالقاهرة) أن : « أو » همنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر في صدر البيت :

[«] لابد منهما » أنه لابد منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما . وهذا المعنى مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى التخيير بين الة تال والأمر ، لأن الأسر نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه . هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا في صراحة حيث يقول « لا بد منهما » .

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق ، بأه ، الإإذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة

ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمت ليلي بأنيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها .أَو عليها فجورُها وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ فلا بد من محاسبة النفس على التقى والفجور معاً . دوْن الاقتصار على أحدهما ولا تشحقق الحلافة إلا مع قضاء الله وقدره (١) . .

* * *

وملخص ما سبق (٢) من معانى «أو» ، أن هذه المعانى المتعددة القياسية خاضعة في إدراكها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً ؛ كي يتميز ويتحدد كل نوع منها ، وأن التخيير والإباحة (٣) لا يكونان إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبرية . أما المعانى الأخرى التي تخالف ما سبق (كالتفصيل، والإضراب، ومعنى الواو . . .) فتكون بعد الجمل الحبرية ، والطلبية ، و والأفضل في الإضراب أن يسبقه نني أو نهى . وأن يتكرر العامل معه (٤) . . .

⁽۱) ورد «قلیلا فی المسموع یقوع « أو» بعد « هل » – ولقلته لایقاس علیه – ومنه ماجاء فی صحیح مسلم (ج۱۲ ص ۱۰۶ کتاب: الحهاد.) وهو حدیث یتضمن ما دار من کلام بین هرتل وأبی سفیان ، جاه فیه ما نصه عن المسلمین : « هل یزیدون أو ینقصون . . . » .

⁽ ٢) انظر ما يزيد عليه في ص ٦١١ وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرق العطف . « أو – وأم » معروض في ص ٨٨ه .

⁽٣) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . وجازله أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً ــ كما شرحنا فى ص ٢٠٤ – وإذا جاز الجمع فى حالة « أو » الى للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع فى حالة « أو » الى بمعنى « واو » العطف ؟

الفرق أن « أو » التى بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجميع كالواو ، ولا يصمح الاقتصار على واحد، بخلاف الجمع في حالة الإباحة فإنه جائز .

⁽٤) وفي معانى : «أو» يقول ابن مالك :

خَيِّرْ، أَبِيعْ ، قَسِّمْ بِأَوْ ، وَأَبْهِمِ ِ وَاشْكُكْ ، وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضًا نُهِ ِ النحو الواق – مَنْ

 ⁽ نمى ، أى : نسب إليها ، عمى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت سنة معان ؛ هى : (التخيير
 الإباحة – التقسيم – الإبهام – الشك – الإضراب) . وسيجىء فى البيت للتالى معى سابع ؛ هو :
 أنها تكون بمعى الواو .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ السواوَ إِذَا لَمْ يُلُفِ ذُو النَّطْقِ لِلَبْسِ مَنْفَذَا (يلف: يجد. ذُو النَّطْقِ لِلَبْسِ مَنْفَذَا (يلف: يجد. ذُو النطق: المتكلم). يقول: «أو» تعاقب الواو (أى: يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذاً للالتباس، أى: بشرط ألا يكون استعمالها موقعاً في البس؛ بسبب خفاه معناها المراد، وعدم إدراك السامع أنها بمعني الواو.

زيادة وتفصيل:

ا ــ الأصل فى «أو » أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء (١) لكنها إذا وقعت بعد نفى أو نهى كانت للنبي العام الذى يشمل كل فرد مما فى حيّز النبي قبلها وبعدها ، وللنهى العام الذى ينصب على كل فرد كذلك : فمثالها بعد النبي : (لا أحب منافقاً أو كاذباً). ومثالها بعد النهى قوله تعالى : (ولا تطع منهم "آثماً أو كَفُوراً) (٢) ...

- يقول سيبويه: إذا ذكرت همزة التسوية بعدكلمة: «سواء » فلابد من مجىء «أم » العاطفة ، لا فرق فى هذا الحكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعلان ؛ نحو: (سواء علمي أمقيم ضيفي أم هو مرتحل سواء على أبقيي الضيف أم ارتحل) ، فإن كان بعد: «سواء» فعلان بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف: «أو» . نحو: (سواء علينا رضي العدو أو سخط.) ورأيه هذا نحالف لما نقلناه في رقم من من هامش ص٨٨٥ وما يتصل بها عن بعض المحققين الذين يجيزون مجيء «أم » والصواب معهم. وفي تلك الصفحة أيضا بيان الصلة والارتباط بين الحرفين: «أو» و «أم »

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثانى على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء على حمزة وعامر"، ونحو: سواء" علينا اعتدال الجووانحرافه (٣)

ح ــ يصح حذف « أو » عند أمن اللَّبس (١) ؛ نحو: وسائل السفر متنوعة ؛ يتخير منها كل امرئ ما يناسبه؛ فسافر بالطيارة ــ القطار ــ الباخرة ــ السيارة ...

د ــ وقد تعطف الشيء على مرادفه (°) كقوله تعالى : (ومَن ْ يَكسِب ْ خَطَيْئَةً أَوْإِثْمًا . . .) فالإثم هو : الحطيئة

⁽١) سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٨٦٥ لمناسبة هناك . (٢) ومن أمثلة وقوعها فى حدير النهى قول الشاعر – فى البيت الأول – :

لا تُظهرن لعاذل أو عاذر حاليك في السّرّاء والضّرّاء

فلرحمة المتوجعين حَزازة في القلب مثل شهاتة الأعداء (٣) راجع الجزء الثاني من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على « أو » .) وقد سبقت الإشارة لرأيه

⁽٤) كما سبقت الإشارة في ص ٥٧٥ وكما سيجيء في ص ٦٤١.

^{(ُ} ه) وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٦ من هامش ص ه٦٥ .

٧ _ إمَّا:

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إمَّا » الثانية فى مثل « امنح السائل إمَّا د رِهماً وإمَّا د رِهمين » — حرف عطف بمعنى : « أو »، وأنها تشارك « أو » فى خمسة من معانيها (۱) . هى :

التخيير والإباحة » ، بشرط أن تكون «إماً» الثانية مسبوقة بكلام يشتمل على أمر . « والشك والإبهام » ، بشرط أن تكون مسبوقة بجملة خبرية .

« والتفصيل (٢) » بعد الحبر أو الطلب .)

ولا تكون « إمَّا الثانية » عند هؤلاء – للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛ فبهذين المعنيين تختص : «أو» دونها .

والمعانى الخمسة السابقة هى لكلمة: « إمنًا » الثانية ، وتشاركها الأولى فيها وتسايرها ؛ لأنهما حرفان (٣) متلازمان – فى الأغلب – معنى واستعمالا (٤) ، غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقًا – كما سنعرف –

فن أمثلة الشك: احتجبت الشمس وراء الغمام إمّا ساعتين ، وإمّا ثلاثًا . ومن الإبهام قوله تعالى : (وآخرون مرُجون لأمر الله . إمّا يُعلَّبُهُم وإمّا يتُعلِّب ، وإمّا يتُعلِّب ، وإمّا يتُعلِّب ، وإمّا يتُوب عليهم) (٥) . والتخيير كقوله تعالى : (إمّا أَن تُعلَّب ، وإمّا أن تتَخذ فيهم حُسْنًا) ؛ والإباحة ، نحو : إمّا أن تزرع فاكهة أن تتَخذ فيهم عصبًا . والتفصيل ، كقوله تعالى في الإنسان : (إنّا هدَيناه السّبيل ؛ إمّا شاكراً وإمّا كفُوراً) .

وإذا كانت « إمَّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التي قبلها زائده لازمة لها . والأولى لاعمل لها في عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أنَّ « إما » الثانية والأولى متشابهتان في الحرفية ، وفي تأدية

⁽١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : «أر» ص ٢٠٣ - وما بعدها -.

⁽ ٢) انظرمعني « التفصيل » في رقم ١ من هامش ص ٢٠٦ .

⁽٣) راجع حاشية الأمير على المغنى – ج ١ – عند الكلام على الحرف : « إما » .

⁽٤) واجع البيان والتفصيل في « أ » من ص ٦١٤.

⁽ ه) يتعينَ الإبهام في الآية ؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه – رقم ٣ من هامش ص ٢٠٥ – .

معنى من تلك المعانى الخمسة ، وأن كلامنهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقاً ، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة (١) ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة (٢) وأنها حرف _ لا خلاف فى حرفيته _ يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه (٣) . ولكن الخلاف فى الثانية .

والرأى الأرجح الذى يجدُر الأخذ به هو: أن الثانية كالأولى فى المعنى والحرفية، وفي أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو^(٤).

. . .

⁽١) كما ستجيء الإشارة في ص ٩٢٠

⁽٢) السبب السالف ؛ وهوأنها لا يسبقها عاطف مطلقاً .

⁽٣) لهذا يعرب مابعد « إما » ، الأولى على حسب حاجة العوامل التى قبلها ؛ فقد يكون فاعلا فى مثل: غاب إما حامد وإما محمود . وقد يكون مفعولا به فى مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سيارة ، وقد يكون جالا فى مثل قوله تعالى : « إنا هديناه السبيل آماً شاكرا وإما كفورا » . وقد يكون بدلا كما فى قوله تعالى : « حتى إذا رأوا ما يُوعدون إما العذاب وإما الساعة » وهكذا .

⁽ ٤) أنظر ما يتصل بهذه «الواو» التي قبل « إما » الثانية في ص ٢٠٠ .

.

زيادة وتفصيل:

الس من اللازم أن تتكرر (إمّاً»، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجودما يغنى عنها . ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وإلا)—(أو) . فثال الأول : إما أن يتكلم المرء ليتُحمَّمَد وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإِمَّا أَن تكون أَخِي بصدق فأَغْرِفَ منكَ غَشِّي من سَمِيني وإلَّا فاطَّرِحْنِي واتَّخِلْ فِي عَلَى مَا التَّقينِي واتَّخِلْ فَي عَلَى وَتَتَّقِينِي ومنال الثاني قول الشاعر:

وقد شَفَّنِي أَلاَّ يَزالُ يَروعُني خيالُك إِمَّا طارقاً أُو^(۱) مُعادياً وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عهدُها وإمَّا بِأُمواتِ أَلَمَّ خَيَالُهَا أَى يَلُهُا بِأُمواتِ أَلَمَّ خَيَالُهَا أَى : إمَّا بِدَّارِ . . والفراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضان النَّهُو معتدل وإمَّا خطير .

و ﴿ إِمَّا ﴾ السالفة تختلف عن ﴿ إِمَّا ﴾ المركبة من : ﴿ إِن ﴾ الشرطية التي تجزم فعلمَن ، ومن : ﴿ ما ﴾ الزائدة ، في مثل : إِمَّا يَعَدُلُ الوالى تجتمع حوله القلوب . أي : إِنْ يعدل ... كما تختلف اختلافاً واسعاً عَن ﴿ أَمَّا ﴾ الشرطية التي سيجيء الكلام عليها (٢) في باب خاص بها .

- من اللهجات النَّادرة أن يقال « أَيْما » بدلا من « أَمَّا » ، وكذلك

⁽۱) ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف من الألفية – رقيم ۲ من هامش ص ٤٤٠ ونصه : « العطف إما ذو بيان أو نسق . . . » وكذلك و ردت في كلام من يحتج بكلامهم ؟ ودمهم خالدين صفوان (أموى ، توفي حول سنة ۱۳۳ هـ) فقد جاء على لسانه في قصة أحد الملوك مانصه : (إما أن تقيم في ملكك فتعمل بطاعة ربك . . . أو تضع تاجك وتلبس أمساحك وتعبد ربك في هذا الجبل . .) والقصة كاملة في كتاب «الجمان في تشبيهات القرآن » لابن فاقيا البغدادي . – ص ٣٠٦ –

⁽٢) في ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٩١ .

حذف واو العطف قبل «إمَّا» الثانية (١) ، وقد اجتمع النَّادران في قول الشاعر :

يا ليم أمَّنا شالت (٢) نعامتها أَيْما إلى جَنَّة ، أَيْمَا إلى نار ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة .

حالفرق بين « إمّا » و «أو » في المعانى الخمسة السالفة أن « إمّا » مكررة ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما . بخلاف « أو » فإن الكلام معها يدل أوّلا على الجزّم واليقين ، ثم تجيء « أو » فتدل على المعنى الذي جاءت من أحله .

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم ٣ من ص ٢٥٧

(١) وفيما سبق يقول أبن مالك :

ومِثْلُ ﴿ أَوْ ﴾ فِي القَصْدِ ﴿ إِمَّا ﴾ الثانِيهُ فِي نَحْوِ : إِمَّا ذِي ، وإِمَّا النَّائِيهُ أي : اقصد – مثلا – إما هذه البلدة و إما النائية . أي . البعيدة .

 ⁽ ۲) شالت : بمعنى ارتفعت – النعامة : باطن القدم . وارتفاع النعامة كناية عندهم عن الموت ؟
 لأن من يموت ترقفع – في الغالب – قدماه ، و يتخفض رأسه ، فتظهر نعامته .

٨ - لكن :

حرف عطف معناه الاستدراك (١) ؛ نحو : ما صاحبت الخائن ككن « الأمين ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » .

ولا يكون عاطفًا إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها: أن يكون المعطوف به مفرداً (٢)، لا جملة ، مثل: ما قطفت الزهر لكن الثمر . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك معاً ، وليس عاطفا ، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر . . . فكلمة : « لكن » حرف ابتداء واستدراك معاً ، ولا يفيد عطفا ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ؟ لأن «لكن » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية (٣).

ثانيها: ألا يكون مسبوقاً بالواو مباشرة ؛ نحو: ما صافحت المسيء لكن المحسن . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة (فعلية أو اسمية) تُعُطف بالواو على الجملة التي قبلها ؛ فمثال الفعلية : ما صافحت المسيء ولكن صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدَّيْن بالدَّيْن لم يكن قضاءً ؛ ولكنْ كان غُرْماً على غُرم...

⁽١) الاستدراك : « تعقيب الكلام بإزانة بعض الخواطر والأومام التي ترد على الذهن بسببه » . وهو يقتضي أن يكون مابعد أداة الاستدراك محالفاً لما قبلها في الحكم المعنوى ؛ نحو : ماقعنت الزهر . فعني هذه الحملة نني القطف عن الزهر . نقد يتسرب إلى الذهن من هذا المهني أن الثمر لم يقطف أيضاً ، فلإزالة هذا الوهم واستبعاده نأتي بأداة تبعده ، مثل : « لكن » ؛ فنقول : ماقعنت الزهر ، لكن المثر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزالت ذلك الوهم ، وأثبتت أن المثر قد قطف (وقد سبق إيضاحه وقف ميل الكلام عليه في ج ١ ص ٢٧٤ م ١٥ . وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٨٨ م ٥٣ –) كما سبق هناك أن الخرف الدال على « الاستدراك » (وهو : « لكن » بنوعها ، مشددة النون وساكنها) لاتقع في صدر جملة تمرب خبراً . . .

⁽ ٢) طبقاً للرأى الأقوى والأشهر .

⁽٣) ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعرُّ:

وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تُوعْخَذ الدنيا غِلابا وقول الآخر يصف حياته :

حياة مشقات. ولكن - لبُعْدها عن الذل - تصفو للأَبي وتُعْذُب

ومثال الاسمية:

وليس أخى من ودنى رأى عينه ولكن أخى من ودنى وهو غائب « فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها معطوفة بالواو على الجملة التي قبلها (١) .

ثالثها: أن تكون مسبوقة (٢) بنهى، أو نهى ؛ كما فى الأمثلة السابقة . ونحو: لا تأكل الفاكهـَة الفِحِيَّة كن الناضجة . فإن لم تُسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها، نحو: تكثر الفواكه شتاء ، لكن يكثر العنب صيفًا .

ويؤخذ مما سبقأن الحرف « لكن ْ » حرف استدراك دائماً ؛ سواء أكان عاطفاً أم غير عاطف . وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقيد منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفاً ، ووجب دخوله على الجُهُمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛ كما فى الأمثلة السالفة ، وكما فى نحو : (لا أصاحب المنافق لكن الشهم . _ لا تجالس الأشرار لكن الأخيار) . فعنى الحملة التى قبل « لكن » منى ، أو منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما مختلفان فيه نفياً وإيجاباً ، ونهياً وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة منفيًّا دائماً ، أو منهيًّا عنه ، وجب أن يكون ما بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه (٢) ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها (١) . . .

⁽١) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٦٨ ه .

⁽٢) وهذا الشرط هوالأرجح والأقوى . .

⁽٣) أما غير العاطفة، أو « لكن " » المشددة فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنبى ، أو العكس – كما سبق فى ج ١ من ص ٧١ه – فالذى تجب مراعاته مع أداة الاستدراك (« لكن الله عنه عنه عنه الله المدها فى الحكم نفياً وإيجاباً ، وغيرهما .

وفيها سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بإيجازعلى حكم : « لكن ْ » و « لا » العاطفتين (وسيجي. الكلام على « لا ») .

وَأُوْلِ « لَكِنْ » نَفْياً ، أو نهياً . «وَلَا» نِدَاء ، أو أَمْرًا ، أو اثبَاتاً تَلَا =

: 7 - 9

حرف عطف يفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؟ نعو : يفوز الشجاع لا الجبان . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفى . و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نتُفي الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفى : « لا » . ومثل هذا يقال فى « لا » التى فى الشطر الثانى من قول الشاعر :

القلب يدرك ما لاعينَ تدركه والحسن ما استحسنته النفسُ لا البصر

فهى حرف عطف وننى ، و « البصر » معطوف على النفس ، والحكم الثابت للمعطوف على النفس ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس (أى : إسناده إليها) مع ننى هذا الاستحسان عن البصر .

ولا يكون هذا الحرف عاطفًا إلا باجباع خمسة شروط:

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً - لا جملة (١) - كالأمثلة السالفة ، وكقول الشاء. :

قلْ لِبانِ بِقُولِ رُكنَ مملكة على الكتائب يُبنَى المُلكُ ، لا الكُتُبِ « فالكتب » معطوفة على : « الكتائب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

 [«]أول لكن نفياً »: اجعلها والية نفياً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النق وتليه لكن ، أى تجيء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها ، موضع في رقم ٣ ص ١٥٧ .

⁽١) الحملة الممتوعة هنا هي التي ليس لها محل من الإعراب. قال الصبان (يشترط في « لا » الماطفة إفراد معطوفها ، ولو تأويلا ؛ فيجوز : قلت على قائم ، لا على " « قاعد » ؛ أخذاً من قول الهمع : ولا يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح . . .) ا ه . يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ، فالحملة المعلوفة بمنزلة خبر مفرد . ومما يلحق بالمفرد : شبه الحملة إذا اعتبرنا متعلقه مفرداً ، نحو : حساب العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس . وقولم : « سمو المره بالعمل لا يجرد الأمل » .

يكن المعطوف مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندثل يجب اعتبارها حرف نفى فقط ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها ، ليست معطوفة ؛ نحو: تصان الممالك بالجيوش والأعمال ، لا تصان بالحطب والآمال .

ثانيها: أن يكون الكلام قبله موجباً لا منفياً ويلخل في الموجب المنفياً ويلخل في الموجب المناه الأمرُ والنداء ؛ كقول بعضهم: (الملقُ وضاعة لا وداعة ، وخيسة الاكياسة . فكن أبياً لا ذليلا ، مصوناً لا متبدً لا . يابن الغر البهاليل (١) لا السفيلة (٢) الأوغاد (٣): إن الكرامة في الإباء ، والعزة في التصون ، ولا سعادة بغير عزة وكرامة . . .)

ثالثها: ألا يكون أحد المتعاطفين داخلا في مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفراده التي يصدق عليها لفظه (اسمه)؛ فلا يصح: مدحت رجلا لا قائداً؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحاً لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهي المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه . . . وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلا لا فتاة وأكلت فاكهة لا خُبزاً ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر (أ) . . .

⁽١) جمع : بُنُهُ لِلْمُول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

⁽٢) أراذل الناس وأسافلهم .

⁽٣) جمع : وَعَبِّد ، وهو الرجل الدَّى، الحقير .

⁽٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » في جزء من بيت سبق في هامي ص ٦١٧ يتشمن حكمها وحكم « لكن » ، هو :

وأَوْلِ «لَكَنْ »نَفْيًا ، أَوْنَهْيًا . وَ « لاَ » نِدَاء ، أَوْ أَمْرا أَو أَنْبَاتًا ثَلًا

وقد سبق شرح الحزه الحاص بالحرف : « لكن » . أما الحاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه » « لا » ، تلا نداه ، أوأمراً ، أوإثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ – ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، منماً لفساد المرضى – خبره الجملة الفراية المكونة من الفمل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف ه لا » العاطف يتلوالنداه ، أو الأمر ، أو الإثبات. ويجىء بعد واحد من هذه الأشياه ، ولا يكون عاطفاً لا إذا وقع بعد أحدها . وفي البيت قصور ونقص .

رابعها: ألا تقترن كلمة « W » بعاطف — Wن حرف العطف W يدخل على حرف العطف W مباشرة — فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنبي الخالص W » نحو: أسابيع الشهر ثلاثة ، W بل أربعة ، فالعاطف هو « بَلَ W » وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « W » فليست هنا عاطفة ، وإنما هي مجرد حرف نني W بطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : (سبقت السيارة W بل القطار) فليست « W » هنا بعاطفة وإنما هي حرف نني يساب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و « بل » هي العاطفة W » . . .

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحًا لأن يكون صفة لموصوف

⁽ ۱) طبقاً لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذي في ص ٦١٣ .

⁽ ٢) ونفيها الحالص قد يكون تأسيساً ؛ كالذي في نحو : جاءني على ، لا بل محمود . وقد يكون تأكيداً كالذي في نحو : ماجاء على "ولا محمود . فالعاطف هو « بل » و « الواو » في الصورتين ، والمعطوف عليه هو على " . أما كلمة « لا » فيهما فلمجرد النفي الحض ، تأسيساً في المثال الأول ، وتأكيداً في الثاني .

[«] ملاحظة » : النبي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الحاصة بالنبي ، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النبي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء على لا محمود) . فلولا الحرف النافى : « لا » ما وجد في الحملة مايدل على معنى النبي أما النبي "تأكيدي فلا تجلبه معها أداة النبي ؛ و إنما يكون موجوداً قبل مجيئها ؛ فتجيء هي لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثانى : (ماجاء على ولا محمود) فنو المجيء عن محمود مفهوم بغير مجيء حرف النبي « لا » و بدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه .

⁽٣) في مثل: سافرالأخ بل الوالد – ونحوه من كل كلام موجب ، والمحلوف مفرد . . . – تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذي سافر في المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أوغيره – كما سيجيء تفصيل هذا عند الكلام على « بل » (ص ١٣٣ و . .) – وقياساً على هذا يكون المراد في المثال : أسابيع الشهر أربعة . . ؛ إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفياً صراحة لا مسكوتاً عنه . وفي هذا يقول الصبان مانصه :

⁽اعلم أن « لا » بعد الإيجاب هي لني الإيجاب ، وصيرورته نصاً في النبي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب – لولاها – كالمسكوت عنه يحتمل النبي وغيره . . .) ا ه .

إ ومن صور اقترانها بالعاطف : ماجامل محمد ولا على . وهي في هذه الصورة زائدة ، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذي سبق في ج ١ م ٥ ص ٦٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٥ ؛ متضمنة أنه يحوى الكلام غلى زيادة « لا » النافية ، والفرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها

مذكور ، أو لأن يكون خبراً (١) ، أو حالا . فإن صَلَح لشيء من هذا كانت للنفي المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيت لا قديم ولا جديد . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال الحبر : الغلام لا صبي ولا شاب ، والشاب لا غلام ولا كهل . . . (١) ومثال الحال . عرفت العاطل لا نافعًا ولا منتفعًا . . .

. . .

⁽ ١ و ١) لا فرق فى الحكم بين خبر المبتدأ – كالأمثلة المعروضة هنا – وخبر غيره من النواسخ كالذى فى قول الشاعر :

فإِن أنتمو لم تحفظوا لمودتى فِمَاماً فكونوا لا عليها ولا لها

زيادة وتفصيل:

ا – اختلف النحاة في وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو : (أطال الله عمرك لاعمر الأعداء ، وحرست ك عنايته لا عناية الناس) . . . ونحو : (ألا تُكرّم النّابه لا الحامل ، وهكلا تُقدّر الذكي لا الحامل ، وهكلا تُقدّر الذكي لا الحمي .) . . والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور .

ويزيد بعضهم فيبدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضًا ، نحو : أفرغت من كتابة الرسالة لا الخطبة ؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان .

باذا كانت (لا) عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شرًا ، وأن أنفع . . . لا قليلا (١٠) . . . والأصل : أن أتكلم خيراً لا شرًا – وأن أنفع كثيراً لا قليلا .

حــ لا يجوز تكوار « لا » العاطفة ؛ فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود ــ لا أمين ــ لا حامد ــ ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، ليكون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر « لا » على توكيد النفي، دون أن تكون عاطفة .

د حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين ، من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

. . .

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد . ﴾ ـ فإن دخل على جُملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : « الإضراب الإبطالي » ، وإما : « الإضراب الانتقالي » . فالإبطالي (١) : هو الذي يقتضي نفي الحكم السابق ، في الكلام قبل « بل » ، والقطع بأنه غير واقع ، وتمدعيه كاذب ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدهاً. نحو: الأجرام السَّماوية ثابتة ، بل الأجرام السماوية متخركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد الإضراب الإبطالي الذي يقتضي نني الثبات ونني عدم الحركة عن الأجرام الساوية ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : (الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة) ، فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى في المشركين : (وقالُوا اتخلَدَ الرحمنُ ولداً _ سُبْحَانَهُ _ بل عبادٌ مُكْرَمونَ) ، أى: بل هم (٢) عباد منكر مون . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً آخر بعده ؛ فكأن الأصل : ﴿وقالُوا اتْخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً . لا ؛ فإن الذين اتْخَذَّهُمْ هم عباد مُكْرَمُون) . ومثل قوله أيضًا ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام : (أُمْ يقولون به جِينَّةٌ (٣) . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالي هو : الذي يقتضي الانتقال من غرض قبل الحرف : « بل » الى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه يكقوله تعالى : (قد أَفْلَح من تَزَكَمَّي (٤) وذكرَ اسمَ رَبِّه فَصلَّي ، بلَ تُوْثِرُون (٥) الْحياة الدُّنْيا ، والآخِرَة خيرٌ وأبثقي ...)

فالغرض الذي يدور حوله الكلام قبل: « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من الذنوب ، وبعبادة الله ، وبالصلاة . .) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

⁽١) سبقت الإشارة إلى معناه في رقم ١ من هامش ص ٩٧٥ .

⁽٢) الدليل على أن الحرف: « بل » داخل على جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف – ٠و: رفع كلمة : « عباد » إذ لا وجه لإعرابها وهي مرفوعة غير ماسلف ، وهوالذي يقتضيه المعني أيضاً . ومثل هذا يقال في كلمة : « أحياء ً » المرفوعة في قوله تعالى : (و لا تحسسن الذين قُدَّيلُمُوا في سبيل الله المرفوعة أمدواتاً . بل أحياء أعيند ربعهم يُرْزَقدُونَ) ، أي : بل هم أحياء .

⁽٣) جنون . ﴿ إِنَّ ﴾ إِنْسَطَهُمَّر . ﴿ (إَه) تَفْضَلُونَ وَتَحْتَارُونَ .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين مقصود باق على حاله . وكقوله تعالى : (ولدَيْنَا كتابٌ ينطق بالحق ، وهُم ْ لاَ يُظلْمَونَ - بل قُلُوبُهُم ْ فى غَمْرة (١) . . .)

وكقولم: (ليس من المروءة أن يتخلَى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدّة : بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه) .

وحكم الحرف: «بل» الداخل على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب (٢) - كما أسلفنا – ولا يصح اعتباره حرف عطف ولاشيشاً آخر غير الابتداء، فالجملة بعده مستقلة في إعرابها عما قبلها، ولا يصح إعرابها خبراً ولاغير خبر عن شيء سابق عليه (٣) ...

(١) غفلة ، أوانهماك في الباطل ، ووُصيفت القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز ، ومصدرا لحدر والشر .

(٢) سبقت إشارة - في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ - إلى فروق بين «أم » المنقطعة حين تكون للإضراب ، و « بل » - منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن " . . ، جاء في كتاب : « المحتسب » لابن جينتي - ج ٢ ص ٢٩١ - في الآية الكريمة من سورة الطور : (أم هم قوم طاغون .) وقراءة من قرأها : (بل هم قوم طاغون) مانصه : («قال أبو الفتح : هذا هو الموضع الذي يقول أصحابنا فيه : إن « أم » المنقطعة بمعنى : « بل » ، المتراء والتحول ، إلا أن مابعد « بل » متيمن ، وما بعد « أم » مشكوك فيه ، مسئول عنه ، كقول عَلَيْقَمة بن عَسَدَة : أ

هل ما علمت وما استُودِعْت مكتوم ؟ أم حبلُها إذ نأتُك اليوم مصروم ؟ كأنه قال : بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟ ويؤكده قوله بعده :

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

- مشكوم : مجازًى ...

اً لا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو: « هل » في قوله : أم هل كبير بكى حتى كأنه قال : بل هو كبير . . . ترك الكلام الأول وأخذ في استثناف مستأنف .

وقد توالت «أم» هذه في هذا الموضع من هذه السورة؛ وقال تعالى: (أم يقولون شاعر "نسر بسّص به ربّب المستدون) أى: بل أيقولون ذلك . وقوله تعالى: (أم تأمرُهم أحلامهم بهذا، أم هم قوم "طاغون؟) أى: بل أهم قوم طاغون ؟ . أخرجه تحفر ج الاستفهام، وإن كانوا عنده تعالى قوما طاغين ؟ تسلّعباً بهم وتهكما عليهم . وهذا كقول الرجل لصاحبه الذى لا يشك فى جهله : أجاهل أنت؟ توبيخاً له ، وتقبيحاً عليه . ومعناه: إنى قد نبهتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها، قال صخر : أرائح أنت يوم البين أم غادى ولم تُسلم على ريحانة الوادى

ليس يستفهم نفسه عما هوأعلم به ؛ ولكنه يقبح هذا الرأى لها ، وينعاه عليها ، ») ا ه ·

(٣) يقول السيوطى فى الهمع – ج ١ ص ٩٦ – ما نصه خاصا بالحبر : «لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ؛ نحو : زيد ياأخاه ، ولا مصدرة بلكن ، أو : بل ، أو : حتى .. – بالإجماع فى كل ذلك » .

بختص بعطف الله على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام منهى ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منهى ، أو مشتمل على صيغة نهنى .

(۱) فإن تقدم على : « بل » كلام موجب أو صيغة أمر (۱) نحو : (أعددتُ الرسالة بل القصيدة – لبيست المع طف بل الثيابَ) – (عاون المحتاج بل الضعيف – ساعيف الصديق بل الصارخ) . – كان معنى « بل » أمرين معنًا ، أساسين :

أولهما: الإضراب عن الحكم السابق ؛ بننى المراد منه نفياً تاماً ، وإبطال أثره كأن لم يكن، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتاً عنه مهمكا ؛ أى غير محكوم عليه بشيء مطلقاً بمقتضى هذا الكلام الذي أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه . وإن شيئت فقل : إن الكلام السابق على « بل » صار كأنه لم يُذكر (٢) .

ثانيهما: نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلا تاماً إلى ما بعدها من غير تغيير شيء في هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، ففي الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فينفي الإعداد لها ، ولكنه ينبت للقصيدة بعدها . ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يلبس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب . وكذلك ينصب الإضراب على معاونة المحتاج ، فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وأيضاً تُلْغَى المساعفة للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا .

(٢) وإن تقدم على « بل » كلام مننى، أو مشتمل على صيغة نهى، نحو:

⁽١) يراد بها ما يدل على الأمر صراحة ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع . لكن أيلحق بالأمر هنا التمتى ، والترجى ، والعدّر ض ، والتحضيض ، أم لا يلحق ؟

رأيان بينهما خلاف واسع . والأحسن التيسير بقبول الرأى الذي يلحقها – كما سيجيء في هامش عبر ٦٢٧ – .

 ⁽ ۲) فنى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، وللمعطف ، وللمحتاج ، وللصديق ، بعد أن سلبنا
 الحكم الواقع على كل منها ؟

ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفيناه. فكل واحد منها ممنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئاً.

(ما زرعت القمح بل القطن — ما أسأت مظلومًا بل ظالمًا) — (لا يتصلو مجلسنا جاهل " بل عالم — لا تصاحب الأحمق بل العاقل) — لم يكن معنى « بل الإضراب ، وإنما المعنى أمران معًا .

أولهما : إقرار الحكم السَّابق ، وتركه على حاله من غير تَـغْييرفيه .

ثانيهما: إثبات ضدّه لما بعد « بل »...

فنى المثال الأول: حكم مننى"، قبل كلمة « بل » هو ننى زراعتى القمح، وأقررنا هذا الحكم المننى"، وتركناه على حاله، وفى الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكماً آخر، هو، زرع القطن. . . ، وأيضًا نفينا قبلها حكماً ؛ هو وقوع الإساءة على المظلوم، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم. وكذلك نهينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا . . .

فالحكم الأول فى كل الأمثلة السالفة - ونظائرها - باق على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما يننفكى أو ينهكي عنه قبل « بل » يثبنت أو ينومر به بعدها (١٠) . . .

(١) في حكم « بل » يقول ابن مالك :

وَ «بَلْ» كَ «لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْها كَلَمْ أَكَنْ فِي مَرْبَع ، بَلْ تَيْهَا (المراد بالمصحوبين : الني والنهي، « والمَرْبَع » : المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع ، والتيها : هي التيهاء ؟ (أي : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد الذي مثل « لكن » في أنها تقرر ما قبلها، وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده، فلا تفيد معهما إضراباً. لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثانى ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملا . وق حالتي للإنجاب والأمر يقول ابن مالك متمما كلامه السالف عن « بل » :

وَانْقُلْ بِهَا لَلثَّانِ حُكْمَ الأُولِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلَى أَى : الصريح في دلالته على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر . وهذا عند ابن مالك ومن وافقه . وهناك من يلحق التمنى ، والترجى ، والعسرض ، والتحضيض .. – بالصريح كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٥٦٦ وقد سبق الكلام على « لكن » في ص ٢١٦ .

.

زيادة وتفصيل:

ا – لا يجوز العطف بالحرف و بل ، ، بعد كلام فيه استفهام ؛ فلا يصح أحفيظت قصيدة بل خطبة ؟

س — تقع « لا » النافية قبل « بل » (١) بنوعيها ؛ العاطفة (وهي المستوفية للشروط (٢) ؛ وفي مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفة (وهي غير المستوفية للشروط ؛ كالداخلة على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر — كان معنى « لا » النافية : تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على العاطفة المسبوقة بننى أو نهي كان معنى « لا » تقوية الننى والنهى المستفادين من « بل » .

وجهُك البدْرُ ، لا ، بل الشَّمس لولم يُقْضَ للشمس كَسْفَةٌ وأَفُولُ ومثال وقوعها بعد النفي: ما عاقني البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهي : لا تُغْفِل الرياضة ، لا بل طول القعود .

وإن دخلت على غيْرَ العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من : ﴿ بِلِ » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرْتُكِ ، لا ، بل زَادَ بِي شغفًا هجْرٌ ، وبُعْدُ تَرَاخِ لَا إِلَى أَجِلِ حورد قليلا في المسموع الفصيح (٣) زيادة «الواو » بعد « بل » كالتي في قول على رضي الله عنه : « إنما يحزن الحسدة أبداً ؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط ، بل ولما ينال الناس من الحير » اه (١٠). والأحسن عدم القياس على هذا ، لندرته البالغة .

د حكم الضمير بعدها إذاكان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم ٣ ص ٢٥٧ .

⁽١) كما أشرنا في ص ٦٢٩. . (٢) بيان هذه الشروط في ص ٦٢٥.

⁽٣) أما في غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به ، فكثيرة الورود نيم كثرة لا تغير الحكم السالف .

⁽٤) ورد هذا النص في ص ١٢٨ من كتاب : « سجع الحمام ، في حكم الإمام » – إخراج وتحقيق على الجندي وزميليه – .

ملخص حروف العطف، وبيان ما يقتضِي التشريك، وما لا يقتضيه .

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

(١) أنها حروف .

(٢) وأنها فى أغلب الحالات ـ تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرائي (١) (رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً) وهذا هو التشريك اللفظى .

أما من جهة التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضًا في معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا في أربعة حروف : (الواو – الفاء – ثمّ – حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى ، كما تشركه في اللفظ إشراكيًا إعرابيًّا – في الغالب – كما أسلفنا .

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى ، فيُثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ما انتفى المعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (بل – لكن)، أو العكس، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو (٢) – أم) يشركان في اللفظ كما يشركان في المعنى ولكن بشرط ألاً يقتضيا إضرابًا (٣) .

 ⁽١) وهناك حالات لا تشريك فيها في الضبط الإعراب ، كعطف الماضي على المضارع وعكسه .
 وعطف أحدهما على المشتق والعكس – كما سيجيء في ص ٢٤٢ و ٢٤٩ و

⁽ ٢) وتشبهها « إما » من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها – في ص ٦١٢ – . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

⁽٣) قالوا في بيان هذا التشريك المدنوى. (إن القائل : أمحمد في الدار أم محمود – يعرف أن الذي في الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لايعلم – على وجه التعيين – من هو . فالذي بعد « أم » مساو الذي قبلها في صلاحه لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه . وحصول المساواة إنما هوبواسطة « أم » فقد أشركتهما في المعنى كما أشركتهما في اللفظ . وكذلك : « أو » تشرك مابعد الما قبلها فيما جاءت لأجله من شك ، أو تحيير ، أو غيرهما . فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين التشريك في اللفظ لا في المعنى . . .) و راجع : « شرح التصريح » ، أول باب : « العطف » – .

(٣) وأن المتعاطفين إذا تكررا كان « المعطوف عليه » واحداً هو الأول : إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن « المعطوف عليه » واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة (١) .

⁽۱) ويترتب على هذا أنه لو جاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخو . لايفيد الترتيب – كالواو – لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذي لا يفيد الترتيب • والمعطوف للذي قبله مباشرة والذي أداة عطفه مفيدة للترتيب . (طبقاً للبيان الذي في وقم ٣ من هامش ص ٥٥٥ ووقم ٣ من هامش ص ٥٥٥

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على الضمير على مثله أو على اسم ظاهر . لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجباً ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسناً واجحاً ، وفي غير ما سبق يكون جائزاً (١)

فأما الفصل الواجب فنى حالتين ، سبقت إحداهما (٢). وملتخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذى خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء – وقد ذكرت هناك – أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، أو نحوهما . . وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؟ فنى مثل : الذى عندك فؤدب لا يصح أن يقال : الذى عندك والحادم فؤدب ، أو فؤدبان ، وهكذا . . .

والحالة الثانية التي يجب فيها الفصل – تبعًا لأرجح الآراء – هي التي يكون
 فيها المعطوف عليه مصدراً له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه
 كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المحلصين لها ، وإكبارهم .

⁽۱) ملاحظة : من الحالات الحائزة بعض صور بلينة تقدمت في ص ٤٣٥ ويشترط في الفصل الحائز ألاً يكون بفاصل طويل ، ولم يحدد النحاة هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب : «المحتسب » ، لابن جنى – ج٢ ص ٢٩٧ – حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بمثلاث جمل ، ونص كلامه في هذا العطف : («قال أبوحيان : هذا بديد ؛ لطول الفصل بجمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام الرب ، نحو : أكلت خيزا ، وضربت فلانا ، وإن يجيء فلان أكرمه ، ورحل إلى بني فلان – و « لحما » ؛ فيكون « ولحما » معطوفا على « خيزا » ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب » . ا ه .

⁽ ٢) تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المحتلفة – في ج ١ م ٤١ ص ٣٩١ . (باب المبتدأ والحبر) .

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجـَح (١).

* فالأولى: أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا ، سواء أكان مستراً أم بارزاً ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد (٢) اللفظى أو المعنوى أو بغيرهما أحياناً . فالفصل بالتوكيد اللفظى يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب (٣) نحو : (لقد كنت أنت ورفاقلك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير) . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهي الضمير المتصل المرفوع المبارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : « أنت » وكذلك كلمة : « السباقون » معطوفة على الضمير المرفوع المبارز (التاء والميم) ، في « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » . ف « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستر مع الفصل: انتفع أنت وإخوانك (٤) بتجارب السابقين.

والفصل بالتوكيد المعنوى يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ، ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُم أَجْمعون ومَنْ يلِيكُم بروْيتنا ، وكنا الظافِرينا ويُغْنى عن التوكيد بنوعيه – كما أسلفنا – وجود فاصل آخر أى فاصل بين المتعاطفين ؛ كالضمير « ها » في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين : (جناّتُ عدْن يدْ حُلُونَها ومَن ْ صَلحَ مِن ْ آبائِهِم ْ . . .) . . . ومثل « لا » النافية

⁽١) عند البصريين . أما الكوفيون . فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون في خلُّو الكلام منه عيناً ولا ضمفاً .

⁽ ٢) راجع حاشية التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الحافض ...

⁽٣) لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً .

⁽٤) كلمة : « إخوان » ، معطوفة على الفاعل المستدر وتقديره : « أنت » . أما كلمة و أنت » ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظى المفاعل المستدر ؛ ولايصح إعرابها فاعلا : لأن فعل الأمر الواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلا من الفاعل المستدر : لأن الضمير لا يبدل من الضمير – كما في ب من ص ١٨٣ –

وهناك إعراب آخر يفضله النحاة على هذا ، وقد سبق في ص ٢٤ه حيث البيان والإيضاح ، وبجيء أ يضاً في ص ٣٦٨ .

فى قوله تعالى : (سيقول ُ الذين َ أَشْرَكُوا لُو شَاءَ اللّهُ مَا أَشْرَكُنَا وَلا آبَاؤُنَا » ، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظى وبحرف النبى « لا » فى قوله تعالى : (وعُلِمَّمْ مُ مَا لَمَ تَعُلَّمُتُم ْ وَلا آبَاؤكم . . .) ،

ومن غير المستحسن في النثر – مع جوازه – العطف على الضمير المستتر المؤوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : (قاوم ونظراؤك أعوان السوء) ، فقد عُطفت كلمة : « نظراء » على الفاعل الضمير المستر : (أنت) بغير فاصل ، ومنه العبارة المأثورة (١١) : « مررت برجل سواء والعدم أ » . أى : متساو هو والعدم أ ، فكلمة ، « سواء » اسم بمعنى المشتق ، وهي متحملة للضمير المرفوع . والعدم أ (بالرفع) معطوفة على الضمير المستر بغير فاصل بينهما (١٢) . أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ، اضطراراً ؛ مراعاة لقيوده الكثيرة التي قد تَقَهْرَ الشاعر على ترك الفصل . ومن الأمثلة قول جرير يهجو الأخطل :

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَة رأيهِ ما لم يكُنْ وَأَب له لينالا فقد عطف كلمة «أب» على اسم «يكن» المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما (٣٠). ومثله قول الآخر:

مضَى وبنوه ، وانفردتُ بمدحهم وأَلْفٌ إِذَا مَا جُمَّعَتُ واحد فَرْدُ فقد عطف كلمة : «بنوه » على الضمير المرفوع المسترفى : «مضى » بغير فاصل .

⁽۱) وقد رواها سيبويه .

⁽ ٢) وهي مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل في النثر .

⁽٣) وفيها سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَإِنْ عَلَى ضمِيرِ رَفْعِ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ أَو فَاصِلٍ مَّا . وَبِلَا فَصُّلٍ يَرِدْ فَى النَّظْمِ فَاشِياً . وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا . ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفى الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش (أى : كثير) فى الشعر، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هناسائناً في الشعر بغير ضعف ، خلافاً لابن مالك .

والثانية: أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجرور بحرف جر (۱) معكاد: ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب. فكلمة: « أضراب» معطوفة على الضمير الكاف المجرور بالحرف : « عملكي» . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابيك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه: (ثم استوكى إلى السهاء وهي دخان قال لكها وللأرض (۱) اثنتيا طوعاً أو كرهاً : قالتا أتيننا طائعين) . فكلمة : « الأرض » معطوفة إعلى الضمير : « ها » المجرور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل: فقال لما والأرض . ومثله إعادة اللام في قول الشاعر :

فما لى وللأيام - لا دَرَّ دَرُّها - تَشَرِّق بِي طَوْراً ، وطوراً (٢) تُغَرِّبُ ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف (٣) قوله تعالى : (قالوا نعببُدُ إللهك وإلله آبائك آ...) . فكلمة : « آباء » معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » ، فأعيد المضاف وهو : « إله » وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبد المنهك وآبائيك . . .

هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضًا ، ولكنه لا يبلغ في قوته وحُسنه البلاغيّ درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : (واتقنُوا الله الذي تَسَاءَلُون به والأرحام) . والتقدير : الذي تساءلون به وبالأرحام . أي : تَستعطفون به وبالأرحام ، وبالأرحام ، بعطف كلمة : « الأرحام » على الضّمير المجرور بالباء ، وكقول الشاعر :

⁽ ۱ و ۱) الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجرفالمعطوف هو الجاروللمجرور مماً ، وليس المجرور على المجرور على المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل. ومن الأمثلة — أيضاً — لإعادة الجارفي المعطوف ، اللام في قوله تعالى : (ربِّ اغفرْ لى ولوالديَّ ، وانْ دخلَ بييّ مؤسناً ، والمؤمنين والمؤمنات) .

⁽٢) سبق هذا البيت للمناسبة السالفة في ج٢ م ٨٠ ص ٢٤٦.

⁽٣) إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته فى لبس ، فإن أوقمت فى لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

اليوم قد بيت (تهجونا وتشتُمنا فاذهب ، فمابيك والأيام من عَجَبِ أى الدار غير وفرسه ، بجر أى : وبالأيام . وقول بعض العرب : ما في الدار غير وفرسه ، بجر كلمة : « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف (٢) .

⁽١) في رواية أخرى : اليوم قربت . . .

⁽٢) يقول ابن مالك في تكرار الحافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً بجروراً : وعوْدُ خَافِضٍ لَكَنَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا : إِذْ قَدْ أَتَى فَي النَّشْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا يقول: يُجملِ عودًا لحافض على المعطوف الذي وصفناه – أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس بلازم في رأي وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق في النظم والنثر الواردين عن العرب . أي : أمر تؤيده الاضحيحة نظماً ونثراً ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمة .

المسألة ١٢٠:

صور من الحذف في أسلوب العطف.

حلف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها (١) وهذه الثلاثة هي: الواو ، والفاء، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها لدليل: أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت وبينه

وقول الشاعر:

إنى مَقسِّمُ مَا مَلَكَتُ ؛ فجاعلٌ قِسْمَا لآخرةٍ ، وَدُنْيَا تَنْفَع . . .

يريد : وقسم َ — دنيا ، أي : وقسمًا لدنيا. . ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لوجاء سالماً أبو حُجُر (١) إلا ليال قلائلُ أى : بين الخير وبينى . ومما يصلح لهذا أيضًا قول بعض العرب : (واكبُ الناقة طليحان (١)) ، والتقدير : واكبُ الناقة والنَّاقة طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها لدليل قوله تعالى : (وَأُوحِيْنَا إِلَى موسَى إِذَ استَسْقَاه قومُهُ (٤) _ أن اضرب عَصَاك الحَجرَ فانْبَجسَتْ (٥) منه الشنتا عَشْرَة عَيْنًا) ، الأصل : فضرب فانْبَجسَتْ (١) . وقوله تعالى :

⁽١) ص ٥٥٧ و ٤٪ه و ٥٨٦ – مع ملاحظة أن المحذوف قد يترك معمولا مذكوراً فى الكلام أحياناً (كبعض الامثلة التي فى ص ٣٣٥ « ا » و ٥٧٦ وغيرهما من الأمثلة المعروضة عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) أو لايترك معمولا له ؛ كالأمثلة المعروضة هنا .

⁽٢) كنية رجل اسمه : النعمان بن الحارث .

⁽٣) أصابهما التعب والإدياء . (وقد سبقت الإشارة هذا في ص ٩٢٥) .

⁽ ٤) طلبوا منه الماء للستى ؛ (]ه) تفجرت .

⁽٦) هذه احملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس » وفاعله ، معاوفة على الحملة الفعلية المكونة من الفعل : « ضرب » المحذوف . و إنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق -

(وإذ استسقى مُوسَى لِهَوَمه ، فقلُنا اضْرب بعصاك الحَجر فانفجرت منه اثنتا عَشْرة عَيْنا . .) ، أى : فضرب فانفجرت ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والى تعطيف ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : « فاء الفصيحة (١)» .

ومثال حذف « أم° » المتصلة ومعها معطوفها بدليل – وحذفهما ، قليل – قول الشاعر :

وقالَ ، صِـحَابِی : قدْ غُبِنِتَ ، وخِلْتَنْبِی غُبِیْْتُ . فما أَدْری أَشَکْلُکُمُ^(۲) شَکْلِی ؟...

والأصل: أشكلكم شكلي أم غيرُه ، ؟ وكقول الآخر:

دَعَانِي إِلِيهَا القَلْبُ ، إِنِي لأَمْرِه سميعٌ ؛ فما أَدْرى : أَرْشُدٌ طِلابُهَا ؟ والتقدير : أَرُشُدُ طِلابُهَا أَم غَيّ (٣) ؟

حذف المعطوف:

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أنت وَزَوْجُكَ الْجِهَنَة » فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر : « اسكنْ »

⁼ تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفي رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) من أن المطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف المعلف يقتضى الترتيب ، فيكون المعلوف عليه هو ما قيله مباشرة .

⁽١) وهذا النوع هو الذي سبقت (في ص ٥٧٦) الإشارة والإحالة على ماجاء خاصاً به هذا . وسميت «فاء الفصيحة » لأنها أفصحت ، (أي : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى مانشاً عنه . ولأنها – أحياناً – تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ فني الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً في الانبجاس . أو يقال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فعاذا تم بعد ذلك ؟ فالحواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

⁽٢) طريقكم .

⁽٣) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج إلى معادل .

وفاعله . والتقدير : اسكنُن أنت ، وليس كنُن زَو جُك (١) . والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف عليه ، أي : في الفاعل المستر . فيكون الفعل : « اسكن » عاملا في فاعله ، وفي كلمة : « زوج » ، فهو الذي رفع كلمة « زوج » وهي بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسمًا ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يرددونه كثيراً من أنه : «قد يتعفر في التابع مالا يتعتفر في المتبوع » ، أو : «قد يعتفر في الثواني مالا يعتفر في الأوائل » . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسمًا ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعي للتكلف والتقدير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدّين (والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحبونَ مَن هَاجَرَ إليهم من . . .) ، ومعنى تبوّءُوا الدار أعدّوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة: هيئوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثم أعربت كلمة : « الإيمان » مفعول لفعل محذوف تقديره : « أليفوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التي قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الْحواجِبَ والعيونا أى : وكحلْن العيون ؛ لأن الترجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنيًا كالقوس) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المجرور قولم: ما كل سوداء فحمة ، ولا بيضاء شحمة . فكلمة : «بيضاء » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على «كُل » ، والأصل «ولا كل بيضاء شحمة » . والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمول عاملين مختلفين .

⁽١) قد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ١٤٥) إعراب آخر لبعض النحاة ، بمقتضاه تكون . . . « زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجىء له مناسبة فى ص ٢٥٧ .

وإيضاح (١) هذا أن كلمة: «سوداء» مضاف إليه فهى معمول ، عاملُه هو المضاف ؛ (لفظة: «كُلّ » المذكورة) وأن « فحمة » خبر « ما » الحجازية فهى معمول » ، عاملُه : « ما » ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان . فلو عطفنا « بيضاء » على «سوداء » ، و « شحمة » على « فحمة » لزم العطف بعاطف واحد (هو: الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين ـ كما يقولون ـ وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً ، لا أكثر . وهذا الرأى أحق بالاتباع (٢) ...

ملاحظة : من موضوعات الحذف الهاميّة : «حذف الموصول » وقد سبق تفصيل الكلام عليه $^{(7)}$.

حذف المعطوف عليه ، (أى : المتبوع) :

يصح عند أمن اللبس – حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هي : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصلة ، أو : « لا » العاطفة (٤) . .]

فمثال حذفه مع بقاء الواو (°) أن يقول قائل : مرحباً بك . فتجيب : وبك وأهلا وسهلاً ، فالجار والمجرور : (بك) متعلقان بكلمة : مرحباً » المحذوفة . « وأهلا » : الواو حرف عطف ، « أهلا » ، معطوفة على : « مرحباً » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف . و «سهلا» « الواو » حرف عطف . «سهلا » معطوفة على «مرحباً » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف. "

⁽۱) سبق - فى ص ۱۰۹ - بيان شاف لهذا فى باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبة أخرى فى ص ۲۰۹ ، (۲) وفى مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصراً على بعضها : «والفَاء» قَدْ تُحْذُفُ مَعْ ما عَطَفَتْ «والوَاوُ» ، إِذْ لاَلَبْسَ. وَهَى انْفَردَتْ : بعطف عامِل مُزَال قَد بقيى مَعْمُولُه ؛ دَفْعًا لوَهُمْ ٱتُقيى (عامل مزال ، أى : أزَّيل عن مكانه ، والمراد حُذف) وقد بين فى البيت الثانى أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

⁽٣) في الجزء الأولَ م ؟ بعنوان: حذف الموصول الأسمى ﴿ ٤ ﴾ انظر: « ب » من ص ٦٢٢ .

⁽٥) انظر « الملحوظة » التى فى الصفحة الآتية متملقة بصوّرة من صور حاف المعلوف « بالواو» ، م بقاء، واو .

⁽٢) وَ نَ الْأَمْثُلُةُ أَيْضًا خُذَفَ الْمُطُوفَ عليه مِع بِقَاءَ حَرَفَ الْمُطُفُ (الوَّارِ) قُولُه تَعَالى : وَ أُوَ لاَ يَذْ كُسُّرِ الإِنْسَانُ ۗ أَنَّا خَلَقَسْنَاهُ مِن قَبِلُ ، وَلَمْ يَكُ شَيْئًا .. ؟) أَى أَنْسَى وَلا يَذْ كَرَ . . . ؟ فالمُعطُوفَ عليه المُحَدُوفُ هُوالفُمِلُ : نَسِّنِي .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أفلَم يَسيرُوا في الأرض فيَنظُرُوا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم...). والتقدير: أمكَتُوا فلم يسيروا (١٠)... ومثال الحذف مع بقياء «أم» المتصلة قوله تعالى: (أم حسبتُم أن تدخلُوا الجنية ولماً يعلم الله الكذين جاهدوا منكم ...). والتقدير : أعلمتُم أن دخول الجنة يسير أم حسبتم أن تدخلوا الجنة .

ومثال الحذف قبل « لا » العاطفة : (عاهدت نفسى أن أعمل الحير . . . لا تعلى الخير . . . وأن أقول الحق . . لا بعض الأوقات) والأصل : أن أعمل الخير كثيراً لا قليلا ، وأن أقول الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات .

« ملحوظة » — من أمثلة حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : « الواو » ، ما سجله ابن جنى فى كتابه المسمى : « تفسير أرجوزة أبى 'نواس فى تقريظ الفضل بن الربيع (٢) » . قال عند شرحه بيت أبى 'نواس :

(وبلدة فيها زُوَرْ صَعراء تحظى في صَـعَرْ)

ما نصه الحرف: « (قوله : وبلدة) » .. قيل فى هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رُبّ » ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها فى أول القصيدة ، وأول الكلام لا يُعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان فى حديث ، ثم قال : وبلدة . فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة فى الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه فى فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة فى الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه فى لية القدر . . .) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر .

⁽١) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأشباهها (من هامش ص ٧١ ه) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمزة في مكانها الأصلى . والثانى : يرى أن الهمزة تقدمت من تأخير ، للتثبيه على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلى بعد الهاء . والتقدير : فألم يسيروا . . . والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى بماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ، ومكانها قبل الهمزة والعاطف . وفي الحذف المذكوريقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هوالذي يتصل بالحذف ، ونصفه الثانى يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها في ص ١٤٤ .

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَكَا هُنَا اسْتَبِيعٌ وعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِعُ (٢) ص ٩ من الطبعة التي أخرجها وحققها الاستاذ بهجة الاثرى .

وكذلك قوله تعالى: « (حتى توارت بالحجاب) » يعنى الشمس؛ فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا في كلام العرب واسع فاش) » اه كلام ابن جنى (١) . . .

حذف حرْف العطف وحده :

أشرنا من قبل (٢) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا في الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدق رجل ، من ديناره ، من صاع بئرة ، من صاع تمره . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلت خبزاً ، لجماً ، تمراً ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُوَّادِ الكريم ِ ومثال الفاء: قرأت الكتاب بابًا بابًا ، وادخلوا الغرفة واحداً واحداً .

والتقدير بابـًا فبابـًا ، وواحداً فواحداً .

ومثال « أو » قولهم : أعْطِ الرجلَ درِهمًا ، درِ همَين ، ثلاثة . . .

تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

ورد فى المسموع تقديم « المعطوف » بالواو ــ دون غيرها ــ على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ ــ لا يجوز القياس عليه (٣) ــ ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه (ولا العَنَزِيّ القارظ. - الدهرَ -)جائيا أى : جَائياً هو ، ولا العنزى . وقول الآخر (١٤) :

أَيا نخلةً من ذات عِرْق عليك ورحمة الله السَّلام

⁽١) ويوضحه بل يؤيده ويقويه ماجاء في « المغنى » – ج ٢ – عند كلامه في الباب الأول على : « حرف الواو المفردة » ، ومنها : الواو الحارة .

بَق أَنْ نِسَالُ : هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار « الواو » للاستثناف في بيت أبي نواس ؟ لا أرى مانعاً .

⁽٢) في ص ٥٧٥ .

⁽٣) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٥ ه وفي رقم ٥ من ص ٢٥٨ .

⁽٤) هو: الأحوص .

المسألة ١٢١:

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة (').

ا ـ عطف الفعثل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يُعـَدّ من عطف المفردات (٢) بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكل زاد عُرضة للنفاد غير التقى ، والبر ، والرشاد وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره فى الاسمية عطف مفردات ... يجوز عطف الفعل ... وحده من غير مرفوعه (٣) ... على الفعل وحده عطف مفردات أيضًا ؛ عو : « إذا تعرض وتصدَّى المرء ككشف معايب الناس مزَّقُوه بسهام أقوالهم وأعمالهم . وهى سهام لن يستطيع أو يقدر أحد على احتمالها (٤) » . فالفعل : « تعرض » وكذا الفعل : « يقدر » معطوف وحده على الفعل : « تعرض » وكذا الفعل : « يقدر » معطوف وحده على الفعل « يستطيع (٥) » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل ... هنا ... مع فعله فى العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية (١٠) . . .

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

⁽١) أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجيء في رقم ٦ من ص ٢٥٩ .

⁽ ٢) سبقت (الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٥) إلى أن المفرد هذا : ما ليس جملة » لا شبه جملة .

[﴿] ٣ ﴾ لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلا أم نائب فاعل . . .

⁽٤) راجع ما يتصل بهذا في الزيادة ص ٦٤٥ . وبيان نوع العطف فيه .

⁽ه) بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو: يقدر) إذ لوكان العطف جملة على أخرى لوجب رفع هذا المضارع – وسيجيء الإيضاح في ص ه ٢٤ – .

⁽٦) والفرق كبير – لفظيــا ومعذويــًا – بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة i . على الفعلية – كما سيجيء هذا –

أولهما: اتحادهما في الزمن (١) ؛ بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالا ، أو مستقبلا ؛ سواء أكانا متحدين في النوع (أي : ماضيين ، أو : مضارعين (٢) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع (٣) . إذا اتباحدا زماناً . فمثال اتحادها زماناً ونوعاً ، قوله تعالى : (وإن تُومِنُوا وتَعَاقُوا يُؤْتِكُم مُ أُجُورَكُم مُ . . .) (١) . وقول الشاعر في مدح عالم :

سَعَى وجَرى (٥) للعلم شَوْطًا يرُوقُهُ فَأَدركَ حظًّا لِم يَنَلْهُ أَوائلُهُ ومثال اتحادهما زمانيًا مع اختلافهما نوعيًا : عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بشأن فرعون : (يتَقَدْمُ (١) قَوْمَهُ يومَ القيامة فأوْرَدَهُمُ النارَ) ، فالفعل : « أوردَ » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدمُ » وهما مختلفان نوعيًا ، لكنهما متحدان زمانيًا ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل (يوم القيامة) (٧) . . .

ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى : (تَبَارَكَ النَّذِي إنْ

⁽١) كما سبق في الحزه الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما في الزمن فقد يجعل العطف عطف حملة ، بشرط الاتحاد خبراً وإنشاء ، كما سيجيء في عطف الحملة الفعلية ص ٦٣٠.

⁽٢) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديراً ؛ كأفعال الأمر التي فاعلها ضمير ظاهر أو مستر في الآية الكريمة الآتية ، وهي : (« ربنا إننا سجمنا منادياً ينادي للإيمان أن آمينوا بربكم فآميناً . ربنا فاغنفر لنا ذنوبتنا وكنفر عنا سيئاتنا وكوفينا مع الأبرار . وبينا وآتينا ما وعد تتنا على رُسُليك ، ولا تخذر نا يوم القيامة ، إنك لا تخشف الميماد ») - كا سيجيء الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ - ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد . والرأى الأول هو السديد .

⁽٣) راجع مايتصل بهذه المسألة الهامة في ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

^(؛) انظر الزيادة ص ٩٤ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده، لا جملة فعلية على جملة فعلية .

⁽ه) يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضوية على نظيرتها (انظر البيان في ص ه ٢٤) .

^{. (}٦) يتقلم .

 ⁽ ٧) ومثل هذا قوله تعالى : (« ويوم َ يُنشْفَخُ فَى الصُّورِ فَفَنَزِع َ مَنَ ۚ فَى السبواتِ ومَنَ ۚ فَى الأَرْضِ إِلا من * شاء اللهُ ع) ...

شَاءَ جَعَلَ لَكَ خيراً مِن فَلَكَ ، جَنَات تَجْرِي من تحتها الأنهار ، ويَجْعَلُ لك قُصوراً . .) فالفعل : « يجعل الله مضارع مجزوم ؛ لأنه معطوف على الفعل الماضى : « جعَلَ الله المبنى في محل جزم (١) ؛ لأنه جواب الشرط . وصح العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى (٢) ، وهو الزمن المستقبل . . .

ثانيهما: اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب – (من حركة أوسكون ، أو غيرهما) – ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النبي والإثبات ؛ فإذا كان « المعطوف عليه » مضارعًا مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجزومًا ، وجب أن يكون المضارع « المعطوف » ، كذلك . وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه في النبي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى . فثال المرفوعين : يفيض فيغدق نهرنا الحير على الوادى .

ومثال المنصوبين : لن يفيض النهر فيغرق الساحل . ومثال المجزومين : لم يفض نهرنا فيُغْرِق ساحله (٣)

⁽١) طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا (في باب الجوازم – ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧) وتقضى بأن الماضى الواقع فى جواب الشرط يكون مبنيبًا فى محل جزم، وأنه وحده الجواب، لا الجملة الفعلية المركبة منه ومن فاعله معاً .

⁽٢) كان الزمن مستقبلا مع أن المعطوف عليه فعل ماض – وهو فعل الشرط - لأن أداة الشرط الحازمة تقتضى حتماً أن يكون زمن فعلى الشرط والحواب مستقبلا ؛ فإذا كان أحدهما فعلا ماضياً في لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلا .

⁽٣) وقد اكتنى ابن مالك فى الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشطر الثانى من البيت الذى سبق عرضه فى ص ٢٤٠ لمناسبة أخرى تضممها صدره ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَتْبُوعِ بِدَا هُنَا اسْتَبِحْ وعطفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفَعْلِ يَصِيحْ (بِدَا = ظهر ، والمُراد أنه مذكور في الكلام) (استبح = اجعله مباحاً) . (يصح : أصلها : يصح ، – بالتشديد مع التسكين – وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر) .

زيادة وتفصيل:

يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك .

نصب المضارعين معيًا ، أو جزمهما معيًا بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستازم — حتميًا — أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن

أما رفع المضارعين معاً — في مثل: يشتد البرد فته اجر طيور كثيرة إلى بلاد دافئة — فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد، أو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية (أي: عطف مضارع مع فاعله، على مضارع مع فاعله)، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما (١) . . . وكذلك العطف في قول الشاعر:

قد ُينعيم الله بالبلنُورَى ــ وإن عظُمتْ ــ وَيبتَـلـِي اللهُ بعضَ القوم بالنعم

فيصح أن يكون المعطوف هنا جملة مضارعية هي : «يبتلي الله» ، والمعطوف عليه جملة مضارعية كذلك ، هي : «ينعم الله» ؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال في الماضي في نحو : (إذا تعرض وتصديّ المرء لكشف معايب الناس مزّقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم . . . (١٠) . حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماض وحده على ماض وحده أم عطف جملة

⁽١) ومنه قول الشاعر :

وإِنى لَشْتَاقَ إِلَى ظُلُ صَاحِبٍ يَرِقَ وَيَصَفُو إِنْ كَدِرْتُ عَلَيْهُ (٢) وَكَذَلِكُ قُولُ الشَّاعِرِ:

قد هوّنَ الصبرُ عندى كلَّ نازلة وليّن العزمُ حدَّ المركب الخشِن

ماضوية على جملة مثلها ؟ بخلاف العطف فى قوله تعالى عن الكافرين : (وكذَّ بوا واتبعوا أهواءهم . . .) حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على جملة ماضوية ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل – لكل فعل ماض منهما (١) . . .

ومما سبق يتبين الفرق اللفظى بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية (٢) . وهو فرق دقيق خبى على بعض العلماء المشتغلين بالنحو قديمًا ، فقد نُقل عن أحدهم قوله : إنى لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثالا ، لأن نحو : قام على وقعد حامد (٣) _ يكون فيه المعطوف جملة لا فعلا ، وكذا : قام وقعد على ، لأن فى أحد الفعلين ضميراً ، فيكون فاعلا له ، ويكون الاسم الظاهر فاعلا للآخر ، فني الكلام جملتان معطوفتان . فقيل له : ماذا ترى فى مثل : يعجبنى أن تقوم وتخرج ، بنصب المضارعين ، وفى مثل : يعجبنى أن يقوم محمود ويخرج لم تقم وتخرج ، بعجبنى أن يقوم محمود ويخرج حليم ، وفى مثل : يعجبنى أن يقوم محمود ويخرج حليم ، وفى مثل : المثلة عمود ويخرج حليم ، وفى مثل : المثلة على مثل المثلة على المثلة على المثلة المثل ، وفى مثل : المعلون المثلة على المثلة المثلة ، وفى مثل : المثلة الم

⁽۱) ولهذا, السبب نفسه يتمين أن يكون العطف عطف جملة مضارعيه على جملة مضارعيه في قوله تعالى : (الذين يُنفقون أموالسَهم في سبيل الله ثم لا يُتسمون ما أنفقوا مسَمَّا ولا أذَّى ؛ لهم أجرهم عند رجم ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ..) – لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من المضارعين : ينفقون ويتبعون . وفي الآية أنواع أخرى من العطف .

⁽٢) ستجيء لهذا إشارة في « البدل » أيضاً ، ص ٦٦١ .

⁽٣) وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده، وعطف الحملة المضارعية على المضارعية في قوله تعالى يخاطب المؤمنين الأولين في أمر أهل النفاق والغدر ونقض العهود ؛ فيقول : « (قاتيلوم يعدبهم الله بأيديكم ، ويُخزِهم ، ويَنصُر كم عليهم ، ويَشف صدور قوم مؤمنين ، ويُذهب غيظ قلوبهم . ويتوب الله على من يشاه ...) » فقد جزمت الأفعال : (يُخز - ينصر - يشف - يلهب) لأنها معنوف على المضارع « يذهب » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله لأنها معنوف على المضارع « يذهب » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله معطوف على المضارع « يعذب » مع فاعله ، فهو عطف جملة مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون على مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه . هذا، ويصح أن تكون الواو للاستثناف ، لا للعطف .

السالفة منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه ؟ خلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظى فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوى كبير من ناحية النبى والإثبات . فالفعل إذا كان هو «المعطوف» وحده فإنه يتبع الفعل « المعطوف عليه » فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب ؛ طبقاً لما سبق (۱) وهذه التبعية فى النبى قد تفسد المعنى المراد — أحياناً — لو جعلنا الكلام عطف جمعل ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعى على الآخر مع فاعله المحلف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثيلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يتحضر قطار ويسافر يوسف ، فيكون بعطف « يسافر » على « يحضر » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل: « يسافرُ » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ تحقيقاً لنوع من الربط والاتصال بينهما. ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار. أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر. وعند اعتبارها منفية لتسرب النفي إليها من الأولى يكون مقيماً لم يسافر والقرينة هي التي تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه (٢) والقرينة هي التي تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه ٥٤٠٠

ومن أمثلة فساد المعنى الذي يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

⁽١) فى ص ٦٤٢ .

⁽٢) ويصح أن تكون الواو للاستثناف ؛ فالحملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . . ولا فى النفى والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز الربط بها وحدها – كما تقدم فى باب الحال ، ح ٢ – فالحملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفى من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه – أو غيرها – إلا إذا وافق الممنى ، وساير الله ادة.

- لا عطّف جملة فعلية على جملة فعلية - قولك: (الطالب النابغة لا يتأخو مكانه عن المقام الأول ، أو يكون في المقام الثاني . . .) إذا كان المراد أنه في المقام الأول أو الثاني . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » اصار منفياً حتماً مثل المعطوف عليه قطعاً ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون في المقام الثاني ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نبي الثانية فيجوز أن تبتى مثبتة المع إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية - كما في هذا المثال - .

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النبي من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان في الإثبات ؛ وفي علامات الإعراب . بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فإن النبي فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقرينة .

- عطف الفعل وحده (١) على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضى بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه (۱) — على اسم يشبههما فى المعنى ، كما يجوز العكس . والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل — فى بعض حالاته (۱) — والمشتقات العامة ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول . . . ،) وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضًا . فثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى : هيهات وابتعدت الغاية أمام العاجز . والعكس نحو : افترق وشتان ما بين الكمال والنقص .

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على تحقيق بُغْيتنا (٣) . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا في احتمال المشقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركنا في الحير ، وتستجيب لندائنا ومشاركنا في الحير ؟

⁽ ١ و ١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات -- كما أوضحناه في رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ -- ؛ إذ لايترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقاً .

⁽۲) لأنه لا يشبههما في بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذي يعم جميع أنواعه ، وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكمخالفته أحياناً – الفعل الذي بمعناه في التعدى واللزوم . . . إلى غير هذا مما هو مدون في الباب الخاص به بالجزء الوابع (باب أسماء الأفعال ١٤١ مس ١٠٨) .

⁽٣) ومنه قوله تعالى في الحيل وعدوها : (فَالمُغِيرَاتَ صُبِحًا ، فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا) فَالنَّمَل : « أثار » معطوف على : « المغبرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التي في أول الكلام - لما تقرر من أن العطوفات المتعددة تكون على «المعطوف عليه » الأول ، مالم تكن المعطوفات المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فعدئذ يكون العطف على « المعطوف » الذي قبل هذا الحرف مباشرة (كا سبق البيان في رقم ٤ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذي قبل الآية ، هو :

⁽والْعَادِيَاتِ ضَبْحاً ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً ، فَالْمُغِيراتِ صُبحاً . . .) . وَكَتَالِهُ تَنَالُ فَي آية أخرى :

⁽إِنَّ المُصَّدِّقِينَ وَالمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً . . .) .

^(۽) ومنه قوله تعالى :

ومنه ُ قوله تعالى : (يُخْرِجُ الحَىَّ من الميتِ ، ومُخْرِجُ الميتِ من الحَىَّ . . .) (١) ومثال عطف الماضى على المصدر الصريح : إنى سعيد بإنقاذ الغريق ، وقد مت له الإسعاف المناسب .

(أَولَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافًاتٍ ، ويَقْبِضْنَ ، ما يُمْسِكُهُنَّ إِلاً الرَّحْمَنُ).

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . ` (ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو – ومعنى يقبضن : يجمعن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرنها) .

خَكَأَنُه قَالَ : وقابضات . . . ، وقول المعرى :

كتابك جاء بالنُّعْمَى بشيراً ويعرض فيه عن خبرى سؤال ...

خالفعل : « يعرض » معطوف على « بشيراً » (بمعنى ؛ مبشر) فكأنه قال : جاء بشيراً وعارضاً ، ويثله : عطف المضارع على الصفة المشبهة في قوله تعالى لمريم :

(إِن الله يُبَشِّركِ بِكَلِمةٍ منْهُ اسمهُ المسيحُ عِيسَى بنُ مَرْيمَ ، وَجِيهاً في الدُّنيا والآخرَة ومنَ المقرَّبِينَ ، ويُكَلِّمُ النَّاسَ في المهْدِ ، وكهْلًا . . .) .

حيث عطف المضارع : « يكلم » على : « وجيها » ، فكأنه قال : وجيها ، ومكلما . . .

(١) ومنه قول الشاعر :

بَات يُعَشَّيها بِعَضْبِ بِاتِر يقصِد في أَسُوْقها وجائِرِ أى : بات يعشى إبله – لا زوجته ، كمَّا قال الصبان والخضرى – بضربها بالعضب (وهو : السيف البتار) يوجهه إلى سيقانها ، لينحرها للآكلين ، بدلا من أن يعشبها بالعلف .

(والأسوق ، جمع : ساق – ويقصد أى : يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، يمعنى : الاعتدال – وجائر ، أى : ظالم) .

وقد عطف كلمة : « جائر » على المضارع : « يقصد » وهو عطف الاسم المشتق على الفعل . ويقول « الصبان والعينى » : إن الذى سهل العطف كون « جائر » بمعنى : يجور . ويقول الحضرى : إن كلمة : « جائر » معطوفة على : « يقصد » الواقعة هنا فى محل جر ، صفة ثانية لعضب ، فى تأويل « قاصد » ؛ لأن الأصل فى الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه . . .

هذا كلامه . وفيه بعض تساهل ؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع : « يقصد » وفاعله معاً . فكيف تكون كلمة : « جائر » معلوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده ؟ فلعل غرضه أن المعلوف عليه هو الفعل « يقصد » وحده . ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأُدركَ غابتي خير من الراحة مع الإخفاق (١) . . .

⁽۱) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة على التفصيل الذي سيجيء في مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤

وفيا سبق يقول ابن مالك في عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبه ، أو العكس :

وَأَعْطِفْ عَلَى اسْمِ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » للعطوف على « المغيرات » فى : الآية السابقة ، وهى قوله تعالى : (فالمغيرات صيْحاً ، فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً) ، وكالفعل : أقرض فى قوله تعالى فى الآية الأخرى : (إن ّ المُصَدِّقين والمُصَدِّقات ، وأقرضُوا الله ...) فإنه معطوف على المُصَدِّقين .

وكذلك ما إعراب الاسم الذي يشبه الفعل إذا كان معطوفًا على الفعل كالأمثلة التي عرضناها هناك (١) ؟

لم أجد رأياً صريحاً شافياً فى هذا، ورأيت اعتراضات كثيرة ، ودفاعاً لم تنته إلى حكم حاسم. ومن هذه الاعتراضات: كيف يتعطف الفعل « أثار » على: « المغيرات» والمعطوف على عليه مجرور مع أن المعطوف فعلى، والفعل لا يدخله الجر ؟ وقد سبق (٢) أن أول الآيات هو: « (والعاديات ضَبَّحاً ، فالمؤريات قد عاً ، فالمغيرات صُبَّحاً . . .) » .

قال الفخر الرازى فى تفسيره: إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل مجله فى معناه الاسم المشتق من مصدره، والأصل: فأخَـرْن صبحـاً فأثـرْن نقعاً

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلى وتنقلها إلى وضع آخر لاعلاقة لنا به . . . إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . . . وهذا غير موضوع البحث . . . ولو أخذنا به لكان حسنًا ، وناجحًا في التغلب على كل اعتراض، و عاليًا من العيب . ورأيت مثله في تفسير الزمشري ، وفي بعض الحواشي الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذي لم أجد لحكمه نصًّا واضحاً صريحاً يتناول المتعاطفين تفصيلاً . . . — فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب، وتكون فائدة العطف هي الربط المجرد بين معنى الحملتين ؛ كالذي سبق في عطف الماضي على المضارع وعكسه — بالإيضاح الذي سلف (٣).

⁽۱) فی ص ۲۶۹ و ۲۵۰ وهامشهما .

⁽ ٢) في رقم ٣ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب في العطف على : « المغيرات » .

⁽٣) في ص ٦٤٢ و ٦٤٣ .

حــ عطف الجملة على الجملة .

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو : الرياضة نافعة ، والمداومة المحمودة عليها لازمة . وقولهم : « الرأى الصادق أمانة ، وكتمانه عند الحاجة إليه خيانة : » وقول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتبجي والكذّب يألفه الدّني الأخيب (١) كما يجوز علمف الفعلية على الفعلية (٢) _ بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشاء _ ولو اختلف زمان الفعلين فيهما (٣) ، فثال اتحاد الزمن فيهما : وصات الطائرة وفرح المسافرون بالوصول سالمين (٤) _ يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه (٥)

وإِنَّ سبيل الحرب وعْرُّ مُضِلةٌ وإِن سبيل السَّلْم آمنة سهل فالشطر الثانى من البيت معطوف على الشطر الأولى ،

(٢) سبق في ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظى والمعنوى بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة الفعلية على الحملة الفعلية – وكما في آخر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية – وقد اجتمع عطف الحملة الفعلية الماضوية على نظيرتها الاسمية في قول الشاعر يصف روضته :

رقَّتُ حواشيها، ورَقَّ نسيمُها وبدتُ محاسنها، وطاب زمانها وكأن أزمان الهوَى أزمانُها وكأن أزمان الهوَى أزمانُها كا اجتمع عطف الماضوية على المفارعية في قوله تعالى: (إن الذين كلاَّبوا بآياتنا، واستكْبَرُوا عنها، لا تُفتَتَّعُ لِم أبوابُ الساء، ولا يدخلون الجنة)

- (٣) ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موجمَّبة (مُثبتَّمَة) ، والأخرى منفية ؛ كالتي في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .
- (٤) وقوله تعالى : (الذين آمنُـوا ، وهاجـَـرُوا ، وجاهـَـدوا في سبيل الله بأموالهـيم وأنفسيهم ، أعظمُ درجة "عند الله_ وأولئك هم الفائزون) .
- (ه) وقوله تمالى: (. . . . تُومِينون بالله و رسوليه ، وتجاهدُ ون فى سبيل الله ِ بأمواليكم وأنفسيكم ؛ ذلكم خير ً لكم إن كنم تسملمون) .

⁽١) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجملة المضارعية بعده معطوفة على الجملة الاسمية التي في صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرة بحرف ناسخ في المتعاطفين ، أو في أحدهما ؛ كقوله تعالى في المرسلين : («إنهم لهم المنصورون ، وإن جند نا لهم الفاليون ...) وقول قيس بن زهير :

كل واشرب ، والبكس ، في غير مكخيلة (١) ولاكبر (٢) . . .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غداً ــ يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمريّة (٣) _ أو غيرها من الجُمل الإنشائية الأخرى _ فلا تُعطف إلا على جملة فعلية متّحدة معها في الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وكلوا واشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْحَيْطُ الْأَبْيَفَ مَن الْطَيْطُ الْأَبْيَفَ أَمن الْحَيْطِ الأسود من النفجر) ، وقوله تعالى : (قلُ سيروا في الأرض ثمّ انظروا كينف كان عاقبة الممكذ بين) . . .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا فى جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبراً فالأحسن اتباع الرأى الذى يمنعه (٤) : لوضوح هذا الرأى ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصاً لربك ، وازجُر عن مديحك ألسنا وقوله تعالى : (يأيها الذين آمنُوا اتقُوا الله ، وابنتخُوا إليه الوسيلة ، وجمَاهد ُوا في سبيله ، لعلكم تفلحون .) ومثل قول الشاعر : – وهذا من عطف الجملة – الأمرية على المضاوعية التي توافقها زمنا – :

لا تَنظرن للبُسِ ، وانظر إلى ما تحته من فطنةٍ وبيان

⁽۱) اختيال ، وكبر .

⁽٢) وقول الشاعر :

⁽٣) لا بد فى فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلا – مستراً ، أو بارزاً – ، فلا يمكن في الرأى الأصح –أن يستقل بنفسه عن فعله . لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل الأمر وحده بغير فاعله ؛ على فعل الأمر وحده بغير فاعله ؛ بل يتعين أن يكون العطف بيهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؟ ومنه قوله تعالى : (ربسنا اغفر لنا ذنوبسنا ، وكَفَر عنا سيئاتينا ، وتوقعنا مع الأبرار) وقوله تعالى : « يأيها الذين تعالى : (كلُلُوا واشر بُوا هنيئاً عِما أسلفتهُ في الأيام الحالية) . . وقوله تعالى : « يأيها الذين المنوا الله وقولُوا الله وقولُوا قولاً سديداً ، يصلح ولكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم . . » طبقاً للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ ورقم ١ من هامش من ص ٢٤٩ –

⁽ ٤) وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاة .

فلا يصح عطف الثانية على الأولى فى مثل : داوم على الطاعات ، وداوم مَ الطاعات ، وداوم مَ أهلك . ولا فى مثل : هدأ البحر وانزل للعوم فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز (1) _ فى أرجح الآراء _ إن لم يختلفا خبراً وإنشاء ؛ فيصح عطف الثانية يعلى الأولى فى مثل : أحب الزراعة ، والصناعة تفيد أنى (1) . ومثل : الصناعة مفيدة لنا وأحب الزراعة . ومن الأمثال المأثورة : (الباطل جولة ، ثم يضمحل) في الجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. و . . و

أما عطف الجملة على المفرد ، والعكس فسيجيء (٣) . . .

⁽۱) انظر رقم ۲ من هامش ص ۸۹ ه .

⁽ ٧) ومن هذا قوله تعالى : (ويوم نسبعثُ من كلَّ أُمة شهيداً ، ثم لا يُتُوذَنُ للذين كفروا ولا هم يُستَمَّتَ مَتَ بون) حيث عطف الحملة الاسمية (لاهم يستعتبون) على الحملة الفعلية (لايؤذن لهم) ولا يصح عطفها على الحملة الفعلية الأولى (وهى : نبعث من كل أمة . . .) مراعاة للقاعدة التي سبقت (في ص ٥٥٥ و ٢٢٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٤٩) والتي تقضى عند تعدد المعطوفات عليها . . . أن يكون المعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف نما يفيد الترتيب مثل : « ثم ٠٠ .

وفى الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية (لا "يؤذَّن " لهم ...) على الجملة الفعلية الموجَّبة (نبعث ×) كما سبقت الإشارة .

ونما يصلح شاهداً لعطف الحبلة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى فى سورة السجدة : (. . . قل يوم الفتح لا يتنفسَع الذين كفروا إيمانتُهم ، ولا هم يُستُنظَرون َ . . .) فالحملة الاسمية المنفية : « لا همُ يُستُظَرون » معطوفة على الفعلية المنفية : « لا ينفع » . .

⁽٣) في ص ١٥٩.

المسألة ١٢٢:

بعض أحكام _ فع العطف _ عامة متفرقة (١).

(منها: - شرط صحة العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفهما - تقدم المعطوف - عطف الجملة على المفرد والعكس ، وقد سبق (٢) بيان المراد من المفرد - العطف على التوهم - المغايرة بين المتعاطفين - معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية - جواز القطع في عطف النسق - عطف الزمان على المكان ، وعكسه).

(۱) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحًا بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل المذكور – أى : للوقوع بعده مباشرة ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوي (۱) – فمثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم . والثانى قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلا للفعل : « قام » (١) ولكن « تاء » المتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل المذكور أضمر له عامل مُقدر بناسبه ، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة ، (أى : صار الكلام عطف جمل .) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذي يعرب فاعلا لمضارع مبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاون أنا والجار و نتعاون نحن والجيران و تتعاون أنت والجار و تتعاون أنت وزوجاك الجنة . فكل معطوف من هذه المعطوفات فاطمة والجار و العامل (إذ لا يقال : أتعاون الجار و نتعاون الجيران و تتعاون الحيران و تتعاون المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات العملون المعلوفات المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوف من هذه المعطوفات المعطوف من المعطوف من هذه المعطوفات المعطوف من المعطوف المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف من المعطوف المعطوف من المعطوف المعطوف

⁽١) راجع الأشموني وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبان ج ٢ آخر باب الظرف .

⁽٢) في رقم ٤ من هامش ص ٥٦ه وفي رقم ٢ من هامش ص ٩٤٢.

⁽٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها في رقم ٢ .

⁽ ٤) إذ لا يقال : قام أنا .

الجارُ ...: تتعاون الجارُ .. اسكن ووجئك ...) فلماكان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور في الكلام وجب أن يُقدَدَّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة

هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعى له ، ولا يتفق مع قولم : « قد يغتفر فى الثوائى ما لا يغتفر فى الأوائل » ... (ورد دوا هذه القاعدة هنا وفى أبواب أخرى) (١) فمن الحير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر إلا مجاراة الحيال (٢) .

(٢) لا يشترط من الوجهة المعنوية (٢) صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهة (٣) المعنوية أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : « تخاصم » لا يقع إلا من متعدد ، فلا يكتني بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معاً يجب مطابقته: لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو العم والأخ حضرا – الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما (١٠٠٠) . . .

فإن كان حرف العطف هو: « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الحبر من أحدهما ؛ نحو: عمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى ؛ نحو: محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو: محمود فحامد قاما و « ثم » كالفاء فها سبق .

⁽١) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتى – في رقم ٢ – إنه لا يشرط صحة تقدير العامل بعد العاطف . . .

⁽ ٢) سبقت إشارة لهذا في ص ٦٣٨ .

⁽٣و٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن سابقتها التي في رقم ١ – كما أشرنا هناك – .

[.] ه λ له تقدم إشارة في « ψ α ص λ ه .

فإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءني الوالد والعم فقمت لهما ، وأقبل على وسليم وهما صديقان

وأما: «لا» ، و «بل» ، و «أو » (1) ، و «أم » ، و «لكن » ، و «إما » (عند من يعتبرها عاطفة) ، فطابقة الضمير معها وعدم الطابقة راجعة إلى قصد المتكلم، فإن قصد أحد المتعاطفين — وذلك واجب فى الإخبار — وجب إفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءنى — الأخ بل الصديق خرج — أمسعود أم منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّانى ، إذ المعنى : حيّانى أحدهما . ويراعى تغليب المذكر . أما فى غير الإخبار فتقول : زارنى إما العم وإما الحال فأكرمته — أصديقًا قابلت أم عدوًا فتركته — ما جاءنى أحمد كن سليم فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة ؛ نحو : حَسَن الاحُسَيَن جاءنى مع أنى دعوتهما - وعاصم أو سليم دعانى حين دهبت إليهما . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية (٢) ، فلا يقال : فلان ورّثه أبوه مالا ففي القوم جاهاً . وإنما يقال : فلان ورّثه أبوه مالا فجاهاً في القوم . ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القسّم في هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست — نزل المطر ثم والله طلعت الشمس — ما أهنت أحداً لكن في البيت المسيء

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق (٣) بيانه .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز فى الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأى ؛ ومنه قول القائل :

أيا نخلةً من ذات عِرقِ عليك ـ ورحمةُ الله ـ السلامُ

⁽١) للحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتممه في رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ٠٠٠

⁽۲) كما سبق فى ص ۷۹ه .

⁽٣) في هامش ص ه ٢٩ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . . . وقد سبقت الإشارة لهذا (١) .

(٦) قد تُعْطَف الجملة على المفرد – أحيانًا – أو العكس ، إذا كانت الجملة في الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتًا،أو : حالا، أو : خبراً ، أو : مفعولا لظن وما في حكمها . . .

فن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل : ألفيت الشجاع يهزم خصمه وفاتكًا به . فكلمة : « فاتكًا » منصوبة ؛ لأنها معطوفة على الجملة الفعلية (المركبة من المضارع « يهزم » وفاعله) وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصرب ، لأنها المفعول الثانى المفعل : « ألفتى » . ومن هذا كلمة : « مصدقًا » الثانية في قوله تعالى : (وقفيًا نا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقًا المما بين يديه من يديه من التوراة ، وآتيناه الإنجيل فيه هدًى ونور " ، ومصدقًا الما بين يديه من التوراة . .) فالجملة الاسمية : (فيه هدى) في محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمة : « مصدقًا » التي بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة الإنجيل ، وكلمة : « مصدقًا » التي بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة المعطوف عليه . . . (٢) ومثل هذا قول الشاعر :

وجدنا الصالحين لهم جزاءً وجندات وعينًا ساسبيلا فالحملة الاسمية (لهم جزاء) في محل أنصب ، لأنها المفعول الثاني للفعل: «وجد» وقد روعي هذا المحل فجاء المعلوفان (جنات وعينًا) منصوبين تبعًا لذلك الحل (٢).

ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى : (وكمّ مين ْ قرية أهلكنّناها فجاءها بأسنًنا بيّاتياً (٣) أو هم قائلون) ، أي : قائلين (١٤) .

ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى (وإذا مس الإنسان الضر المحنانا ليجنبه العلم المحملة على « للحمية المحملة على « للحمية المحملة على « المحملة على المحملة المحملة المحملة على المحملة على المحملة على المحملة المح

⁽۱) فی رقم ۳ من هامشی ص ۵،۵ و ۲۶۱

أما عطُف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة - فقد تقدم في ص ٦٤٢

⁽ ٢ و ٢) راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ح ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢) . وقد عرض « الهمع به لبعض هذه الأحكام في آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

⁽٣) ليلا .

⁽ ٤) مستريحون وقت القيلولة : وهي وسط النهار عند اشتداد الحر.

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفة القاعدة الطردة إلا شذوذاً أو في ضرورة (١) .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه : « العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثلته عندهم — العطف « بفاء السببية » على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها . ذلك أن « فاء السببية » تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ «نحو : ما الشجاعة تهوراً فتهمل الحزر ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسيء فنسيء الحذر ، وقد يكون منك إساءة يترتب عليها أن نسيء لك .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يُتصيد منه المصدر – (كالجملة الاسمية التي يكون فيها الحبر جامداً ؛ نحو : ما أنت عُمرَ فنهابك) – فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عُدمر ، فهيبتنا إياك (٢). . .

(٨) يقول النحاة : إن « المغايرة » هي الأصل الغالب في عطف النسق بين المتعاطفين . يريدون: أن يكون المعطوف مغايراً المعطوف عليه في لفظه وفي معناه معاً؛ فلا يعطف الشيء على نفسه . هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

⁽۱) جاء في التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : « الإدغام » ، نهاية الحزء الثانى) ما نصه : (قد يُفك الإدغام في ذلك شذوذاً . . . أو في ضرورة . .) ا ه وهنا جاء في الحاشية على التصريح ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : « في ضرورة » معطوفاً على : « شذوذاً » على تقدير الحالية أيضاً ، والتقدير : وقد يفك الإدغام في غير ذلك ، حالة كون ذلك شاذا ، أوكائناً في ضرورة . وقال الدنوشرى : (قوله : « في ضرورة » – معطوف على قوله : « شذوذا » . وينظر أهذا العطف صحيح أولا ؟ ا ه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : « شذوذا » في معنى : «في شذوذ » ا ه المنقول عن الحاشية

⁽٢) لهذا إشارة في ج ١ ص ٥٥٠ م ٩٩ أما الإيضاح الكامل في مكانه الأنسب وهو الكلاء على : « فاء السببية » من باب : « إعراب الفعل » ونواصب المضارع – ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ – .

تعطف – لغرض بلاغي – الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم . . . « وأَلفَى قولها كذبًا وميْناً » فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناهما واحد ، واللفظان مختلفان) لغرض بلاغي هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده . وهذا النوع من العطف – على قلته – قياسي (١)

وقد يعطفون الحاص على العام وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول قوله تعالى فى سورة البقرة : (« حافظوا على الصلوات ، والصلاة الوسطى . . . ») فقد عطف «الصلاة الوسطى» — ومن معانيها : صلاة العصر . . . — على «الصلوات» ، والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمله مع غيره من الأنواع الأخرى .

ومن الثانى قوله تعالى : (« والذين إذا فَعَلَمُوا فاحشة " ، أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفر وا الذنوبهم ... ») . فقد عطف الحملة الفعلية : « فلموا » على الحملة الفعلية : « فعَلَمُوا » والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؟ لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمله وغيره ... (٢)

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت الإشارة إليه في «١» من ص ٤٤٤.

(١٠) الصحيح جواز « القطع (٣) » فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا من قبل (٤) — وهو كثير فى المعطوفات المتعددة التى كانت فى أصلها نعوتًا ، وحجة ثم فُصِل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعوتًا . وحجة القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام . ومن الأمثلة كلمة : « الصابرين » من قوله تعالى فى سورة البقرة : (ليس البر أن تُولُو وجوهكم قبل المشرق والمغرب . ولكن البير من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ،

⁽١) راجع حاشية ياسين على التصريح – ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « الإضافة غير المحضة » وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه في المعنى – وسبقت لهذا إشارة في ص ٢٠٠٠ .

⁽ ۲) انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من ص ٦٧ ه .

⁽٣) في هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به .

⁽ ٤) في هامش ص ٣٥٥ .

وآتى المال على حبّه ذوى القربى ، واليتاى ، والمساكين ، وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والمُوفُون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس . . .) فقد نصبت كلمة : «الصابرين » بسبب « القطع » ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات المرفوعة التى قبلها ، ومثل كلمة : « المقيمين » من قوله : فى سورة النساء :

(لكن الراسخون في العلم منهم ، والمؤمنون ، يؤمنون بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ، والمؤمنون بالله ، واليوم الآخر ، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً) ، ومثل كلمة : « القائلون » فيما أنشده الكسائى لبعض فصحاء العرب :

وكلُّ قوم أطاعوا أمرَ مرشدهم إلا نُميرًا أطاعت أمر غاويها الظاعنين ، ولما يُظعِنوا أحدًا والقائلون لمن دارٌ نُخَليها ؟ ومثل: ما أنشده الفرآء لبعضهم كذلك:

إلى الملك القرَّم (١) وابن الهُمَام وليث الكتيبة في المزدحَمُ وذا الرأى حين تَغُمُّ الأُمُورُ بذات الصليل(٢)، وذات اللجُمْ (٣)

فقد نصب كلمتى : « ليث» و « ذا » على الاعتبار السابق⁽⁴⁾....

(١١) هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى الذى يجيزه عند أمن اللبس ؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الحميس أو : قابلتك يوم الحميس وأمام بيتك (٥) .

⁽١) السيد العظيم .

⁽٢) ذات الصليل : السيوف .

⁽٣) ذات اللجم : الخيول .

^(؛) راجع تفسير القرطبي في آيتي « البقرة والنساء » ، وكتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن » العلمبرسي – ج ١ ص ١ – حيث الأمثلة السابقة وغيرها ، و إيضاح لحكم القطع في عطف النسق .

⁽ ه) عرض لهذه المسألة « الصيان » في الحزء الثاني من حاشيته ، آخر باب : « الظرف » قائلاً ما نصه الحرق :

« (هل مجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال في المغنى : أجاز الفارسي في قوله تعالى :
 «وأُ تبسموا في هذه الدنيا لعنة " ، ويوم القيامة » . – أن يكون « يوم القيامة » معطوفاً على محل هذه . ا ه . قال الدماميي : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها ؛ لأن كلا منهما زمان . وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفي الكشاف ما يقتضي منعه ؛ فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : – (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين . . .) – قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : في أيام كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن : «الوقت» ؛ كقتل الحسين ، ا ه . ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل حدهما تابعاً للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شيء من ذلك ، و بأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً ، محلاف ظرف المكان ؛ فلا معطف أحدهما على الآخر . ولعدم سماع على الآخر . ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر .

« لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما فى الظرفية ؛ تقول ضربت زيداً يوم الجمعة وفى المسجد ، أو : فى المسجد ويوم الجمعة ؛ . . . وعليه جرى ابن المنير فى الانتصاف مناقشاً به صاحب الكشاف) » ، التهى كل ماقاله الصبان فيها سبق حرفياً ، وأردفه بأنه نقله باختصار .

وهذا الرأى الأخير هو الأنسب . إلا أن المثال الذى ساقه خال من بيان الطريقة في إعرابه . ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذى وقع يوم الجمعة ، أهو الذى وقع في المسجد أم هو ضرب آخر . فلا بد من قرينة .

_ وقد سبق للمسألة السالفة إشارة موجزة في باب : « الظرف » ، ج ٢ م ٧٨ في آخر الكُلام على أحكام الظرف بنوعيه --

المسألة ١٢٣ :

د _ البدل (١)

تعريفه : يتضح تعريفه ثما يأتي :

لو سمعنا من يقول: « عَدَل الحليفة » — لفهمنا المراد، وكادت الفائدة المعنوية تممّ، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الحليفة، واسمه، وتتعدد الحواطر بشأنه؛ أبو بكر هو، أم عُمْر، أم عثمان، أم على من على ... و ... ؟ .

فلو أن المتكلم قال: عدل الخليفة « عمر » – مثلا – ما شعرنا بذلك النقص المعنوى ؛ لأن « عمر » هو المقاصود الأساسي بالحبُكم الذي في هذه الحملة ، (أي : هو الذي ينسبُ العدل إليه) ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه السبة .

وكذلك لو قلنا: اتسع مجال الحضارة فى زمن: « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع – بالرغم من هذه الإفادة – يشعر بنقص معنوى كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ . . . أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما . . . ؟

فإذا قلنا: اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون – اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكر: « المأمون » ، الذي هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « « عُمر » تسمى : « بدلا » ، وكذلك كلمة : « المأمون » ، وأشباههما من كل كلمة تكون هى المقصودة فى الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها ؟ لتُمهَا الذهن للمتأخرة عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

⁽١) هذا هو الاسم المشهور. ويرد – - أحياناً – في بعض المراجع القديمة ، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم : « الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير » . . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المحتلف – أحياناً – باختلاف العصور .

رابط لفظي يتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون في تعريف البدل :

« إنه التابع (١) المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط __ في الأغلب(٢) __ واسطة لفظية بين التابع والمتبوع » .

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البدل والتوابع الأخرى: فالنعت والتوكيد وعطف (۱۲) البيان ، ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه التي سبقت في أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهي أداة العطف . هذا إلى أن ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً في الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشاركه في الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده (۱۶) . . .

والأُغلب في «البدل» أن يكون جامداً ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً (*). فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له ، كان أولى (١) .

⁽١) سبق في أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصة بالتابع ، ومنها ؛ الفصل بينه و بين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً – طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٨ باب الموصول – ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

⁽ ٢) يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البدل هو الأغلب ، لأن البدل من المجرور يجوز أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البدل منه ، كاللام الجارة في قوله تعالى :

⁽لقد كان لكم في رسولِ اللهِ أُسوةً حسَنةً لمن كان يرجُو الله ...). وقوله تعالى (ربَّنا أَنزِلُ علينا مائدة من السهاء تكون لنا عيدًا لأَوَّلِنا وآخرِ نا ...).

فقد أعيدت اللام مع كلمتى : «مَـنَ° وأَوَّـلـنا» وهذه الإعادة فى البدل أمر جائز ، لاَ واجب، وهى مختصة بحروف الحروحدها . وسيجىء لها بيان مناسّب فى ص ٩٥٥ .

⁽٣) الموازنة بين البدل وعطف البيان مدونة فى ص ٤٦٠.

⁽٤) ويتضع من التمريف السابق أيضاً : أن الحرف وحده لا يقع بدلا ؛ لأنه لا يصلح للحكم . فالبدل والمبدل منه إما اسهان معاً ، وإما فعلان معاً ، وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة . . . كل ذلك على حسب البيان الذي سيجيء ،

ويقول ابن مالك في تعريف البدل :

التَّابِعُ المَفْصُودُ بِالْحَكْمِ بِلَّا وَاسِطةٍ هُوَ المُسَمَّى : «بَدَلًا»

⁽ ٥) واجع الصبان - ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : « الإضافة غير المحضة » .

⁽٦) يتصل بهذا ويوضحه ماسبق فى : « ج » من ص ٦٤ وما سيجى فى ح ٤ م ١٣٠ أحكام تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة : .

الغرض من البدل:

الغرض الأصيل هو _ فى الغالب _ تقرير الحكم السّابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أوّلاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذى سيجىء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولهفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ، فكأن الحكم قد ذكر مرتبن ، وفى هذا تقوية للحكم وتوكيد (۱) . ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثانى زيادة بيان وإيضاح ، فلا يصح فى مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق _ إعراب : كلمة وسعد » الثانية بدلا(۲).

أقسام البدل الأربعة المشهورة ــ وكل منها هوالمقصود وحده بالحكم ــ :

أولها : بدل كل من كل (") ، ويسمى « بدل المطابقة » ، أو : « بدل المطابق من مطابقه » . وضابطه : أن يكون الثاني مطابقاً – أي : مساوياً –

(١) لهذا يقولون إن البدل في حكم تكرير العامل . أما قولهم : إن المبدل منه في حكم المطروح (أي : المهمل الذي يمكن الاستفناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه – الغالب – من جهة الممنى لا من جهة اللفظ – بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلا ما كان الضمير مرجع (راجع شرح التصريح) .

وقال الزنخشرى فى المفصل: « مرادهم بكون البدل فى نية طرح الأول – أى : فى نية طرح المبدل منه – هو أنه مستقل بنفسه ، لامتم لمتبوعه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفة ، والبيان) . لا إهداد الأول. ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو : محمد رأيت غلامه رجلا صالحاً – لم يستقم كلاماً » ا ه . كلام صاحب المفصل نقلا عن حاشية الصبان آخر عطف البيان . – ثم قال الصبان بعد المثال السالف : علاقه فى البيان . ا ه .

. $\{0,0,0\}$ من ص $\{0,0,0\}$ و يؤيد هذا ماسيجيء في رقم $\{0,0\}$

⁽ ٧) (راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المنادى. وسيجيء إشارة لهذا في وجه من ص ١٧٧ وفي ج 4 ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البدل أو المبدل منه حرفاً – كما تقدم – .

⁽٣) من بدل الكل نوع اسمه : « بدل التفصيل » سيجىء في ص ٩٨٤ وله بعض أحكام في « ٨٥ من ص ٩٧٧ .

و إذا كان ﴿ المبدل منه ﴾ كنية لوحظ فيه وفي ﴿ البدل ﴾ ما سبق في ﴿ أَ ﴾ من ص \$ \$ \$.

للأول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب() فهما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد - نحو : (أشرقت الغزالة ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزالة ، ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماماً . ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لحين فضة) ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : «لجين» . وهذا النوع من البدل لا يحتاج لرابط يربطه بالمتبوع () . . ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين

ومن الأمثلة أيضاً: قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم . . .) ، فكلمة : «إصراط » الثانية بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

⁽١) الأغلب اختلافهما في اللفظ . وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثانى زيادة بيان وإيضاح -كما تقدم في الصفحة السالفة ، وكما يجيء في : « ج » ص ٧٧٧ – ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى :

⁽اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم). وقوله تعالى : في سورة الشورى : (وإنك لته دي إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ...) وبسبب توانق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد اللفظي في الصورة اللفظية الظاهرة ، وقد يصعب التفريق بينهما أحياناً في الصورة اللفظية الظاهرة . غير أن الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معاً :

أولهما : الغرض المعنوى الذي ينفرد بتأديته كل مهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده . وثانيهما : الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه . . .

وقد يكون « البدل » عاماً في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبدل ، نحو : ما تخلف السباقون إلا واحداً ، أو واحداً . فإذا تقدم المستثنى « البدل » فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجة الحملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذى تأخر اسمه ، ويعرب «بدلا» من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد السباقون . فالسباقون : « بدل » من واحد ، وهو بدل « كل من كل » ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كا أسلفنا - وبيان هاده المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ج ٢ - رقم ؛ من هامش ص ٢٩٨ م ٢٩٨ ، عند الكلام على المستثنى بإلا . -

 ⁽ ۲) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبدل الكل ، ولعطف البيان ، وللتوكيد اللفظى بالمرادف ، وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض الملونة في أبوابنها وعلاحظة الفوارق والأحكام التي تميزكل نوع ، وتختص به – كا سبقت الإشارة هنا في رقم ١ –

إن النجوم نجوم الأفق أصغرُها في العين أذهبُها في الجو إصعادا فكلمة : « نجوم » الثانية بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة : « نجوم » الأولى . ومثل إهذا قول الآخر : إن الأسود أسود الغاب همتُها يوم الكرية في المسلوب لا السَّلَب (١) وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان (٢)

ثانيها : بدل بعض من كل ، (أو : بدل جزء من كل) . وضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقياً (٦) من المبدل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقى الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساوياً) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛ فلا يفسد المعنى بحذفه(٤) نحو : أكلت البطيخة ثلثها ، والبرتقالة ثلثيها . ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظفت فمه ، أسنانه .

والأعم الأكثر أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو « الضمير » (٥) فإن كان الرابط الضمير وجب أن يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما (١) ومن الجائز – مع قلته – الاستغناء عن هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث .

⁽١) الغنيمة التي يأخذها الغالب من المغلوب . (٢) في ص ٥٤٦ .

⁽٣) جزء الشيء هو الذي يدخل في تكوين هذا الشيء دخولا أساسيًّا ، لا عرضيًّا ، بحيث لا يوجد الكل كاملا بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو : القلب ، ... بالنسبة للإنسان ، وكالعين ، أو : الغيم أو : الجهة .. بالنسبة للفهم ... وكالشفتين ، أو : الأسنان ... بالنسبة للفهم ... و ... أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة ... فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الجمرة . و بسبب الجزئية الأصيلة اختلف بدل « البعض » عن «بدل» الاشتمال – كما سيجيء في ص ١٧٠ .

⁽٤) يشترط لصحة بدل البعض - كما يقول الصبان - صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح جدع السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق . على معى قطع أنفه ، وإرادة هذا الممى . فلا بد في البدل الحزئ من دلالة ماقبله دلالة إجمالية . يوضح هذا صاحب « الهمع » بأنه لو حذف البدل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه - وقد أشرنا طذا في : «و» من ص ٨٧٨ - .

⁽ه) لأنه أقوى في الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغة .

 ⁽٦) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشرة – كالأمثلة المتقدمة – وأن يتصل بلفظ
 آخر له صلة بالبدل ؛ نحو: : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثة مهم .

ا ــ وجود « أل » التي تغني عنه في إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو: إذا رأيت الوالد فقبَله ، اليد، أي : فقبله يده، أو اليد منه (١) . . .

س-أن يكون البدل بعضًا والمبدل منه هو المستثنى منه فى كلام تام غير موجب ، (حيث يصح فى المستثنى : إمَّا النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع على البدلية من المستثنى منه – كما تقدم فى باب المستثنى –(٢) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا وإحداً أو واحد " ؛ فوجود « إلا » يغنى عن الرابط ؛ لدلالتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه (٣) .

حان يجىء بعد البدل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافياً يشملها جميعاً ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكامة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة : « اسم » بدل بعض من ثلاثة ، أو من أقسام . وهذا البدل خال من الرابط ؛ لأن البدل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت في الكلام مستوفاة (٤) . ومن الأمثلة قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقى ولا يستوى القلبان: قاس وراحم فكلمة: «قاس» بدل خال من الرابط؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه . وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين .

ثالثها: بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالى:

إذا قلت : أعجبتنى الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها — أو . . . لأن الإعجاب يحتمل هذه المعانى العرّضية مفردة ، ومجتمعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلت : أعجبتنى الوردة رائحتها . . ، تعين معنى واحد من تلك المعانى العرّضية التي يتضمنها العامل:

⁽١) انظرما يتصل مهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٧٦ . (٢) في ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧ .

⁽٣) راجع حاشية الصبان ، أول باب الاستثناه .

 ⁽٤) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم مها ، وفعل مها ، وحرف مها . ولا أثر
 المخلاف بين الرأيين . لأن نتيجهما واحدة : هي خلو التابع من رابط ظاهر في الكلام .

[«] ملاحظة » إذا كان المبدل منه متعدداً والبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل بالتفصيل الذي سنذكره ف « ه » من ص ٧٧٧ .

(أعْجَبَ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالا ، والتى تنطبق على الوردة وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردة ، وفى تكوينها المادى (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حتميقاً أساسياً لا توجد الوردة إلا به ، فليست رائحة الوردة جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردة ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياً كذلك ، وإنما هى أمور عرضية طارئة على ذاتها المادية ، قد تلازم الذات أولا تلازمها . وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ، فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبتى من غير أن يكون لها رائحتها ، عليها ، فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبتى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئة التى تندمج تحت لفظ العامل : «أعْجبَبَ » .

فالرائحة فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : «بدل اشتمال » و « المبدّل منه » هو : « الوردة » ، والعامل هو : « أعْجَبَ » . ويقولون فى بدل الاشتمال :

« إنه تابع ُ يعـَيـن أمراً عـَرَضيـًا ، ووصفاً طارئًا من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالا بغير تفصيل (١) » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه ، وأن هذا الأمر عَرَضي طارئ ، وليس جزءاً أصيلا من المتبوع (٢) . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البدل: بهرنى عمرً عكد له _ راقبى معاوية حليمه _ سرتنى عائشة علميها ودينها . فالكلمات : عدل : حلم _ علم بدل اشتمال كل واحدة منها تُعيّن أمراً خاصيًا في المتبوع . وهو أمر عرضي لا يدخل في تكوين الذات تكوينيًا مادينًا أصيلاً . وهذا الأمر العرضيّ الطارئ يندرج

⁽ ١) وهذا الاشتمال قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً ، كالحسن ، أو عدم ملازمته : كالكلام . وأيضاً قد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف ؛ كالثوب ، وتارة لا يكون ، كالفرس .

⁽٢) وبسبب هذا يختلف بدل الاشتال عن بدل البعض اختلافاً واسماً .

مع أمور عَـرَضية أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالا .

ولا بد فى بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما فى الأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : (قُدُتِلَ أَصْحابُ الْأُخُدُود (١) ، النار ذات الْوَقود) ، والتقدير : « النار فيه » . فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذات الوقود . ثم حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط (١) .

وبدل الاشتمال – كبدل البعض – لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه (۲) .

رابعها: البدل المباين للمبدل منه – ويسمى: «بدل المباينة » – وهو ثلاثة أنواع لابد فى كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم (أن ، وأن يقوم دليل (أى : قرينة) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس (°) . وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير – أو غيره – يربطه بالمتبوع .

إ ـ بدل الغلَط : وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلَطاً لِسانياً ، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

⁽١) أصل الأخدود : الشق أو الحفرة في الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة في الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ، أو غيرها من الأديان الساوية .

⁽ ٢) ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط ؟ أليس الأفضل أن نتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها ، كما سبق البيان فى ص ٣٦٩ ؟ على أن هذا الاختلاف شكلي يسير .

⁽٣) لهذا بيان في حاشية : «ياسين » على التصريح » ، مضمونه : أنه يشترط في بدل الاشتمال تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان «أعجبني على آخوه » ، بدل إضراب، لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأولى .

وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافتراض أن البدل غير مذكور ، ولهذا امتنع : «أسرجت عليا فرسه» لأنه – بالرغم من فهم معناه فى الحذف – لا يستعمل مثله ، ولا يحسن . فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتمال كبدل الجزء فى هذا ، – كما أشرنا فى ص ١٧٨ – .

⁽ ه) انظر ما يختص بمنع اللبس في الصفحة الآتية .

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعًا؛ فيذكر البدل، ليتدارك به الخطأ اللّسانيّ ويصححه. فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البدل، نحو: (أعظم الخلفاء العباسيين: « المأمون » بن « المنصور» ، « الرشيد » .) فالحقيقة : أن « المأمون » هو ابن « الرشيد » ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلا : « الرشيد » . فالرشيد ؛ بدل من المتبوع ، الذي ذكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو: الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السالف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبته . فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أي : بدلا مقصوداً من فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أي : بدلا مقصوداً من شيء غير مقصود دُ ذكر غلطاً — كما أوضحنا — ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يربطه بالمتبوع (۱) ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله (۲) . . .

سبدل النسيان : هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البدل الذي هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، في الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذي صلاة ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التي تذكرها ؛ وهي : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بدل نسيان . والفرق بين هذا البدل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمن العقل .

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر (٢) . . . ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله(١) . . .

حـ بدل الإضراب (٣) : وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

⁽ ١ و١) انظر الملاحظة التي في ص ٦٧٢ .

⁽ ۲ و ۲) إذ يستحيل وقوع « الغلط والنسيان » من المولى – جل شأنه – ويستحيل نسبة أحدهما إليه ؛ نبطلان هذه النسبة بداهة .

⁽٣) يسمى أيضاً : بدل « البدّاء » – بفتح الباء والدال – أى : الظهور . لأن المتكلم بعد أن ذكره أولا – بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى . والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقالى – وقد سبق شرحه فى ص ٦٢٣ – .

يُضْرِب عنه المتكلم (أى: ينصرف عنه ويتركه مسكوتًا عنه) من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات _ كأنه لم يذكره _ ويتجه إلى البدل . نحو: سافر في قطار ، سيارة . فقد نص المتكلم على القطار أولا ، ثم أضْرَب عنه تاركًا أمّره ، ونص على السيارة بعد ذلك ، فهى بدل مقصود من القطار . ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يعود إلى المتبوع ، ولا إلى غيره من الروابط ... (1)

(١) وفي الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك :

مُطَابِقاً ، أَوْ: بِعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى ، أَوْ: كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

(تقدير البيت : يلني البدل مطابقاً ، أو بعضاً ،أو ما يشتمل عليه ، أو كمطوف ببل) وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو : « مطابقاً» . وبدل البعض بالنص الصريح ، وهو : « بعضاً » كما تضمن بدل الاشتمال بقوله : « أو ما يشتمل عليه . » (وكلمة : مطابقاً مفعول ثان ليلني) .

يريد : أو : شيئاً يشتمل على البدل اشهالا معنوياً (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذي شرحناه) . ويريد بالمعطوف بالحرف الذي يشبه « بل »: بدل المباينة ؛ لأنه بأذواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي لا الإبطالي . (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على «بل» العاطفة — ص 77 وأوضحنا أن الانتقالي هو الذي يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبيه « بل » فيقول :

وذا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ودُون قَصْدٍ غَلَطٌ. به سُلبِ (ذا ، أي : هذا الذي يشبه : « بل » – اعز : انسب) .

يريد : انسب الذي يشبه « بل » إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مريداً له ، (والإضراب هنا هو : الإضراب الانتقالي) . وإن لم يقصده المتكلم فهو « بدل غلط » . وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله . (والتقدير : وغلط دون قصد سلب إبالبدل) . واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين : هما : « الغلط » ، والإضراب » ، وترك « النسيان » ولكن البيت التالي المشتمل على مثال لكل نوع – قد يتسع النسيان ، قال :

كَزُرَّهُ خَالِدًا ، وَقَبِّلْهُ اليدا واغْرِفْهُ حَقَّهُ ، وخُذْ نَبْلًا مُدَى

(خالد: امم رجل – النَّبل ، جمع: نبلة ، وهى : السجم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان . المدى ، جمع مدية ، وهى : السكين .) « فخالد ۽ بدل كل من الحاء التى فى الفعل قبله مباشرة . و « اليد » : بدل جزء من الحاء التى قبله فى الفعل (أى : يده ، أو اليد منه) و « حق » بدل اشتمال من الحاء التى قبله مباشرة ، ومدى : بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب ، من « نبلا » . فالبدل هنا يحتمل الثلاثة .

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة ؛ لأن احمال اللبس فيه كبير (١)

لا ملاحظة ، : سبق أن أنواع البدل المباين الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس . وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع – مباشرة – حرف العطف و بل » المفيد للإضراب . لأن وجود هذا الحرف يؤدى إلى إعراب ما بعده معطوفاً لابدلا . وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : • بل » وبمجيئه تنتقل المسألة من البدل إلى العطف .

⁽١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٦٢٣ من « باب العطف . .

زيادة وتفصيل:

ا – المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التي شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : « بدل الكل من البعض » ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى في التائبين الصالحين : « (. . . فأولئك يَدْخُلُون الجَنَّة ، ولا يُظْلَمُون شَيْئًا ، جَنَّات عَدْن التي وَعَهَ الرحْمن عبادة ، والأفل جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلا والمبدل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحم اللهُ أَعظُماً دفَنُسوها بسِجِسْتانَ طلحةَ الطلَحاتِ فكلمة : طلحة « بدل كل » من « أعظمُ » التي هي جزء من « طلحة » ، وكذلك قول الشاعر :

كَأَنى غداةً (١) البينْ (٢) يوم تَحَمَّلُوا (٣) لدى سَمُرَات (٤) الحيّ ناقفُ حَنْظُل (٥) فكلمة « يوم » بدل كل من « غداة » مع أنه يشملها ، وهي جزء منه (١) ...

- حكم البدل:

البدل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه فى حركات الإعراب ، وفى بعض الأشياء المشتركة التى سبق النص عليها (٧) . أما موافقته إياه فى غير ذلك فيجرى فيها التفصيل الآتى :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لايلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

⁽١) أول النهار . (٢) الفراق . (٣) سافر وا وارتحلوا .

^(£) جمع « سَمَدُرَ ة » – بفتح فضم ، ففتح – وهي شجرة الطلح (نوع من شجر الموز) .

⁽ ه) أي : جامع حنظل . وجامعه تدمع عيناه .

⁽٦) قال صاحب الهمع – ج ٢ ص ١٢٧ – ما نصه : « والمختار – خلافاً للجمهور – إثبات بدل الكل من البعض ؛ لوروده في الفصيح » أ ه . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة .

⁽٧) في ص ٤٣٤ .

- معاً - معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتابُ أنزلناهُ إليكَ لتُخْوِجَ النّاسَ من الظلُمات إلى النور بإذن ربّهم إلى صراط العزيز الحميد ؛ الله اللّذي له ما في السموات وما في الأرض ...) بجر كلمة . «الله» ؛ على اعتبارها بدلا من كلمة : «العزيز» . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إن للمُتَهَينَ مَفَازاً (١٠) حدائق وأعْناباً ...) . وقد تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : (وإنكَ لتمهندي إلى صراط مُسْتَقيم ؛ صراط الله ...) .

وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : (لَنَسَفَعَنَ " بالنَّاصِية ، ناصِية ، ناصِية كاذبَة (٢) . . .) . والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة ألحالية من فائدة التعريف - نحو : معتصة ألله المعرفة المشتملة على فائدة مررت بمحمد رجل عاقل – قد تفيد ما لا تفيده المعرفة المشتملة على فائدة التعريف (٣) . ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل – كما عرفناه فيا سبق – لا يتحقق بالنكرة المحضة .

(٢) ومن جهة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل عن الكل عن الكل عن الكل عن الكل عن الكل عن التثنية أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدراً لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى (١٠) ؛ مثل : قوله تعالى في الآية السالفة : (مَفَازاً ، حدائق ...) وكقصد التفصيل ، في قَوْل الشاعر :

وكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْن رِجْلٍ صَحِيحَة ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّت (٥)

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها (٦) .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه في حالتي التذكير

⁽١) فوزاً ، أو : مكان فوز .

⁽۲) انظر رقم ۱ من هامش ص ۹ ه ۶ .

⁽٣) راجع حاشية ياسين في آخر باب البدل .

⁽٤) سبقت الإشارة لهذا في ٢٣١.

⁽ ٥) بطلت حركتها ، ووقفت .

⁽ ٦) انظر ص ٤٦ ه وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : « ثانيها » .

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو: إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنتها فاتر ، بتأنيث خبر «إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولولا أن الملاحظ هوالبدل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني . ولابد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره (١) . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إِنَّ السيوفَ غدوَّها وروَاحَها تركت هَوَازِن مثل قرنِ الأَعضَب (٢) فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة للمبدل منه ، (وهو اسم « إن » لاللبدل .

حـقلنا (٣) ـ إنه قد يتحد (٤) لفظ البدل والمبدل منه إذا كان فى لفظ البدل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وتَرَى كلَّ أَمَة جاثييَة "(٥) كُلَّ أَمَة تُدْعى إلى كتابِهِمَا . . .) بنصب كلمة : « كلَّ » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس فى المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها . ومن الأمثلة : شاهدنا الجنود ، فرحة ، الجنود التى أنجبتهم ... التي انتصرت على أعد اثها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمة التى أنجبتهم ...

د — قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه فى جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو: أحسن إلى الذى عرفت المحتاج ، أى : الذى عرفته المحتاج فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلا ً من الضمير المحذوف (١)

هـ يصح الإتباع والقطع فى البدل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملا ، مضمونه أفراد وأقسام متعددة ، تذكر بعده مفصلة ـ بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة ـ نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

⁽١) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يوقع فى لبس .

⁽٢) الحيوان المكمور قرنه .

⁽٣) في ص ٦٦٧ وهامشها .

^(1) راجع في الحكم الثالث : ﴿ جِ مِ وَمَا بَعْدُهُ ﴿ الْأَسْمُونِي ﴾ . آخر باب : ﴿ البَّدُّلُ ﴾ .

⁽ ٥) قاعدة معتمدة في القعود على ركبتها .

⁽٦) يصح فى كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، والجر على البدلية من اسم الموصول ، والرفع على الحبرية لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو .

ورَبُّغة (١) . . . بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر في هذا المثال .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البدل القطع (٢) نحو : مررت برجال طويلا وقصيراً ، أو : طويل وقصير ، بالرفع أو النصب في الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران _ كما صح في الأول _ وهما : البدل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام:

فإن كان البدل خالياً من التفصيل جازفيه الأمران أيضًا : الإتباع والقطع ؛ نحو : فرحت بعلى أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو : أخيك على البدل . . . وسيجىء – فى ص ٦٨٤ وما بعدها – إيضاح آخر لبدل التفصيل، وأنه نوع من بدل الكل .

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق فى باب النعت . ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعة .

و _ يشترط (٣) فى بدل البعض وبدل الاشال أن يصح فى كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعيى أو اختلال التركيب لو حلف البدل ، أو اتصل به عامله اتصالا لفظينًا ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ،) لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد البدل منه عن البدل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال فى هذا المثال _ وأشباهه _ عند إظهار عامل

⁽١) متوسط بين العلويل والقصير .

⁽۲) لکیلا یکون بدل بعض من کل مع خلوه من الرابط ، وبما یغی عن الرابط – کما سبق فی ص ۹۶۶ وفی رقم ۶ من هامشها .

⁽٣) الشرط الآقى هو ما سبقت الإشارة إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على و بدل الاشتال ، نقلا عن و بدل البمض ، نقلا عن المحلف ، نقلا عن المحلف ، نقلا عن المحلف و بدل المحلفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا . ويتصل بهذا ماقى رقم ١ من هامش ص ٢٦٦ .

البدل - وهو مررت ، أو الباء - وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ، بنعدية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير .

ز - الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل (١) ، وليس على تكرازه حقيقة . بيان هذا : أن العامل في « البدل » لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده . ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً صريحاً قبل التابع . وإنما يكني تخيل وجوده قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود قبله في النية والتقدير ؛ لا في الحقيقة والواقع . مع استقامة الأسلوب ، وسلامة المعنى بغير حاجة إلى إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً في الكلام .

والسبب في منع التكرار الحقيقي - لا الحيالي - أنه يؤدى إلى تأثير العامل المتكرر في « البدل » تأثيراً جديداً يزحزحه عن « البدلية » ويدخله في عداد معمولات أخرى لا تصلح « بدلاً » ؛ فني مثل : نظف الرجل فهه أسنانة ، يكون المبدل منه هو « الفم » ، والبدل هو : « أسنان » وعاملهما هو : « أسنان » وعاملهما هو : « نظف » المذكور صريحاً قبل المتبوع . وتخيلا وتقديراً - دون تكراره - قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل الحبرد ، والتقدير الحض يصح أن نفترض أن أصل الكلام هو : نظف الرجل أسنانه . وهذا الافتراض أن أصل الكلام هو : نظف الرجل فهه - نظف الرجل أسنانه . وهذا الافتراض لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل الثانى ، الملاحكة تخيلا وتقديراً - وهو هنا : « نظف » - عاملامعاداً حقيقة ، وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب كلمة : « أسنان » شيئاً آخر غير البدل ، فتكون هنا على الاعتبار الجديد « مفعولا به » ، ولا تصلح بدلا ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنوى معروف بنشأ من الفرق المعنوى بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمة تختلف عن مهمة الآخر .

ويستثني من الحكم السالف صورة يضح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل تكراراً لفظياً ، وإعادة التلفظ به مرة ثانية ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

⁽١) سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه في حكم المطروح (في رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ – وله إشارة موجزة في ص ٤٧ه) .

والاقتصار على ملاحظته فى النية والتقدير (١) . وهذه الصورة الجائزة – لا الواجبة ، كما أسلفنا (٢) – هى التى يكون فيها العامل حرفًا من حروف الجر ؛ كاللام الجارة فى قوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أُسوة حسنة لهن كان يرجو الله واليوم الآخر . . .) ، وفى قوله تعالى : (ربنا أنزل علينا مائدة ، ن السهاء ، تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا . . .) ومثل : « من » فى قوله تعالى : (ولا تكونوا من المشركين ، من الدين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا . . .) به فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة فى الآية الأولى (. . . لكم – لمين . .) ، وكذلك فى الآية الثالثة (. . لنا – لأولنا) كما تكررت « مين » فى الآية الثالثة (من المشركين – من الذين . . .) وهكذا . . .

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر ؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده ؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلى " ، باق على عمله ، وإنه هو الذي جر الاسم الواقع « بدلا ") بعده . دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل . بحجة أنه لا داعى للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحة ، فإن التخيل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحس " ، فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده . ولا المطالبة بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البدل ، بعده إذ لا داعى للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده المدل مباشرة .

بقى الاعتراض بشيء آخر ، هو أن حرف الجرّ الأصلى لا يجر البدل ؛ لأن عمله مقصور على شيء واحد ؛ هو جر الاسم جرّاً مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلا أو غير بدل .

قد يندفع هذا الاعتراض بواخد من ثلاثة:

أولها : وهو أقواها وأحسنها — صحة اعتبار المجرور في هذه الصورة وحدها « بدلا » ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظيّ لا يؤثر في غيره ، ولا

⁽١) وأجع حاشية ياسين على التصريح ، باب البدل . عند الكلام على بدل الاشتمال .

⁽٢) في رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤ .

يتأثر په ؛ فلا يصلح عاملا ولا معمولا ^(١) .

ثانيها: اعتبار العامل المتكرر توكيداً لفظياً محضاً (أى: لا يؤثر ولا يتأثر الطهقاً لما سبق تقريره). وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير في المبدل منه ، فهو – أى: العامل الأول – وحده – مؤثر في المتابع والمتبوع معاً ، عملاً بالرأى الذي يقول: إن البدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل في المبدل منه وفي البدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته .

ثالثها: اعتبار البدل على نية تكرار العامل، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظي محض، وليس تكراراً للعامل المتقدم. وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره توكيداً لفظينًا خالصًا يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ في النية والتقدير.

ولا شك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة ، ولاعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفاً ؛ ولذا كان أنسبها قبولا .

⁽¹⁾ بيان هذا في و 1 ۽ ص ٧٧ ه حيث الكلام على أحكام التركيد الفظي .

المسألة ١٧٤ :

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمر ، والعكس في كل حالة...

ا بيوز إبدال الظاهر من الظاهر ، كالأمثلة السابقة بأحكامها المختافة . ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشمال ، أو مباينة (۱) . نحو : وقفت أمام الدار أترقب القادمين . فلما أقبلوا الضيوف صافحتهم في بشر وابتهاج . فكلمة « الضيوف » بدل كل من كل : « هو الفاعل (۲) ، واو الجماعة » . ونحو : وقفت أترقب الأضياف الجمسة فأقبلوا أربعة منهم . . . فكلمة « أربعة » بدل بعض ، أي : من الفاعل (۲) « واو الجماعة » . أو : فأقبلوا حقائبُهم . . « فحقائب » بدل اشتال من الواو . . أو : فأقبلوا أو : فأقبلوا حقائبُهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب حقائبُهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب فالبدل بأنواعه المختلفة يقع أصحيحاً من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر (أي : لمتكلم ، أو لمخاطب) جاز مجيء البدل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إمّا بدل كلّ من كلّ يفيد الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى: (ربّاناً أنْزِل عليناً مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولينا وآخيرنا ...) (١) ، فكلمة وأول ، بدل وكل ، من الضمير ونا ، المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازاً مع البدل عامل الحر ، وهو هنا : «اللام » ، مجاراة للمبدل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثتكم . فكلمة : «ثلاثة ، بدل كل من كل ، من التاء (١)

⁽١) في ص ٢٧١ تفصيل الكلام على « البدل المباين » .

⁽ ٢ و ٢) وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميراً فاعلا ، طبقاً للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف يعتبر علامة للجمع .

⁽٣) لأن معنى : (لأولنا وآخرنا . . .) هو : لجميعنا ، على عادة العرب من ذكرهم طرفى الشيء ، يريدون بهما : جميعه كاملا . ومن هذا قولهم : « سبحان الله بكرة وأصيلا » . . . أى : كل وقت : - وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى في هامش ص ٦٦٤ وفي ص ٦٨٠ .

⁽٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١ و ٦٨٠ .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عالجني الطبيب أذنى . فكلمة « أذن » بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو أعام أعام أسنان كل ، فكلمة : « أسنان » بدل بعض من ضمير الخاطب (التاء) .

وإما بدل اشتال كقول الشاعر:

بلغنا الساء مجدُنا وثناؤنا وإنا لنرجُو فوقَ ذلك مَظْهرا فكلمة : « عبدُنا » بدل اشتال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو : أرضيتني كلامك ، « فكلام » بدل اشتال من ضمير المخاطب (التاء) .

⁽١) في بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدل ، لا يقوم على الاستثهاد بالكلام العربي الفصيح .

⁽ ٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك في الحالات السابقة (١ ، ب) على حالة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

ومن ضَمِير الحَاضر الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَو اشْتَمَالًا كَإِنَّكَ ابْتَهَا ابْتَهَا ابْتَهَا اللهِ الْعَلَا كَإِنَّكَ ابْتَهَا اللهِ الْعَلَا فَا اللهِ الْعَلَا اللهِ إَحَاطَةً).

يقول : لاتبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البدل إحاطة (أى : دل عليها بأن كان بدل كل من كل)أو : اقتضى بعضاً . (أى : دل على البعضية)أو : دل على اشتمال ، وساق مثالا لبدل الاشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك .

المسألة ١٢٥ :

البدل من المضمّن الاستفهام، أو الشرط، وأبيان: بدل التفصيل.

قد يكون « المبدل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : « المضمن معنى همزة الاستفهام» (۱) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمن معنى حرف الشرط وإن ») فإذا اقتضى الأمر بدلا يتفصل ذلك المضمون المعنوى المجتمل ظهر فى الحالة الأولى مع البدل حرف الاستفهام : « الهمزة » ، وفى الحالة الثانية حرف الشرط : « إن » ليوافق البدل ألمبدل منه فى تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدل منه . . .

والاستفهام الذي يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية (٢)، أو عن الذات، أو عن الذات، أو عن من المعلى . فمثال الاستفهام عن الكمية : كم كُتُبُك ؟ أمائة" أم مائتان ؟ « فمائة » بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العددي .

ومثال الاستفهام عن الذات : من شاركت ؟ أكاملا أم منصوراً ؟ « فكاملا » بدل تفصيل من ° كلمة : « من ° » .

⁽۱) معنى تضمنه همزة الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزة الاستفهام ، وأنه – وهو لفظ واحد – يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة فى الكلام صراحة ؛ فهو يحتويها إجمالا من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة . فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد بما يدخل فى الإجمال، جىء بهذا المطلوب مذكوراً صريحاً فى « البدل » بعد الهمزة مباشرة من غير فاصل بينهما) وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة فى اسم الاستفهام (المبدل منه) .

ومثل هذا يقال فى الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة . وسيجىء فى آخر ص ٦٨٥ أن البدل المضمن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل .

⁽ ٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئاً ؟ فجيداً بدل تفصيل من : « ما » .

وإنما تضمَّن البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية — كما أسلفنا — ؟ فلا تجىء الهمزة في مثل : هل أحد جاءك ؟ محمد أوعلى ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام .

والشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان . فثال الشرط للعاقل : مرَن يجاملني _ إن صديق وإن عدو _ أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مرَن » الشرطية . وإن » الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : «إن التفصيلية » .

ومثال الشرط لغير العاقل: ما تقرأ ، إن جيداً وإن رديئًا ، تتأثر به نفسك . فكلمة : «جيداً وإن » المذكورة في الجملة لا أثر لها إلا في إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرنى — إن ْ غداً وإن ْ بعد غد — أسعد ْ بلقائك . فكلمة « غداً » بدل من « متى » ، وكلمة : « إن ْ » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثًا تجلس — إن ْ فوق الكرسي وإن فوق الأريكة — تجد الحق . . . فكلمة : « فوق » بدل من : حيثًا . وكلمة : « إن » للتفصيل .

وإنما قرن البدل في كل ما سبق بالحرف: « إن " ليكون موافقًا لاسم الشرط المتبوع الذي يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحًا (١) . فلا يصح مجيء « إن " في مثل: إن تساعد أحداً محمداً أو عليبًا أساعد " هذا وبدل التفصيل (١) نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

⁽۱) ستجى، إشارة إلى « إن » التفتيلية (في باب الجوازم ج ؛ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقة إعرابها . وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل بما ضمن همزة الاستفهام ، قال : وبكدَلُ المُضَمَّن الهَمْزُ يلى همْزًا كَمَنَّ ذا . أَسعيدُ لَمَّ عَلَى أَى : أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه الحمزة ، كالمثال الذي ساقه . (٢) في « ه » من ص ١٧٨ بعض الأحكام الحاصة ببدل التفصيل .

المسألة ١٢٦ :

بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .

ا ــ بدل الفعل من الفعل:

ا - يُبُدُلَ الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدا في النوع (١) ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى (٢): (ومَن يفعل ذلك يلَنْق أَثَمَامًا ، يُضاعَف ْ لَهُ العَدَابُ) . فالفعل : «يضاعف ْ له لان مضاعفة العذاب هي البيان «يضاعف ْ » بدل كل من الفعل : «يلق » لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل : «يلق » وضُوحًا ، ويكشف المراد منه .

وجزم الفعل : «يُضاعف دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدل بدل مفردات ، لاجُمل (٣) .

٢ - ويُبدل الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصل تسجد لله يرحمَ الله على المخربة ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

٣ - ويُبدل الفعل من الفعل بدل اشتمال ؛ مثل : إنى لن أسيء َ إلى الحيوان

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً المعطوف عليه في رفعه ، ونصبه وجزمه . – . كما سبق الإيضاح في ص ٢٤٢ وما يليها ، ولا سيما ص ٣٤٣ –

⁽١) فيصح : إن جنتني تزرني أكرمـُك . ويجرى عليهما في البدل ما يجرى عليهما في العطف مما سردناه في ص ٦٤٢ وما يليها .

⁽ ٢) في العاصي الذي أتى نوعاً من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

⁽٣) لأن المضارع فى الجملة الفعلية إذا كانت هى التابعة بجزأيها معا، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم فى الجملة المتبوعة ؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هى التابعة (أى : هى البدل ، أو المعطوفة بالحرف ، أو) وجب استقلال مضارعها بنفسه فى إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع فى الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذى فى الجملة المتبوعة إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً .

الأليف ، أُزعجه . فالفعل « أُزعج » بدل اشتمال من « أسيء ، . ومثله :

إِنَّ عَلَىَّ اللهَ أَن تُبادِعَا (١) تُوخذَ كَرْهَا أُو تَجِيءَ طائعا فالفعل: «تُخذ » بدل اشتال من: «تُبايع» ، لأن الأخذ كرْها هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

٤ ــ ويُبدل الفعل من الفعل للإضراب ، أو الغلط ، أو النسيان ، فى مثل :
 إن تُطعيم المحتاج ، تكسُّه ثوبًا ، يحرسُك .

والذى يدل فى كل ما سبق ــ وأشباهه ــ على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه (٢) .

ب أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل على الصحيح بشرط أن تكون الثانية أوفى من الأولى فى بيان المراد ، وتأديته . . . نحو : اقْطعْ قمح الحقل ، احْصُدْهُ .

وتُبُد َل بدل « جزء من كل » لإفادة البعضية ؛ كقوله تعالى : (أمد كُمُ ، بما تعلى مُون ؟ أمد كم ، فجملة : « أمد كم » الثانية أخص من الأولى ؛ لآن « ما تعلمون » يشمل الأنعام ، والبنين ، والجنات ، والعيون ، وغيرها .

وتبدل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر:

أَقُولُ له اَرحَلُ . لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَ فَكُنْ فَى السِّرِّ والجهْرِمُسْلِمَا فَجَمَلَة : « لا تقيمن » بدل اشتمال من جملة « ارْحـَلُ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛ إذْ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلسْ ، قفْ . . . و

⁽١) أصل الفعل: تبايع، والألف زائدة للشعر.

⁽٢) من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص ٦٤٣.

وفى بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل

وَيُبُدُلُ الفعلُ مِنَ الفعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ولا يشترط فى بدل الجملة بأنواعه المختلفة ولا فى بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة، كما يتعذر فى . بدل الفعل وحده من الفعل .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً وتقديراً . أما الجملة فتتبع المتبوعة في محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط وهذان وفد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل – وهذان النوعان نادران – كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان فجملة: «كيف يلتقيان» بدل من: «حاجة» ؛ لأن كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها. وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد (١) إذ التقدير: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليمكن إعرابها بدلا. ومثال العكس: «الحمد لله الذي أنزل على عبله الكتاب، ولم يجعل له عوجاً قيدماً) ، فكلمة: قيدماً » بدل من جملة: الم يجعل عوجاً »، لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً.

⁽١) من الممكن فهم هذا على ضوء مامر في ص ٣٣٥.

زيادة وتفصيل:

ا ــ يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : مُحمدٌ متَّق ، يَخاف ربَّه متَّق ، إكن الأوضح اعتبار هذا خبراً بعد خبر (۱) . ما لم يمنع مانع آخر .

ــــــ سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ــ ومنها البدل وللبدل منه ــ في أول النعت(٢).

. .

1947/	رقم الإيداع	
ISBN	3-400-737-447	الترقيم الدول

⁽١) لكى نفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجروراً فكيف يكون النمل تابعاً والفعل لا يكون مجروراً ؟ ويحسن الاستثناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فا يقال في تذليل الصعوبة هناك يقال هنا .

النجوالوافي

معَ رَبِطِهِ والأساليب الرفيعَة ، وَالْحَيَاة اللَّغُولَةِ الْبَحِددة

الجيزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات والمفصل الأستاتذة والمتخضر صهدين مشتم لاعلئ الضروابط والأحكام التى قررتها المجامع اللغوتية ومؤتم إتها السمية

> تالیف عماریس حسّن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ورئيس قدم النحو والصرف والعروض

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الرابعة



كأرالهارف بمطر

النحو الوافى:

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفي صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب » ، ودستور تأليفه .

ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً محكماً ، مستقلا ، يناسب طلبة الدراسات النحوية والصرفية ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد دلك مباشرة – قبل الانتقال إلى مسألة جديدة – « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة والمتخصصين ، مع العناية في أكثر المسائل ، بتسجيل أرقام الصفحات التي تشتمل على ماله صلة بالمسألة الممروضة ، وتدوين تلك الأرقام في الحرامش ؛ ليتيسر الراغب جمع ما تفرق من أحكامها في مواضع متعددة ، لدواع ومناسبات مختلفة .

وتتبين صفحات والزيادة والتفصيل» برءز في أعلاها ؛ يدل عليها وحدها، و يميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو : سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة ـ

. . .

الفهرس

٩ _ بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

عنوان الباب :	رقم الصفحة :	حة : عنوان الباب :	رقم الصف
الصفة المشبهة.	7.1	وصف مجْمل للكتاب .	1
اسم الزمان والمكان .	71 A	الإضافة	
اسمُ الآلة .	777	المُضاف لياء المتكلم ،	
التعجب .	444	وحكمه .	
ألفاظ المدح والذم :	٣٦ ٧	البنية المصادر ،	1.4.1
(نعم و بئس و)		أقسام المصدر .	
الأفعالالتي تجرى مجراهما.	W A &	المصدر الصناعي .	
أفعل التفضيل	791	إممال المصدر، واسم المصدر	7.7
التوابع الأربعة :	171	(تعريفهما ، وأحكامهُماو)	
٩ ـــ النعت .		اسم المصدرأيضاً	Y1.
ب ـــ التوكيد .	0.1	إعاله.	***
خــــ العطف بنوعيه :	6 &Y	المصدر الدال على المرة ،	440
١ _ عطف البيان .		والدال على الهيئة .	
٧ _ (عطفالنسق) .	• 0 •	المصدر الميمي .	277
رح – البدل .	771	ايسم الفاعل .	744
``	\	اسم المفعول .	**

ب ـ تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض موضوعات : « الزيادة ، والتفصيل ، والموامش »

باب الإضافة.

رقم الصفحة: الموضوع: رقم الصفحة: الموضوع : الثاني : حذف نون المثنى وجمع المسألة ٩٣: المذكر السالم_وملحقاتهما_ من المضاف. الإضافة ما يحذف مع النون عند الإضافة لياء ٩ تقسيمها إلى محضة وغير محضة . المتكلى. الأسهاء الأخرى لكل واحدة، حالة يجوز فيها حذفالنون وعدم حذفها. وسبب التسمية . الثالث: حذف التنوين. 17 الرابع: حذف «أل»من المضاف، إيضاح معى الإضافة. النسبة الأساسية والنسبة التقييدية ، أو : الفرعية ... إلإ في بعض صور معدودة... الأغلب في المضافأن يكون اسماً معرباً ، متى يتوجد «أل» في الإضافة غير 15 وقد يكون اسماً مبنياً . أنواع المحضة رأى الكوفيين في إبقاء « أل » . . . ١٤ الرأى في بعض أمثلة مسموعة وغير إشارة إلى والشبيه بالمضاف ». مسهوعة فمها «أل » . . . إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير الحامس: اشتمال الإضافة الأحكام الواجبة المترتبة على المحضة على حرف جر أصلي " مُتنَخَيَّلَ ، وأنواعه ، والغرض الإضافة: منه ، وجواز التصريح به الأول : جر المضاف إليه . الإضافة التي على معنى: «من» ۱۸ الإضافة الظاهرة، والإضافة المقدرة. نوع إضافة الأعداد والمقادير . 11 عوامل الجر في الاسم . أوجه إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة على ملَّني : «من » . الرأى في الجر بالتوج ، وبالحجاورة .

رقم الصفحة: الموضوع:

٢٠ الإضافة التي على معنى :
 « فَى » ، و « اللام » .

إضافات لا يصح التصريح فيها بحرف الجر : « اللام » .
 الإضافة قوية الملابسة ، والإضافة

لادق ملابسه . ٢٣ السادس : تَعَرَّف المضاف . أو تخصصه من المضاف إليه ،

بشرطأن تكون الإضافة محضة.

منع إضافة المعرفة للممرفة وللنكرة . جواز إضافة العلم في بعض الحالات...

ألفاظ مسموعة مُلازمة للتنكير ،
 وهي الألفاظ المتوغلة , في

الإبهام ، - ومنها: «غير » - وهل تتعرف بالإضافة ؟ هل تدخلها «أل » ؟

٢٨ المضاف إليه إذا كان جملة كان في
 حكم المفرد . . .

٢٩ عودة إلى الإضافة غير المحضة .
 إشارة إلى أنواع من المحضة ؛ (كالمصدر ،
 و بعض المشتقات المهملة . .)

٣٠ أثر الإضافة غير المحضة .

٣٣ معنى الإضافة المجازية ، (أى : التى على نية الانفصال) .

٣٧ لحجة عابرة عن بعض المشتقات . (اسم الفعول . .) .

٣٩ الاستمرارالدوامي، والاستمررالتجددي.

أنواع من الإضافة غير المحضة . (وهي الملحقات بها) .

رقم الصفحة: الموضوع:

ه أضافة المنعوت إلى نعته ، إضافة النعت إلى منعوته ، إضافة المسمى إلى الاسم ،

الكلام على : الإضافة البيانية والتي للبيان ، وعلى : «ذات مرة » و «ذات ليلة» . . . وعلى كلمة : « رجب » من ناحية الصرف وعدمه .

إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة .

إشارة إلى السبب في إضافة العلم ،... ه إضافة المؤكّد إلى المؤكّد .

إضافة الملغتي إلى المعتبر ، والعكس- الإضافة في قولم : « لا أبا لفلان. » إضافة صدر المركب المزجى لعجزه.

الحدل الدائر حول الأنواع السابقة ،
 والفصل فيه .

الرأى في مثل : استرحنا من عناء
 التعب...، وتعمنا برغبد الرخاء . . .

٥٣ السابع:

عدم الفصل بين المتضايفين . إ ــ مواضع الفصل فى السعة . المراد بالسمة والضرورة . التيسير فى الشعر دون النثر .

ه ه بــــمواضع الفصل في الضرورة. مواضع أخرى للفصل في الضرورة .

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .

التاسع: وجوب تقديم المضاف.

رقم الصفحة : الموضوع :

٦١ ــ العاشر: استفادة المضاف من

المضاف إليه المصدرية

الحادى عشر: استفادته الظرفية ١٦ الأحكام آلأر بعة غير الحتمية، وهي:

۱۳ الثانی عشر : استفادته التأنیث .
 المراد من جزه الشیء ، ومثل جزئه .

ه ٦ القلة الذاتية والنسبية (انظر ص٧٩)

۱۳ الثالث عشر : استفادته التذكير .
 حكم «أحد ، وإحدى ، المضافتين
 من جواز التذكير والتأنيث .

الرابع عشر: إستفادتهالبناه. (ويدخل في هذا: المضاف من أسماء الزمان المبم).

۹۸ الحامس عشر ؛ جواز حذف تاء التأنث منه .

٧٠ ملخص الأحكام السالفة كلها

٧١ السألة ٩٤:

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافًا ، وعدم وقوعه .

ما تجوز إضافته . ما تجب إضافتهأر بعة أقسام.

تفصيل الكلام عليها:

أولها : ما يضاف وجوباً للظاهر والضمير ، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً فقط.

رقم الصفحة: الموضوع: ٧٧ نوع التنوين في كلمتى: «كل وبعض» إذا لم يضافا ... حكهما من ناحية التعريف والتنكير، مل يصع اقترائهما «بأل» المسرفة ؟

حكم لفظة: وكل، ومطابقة ما بعاها لها. ثانيها : ما يضاف وجوباً

ولا يجوز قطعه لفظًا، وهو أربعة أنواع . . .

۷۸ ثالثها: ما يضافوجو با إلى
 الحملة ، وحكمه ، '

وحيث، إذه ، وتفصيل الكلام عليهما .

الحملة الواقعة (مضافاً إليه) في حكم المفرد . شروطها . ا ـ حيث .

الاسم الواجب إضافته للجملة لا يكون إلا مبنيًّا .

٧٩ عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية .
 (انظر ص ١٤) .

٨٠ بــوإذه: إعرابها ومعانيها... ، المراد من اسم الزمان .

٨٤ الحملة الواقعة مضافاً إليه في حكم المفرد. شروطها .تأويلها .

ه ٨ فائدة الإضافة الجملة .

۸۷ حكم: وبين المختومة و بالألف الزائدة، أو : إه ما » الزائدة ، ووجوب صدارتها .

رقم الصفحة: الموضوع:

۸ مایشبه: « اِذْ » .

٨٩ إضافة بعض أسماء الزمان المبهمة
 المجملة ، وتفصيل هذا .

۹۳ رابعها: ما يضاف وجوباً للفعلية وحدها «إذا السَمَّا»...، جميع أدوات الشرط الجازمة من (أي: الشرط غير الامتناعي) تجعل زمن الفعل الماضي الذي

. فى شرطها وجوابها مستقبلاً .

٩٤ - ب- ألفاظ غير زمانية تشبه الزمانية في المحر، (مها: آية. ذي تسلم ...).

٩٧ جدول لكل أقسام المضاف والمضاف إليه.

٨٠ المسألة ٥٠:

أسماء أخرى واجبة الإضافة : (كلا – كلتا – أيّ –

لدنَ ومع ــ غير ، ونظائرها.) كـلا وكـتا . . .

ه المثنى لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .

١ تفصيلات في إعراب : و كلا وكلتاه

۱۰۶ أيّ ، وأقسامها ، واستعمال كلّ .

المراد من الإضافة لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .

تفصيل الكلام على : (أي) الاستفهامية .

١٠٥ أنواع التعدد .

رقم الصفحة: الموضوع:

، ، الفظ «أى » ، ومعناها ، وما يراعي عند المطابقة .

١٠٩ تفصيل الكلام على «أيّ الشرطية

۱۱۰ «أَيّ» الموصولة .

۱۱۱ «أيّ» التي تقع نعتاً.

۱۱۳ الرأى فى مثل : ﴿اشْتَرِ أَيُّ كتابٍ ﴿ و. . .

١١٧ ﴿ أَيِّ ﴾ التي تقع حالاً.

۱۱۸ جدول يشتمل على ملخص لكل أنواع « أيّ » وأحكامها .

١١٩ لدُن -عند.

معنى: الغاية الزمانية، والمكانية، ومبدأ الغاية، وبعض أحكام خاصة بالغاية. الفرق بين كلمتى : « ابتداء »و « مـن» الحارة التى للابتداء .

۱۲۰ مواضع الاختلاف بين كلمتى : « لدن » و « عند » .

۱۲۶ رفض الإعراب على « التوهم » ، وعلى « التوهم » ، وعلى « المجاورة » .

١٢٥ مع . معانيها .

۱۲۹ الكلام على: « مع » ، و « جميع » .

۱۳۱ غير : معناها ، وحالاتها الإعرابية الأربع (انظرص ٢٤ و ٠٠٠) يقال : و ليس غير ، ولاغير ،

۱٤۱ نظائر: «غير» وتقسيمها من ناحية ما يفيد الظرفية والتصرف» وما لا يفيدهما.

رقم الصفحة: الموضوع:

۱٤۱ ظروف (الغاية » : (قبل – بعد ، دون – الجهات الست وما بمعناها . . .)

معنى : « الغاية » هذا .

۱۶۲ الظرف المتصرفوغير المتصرف، ومعى: « من » الحارة الداخلة على الظرف المحرور بها .

معنى الأسماء التامة وغير التامة .

١٤٣ ' قبل .

١٤٥ بعد.

١٤٦ فوق .

۱٤۷ دون .

١٤٧ عبك .

۱٤٨ حكم «لدك » المضافة

189 حسّب .

١٥٠ الدليل عل_م أن: «حسب» ليس اسم فعل .

١٥١ أوّل.

١٥٤ استعمالات لفوية مختلفة في : ﴿ أُول ﴾
 ومنها : أول أسس . . .

١٥٦ ملخص يبين تقسيم الأسماء من ناحية إضافتها، وعدم إضافتها

رقم الصفحة: الموضوع:

١٠٠١ السألة ٩٦:

حذف المضاف حذف المضاف للمضاف إليه لعت أحدها. المضاف إليه ومواضعه

القياسية .

۱۹۲ حكم الضائر العائدة 'على المضاف المحذوف ، وكذلك غير المحذوف .

۱۹۳ حذف أكثر من مضاف ، وبيان ما يترتب على الحذف .

١٦٥ بـ حذف المضاف إليه.

عودة لبيان الأسماء التامة وغير 'التامة.

۱۹۷ ح– حكم النعت بعدالمركب الإضافي" (ومنه : العَمَم الكنية) .

١٦٩ المسألة ٩٧:

المضاف لياء المتكلم ، وحكمه تعريف صحيح الآخر ، ومعتل الآخر ، والمتل الشبيه بالصحيح ، وحكم كل عند إضافته الياء .

منى تضبط ياء المتكلم بالفتح أو بالسكون ، وإعرابها ؟

١٧٠ كيفية إضافة الاسم المختوم بياء مشددة .

۱۷۲ متى يجوز حذف ياء المتكلم أوقلبها ألفاً .

متى تحذف ياء المتكلم في الإضافة .

عودة إلى الإضافة الظاهرة، والمقدرة.
 حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء
 المتكل

رقم الصفحة: الموضوع:

إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى
 ياء المتكلم .

١٧٥ طريقة إضافة : « ابنم » .

الوقوف على ياء المتكلم .

۱۷۷ مواضع تسكين آخر المضاف، وبناء الياء على الفتح .

متى تضبطياء المتكلم بالفتح ؟ عودة إلى : « لدى » .

نوع من نيابة حرف عن حركة

١٨١ المسألة ٩٨:

أبنية المصادر – أقسام المصدر الثلاثة (أصلى – ميمى – صناعيّ) وتعريف كل قسم، وإيضاحه إشارة إلى الموضع الذي يضم أحكام المصدر المؤول، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر

معى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر مهما . تقسيم الجامد والمشتق . . .

أصل المشتقات وأنواعها ، وملحقاتها الماد المشتق علم الماد علم الحامد ، وفقد أحكام المشتق .

۱۸۳ أسماء المعانى وأسماء الذوات، والاشتقاق مها ، وقواعده .

الفرق بين « الاشتقاق والأخذ » .

رقم الصفحة : الموضوع

١٨٤ قواعد الاشتقاق من الجامد.

ه ۱۸ اشتقاق «فَمَعَل » من العضو للدلالة على إصابته .

١٨٦ المصدر الميمي.

المصدر الصناعي .

تاء التأنيث ، وتسمى تاء النقل .

۱۸۸ كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر. كلمة عن القياس والساع عامة ، وعن قياسية المصدر ، وجموع التكسير.

١٨٠ قيمة الفرَّاء اللغوية، ورأيه فالقياس هذا ؛ وكذا ابن جنتًى .

۱۸۹ عدم السهاع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس .

۱۹۱ هل يخضع اللفظ للقياس مع ورود سهاع خاص فيه ؟

١٩٣ أوزان المصدر الأصلي .

أو زان مصدر الثلاثي المتعدى واللازم .

۱۹۸ مصادر ، على وزن: «مفعول». مصادر الماضى غير الثلاثى ، مصادر الرباعي .

۱۹۹ قلب الهمزة ياء جوازاً في مثل : تبرى قلبها واوا في مثل : مقروه . نوع : « التفعال » . بفتح التاء وكسرها .

۲۰۱ نوع « فعلال » المضعف ، وبيان ما يجوز فيه .

رقم الصفحة : الموضوع : رقم الصفحة:

٢٢٦ لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر .. ۲۰۲ مصادر الحماسي

مصادر السداسي . ٢٢٨ بجب فتح ما قبل تاء التأنيث .

۲۰۳ ملحقات و التفعلل».

٢٠٤ تلخيص لكل أبنية المصادرالقياسية.

المسألة ٩٩: Y . Y

إعمال المصدر واسمه.

تعريف آخر المصدر - أمثلة .

إيضاح لاسم المصدر. Y . A

تعريف موجز لاسم المصدر . 4.4 الفرق بينه وبين المصدر - لفظاً ومعيى.

> المصدر أصل المشتقات. *1.

عمل المصدر. 111 ما يخالف فيه المصدر فعله.

نوع من الفرق بين «أن ، وما » 111

وبين: وأن ، الناصبة المضادع والمحففة.

أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق

شروط أخرى لإعماله . ¥ 3.0

أقسام المصدر العامل . 431

إعمال اسم المصدر. **.

أقسام اسم المصدر العامل مع إشارة *** عابرة المصدر الميمي.

المسألة ١٠٠: المصدر الدال على المرَّة ،

والدال على الهيئة .

قائدة المصدر الدال على إحداهما.

الموضوع:

المسألة ١٠١:

ألمصدر الميمي . 771

معناه ، مزيته ، صوغه.

المسألة ١٠٢: 744

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة. تعريف كل،

وصوغه، وإعماله.

اسم الفاعل: تعريفه. « أفعل التفضيل » يدل على الدوام..

۲٤٠ صوغ اسم الفاعل .

دفع توهم أن بعض الأفعال الثلاثية المتصرفة 717 لا يكون لها اسم فاعل القرائن هي التي تدل على أن صيغة : « فاعل ، قديراد ما الصفة المشهة . من تلك القرائن إضافة اسم الفاعل لفاعله . . .

خروج اسم الفاعل عن بابه ودخوله في باب الصفة المشبهة ، وما يصحب هذا من إضافة اسم الفاعل لفاعلم ..

صوغه من مصدر الماضي غير الثلاثي ، زيادة تاء التأنيث في آخر اسرالفاعل.

٢٤٦ كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة أو حكاً .

الموضوع : رقيم الصفحة تحويل اسم الفاعل من المتعدى إلى الصفة المشبهة . . . معنى الفعل اللازم هنا وما يشبه اللازم Y7.7 صيغة : « فعَّال » النسب . 479 المسألة ١٠٣: **1 اسم المفعول - تعريفه -صوغه فتح ما قبل الآخر تقديراً . 277 زيادة تاء التأنيثِ في آخره . صيغ سماعيةتۋدىمعناه، وتنوب عنه . صيغة: «مفعول» قد يراد بها المصدر. TVE إعماله: إضافته إلى مرفوعه، 240 إضافته إلى مفعوله . مي يصير صفة مشبهة ؟ YVY طريقة إضافته لمرفوعه . YA . المسألة ١٠٤: 111 الصفة المشبهة - تعريفها ودلالتها ، أنواعها، وطريقة صوغ كل نوع. TAE تفصيل الكلام على النوع الأول. YAO تشديد الياء وعدم تشديدها في مثل 7 A 7 کلمة : ِ «شَجِي . . . » الصيغ الساعية ، وحكمها . 444 باب عقده ابن مالك بعنوان : أبنية YAS أسمام الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشهة بها . الرد على من يمنم قياس الصفة المشجة . 117 قدتدل الصفة المشهة نصَّاعلي الحدوث.

رقم الصفحة: الموضوع : : عاله : إن كان مجرد أمن « أل " ». عودة إلى الاستمرار الدوامي والاستمرار التجددي . ملخص ما تقدم . 721 يصح تعلق شبه الحملة بالمشتق الذي 101 الاعتاد هنا وفي باب المبتدأ والحبر ، 707 والفرق بيمما . شروط أخرى في الوصف . أسم النماعل لا يمود فاعله الضمير المستتر إلا على الغائب . ب – اسم الفاعل المقترن • بأل » __ بعض أحكام اسم العامل الفاعل ومنها: إضافته إلى مفعوله. عدم صحة إضافة المتعدى إلى فاعله . 400 الفرق بين المصدر واسم الفاعل العاملين. 101 التزامه الإفراد والتنكير أحياناً . YOV صعة المالعة: YOY قد تكون صيغة: « فَعَمَّال » لهنسب . Y . A أشهر أوزانها ـــ YOA أو زان أخرى ؛ منها : « فعليل » Y 04 حكم تقديم معمولات اسم الفاعل وصيغ *** إعمال أسم الفاعل وهو بمحدوث .

ما الحكم إذا كانت صيغة اسم الفاعل

141

دالة على الثبوت . ؟

عنى الربط السبى .

رقم الصفحة : الموضوع : رقم

٢٩٣ عودة إلى تحول اسم الفاعل الصفة المشبهة

٢٩٤ إعمالها.

۲۹۰ الصور الصحبحة ، والصور الممنوعة .

۲۹۸ طريقة أخرى لبيان الصور بنوعيها

٠٠٠ المألة ٢٠٠

أوجه التشابه والتخالف بينها . وببن اسم الفاعل المتعدى لواحد .

أوجه المشابهة : (أى:
 الأحكام المشتركة بينهما.)
 مطابقة الصفة المشهر وعدم مطابقتها ...

٣٠٦ ب_ أوجه المخالفة : (أى الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة)

٣٠٩ متى تجب السببية ؟

٣١٢ أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشهة .

المسألة ١٠٦:

٣١٨ اسم الزمان واسم المكان ... الغرض منهما .. صيغتهما .

٣٢٣ ألفاظ مسموعة يجوز فيها الأمران.

٣٢٤ عل يجوز تطبيق القياس على اللفظ المسموع ؟

٣٢٧ ألفاظ مسموعة مؤنثة ، وغير وؤنثة ،
 حكما .

رقم الصفحة: الموضوع: ٣٢٦ صوغ «مَفْعلة » من الثلاثى الحامد الحسى" (أى: من أسهاء الأعيان ، الثلاثية) المراد من الكثرة والأغلبية.

٣٢٩ مخالفة صيغة الزمان والمكان ــ أحيانا ــ لبعض ضوابط الإعلال والإبدال .

٣٣١٪ ملخص لبعض المشتقت االسالفة.

المسألة ١٠٧

٣٣٣ اسم الآلة:

تعريفه . صوغه .

۲۳٤ حكمه .

٣٣٦ ألفاظ شاذة - بعض مسائل أخرى تتعلق بصوغه وقياسيته .

---التعجب: معناه والغرض منه. أسلو به: (نوعاه .)

٣٤١ صيغتاه القياسيتان، و إعرابهما. من الحتم أن يكون أصل مفعوله فاعلا في المغنى.

٣٤٢ معنى النكرة التامة وغير التامة .

متى تدل الحملة التعجبية على زمن ؟ ولا الكلام على هزة الصيفتين إلى الكلام على هزة الصيفتين إلى الكلام

معنى المتعجب منه صيغ أخرى التعجب.

رقم الصفحة : الموضوع :

٣٦٩ نوع فاعلهما .

٣٧٠ متى يحتاج فاعلهما إلى التمييز، وحكم

هذا التمييز .

٣٧٢ « ما » التي هي معرفة تامة أو ناقصة ، والنكوة الناقصة . أنواع « مَـنَ ° » .

٣٧٤ الكلام على « أل » وإعراب : « ما » .

٣٧٥ ما المراد عما فيه قولان أو أكثر ؟

٣٧٧ المخصوص.

٣٧٨ - خَذَفُ الْمُحْصُوصُ .

إعراب المخصوص.

۲۸۰ حبذا ، ومخصوصها .

٢٨٤ المسألة ١١١:

ه ٣٨٠ شرط تحويل الفعل. أحكامه.

٣٨٨ ما ينفرد به أفاعل هذا الفعل .

٣٩٤ المسألة ١١٢ : أنعل التفضيل .

تعريفه ، دلالته على الدوام .

٣٩٥ طريقة صياغته:

٣٩٦ استعمال كلبتي : «خير ، وشر » في التفضيل .

٣٩٧ بعض صيغ شاذة . صوغه من اسم العين.

٣٩٨ سداد المذهب الكوفي في صياغة الألوان.

١٠٠٤ الحامد لا/يتقدم عليه 'شيء من معمولاته. - في الأغلب – (انظر ص ٤٠٠) رقم الصفحة : الموضوع :

٣٤٩ شرُوط الفعل الذي يبني منه الصيغتان.

إشارة إلى دلالة الجملة التعجبية على زمن. ٣٥٠ هل يبنيان من المبنى للمجهول؟ هل هناك أفعال ملازمة للبناء للمجهول ؟

المسألة ١٠٩:

٣٥٣ كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط.

٣٥٧ الأحكام الحاصة بالتعجب. الفعل الحامد لا يتقدم عليه معموله – في الأغلب، (انظر ص ٤٠٠)

٣٦١ عودة الكلام على الزمن في الجملة التعجبية .

زيادة : « كان » اوالغرض أمها .

٣٦٣ تعدية صيغة التعجب محرف جر معين.

٣٦٤ صيغة التمجب من المتعلى لواحد ، أو لأكثر من واحد .

٣٦٧ المسألة ١١٠:

٣٦٧ ألفاظ المدح والذم : (نيعم و بئس. . .)

المريح وغير المريح من أساليب المدح والذم .

۳۶۸ أحكام: « نعمو بئس.»معنى المدح العام ، والذم العام . جمودهما ، تجردهما من الزمن.

الموضوع : رقيم الصفحة : رقم الصفحة: الموضوع: المسألة ١١٤: ٤٠١ أقسامه وأحكامها. 242

التوابع الأربعة الأصيلة ــ النعت . القسم الأول : المجرد من أل كلمة عن التوابع ، (بيان التابع والمتبوع من ناحيهما اللفظية ! 140 والإضافة.

بعض أحكام للتوابع، الاتفاق فينوع الإعراب، صحة القطع . . الفصل بين التابع والمتبوع ، وبعض أحكام (كحذفهما ، وتقديمهما ، ووصلهما ...) أخرى جليلة ؛ كترتيب التوابع

واتصالها ، . . . و . . .).. التابع وألتبوع من ناحيتهما المعنوية. 1.TV

تعريف النعت . 2 TV

> الغرض منه . ÉTK

النعت قد يتمم الفائدة 11. الأساسة في الحملة .

تقسيم النعت باعتبار معناه إلى: 113 حقیقی وسبی .

الحقيق علامته.

حکمه 117 --

حكم خاص-لفظي ومعنوي - بالمنعوت 111 المضاف ، كالكنية . أنواع من المطأبقة .

> ما يَستشى من المطابقة الحتمية . 220

نعوت مسموعة وغير امسموعة لا مطابقة 111

مسائل يشترك فيها الحال والخبر والنعت 2 2 V ف عدم المطابقة .

صحة نعت جمع المؤنث السالم الماقل

عودة إلى الحربالمجاورة، والتوهي «دهي 10.

المثنى المفرَّق والحمع المفرق . 201

النعت السبي ، وحكمه . 103

> ملخص ما سبق. 101

تقسيم النعت باعتبار ، هناه إلى مؤسس ، 207 ومؤكَّلُهُ ، وموطى ه '.

٤٠٧ الأحكام الحاصة بمين ومجرورها

٤٠١ معنى المشاركة أ.

بعض أساليب شائعة يخبى فيها معنى تصحيح عين « أَفعلَ » .

الكلام على : « أُخرَر » .

القسم الثاني : المقترن بأل . 111

السباع والقياس في « أفعل » التفضيل

المقترن بأل . جمعه على : أفاعل .

صوغ مۇنئەعلى : فىعىلىكى

القسم الثالث: المضاف. 113

العطف على « أفعل التفضيل » المضاف 271 النكرة

ملخص الأقسام الثلاثة السالفة

المسألة ١١٣: EYV

عمل أفعل التفضيل . تُعاق شبه الحملة به .

أولًا : عمله للرفع .

ثانياً: عمله للنصب. 144 ثالثاً : عمله الحر.

تعدية أفعل التفضيل بحرف الجر .

رقم الصفحة : الموضوع :

١٨٥ المسألة ١١٥:

تعدد النعت وقطعه

إ = تعدده والعامل واحد .

8A7 الأفضل في النعت أن يكون مشتقا وفي عطف البيان أن يكون جامداً (انظر ص 873 ورقم 1 من هامش ص 8A8 و...)

٤٨٦ ب ـ تعدد النعت والمنعوت، والعامل، وما يترتب على هذا من الإتباع والقطع.

معى الإتباع والقطم . . . و . . . طريقة الإعراب معهما .

٤٨٧ سبب القطع .

حالات بجب فيها حذف عامل المقطوع .

جواز القطع بين المعطوفات التي كمانت في أصلها نعوتا . (انظر ص ٦٦١) . متى يذكر عامل المقطوع ؟ نعت الإشارة لا يفصل منه .

٤٨٨ أحكام خاصة بالقطع . شروطه .

191 متى يجب حذف عامل المقطوع ومتى يجوز ؟

٩٩٤ حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معيًا .

\ _ حذف النعت ؛

٤٩٣ ب-حذف المنعوت.

١٩٤ عودة إلى : «أيّ » التي تقع نعتاً .
 معنى الصلاح لمباشرة العامل .

جهم حسحدف النعت والمنعوت معاً . النحو الوافي - ثالث رقم الصفحة: الموضوع:

٤٥٨ تقسيم النعت باعتبار لفظه..

ا النعت المفرد، والأشياء التي تصلح له، وملحقاتها، والنعت ببعض الألفاظ الحامدة، ومنها:

« العدد » و...

٠ ٦٠ تفصيل الكلام على النعت بالمصدر.

\$75 أذواع أخرى من النعت المسموع .
 الأفضل فى النعت الاشتقاق، وفي عطف البيان والبدل الجمود .

ما يصلح نعتاً ومنعوباً ومالا يصلح نعت اسم الإشارة وشروطه ما يصلح نعتاً في بعض الأساليب ومنعوباً في أخرى .

٤٩٩ ما بصلح أن بكون منعوباً لا نعتاً.
مالا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوباً.
ألفاظ مضافة الدلالة على الغاية (منها:
كل" - جد" - حق" - أي" -)

٤٦٩ ما أيصلح أن يكون انعتالا منعوتاً ،والعكس .

٤٦٩ الأتباع (بفتح الهمزة ، أو '..) .

النعت بالحملة ، وشر وطها ، وسر وطها ، وحكمها .

منى يصح تسمية الحملة ؟

٤٧٦ شبه الجملة ، وشروطه ، وحكمه.

٤٧٨ تفصيل الكلام على حذف الرابط .
 ما يفنى عنه .

٤٧٩ وأو اللصوق . حكمها ،

 ٤٨٠ حكم الحملة نفسها من حيث التعريف والتنكير .«و»

جزم المضارع في جواب النعت ...

* * *

رقم الصفحة: الموضوع:

٤٩٦ الترتيب بين النعوت المتعددة.

٤٩٧ عطف النعوت المختلفة بعضها على بعض .

٤٩٨ تقدم النعت على المنعوت .

٥٠٠ متفرقات:

وقوع : « لا النافية » أو : « إمَّا » قبل النمت .

ئعت النعت – حكم النعت بعدالمركب الإضافي .

حكم الفصل بين التابعوالمتبوع .

٠٠١ المسألة ١١٦:

التوكيد ، نوعاه ، تعريف المعنوى . بيان الغرض منه .

٥٠٣ ألفاظه السبعة ، وتقسيمها .

(١) ما يزيل الشك عنالذات : « نفس ، وعين ».

٥٠٦ لا يصح وجودعاطف قبل التوكيد المعنوى

۱۰۷ ما تنفرد به: « نفس دوعین». جواز دخول باء الحر الزائدة

حكم المتبوع إذا كان كنية

۰۰۸ (۲) ما يزيل الاحتمال عن التثنية ؛ «كلا وكلتا»

٥٠٩ (٣) ما يفيد التعميم: (كل – ٥٠٩ – عامة..)

 ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلا ألفاظ تعرب حالا، أو بدلا،، ولاتعرب توكداً

رقم الصفحة الموضوع:

۱۲ ه قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوى إعراباً آخر مع الفادتها التوكيد

ترتيب ألفاظ التوكيد . وقوعها نعتاً وبدلا. ربما لا تفيد كلمة : «كل » الشمول .

۱۳ مطابقة الضمير العائد إلى كلمة : كل، و ١٣ وعدم مطابقته وكذلك الحير . . .

ه ۱ ه ألفاظ الشمول ومتى تشمل كل فرد . أوجه إعرابية أخرى لكلا بُوكلتا .

١٦ في جميع أنواع التوكيدالمعنوى لا يصح
 اتحاد توكيد المتماطفين إلا بعد اتحاد
 العاملين

یجوز الفصل بین المؤكَّد والمؤكَّد. لا یجوز فی التوکید المعنوی القطع .

ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة .
 الكل المجموعي والكل ألجميعي .

١٩ه ملاحظات.

۵۲۱ الکلام علی نحو : جاء القوم بأجمعهم ملخص أحكام التوكيد الممنوي

٢٢٥ توكيد النكرة .

حذف المؤكَّـد (المتبوع) توكيداً معنوينًا

٥٢٣ توكيدالضمير المرفوع ببنوعيه توكيداً معنوياً .

٥٢٥ ب – التوكيد اللفظي .
 تمريفه ، قد يخالف المؤكد أحيانا ،
 وقد يفصل منه .

٢٦ه الغرض منه.

٥٢٧ أحكامه:

عدم التأثر والتآثير .

رقم الصفحة: الموضوع:

١٤٥ الغالب عليه أن يكون جامداً، وعلى النعت أن يكون مشتقاً.

٠٤٣ حكمه.

۱۵ الفرق بینه و بین النعت

« أَىْ » التفسير ية ووقوع عطفالبيان بعدها .

۱۷رتباط بینه و بین بدل الکل.
 صور بتعین فیها عطف البیان ،

ولا تصلح بدلا .

والم المائل المائل البدل على نية تكرار العامل .

ه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.
 صورة أخرى ومناقشها .

١٥٥ ضابط عاملنع البدل في بعض المسائل.

٥٥٥ المسألة ١١٨:

(٢) عطف النسق: (الشركة)

🖊 تعریفه .

تعدد المعطونات ، وبتى تكون على المعطوف عليه الأول ، وبتى تكون على غيره ؟

مر عدم تعدد العاطف المطوفوأحة .

۲ مه بعض حروف العطف قد تكون العطف
 الصورى (غیر الحقیق) .

عودة الكلام على: «أَيْ » التفسيرية.

/ ۵۵۷ المراد في بأب العطف من المفرد > والحملة ، وشبهها . رقم الصفحة : الموضوع :

٨٢٥ ب ـ حكم المؤكّد إذا كان اسمًا

٣١ه حــ حكم المؤكَّد إذا كان فعلاً .

فعل الأمر لا يؤكند وحده بغير فاعله

د - حكم المؤكَّد إذا كان حرفاً.

- إشارة إلى أحرف الجواب ، ودلالتها .

٣٦٥ هـ المؤكد جملة اسمية أو
 فعلية .

حرف العطف الصّورىّ : (ثم ــ الفاء) .

٣٧ه حَدْف المؤكَّد في التوكيد اللفظي .

٣٠٠ المسألة ١١٧:

حــــ العطف بنوعيه

(١) عطف البيان

 وه المشتق إذا صار علماً دخل في اعداد الجوامه.

سه ٤١ه تعريفة .

۴۶۰ أوجه التشابه والتخالف بينه
 و بين التوابع الأخرى .

رقم الصفحة : الموضوع :

٧٥٥ (١) الواو ؛ معناها

٨٥٥ معى الترتيب ، المصاحبة ، التعقيب .
 معى المفرد وغيره هذا .

أحكامها : مطابقة الضمير بعد الواو .

٣٠٥ حذفها .

ما تنفرد به الواو .

٣٦٥ تكرار الظرف : «بين ».. المراد من المعاني النسبية .

٥٦٧ حكم الضمير ونحوه بعد الواو

٨٦٥ معنى العقد والنيف . وحكمها .

۷۰ هل تقع «الواو » بعد «بل» ؟ (وانظر « ب » ص ۹۰ »)؟ .
 وقد ع همنة الاستفعام قبل ثلاثة من المستفعام قبل ثلاثة من .

وقوع همزة الاستفهام قبل ثلاثة من حروف العطف . حكمها .

۲) الفاء: معناها.
 المراد من الترتيب المعنوى، والذكثرى،
 والإخبارى ، والتمقيب .

٤٠٥ أحكام «الفاء» العاطفة،

٧٦ه فاء « الفصيحــة » . ومنها : أن تكون للعطف

الصوري ، لا الحقيق ،

۷۱ (۳) ثم ، معناها ؛

٧٧٥ أحكامها.

اتصال تاء التأنيث بها .

٩٧٥ قدتكون-رفاًعاطفاًصورياً، لا حقيقيا.
 قد تكون للاستثناف.

رقم الصفحة : الموضوع :

٧٩٥ - وقوعها بعد هزة الاستفهام مباشرة .

۸۰ (٤) حتى : معناها

« حتى » حرف ابتداء ٍ

معنى الغاية هذا ، والكل ، والحزء ، والبخض . وشهها

٥٨٢ أحكامها .

« حتى » العاطفة « كالواو » لمطلق الجمع .

مي تتمين للمطف ؟

٥٨٥ (٥) (أم ، بنوعيها:

٩ ـــ المتصلة :

(١) المسبوقة بهمزة التسوية .

معنى التسوية . سدّواه .

٨٥ سبك المصدرالمؤول بدون حرف سابك .
 انسلاخ « أم » عن التسوية .

۸۷° تا ميبوبه . التعيين بالهمزه وأمْ

٨٧٥ الاستعمال الصحيح فيها سبق.

. ٩٥ وقوع « أم » بعد « هل » الاستفهامية.

١٩٥ وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان
 ١٠٠٠

مَى تَتَمَينُ الإجابة بالحرف: « نَسَم » وأخداته ؟

ه مور من «أم » عند طلب التعيين .

رقم الصفحة: الموضوع:

۲۱۶ تکرار « إما » . حذفها .

الفرق بيمها وبين « إما » الشرطية المركبة ...، إشارة إلى أنواع أحرى .

حذف الواو قبلها - . « أَيْما ، .

۱۱۵ الفرق بین: « إما » و « أو » .
 حكم للضمير بعدها ...

۱۱۲ (٨) لكن : معناها

شروط عملها.

معنى: الإستدراك

: Y (9) YIA

معناها ، شروط عملها .

٠ ٢٠ النَّى التأسيسي ، والتأكيدي .

 α وقوع α لا α بعد الدعاء والتحضيض و α

حذف المعطوف عليه - تكرار و لا ه.

٦٢٣ (١٠) بل :

معناه وحكمه .

الإضراب الإبطالي والانتقالي.

- حكم « بل » بعد الاستفهام ... - « وقوع « لا » للنافية » قبل « بل » وقوع الور بعد « بل » . وذوع هذه

الواو ...

حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد

٦٢٨ ملخص حروف العطف ،

وبيان ما يقتضى التشريك،

وما لا يقتضيه . ،

المراد من التشريك المعنوى .

رقم الصفحة: الموضوع:

٥٩٣ سبب التسمية بالمتصلة .

٩٤٠ الفرق بين قسمى أم المتصلة .

. الاستفناء عن الهمزة بنوعيها .

حذف «أم».

٩٧٥ ب- « أم» المنقطعة (المنفصلة)

معناها ، علامتها .

معنى : « الإضراب » بنوعيه »

ذوع من الفرق بين : «أم» و « بل »

صور أخرى من: « أم » المنقطعة .

٦٠٠ إعراب المنقطعة .

مورة تصلح للاتصال والانقطاع –
 تجردها للإضراب .

إفادتها الإضراب ومعه معنى آخر .

٦٠٢ تجردها للاستفهام المحض .

جواب « أم» المكررة... « أم »الزائدة. حكم للضمير العائد على المتعاطفين بعد: ... أم ...

٦٠٣ (٦) «أو»: (عملها، ومعناها)

ه . و الفرق بين الإجام والشك ، حكم الضمير – ونحوه – بعد « أو » ،

۲۰۶ معى التقسيم ، والتفصيل ، والتفريق .
 إحلال « الواو » محل : « أو » .

رقوع : «أو » بعد « هل » سماعا .
 الفرق بين «أو » التي للإباحة ، وواو العطف التي للجمع .

٦١٠ صور تتعين فيها «أو » الشمول الكامل. حذف «أو»

عطفها الشيء على مرادفه .

١١٢ (٧) إمّاً: معانيها،

٦١٢ العاطف لايدخل على العاطف

رقم الصفحة : الموضوع :

١٣٠ المسألة ١١٩:

الفصل بين المتعاطفين

حالتان يكون فيهما الفصل واجبا . حالتان يستحسن فيهما

٦٣٣ إعراب الحار مع مجروره بعد العاطف.

٦٣٥ المسألة ١٢٠ : صورمن الحذف في أسلوب العطف .

حذف العاطف والمعطوف معآ

۱۳۱ معنى : « فاء الفصيحة » . حذف المعطوف

١٣٨ حذف المعطوف عليه . .

حذف حرف العطف وحده .
 تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

١٤١ المسألة ١٢١:

عطف الفعل على الفعل ، أو على ما يشبهه ، والعكس. عطف الجملة على الجملة . أوحده على الفعل وحده على الفعل كذلك .

٦٤٢ فعل الأمر لا ينفصل عن فاعله .

رقم الصفحة: الموضوع: ٢٤٣ أداة الشرط الجازمة تخلص فعلها وجوابها المستقبل – كما سبق في ص ٩٣ –

١٤٤ الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف
 الجملة الفعلية على الجملة الفعلية .

م عطف الفعل وحده على ما يشبهه ، والعكس .

١٠٢ حـ عطف الجملة على الجملة

وه من المسألة ١٧٧ : بعض أحكام ــ في العطف ـــ

بعض الحكام – في العطف – عامة ، متفرقة .

(١) صلاحية المعطوف لمباشرة العامل .

٦٥٦ (٢) لا يشترط صحة تقدير العامل. . .

(٣) مطابقة الضمير العائدعلى المتعاطفين

۱۰۷ (٤) الفصل بين العاطف ومعطوفه .

(٥) تقدم المعطوف .

۱۰۸ (٦) عطف الجملة على المفرد والعكس . عطف المفرد على شبه الجملة ، والعكس

۱۰۹ (۷) العطف على التوهم . (۸) المغايرة بين المتعاطفين .

رقم الصفحة: الموضوع:

٦٦٠ (٩) حكم المعطوف إذا كان المعطوف عليه كشية .

(١٠) حكم القطع في المعطوف

۱۹۱ (۱۱) هل يجوزعطف الزمان على المكان ، وعكسه ؟

١٢٣ المسألة ١٢٣:

اليدل

تعريفه .

الغالب، في البدل أن يكون جامداً.

٦٦٠ الغرض منه . المراد من أن المبدّل منه فى حكم المطروح .

أقسامه :

أولها: بدل كل من كل . .

۱۹۱ (الإشارة إلى الارتباط بينه وبين عطف البيان)

٦٦٧ ثانها: بدل بعض من كل.

٦٦٨ قد تنوب «أل » عن الرابط

٦٦٨ ثالتها: بدل الاشتال.

١٧٠ رابعها: البدل المياين.

٠ ١ - بدل الغلط .

ب بدل النسيان .

ح ـ بدل الإضراب.

عدل الكل من البعض ، وأحكام أخرى البعدل من حيث المطابقة وعدمها....

رقم الصفحة: الموضوع: ٦٧٦ اتحاد البدل والمبدل منه في اللفظ،

وارتباط ما بعده . . . حذف المبدل منه . الإتباع والقطع في البدل .

۲۷۷ یشترط فی بدل البعض و بدل الاشتمال
 صحة الاستغذاء عن المبدل منه .

۱۷۸ البدل على نية تكرار العامل – في الأغلب –

١٨١ المسألة ١٧٤:

إبدال الظاهر من الظاهر ومن الضمير ، والعكس فىكل حالة.

٦٨٣ المسألة ١٢٥ : البدل من المضمن الاستفهام أو الشرط .

بدل التفصيل .

۱۸۶ « إن » الشرطية التي لمجرد التفصيل .

١٨٠ المسألة ١٢٦:

بدل الفعل من الفعل، والجملة من الجملة .

٢ ــ بدل الفعل من الفعل

٦٨٦ بدل الجملة

٦٨٧ إبدال الجملة من المفرد، والعكس.

٦٨٨ إبدال الفعل من اسم يشبهه،والعكس .

الفصل بين التوابع ومتبوعاتها. (ومنها البدل والمبدل منه)